أثر
الفساد الإداري والمالي على البناء التنموي

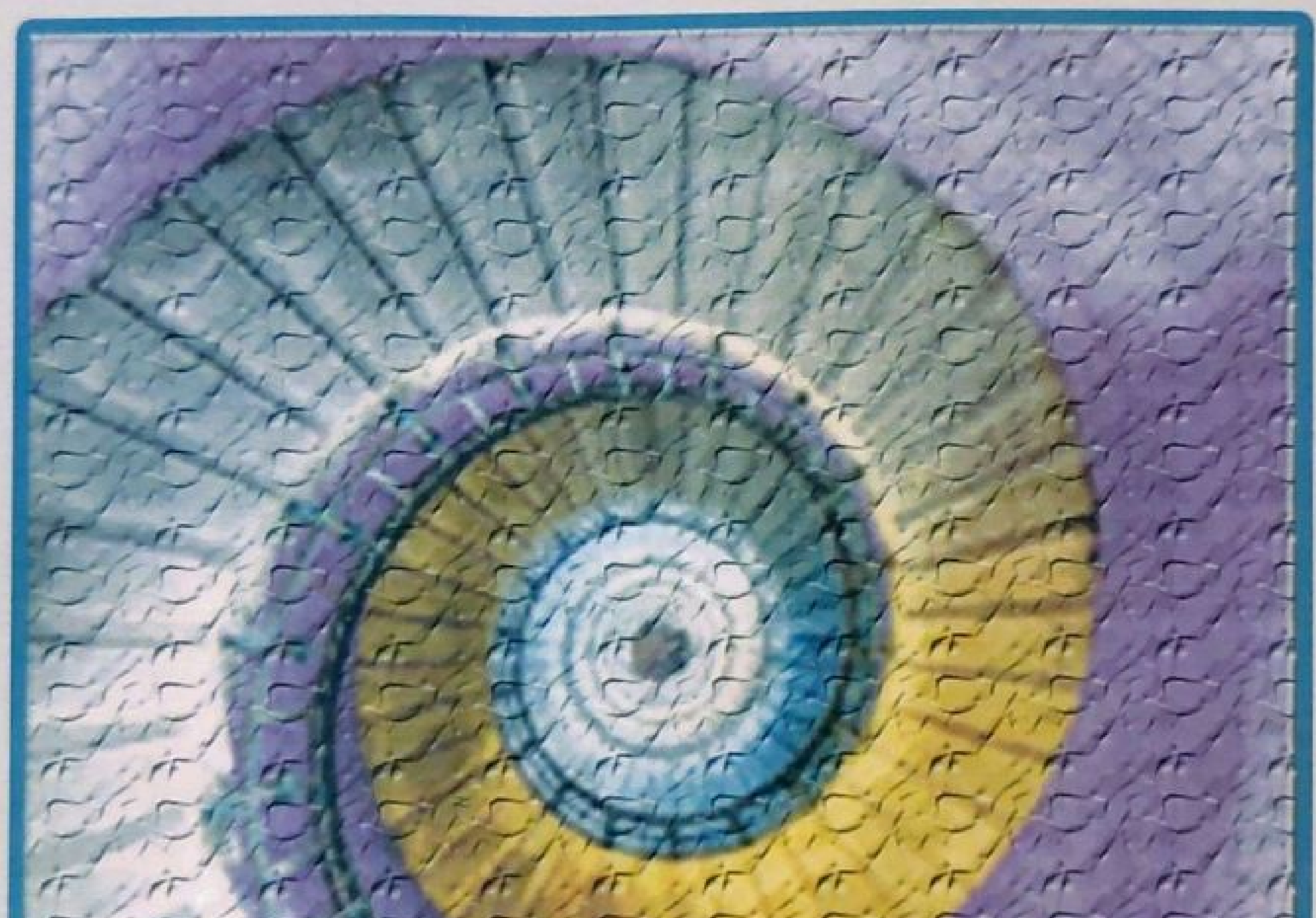

د/حمودي مصطفى جمال الدين

دار الكتاب الحديث

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أثر الفساد الإداري والمالى

على

البناء التنموى

العراق نموذجاً

ID ١٢٣٧٩٨٠٠
ID ١٢٣٧٩٨٠٠

الدكتور
حمدوى مصطفى جمال الدين

٣٩٣٨١
٣٤٦٫٢
ح.م

دار الكتاب الحديث

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جمال الدين ، حمودى مصطفى.

أثر الفساد الإدارى والمالى على البناء التنموى: العراق نموذجا/ حمودي مصطفى جمال الدين

. ـ ط 1. ـ القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2018

620 ص ؛ 24سم .

تدمك 978 977 350 710 0

1- فساد إدارى. 2- فساد مالى. 3- بناء وتنمية.

أ - العنوان.

360.13

رقم الإيداع 7200 /2017

حقوق الطبع محفوظة

1439 هـ / 2018 م

دار الكتاب الحديث

www.dkhbooks.com

القاهرة	94 شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هـاتف رقـم : 22752990 -22752993 - (00202) فـاكس رقـم: 22752992 (00202) بريد إلكتروني: dkh.cairo.22@gmail.com
الكويت	شارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 – 13088 الصفاه هـاتف رقـم 2460634 (00965) فاكس رقم : 2460628 (00965) بريـد إلكترونـي : dkhkuwait@gmail.com
الجزائر	B. P. No 061 – Draria Wilaya d'Alger– Lot C no 34 – Draria Tel&Fax: (21) 353055 Tel: (21) 354105 E-mail dk.hadith@yahoo.fr

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى فى محكم كتابه الكريم :

﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ
مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ
إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [سورة القصص]

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإهداء

إلى وطنى المبتلى بفوضى الحكم

وفساد الحاكمين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة :

يعد الفساد الإدارى فى نظر عامة الباحثين والاقتصاديين وجميع المجتمعات والبلدان المتطورة أو النامية من أشد الأمراض فتكا بالتنمية والاقتصاد الوطنى والبنى التحتية لأى بلد كان .

وهو من أصعب المهام التى تواجهها الحكومات والشعوب النامية أو المتقدمة على حد سواء ومن الآفات المدمرة التى مرت على تاريخ البشرية وفى كل عصورها وميادينها وعلى مختلف أصعدتها فتركت تداعيتها السلبية على مجمل تطلعاتها وأنشطتها فى البناء والتعمير والازدهار، حيث نلمس تأثيراتها بكل جلاء على الدول النامية الساعية للتخلص من الفقر والجهل والتخلف التى تعتمد فى نهج سيرتها على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونظرا لأن الفساد يحمل الكثير من المعايير والسلبيات والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لهذا يؤدى إلى تبديد الطاقات ويزعزع الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة ويحرم الكثير من أبناء المجتمع من الفرص المشروعة للعمل. ويبدد الموارد إذ يزيغ بالسياسة الحكومية عن خدمة مصالح الأغلبية ويحيد بها عن تحقيق مقاصدها فيوجه طاقات الموظفين والمواطنين وجهودهم نحو الكسب السريع بدل القيام بأنشطة منتجة، ويعوق روح المنافسة والنمو، ويحبط الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، ويولد شعورا باللامبالاة والارتياب، فالأضرار الناتجة عن الفساد التى تتعدد بتعدد أشكال الفساد تأتى على معظم المشاريع الإنمائية التى تدعمها النوايا الحسنة.

ويمكن أن تصبح مشكلة الفساد فى البلد النامى التى تكون إدارته ومؤسساته ضعيفة فى واقع الأمر جزءا من النظام. حيث تكون عواقبه وخيمة لكونه يؤدى فى هذه البلدان إلى إعاقة خطط التنمية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاقتصادية والاجتماعية، وعرقلة جهود الاستثمار وتشويه سياسة السوق المفتوح والإساءة إلى الإصلاحات المعززة للديمقراطية وتقويض الشرعية السياسية مما يؤدى إلى مضاعفة معاناة المواطنين فى هذه الدول وزعزعة الأمن والاستقرار فيها ولا تقتصر عواقب الفساد على الدول الفقيرة والنامية بل تمتد بصورة أقل حدة فى البلدان الغنية .

وإذا كان الفساد فى البلد المتقدم قد يسود فى مكون واحد من مكونات الصرح السياسى حيث يخفض مستويات المعيشة ويساعد على تعاظم التفاوت فى الدخول بفعل الإثراء غير المشروع الناتج عن صور السلوك الفاسد وإلى زيادة النفوذ السياسى لدى مرتكبيه، وإلى إقصاء الشرفاء من المواقع والمناصب القيادية وتقليص فرص قيام حكومات وطنية نزيهة وفعاله وقوية.

كذلك على المستوى الدولى يؤدى الفساد إلى تشويه التجارة الدولية والنفقات الاستثمارية ويسهل إلى ارتكاب الجرائم المنظمة العابرة إلى الحدود الإقليمية وأخصها الرشوة والاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال الناتجة عن صور بالغة الخطورة من الأنشطة الإجرامية، وكلها آثار تهدد استقرار المجتمعات وأمنها وتقوض القيم الديمقراطية والأخلاقية، وتعرض التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى على المستوى العالمى لأخطار بعجز عن مواجهتها إذا ترسخت قوى الفساد وتجاوزت حدود السيطرة .

ويأخذ الفساد الإدارى أبعادا تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التميز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر ولا يكاد يخلو مجتمع أو نظام منها، لكونه من ظواهر السلوك الإنسانى التى أقلقت المجتمعات البشرية والحكومية منذ أقدم العصور ولا تزال هذه الظاهرة تشكل عبئا وقلقا دائما لإدارة المؤسسات الإعلامية والجهات الحكومية ولكل أفراد المجتمع، وقد فشلت أغلب المحاولات لعلاجه وقد يرجع ذلك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفشل لأنه يحصر المكافحة منه بالفاسدين والمنحرفين دون البحث عن أسباب الفساد وطرق علاجها أو قد يكون بعض الكبار والمتنفذين هم جزء من قضية الفساد ومسبباته، وقد يتصور البعض أن معالجة الفساد تتم عبر تطبيق قانون النزاهة لكن لا ننسى أن من علل الفساد أحياناً هو نظام النزاهة فى البلد نفسه وبالتالى يتعين إصلاح النظام الوطنى للنزاهة أولا.

وإن من عوامل ذيوع الفساد وانتشاره اتساع نطاق التكامل الاقتصادى العالمى وتعميقه وبزوغ نظام مالى متشابك تقنيا، وقيام تحالفات معقدة وتسامح الكثير من البلدان الصناعية بخصم الرشاوى المدفوعة من الشركات متعددة الجنسيات إلى المسؤولين فى الدول النامية من الضرائب باعتبارها نفقات مشروعة لتصريف أعمالها.

ولكى تتم معالجة موضوع الفساد محليا لابد أن تتوفر الإرادة السياسية لإجراء التغيرات التشريعية أو الإدارية الفعالة بما يكفى لاحتواء الفساد، ويجب أن تعمل كل الأطراف الثلاثة الفاعلة وهى الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى يدا بيد، فالحاجة إلى تضافر طاقات هذه العناصر الثلاثة لضمان إحداث تغير فى المواقف المعنوية والأخلاقية من أجل تحقيق إصلاحات هادفة. ولا يمكن لهذه الآليات الثلاث أن تسفر عن نتائج مرضية وهادفة وتأخذ طريقها السليم ما لم يكن هناك قضاء عادل مستقل ونزيه ليتخذ القرارات القاضية العادلة بحق مرتكبى جرائم الفساد على أن يساندها ويعضدها التنفيذ لهذه القرارات القضائية. فما لم تتوفر للأحكام التى تصدر من القضاء ضمانات لتنفيذها باعتبار أن هذا التنفيذ جزء مندمج فى الخصومة الجنائية ومرحلة من مراحلها، فإن الأحكام إذا لم تقترن بوسائل تنفيذها تغدو وهما وسرابا وتفقد قيمتها عملا وتعطل دور القضاء وتفرغ حق اللجوء إليه ومباشرة الدعاوى الجنائية أمامه من كل مضمون.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد تحول الفساد من هاجس وطني إلى إقليمي ودولي وإلى قضية سياسية عالميه ادرك العالم خطورتها وزاد قلقه وتضاعفت مخاوفه تجاهها، واستقر في مفهوم العالم إلى التصدي لها من خلال التعاون الإقليمي والدولي الجاد ولا يقتصر على الحكومات بل إلى المنظمات الدولية والإقليمية وإلى المجتمع المدني ومنظماته غير الحكومية، باستهداف الممارسات الفاسدة كافة أياً كانت مواقعها ومهما كانت أوضاع ومناصب مقترفيها، فليس هناك فاصل بين كبار المسؤولين وصغارهم في الفساد .

والعراق من بين الشعوب والأنظمة الذي ابتلي بهذه الآفة التي تنخر في اقتصاده وبمجتمعه وبجميع أركان حياته، فبالرغم من انتقال هذا الإرث السيئ من الأنظمة والحكومات السابقة التي تعاقبت على حكم هذا البلد لكنه استشرى واستفحل في نظامنا الجديد وقد وصل إلى مديات واسعة وخطيرة وصار العراق المثل السيئ في قمة الفساد في العالم حتى عد في أسفل سلم النزاهة ضمن تقارير منظمة الشفافية الدولية والتقارير العالمية للرقابة المالية وهيئات نزاهتها .

وقد بات من الصعب إيقاف مد الفساد وتناميه وعلى مختلف الأصعدة سواء في القطاع العام الحكومي المتمثل بدوائر الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والخدمية أو على المستوى السياسي والحزبي من طبقة الأحزاب المتنفذة وغير المتنفذة بقيادة البلد أو الاستشراء بين مختلف الطبقات الاجتماعية ومشاريعها الاقتصادية والتجارية.

لهذا يعد الفساد الإداري الآن من الظواهر التي تشكل تحديا كبيرا للدولة والمجتمع مما يستوجب دراسة هذه الظاهرة بمزيد من التمعن والتحليل للوصول إلى المسببات الحقيقية لتناميها وتشخيصها والوقوف على العوامل والمنشطات الدافعة لها تمهيدا لبلورة أفكار ودراسات من أجل مكافحتها والتقليل من تأثيراتها ونتائجها وتخفيف الأعباء الثقيلة التي تخلفها على بناء الدولة والمجتمع.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

متمنيا أن تضع هذه الإسهامة المتواضعة من البحث يدها على بعض من العلل الذى يعانى منها شعب العراق اليوم وأن تضيف إلى الدراسات التى سبقتها بعضاً من الحلول والمعالجات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منهجية الدراسة

أولا : مشكلة الدراسة :

تعد ظاهرة الفساد الإدارى والمالى من أشد الظواهر خطرا على العالم سواء البلدان النامية أو المتقدمة منه، أو فى القطاعين العام والخاص كما يمتد تأثيرها على المجتمع بأسره، إلا أن وقعها أكبر أثرا على الدول التى تسعى جاهدة لتحسين وتطوير تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر والبطالة والتخلف فيها.

لكون الفساد يحمل الكثير من المعايير والسلبيات والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث يؤدى إلى زعزعة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة ويبدد الموارد ويحد من مقاصد الحكومات فى تقديم الخدمات لصالح الأغلبية ويحرم الكثير من أبناء المجتمع من الفرص المشروعة للعمل، لأن أغلب طاقات الموظفين والمواطنين تتوجه للكسب السريع غير المشروع بدلا من القيام بالأنشطة المنتجة والضرورية مما ينتج عنه إعاقة روح المنافسة والنمو الذى يتولد منهما الشعور بالكسل والارتياب واللامباليات، فالأضرار الناتجة عن الفساد تقوض كل الآمال والمساعى الهادفة للبناء التنموى والاقتصادى .لهذا عمدت الكثير من الدول لمكافحته أو الحد من استفحاله وأثمرت جهود بعض هذه الدول بالنجاح فى التصدى والوقوف بحزم أمام تماديه وانتشاره ومن هذه الدول سنغافورة وأمريكا والصين وكوريا حيث اعتمدت هذه الدول فى مكافحته على منظومة متكاملة من الهيئات الرقابية والحسابية والشعبية مستخدمة العلم والتكنولوجيا الحديثة فى المحاسبة والمتابعة والمراقبة.

إلا أن الفساد فى العراق استشرى وتوسع بمرور الزمن وبالأخص بعد 2003، رغم وجود الكثير من وسائل المكافحة والعلاج كهيئات النزاهة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بأنواعها العامة والتابعة لمجلس النواب أو لمجالس المحافظات، وكذلك ديوان المراقبة المالية ومكاتب المفتشين العموميين فى الوزارات ومنظمات المجتمع المدنى والإعلام وغيرها، لكن كل هذه الوسائل لم تجد نفعا أمام تنامى الفساد واستشرائه بهذا الشكل المريع والمهول فى العراق، لهذا تأتى الدراسة للوقوف على أصول وجذور الفساد وأسبابه وتفشيه بهذا الحجم الذى وصل إليه ثم بيان مدى تأثيره على البناء التنموى فى العراق .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فى تعاظم الدور السلبى الذى يؤديه الفساد الإدارى فى الأداء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وعلى مستويات النمو وانخفاض معدلاته، كما تركز الدراسة فى أهميتها كيف أن هذا الفساد أصبح خطرا يهدد كل آمال الدولة والشعب العراقى فى تطلعهم لتحقيق الأهداف العامة فى البناء والرقى الحضارى للحاق بركب العالم المتمدن، وكيف يحول هذا الفساد بين تحقيق الطموحات وبين فشلها حيث عطل كل برامج الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأدى إلى تفاقم الأزمات والحروب وانعدام الأمن والاستقرار فى البلد.

ثانيا : منهجية الدراسة :

اعتمدنا بشكل أساسى على المنهج الوصفى التحليلى الذى يعتمد على وصف المفاهيم الواردة فى البحث وصفا علميا من أجل تحديد ملامحها وخواصها وصفاتها، حيث حاولنا جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التى تحيط بالدراسة وموضوعها وحيثياتها وأسباب انتشارها وإعطاء بعض المعالجات والحلول لعلنا نخرج بنتائج مرجوة منها.

ثالثا : أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على ظاهرة الفساد الإدارى والمالى فى العالم عموما وفى العراق خصوصا ومدى تأثيرها على الدولة والمجتمع وذلك من خلال النقاط التالية:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- معرفة مفهوم الفساد .
- معرفة الجذور التاريخية للفساد.
- أسباب الفساد الإدارى والمالى.
- أنواع وخصائص الفساد الإدارى والمواصفات التى يتسم بها.
- معرفة الوسائل والطرق المتبعة فى معالجته ومكافحته .
- معرفة الآثار السلبية التى تنتج عن هذه الظاهرة.
- الوقوف على بعض المعوقات التى تواجه هذه الظاهرة والجهود الرامية لمكافحتها.

كما تحاول الدراسة الربط بين الفساد الإدارى كظاهرة سلوكية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية وثقافية وبين العمليات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكيف يسعى العراق لمحاولة النهوض باقتصاده وتنمية جوانب حياته الاقتصادية والاجتماعية وكيف تعوق هذه الظاهرة كل العمليات التى تصب بهذا الخصوص.

وأخيرا تسعى الدراسة لمحاولة الوصول إلى بعض الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة لعلها تسهم فى التقليل من آثار ونتائج هذه الظاهرة المستفحلة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الأول

الفساد ماهيته وأنواعه وأسبابه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

تعريف الفساد

أولا: تعريف الفساد فى اللغة والاصطلاح:

أ- المعنى اللغوى للفساد:

جاء معنى الفساد فى مختار الصحاح من فسد الشيء ويفسد بالضم (فسادا) فهو فاسد ولا تقل انفسد، والمفسدة ضد المصلحة.[1]

أما قاموس المنجد فيتوسع فى التفسير اللغوى لكلمة (فساد) مؤكدا أفسده وفسّد ضد (أصلحه) وفاسد القوم أساء إليهم ففسدوا عليه، وستفسد ضد استصلح، والفساد مصدر اللهو واللعب والمفسدة مصدر الفساد أو سببه.[2]

أما فى المعجم الوسيط فالفساد يعنى التلف أو الخلل أو الاضطراب ويعنى إلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات.[3]

أما بالنسبة لقاموس (ويبستر) فذكر أن (corruption) تعنى الحث على العمل الخاطئ بالرشوة أو الوسائل غير القانونية الأخرى.[4]

ويقصد بالفساد فى قاموس Oxford[5]: تدهور القيم الأخلاقية (Immoral) وذلك بسبب استعمال الفرد الرشوة (Because of taking bribes)، كما يقصد به تضييع الأمانة والغش Dishonesty.

1- (الرازى.1983) الرازى، محمد أبى بكر، 1983، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت.

2- (يسوعى .1970) يسوعى، الأب لويس معلوف، قاموس المنجد فى اللغة والأدب والعلوم.

3- المعجم الوسيط، 1973. المجلد الثانى، دار إحياء التراث.

4- المعجم (webester.1975).

5- قاموس Oxford.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما يقصد بالفساد : السبب فى التغيير من الصالح إلى السيئ (from good to Bad)، كما تعنى أيضا: غياب النزاهة أو الأذى أو السوء ويعبر كذلك عن حالة التعفن والتحلّل والتفسخ التى يعيشها المجتمع، وذلك من خلال انتشار مظاهر السلب والابتزاز وإساءة استعمال السلطة والنفوذ (Misuse of authority and power)، والاحتيال والغش (Fraud)، والإسراف والتبذير (Extravagance)، والمحسوبية (Favoritism) والتحيز[1]، وهى كلها مصطلحات تعبر عن أعمال فاسدة، وهذا ما يؤدى فى النهاية إلى تدمير وتخريب هذا المجتمع.[2]

أما بالنسبة لقاموس المورد فذكر معنى (corruption) هو يرشو يفسد؛ يحرف، مرتش، فاسد، عفن، ومحرف، وتعنى فسادا أخلاقيا.[3]

ب- الفساد فى القرآن الكريم والسنة النبوية والاصطلاح الشرعي:

الفساد بمعنى المعصية : فالفساد هو معصية الله تعالى لأن من عصى الله فى الأرض أو أمد بمعصية فقد أفسد فى الأرض لأن إصلاح الأرض والسماء بالطاعة .[4]

ويقول الزمخشرى: الفساد خروج الشيء عن حال اشتقاقه وكونه منتفعا به، ونقيضه الصلاح وهو الحصول على الحال الصحيحة النافعة.[5]

1- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2- عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسى فى التنمية المستديمة، حالة الجزائر : 1995.

2- بيروت، 2011، ص.ص. 95.96 .

3- البعلبكى. 2005 ، قاموس المورد القريب، إنجليزى عربى، دار العلم للملايين، بيروت.

4- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1 ص79، شاكر مؤسسة الرسالة، بيروت، : 2000 : 288 الطبرى. أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، جامع البيان فى تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر مؤسسة الرسالة، بيروت، : 2000 : 288.

5- الزمخشرى، أبو القاسم جار الله محمود بن محمد، الكاشف عن حقول التنزيل وعيون الأقاويل فى وجود التأويل، ط1، دار الفكر : 19 ورقة 77 : ص179.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهو كل المعاصي والمخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها والعمل بها ، فهو يتناول جميع الشر من المحرمات والمكروهات شرعا ، إذ هو فى حقيقته خروج عن منهج الله تعالى. [1]

وقد ذكر الفساد فى القرآن الكريم وهناك الكثير من الآيات والمواضع فى القرآن مبينة ما هو الفساد أو ما يقترب من معناه وأنواعه وخطورته ونتائجه السيئة وأنه ورد فى خمسين آية كريمة موزعة على 23 سورة، ولقد وردت ألفاظ الفساد فى القرآن الكريم منها ما يتعلق بذكر الموضوع مثلا فى الأرض منها:

- قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ [2].
- وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا .... ﴿٥٦﴾ ﴾ [3].
- وقوله تعالى: ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ [4]
- وقوله تعالى: ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [5]

1- (أحمد، معاوية أحمد سيد) 2003 سياسة الإسلام فى الوقاية والمنع من الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض : 2003 : ص210.

2- البقرة 205.

3- الأعراف 56 .

4- الروم 41.

5- القصص 77 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومرة فى القرى والبلدان والمدن:

قولـــــه تعـــــالى: ﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ (٣٤) ﴾ (1).

وقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ (١١) فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ (١٢) ﴾ (2).

كمـا اسـتخدم القـرآن كلمـة الفسـاد للدلالـة علـى الإسـراف فـى الأرض والمسرفون هم المفسدون.

قــــال تعـــــالى: ﴿ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ (١٥١) الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ (١٥٢) ﴾. (3)

كما استخدم المصطلح فى القرآن للدلالة على سفك الدماء، وهـلاك الحـرث والنسـل والتخريب والتدمير، كقوله تعـالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ .... (٣٠) ﴾ (4)

كما استخدم المصطلح للدلالة على سرقة المال العام.

كقولـــــه تعـــــالى: ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ (٧٣) ﴾ (5).

---

1 – النمل 34.

2- الفجر 11- 12 (عبد الرزاق مقرى، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، دار الخلدونية، الجزائر، 2005 : 66.

3- الشعراء، الآيـة 151- 152.

4 – البقرة الآيـة 30.

5- يوسف الآيـة 73 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وغيرها الكثير من الآيات التى تنهى عن الفساد وتبعاته ومضامينه يقول: **الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى المشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع فى الشبهات.** [1]

وفى السنة النبوية وردت أحاديث كثيرة تتحدث عن الفساد والمفسدين منها:

حديث معاوية بن قرة عن أبيه رضى الله عنهما قال رسول الله (**إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم لا تزال طائفة فى أمتى منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة**). [2]

وقال (ﷺ) "**إنما الأعمال كالوعاء إذا طاب أسفله طاب أعلاه وإذا فسد أسفله فسد أعلاه**". [3]

كما أوصى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

(من واسى الفقير من ماله وأنصف الناس من نفسه فذاك المؤمن حقا) (إلا من غشنا فليس منا قالها ثلاث مرات) (الراشى والمرتشى والماشى بينهما ملعون).

ج- الفساد فى الاصطلاح القانوني:

تعددت التعريفات لمفهوم الفساد بتعدد جوانبه المتعلقة به واتجاهاته المختلفة وذلك تبعا لاختلافات الثقافات والقيم السائدة، كما يختلف

1- عبد السلام حمدان، الفساد وأسبابه دراسة قرآنية موضوعية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15 العدد 2، 2007.

2- (أخرجه أحمد فى مسنده) حديث 15634، وقال محققه شعيب الأرناؤط إسناده أيضاً صحيح، والترمذى، باب ما جاء فى الشام (حديث 2192) وقال، حديث حسن صحيح.

3- المناوى، فيض الغدير ج2، 708 عبد السلام حمدان، الفساد وأسبابه دراسة قرآنية موضوعية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15 العدد 2 ، 2007.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باختلاف الزاوية التى ينظر من خلالها المهتم ما بين رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية، وهو ما يبرر فى تحديد مفهوم الفساد.[1]

ومن المفاهيم ما عرفه السيد شتا حيث عرف الفساد بأنه استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصى أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة بالطريقة التى يترتب عليها خرق القانون، أو مخالفة السلوك الأخلاقي، أو مخالفة التشريع، وبذلك يتضمن الفساد انتهاكاً للواجب العام، وانحرافاً عن المعايير الأخلاقية فى التعامل.[2]

فالاتجاه العام فى تعريف الفساد من الناحية العملية ولا سيما بالنسبة للعاملين فى مجال التنمية هو الذى ينظر إليه على أنه إساءة استخدام السلطة من قبل شخص فى وظيفة عامة بهدف تحقيق نفع شخصى أو فئوى أو غيرهما.[3]

كما عرف مشروع الاتفاقية للأمم المتحدة لمنع الفساد، (القيام بأعمال تحتل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال الموقع أو السلطة بما فى ذلك أفعال الإغفال توقعا لمزية، أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها، أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر، أو غير مباشر، أو أثر قبول مزية ممنوحة بشكل سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر).[4]

1- Abbink, Klaus. (2004), - Staff Rotation as an Anti-Corruption Policy: an Experimental Study - European Journal of Political Economy, Vol. 20, Elsevier Science Inc: New York.

- (أبو ديه، أحمد) الفساد سبله وآليات مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والسلطة، القدس: 2004، ص2.

2- شتا، السيد على، الفساد الإدارى ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2003 : 43.

3- موسى، عيسى عبد الباقى، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة جنوب الوادى بقنا، 2000، ص85.

4- (على، جعفر عبد السلام) التعرف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية فى أبحاث المؤتمر الدولى العربى لمكافحة الفساد، المجلد الأول أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض: 2003 ص55.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه (كل عمل يتضمن بسوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة لنفسه أو لجماعته). [1]

وأيضا عرفته بأنه (سوء استخدام السلطة العامة لربح منفعة خاصة أو أنه عمل ضد الوظيفة التى هى ثقة عامة). [2]

ويعرفه Huntington بأنه (سلوك للموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة).

وعرفه السن (على أنه مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين الهادفة إلى التأثير على الإدارات العامة وقراراتها وأنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر). [3]

وعرف أيضا بأنه (المطالبة باعتبارات خاصة فى عملية صنع القرارات العامة).

وهو أيضا حسب قاموس لونكم (خيانة وسلوك غير أخلاقى وقانونى صادر بصورة خاصة عن شخص ذى سلطة). [4]

وعرفه البنك الدولي بأنه (إساءة استخدام المناصب الإدارية للحصول على كسب شخصى بصورة غير شرعية، وأن هذه الإساءة يمكن أن تظهر فى كل من القطاعين العام والخاص كما فى حالات التآمر مع الآخرين). [5]

1- (هلال، محمد عبد الغنى حسن) مقاومة ومواجهة الفساد انتصار على أسباب الفساد، مركز تطوير الإدارة والتنمية، مصر الجديدة، 2007 : 10.

2- Parwez Faran Adminnstrative corrpition in indua corrupition and Governance of Heidenbeerg .2007 : p 30.

3- السن، مرجع سابق، 2008 : 105 .

4- Payose. Poter Aydele ‹Corrpition versus Resources mangeement in Nigeria, Apaper submitted to then university of Hoadan Feb, 11, 2005.

5- United Ntionl office on Drugs and Crime ‹July -7 ‹2005.

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

ثانيا: أنواع الفساد:

من المشاكل التى تواجه الباحثين والمتخصصين فى مجال الفساد هى عدم وجود تعريف متفق عليه للفساد وقد يرجع فى ذلك إلى عدة أسباب منها وجود صور وأنواع مختلفة للفساد، هذه الصور تتنوع بتنوع القطاعات والمؤسسات التى ينتشر بها الفساد واختلاف المتورطين به، والقيم الأخلاقية والنصوص القانونية من تأثير كبير فى تقرير ما بعد الفساد.

والشيء الآخر أن أنواع الفساد متغيرة ومتطورة باستمرار لتواكب ما يحدث فى العالم من تغير وتطور فى جميع المجالات.

كما يلاحظ أن هذه الصور والأنواع متداخلة ومتشابكة فيما بينها ويصعب التفرقة بين نوع وآخر فى كثير من الحالات وهذه الأنواع من الفساد ما هى إلا أنواع نظرية يصعب وضع حد فاصل بينها وهى على الشكل التالى :

أ- الفساد السياسي:

يعد الفساد السياسى من أوسع الميادين التى يتفشى فيها الفساد ويستشرى، وهو الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد وذلك راجع لكون الذى بيده سلطة القرار هو الذى يتحكم بمصائر الناس ماليا وثقافيا واقتصاديا وتربويا، فالإعلام بتوجيه منه والمناهج والقوانين والاقتصاد والإدارة وتسيير المجتمع كلها تحت سيطرته وله عدة مظاهر أهمها الحكم الشمولى الفاسد.

وهو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب السياسية الحاكمة لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سريعة لتحقيق مكاسب شخصية وكل أنواع الأنظمة معرضة للفساد السياسى وبدرجات متفاوتة .

وعرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه (إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ولا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يشترط أن يشمل تبادلا للمال فقط يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين).

ويتمثل الفساد السياسي بالانحراف عن منهج الحزب أو الكتلة أو المنظمة ومبادئها، كما أنه يقوض الديمقراطية ويسقط الحكومات ويشوه ويؤثر على عملية صنع القرار ومن صوره (الابتزاز، الرشوة، المحسوبية، ممارسة النفوذ، الاحتيال، ومحاباة الأقارب) كما أنه يسهل النشاطات الإجرامية من قبيل المتاجرة بالمخدرات أو غسيل الأموال والدعارة.

كما أنه يتمثل بالصور الآتية:

1- فساد القمة Too-Corruption

وهو من أخطر أنواع الفساد وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسى فى كثير من أشكال النظم السياسية لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التى تجنى الثروات الطائلة.

2- فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية

الفساد السياسى من خلال شراء الأصوات وتزوير الانتخابات وفساد الأحزاب السياسية.[1]

ورغم الضبابيات التى تغطى عليها جرائم الفساد السياسى ورغم دعوات الشفافية التى تعمل بالضد منه تظل محورا وعاملا من العوامل المساعدة على انتشار كافة أنماط الفساد الأخرى، فالأنظمة السياسية وهى ترفع دائما شعارات براقة ضد الفساد وخاصة الديمقراطيات التقليدية إلا أنها عاجزة عن مواجهة جرائم الفساد الآخذة فى الانتشار داخل الأجهزة الحكومية والأجهزة الحزبية المتنافرة ومجموعات الضغط ومجموعات المصالح، وينظر للفساد السياسى عادة من زاويتين:

1- عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003 : 89.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1- زاويــة القيــادة السياســية العليــا التــى ترفــع شــعارات الاســتقامة وتعلــن الحــرب علــى الفســاد، ولكــن لا تترجــم شــعاراتها علــى الواقــع العملــى بســبب الأجهــزة الحكوميــة التــى تهيمن عليهــا الأحــزاب السياســية، كمــا أن الأحــزاب السياســية وهــى تلــهث وراء اصوات النــاخبين لا تــتردد فــى اســتقطاب الأفــراد والشــركات والمؤسســات الاقتصــادية بالطهــارة والاستقامة.

2- زاوية الفساد السياسى العام الذى يأخذ أشكالا معروفة منها:

أ- الرشاوى المباشرة للقيادات الإدارية والسياسية.

ب- الرشــاوى المســتمرة والتــى تأخــذ شــكل تبرعــات للأحــزاب السياســية وتمويــل الانتخابــات ورشــوة النــاخبين، ويكــون مقابــل كــل ذلــك فــرص وتســهيلات تقــدمها الحكومــات الحزبيــة المتنفــذة، بالإضــافة إلى تعــاون الأجهــزة الحكوميــة الخاضــعة لتلــك الأحــزاب مثــل تنفيــذ قوانين الجمارك والضرائب والرخص التجارية .[1]

مــن أكثــر التحــديات التــى تواجــه خطــط مكافحــة الفســاد فــى الــدول الناميــة صــعوبة التمييــز بــين المســاهمات المشــروعة التــى تقــدمها الشــركات الكــبرى وجماعــات الضــغط المحليــة والدوليــة للأحــزاب السياســية وبــين تلــك التــى تقــدمها بصــورة غــير مشــروعة مقابــل خــدمات وتســهيلات لاحقــه، واســتحقاقات سياســية وتشــريعيه تتحملــها الحكومــات المنتخبــة لحســاب الشــركات الكــبرى، ويكــون مــن الصــعب أيضــا ضــبط تلــك الرشــاوى المتبادلــة بــين الحكومــات وشــركات القطــاع الخــاص، لأنهــا تأخــذ صــورا مختلفــة مثــل المبــالغ النقديــة المتقطعــة، قــروض بفوائــد مخفضــة وإعفــاءات مــن

1- world Bank GroP in low –income Contries under stress : A Task Forece Report. Washington D.C WORLD BANK : 2002 Alberto Vannucei Corrupition Politicel Parties and politiceeal pretection. EUI working papest of the Robert Schumn center Florcence Europen University Lnstitutte : 2000.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الديون، تقديم سلع وخدمات لصالح أعضاء الحزب، وتسخير وسائل الإعلام لخدمة الحزب السياسى المعنى وفق منهجيه معروفه [1].

ويشير knack إلى العلاقة ما بين قيم الشخص وقيم البيئة فيها وبين تبنيه لمنظومة من الأبعاد والتصورات الاقتصادية المتوازنة وغير المتوازنة، وارتباط أنشطة الفساد فى المجتمع إلى حد كبير بنظام العدالة الاجتماعية التى تمثل أحد العوامل المهمة فى إبراز هذه الأنشطة، ولا شك أن الفساد يستشرى بصورة ملحوظة فى معظم النظم السياسية التى يسيطر عليها أفراد يسيئون استغلال سلطاتهم، وأن هذه الإساءة تمثل نمطا من السلوك المنحرف بحافز معين وهو بالتحديد الكسب المادى على حساب المواطنين والمصلحة العامة، فالفساد من وجهة نظره يمثل انتهاكا للمعايير القائمة الرسمية وغير الرسمية وضمانا لامتيازات الفرد الذى يرتكب الفساد.

وبأسلوب قانونى موجز يقسم دليل الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الفساد إلى نوعين:

1- الفساد الجسيم Grand corrupition مثل الفساد المتصل بالخصخصة ومشتريات الحكومة وسياسات العمل.

2- الفساد البسيط Petty Corrupition مثل الرشوة والتهريب عبر الحدود الدولية.

ومن المتفق عليه عموما أن الفساد يشمل أنماطا من الجرائم المعروفة، كالحصول على فوائد غير مشروعة مثل الرشوة، الاختلاس، غسيل الأموال، المحاباة، الاحتكار وتفضيل ذوى القربى.

وبجانب تقسيم الفساد إلى جسيم وبسيط، يمكن تقسيم كل من هذين النوعين إلى فساد فعال Active Corrupition وفساد كامن أو

1- Fisman, Raymond and Roberta Gatti-Decentralization and Corrupition –Evidence a Gross Contries-Journal of public Economice, 83 3 2002-pp-45-325.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

غير فعال Passive corruption فالفساد الفعال هو تقديم الرشوة أو المنفعة أو القيام بتحويل الأموال عن قنوات مشروعة إلى قنوات غير مشروعة، بينما الفساد الكامن أو غير الفعال نقل الرشوة إلى المحال بطريقه غير مشروعة.[1]

ب- الفساد الاقتصادي:

هو استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة تتخذ أشكالا متعددة منها الحصول على الرشوة أو العمولات من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود المشتريات والخدمة الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود، أو المساعدة عن التهرب عن دفع الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الممارسات.[2]

كما أن هذ النوع من الفساد يؤدى إلى تقويض التنمية عن طريق تحويل الاستثمار للمال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشوة والابتزاز وزيادة التعقيدات الإدارية والفنية من قبل الموظفين المسؤولين لمشاريع القطاع العام وذلك بغية تمرير مصلحتهم الذاتية عن طريق التعاملات غير المشروعة مما يؤدى إلى خفض معدلات الالتزام بالمواصفات للعمل وضوابط المحافظة على البيئة.

ويتعلق هذا النوع بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال التى تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التى تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة لضعف الروابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمنافع الاقتصادية .

1- Europen Greminal Law Conventon on corruption –Article 2 ،3 & 4 ETS- 173.

2- موسى، عيسى عبد الباقى، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة جنوب الوادى، قنا، مصر 2000 : 92.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أو هـو الحصـول علـى المنـافع الماديـة والأربـاح عـن طريـق أعمـال منافيـة للقـيم والأخـلاق والقـانون، كـالغش التجـارى والتلاعـب بالأسـعار مـن خـلال افتعـال الأزمـات فـى الأسـواق، والرشـاوى التـى تمنحهـا الشـركات الأجنبيـة، تهريب الأموال والفساد الجمركى والتهرب الجمركى.[1]

وقد حدد Edelhertz تصنيفا للفساد الاقتصادى بالشكل التالي:

1- جـرائم يرتكبهـا أفـراد يعملـون بشـكل فـردى بهـدف الوصـول إلى أهـداف معينـة كـالتهرب الجمركـى، ولـذلك يسـعون إلى إغـراء مـوظفى الجمـارك للتلاعـب بالتقـديرات الجمركيـة أو غـض الطـرف عن بعض السلع الواردة .

2- جـرائم يرتكبهـا أفـراد فـى إطـار ممارسـاتهم لمهمـاتهم ووظـائفهم الرسميـة الحكوميـة والتـى مـن خلالهـا يمتلكـون سـلطات داخـل المؤسسـات الحكوميـة والرسميـة عـن طريـق انتهاكـاتهم لواجبـاتهم وانتهاكـاتهم للأمانـة العامـة والصـدق الـواجبين فـى العمـل بارتكـابهم الجرائم.

3- الجـرائم المصـاحبة للأعمـال الرسميـة مثـل جـرائم ضـد الحكومـة وغـش السلع والمشتريات.

4- جرائم كبار الموظفين فى المؤسسات الحكومية بوصفها جرائم عمل ونشاطا محوريا يدور فى فلكه العديد من صور الجرائم التى يصعب ضبطها وإدانتها نظرا لما يتمتع به هـؤلاء الموظفون من سلطات وعلاقات اجتماعية وقانونية، وبهذا المنظور تم التوصل إلى تعريف محدد للفساد، أن هذا المصطلح يستخدم للإشـارة إلى السـلوك الإجرامـى الـذى يرتكـب لتحقيـق دوافـع اجتماعيـة واقتصـادية وسياسـية مـن خـلال كبـار المـوظفين الـرسميين عنـد قيـامهم

1- بشير مصطفى، (الفساد الاقتصادى) مجلة دراسات اقتصادية، مـركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 6، دار الخلدونية، الجزائر، 2004 : 12.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بأعمالهم الوظيفية، عن طريق ارتكابهم لجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير أو المساعدة فى تقديم السلع والخدمات المشروعة بطريقة غير مشروعة مثل السوق السوداء.[1]

ج- الفساد الاجتماعي:

هو الخلل الذى يصيب المؤسسات الاجتماعية الذى أوكل إليها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعة ومؤسسات الأعمال كما أن التنشئة الفاسدة تؤدى حتما إلى فساد اجتماعى مستقبلى يتمثل فى عدم تقبل الولاء الوظيفى وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر والإخلال بالأمن العام.[2]

وعندما يتكدس المال لدى طبقة معينة من المسؤولين والموظفين من الوصوليين والانتهازيين والنفعيين وتبقى شرائح كبيرة من المجتمع ترزح تحت خط الفقر والجوع تكثر الجريمة والسرقة، والسطو المسلح، والقتل، والانتهاك لجنسى.

وهذا الفساد عبارة عن مجموعة من السلوكيات التى تحطم وتكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة أو المتوقعة من النظام الاجتماعى القائم، بمعنى تلك الأعمال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية التى تترسخ بفعل الظروف البنائية التاريخية التى تمر بها الجماعات البشرية ومن صوره، التفكك الأسرى، وانتشار المسكرات والمخدرات والإخلال بالأمن وقطع الطرق والقتل فهو يشمل جميع الممارسات التى تخالف الآداب والسلوك القويم.[3]

1- Herbert Edelhertz and Thomas Overcat White Collar Crime : an Ageda for Rwsearch book, 1982.

2- (سعيد بن محمد الزهيرى القحطاني) إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة فى السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية الرياض : 2005 : 60.

3- (الخضرى، محمد بن عبد العزيز) دور أجهزة القضاء والتنفيذ لمكافحة الفساد، آب 2004 المؤتمر العربى الدولى لمكافحة الفساد جامعة اكاديمية نايف العربية، الرياض، 2004 : 794.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د - الفساد الثقافي:

هـو كـل مـا يخـرج بالأمـة عـن ثوابتهـا ويعمـل علـى تفكيـك هويتهـا ويمـس قيمهـا، وهـو: استغلال مـا أمكـن مـن الوسـائل للعبـث بفكـر الأمـة وصرفها عن وجهتها الأصلية.[1]

ويتمتـع الفسـاد الثقـافى بحصـانة مـا يسـمى بحريـة الـرأى تـارة وحريـة الإبـداع تـارة أخـرى رغـم أن هـذه الحريـة لا تمـارس إلا علـى أسـاس الثوابـت العامة والقيم الاجتماعية التى بنتها الأجيال.[2]

هـ - الفساد البيئي:

وهـو مـا يلحـق البيئـة مـن عطـل بحيـث تفقـد وظيفتهـا الإيجابيـة للبشـرية فالبيئـة هـى المجـال الحيـوى الـذى يعـيش فيـه الإنسـان، ولقـد خلقهـا الله سـبحانه وتعـالى فـى تناسـق تـام فـى كافـة عناصـرها بمـا يناسـب الإنسـان، بحيـث يحيـا بهـا حيـاة طبيعيـة وصـحية خاليـة مـن الأمـراض والأوبئـة، لـذا حـث الإسـلام علـى الحفـاظ عليهـا، ونهـى عـن كـل مـا يـؤدى للضـرر بهـا مـن قتـل أو إتـلاف، فالفسـاد البيئـى يشـكل كـل تخريـب ألحـق ضـررا بالتربـة أو الميـاه أو النبات والهواء.[3] [4]

و- الفساد القضائي:

وهـو الانحـراف الـذى يصـيب الهيئـات القضـائية، والسـلطة التـى يعـول عليهـا النـاس للتحكـيم وفـض النزاعـات والخصـومات وإعـادة الحقـوق إلى أصـحابها، ومـن أخطـر مـا يهلـك الحكومـات والشـعوب تسـرب الفسـاد إلى السـلك القضـائى فـإن حـدث ذلـك فتلـك علامـة صـريحة ليحتـل الفسـاد كـل

1- (الجيوسى، عبد الله) الفساد مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه، مؤته، 2005 : 193.

2- عبد الله .الحسن أبو نعامة، الفساد وأثره فى القطاع الخاص، الرياض 2003 : 588 .

3- الجيوسى، عبد الله،الفساد أنواعه وأسبابه وسبل القضاء عليه، مؤته للبحوث والدراسات، 2005 : 195.

4- (أبو ساق، محمد المدني) التعريف بالفساد وصوره من الناحية الشرعية، 2003 : 108.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ميدان مما يؤدى إلى ضياع الحقوق وتفشى الظلم وتلاشى فرص المساءلة ومن أبرز صوره المحسوبية، والوساطة وقبول الهدايا، والرشاوى، وشهادة الزور.

وهو أخطر أنواع الفساد لأنه يعرض سدة القانون إلى الخطر وعندما يتعرض القانون إلى الخطر تقوض باقى مؤسسات الدولة والمجتمع، فالقانون هو الكفيل والمحافظ على الديمومة والاستمرار فى البناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى وغيرها [1].

ز- الفساد المالي:

يمكن تعريف الفساد المالى بأنه استغلال السلطة من أجل الحصول على مكاسب مادية غير مشروعة مخالفه للقانون وعدم مراعاة مبادئ السلوك الأخلاقي [2].

كما عرف الفساد المالى بأنه (جميع الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التى تنظم سير العمل الإدارى والمالى فى الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية ويشمل انتشار الجريمة المنظمة والتهرب الضريبى والجمركى والتسيب المالى وهدر المال. [3]

1- فايزة فوزى محمد، الفساد وأثره على الجهازين الأمنى والقضائى، مركز البحوث والدراسات الأمنية، أبوظبى، : 155 : 2004.

2- الشريف طبل بن مسلط "ظاهرة الفساد الإدارى وأثرها على الحالة الاجتماعية والإدارية" جامعة الملك عبد العزيز، 2004 : 2.

3- الشمرى هاشم وإيثار عبود كاظم الفتلى، الفساد الإدارى والمالى وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، 2008: ص14.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ميدان مما يؤدى إلى ضياع الحقوق وتفشى الظلم وتلاشى فرص المساءلة ومن أبرز صوره المحسوبية، والوساطة وقبول الهدايا، والرشاوى، وشهادة الزور.

وهو أخطر أنواع الفساد لأنه يعرض سدة القانون إلى الخطر وعندما يتعرض القانون إلى الخطر تقوض باقى مؤسسات الدولة والمجتمع، فالقانون هو الكفيل والمحافظ على الديمومة والاستمرار فى البناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى وغيرها [1].

ز- الفساد المالي:

يمكن تعريف الفساد المالى بأنه استغلال السلطة من أجل الحصول على مكاسب مادية غير مشروعة مخالفه للقانون وعدم مراعاة مبادئ السلوك الأخلاقي [2].

كما عرف الفساد المالى بأنه (جميع الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التى تنظم سير العمل الإدارى والمالى فى الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية ويشمل انتشار الجريمة المنظمة والتهرب الضريبى والجمركى والتسيب المالى وهدر المال. [3]

1- فايزة فوزى محمد، الفساد وأثره على الجهازين الأمنى والقضائى، مركز البحوث والدراسات الأمنية، أبوظبى، : 155 : 2004.

2- الشريف طبل بن مسلط "ظاهرة الفساد الإدارى وأثرها على الحالة الاجتماعية والإدارية" جامعة الملك عبد العزيز ، 2004 : 2 .

3- الشمرى هاشم وإيثار عبود كاظم الفتلى، الفساد الإدارى والملى وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، 2008: ص14.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويتخذ الفساد المالى عدة صور أهمها :

1- اختلاس المال العام والاعتداء عليه كتضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة.

2- المتاجرة بالوظيفة (التربح) كأن يقوم الموظف العام بأخذ رسوم مقابل خدمة تقدمها الدولة مجاناً للمواطنين أو يزيد على الرسم المقرر للحصول على الأرباح وتسمى هذه الحالة قانونياً (الغصب) وذلك لأخذ الموظف ما ليس له حق فيه أو حق الجهة التى يعمل بها.

3- السمسرة وتتضمن العمليات التابعة فى سوق الصرف مثل تجارة العملة وسوق المال الخاصة بالأسهم والسندات - وبعض الأعمال التى تصدر عن شركات السمسرة كقيامها بإصدار أسهم بدون أن يكون لها أصول وكذلك المضاربة غير المشروعة التى تستهدف التأثير فى أسعار الأسهم، الشائعات والتعاملات الخفية واستخدام معلومات سرية لإتمام صفقات أدت إلى تحقيق أرباح طائلة. (1)

نستنتج من ذلك أن الفساد المالى يتمثل فى مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التى تنظم سير العمل المالى فى الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، وتنوع مظاهر الفساد المالى ليشمل غسيل الأموال، والتهرب الضريبى، تزييف العملة النقدية. (2)

ح- الفساد الأخلاقي:

وهو الفساد الذى يؤدى إلى الانحطاط بسلوكيات المرء بصورة تجعله غير قادر على التحكم بعقله الذى ميزه الله به عن بقية المخلوقات فيستسلم

1- محمود عبد العظيم، الفساد فى الاقتصاد المصرى، 2008 : 18.

2- محمد خالد المهاينى، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإدارى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية القاهرة، 2006 : 26.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لرغباته وأهوائه متخطيا بذلك أقل الدرجات والمراتب مما ينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة والسلوكيات المنافية للآداب.[1]

ط - وهناك تقسيمات أخرى للفساد وعلى الشكل التالي:

1- *الفساد حسب درجة التنظيم وهو :*

أ- الفساد العرضى :

وهذا التعبير يشمل كافة أشكال الفساد الصغيرة أو العرضية والتى تعبر عن سلوك شخصى أكثر مما تعبر عن نظام علم الإدارة، وهو مثل الاختلاس، المحسوبية، المحاباة، سرقة الأدوات المكتبية أو بعض المبالغ الصغيرة.[2]

ب- الفساد الشامل:

وهو نهب واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية عن طريق صفقات وهمية أو تسديد أثمان سلع ضرورية، تحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة، الرشاوى.[3]

ج- الفساد المنظم:

هو ذلك النوع الذى ينتشر فى الهيئات والمنظمات والإدارات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة، تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة، بمعنى أن تدير العمل شبكة مترابطة يستفيد ويعتمد كل عنصر منها على الآخر.[4]

1- سعيد بن محمد الزهيرى القحطانى، إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة فى المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، 60 : 2005 الرياض.

2- (عطا الله خليل) مدخل مقترح لمكافحة الفساد فى العالم العربى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009 : 242.

3- (أحمد محمد خليل البوز) أخلاقيات الأعمال وأثرها فى تقليل الفساد الإدارى، المؤتمر العلمى حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهة، العراق، ديسمبر، 2008 : 10.

4- (عبدو مصطفى) تأثير الفساد السياسى فى التنمية المستدامة حالة الجزائر، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008 : 18.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- *الفساد حسب انتماء المنخرطين فيه:*

أ- فساد القطاع العام:

وهو الفساد المستشرى فى القطاعات الحكومية وجميع الهيئات العمومية التى تتبعها وهو من أكبر معوقات التنمية، وفيه يتم استغلال المنصب العام لأجل الأغراض والمصالح الشخصية. [1]

ب- فساد القطاع الخاص:

ويعنى استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة باستعمال مختلف الوسائل، من رشوة وهدايا لأجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة، أو الحصول على إعالة. [2]

3- *الفساد من حيث الحجم:*

وطبقا لهذا المعيار يقسم الفساد إلى قسمين:

أ- الفساد الكبير:

وهو فساد ينتشر فى الدرجات الوظيفية العليا للإدارة ويقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق أهداف مادية أو اجتماعية كبيرة، وهو أخطر أنواع الفساد لتكليفه الدولة مبالغ طائلة، ويرتكبه رؤساء الدول والوزراء، والمسؤولون الكبار فى الدولة، ويختلف عن الفساد الصغير لضخامة الرشاوى المستخدمة فيه ولا يمكن أن يتم إلا بتوريط مسؤولين فى مراتب عليا، حيث يكون حجم العمليات التى تقع ضمنه كبيرة تخرج عن سلطة الموظفين الصغار، مثل عمليات توريد السلع والمعدات مرتفعة الأثمان، ومشاريع البنية التحتية والمعدات العسكرية، وهذا النوع من الفساد والذى يتشكل من رأس المال والسلطة أطلق عليه فى الفقه الغربي

1- (عطا الله خليل) مدخل مقترح لمكافحة الفساد الإدارى فى العالم العربى، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009 : 340.

2- المصدر السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(جرائم الصفوة) أو جرائم ذوى الياقات البيضاء لأنه يرتكب من أفراد يحتلون مكانة اجتماعية عالية حيث يستغلون سلطتهم لخرق القوانين والتعليمات.[1]

ب- الفساد الصغير:

يتعلق بممارسات الفساد التى تستهدف منافع وعوائد محدودة فى قيمتها، وعادة ما ينتشر فى المستويات الوظيفية الدنيا ومن قبل صغار الموظفين، كما أن المبالغ المالية فيه بسيطة إلى حد ما، وتندرج تحته الرشاوى القليلة مثل تلك التى تندرج فى الحصول على تراخيص البناء فتقدم الرشاوى للتعجيل، أو ترخيص مزاولة نشاط مهنة معينة، أو التغاضى عن تقديم وثائق لإنجاز معاملة.[2]

4- *الفساد من ناحية الانتشار:*

ويقسم وفقا لهذا المعيار إلى الأشكال التالية:

أ- الفساد الدولي:

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى عالمياً واسعاً يتجاوز بذلك الحدود الإقليمية للدول وحتى القارات، وهذا فى اطار العولمة التى لا تعترف بالحدود.

والفساد الدولى أدواته متعددة، منها الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، كمنظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولى.

1- (سالم سليمان دلة، إبراهيم على الهرى) الفساد الإدارى وأثره على الجهاز الحكومى، مركز الدراسات والبحوث، 2003 : 3، كريمة كمال، فساد الكبار، الرشاوى العمولات نهب المال العام، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، 1996 : 42.

2- (أحمد صقر عاشور) قياس ودراسة الفساد فى الدول العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، 2009 : 36.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفى هذا الإطار ذكر تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2005، أن الشركات الأمريكية هى أكثر الشركات التى تشكل الفساد فى الدول النامية للحصول على المشاريع كذلك الشركات الفرنسية ثم الصينية والألمانية، كما يضيف التقرير أن عدداً كبيراً من الموظفين السامين فى أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة (رشاوى) مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات.[1]

ب- الفساد المحلي:

وهو الفساد الذى ينتشر داخل الدول ولا يتجاوز حدودها الإقليمية، ولا يخرج عن فساد صغار الموظفين والأفراد ممن لا يرتبطون فى جرائمهم ومخالفاتهم فى شركات أجنبية.[2]

1- سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد المالى والإدارى المشكلة والحلول، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام (نسكو) اليمن، 2010 : 3 ، عطا الله خليل مصدر سابق ص 342.

2- (عبد القادر جبريل فرج جبريل) الفساد الإدارى عائق الإدارة والتنمية الديمقراطية، رسالة ماجستير، الأكاديميه البريطانية للتعليم العالى، 2010 : 112.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شكل رقم (1) يوضح أشكال الفساد

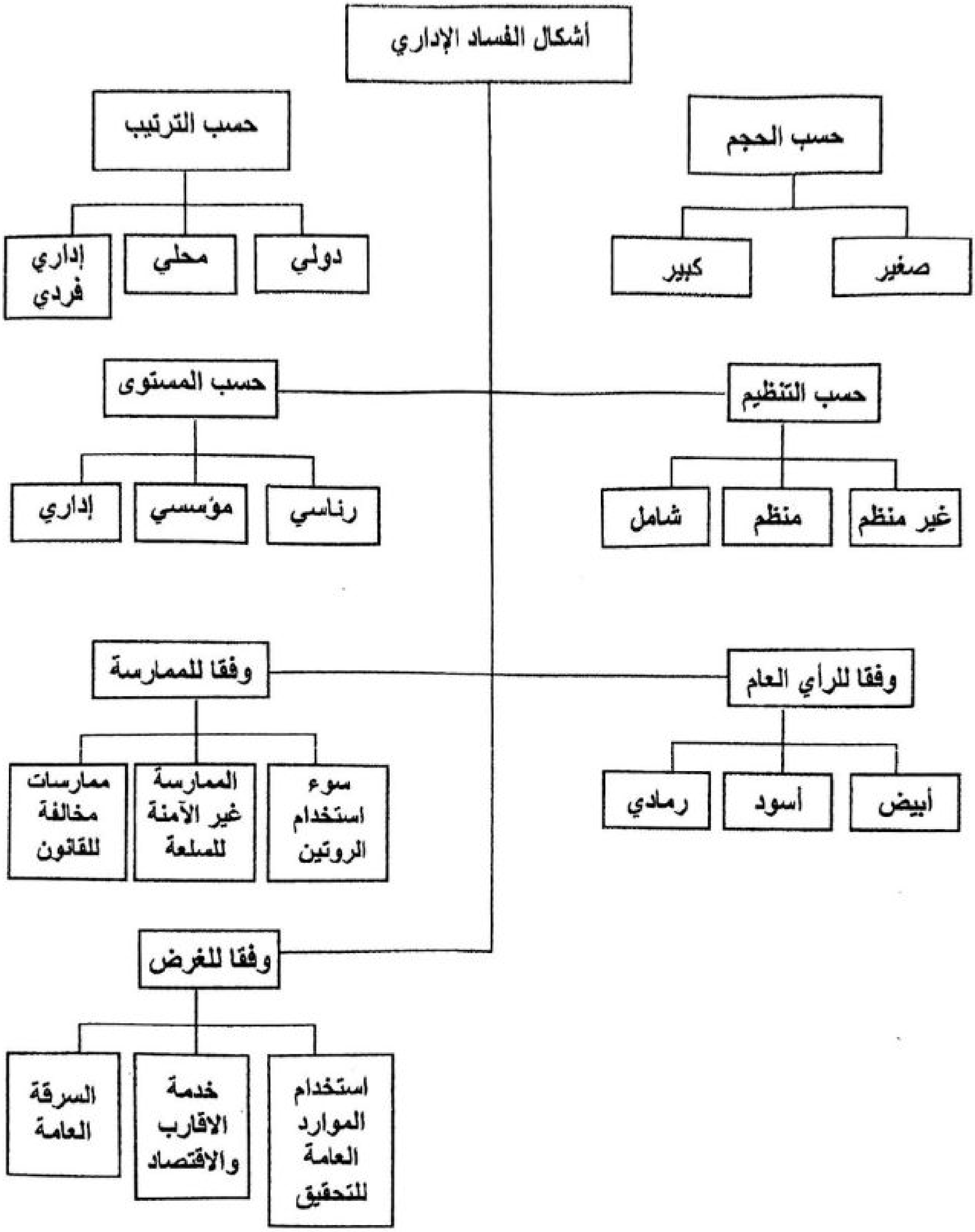

المصدر: علاء فرحان طالب وعلى حسين الجابري، محاربة الفساد، 2014 : 36.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

الفساد الإداري

أولا : الجذور التاريخية لظاهرة الفساد الإداري:

لم يكن هناك تاريخ محدد لنشوء ظاهرة الفساد الإدارى لكن عموم الباحثين يتفقون على أنها نشأت مع بداية الخليقة وممارسة الإنسان لحياته وسلوكياته وتفاعله مع مجتمعه .

وقد ورد فى كتب البحث والتاريخ الإنسانى أن الأقوام الأولى التى استوطنت ارض العراق والتى تؤكد الشواهد التاريخية أنها أولى الحضارات فى العالم التى عرفت ظاهرة الفساد الإدارى، إذ وجدت فى قوانين (أوروك وارنمو) فى الألواح السومرية ومحاضر جلسات مجلس (أراك) كما يسميها الباحثون فى التاريخ القديم.(1)

كما تبين المحكمة الملكية بموجب الوثائق التى عثر عليها المعنيون فى الألف الثالث للميلاد ، أنها كانت تنظر فى قضايا الفساد على سبيل المثال لا الحصر، مثل، استغلال النفوذ فى الوظيفة العامة، وقبول الرشوة، وإنكار العدالة، وقد وصلت بعض قرارات الحكم لبعض الجرائم حد الإعدام.(2)

ونجد حمورابى ملك بابل الذى وسع المملكة وصاحب أقدم التشريعات القانونية التى اشتهرت فى التاريخ (بمسلة حمو رابي) قد أشار فى المادة السادسة من شريعته إلى جريمة (الرشوة) حيث شدد على إحضار طالب الرشوة أمامه ليقاضيه بنفسه وتولية أمر عقابه بنفسه.(3)

1- (صمونيل كريمر، من ألواح سومر، ترجمة طه باقر) ، (باقر. 11 : 1975) مصدر سابق.

2- إبراهيم عبد الكريم الغازى، تاريخ القانون فى وادى الرافدين والدولة الرومانية، الغزى. 100: 1973 مصدر سابق.

3- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، 2003، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق2003 : 16.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما نلاحظ أيضا فى مدونات وادى النيل أن لمصر الفرعونية إشارات ووصايا فى تنظيم الإدارة والعلاقات السليمة فى الحكم والدولة، فضلا عن دراسة الفكر السياسى الصينى وما قذفته الديانة الكونفوشيوسية، والتى شخصت ظاهرة الفساد الإدارى فى الحكم وأسباب ذلك فى الأسر وإغفال الأشخاص تقويم أنفسهم. [1]

رغم كل هذا إلا أن الفساد وجد فى المدن اليونانية المرتع الذى يقتات منه، لهذا عمد كثير من الحكماء والفلاسفة اليونانيين لتشخيص هذه الآفة ومكافحتها فهذا (سؤلون) فى تشريعاته التى أطلق عليها (قانون أتياك) وضع قواعد لإرشاد موظفى الدولة وضبط عملهم الإداري، وسعى لإدخال المثل العليا للمساواة الاجتماعية فى بلاد مزقتها نزاعات الأغنياء والفقراء.

وبعد سؤلون جاء أفلاطون والذى تطرق فى كتابه (الجمهورية) لظاهرة الفساد، من خلال مناقشته لمشكلة العدالة الفردية والجماعية، حيث أشار إلى أن اللجوء إلى العدالة يستبعد مسألة المنفعة أو المصلحة والتى هى أساس ظهور الفساد.

كما أن من خلال معالجته لصيرورة السياسة للحكومات والتى هى فى نظره صيرورة حتمية ودقيقة يرى أن الحكومة تنتقل من (الأرستقراطية) إلى (التيوقراطية) ثم (الأوليفارشية) فـ: (الديمقراطية) لكى تنتهى (بالاستبدادية)، يحدد ويتهم (التيوقراطية) بأنها تستغل الفرصة لتقاسم الثروات واضطهاد من كلفوا بحمايتها، وفى ذلك تشخيص ضمنى لظاهرة الفساد فى ذلك الوقت. كما أنه حارب الفساد الإدارى والدينى وحث على الوحدة الأخلاقية، وسعى إلى الحد من الفساد الاقتصادى والإدارى، على

---

1 - فاروق سعد المحامى.213 : 1988 مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أنه لم يسمح للملاك بزيادة أموالهم إلا ضمن حد معين، وإقراره إنشاء هيئة موظفين وكان واجبها مراقبة تصرفات المواطنين.[1]

أما على صعيد كتابه (القوانين) فإن أفلاطون يحارب الفساد فى جميع صوره فهو يحارب الفساد الدينى ويحث على الوحدة الأخلاقية لمدينته.

ونراه أيضا يحاول الحد من الفساد الاقتصادى والإدارى بحيث لم يسمح للملاك بزيادة أموالهم إلا ضمن حد معين، وعزل المدينة عن البحر لتفادى تعاطى التجارة وإقرار إنشاء هيئة موظفين واجبها مراقبة تصرفات المواطن.

أما إذا انتقلنا إلى الفيلسوف أرسطو فسنجد أن هذا الأخير قد شخص واهتم بالفساد السياسى من خلال تصنيفه للدساتير وذلك فى كتابه (الأخلاقيات) حيث لخص العوامل التى تحافظ على الحواضر (المدن) والعوامل الأخرى التى تدمرها. فهو من خلال معالجته يصنف المدينة التى يغريها هدف فاسد بأنها مدينة فاسدة بل قد تفشل فى أن تكون دولة على الإطلاق، فى حين يرى أن الدولة الصالحة هى التى لا تكتفى بطلب الخير لها فحسب بل تطلب الخير العام، ويحدد ذلك بأن الحكم السليم لا يقوم على مجرد طلب الخير ما لم يكن الخير عاما ومشتركا بين جميع المواطنين.

إن أرسطو لم يكن مؤمنا بالحكم المطلق مهما كانت صفة الحاكم حتى ولو كان فيلسوفا، لذا نراه يشخص ظاهرة الفساد عند ذكره أنواع للحكم ثلاثة تتضمنها الدساتير بحسب عدد الحكام والتى

1- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، مرجع سابق، ص 10 وانظر كذلك: جيروم غيث، أفلاطون جدلية الفساد المثل والمشاركة جدلية الإصلاح والحرية والوحدة، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1982، ص 18.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لكل منها شكلها الفاسد ، على أن الضابط لديه الذى يفرق بين الصالح والفاسد هو أن الدساتير الصالحة تمارس الحكم .

فى الصين القديمة كان الموظفون يمنحون علاوة يطلق عليها (يانغ لين) وتعني: تعضيد محاربة الفساد ، وبالرجوع إلى الفكر السياسى لدى (كونفوشيوس) نرى بأنه قد شخص ظاهرة الفساد فى كتابه (التعليم الأكبر) حيث أرجع أسباب الحروب إلى فساد الحكم والذى مرده إلى فساد الأسر وإغفال الأشخاص تقويم أنفسهم، أما فى كتابه (العقيدة الوسط) فهو يرى أن الحكم لا يصلح إلا بالأشخاص الصالحين والوزارة الصالحة التى توزع الثروة بين الناس على أوسع نطاق، ويشير إلى أخطار الفساد عندما يتطرق إلى القول إن تركيز الثروة يؤدى إلى تشتت الشعب.[1]

وفى العهود المسيحية ، نجد أن معظم الباحثين والمختصين، يؤكدون معالجتهم لظاهرة الفساد ، كما وردت فى نصوص الكتاب المقدس ولاسيما فى رسالة بولس الرسول الأول إلى أهل الكهف التى تورد ما نصه (لا تظلوا: المعاشرة السيئة تفسد الأخلاق الحسنة) وفيها دلالة واضحة على اهتمام السيد المسيح عليه السلام بالخلق القويم الذى يؤدى إلى تكوين مجتمع خال من الضلالة والعشرة السيئة التى تنجم عنها كثرة المفاسد.[2]

حسب المفهوم اليهودى يتضمن العنصرية والتعصب وعدم مراعاة مشاعر الآخرين والتطرف لآراء معينة: "ويل للأمة الخاطئة، الشعب المثقل بالإثم، ذرية مرتكبى الشر أبناء الفساد".[3]

1- عبد الكريم بن سعد إبراهيم الخثران، مرجع سابق، ص 2 حان نوشار.31 : 1981، حان نوشار، 1981، تاريخ الفكر السياسى، ترجمة على مقلد، بيروت.

2- (داود 19 : 2003) مصدر سابق.

3- سفر أشعياء، الأنبياء - عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة فى مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة، (أمان) القدس، فلسطين، 2007 ص 52.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما يجب الإشارة إلى أن النظام الإسلامى رسَّخ الأسس والقواعد السليمة التى تقوم عليها سلطة الحكم فى الدولة الإسلامية، ومن أهم المبادئ التى أكد عليها الإسلام، الالتزام بالشورى وبالعدل وبالطاعة للحاكم ونصرته.

كما استخدم الإسلام مختلف الوسائل الوقائية والردعية لمنع الانحراف والفساد، كما ركز على القيم الروحية لعظم دورها فى ترشيد سلوك الإنسان وتهذيبه وضبطه، الأمر الذى يؤدى إلى التقليل والحد من الفساد، ومن أهم الوسائل التى ابتدعها الإسلام لمكافحة الفساد بمختلف صوره هى :

1- تولية قيادات إدارية ذات كفاءة وأمينة.

2- اعتماد القيم والمبادئ السامية والأخلاق الكريمة كأساس للعمل الذى يقوم على الكفاءة والجودة.

3- تأصيل القيم الإسلامية النبيلة لدى الموظفين.

4- اعتماد مبدأ الرقابة من خلال نظام الحسبة (الرقابة المالية على الإدارة). [1]

ورغم أن البحوث العلمية لم تتوسع فى مناقشة الممارسات الفاسدة فى العهد النبوي، إلا أن التاريخ يسجل شيئا من ذلك: مثل فساد بعض الولاة فى عهد النبوة.

وقد عالج الإسلام على وفق منهج الشريعة الإسلامية التى وردت فى محكم الكتاب المبين والسنة النبوية المطهرة موضوع الفساد .فقد أكدت السنه النبوية المطهرة اقتلاع الفساد من جذوره ونرى أن الأحاديث النبوية

1- نواف سالم كنعان، "الفساد الإدارى والمالى، أسبابه، آثاره، وسائل مكافحته"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية، ص.ص 92، 93، عبد الله أحمد فروان، "تطبيقات الإدارة الإسلامية فى مكافحة الفساد"، المؤتمر العربى الدولى لمكافحة الفساد ، العدد 33، 2008، كلية القانون، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003، ص. 2 وما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشريفة حافلة بمثل هذه المضامين الواضحة ومنها قوله (ﷺ) **(لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم)** **(وإن أكل السحت حرام مثوى صاحبه النار)** و **(كل لحم أنبته السحت فالنار أولى به).** [1]

وفي العصور الأخرى التي تلت صدر الإسلام ترى أن ظاهرة الفساد الإداري اتسعت وانتشرت وخصوصا في العصر الأموي عندما كان المال يبذل وينفق على شراء الذمم وتليين الجماعات والفرق المعارضة لضمان ولائها للحكم الأموي.

كذلك تجلت هذه الظاهرة في العصر العباسي حين استحوذت على عقول خطباء المتطلعين إلى المناصب والتقرب إلى قصور الأمراء والرؤساء لشراهة المال والوساطة، ويبدو أن الفساد في هذا الأمر قد بلغ حدا كبيرا للوصول إلى المراكز الوظيفية وأدت إلى حدوث موجة من الاضطرابات الإدارية والاقتصادية، وهو أمر يزيد حالة الدولة سوءا ويستشري الفساد وتتفشى الرشوة وتزداد المظالم.[2]

كما تحدث العلامة ابن خلدون عن " الجاه المفيد للمال" وكأنه يحلل واقعنا العربي المعاصر، إذ يرى أن المال تابع للجاه والسلطة وليس العكس، كما تكلم عن الأحوال الكثيرة التي تختلط فيها التجارة بالإمارة، إذ يكتسب البعض من خلال المنصب والنفوذ الإداري في أعلى مراتب جهاز الدولة أوضاعا تسمح لهم بالحصول على المغانم المالية وتكوين الثروات السريعة وتكون عادة بمثابة ريع المنصب ولقد عالج ذلك من خلال تخصيص فصل كامل لذلك تحت عنوان: (التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية).

1- (الجوفي.15 : 2009) - الجوفي، عادل جابر، 2009، الفساد الإداري وتطبيقاته في العراق، مكتبة دار الفكر للنشر، العراق.

2- الحسيني 6 : 1997 - الحسيني، قصي، 1997، الفساد والسلطة، بيروت.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كذلك انتشرت ظاهرة الفساد الإدارى فى الدول الأوروبية فى العصور المتقدمة والوسطى فمثلا فى إنجلترا فى زمن الملوك وإبان حكم ملوك استجورت فى عام 1660 انتشرت هذه الظاهرة واستخدمت آليتها لشراء أصوات البرلمانيين والتأثير عليهم وكسب ولائهم من قبل الملك أو المعارضة ليحقق كل طرف غايته من المكاسب، واستمر هذا الأسلوب لمراحل متأخرة من القرن التاسع عشر، وتشير العديد من المصادر أن الفساد كان منتشرا فى إنجلترا وأيرلندا، حتى أصبح مظهر شراء المناصب معروفا آنذاك، لاسيما فى الجيش والبرلمان من قبل المتنفذين وأصحاب الأراضى، الأمر الذى أثار حفيظة كثير من رجال المجتمع الإنجليزى ومهاجمتهم لأساليب الفساد.

كذلك انتشرت مشكلة الفساد فى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للتطور السريع والمجتمع المتحرك الذى يركز على الفردية فى النجاح المادى ويكفى الإشارة إلى ذلك مثلا (فى الاستيلاء على الأراضى وبروز فئة من الصناعيين ومهندسى السكك الحديد وكلها استخدمت الفساد لتمرير مصالحها فضلا عن تمرير أعضاء الكونجرس لمصالحهم الخاصة عن طريق المنفذ الشرعى، ولا شك أن تاريخ الولايات المتحدة اللاحق قد شهد كثيرا من حالات الفساد.[1]

ثانيا : مفهوم الفساد الإدارى وماهيته :

أ- مفهوم الفساد الإدارى اصطلاحا:

اختلف الكتاب والباحثون حول مفهوم الفساد الإدارى وتباينت وجهات نظرهم بصدده وذلك نتيجة لتباين واختلاف المدارس الفكرية والفلسفية التى ينتمون إليها، ولذلك نجد أن كل باحث وكاتب يضع التعريف أو المفهوم الذى يتفق مع موضوع بحثه .ويرجع هذا الاختلاف فى

1- (داود.24 : 2003) مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تحديد مفهوم موحد للفساد الإدارى لكونه مفهوماً مركباً يختلف من عصر إلى آخر كذلك يمكن أن تختلف النظرة إلى السلوك الذى تنطبق عليه خاصية الفساد الإدارى طبقا لدلالته، فعلى سبيل المثال المحسوبية والمحاباة ربما ينظر إليها على نحو مختلف تماما فى المجتمعات التى بها التزامات قرائبية عن غيرها، فضلا عن صعوبة وضع معايير عامة تنطبق على ظاهرة الفساد فى كل المجتمعات لأن المعايير الاجتماعية والقانونية إذا اتفقت فى بعض الجوانب فإنها قد تكون متعارضة تماما فى جوانب أخرى فى العديد من الدول والأمم المختلفة.[1]

الملاحظ هنا عدم وجود تعريف موحد للفساد الإدارى فى علم الإدارة المعاصر، مما يعنى وجود إشكالية حقيقية لدى الباحثين فى تصوير هذا المصطلح والتعبير عنه بطريقة متماثلة، ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى جملة من الأسباب أهمها:

أ- عدم وجود منهج موحد لدراسة هذه الظاهرة وبحثها، فمعظم الأشخاص والجهات المهتمة بدراستها ينتمون إلى حقول معرفية مختلفة، مثل السياسة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، ولذا فإن كل جهة منها تبحث القضية من خلال المنهج الخاص بها.[2]

ب- اختلاف المرجعية القانونية أو التشريعية أو الثقافية التى تعتمد لوضع معايير لتميز الفعل الفاسد عن غيره[3]، فأى تعريف للفساد لابد أن يبرز معايير محددة تقاس على ضوئها أفعال الناس وتقييمهم، ففى

1- (برادى حسنين المحمدي) الفساد الإدارى لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008: 15.

2- عبد الرحمن الهيجان، إستراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإدارى. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية). الرياض. المجلد (12)، العدد 23، 1997.

3 - داغر، منقذ محمد، علاقة الفساد الإدارى بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفى الحكومة ومنظماتها، طبع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، 2001، ص 54.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوقت الذى تعتمد بعض التعريفات معيار مناقضة المصلحة العامة مثلا لا نجد تعريفاً آخر يعتمد معيار الرأى العام، وهكذا.[1]

ج- اختلاف مفهومه ومضمونه بين ما يراه الباحثون المتخصصون وبين ما يراه عامة الناس، فلا يتحتم أن تتماشى التعريفات دائمًا مع مشاعر الجماهير، أو أن تعاصر قضية الإصلاح، بل أنه حتى فى المجتمعات التى حسمت فيها مفاهيم الفساد القانونية والاجتماعية وأصبحت إلى حد ما متوافقة، ما زال فى معظم التعريفات التحليلية جانب كبير من الغموض فى الأفعال التى تعد فى نظر الكثيرين فسادا.[2]

د- اختلاف مفهومه بين بيئة ثقافية وأخرى، فما يراه شعب من الشعوب فسادًا، قد يراه شعب آخر على عكس ذلك، ومثال هذا أنه عندما قام أحد الباحثين بدراسة السبب الذى جعل (بورما) إبان فترة الاستعمار فاسدة وفق المعايير البريطانية، وصل إلى نتيجة هى أن البورميين كانوا فى كثير من الحالات يطبقون بسذاجة المعايير المعتادة عندهم بالنسبة للسلوك الصحيح.[3]

هـ- تعدد الأشكال والمظاهر التى يتخذها الفساد فى المجتمعات المختلفة، وظهور صور جديدة منه باستمرار، حتى أن التعريفات التى تصدر فى فترة زمنية معينة قد تصبح عديمة الجدوى مع مرور الزمن.[4]

1- حسنى عايش، الفساد: عوامله وعلاقاته وسبل التصدى له. دراسات عربية (دار الطليعة) . بيروت. المجلد 33 ، العدد 11- 1997 م، ص 96.

2- ميخائيل جونستون؛ ترجمة محمد البهنسى، البحث عن تعريفات: حيوية السياسة وقضية الفساد. المجلة الدولية للعلوم. - الاجتماعية (اليونسكو) . العدد (149)، ص51.

3- عايش، مرجع سابق، ص 110.

4- انظر : كليتجارد، مرجع سابق، ص 21.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و - تعدد مجالات النشاط الإنسانى التى يمكن للفساد أن يستشرى فيها وتشابكها، فهناك الفساد الإداري، والفساد المالي، والفساد الاقتصادي، والفساد السياسي، وعليه فقد يعمد أحد الباحثين إلى تعريف الفساد بشكل عام لاعتقاده أن الفساد هو الفساد أينما وجد، فلا حاجة لتخصيصه بمجال دون غيره، فى حين يرى باحث آخر غير هذا الرأى فيعمد إلى تعريف الفساد ضمن دائرة معينة من دوائر النشاط الإنسانى.

ز- اختلاف الأسلوب العلمى المعتمد لصياغة التعريف، فبعض الباحثين يفضل الالتزام بشروط الحد المقتبسة من علم المنطق، أو على الأقل الاستفادة منها، فى حين يرى غيرهم التعبير باللغة المعتادة بعيداً عن تلك الشروط، وقد نجد فريقاً ثالثاً يكثر من الأمثلة فى تعريفه وآخر لا يتطرق إليها مطلقاً إلى غير ذلك.(1)

رغم هذا التعدد فى الأسباب التى حالت دون وضع تعريف موحد للفساد الإدارى ورغم المفاهيم التى نشأت عن هذه الأسباب فإنه يمكن تصنيف اتجاهات تعريف الباحثين للفساد الإدارى فى أربعة معايير هي:

أ- المعيار القيمى :

وهو المعيار الذى يؤكد المعايير الأخلاقية والقيم الدينية التى تحارب الفساد الإدارى وتعده مرضا فرديا هداما للشخص، ومن تعريفات هذا المعيار للفساد الإداري، إضعاف أو إفساد للاستقامة والفضيلة والمبادئ الخلقية أو الحث على العمل الخاطئ بواسطة الرشوة أو الوسائل غير القانونية الأخرى.(2)

1- حسن أبو حمود، الفساد و منعكساته الاقتصادية والاجتماعية. مجلة جامعة دمشق (جامعة دمشق). دمشق. المجلد (18)، العدد 469- 2002م، ص 445.

2- (داغر، منقذ محمد) علاقة الفساد الإدارى بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفى الحكومة ومنظماتها، طبع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، 2001 : 9.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومما يظهر فى هذا المعيار تعريف عكايلة للفساد الإدارى بأنه (هبوط السلوك الإدارى والتنظيمى عن مستوى أخلاقيات الوظيفة العامة إلى مستوى التحلل من القيم والمبادئ والأعراف التى تعارفت عليها الجماعة، والخروج بالوظيفة عن إطارها الشرعى فى تحقيق المصلحة العامة إلى إطار ذاتى يساء فى استخدامها لتحقيق المصلحة الذاتية لشخص شاغلها، فهو يرى أن الفساد الإدارى مرده إلى أزمة خلقية ينسحب فيها السلوك إلى مستوى لا يليق بإنسانية الفرد).(1)

ب- المعيار المصلحى :

ينظر أصحاب الاتجاه إلى الفساد باعتباره سلوكا ضارا بالمصلحة العامة، ويتضمن تحويل المصلحة العامة إلى منافع شخصيه، فهم يجعلون المصلحة الخاصة والمصلحة العامة معياراً للحكم على السلوك الفاسد.(2)

ومن هذه المفاهيم وفق هذا المعيار يأتى تعريف caper الذى عرف الفساد الإدارى بأنه (سوء استخدام الوظيفة العامة أو السلطة للحصول على مكاسب شخصية أو منفعة ذاتية غير شرعية).(3)

وعرف مايكل lark الفساد بأنه (إساءة استعمال الوظيفة الإدارية للحصول على منافع شخصية أو فئوية).

وعرف أبو سن الفساد الإدارى: بأنه يعد الموظف فاسدا إذا قبل مالا أو هدية ذات قيمة مالية (رشوة) مقابل أداء عمل هو ملزم بأدائه رسميا

1- (عكايله. عبدالله على) الرقابة الإدارية ودورها فى مكافحة جريمة الرشوة، أبحاث الندوة العلمية الخامسة، الرشوة وخطورتها على المجتمع، دار النشر بالمركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1992 : 79.

2 (سالم، جنان) ثقافة الفساد فى مصر، دراسة مقارنة للدول النامية. ط1 دار مصر المحروسة، القاهرة، 2003 : 30.

3- برادى، الفساد الإدارى ص17.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبالمجان، أو امتنع على أدائه رسميا إذا مارس سلطته التقديرية بطرق غير شرعية، يشتم منها رائحة استغلال المنصب الإدارى أو سوء استخدام السلطة الرسمية وترجح المصلحة الشخصية له ولأقاربه أو لأصدقائه على المصلحة العامة.[1]

وقد انتقدت التعريفات القائمة على هذا المعيار بعمومية المفاهيم التى يعتمد عليها، مثل مفهوم المصلحة العامة أو مفهوم سوء الاستخدام.

حيث تثار هناك عدة تساؤلات بخصوص ماهية مفهوم المصلحة العامة ؟ ومن الذى يحددها ؟ وكيف تحدد ؟ وكيف يمكن تميز الخاص عن العام فى الواقع العربي؟ ثم ماذا عن السلوك الفردى أو الجماعى غير القيمى أو الأخلاقى الذى يحقق مكاسب خاصة دون انتهاء المصلحة العامة على الأقل ؟

فلا شك إذاً أن ذلك يضفى نوعا من الغموض على أنماط السلوك التى يمكن إدراجها تحت مفهوم الفساد كما أن هذا الاتجاه قد يترتب عليه تبرير أى عمل ينطوى على فساد لكونه يحقق المصلحة العامة.[2]

ج- المعيار القانونى والتشريعي:

يركز أنصار هذا المعيار على أن السلوك المنطوى على الفساد هو ذلك السلوك الذى ينتهك القواعد القانونية الرسمية التى يفرضها النظام السياسى القائم على مواطنيه.[3]

1- (أبو سن، أحمد ابراهيم) استخدام أساليب الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإدارى، الرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 11 : 92-93 : 2003.

2- داغر، علاقة الفساد الإدارى، ص10-11، سالم، ثقافة الفساد، ص30، روايده، أثر العولمة على الفساد، 37، رمزى محمود حامد. أثر العولمة على الفساد السياسى، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2006 : 43.

3- بوادى، الفساد الإدارى، ص17-18.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهم يضعون القانون والشرعية المعيار الوحيد للحكم على الفساد الإدارى ويحصرونه فى خرق القوانين والأنظمة والتعليمات التى يجب مراعاتها وظيفياً. [1]

ومن تعريفات الفساد الإدارى وفق هذا المعيار تعريف الأعرجى: الفساد الإدارى بأنه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصه كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية وارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية. [2]

ويبرز هذا المعيار فى تعريف البنك المركزى للفساد بأنه (الاستغلال المقصود لتحريف التطبيق المخول به للقوانين والقواعد والأنظمة الواجب مراعاتها ، من أجل تحصيل منفعة للعمال الحكوميين عن طريق الإمداد المحظور وغير الصريح بالمكاسب الشخصية للموظفين العموميين). [3]

وبالرغم من أن هذا المعيار واضح وعملى لمعرفة الفساد إلا أنه انتقد بمجرد القانون وتحديد شرعيته. [4]

إذ أن السلوك لا يتسم بالفساد فى حالة مخالفته القواعد الرسمية للوظيفة ، وإنما يعد الامتناع عن تطبيق القانون بهدف تحقيق منفعة شخصية ما ، أو الحيلولة دون تطبيق القانون من قبل السلوك الفاسد ، كما أن التشريعات القانونية تعد نسبية وتختلف من مجتمع لآخر، فإن ما يعد

1- داغر. علاقة الفساد، 11.

2- (الأعرجى، عاصم) دراسات معاصرة فى التطوير الإدارى (منظور تطبيقي) دار النشر والتوزيع، عمان: 1995 : 16.

3- القضاة، نحو نظرية إسلامية، ج1، صفحة 360.

- The World Bank (2000) . Anticorruption in transition : A Contribution to the Policy Debate Washington ،D.C. ،p.

4- داغر، علاقة الفساد الإدارى بالخصائص الفردية، مصدر سابق، ص16.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قانونا وشرعيا فى مجتمع ما قد يعد فاسدا فى مجتمع آخر، وقد تتضمن القوانين ذاتها الانحياز لصالح فئة أو لجنة من القابضين على السلطة والحكم الأمر الذى يجعل من السلوك المشروع فى ظل حكومة ونخبة سيبرره سلوكا فاسدا فى ظل حكومة ونخبة أخرى. [1]

ولعل هذه الانتقادات وغيرها هى التى دفعت منظمة الشفافية الدولية إلى تصنيف الفساد الإدارى إلى نوعين:

- أحدهما ناتج عن خرق القانون.
- والآخر ناتج عن ممارسات القانون ولكن بطريقة يقصد منها تحقيق النفع الخاص. [2]

د- معيار الرأى العام:

ينظر هذا الاتجاه إلى الفساد بوصفه نتيجة مجموعة من الاختلافات الاجتماعية فى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وعلى هذا الأساس فإنه لكى يتم الكشف عن أسباب الفساد ومظاهره داخل المجتمع يجب تحديدها داخل البناء الاجتماعى الشامل. [3]

1- سالم، ثقافة الفساد، ص 22 - 23.

2- القضاة، نحو نظريه إسلاميه، ج1- ص 360.

- Jeremy Pope (2000) . Confronting Corruption : The Elements of a National Integrity System Berlin : Transparency International Source Book ،p.3.

- آدم نوح، أبحاث المؤتمر الدولى لمكافحة الفساد، المجلد الأول، أكاديمية نايف العربية، الرياض 460: 2003.

3- بوادى، الفساد الإدارى ص18 - 19.

- حسنين المحمدى، الفساد الإدارى لغة المصالح.

- داغر، علاقة الفساد الإدارى بالخصائص الفردية، ص 360.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويرى هايدنهايمر (Hayed Nhaymer) أن يقسم الفساد إلى ثلاثة أنواع لكل منه تعريفه الخاص وهي:

الفساد الأسود: ويتضمن كافة السلوك الذى يظهر باتفاق الجمهور على اعتباره سلوكا فاسدا ينبغى التخلص منه ومعاقبة من يقومون به.

الفساد الأبيض: وهو يتضمن كافة السلوك الذى يحظى باتفاق الجمهور على أنه سلوك يمكن التغاضى عنه وعدم معاقبة من يقومون به رغم وجود قواعد قانونية جنائية فى أكثر الأحيان تعاقب على تلك التصرفات التجاوزية، ولكن لا ينظر إليها بوصفها تعديات على القيم الأساسية للمجتمع، وبالتالى فإنه لا يستتبعها رفض اجتماعى.

الفساد الرمادي: وهو يتضمن السلوك الذى لا يجرى الاتفاق بين الأطراف المعنية على إدانته إذ يرى عناصر معينة من المجتمع بإدانة مرتكبيه فى حين يبقى رأى الجمهور غامضا مترددا فى ذلك.

ويعتبر هذا المعيار من المعايير الحديثة نسبيا حيث جاء للتخلص من الانتقادات التى وجهت للمعايير السابقة.

وبالرغم من أن هذا المعيار له بعض المزايا الواقعية إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه، ذلك أن الرأى العام حقيقة متغيرة عبر الزمن، وما ينظر إليه اليوم على أنه عمل فاسد، قد ينظر إليه فى المستقبل على أنه عمل مشروع وقانونى، كما أن الرأى العام يختلف من دولة لأخرى بل ويختلف من إقليم لآخر داخل الدولة الواحدة.

كما أن هذا التقسيم لأنواع الفساد لا يمكن اعتماده، لأنه يتنافى مع المبادئ الأخلاقية والمعايير القانونية، فالسكوت عن عمل غير أخلاقى لا يعنى تبريرا له، أو إعطاء رخصة قانونية أو أن يصبح الفساد فى بعض

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صوره وأشكاله حقيقة حياتية معترفا بها وتحظى بالقبول العام، وهذا يعنى انهيارا قانونيا وأخلاقيا، إذ يتحول الفساد إلى قيمة فى المجتمع.[1]

وإضافة إلى هذه المعايير التى حددت تعاريف معينة للفساد الإدارى على ضوئها سنستعرض بعض التعاريف والمفاهيم الأخرى لبعض من الكتاب والمتخصصين بهذا الشأن ومنها:

تعريف الأعرجى بأنه "فقدان السلطة القيمية وبالتالى إضعاف فاعلية الأجهزة الحكومية".

أما الكبيسى فيشير إلى أنه (سلوك بيروقراطى منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير مشروعة وبغير وجه حق).

وعرف على أنه (حالة تبدأ فى مراحل النضوج الأولى للمجتمع وتزول عند اكتمال النضوج والتطور).

كما يعرف على أنه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية أو ارتكاب مخالفة ضد القوانين لاعتبارات شخصية.[2]

وعرف الفساد الإداري بأنه (الإخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التى يؤمن بها).[3]

أما منظمة الشفافية العالمية فقد عرفته بأنه (استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة) وبنفس هذا التوجه عرفه البنك الدولي بأنه (إساءة استخدام المناصب الإدارية للحصول على الكسب الشخصى بصوره

1- سالم، ثقافة الفساد.

2- Caidnan.

3- (حرب 2006).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

غير شرعية، وأن هذه الإساءة ممكن أن تظهر في كل من القطاعين الخاص والعام.[1]

ويعرف بأنه سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة مادية كانت أم معنوية.[2]

ويراه لونا بأنه عملية سرقة لثروات الأمة أى أنه يسرق من المواطنين قدراتهم الكامنة كما يسرق منهم طموحاتهم وتطلعاتهم نحو مستقبل أفضل وتعليم أحسن ورعاية صحية أشمل وقدرة أكبر على الحصول على المساكن والطعام والمياه وغيرها من ضرورات الحياة.

ويعرف الفساد بأنه السلوك الإدارى الجماعى أو الفردى الذى ينحرف بالوظيفة العامة عن واجباتها وأهدافها المرسومة لاعتبارات شخصية بتفضيله المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة بدون وجه حق في ظل مخالفة القوانين والمعايير الأخلاقية السامية للمجتمع.

ويعرف جوزيف ناى الفساد الإدارى:

بأنه سلوك مخالف للواجب الرسمى بسبب المصلحة الشخصية مثل العائلة والقرابة أو الصداقة، والاستفادة المادية أو استغلال المنصب، ومخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصى، ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة أو المكافأة لمنع عدالة أو موضوعية شخص معين فى مركز محترم، وكذلك يشتمل على سوء استخدام المال العام مثل التوزيع غير القانونى للموارد العامة من أجل الاستفادة الخاصة.

كما يعرف الفساد على أنه مجموعة الأعمال المخالفة للقوانين الهادفة إلى التأثير على الإدارات العامة وقراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر.

1- united nations .office on brugs and cine.7 july 2005 .

2- (الجابرى والقيسى 2005).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويعرف الفساد بأنه استغلال السلطة للحصول على ربح ومنفعة أو فائدة لصالح شخص أو أشخاص أو طبقة بطريقة تشكل انتهاكا للقانون أو لمعايير السلوك الإنسانى والأخلاقى الراقى.

ومن البعدين الأخلاقى والقانونى للمفهوم ركز (tanzi) على البعد الاقتصادى إذ أكد أن الفساد يوجد إذا كان هناك نقص بصورة متعمدة عند اتخاذ القرار لغرض الحصول على منافع معينة.

وفى ظل الاختلافات وتباعد المفاهيم فى تعريف الفساد الإدارى قام Szefted بجمع تعريفات الفساد وتصنيفها من خلال خمسة محاور هي:

أ- محور المصلحة العامة: يعد الفساد الإدارى تدميرا للمصلحة العامة.

ب- محور السوق: مقترحا أن المعايير التى تقوم على ممارسات المكاتب الحكومية قد تحول من نمط الثبات إلى نمط السوق الحرة.

ج- محور المكاتب الحكومية: مؤكدا أن المكتب الحكومى قد أسئ استخدامه من قبل الموظفين فى سبيل تحقيق مصالحهم الشخصية.

د- محور الرأى العام: مركزا على منطلقات وجهة النظر العام أو جزء منها فيما يتعلق بممارسة الحكومة ونزاهة المسؤولين.

هـ- المحور القانونى: وجوب النظر إليه من خلال محدداته القانونية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب- مفهوم الفساد الإدارى وفقا للاصطلاح الشرعي:

بأنه عدول الموظف العام عن الاستقامة لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها فى إطار الوظيفة العامة.

أو هو الإخلال بالسلطات الممنوحة بموجب ولاية شرعية عامة، بتجاوز حدودها المشروعة قصدًا أو استعمالها بما يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية من تلك الولاية واقعًا أو مالاً.(1)

ومن خلال استعراض ما تقدم من المفاهيم والمعايير والتعارف التى كرست للفساد الإدارى، يتضح لنا صعوبة الوصول إلى تعريف مفهوم معين ومحدد للفساد الإدارى، حيث تبدأ التحديات التي تواجه محللى الفساد بالكيفية التى يعرفونها بها فأغلب الناس يعرفون الفساد الإدارى عندما يرونه.(2)

ومن المشكلات التى تعوق مسألة الوصول إلى تعريف محدد للفساد الإدارى أيضا أن الفساد يظل عملا مستترا وأن الكشف عن حالات الفساد لا يؤدى عادة إلا إلى الكشف عن جزء من الحقيقة التى يجب عليها معرفتها ومن النادر أن يتم عمل الفساد الإدارى بشكل ظاهر .(3)

إلا أن تعدد المفاهيم آنفة الذكر للفساد الإدارى لا يعنى أن معانيه ومضامينه لا تزال غامضة ومختلف عليها، وبالتالى فإن محاربته والتصدى له لن يكون ممكنا ويسيرا .(4)

1- أدهم، فوزى كمال، الإدارة الإسلامية، دراسة مقارنة بين النظم الإسلامية والوضعية الحديثة، ط 1، دار النقاش عمان، الأردن، 2001 : 22.

2- موسى، مصدر سابق، معالجة الصمت ص89.

3- هيئة الأمم المتحدة، الفساد فى الحكومة، ترجمة نادر أحمد أبو شحة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن.1994 : 5.

4- الكبيسى، الفساد صلاتيه : 10.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن أجل التوصل إلى تعريف محدد للفساد الإدارى لا بد أن ينطوى التعريف على المضامين الآتية:[1]

1- أنه سلوك غير سوى مخالف للقانون واللوائح والنظام والتعليمات، غير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة فى المجتمع.

2- أن الفاعل هو الموظف العام فى الحكومة أو شركات قطاع الأعمال.

3- أنه عمل ناتج عن سوء استخدام المنصب العام ويهدف إلى أغراض خاصة أو تحقيق منافع شخصيه مادية أو معنوية.

4- أن الفساد الإدارى يمكن أن يحصل على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة.

5- خطر الفساد الإدارى يؤدى إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، وتأسيسا على ذلك يمكن تعرف الفساد الإدارى وفقا للفكر القانونى بأنه (سلوك ينحرف فيه الموظف العام أو من يكلف بخدمة عامة أو من فى حكمها عن معايير أخلاقيات الوظيفة العامة والقيم الاجتماعية، بهدف الحصول على منفعة ذاتيه أو فئوية على حساب المصلحة العامة).[2]

نستنتج من كل التعاريف السابقة بأن الفساد الإدارى ما هو إلا استغلال السلطة والنفوذ من أجل إشباع الرغبات والمصالح الفردية أو الطبقية على حساب المجتمع عموما، وذلك بالالتفاف إلى القوانين والأعراف والشرائع ومن خارج الضوابط والقيم الأخلاقية والإنسانية.

---

1 - أبو ديه ص2، بوادى الفساد الإدارى، ص14.

- هيجان، عبد الرحمن بن أحمد، الفساد وأثره فى الجهاز الحكومى، أبحاث المؤتمر الدولى لمكافحة الفساد، 2003: 65.

2- (معابدة، محمد عطية) الفساد الإدارى وعلاقته بالفقه الإسلامى، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2010: 65.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شكل رقم (2) معايير الفساد الإداري

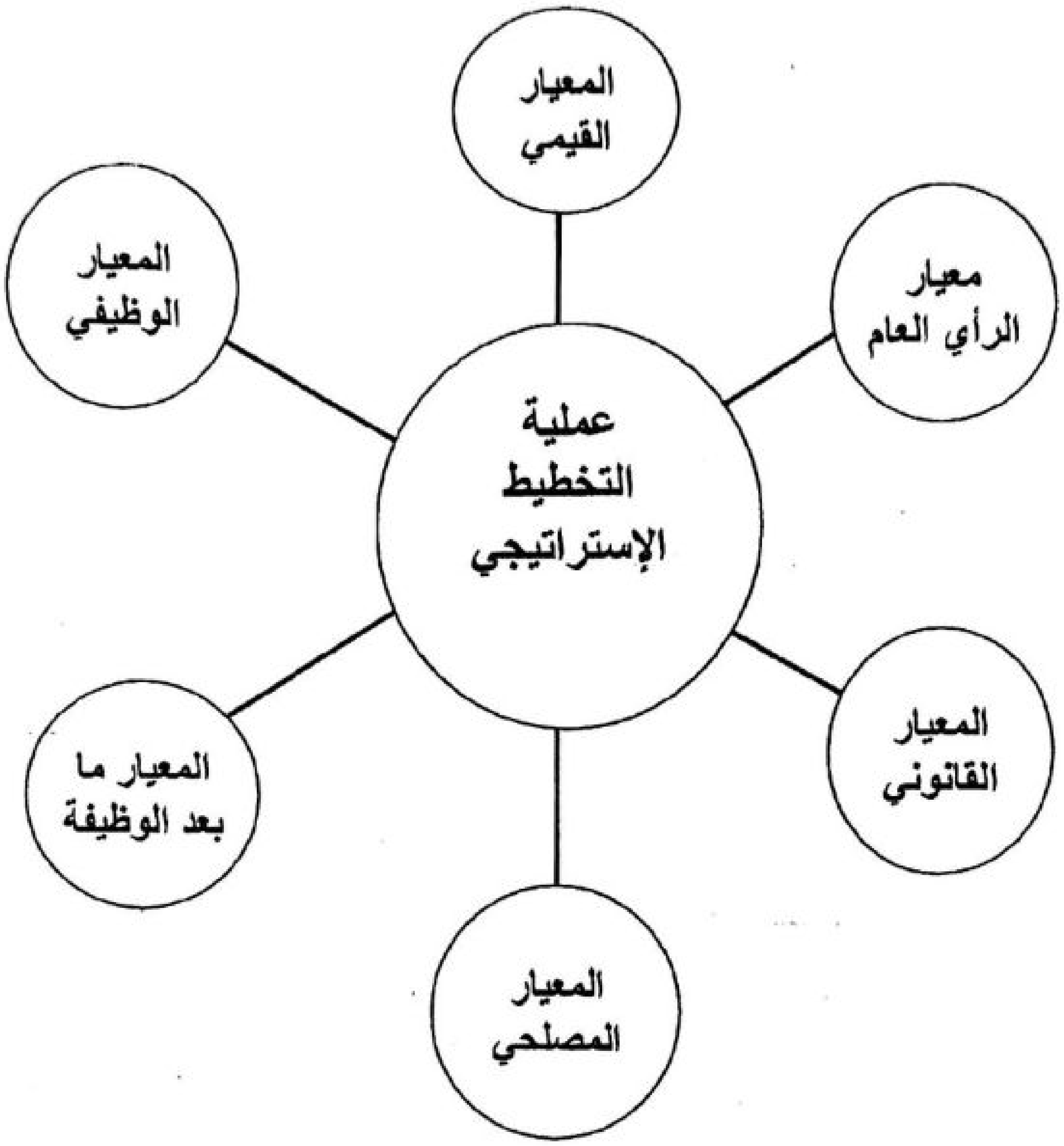

المصدر: سالم حمد عبود. 23 : 2008، ظاهرة الفساد الإدارى والمالى فى العراق.

ثالثا: أسباب الفساد الإداري:

تعددت الأسباب المؤدية إلى الفساد الإدارى والعوامل التى تؤدى إلى ظهوره فقد كتب عبد الرحمن بن خلدون فى القرن الرابع عشر الميلادى بأن (أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماغة الحاكمة وقد لجأ أفراد الجماعة الحاكمة إلى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التى يتطلبها الترف). [1]

1- كليتجارد، روبرت، السيطرة على الفساد، ترجمة على حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، 1994.

ولما كان الفساد الإدارى ظاهرة مرفوضة من قبل الجميع فيجب على الكل معالجتها والتخلص منها وحماية المجتمع من آثارها السلبية ومن شرورها، ولكى تكون المعالجة فعالة وشاملة فيفترض معرفة الأسباب التى أدت إلى ظهورها واستشرائها، إلا أن هناك تبايناً وتعدداً ملحوظاً كما أن هناك بعض التناقض فى تحديد أسباب الفساد الإدارى بين الكتاب والباحثين المختصين فى هذا المجال فينقسمون إلى عدة مجاميع بهذا الخصوص حسب آرائهم.

فقد عزى العديد من الباحثين والأكاديميين ذلك النوع من الفساد على أنه نتاج لإرث حضارى أو أنه مرتبط بتقاليد ونظم عقائدية وقيمية وسياسية وبيئية، أو أنه نتاج الفوضى والتسيب، أو استجابة للعوز والحاجة، أو أنه ناشئ عن ردود أفعال لأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة.[1]

هناك من يرى أن الفساد يرتبط بدرجة تطور المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، بحيث ينتشر الفساد فى الدول النامية والدول التى تمر بمرحلة انتقالية من نظام سياسى واقتصادى إلى نظام آخر. وطبقا لهذا الرأى فإن ضعف موارد الدولة وانخفاض الرواتب والأجور يؤدى إلى تفشى الفساد خاصة بين موظفى الدولة وكبار المسئولين، بينما تؤدى حالة عدم الاستقرار والسيولة والمؤسسية وطرح أصول ضخمة للبيع المسبب الرئيسى وراء تفشى الفساد فى الدول التى تمر بمرحلة انتقالية، ويشير بعض الخبراء إلى إن بيع أصول الدولة إلى القطاع الخاص توجد حوافز للفساد، فبيع شركات القطاع العام الكبيرة تمثل فرصة كبيرة للانحراف الوظيفى والتربح غير المشروع، كما أن المسئولين القائمين على تلك العملية عادة ما

1- د. زكى حنوش:"مظاهر الفساد الإدارى فى السلوك اليومى للمواطن العربى: الأسباب ووسائل العلاج"، جامعة حلب - كلية الاقتصاد، 2001، ص 4.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولما كان الفساد الإدارى ظاهرة مرفوضة من قبل الجميع فيجب على الكل معالجتها والتخلص منها وحماية المجتمع من آثارها السلبية ومن شرورها، ولكى تكون المعالجة فعالة وشاملة فيفترض معرفة الأسباب التى أدت إلى ظهورها واستشرائها، إلا أن هناك تبايناً وتعدداً ملحوظاً كما أن هناك بعض التناقض فى تحديد أسباب الفساد الإدارى بين الكتاب والباحثين المختصين فى هذا المجال فينقسمون إلى عدة مجاميع بهذا الخصوص حسب آرائهم.

فقد عزى العديد من الباحثين والأكاديميين ذلك النوع من الفساد على أنه نتاج لإرث حضارى أو أنه مرتبط بتقاليد ونظم عقائدية وقيمية وسياسية وبيئية، أو أنه نتاج الفوضى والتسيب، أو استجابة للعوز والحاجة، أو أنه ناشئ عن ردود أفعال لأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة. [1]

هناك من يرى أن الفساد يرتبط بدرجة تطور المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، بحيث ينتشر الفساد فى الدول النامية والدول التى تمر بمرحلة انتقالية من نظام سياسى واقتصادى إلى نظام آخر. وطبقا لهذا الرأى فإن ضعف موارد الدولة وانخفاض الرواتب والأجور يؤدى إلى تفشى الفساد خاصة بين موظفى الدولة وكبار المسئولين، بينما تؤدى حالة عدم الاستقرار والسيولة والمؤسسية وطرح أصول ضخمة للبيع المسبب الرئيسى وراء تفشى الفساد فى الدول التى تمر بمرحلة انتقالية، ويشير بعض الخبراء إلى إن بيع أصول الدولة إلى القطاع الخاص توجد حوافز للفساد، فبيع شركات القطاع العام الكبيرة تمثل فرصة كبيرة للانحراف الوظيفى والتربح غير المشروع، كما أن المسئولين القائمين على تلك العملية عادة ما

1- د. زكى حنوش:"مظاهر الفساد الإدارى فى السلوك اليومى للمواطن العربى: الأسباب ووسائل العلاج"، جامعة حلب – كلية الاقتصاد، 2001، ص 4.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يتمتعون بسلطات تقديرية واسعة مما يوجد مساحة كبيرة للفساد والتربح غير المشروع.[1]

وأهم العوامل المؤدية للفساد الإدارى هى:

أ- العوامل الاقتصادية:

تلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية دورا هاما باعتبارها أحد الدوافع لظهور الفساد الإدارى فسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتى تتمثل فى محصلتها فى عجز الدولة عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين يعد سببا جوهريا ورئيسيا للسلوك المرضى الذى يسود بعض العاملين فى معظم البلدان.

إن تردى الأوضاع الاقتصادية وقلة الرواتب والأجور التى لا تؤمن مستوى معاشى مقبول، فضلا عن تأثير التضخم باستنزاف جزء منها، وتبديد الموارد بفعل سوء التخطيط والحروب التى لا مبرر لها وتبعاتها الثقيلة، وحالة الفقر لنسبة كبيرة من السكان: وزيادة نسبة البطالة، ومحدودية فرص التوظيف لقلة الاستثمار المحلى والأجنبى فى مشاريع جديدة، مما دفع هذا الواقع بالفاسدين على زيادة دخولهم المكتسبة من الفساد والعمل على تكريسه للإبقاء على نمط حياتهم.[2]

وهناك رأى يقول إن احتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية يعمل على زيادة حجم الفساد فى مؤسسات القطاع العام الناشئ وكذلك فإن الأداء الإدارى يضعف وينكمش فيها ليصبح دون المستوى المطلوب فيظل ينتشر فيها الفساد مما يؤثر على المصلحة العامة، وتظهر أهمية العوامل الاقتصادية باعتبارها أحد الأسباب المؤدية للفساد الإدارى والمالى فى البلدان النامية والتى منها:

1- تحديد الرواتب والأجور بطريقة غير علمية.

1- (السن.114 : 2007) مرجع سابق.

2- begovic.at al .2002 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- عدم وجود نظم الحوافز والمكافآت والمزايا الوظيفية التى تساعد العاملين على بذل المزيد من الجهود والتمسك بأخلاقيات الوظيفة ومتطلبات العمل. [1]

ويرى أصحاب التفسير الاقتصادى للفساد أن أغلب التصرفات الفاسدة إما تسعى إلى تحقيق منافع من خلال التعامل مع الإدارة العامة وإما قد يكون الفساد وسيلة لتجنب النفقات التى يمكن أن يتحملها الفاسدون. [2]

ويرى رئيس منظمة الشفافية الدولية أن الثراء النفطى هو الأرض (Petter Eigen) الخصبة للفساد، فأغلب الدول الغنية نفطيا هى أكثر الدول فسادا. [3]

هذا وقد خلصت دراسة أعدها البنك الدولى من أن مستويات الفساد فى الدول الراغبة فى إصلاح اقتصادياتها مرتبط بمدى فعالية المؤسسات أن كانت للقطاع العام أو الخاص، فوجود نظام ناضج للمؤسسات يشتمل على قواعد واضحة وشفافة وضوابط تعمل بكامل طاقاتها وبضمنها آليات تنفيذ قوية وبيئة تنافسية سليمة ستقلل من فرص البحث عن الربح الناشئ عن عمليات الفساد. [4]

ومن جانب آخر فإن حالة الندرة فى الموارد الحكومية والتى تظهر بشكل عدم توازن ما بين العرض والطلب لاسيما إذا ما كان هنالك تمايز ما بين الأسعار الرسمية واسعار السوق لتلك الموارد ستحفز على الفساد،

1- (خليل.10 : 2007).

2- طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادى للفساد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص. 27 . فارس رشيد البياتى. مرجع سابق.

3- خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ، مرجع سابق، ص 6 .

4- H. Broadman, F.Recanatini: "Seeds of corruption: Do market Institutions matter?" World Bank, working paper S2368, Washington. D.C, June, 2000, P.6.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالقروض التى تتحكم فى توزيعها الحكومة وتحدد أسعار الفائدة عليها على سبيل المثال تسهم فى نشوء الفساد ، وكذا الحال بالنسبة للقروض المقدمة من قبل البعض من المؤسسات المصرفية فى القطاع الخاص كما أن الفساد سيتسبب فى انحراف المسار الطبيعى لتلك القروض وبالاتجاه المحفوف بالمخاطر عندما تكون الجهات المستفيدة منها فى الأصل غير قادرة على استرجاع تلك القروض.[1]

أما فيما يخص الأزمات الاقتصادية ، فما تخلفه الأزمات تلك من آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة تتمثل فى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور القدرة الشرائية لابد لها أن تعمل على تنشيط فرص الفساد ، فالنسب المرتفعة من التضخم تحدث تشوهات فى المستوى العام للأسعار وتعيد توزيع الدخل لصالح فئات محدودة من أصحاب النفوذ والقادرين على استغلال مواقعهم المتميزة فى المجتمع، كذلك تغير من نمط الاستثمار وتعمل على تحفيز النزعة الاستهلاكية لدى الجميع خوفاً من الارتفاعات المتلاحقة للأسعار محدثة حالة من القلق والاضطراب النفسى لاسيما عند أصحاب الدخل المحدود مؤدية بالكثير منهم إلى الإخلال بالقواعد السلوكية بحجة تأمين فرص المعيشة وبطرائق فاسدة، أما أصحاب النفوذ فقدرتهم على الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية ستزداد وتزداد معها رغبتهم فتراكم الأصول مما يؤدى إلى توسيع الفجوة ما بينهم وبين بقية أفراد المجتمع ومزيداً من الفساد للحفاظ على تلك المنافع وتوسيعها.[2]

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: "الفساد والحكم الرشيد "، مصدر سابق، ص 15 .

2- عوض فاضل إسماعيل: "النقود والبنوك"، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص685.

د. رمزى زكى: "مشكلة التضخم فى مصر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1980، ص 601.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقد برزت على الساحة الدولية فى العقدين الماضيين ظواهر رئيسية، كان لها الدور الواضح فى انتشار ثقافة الفساد وهي:

أ- تحرير تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

ب- تنامى حركة التجارة الدولية (السلعية والخدمية) وبمعدلات نمو فاقت معدلات النمو للاقتصاد العالمى.

ج- العولمة وتداعياتها.[1]

هذه الأوضاع أوجدت تحديًا إضافيًا أمام حكومات الدول النامية فى إدارة تلك التدفقات للسلع والخدمات ورؤوس الأموال فضلا عن التوسع الذى حصل فى تجارة الخدمات وعلى حساب تجارة السلع، لهذا فإن التطور السريع فى حجم وتعقيد التجارة الدولية قد رافقه أيضًا زيادة موازية فى التجارة غير المشروعة والتى بدأت تأخذ صورًا جديدة أصبح من الصعب تحديدها فمنها الجريمة المنظمة والتى تأخذ شكل الاتجار بالمخدرات أو غسيل الأموال أو الاتجار بالسلاح أو حتى بالإنسان من جهة، وما يتعلق بالمشروعات التى تنفذها الشركات متعددة الجنسية والتى تتطلب دفع الرشاوى والعمولات إلى كبار المسؤولين المحليين للفوز بهذه العقود من جهة أخرى، لذا استطاعت العناصر الخارجية الفاسدة أن تكتسب وبسرعة موطئ قدم فى دول بعيدة بفضل التكنولوجيا المتطورة والتى لا تستلزم الحضور المادى لها للقيام بالأعمال الفاسدة والتصرف بأموالها وممارسة نفوذها أولاً، وبفضل الروابط والعلاقات التى أقيمت مع العديد من المسؤولين المحليين والذين أبدوا استعدادهم للتعاون مع الأطراف الخارجية لتنفيذ خططهم والتستر عليها سعيًا دومًا وراء الكسب المادي ثانيا.[2]

1- مجلة المستقبل الاقتصادى: "الآثار الاقتصادية للفساد"، مركز المستقبل الاقتصادى للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، الأردن، آب 2003، ص 2.

2- مايكل جونستون: " الفساد العابر للحدود : مكامن الضعف والتحديات التى تواجه الإصلاح"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى. منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، باريس، تشرين الثانى، 1998، ص13.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويكشف التقرير العالمى للفساد لعام 2003 قدرة الشركات المتعددة الجنسية فى التأثير دومًا على قرارات الدول النامية فيما يتعلق بإجراءات منح العقود والتى دومًا تكون عرضة والذى تعده (Bribe payers index- BPI) للفساد الدولي، كما أن مؤشر دافعى الرشاوى فى تقارير منظمة الشفافية الدولية يظهر مدى ميل الشركات العائدة للدول الكبرى لتقديم الرشاوى فى الأسواق الخارجية حيث أظهر مؤشر عام 2003 بأن الشركات العائدة لروسيا وللصين وتايوان وكوريا الجنوبية قد سجلت أعلى المستويات فى دفع الرشاوى المرتبطة بالمعاملات التجارية الدولية فى حين تلتها شركات من إيطاليا وهونج كونج واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وقدرت المبالغ المدفوعة سنويًا كرشاوى فى التعاملات التجارية على المستوى العالمى ما يقارب 400 مليار دولار وهو مبلغ يعكس حجم الفساد العابر للحدود.[1]

ب- العوامل السياسية:

وهى أخطر وأهم الأسباب فى انتشار الفساد والرشوة حيث تهيمن العناصر الفاسدة على الممتلكات العامة وتتمتع بالسلطات التى تمكنها من استغلالها لمصالحهم الخاصة، ويحدث الفساد السياسى فى الدول خلال العملية الانتخابية واستقطاب المؤيدين وجمع التبرعات ومحاولات كسب الناخبين بالوسائل التى تلائم كل شريحة، وهكذا يصبح أعضاء السلطة التشريعية المنتخبون والاتحادات والمنظمات منفذا للفساد، وهنا تظهر المحاصصة والتوافق فى التصويت على مشاريع القوانين والآليات التى عرف خلالها وأساليب لعقد الصفقات وتبادل المنافع الشخصية.[2]

1- Transparency International: "Ten Years fighting corruption" Mediacontact, Berlin ‹2003 ‹P.3. www.transparency.org

2- أندرواس 198 : 2005.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما تلعب طبيعة النظم السياسية دورًا بارزًا فى تحفيز الفساد فالدول ذات النظم الديمقراطية تتيح للمواطن ممارسة الحقوق الأساسية من حرية الرأى والمشاركة السياسية والانضمام إلى الأحزاب والمشاركة فى الانتخابات والمجالس ومن خلال ذلك تعمل الآليات الضابطة من تقليل فرص الفساد طالما أنها تسمح بسيادة القانون والشفافية والفصل بين السطات، إلا أن ذلك لا ينفى تماما من أن تلك النظم تكون مستقرة وخالية من الفساد حيث إن تداول السلطة فى مثل تلك النظم قد يشجع على الفساد لأسباب أهمها حالة الشعور لدى أصحاب السلطة بأن فترة بقائهم فى القيادة محدودة قد تدفعهم إلى ممارسات غير مشروعة بهدف تأمين مستقبلهم، أو أن آلية الانتخاب التى أسهمت فى وصول الأغلبية إلى مقاعد الحكم دفعتهم للتحول إلى دكتاتوريين فاسدين بعد أن منحهم الشعور بأن إخراجهم من السلطة يجب أن يتم بالطريقة ذاتها وعبر نفس الآليات والتى سيكونون أنفسهم اللاعبين الأساسيين فيها كما هو الحال فى العراق.[1]

أما النظم السياسية ذات الطبيعة الدكتاتورية والسلطوية ففى مثل تلك النظم تعد السلطة التنفيذية أقوى المؤسسات فى الدولة والتى تكون قادرة على فرض إرادتها على كلتا السلطتين التشريعية والقضائية واستحواذها على كل مفاصل إدارة الدولة وبدون وجه حق فى كثير من الأحوال وبعيدًا عن الكفاءة وبالتالى حرمان المواطن من ممارسة حقوقه الأساسية من حريات سياسية ومدنية مما يؤدى إلى تراجع مستوى المنافسة السياسية أو فى السماح للمواطنين من غير الموالين للسلطة القيام بدور ثانوى ومحدود فى العملية السياسية بشرط أن لا يهدد بقاء السلطة الحاكمة وبما يتلاءم مع معتقداتها السياسية.[2]

1- مصطفى كامل السيد: " العوامل والآثار السياسية للفساد"، فى الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول، 2004، ص 274.

2- د. زكى حنوش : مصدر سابق، ص 9.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد تسمح بعض القوانين فى مثل هذه النظم (أو تحديدًا فى دولنا العربية) بأن تجعل الحاكم حرًا فى التصرف بالثروات الطبيعية والأرض وجعلها ملكًا له وهنا تظهر حالة عدم التمييز بين الصفة العامة والخاصة للحاكم وتصبح الملكية الخاصة للمواطن منحة له من الحاكم وفى مثل هذه الظروف يتصرف الحاكم وفقًا لاعتبارات شخصية تشجع على الفساد.[1]

هذا وتلعب الحملات الانتخابية دورًا بارزًا فى إضفاء ونشر الفساد. إذ تتطلب العملية الكثير من التمويل اللازم الأمر الذى يدفع أصحاب القرار السياسى اللجوء إلى ذوى المصالح التجارية للحصول على ذلك التمويل مقابل وعود مستقبلية بجنى المكاسب.[2]

وهناك رأى يوعز الفساد الإدارى إلى السلوك المنحرف الذى يحدث بشكل عام بسبب المناخ السياسى واتباع بعض الدول أيديولوجيات متباينة معاصرة تتعارض أو تتفق بشكل أو بآخر مع التعاليم الدينية قد تنعكس على الاستقرار السياسى فى معظم الدول النامية.[3]

هذه الظروف السياسية بما فيها الديمقراطية والشورى أدت إلى حرمان الكثير من المواطنين من المشاركة فى إبداء الآراء ومن ثم المساهمة فى رسم السياسات العامة للدولة، هذا من جهة ومن جهة أخرى عجز الأجهزة التنفيذية فى الدول عن ممارسة مهامها وعجز الحكومة عن

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى : "نحو الحرية فى الوطن العربي"، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، المطبعة الوطنية، عمان، 2005 ص 12.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: " الفساد والحكم الرشيد"، مكتب السياسات الإنمائية، شعبة التطوير الإدارى وإدارة الحكم، ورقة عمل رقم (3)، نيويورك، تموز، 1997، ص 35.

3- Telman R Emengence of Black Market Bureaucracy, up, p 180.
- Braibany Rleph- Reflection in Baeaucration Corrupition ،op ،cit.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تحسين أحوال العاملين فى الدولة وتسلط بعض المسؤولين فى الدولة واستغلالهم نفوذهم فى تحقيق مصالحهم الخاصة؛ كل ذلك أدى إلى تعميق روح اللامبالاة عند مواطنى هذه الدول تجاه ما يدور من أحداث سياسية واجتماعية، وهذا بدوره انعكس على أدائهم لأعمالهم فانعدم المد والتأثير الاجتماعى للدولة من الأفراد والمؤسسات مما أدى إلى عدم التعاون بين الأفراد فى مواجهة خطط الدول وهذا بدوره يؤدى إلى تفشى الفساد وتعم الفوضى الإدارية.[1]

ويرى (Disk and Buscaglia) وهو من أنصار التفسير السياسى للفساد الإدارى حيث يرى أن هناك علاقة بين الفساد والديمقراطية، فنمو أحدهما يؤثر سلبا فى نمو الآخر، فالفساد ينخفض فى البلدان الديمقراطية التى تمتع فيها الصحافة بمزيد من الحرية والجمعيات بمزيد من القوة، كما أن هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع نسبة وسائل الإعلام المملوكة لدولة وارتفاع مستويات الفساد.

كما تؤدى الدكتاتورية ونظم الحكم التسلطية إلى شيوع الفساد وهذا فى ظل غياب الديمقراطية واحتكار السلطة السياسية ومنع مشاركة الجماهير فى الحكم.

ولقد شهدت الدول النامية بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة ظاهرة تركيز السلطة في أيدى قليلة بعد الحصول على الاستقلال، وسعت القيادات الحاكمة إلى تثبيت أقدامها فى الحكم الذى أصبح بمثابة مصدر لتراكم الثروات الخاصة بعدما أضفى الرعيل الأول من المؤسسين على أنفسهم هالة من القدسية الوهمية مثل: الرئيس (جوما كنياتا) أطلق على نفسه (غمزي) يعنى رب العائلة وأطلق الرئيس (يوليوس نيريرى)

1- عامر الكبيسى، "الفساد الإدارى رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة"، مرجع سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علـى نفسـه اسـم (موائمـو) أى المعلـم، والـرئيس (مـابوتو) علـى نفسـه (نجانبهـا وازبنا) أى المقاتل المغوار الذى لا يهزم.

وإذا كانـت بعـض القيـادات السياسـية فـى بعـض الـدول الناميـة قـد تسـمح بظهـور مؤسسـات سياسـية ودسـتورية رسميـة، فهـى بمثابـة واجهـة دعائيـة دون أن تتمتـع هـذه المؤسسـات بـأى فاعليـة وتظـل عمليـة صنـع القـرارات تـتم مـن خلال شبكات العلاقات.

وهـو الأمـر الـذى جعـل صـراع السـلطة فـى معظـم الأحـوال يـتم بـالعنف، حيـث أخـذ شـكل الانقلابـات العسـكرية، والحـروب الأهليـة، وتؤكـد إحـدى الدراسـات أن إفريقيـا شـهدت منـذ عـام 1952 وحتـى عـام 1991، انقلابا عسكريا ناجحا .

وفـى ظـل هـذه الـنظم التـى تعتمـد علـى تسـلط الحـاكم ينتشـر الفسـاد سـواء على مستوى القمـة (فسـاد القمـة) أو علـى مسـتوى النخبـة (فسـاد النخبـة) وهـم فئـة المحيطين بالحـاكم، حيـث يحرصـون علـى دعـم تسـلط النظـام وقهـر الشـعب والـبطش بالمعارضـة، وعلـى اسـتمرار سـيطرة الحـزب الواحـد علـى كافـة الأمـور الاقتصـادية والسياسـية وجمـع الحـاكم بـين رئاسـة الحـزب الواحـد ورئاسـة الدولـة ورئاسـة وزارة الـدفاع ومختلـف المؤسسـات الدستورية.[1]

وقـد تسـمح بعـض القـوانين فـى الأنظمـة الدكتاتوريـة وتحديـدا دولنـا العربيـة بـأن تجعـل الحـاكم حـرا بالتصـرف بـالثروات الطبيعيـة والأرض

1- عامر الكبيسى، الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، مرجع سابق، ص 6.

- حنان سالم، مرجع سابق، ص 1- .

- عامر الكبيسى، "الفساد الإدارى رؤيـة منهجية للتشخبص والتحليل والمعالجة"، مرجع سابق، ص 89.

- خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ، مرجع سابق، ص 59.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وجعلها ملكا له، وهنا تظهر حالة عدم التمييز بين الصفة العامة والصفة الخاصة للحاكم وتصبح الملكية الخاصة للمواطن منحة له من الحاكم، وفي مثل هذه الظروف يتصرف الحاكم وفقا لاعتبارات شخصية تشجع على الفساد.[1]

ويرى (بدراوي) أن العوامل السياسية هي من الأسباب الرئيسية في استشراء ظاهرة الفساد الإداري بالعراق لكونها تشكل عوامل محفزة للفساد مثل عدم الاستقرار السياسي بعد سقوط النظام ووجود حكومات مرتبطة بمجلس الحكم ثم تصريف أعمال وحكومة لإعداد الدستور بفترات محدودة لا تستطيع من خلالها وضع خطط وبرامج طموحة يمتد تأثيرها باتجاه إيجابي نحو الاستقرار السياسي.

فضلا عن تبعات الحكم الاستبدادي الذي استمر لثلاثة عقود وغياب المنظمات الديمقراطية والشفافية في تعامل الحكومة مع المواطن، وظروف الاحتلال وضعف منظمات المجتمع المدني وممارستها لدورها كما ينبغي، وشيوع مفاهيم الولاء للطائفة أو القومية على حساب المصلحة العامة، واعتماد معايير الوفاء للأحزاب والكيانات السياسية الحاكمة في التعيين وإشغال الوظائف، حتى وصل الأمر إلى أن القوة التي يتمتع بها الموظف في منظمته تعتمد على انتمائه السياسي وليس الوظيفي أو خط السلطة وجعل المنظمات العامة بفعل قيادتها المعنية بالآلية المشار إليها آنفا تعمل لهذا الحزب أو ذاك الكيان. وبذلك تكون المنظمات العامة في مثل هذه الحالة خاضعة لرغبات القيادات السياسية، ويتم توزيع الموارد والوجبات من خلال الأولويات السياسية.[2]

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، نحو الحرية في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، المطبعة الوطنية، عمان، 2005 : 128.

2- (بدراوي، 12-14 : 2006) مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج- العوامل الاجتماعية:

نظرا لشيوع القيم العشائرية والقبلية والطائفية والعرقية فى المجتمع مما يجعل أغلب موظفى القطاع العام يعملون وفقا لما يقتضيه انحدارهم وانتسابهم المجتمعى أو العشائرى أو الطائفى وبذلك يكون على حساب الخدمة والمنفعة العامة وهذا يعتبر تجسيدا حيا للانحراف والمسبب للفساد.

وفى ظل هذه الأجواء قد يتعرض القائمون على كشف جرائم الفساد أو المخبرون للمسألة العشائرية من قبل عشيرة الموظف الفاسد أو من طائفته أو حزبه.

ومن الأمثلة على هذه العوامل:

1- شيوع ظاهرة الواسطة وتمرس أصحاب النفوذ الاجتماعى فى استغلال علاقاتهم الشخصية غير الرسمية بإنجاز بعض الأعمال التى تتعارض مع القوانين.

2- توظيف الانتماءات العرقية والطائفية والعلاقات الأسرية فى التعامل الرسمى من خلال الضغط على القيادات لتحقيق مكاسب ومزايا بغير وجه حق والمثال على ذلك، التعيين ومنح الوكالات والتراخيص...إلخ.

3- كثير من السلوكيات التى تدخل ضمن مسمى معين بات سلوكا عاديا يمارسه الموظف العادى ويتقبله الراشى والمرتشى، فالراشى يدفع لإنهاء أعماله بسرعة وبدون روتين والمرتشى يعتقد أن هذا حقه الطبيعى.

4- التمسك الخاطئ من قبل المواطنين والإداريين ببعض الأمثلة الشعبية التى تخيل للعامة بأنها مبادئ وقيم ملزمة للسلوك مع أنها تتناقض مع القيم الدينية وتتسبب فى التستر على المخالفين والتغاضى عن الانحرافات والمخالفات وتتساهل مع حالات التزوير التى تحول

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإدارات والمصالح الحكومية إلى بؤر فساد من الأمثلة قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق.[1]

ويرى صامويل هنتينجتون Huntington فى دراسة أجراها بعنوان: "التحديث والفساد" أن انتشار الفساد يرتبط ارتباطا وثيقا بعمليات التحديث الاقتصادى والاجتماعى السريع وأضاف أن المدنية خلقت مناخا مساعدا على ظهور الفساد وانتشاره.

ويشير (Riggs) ريج إلى أن عمليات التحول التى تتبناها العديد من المجتمعات تؤثر بصورة ملموسة فى عمليات البناء الاجتماعى مما ينعكس بصورة واضحة على مجريات النظام الاجتماعى والتنظيمى.

كما يؤكد فى هذا المجال (بالمر Palmer) أن القادة السياسيين مستعدون للتضحية بكفاءة الجهاز الإدارى للرفاهية الاجتماعية أو بناء التأييد السياسى حتى ولو كان على حساب فئات أخرى وأولويات يكون الجهاز الإدارى قد وضعها لتقديم الخدمات للمواطنين على أسس موضوعية.[2]

ويحدث الفساد السياسى فى الدول النامية أو المتقدمة على السواء من خلال الانتخابات واستقطاب المؤيدين وجمع التبرعات لها ، ومحاولات كسب تأييد الناخبين بالوسائل التى تنسجم أو تتلاءم مع مطالب واحتياجات كل شريحة على انفراد ، والتى تبدأ بتقديم الوعود الزائفة من قبل المرشح للانتخابات، وتنتهى بشراء الأصوات من الناخبين بمبالغ نقدية وعينية وبعدها يجد المرشح نفسه ملزما بالبحث عن السبل التى تمكنه من استعادة المبالغ التى أنفقها للوصول إلى الحكم. وهكذا تصبح الانتخابات

1- (الكبيسى.عامر.117 : 2005) .

2- عامر الكبيسى، "الفساد الإدارى رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة"، مرجع سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وسيلة للوصول إلى سدة الحكم لمباشرة مختلف صور الفساد الإدارى وليصبح القادة المنتخبون شيوخا للفساد الإدارى ويصبح أعضاء السلطة التشريعية مفسدين وهذا ما تؤكده الفضائح المعلنة والتى مست فرنسا وبريطانيا، وأمريكا واليابان.[1]

د- **العوامل القضائية والقانونية:**

1- إن الثغرات التى توفر بعض الأدوات والآليات التى يستخدمها العاملون فى مجال التقاضى لممارسة صلاحياتهم واستغلال نفوذهم لتحقيق أغراض شخصيه غير مشروعة مثال ذلك الاستخدام المزدوج فى تطبيق النصوص القانونية وتفسيرها تبعا للأطراف والجهات التى تطبق عليها من خلال محاباة الأقارب والأصدقاء وأصحاب النفوذ وإهمال حق الفقراء والضعفاء وعامة الناس مدعاة للفساد الإدارى والمالى.[2]

2- اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية فى التحقيق وإثبات التهم وعدم مواكبة المستجدات التى تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير مما يؤدى إلى بقاء تلك العناصر حرة طليقة.

3- تجنيد بعض القضاة ليتولوا عن قصد حماية بعض المتورطين فى عمليات الفساد مقابل مبالغ نقدية كبيرة أو هدايا عينية تقدم لهم ويتعذر حصولهم عليها بالطرق الشرعية.

4- قيام بعض المحامين بالتولى بالدفاع عن قضايا الفساد مقابل مبالغ كبيرة جدا متعهدين سلفا ببراءة المتهمين فيها وذلك بالتواطؤ مع

1- عادل عبد العزيز إلسن، مرجع سابق، ص. 132 .عامر الكبيسى، "الفساد الإدارى رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة"، مرجع سابق، ص. 90 . عبدو مصطفى، مرجع سابق، ص 35.

2- (أندرواس. 201- : 2005) مصدر سابق.

بعض القضاة الذين يمارسون سلطاتهم من خلال الأحكام التى يصدرونها.[1]

كما أن القوانين التى لا تجسد الصالح العام لعموم السكان قد وجدت لفئات معينة فضلا عن التغير المستمر للقوانين لنفس الغرض، والثنائية فى تفسير القوانين والغموض فى نصوصها، وضعف الجهاز القضائى والقانونى، كذلك فإن فساد السلطة القضائية يمثل العقبة الرئيسية فى طريق إنجاح أى إستراتيجية ضد الفساد، إذ تعنى السلطة القضائية الفاسدة بأن الآليات القانونية المصممة لكبح الفساد ستبقى عاجزة برغم فعاليتها وإخلاصها، ولسوء الحظ يغطى الدليل الدائم بثبات سطح الفساد القانونى المنتشر فى العديد من أنحاء العالم، مع قصور فى الاهتمام فى نزاهة السلطة القضائية ونظام العدالة الجنائية.[2]

هـ- العوامل الإدارية:

يمكن القول إن طبيعة البناء الحكومى تساعد على انتشار الفساد الإدارى وقد أوضح (روبرت سلمان) فى دراسة عن الفساد الإدارى بأن الدافع وراء الفساد هو وجود بيئة تساند فيها السياسة العامة للحكومة نظما مدروسة منها ما هو سياسى كانعدام المشاركة السياسية وتمركز السلطة فى أيدى محددة وفئات معينة ومنها ما هو اجتماعى كافتقار للمأوى الملائم والظروف الصحية السيئة والمستوى الغذائى المتدنى وضعف درجة التعليم، وسوء التوزيع فى الدخول والثروات بين الأفراد والمحافظات والخلل فى الهيكل الاقتصادى والمالى والتفاوت الشديد بين الاستهلاك والإنتاج والادخار والاستثمار والنفقات والإيرادات وعجز الميزان التجارى والتضخم وتفشى البطالة الناتج عن عجز الدولة بقطاعيها العام والخاص عن توفير فرص عمل جديدة .

1- (السن.118 : 2007) مصدر سابق.

2- united nation.office on drogs and crime.7.july 2005 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن الفساد الحكومى والانحراف موجودان فى جميع الأشكال البيروقراطية وهذا يؤكد على أن سوء التعليم الإدارى وبيروقراطية القيادة الإدارية الممثلة فى تعدد القادة الإداريين وتضارب اختصاصاتهم وتضخم الجهاز الوظيفى ونقص المهارات السلوكية والإنسانية لدى القادة فضلا عن أن القيادة المتخلفة والفاسدة وتأثر السلطة كلها دوافع وأسباب تفسد جو العمل وتعد دوافع وراء ظهور العاملين المنحرفين سلوكيا.

إن أغلب دول العالم الثالث تتميز بكبر حجم القطاع العام وازدياد عدد العاملين فيه مما يؤثر على المجتمع تأثيرا كبيرا فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات، وكلما كبر حجم القطاع العام واتسعت مجالاته ازداد الميل نحو الفساد، الذى يؤدى إلى بيروقراطية ذات توجهات تهتم بالتوزيع وليس بالإنتاج، فهناك العديد من العوامل الإدارية التى تؤدى إلى خلق مناخ يساعد على الفساد يسمح بعضها فى تخويل المنظمات الإدارية صلاحيات واسعة دون رقابة لذلك فإن البيئة المشوهة للإنفاق الحكومى يظهر فيها أثر الفساد واضحا فى عاملين:

1- اختيار المشاريع التى تدر أعلى رشاوى.

2- تراجع عائدات الضرائب الناتجة عن السماح بالتهرب الضريبى أو حصول المستوردين على إعفاءات ضريبية وإلى الزيادة فى الإنفاق العام لأن الإنفاق العام يميل إلى رفع تكلفة إدارة الحكومة بكل مؤسساتها، وكذلك فإن الفساد ينتهك الثقة العامة التى تؤدى إلى تهالك الثروة البشرية عن طريق المشروعات عديمة الجدوى، وكذلك الفساد له أثر كبير على الناتج المحلى بعد أيام العمل الضائعة لإقناع الموظف الحكومى ومساومته على قيمة الرشوة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تتفاوت رؤية المجتمعات وفهمها لمعانى الوطنية والولاء والتفانى فى أداء الأعمال، والناظر إلى واقع البلدان العربية يرى أن الدلائل تشير بوضوح إلى تفشى ظاهرة الفساد الإدارى بمختلف صورها، من رشوة، ولا مبالاة، وقلة الدافع للعمل، والسلبية.... إلخ.

ورغم أن أسباب تفشى هذه الروح السلبية بين المواطنين يمكن إرجاعها إلى أسباب كثيرة، كالجهل والفقر، إلا أنه يمكن إرجاع أغلب هذه الظواهر إلى ضعف مفهوم الانتماء والحس الوطنى وإلى سيطرة النعرات الطائفية والقبلية والتى كان للاستعمار دور كبير فى تنميتها.

إن ضعف روح الانتماء والحس الوطنى وغيابهما فى بعض الأحيان واللذين أصابا غالبية أفراد المجتمعات العربية انعكسا على ولائهم للوطن ومن ثم أدائهم لأعمالهم الوظيفية بأمانة وإخلاص، وأصبح الوعى بالملكية العامة، والمال العام ضعيفاً، وانتشر الفساد وترعرع بمختلف صوره فى المجتمعات العربية.[1]

و- عوامل نظامية:

يرجع بعض الباحثين الأسباب التى تؤدى إلى تدهور السلوك الإدارى وانتشار سلوك الفساد الذى يسود بين بعض العاملين إلى كثرة الأنظمة واللوائح الرقابية والشرعية المنظمة لتصرفات وأفعال وسلوك العاملين، ومع تسليمنا بأن بعض هذه القيود والحدود تهدف إلى حماية العاملين أنفسهم من التعسف واستغلال السلطة استغلالاً سيئا من جانب من يكون فوقهم فى السلم الرئاسي، إلا أن زيادة القيود والحدود واللوائح المفروضة على تصرفات العاملين وأفعالهم عادة ما تكون لها آثار ضارة تتمثل فى تعطيل العمل وقتل روح الابتكار والتجديد وظهور البيروقراطية وتضخم العمل المكتبى، وتظهر الآثار السلبية بذلك فى التسلط الذى يفرضه بعض

1- خليل.11- : 2007 مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العاملين على أفراد الجمهور وهذه هى بداية الرشوة، كذلك فإن التغير المستمر فى اللوائح والنظم المنظمة لشؤون العاملين يلعب دورا لا يستهان به فى خلق ثغرات ينفذ منها سيئو السلوك لتحقيق أهدافهم عن طريق بعض الأساليب المرضية غير السوية.[1]

وهناك أبحاث أخرى توعز الفساد الإدارى إلى الأسباب الآتية:

1- يرى **Huntington** أن الفساد يرتبط ارتباطا وثيقا بعمليات التحديث الاقتصادى والاجتماعى السريع وأضاف أن المدنية خلقت مناخا مساعدا على ظهور الفساد وانتشاره وذلك بثلاثة عوامل هي:

أ- أن المدنية تتضمن تغيرا فى قيم المجتمع الأساسى.

ب- جماعات السلطة فى المجتمع لم تستوعب بعد المعايير الجديدة.

ج- المدنية تشجع الفساد من خلال تغيرات تحدثها فى السياسة.[2]

2- وذهب كولن ليز **Colin Leys** إلى أن من الأسباب التى تؤدى إلى الفساد الإدارى هي:

أ- ضعف فكرة المصلحة العامة وما يرتبط بها من أهداف .

ب- الباعث للفساد الإدارى يتمثل أيضا فيما يعانيه المسؤولون فى الإدارة من حاجة من ناحية وضغط الأقارب عليهم من ناحية أخرى.

ج- غياب وعى الأشخاص بالقواعد وحتى إن توفر الوعى لبعضهم فإنهم لا يلتزمون بالقوانين.[3]

3- ويشدد ديك وبشكايا **Dike and Bucklin**[4] على العلاقة بين الفساد الإدارى والديمقراطية ذلك أن نمو أحدهما يؤثر سلبا فى نمو

1- على أحمد على، المشكلات السلوكية المهمة فى خلق الإدارة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2001- : 26.

2- Huntington ‹494- pn 92 - 1968.

3- شتا، على، 1999، الفساد الإدارى ومجتمع المستقبل، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر 1999: 528.

4- مكافحة الجريمة المنظمة والفساد فى القطاع العام حول الجريمة والفساد، مجلد 3، العدد 1، الأمم المتحدة، نيويورك 2003.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآخر، فالفساد ينخفض فى البلدان الديمقراطية التى تتمتع فيها الصحافة بمزيد من الحرية والجمعيات الأهلية بمزيد من القوة، ومن ثم فإن ضعف التنافس فى القطاع العام يؤثر فى انتشار الفساد الإداري، كما أن هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع نسبة وسائل الإعلام المملوكة للدولة وارتفاع مستويات الفساد، ويؤكد أن العلاقة بين الوقت والفساد ذلك أنه كلما زاد الوقت اللازم زاد الفساد، بمعنى أن الإفراط بالروتين يرتبط بارتباط مستوى الفساد.[1]

وهناك من يرى أن من أهم أسباب الفساد الإدارى (ضعف التنسيق بين الأجهزة الحكومية وضعف دور وسائل الإعلام فى التوعية إضافة إلى توظيف الانتماءات العشائرية والطائفية والجغرافية).[2]

4- ويرى **Paerr Egan**: رئيس منظمة الشفافية الدولية (أن الثراء النفطى هو الأرض الخصبة للفساد فأغلب الدول الغنية نفطيا هى أكثر الدول فسادا).[3]

5- **أسباب حضرية**: تشير إلى وجود فجوة بين القيم الحضرية للمجتمع من جهة وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المعتمدة فى أجهزة الدولة الإدارية من جهة أخرى.

6- **أسباب هيكلية**: وتشير إلى وجود هياكل قديمة لأجهزة الدولة لم تتغير رغم تغيرات قيم وطموحات الأفراد فيخلق فجوة بين الجانبين تتجسم فى قصور الأجهزة الإدارية فى الاستجابة لمتطلبات الأفراد وبالتالى يلتجئ بعض العاملين إلى تجاوز محدوديات الأجهزة الإدارية فتنضوى تحت مفهوم الفساد.

1- ديك وبسكايا، مصدر سابق، 2003 : 20 - 17 .

2- محمود .1994 : 101- -110- 101- مصدر سابق.

3- Eigen ‹Peter. Oil Wealth “Can Cause Corruption” Retrieved January 5, 2006, from: http : //newsvote.bbc.co.uk.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

7- **أسباب قيمية:** تشير إلى أن الفساد الإدارى يمكن أن ينتج عن انهيار النظام القيمى للفرد أو الأفراد ودونما بديل حقيقى يؤطر السلوكيات ويوجهها .

8- **أسباب سياسية:** وتعد هذه من الأسباب الرئيسية للفساد خصوصا فى الدول النامية فهيمنة السياسة والسياسيين الفاسدين على مختلف نواحى الحياة هى السبب فى انتشار حالات الفساد الثقيل وبإمكان تشخيص أهمها:

أ- عدم الاستقرار السياسى وما يتبع من دكتاتورية وتفرد بالسلطة تجعل من مسئولى الحزب الواحد من أكبر الممارسين لحالات الفساد الإدارى.

ب- عدم وجود دستور أو دستور مؤقت أو وجود دستور دائم لا يتم احترامه حين تضيع الحقوق وتهدر الكرامات وتقل المساءلة ويضعف الولاء والانتماء للوطن فتزداد حالات الفساد وتغلب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

ج- أدلجة وعسكرة المجتمع وهذا الأمر واضح فى المجتمعات التى يهيمن عليها العسكر على مقدرات الحياة.

د- سيطرة الدولة على وسائل الإعلام وتوجيهها.

هـ- ضعف منظمات المجتمع المدنى بكافة أشكالها والتى تعتبر أداة رقابية فاعلة فى الدول المتقدمة .

و- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد وذلك لانضمامها إلى بعض أطراف الفساد أو التستر عليه.

ز- توفر حصانة لدى كبار الموظفين تحميهم من المساءلة والملاحقة.

ح- عدم وجود أجهزة مستقلة لمكافحة الفساد الإدارى.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

9- أسباب اجتماعية وثقافية: إن الأجهزة الإدارية للدولة لا تعمل فى فراغ، وإن للبيئة الاجتماعية المحيطة فيها تأثيرا على العاملين فى أجهزتها .

ويمكن توضيح الأسباب الاجتماعية بما يأتي:

أ- القيم المشوهة السائدة فى المجتمع.

ب- شيوع ثقافة الفساد فى المجتمع.

ج- فقدان الحراك الاجتماعى وجمود وتحجر التفكير.

د- سيادة سلطة الخوف من كل ما هو جديد.

هـ- زيادة أعداد السكان وشح الموارد .

و- التمسك بقيم عشائرية وقبلية سلبية.

ز- التعصب الطائفى والدينى.

ح- شيوع مظاهر الترف والبذخ لدى شرائح معينة تقود إلى التغير فى القيم والعادات الاجتماعية.

10- أما الأسباب الثقافية فيمكن حصرها فيما يأتي:

أ- الأعراف والتقاليد السائدة.

ب- دور الثقافة والإعلام فى بناء قيم ثقافية أو عكس ذلك.

ج- دور المؤسسات التربوية والتعليمية.

هـ- دور المؤسسة الدينية.

11- أسباب اقتصادية: السياسة الاقتصادية المرتجلة للدولة والأزمات الاقتصادية بسبب الحروب والكوارث أو عدم وجود دراسة جدوى وتدنى دخل الفرد، وارتفاع تكاليف المعيشة، أو سوء التخطيط قد تكون مدخلا يشجع على الفساد بكل أنواعه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما وأن هناك عدة عوامل اقتصادية تدفع باتجاه الفساد الإدارى منها:

أ- تعطيل آليات السوق وتدخل الدولة بشكل كبير.

ب- عدم فاعلية نظم الرقابة الاقتصادية.

ج- سيطرة الدولة على الاقتصاد أو احتكار عدد محدود من المؤسسات .

د- سوء الظروف المعيشية للعاملين.

هـ- البطالة وانتشارها.

و- انخفاض الأجر وضعف المرتبات.

ز- تدهور قيمة العملة بفعل التضخم.

ح- محدودية فرص الاستثمار والتهافت على شراء الوظائف.

12- أسباب إدارية وتنظيمية: وتتضمن أهم الأسباب الإدارية والتنظيمية التى تساعد على الفساد الإدارى وهى الآتي:

أ- عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة تؤدى إلى التزام عال والتحلى بالأخلاقيات السامية.

ب- كبر حجم المنظمة والذى يؤدى إلى الترهل الإدارى وبطالة مقنعة وبيروقراطية وخصوصا فى الإدارات الحكومية.

ج- ضعف النظام الرقابى والذى يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون محاسبة.

د- استغلال العلاقات فى الإدارات العليا للممارسات الفاسدة.

هـ- طبيعة عمل المنظمة بالكثير من السرية وعدم الوضوح والشفافية وخصوصا إذا كان للمنظمة موارد كثيرة وبعيدة عن الرقابة الشعبية والإعلامية مثل الجيش وقوى الأمن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و- عدم وضوح الصلاحيات والسلطات وعدم تناسب الهيكل التنظيمى مع طبيعة العمل .

ز- البطالة المقنعة أى وجود عدد من العاملين لا يمارسون أعمالا.

ح- ضعف القيادات الإدارية وعدم نزاهتها.

13- أسباب قانونية وتشريعية:

ويمكن تلخيص أهم الأسباب بالآتي:

أ- قوانين تعسفية تثير الحيرة والإرباك وتدفع الناس لتجاوزها والتحايل عليها.

ب- التغير بالقوانين ليس بهدف تعديلها للناس ولخدمتهم وإنما لأشخاص متنفذين معينين ولشخصيات سياسية كبيرة .(1)

رابعا : خصائص الفساد الإداري:

للفساد الإدارى خصائص وعلامات تميزه عن غيره من الظواهر، إذ بينت وثائق الأمم المتحدة التى قدمها الأمين العام إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فى فينا عام 1997 أن الفساد أصبح ظاهرة تتجاوز الحدود وذلك نتيجة تحرير التجارة وتزايد العولمة، ولم يعد من الممكن التعامل مع هذه الظواهر من خلال الإجراءات الوطنية فقط، كما تبين الوثائق أن جرائم الفساد من أكثر الجرائم إدرارا للمال وأنها غالبا ما ترتبط بجرائم غسيل الأموال وأن المتورطين فى الفساد يسلكون

1- الأعرجى، جاسم، 1995، سرية أو علنية المعلومات فى ظروف الأزمات، مجلة الإدارة العامة، المجلد 35 العدد 2 ، 1995 : 1.

- على فرحان طالب، على حسين العامرى، 2014 : 55 .

- عربية، زيادة، 2005، الفساد أسبابه أشكاله دوافعه آثاره، ومكافحته، ومعالجته: دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق، العدد 16، 2005.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القنوات نفسها التى يسلكها مرتكبو الجرائم الخطرة ويتصرفون بنفس الأسلوب. [1]

ويرى آخرون أن الفساد الإدارى يزدهر فى البيئة غير المنظمة وفى غياب العلاقات الثابتة بين المجموعات وفى غياب أنماط السلطة المعترف بها. [2]

ويضيف الشيخلى إلى وجود علامات يستدل منها على وجود الفساد الإدارى ومن هذه العلامات:

أ- رفع الشعارات التجارية الجوفاء التى تشير إلى الأرباح الكبيرة والإنجازات المتواصلة والعديد من الوعود التى تهدف إلى تخدير الأعصاب والتستر على تفشى ظاهرة الفساد الإدارى.

ب- فتح ابواب التوظيف أمام الجميع دون وجود معايير دقيقة واضحة للاختيار، ومن ثم تصبح الوظيفة مرتعا لكل متقاعس وفاقد الضمير ومصدرا للأجور دون إنتاج حقيقى، فأصبح الطريق ممهدا للمتاجرة بالوظيفة دون وجود ضمير أو رادع .

ج- تحول المنظمات إلى حلبة للصراعات الشخصية تتاح فيها للبعض المغانم والامتيازات وللبعض الآخر الفتات والجمود الوظيفى. [3]

ويضيف بلوناس خصائص أخرى لهذه الخصائص وبالشكل التالي:

أ- يتضمن الفساد عامل الالتزام المتبادل والمصلحة المتبادلة.

ب- تمويه المفسدين على الأنشطة التى يقومون بها.

ج- الخديعة والتحايل دائما تنطوى على الفساد.

1- عيد محمد فتحى، الجريمة المنظمة والفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر العربى لمكافحة الفساد، جامعة نايف، الرياض، 2003 : 715 .

2- كلينجارد، 1994 : 112 .

3- الشيخلى، 1999 : 75 مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د- يعد البوح بأى شكل من أشكال الفساد خيانة للثقة.

هـ- أنماط الفساد تشكل خرقا وانتهاكا لأنماط الواجب والمسؤولية.[1]

كما يتصف الفساد بالخصائص التالية:

1- الكتمان : عادة ما يتم الفساد بشكل سرى وكتمان فى جميع ترتيباته وإجراءاته ومفاوضاته واتفاقاته.

2- تعدد الأطراف: حيث يشترك عادة أكثر من طرف فى عملية الفساد، للمنافع المتبادلة بين الأطراف التى تجمع على صفقة الفساد، حيث يكون هناك مستفيد من فعل الفساد لمصلحة طرف آخر يستفيد فى نفس الوقت من الفعل الإجرامى.

3- الالتزام المتبادل: يعنى أن تكون هناك مصلحة مشتركة بين الأطراف ويحقق كل طرف منافع مخالفة للقانون.

4- خيانة الثقة: إذ ينطوى الفساد على الخيانة فى الثقة التى يفترض أن تكون متوافرة فى المستوى أو صاحب السلطة وإعلامه، وتكون عمليات أو تصرفات الإخلال بالثقة خيانة لمصدر الثقة. أو خيانة لأمانة العمل أو الوظيفة أو السلطة المسندة إلى مرتكب أفعال الفساد.

5- التمويه: نظرا لأن هناك علاقة وثيقة بين الفساد والاحتيال فإن الفساد ينطوى على التمويه والإخفاء والتعتيم على الأنشطة التى يقوم بها كل من يرتكب أفعال الفساد وسلوكياته.

6- التناقض: ويقصد به حدوث تناقض بين الأدوار فى الحياة العامة، والأدوار فى الحياة الخاصة لمرتكبى الفساد.

1- بلوناس، 2002 : 286-287 مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

7- الخديعة والتحايل: حيث يتضمن الفساد أفعالا احتيالية ومخادعه لا تعبر عن الحقيقة واصطناع الأوراق والمستندات غير الحقيقية والالتفاف من حول القواعد واللوائح لتحقيق المكاسب غير المشروعة.

8- الشمول: يتصف الفساد بأنه يشمل أولئك الباحثين عن المصالح أو موافقات أو قرارات محددة وأولئك الذين يمكنهم التأثير على هذه القرارات والتى عادة ما تكون دون وجه حق أو بالمخالفة للقانون واللوائح والضوابط والقيم الخاصة بالعمل والمجتمع فى نفس الوقت.

9- سلوك منحرف: حيث يعتبر الفساد سلوكا غير سوى يحدث لمخالفة القوانين والضوابط واللوائح والأخلاق القويمة، وهو ما يعبر عنه أيضا بأنه فعل إجرامى يمثل جريمة يعلق عليها القانون.

10- الإخلال بالواجبات والمسؤوليات: إذ يعبر الفساد عن انتهاك الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بأداء الأعمال وخرق القوانين واللوائح والتعليمات وعدم الالتزام بأحكامها بدقة.

11- تحقيق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة: وذلك بأن يحصل مرتكب الفساد على مصلحة أو منفعة خاصة له أو لذويه على حساب المصلحة العامة للمجتمع، ويمكن أن تكون المصلحة مادية أو معنوية أو أدبية أو إشباع رغبة غير مشروعة .

12- الإضرار بالمصالح الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية: إذ يترتب على حدوث الفساد أضرار تلحق بالاقتصاد القومى أو الوطنى مثل الإضرار بالعملة أو سوق المال أو البنوك أو موازنة الدولة أو قد تكون الأضرار اجتماعية مثل المخدرات وما يرتبط بها من انحراف بالسلوك وارتكاب جرائم الاغتصاب أو السرقة أو العنف ومثل تمويل الإرهاب أو زعزعة الوضع السياسى الداخلى كتمويل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الانقلابات العسكرية أو شراء السلاح وتمويل عمليات شراء الأصوات بالانتخابات .

13- استغلال السلطة الوظيفية العامة.

14- تعدد مظاهره: حيث تكون للفساد مظاهر متعددة مثل قبول الهدايا أو العدوان على الملكية العامة أو الاستيلاء على الأراضى المملوكة للدولة وبيعها للغير ومثل إفشاء أسرار العمل وإساءة استخدام الأختام الرسمية الحكومية وغيرها الكثير.

15- التفاعل مع الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية: حيث تساعد البيئة المحيطة على شيوع وانتشار الفساد مثل الإهمال والفوضى والتسيب وغياب الرؤساء أو المراقبين وإهدار الوقت وتعطل الأعمال وضعف الإنتاجية والبطالة المقنعة على نحو يؤدى إلى شيوع المتسولين.

16- تباين أنماط الفساد: إذ تختلف أنماط الفساد تبعا لاختلاف الجهات التى يحدث فيها حيث يختلف نمط الفساد فى المصانع الإنتاجية عن نمط الفساد فى الجهات الإدارية الحكومية، كما يختلف عن نمط الفساد فى المؤسسات التعليمية أو فى قطاع الصحة وغيرها.

17- اختلاف وسائل التستر على الفساد: إذ نجد أن العاملين يتسترون وراء الادعاءات الكاذبة بأنهم يحصلون على مقابل الفساد لمصلحة الجهات العليا أو الرؤساء أو الادعاء بأنها بناء على تعليمات عليا، وذلك بالإضافة إلى استغلال الثغرات القانونية والإدارية والظروف الاستثنائية.

18- تعدد وسطاء الفساد: حيث يكون هناك وسطاء مجهولون لتسهيل التقاء أطراف الفساد الأصلية دون أن يقابل أحدهم الآخر وجهاً لوجه، وبذلك يعمل هؤلاء الوسطاء كأنهم وكلاء للفساد محترفين موزعين على مناطق جغرافية متعددة أو قطعات أو أنشطة اقتصادية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والتنسيق بين بعضهم البعض لخدمة مصالحهم المتبادلة بشكل مباشر أو عن طريق الوسطاء.

19- الارتباط بحالات الأزمات والكوارث: إذ تعتبر حالات الأزمات الإدارية والطبيعية والسياسية والكوارث الطبيعية بيئات مواتية للفساد مثل الحروب والمجاعات والأعاصير والتى تسوء خلالها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وترتفع الأسعار المحلية والبطالة والفقر ومن ثم صعوبة مقاومة إغراءات الفساد بشتى صوره.

20- الارتباط بالتحضر والمدنية: حيث يقل الفساد فى المجتمعات البدائية والقبلية وذلك مقارنة بالفساد الذى يحدث فى المجتمعات المتحضرة أو الصناعية أو المدنية أو المعلوماتية، ويرجع ذلك إلى التطلعات والرغبات عن الموارد المتاحة ومن ثم ظهور المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وسوء توزيع الدخل والثروة ومن ثم تتزايد درجة الانحراف والفساد للوصول إلى المنافع التى تؤدى إلى التعايش مع الظروف الاقتصادية البالغة الصعوبة وارتفاع مستوى المعيشة، وما يرتبط مع منظومة القيم والأخلاق لصالح الاعتبارات المادية والرقى فى السلم الاجتماعى اعتمادا على المال وإن كان غير مشروع.

21- الارتباط بالحرية الاقتصادية والسياسية: عادة ما تؤدى الحرية التى تقدمها الدول للأفراد والمؤسسات تحفيزا لها على التوسع فى النشاط الاقتصادى وتحقيق عوائد مالية مجزية على الاستثمار وتسهيل الاستيراد والتصدير أو غيرها إلى تراجع دور الدولة والتخفيف من القيود والضوابط وعمليات المراقبة، وهو ما يشجع المنحرفين على إساءة استغلال ظروف الحرية لاختراق القوانين واللوائح والرقابة وارتكاب أفعال الفساد بشكل عام، الأمر الذى يجعلنا نقول بأنه كلما زادت درجة الحرية الاقتصادية زادت درجة الفساد بصفة عامة والفساد الاقتصادى بصفة خاصة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

22- الفساد المعولم: لم يعد الفساد محليا فقط بل امتد نطاقه ومجال عمله إلى الصعيد الدولى فى ظل العولمة وأحكام منظمة التجارة العالمية وما ارتبط بها من أحكام تعزز العولمة المالية، والعولمة الاقتصادية، وحماية الملكية الفكرية، ونشوء الاحتكارات والإغراق التجارى وانتقال الخدمات دون قيود، وقد ساعد ظهور الوسائل الإلكترونية الحديثة التى تعمل على جعل العالم كله قرية إلكترونية صغيره تتبادل السلع والخدمات والعمالة ورأس الأموال والتكنولوجيا باستخدام التجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من استخدام التحويلات والنقود الإلكترونية عبر البنوك وأسواق المال العالمية وعولمة أسواق النقد، وسيطرة الشركات العملاقة عابرة القارات على الاقتصاد العالمى، واتجاه عصابات الجريمة المنظمة على التوسع فى التجارة الدولية فى المخدرات والاعتداء على البيئة فى الدول النامية، والاتجار غير المشروع فى الأعضاء البشرية، وتجارة الأطفال والنساء، وتهريب السلع من الضرائب والجمارك والسطو على الملكية الفردية، واستخدام برامج المحاسبة الآلية، والعلامات التجارية دون مقابل، وفساد العقود فى المقاولات الدولية لإقامة مشروعات البيئة الأساسية والتوريدات الحكومية المخالفة للقوانين المنظمة لها مقابل الرشوة الدولية. (1)

1- عبود. .22 : 2008. مصدر سابق.

- حمدى عبد المجيد، 2008، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

- علاء فرحان طالب وعلى الحسين العامرى، 2014، إستراتيجية محاربة الفساد الإدارى ومكافحته مدخل متكامل، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014 : 54.

- البصول، محمد أنور، جهاز الضغط الجنائى ودوره فى مكافحة الفساد، أبحاث المؤتمر الدولى لمكافحة الفساد، المجلد 2، أكاديمية نايف العربية للعولمة الأمنية، الرياض، 2003 : 938.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويضيف بعض الكتاب والباحثين خصائص أخرى يتصف بها الفساد الإدارى ومنها:

أ- السرية :

تتصف أعمال الفساد الإدارى بالسرية بشكل عام وذلك لما يتضمنه من ممارسات غير مشروعة من جهة القانون أو المجتمع أو الاثنين معا.(1)

إذ تتباين الوسائل والأساليب التى يستتر الفساد الإدارى بها تبعا للجنة التى تمارسه، فالقيادات غالبا ما تستر فسادها باسم المصلحة العامة وتغلفه باعتبارات أمنية، والتظاهر بأنها تنفذ توجيهات عليا يتعذر الكشف عنها وإنما غايتها الحقيقية التزوير والتدليس والتغرير وانتهاز الفرص والظروف الاستثنائية لتمرير فسادها، بعيدا عن أنظار العاملين الصالحين، وعند محاولة الكشف عن حالات الفساد فإنه لا يتم عادة إلا الكشف عن جزء من الحقيقة التى يجب معرفتها، ولكى تطمس معالمها وتستبعد عناصرها فإن جدلا واختلافا يثار حولها وقد ينتهى الأمر باتهام بعض الأبرياء بتسليط الأضواء عليهم أو يتظاهر الجناة بالدفاع عنهم وتبرئة ساحتهم.(2)

ب- اشتراك أكثر من طرف فى الفساد:

إن ممارسة الفساد تتم عادة عبر وسطاء مجهولين يلعبون الدور الرئيسى فى تسهيل مهمة الطرفين دون أن يعرف أحدهما الآخر أو دون أن يتقابلا وجها لوجه، ومع تقدم الزمن يصبح للفساد الإدارى وكلاء

1- هيئة الأمم المتحدة .الفساد فى الحكومة ص52 مصدر سابق .

- حراحشة، عبد المجيد، الفساد الإدارى دراسة ميدانية فى مكافحة الفساد فى القطاع الحكومى الأردنى، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2003 : 41.

2- الكبيسى، الفساد والعولمة، 42 - 44 .

- هيئة الأمم المتحدة، ص50 الفساد فى الحكومة.

- ترجمة نادر أحمد أبو شيحة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 1994 : 50.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

محترفون يتوزعون على المناطق الجغرافية والقطعات الإدارية ليخدم بعضها البعض بالطريق المباشر أو من خلال الوسطاء.(1)

ج – سرعة الانتشار:

يتميز الفساد الإدارى بخاصية سرعة الانتشار وخاصة عندما يكون الفساد ناتجا عن المسؤولين، فتزداد سلطة الفاسدين ونفوذهم فيعطيهم القوة للضغط على باقى الجهاز الإدارى فى الدولة الواحدة، بل أن الفساد قابل للانتقال من دولة إلى أخرى خصوصا فى ظل العولمة والسوق المفتوح، فلم تعد جرائم الفساد الإدارى قاصرة على الشأن المحلى، وإنما أصبحت من الجرائم عبر الوطنية.(2)

د- التخلف الإدارى:

يترافق الفساد الإدارى أحيانا كثيرة ببعض مظاهر التخلف الإدارى مثل تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت، والعصبية ضد المتعاملين مع الجهاز الإدارى وغيرها من المشاكل الإدارية، مما يؤدى إلى شعور عام لدى العناصر الصالحة فى النظام أو لدى الجهاز الإدارى بعدم الراحة أو بفقدان الحافز على العمل الجاد وخدمتهم من أذى العناصر الفاسدة، خاصة إذا كانوا من أصحاب القرار فى الجهاز الإدارى، مما يؤثر ذلك على مصلحة المجتمع بأكمله.(3)

1- الكبيسى عامر، الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعى الحديث، الرياض، 2005 : 42.

2- حراحشة عبد المجيد، الفساد الإدارى دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين فى أجهزة مكافحة الفساد القطاع الحكومى الأردنى، إربد، 2003 : 41.

3- حراحشة، مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما حدَّد الكبيسى بعض الخصائص التى يتمثل بها الفساد الإدارى ومنها:

1- الفساد الإدارى فى مراحله الأولى ظاهرة مرضية غير مرئية لكن سرعان ما يتفشى وينتشر إلى الأجهزة الأخرى على الرغم من عامل السرية.

2- يتفاعل الفساد الإدارى مع الظروف والمتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة مشجعة له.

3- للفساد الإدارى أنماط وأساليب مختلفة لاختلاف الجهة التى تمارسه والجهات التى تتعامل معه .

4- أخطر أنواع الفساد الإدارى تلك التى تتم عبر الوسطاء والوكلاء.

5- تتميز أطراف جرائم الفساد الإدارى بالخبرة والحنكة ويجعلهم دائما خارج دائرة الاتهام والقدرة على الإفلات من يد العدالة.

6- تعد الكوارث الطبيعية والحروب والأزمات الاقتصادية ظروفا مشجعة ومواتية لتفشى الفساد الإدارى وإنعاشه، وينجم عنه تدنى مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار ومن ثم يؤدى إلى ضعف المقاومة لذوى الدخل المحدود.(1)

خامسا: أنواع وصور الفساد الإداري:

نظرا للاختلافات الحاصلة بتعريف الفساد بصورة عامة والفساد الإدارى بصورة خاصة والتى واجهت الكتاب والمختصين والباحثين بهذا المجال، وذلك نتيجة لوجود أنماط وأنواع مختلفة من الفساد الإدارى والتى تتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التى توجد وتنتشر بها والاختلاف الحاصل بين المتورطين بها، كما أن أنواع الفساد الإدارى تتباين بخطوتها وتأثيراتها السلبية، ورغم تعدد هذه الأنواع من الفساد إلا أنه يوجد تداخل واضح فيما بينها.

1- الكبيسى، 2005 : 12، مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإن تصنيف الفساد إلى أنواع يساعد كثيرا فى البحث، لأن المتغيرات أيا كانت كنهتها سياسية أم إدارية أم اقتصادية أو اجتماعية، إذا قسمت إلى مجموعات أصغر وأكثر تجانساً على أسس معينة ومحددة تصبح أكثر وضوحا ويسرا فى الاستخدام، هذا من جهة ومن جهة ثانية تكون النتائج التى يتم التوصل إليها فى ظل مصنفات معينة أكثر دقة.

هذا ويصنف الفساد الإدارى إلى عدة أنواع وذلك باختلاف الزاوية التى ينظر منها أو المعيار الذى على أساسه يتم التصنيف، فقد يصنف الفساد على أساس الفساد المادى أى الفساد الذى لا شأن له بالمسائل الأخلاقية والدينية، وقد يصنف الفساد بحيث يشتمل بالإضافة إلى المادى على الفساد الأخلاقى والدينى، وهو ما يجرى عليه العمل فى معظم البلدان الإسلامية، وقد يكون الفساد وظيفيا أو إداريا حيث يتخلى العاملون وينصرفون عن القيام بواجباتهم مما يؤدى إلى عدم انتظام العمل ومن ثم تدنى مستويات الكفاءة، وتبرز أهمية هذا التصنيف عندما تدرس العلاقة بين عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين الفساد الإدارى، باعتبار أن الفساد الإدارى يعد من المعوقات الرئيسية أمام عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما قد يكون الفساد سياسيا وهو الذى يسود فى بيئة تساند فيها السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا، يتسم بعدم الاستقرار السياسى وسلب حرية إبداء الرأى من المواطنين وحرمانهم من المشاركة فى رسم سياسة الدولة والسياسات العامة.

كل هذا أدى إلى انتشار الفساد الحكومى، وانحراف وتعميق روح اللامبالاة عند المواطنين فتفشت ظاهرة الفساد وعمت الفوضى الإدارة وأخرت تطبيق سياسات التنمية. وإن تطبيق سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المدروسة وغير الواقعية، والتى غالبا ما تظهر فى بيئة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سياسية يغلب عليها تمركز السلطة فى أيدى فئات محدودة يؤدى إلى تدهور الأوضاع وترديها ومن ثم انعكاسها على الأداء العام فى جميع القطاعات وعلى سلوكيات العاملين.(1)

وقد يصنف الفساد طبقا للشكل الاجتماعى، فكما هو معروف أن المجتمعات تختلف وتتباين فى تركيبها النفسى والأخلاقى والطبقى، كما تتفاوت رؤية المجتمعات وفهمها لمعانى الولاء والوطنية وتقديس العمل، وينتشر هذا النوع من الفساد فى المجتمعات التى تتفشى فيها اللامبالاة والتسيب والجمود وقلة الدافع للعمل، وضعف المبادرة والابتكار والاستغلال الوظيفى من الظواهر السلبية والمرضية.

ولا بد لنا من تناول مظاهر الفساد الإدارى والتى يمكن حصرها ما بين الفساد والانحراف الوظيفى أو التنظيمى كالمخالفات التى يرتكبها الموظف العام أثناء الخدمة، كعدم احترام أوقات العمل أو الامتناع عن أداء العمل أو التراخى وعدم تحمل المسؤولية وغيرها، أو الفساد والانحراف السلوكى وتتعلق بارتكاب الموظف أفعالاً مخلة بالآداب فى أماكن العمل أو قبوله للهدايا أو الإساءة إلى المواطنين أو ممارسة المحسوبية بشكلها الاجتماعى (المحاباة الشخصية) أو السياسى. أو الفساد والانحرافات المالية وتتعلق بمخالفة القواعد والأحكام المالية التى تنظم سير العمل الإدارى والمالى فى مؤسسات الدولة واستخدام المال العام بطريقة مسرفة، وآخرها الفساد والانحرافات الجنائية وتتعلق بالرشوة واختلاس المال العام والذى هو من أخطر المظاهر الجنائية.(2)

1- Braibanni, Ralph, Rflection in Bureaucatic corrupition, Pub –lic Administrition vol - 40 winter -1942.

2- د. عيد أبو سكة: "الإصلاح الإدارى أهدافه وأبعاده وعلاقته بالإصلاح الاقتصادى والسياسي"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، حزيران، 2004، ص 3.

- www.syrianeconomy.org

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن صور وأنواع الفساد المتفشية الآتي:

أ- الرشوة :

تعرف الرشوة فى الاصطلاح الإدارى على أنها قيام الموظف بأخذ أو قبول منفعة أو مقابل له قيمة مادية أو معنوية للقيام بعمل من اختصاصه بحكم وظيفته أو الامتناع عن عمل من اختصاصه أو الإخلال على أى نحو بمقتضيات وواجبات الوظيفة. (1)

وتعد الرشوة من أخطر الجرائم ومن أسوأ أنماط الفساد الإدارى التى يجب محاربتها والقضاء عليها لما تشكله من أخطار وتهديدات على المجتمعات، فالرشوة سلوك مستهجن من كل الثقافات فى العالم، ذلك أن الموظف المرتشى يعد خائنا لواجباته الوظيفية لكونه سلك سلوكا غير مشروع لتحقيق مآربه ورغباته الخاصة. (2)

وهذا السلوك لا يتفق مع العقيدة والدين، لذا فقد حرم الإسلام الرشوة، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾ ﴾. (3)

والرشوة من أموال السحت وهو الحرام الذى لا يحل كسبه وللرشوة ثلاثة أركان: **الركن القانونى والركن المادى والركن المعنوى.**

ولكن الشائع فى الدول النامية وفى دولنا العربية بالتحديد أن المرتشى يكون دومًا موظف القطاع العام والراشى هو طالب الخدمة من القطاع الخاص، وبذلك يسعى الفرد فى تقديمه للرشوة لموظف القطاع العام

1- خضر عبد الفتاح، جرائم التزوير والرشوة فى المملكة العربية السعودية، مطبعة السفير، الرياض، 1987: 135.

2- كليتجارد، 1994ص 11- مصدر سابق.

3- البقرة، الآية 188.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى جني منفعة أو دفع كلفة، وتعزو العديد من الأدبيات ذات الاختصاص الرشوة تحت مسميات عديدة كالرشوة الموجبة أو رشوة تسريع الخدمات وتجد ما يبررها منطقيًا، فالاقتصادى (فرانسيس لوي) توصل إلى أن الرشوة تقلل من متوسط قيمة الوقت اللازم قضاؤه فى الطوابير، وبذلك يمكن (للمسؤول) أن يختار تسريع الخدمة إذا سمح بالرشوة، لذلك فإن الرشوة الميسرة للأمور هي تلك الرشوة التى تسهم فى الالتفاف على الأنظمة والقوانين غير الفعالة والروتينية وبطرائق منتظمة من جهة وإضفاء الشرعية على سلوك دافعى الرشوة الراغبين فى الحصول على صفقات وامتيازات معينة من جهة أخرى. (1)

هذا وتكثر مثل هذه الرشاوى فى الأنشطة التى يتطلب فيها إصدار تراخيص محددة، مثال (الإخراج الجمركي، أو تراخيص الاستيراد) إذ تعمل الرشوة الموجبة هذه إلى تسريع الخدمة طالما أن الجانبين (الراشى والمرتشي) سيلتزمان بالصفقة ولن تكون هنالك مطالب أخرى فيما عدا الرشوة، وقد يكون أحيانًا الغرض من تلك الرشوة وضع العراقيل أمام المستوردين المنافسين فى السوق المحلي، لذلك ستفعل الرشوة فعلها كآلية العرض والطلب عند تحديد الأسعار فى نظام السوق، إلا أنه بالمقابل قد تصبح تلك الرشوة وقودًا للمزيد من السلوكيات والأنظمة والقوانين الفاسدة القائمة على السلطات التقديرية محدثة بذلك آلية تراكمية يقتات فيها الفساد على نفسه بدلاً من أن تؤدى إلى الفعل الموجب لها والمتمثل بالتسريع، أو قد تؤدى الرشوة إلى تدنى فى مستوى النوعية فى الخدمة أيا كان نوعها، أو تخفيض فى التكاليف فى العقود والصفقات من أجل تحمل مبلغ الرشوة الأعلى، وفى بعض الحالات قد لا يتمكن دافع الرشوة الموجبة من الحصول على الخدمة أو السلعة حال دفعه للثمن وهذا الأمر

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "الفساد والحكم الرشيد"، مصدر سابق، ص17.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كثيرًا ما يحصل وبالتالي فإنه لا يمكن اللجوء إلى المحاكم من أجل فرض متطلبات الوفاء في التعاملات القائمة على الرشوة.[1]

وتصدر منظمة الشفافية الدولية سنويًا تقريرًا تصنف فيه الدول حسب مؤشر Corruption perceptions index (CPI) مدركات الفساد مقياس انتشار الفساد، يعكس مستوى قبول الرشاوى لدى السياسيين وموظفي القطاع العام لكل دولة حيث يتم احتساب المؤشر استنادًا إلى المعلومات المستقاة من مصادر متعددة (آراء رجال الأعمال والأكاديميين، ومحللي المخاطر، ومنظمات غير حكومية)، إذ تتراوح قيمة المؤشر ما بين (صفر) حيث فساد وقبول عال للرشوة وما بين القيمة (10) خلوها من الفساد والرشوة، وأظهر التقرير الصادر عام 2003 أن قيمة المؤشر لمعظم الدول النامية سجل مستوى أقل من (5) نقاط وهو ما يشير إلى ارتفاع مستوى الفساد في تلك الدول بسبب الحصانة التي يتمتع بها رجال السياسة وكبار الموظفين والتي تمنع من إمكانية ملاحقتهم فضلا عن تدني مرتبات موظفي القطاع العام ومن هذه الدول (تونس، الأردن، البرازيل، الصين، مصر، الهند، الأرجنتين، أوزبكستان، العراق، إندونيسيا وأخيرًا نيجيريا) حيث إن قيمة المؤشر لتلك الدول بلغت (4.9، 1.4، 1.9، 2.2، 2.4، 2.6، 2.8، 3.3، 3.4، 3.9، 4.6) نقطة على التوالي واحتل العراق التسلسل (116) من أصل (133) دولة في التقرير.[2]

من خلال التقرير الصادر عام 2004 فإن (60) دولة نامية من أصل (146) دولة في التقرير حصلت أيضًا على أقل من (3) نقاط، وهو ما

1- عمر القاضي، الفساد الإداري وإمكانية الإصلاح الاقتصادي، عمان، الأردن، 2007 : 65.

2- Transparency International: "Ten years fighting corruption", Op. Cit, P.5-6.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يعكس تفاقم الفساد فى دول العالم النامي، أما العراق فكان تسلسله (130) وبقيمة مؤشر بلغت (2.1) نقطة.[1]

ب- التزوير والتزييف :

والتزوير مصدره زور، وهو فى اللغة تزين الكذب، والزور الكذب والباطل وقيل شهادة الباطل وقول الكذب.[2]

أما التزييف مأخوذ من الزيف والزيف من وصف الدراهم يقول زافت عليه دراهمه أى صارت مردودة لغشه فيها. والدرهم الزائف وهو الرديء.[3]

والتزوير بالاصطلاح أى تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته، فهو تمويه وباطل بما يوهم أنه حق .[4]

أما التزييف يعرف اصطلاحا بأنه كل اصطناع لعملة تقليدا لعملة صحيحة، وكل تلاعب بقيمة عملة صحيحة وكذلك كل ترويج أو إدخال لعملة مزيفة إذا عنيت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة فى التداول أو الغش والإضرار.

ومن هنا يتبين الاختلاف بين التزوير والتزييف، فالتزييف خاص بتزوير العملة وتقليد العملة الصحيحة والتلاعب بقيمتها، أما التزوير فهو تغير الحقيقة سواء كان هذا التغير ماديا أو معنويا.

1- Johan Graf : "Corruption Perceptions index 2004" ‹Transparency International, Global corruption Report 2004, Berlin, 2005, P.235.

- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد، لسان العرب، م 5، ص79، دار صادر بيروت، 2000 : 7 .

2- ابن منظور، 200 : 89.

3- الجريش سليمان محمد. الفساد الإدارى وجرائم استعمال السلطة، مطابع الشرق الأوسط، الرياض، 2003 : 152.

4- عبيد الرؤوف، جرائم التزييف والتزوير، مطبعة النهضة، القاهرة، 1978 : 9.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد نهى الإسلام عن ارتكاب هذين الجرمين بقوله تعالى: ﴿ .... فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴿٣٠﴾ ﴾ [1]

ج- الاختلاس:

فى اللغة من خلس الشيء خلسا إذ استلبه منزه ومخاتلة. [2]

والاختلاس هو تحويل الشيء عن وجهته وإضافته إلى ملك حائزه فهو يتحقق بكل فعل يضيف به الجانى الشيء المسلم إليه إلى ملكه بتغير حيازته من حيازة ناقصة إلى حيازة ثبتية التملك .

ويعرف الاختلاس بأنه انتهاز الفرصة فى غفلة الناس للظفر بما يريد مما هو ممنوع عنه ومحجوب منه ويعاقب على أخذه. [3]

وللاختلاس ثلاثة أركان، الجانى ويكون موظفاً حكومياً ، والفعل المادى وهو صورة الفعل محل الفعل تسليم المال بسبب الوظيفة ، الركن المعقول ويتمثل فى توافر القصد الجنائى. [4]

د- الإضرار بالأموال والمصالح العامة:

1- الاستيلاء على المال العام : والمال الذى يقع عليه الاستيلاء هو كل ما يمكن حيازته أو الانتفاع به أيا كانت قيمته وسواء كانت هذه القيمة مادية أو معنوية وسواء استولى عليها الموظف بنفسه أو سهل لغيره الاستيلاء عليها ، فالموظف العام يعد فاعلا للجريمة فى كلتا الحالتين لأن التسهيل صورة من صور الاشتراك بالجريمة. [5]

1- سورة الحج، الآية 30.

2- المزيد صالح، كسب الموظفين وأثره فى سلوكهم، العبيكان للطباعة والنشر، 1983 : 176.

3- المزيد، ص177، مصدر سابق.

4- العثيمين فهد سعود، أخلاقيات الإدارة فى الوظيفة العامة وتطبيقاتها فى العربية السعودية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993 : 166.

5- (الشاذلى، 1410ص386) الشاذلى فتوح، جرائم التعزير المنظمة فى المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض 1989 : 386 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- تبديد المال العام: وهو صور الاعتداء على المال العام وهو من خيانة الأمانة لأن المال العام يعود للأمة فلا يجوز الاعتداء عليه.

3- التفريط فى المال العام: وهو التهاون فيه وفى متطلباته بما يؤدى إلى إضاعته وعدم المحافظة عليه، لأن ذلك يتنافى مع المصلحة العامة والموظف الذى يفرط فيما يعهد إليه يعد مخلا بأمانته ومضرا بالمصلحة العامة. (1)

هـ- التربح من أعمال الوظيفة:

وهو من أسوأ جرائم الاستغلال الوظيفى ويشابه جريمة الرشوة إلا أن جريمة الرشوة اتجار فى أعمال الوظيفة، بينما التربح هو استغلال الوظيفة نفسها للحصول على ربح أو فائدة من أعمالها. وقد يلجأ الموظف إلى ذلك حتى لا يقع تحت طائلة النصوص المجرمة للرشوة.

و- العمولات مقابل العقود والصفقات:

والعمولة هى مقدار من المال يمثل نسبة معينة من العقد المبرم أو من الصفقة التجارية التى يوقّع عليها الموظف نيابة عن المؤسسة أو الدائرة ويكون الطرف الثانى إما مورِّدا أو مقاولاً.

وهكذا تصبح العمولة بمثابة ثمن الخيانة والتواطؤ، وإعطاء الآخرين ما لا يستحقونه من مال الدولة العام، وقد تكون العمولة على شكل أسهم أو حصة من الأرباح فى حالة قيام الطرف الثانى بإنشاء مشروع أو شركة أو تصدير بضاعة، وعندها تقدم أسماء أشخاص ينوبون عن الموظف الذى قدم التسهيلات إبعادا عن الشبهة وتغطية الجريمة. (2)

1- الجريش 1424 ص60 مصدر سابق.

2- الكبيسى، 2005 ص29 مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ز- قبول الموظف للهدايا والإكراميات من أصحاب المصالح:

تعرف الهدية بأنها دفع عين إلى شخص معين لحصول الألفة والتواد من غير طلب ولا شرط، في حين أن الهدايا التى تقدم للموظفين لا يراد منها التعبير عن الود والتقدير الخالص، إنما الهدايا التى تقدم للموظفين تبعا لمقاماتهم ودرجاتهم الوظيفية من قبل أصحاب المصالح، يراد منها قصدا أو غرضا معينا وهى التى نهى عنها رسول الله ﷺ **"هدايا العمال غلول"** أى خيانة وسرقة، (أخرجه أحمد بن حنبل).

فالهدية تضعف نفس الموظف ولا تجعله قويا على الحق، إذ أنها لم تقدم إليه لو لم يكن بهذا المركز الوظيفى، وهذا النوع من الهدايا يجب التحرر منه وملاحقته حيث يكون القصد منه ليس لوجه الله وليس لكسب المودة والمحبة والألفة.(1)

ح- الغش والتدليس:

ويقع الغش بالنسبة لما يقوم به الموظف من عدم بيان الإجراءات وتوضيحها بالنسبة للمراجعين أو العاملين فى المنظمة، واستلام المعاملات وهى غير مكتملة مما يعوق إنجازها فى موعدها.(2)

وقد نهى عنها الإسلام فقد قال رسول الله ﷺ **(من غشنا فليس منا)** أخرجه مسلم.

أما القوانين المدنية فقد ميزت بين أنواع الغش المختلفة، فالغش التجارى والصناعى والصحى له تشريعاته ولوائحه غير تلك المتعلقة بالغش الأخطر وهو العلمى والمهنى والفنى ومع أنه أخطر من الفساد فى الأشياء والمواد والسلع، إلا أن بعض مجتمعاتنا تتشدد فى معاقبة الغش التجارى

1- الطويل أحمد، الاحتساب على مرتكبى جريمة الرشوة وقاية وعلاج، مطبعة النهضة، 1985 : 199.

2- العديم عتوب بن الرشيد، أخلاقيات الخدمة العامة دراسة ميدانية لاتجاهات الأجهزة الحكومية بمحافظة حفر الباطن، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، 2001- : 44.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والصناعى لكنها تتساهل فى معاقبة الغش فى إجراء البحوث وتأليف الكتب وغيرها من أعمال الفكر والروح. (1)

ط- الوساطة:

تعرف الوساطة بأنها إدخال طرف له مكانة اجتماعية للتأثير فى نتيجة العلاقات الاجتماعية بين طرفى علاقة اجتماعية فى موقف معين. (2)

ويعرفها البعض بأنها السعى لقضاء حاجات الناس ومصالحهم التى تكون عند الآخرين بطريق الشفاعة فى قضائها وإيصالها إلى المشفوع لهم. (3)

وهناك من يفرّق بين الشفاعة والواسطة، فالواسطة تعنى طلب شخص من موظف عام إنجاز عمل مشروع أو غير مشروع لصالحه أو لصالح فرد آخر، أما الشفاعة فتعنى رفع المضار عن الغير، والوساطة إذا هدفت إلى الحصول على نتيجة مشروعة فهى من الأمراض الإدارية، لأن المنظمة أو الموظف يجب أن يقدم خدماته للجميع وعلى قدم المساواة دون واسطة، أما إذا هدفت الواسطة للحصول على عمل غير مشروع فهذه من جملة الفساد الإدارى والمالى. (4)

ي- الابتزاز:

وهو صوره من صور الفساد الإدارى، فقد يستغل الموظف السلطة الممنوحة له بتكليف الموظفين الذين يعملون تحت إمرته بقضاء احتياجاته الخاصة وخدمة أغراضه، وقد يكون الموظف فى منصب يحتاج إليه العامة

1- الكبيسى. 2005 ص32 مصدر سابق.

2- الفيصل عبد الله، عرض تحليلى لمفهوم الوساطة فى المجتمع العربى السعودى، مجلة الآداب، مجلد 5، العدد 1، جامعة الملك سعود، الرياض.

3- الطريقى عبد الله، جريمة الرشوة فى الشريعة الإسلامية مع دراسة نظام مكافحة الرشوة فى المملكة العربية السعودية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993 : 88.

4- الجريش 1424 ص85 مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فيسيء استعمال هذه السلطة واستغلالها لتسخير الناس وابتزازهم مستغلا حاجة الناس إليه. (1)

وقد يصل به الأمر إلى تخويف المواطنين وتهديدهم فى حالة عدم تحقيق مطالبه من خلال دفع مبالغ أو أشياء عينية وذلك بتعريضهم للابتزاز الجسدى أو النفسى وقد يلتقى الابتزاز والرشوة فى النهاية، إلا أن الرشوة تقدم طواعية للحصول على منفعة أو دفع ضرر، أما الابتزاز فينطوى عليه التهديد باستخدام الإيذاء النفسى أو الجسدى أو الإضرار بالسمعة أو المكانة الاجتماعية. (2)

ك- إفشاء أسرار العمل:

يقصد بها عدم الحفاظ على الأسرار الوظيفية وما تتضمنه من معلومات ووثائق فتتيح للموظف الاطلاع عليها بحكم وظيفته ومركزه.

ل- شراء الأصوات والنفوذ السياسي:

تحدث هذه الظاهرة بالتزامن مع الحملات الانتخابية خصوصا فى الدول الديمقراطية وذلك من خلال تمويل حملاتهم الانتخابية، إذ يقبل السياسيون أخذ تبرعات غير قانونية لحملاتهم الانتخابية ثم يستخدمونها لرشوة ناخبيهم على أسس فردية، هذه الأنظمة تعد ديمقراطية بالاسم فقط إذ أن الناخبين يقومون بانتخابهم مقابل دفع الأموال لهم ومن ثم فإنهم لا يعترضون على أساليب السياسيين المالية والرخيصة فى شراء أصواتهم لأنهم ينتفعون من ثراء المرشحين وسخائهم. (3)

1- الكبيسى 2005، 95 مصدر سابق.

2- الكبيسى 2005، 95 مصدر سابق.

3- أكرمان سوزان روز، الفساد والحكم الأسباب العواقب الإصلاح، ترجمة فؤاد سروجى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2003 : 237.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

م- التحايل على النظام من صور الفساد الإدارى:

وهو من الخداع والكذب والتمويه من أجل الحصول على منفعة تؤدى إلى الإخلال بالمصلحة العامة.

ن- التهرب الضريبي:

يتم هذا على ترغيب الأول استغلال المكلف بالضريبة للثغرات القانونية ولجوئهم للحيل التى تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة دون أن يضعوا أنفسهم أمام المساءلة القانونية مثل الهيئات الصورية للتهرب من الضرائب، وعلى الرغم من أثرها على الاقتصاد الوطنى إلا أنها تعتبر عند البعض القانونيين تهربا مشروعا بعيدا عن العقاب. (1)

أما التهرب الضريبى غير المشروع فهو الممارسات التى يخالف بها الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة.

س- غسل الأموال:

من أشهر ممارسات الفساد الإدارى الدولى السائدة فى العديد من الأقطار، وهو مصطلح حديث نسبيا ولا يوجد تعريف متفق عليه عالميا، وكلمة غسل هنا تشبه عملية غسل الملابس حيث إن عملية غسلها يخلصها من الأوساخ التى علقت بها، كذلك يعتبر غسيل الأموال أو تبييض الأموال الملوثة والذى عرَّفته اللجنة الأوروبية لمكافحة غسل الأموال بأنه (عملية تحصيل الأموال من الأنشطة الإجرامية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعى والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أى شخص ارتكب جرما يتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمحصلات هذا الجرم). (2)

1- الكبيسى 2005، ص81- مصدر سابق.

2- (سالم. 54: 2001) سالم حنان، ثقافة الفساد فى مصر، دراسة مقارنة للدول النامية، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2003 : 30.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما أن عملية غسل الأموال عبارة عن إخفاء مصادرها غير المشروعة باعتبارها قذرة وإظهارها بمظهر نظامى مشروع، وتعرف الأمم المتحدة غسل الأموال بأنه (إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال المكتسبة من الاتجار المحظور أو التعرف بها أو حركتها أو تحويلها ويتضمن حركة الأموال أو تمويلها بالإرسال الإلكترونى بهدف جعلها تظهر بمظهر متأنية من أنشطة مشروعة). (1)

وهناك من يعرّفها بأنها جريمة دولية منظمة يقوم بمقتضاها أحد الأشخاص بإجراء سلسلة من العمليات المالية المتلاحقة على أموال غير مشروعة نتجت عن طريق ارتكابه جريمة معاقبا عليها فى تشريع دولة هذا الشخص مستعينا بوسطاء كواجهة للتعامل مستغلا مناخ الفساد الإدارى وسرية حسابات البنوك بهدف تأمين حصيلة أمواله القذرة من الملاحقة الرقابية والأمنية. (2)

وتشكل هذه الظاهرة خطرا على الاقتصاد الوطنى وعلى توزيع الثروات بين المواطنين ويتزايد خطرها عندما تكون ناتجة عن أعمال غير مشروعة كأن تكون ناتجة عن تجارة المخدرات أو السلاح أو الصفقات غير المشروعة، وقد تصدى العالم والمجتمع الدولى لهذه الظاهرة بمكافحتها بعدة جهود وهى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية 1988، إعلان بازل توصيات لجنة العمل الاقتصادى المتعلقة بغسيل الأموال 1990. إعلان كجسنون 1992. (3)

1- الزهرانى 2005 ص30 مصدر سابق.

2- العيسى، 2003 : 322 مصدر سابق.

3- العيسى عبد العزيز مجيد، المواجهة الأمنية لعمليات غسيل الأموال فى المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية، الرياض، 2003 : 80.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ع- استغلال السلطة والنفوذ:

وهـذا لا يقتصـر علـى المراتـب العليـا بـل يشـمل جميـع المسـتويات الإداريـة الـدنيا والوسـطى والعليـا ، ويـأتى اسـتغلال السـلطة مـن مـوظفين لهـم نفـوذ قـد يسـتغلونها لتحقيـق أغـراض شخصـية لهـم ولعوائلـهم وأقـاربهم، وهـو اسـتغلال لا يتفق مع المصلحة العامة بل يتفق مع أغراض الموظفين وأهوائهم. (1)

ويعـرف اسـتغلال السـلطة بـالمعنى العـام بأنـه اسـتغلال الوظيفـة كمـا هـو بالمصـطلح الإنجليـزى Graft ومـن معنـاه الدارجـة الحصـول علـى منفعـة بالتـأثير علـى المـوظفين الـرسميين بالمـال أو الجـاه أو القرابـة أو أى وسـيلة أخـرى لا يقرهـا النظام. (2)

إن الوظيفـة مـا هـى إلا تكليـف للموظـف ولـيس تشـريفاً أو امتيـازاً يحـق للموظـف التصـرف بـه كيفمـا يشـاء، بحيـث يقـدم مصـلحته الخاصـة علـى المصـلحة العامـة، ومـن هنـا يعتـبر اسـتغلال السـلطة والنفـوذ أحـد مظـاهر الفسـاد الإدارى. وتعـدد أشـكال السـلطة والنفـوذ يوجزهـا المزروعـى بالشـكل الآتي:

1- اسـتغلال السـلطة والنفـوذ بـالقرار الإدارى، وهـو حالـة التعسـف والانحراف فى استعمال السلطة .

2- استغلال السلطة والنفوذ فى العقود.

3- استغلال السلطة والنفوذ بالأعمال المادية. (3)

1- العيثمين، 1993 ص130 مصدر سابق.

2- المزروع 1412 ص39 المزروع عبد الواحد، استغلال الموظف العام لسلطته ونفوذه فى العصر الإسلامى، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1991 : 39.

3- المزروع، 1412 ص4 مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهناك أنواع مستحدثة جديدة للفساد:

مع تطور المجتمعات واتساع نمط حياتها وأساليب أعمالها والتى غدت ترتكز بشكل كبير على التقنيات العالمية للمعلومات والاتصالات والعمل من خلال شركات متعددة الجنسيات، أن التطور الهائل الذى تشهده المجتمعات المعاصرة ومشاريع النهضة التنموية التى تتعهد بها الدول والحكومات والمنظمات الدولية مثل بناء المدن تطوير شبكات المواصلات والصحة والتعليم وصناعة السلاح، تملك التكنولوجيا وغيرها من الخطط التى ترصد لها الأموال وتجلب لها القروض والمساعدات الدولية التى تنساب عبر قنوات متعددة حول العالم، فاتحة أبواباً واسعة أمام الطامعين ليفسدوا فيها على حساب اكتمال تلك المشروعات.(1)

ومن هذه الأنواع الجديدة للفساد:

1- الفساد فى مجال الخدمات الصحية وعلى الشكل التالى:

أ- الاختلاس والسرقة من ميزانية الصحة أو العائد من رسوم المستعيدين.

ب- الفساد فى المشتريات بالانخراط فى الرشاوى والمبالغ المستردة من عملية المشتريات، والفشل فى تهزيز وتشجيع المعايير الثقافية بالنسبة للجودة، بالإضافة إلى الصرف المالى فى المستشفيات وعمليات البناء والإنشاء وشراء التقنيات الباهظة الثمن.

ج- الفساد فى أنظمة الدفع التى تتضمن الممارسات الفاسدة، والتنازل عن الرسوم والتزوير فى مستندات ووثائق التأمين الصحى لمرضى معينين أو استخدام ميزانية المستشفى لمنفعة أفراد معينين مفضلين، تقديم الفواتير الخاصة بشركات التأمين بطريقة غير قانونية، والتزوير فى سجلات وقيود الفواتير ودفاتر الإيصالات أو سجلات الانتفاع والاستغلال أو ابتداع مرضى وهميين غير موجودين.

1- Leslie Holmes ‹Rntten State ‹corr Neo liberalisen London sage ‹2006 : p.an.88.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د- الفساد فى سلسلة الأدوات والإمدادات الطبية حيث يمكن تحويل المنتجات أو سرقتها عند نقاط معينة فى نظام التوزيع.

هـ- الفساد عند نقطة أداء الخدمة الصحية حيث يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة، مثل الابتزاز أو قبول الدفعات تحت الطاولة مقابل الخدمات التى يفترض تقديمها بالمجان، وطلب الدفعات مقابل امتيازات خاصه أو علاج معين، وابتزاز أو قبول الرشوة للتأثير على توظيف القرارات.(1)

2- الفساد فى التعليم:

رغم أهمية التعليم فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاهية الإنسان فى كافة المجتمعات، تشير التقارير إلى اكتشاف بؤر للفساد فى هذا المجال الحيوى، فالفساد عندما يقترن بالجريمة المنظمة توفر له هذه الأخيرة الخبرة الإجرامية والمعلومات الاقتصادية وتكشف له نقاط الضعف فى حركة الأموال، ولا شك أن مجال التعليم من أكثر المجالات التى تسخر لها الأموال العامة باعتباره أهم مجالات الاستثمار ومن أكثرها تفرعا وتشتتا، مما يجعل من الصعب التحكم على مصروفاتها، يأخذ الفساد فى التعليم أشكالا وصورا عديدة ابتداء من الرشاوى التى تُدفع للحصول على مقاعد فى المدارس والجامعات الحكومية ومرورا بمبيعات الأدوات المدرسية وإنشاء المدارس وتأسيسها وتأثيثها وشراء أجهزة المختبرات، وانتهاء باختيار المعلمين غير المؤهلين، والاتجار بالشهادات المدرسية والدرجات العلمية فيما يطلق عليه بجريمة سرقة المستقبل، فالفساد هنا تتضاعف خسائره المالية والاجتماعية والنفسية، حيث تسرب الأموال العامة المرصودة للتعليم إلى جيوب المفسدين وفى الوقت نفسه تقوم

1- Alberto Vsnnucel, LBD, 26.

- محمد الأمين البشرى الفساد والجريمة المنظمة، 2007 مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المؤسسات التعليمية بتغذية المجتمع بمخرجات تعليمية متدنية تكون وبالا على المجتمع. (1)

3- الفساد فى مجال البيئة:

والبيئة جزء من معادلة التنمية والتنمية بمفهومها الشامل هى البناء والإعمار وتطوير الصناعة ووسائل الإنتاج، وهى توفير أسباب رفاهية الإنسان من صحة وغذاء ووسائل نقل والطرق والأنفاق ولكل من ذلك بالمقابل أخطار تهدد سلامة البيئة وأمنها بما تفرزه من نفايات سامة وجفاف وتصحر.

وهنا تظهر أنماط من الفساد فى مجال البيئة منها:

تأتى ظاهرة التعامل بالنفايات النووية التى أصبحت تجارة رابحة وسط عصابات الجريمة المنظمة وبعض الحكومات الفاسدة التى تحصل على مبالغ طائلة مقابل استلام ودفن النفايات فى أراضيها أو السماح بالمرور أو الانتظار فى مياهها الإقليمية. (2)

4- الفساد فى مجال النفط :

أصبح النفط (محور الاقتصاد العالمى) ميدانا مفتوحا للفساد وممارسات الجريمة المنظمة، ورغم الضوابط والاتفاقيات التى تعمل بموجبها الدول المنتجة نجد هناك أصابع خفية تتلاعب بهذه السلعة الإستراتيجية وتكتسب من وراء ذلك أضعاف عائدات الدول المنتجة للنفط، ويتميز الفساد فى مجال النفط بصفة الجرائم العابرة للحدود وفرص استغلال أعالى البحار وأجهزة الاتصالات المتقدمة، وافتعال الأزمات والمضاربات الوهمية التى تضاعف الأرباح، ولا شك أن لسياسات الدول الكبرى دورا كبيرا للفساد فى هذا المجال، الأمر الذى تعكسه سياسات

1- Transparncy international, Annual Report, 2006.

2- Mauro Paslo-C0rrupitioen an Groth-the Quarterly Journal of Economics ،110 -3- 1995 ،R.81.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدول الكبرى تجاه الرؤوس التى تقف خلف الفساد النفطى، أمثال (مارك تشي) و (ميخائيل خددروكوفسكي) ، ومع اندلاع الحروب الاستباقية فى القرن العشرين ظهر الفساد فى مجال النفط وبأشكال جديده مثل، الفساد فى برنامج النفط مقابل الغذاء الذى تعهدت به الأمم المتحدة للعراق.[1]

5- الفساد فى مجال السلاح النووي:

وهو من أكثر أنواع الفساد خطورة على البشرية، ورغم الجهود التى تبذلها الدول العظمى والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تشير التقارير أن معلومات إنتاج الطاقة النووية قد وصلت إلى علماء أكثر من 50 دولة، وأن الأبحاث السرية منها والمعلنة تتقدم فى كثير من الدول، ولا شك أن مجال الفساد يلعب دورا فى نقل تكنولوجيا الطاقة النووية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، على النحو الذى تم كشفه خلال الأعوام القليلة الماضية ويشمل الفساد فى مجال الطاقة النووية، الفساد بالاتجار بالمعلومات ومدخلات هذه الصناعات وموادها الخام وإجراءات الرقابة والتفتيش والتستر على القدرات النووية لبعض الدول.[2]

6- الفساد فى مجال الاتجار بالبشر:

وهذه من الظواهر القديمة التى مرت بتاريخ الإنسانية إلا أن التطور التقنى والظروف الاقتصادية المتردية فى بعض الدول، وتوفر فرص عمل فى بعض الدول الأخرى فتح مجالات متنوعة للاتجار بالبشر، مما يجعلنا أن نعرج على هذه الظاهرة من الجرائم المستحدثة وربطها بالفساد والجريمة المنظمة، ويشمل الاتجار بالبشر تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيوائهم بالقوة واستغلالهم فى الدعارة والاستغلال الجنسى، والسخرة والاسترقاق

1- Van Duyne Petrus, -et-al-Threats of orgaaized Crime, corrupition and Terrorism Critical European prespoectives, Nijmegen Wolf legal Publishers, 2004.

2- محمود الأمين البشرى، مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والممارسات الشبيهة بالاستعباد أو نزع الأعضاء، وغيرها من صور استغلال حالة الضعف لدى بعض الفئات.

ولقد تفشت هذه الظاهرة بصورة واضحة خلال العقد المنصرم، إذ يتراوح عدد الذين يتم نقلهم أو الاتجار بهم ما بين 800 ألف إلى المليون سنويا، ومعظمهم من النساء والأطفال، علاوة عن الهجرة غير المشروعة، وتسلل العمالة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية.

وتؤكد تقارير الأمم المتحدة الرسمية إلى سيطرة عصابات الجريمة المنظمة على مختلف أنماط جرائم الاتجار بالبشر، معتمدة على فساد أجهزة تنفيذ القانون فى بعض الدول ومناطق العبور خاصة الشرطة وسلطات الجمارك وأمن الحدود والسلطات الصحية ومرافقها. (1)

هذا وتتعدد تصنيفات الفساد الإدارى، ولكن الذى يهمنا هنا هو ذلك الفساد الذى يساعدنا على تفهم الأسباب ودوافع الفساد الإدارى والعوامل التى تؤثر على حدوثه .

سادسا : الوظيفة العامة ودورها المحورى فى الفساد الإداري:

كل الصور والأنواع التى تقدمت تعتبر فسادا إداريا ناتجا من تصرفات منحرفة للموظفين العموميين أفرادا وجماعات، فالموظفون هم عمال السلطة الإدارية وأن كل الأشخاص المعنوية أو القانونية الاعتبارية بطبيعتها كالدولة والأشخاص الإدارية العامة الأخرى لا يمكن أن تؤدى رسالتها وتحقق أهدافها إلا عن طريق الشخص الآدمى لكونه المعبر عن إرادتها، وهؤلاء الأشخاص هم الموظفون، فيرى هيقمان أن هناك أماكن

1- الاتفاق الدولى حول تجريم الاتجار فى الرقيق لسنة 1904، الاتفاقية الدولية حول تجريم الاتجار بالنساء والأطفال لسنة 1921، واتفاقية جنيف الخاصة بالرق لسنة 1926، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان لسنة 1948. (دار المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، مصدر سابق) .

- مهدى محمد على، الاتجار بالبشر ورقة مقدمة فى ندوة مكافحة الاتجار بالبشر، أبو ظبى، 2004.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومحطات للفساد الإدارى تمثل مرتعا خصبا له وفى أغلب المجتمعات فى الوقت الحاضر وهو القطاع فى الجهاز الحكومى الذى يمثل المكان الأول للفساد الإدارى وهذا ناتج من الأسباب التالية:

أ- انفراد الجهاز الحكومى بخدمات لا يقدمها سواه للمجتمع.

ب- تنامى الخبرة للعاملين فى القطاع الحكومى فيما يتصل بالخدمات التى يؤدوها للمواطنين.

ج- ضمان الاستمرارية الوظيفية فى الجهاز الحكومى.

د- افتقار التنسيق بين الأجهزة الحكومية فى مجالات مكافحة الفساد.[1]

وعلى وفق التداخل الذى شمل دول العالم أجمع وبدرجات متفاوتة، وجدت الدولة الحديثة نفسها أمام مهام ومسؤوليات واسعة تحتم عليها الاضطلاع بأعمال وخدمات أساسية فى كافة المجالات، وقد ترتب على هذه الزيادة حاجة الدولة إلى المشروعات العامة، ونتيجة لذلك ازداد عدد الموظفين بما يتناسب مع ازدياد عدد المسؤوليات والخدمات التى تتولاها الدولة، فالدولة والإدارة لا تستطيع أن تعمل وتستمر إلا بواسطة موظفيها (والإدارة فى جميع الدول لا تساوى إلا ما يساويه موظفوها) الذين يمثلوها ويتصرفون باسمها.[2]

وعلى هذا يمكننا أن نبنى أساسا على أن الموظف العام يلعب دورا محوريا فى بذرة الفساد وتفشيه فلابد لنا أن نعطى صورة واضحة عن معنى الوظيفة والموظف العام والمفهوم الوظيفى فى أغلب الدول وواجبات

1- هيجان، 2003: 546 هيجان عبد الرحمن أحمد، إستراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإدارى، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد 12 العدد 23، الرياض، 2003 : 546.

2- (الظاهر 1998 : 191) مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومسـؤوليات الموظـف العـام الأخلاقيـة والقانونيـة والاجتماعيـة وعلـى الشـكل التالي:

الوظيفـة مـن كلمـة وظـف وجمعهـا وظـائف، وهـى كلمـة تـدل علـى تقـدير شـيء يقـال وظفـت لـه أو قـدرت لـه كـل حـين شـيئا مـن رزق وطعـام، ووظفت عليه العمل توظيفا أى قدرته .

والتوظيف تعيين الوظيفة ويقال وظف عليه العمل وهو موظف عليه .

المعنى اللغوى للوظيفة:

إنها تعنى التقدير والديمومة والتقدير هذا يكون بدل تقديم شيء بشكل دورى ودائم، ومنه يتبين أن الوظيفة تطلق على كل عمل معين أو مقدر (1).

وقـد ظهـر مفهومـان للوظيفـة العامـة يمتـاز كـل منهمـا فـى عكـس الثقافة العامة للدول التى تتبناه .

المفهـوم الأوروبـى والمفهـوم الأمريكـى للوظيفـة العامـة، وأسـاس هـذين المفهـومين يرجـع إلى اخـتلاف نظـرة الأمـريكيين للدولـة والإدارة عـن نظـرة الأوروبـيين اختلافـا كـاملا، ذلـك لأن الأمـريكيين لا ينظـرون إلى الدولـة نظـرة إجـلال وتعظـيم كـالتى يسـير عليهـا الأوربيـون، وإنمـا يسـيطر علـى فكـرهم بـدل ذلـك شـعور الخشـية والحـذر والترقـب مـن العـدوان علـى حـريتهم الفردية. (2)

1- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الكتب العلمية بيروت، 1999: ج3 : ص637 الفراهيدى، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، ط 8 (تحقيق مهدى المخزومى، وابراهيم السامرائى، دار مكتبة الهلال، 2007 : ج8 .

2- ذنيبات، محمد جمل مطلق، الوجيز فى القانون الإدارى، الدار العلمية للنشر ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2003 : 289. الزعبى، خالد سمارة، القانون الإدارى وتطبيقاته فى المملكة الأردنية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 1993 : 179.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوظيفة فى المفهوم الأوروبى :

تبنى الوظيفة فى المفهوم الأوروبى على أساس أن الأعمال المتعلقة بالوظيفة العامة مختلفة فى طبيعتها وخصائصها عن الأعمال الخاصة وتخضع لنظام قانونى خاص يختلف عن القانون الذى يحكم العمل فى المشروعات الخاصة، ويتفق مع الهدف والمقصود من الوظيفة، وتكتسب الوظيفة العامة فى المفهوم الأوروبى عملا مستقلا يؤديه الشخص على سبيل الدوام والاستمرارية يغطيها القانون الذى يحكم الإدارة فى تكوينها ونشاطها وهو القانون الإدارى.(1)

فهى مهنته من حيث التحاقه بها إلى حين إنهاء وظيفته بإحدى الطرق المشروعة قانونا.

ومن تعريفات الوظيفة العامة وفقا لهذا المفهوم : أنها مجموعة الاختصاصات القانونية والأنشطة التى يجب أن يمارسها صاحبها بطريقة مستمرة وبصفة مهنية فى عمل الإدارة تحقيقا للصالح العام.(2)

الوظيفة فى المفهوم الأمريكي:

تأخذ الوظيفة فى المفهوم الأمريكى مفهوم الاحتراف ومن ثم فإن الموظفين يكادون يخضعون للنظام القانونى نفسه الذى يخضع له كافة العاملين(3) سواء كانت وظائفهم عامة أم خاصة، إذ لا فرق وفق هذا المفهوم بين الوظيفة العامة والخاصة، فجوهر الوظيفة واحد.(4)

1- معابدة، محمود عطية، الفساد الإدارى وعلاجه فى الفقه الإسلامى، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2010 : 11.

2- حشيش، عبد الحميد كمال، دراسات فى الوظيفة العامة فى النظام الفرنسى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1974 : 4.

3- ذنيبات، الوجيز فى القانون الإدارى ص289.

4- معابده، محمود عطيه، 2010 : 12 مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالوظيفة وفق هذا المفهوم ليست مهنة وإنما عمل متخصص يقوم به الموظف وتنتهى بانتهاء العمل الذى عين من أجله، وهى أيضا ليست رسالة لها صفة الاستمرار والدوام وإنما هى مهنة عارضة مثل سائر المهن .(1)

ومن تعريفات الوظيفة العامة وفق هذا المفهوم (أنها مجموعة واجبات ومسؤوليات تحددها سلطة شرعية، وعلى من يشغلها يكرس وقته كله أو بعضه حسب الظروف للقيام بتلك الواجبات ليحصل على ما يقابلها من حقوق) (2)

والحقيقة أن اختيار احد هذين المفهومين أو النظامين ليس بالأمر اليسير ذلك أن النظام يجب أن ينبع من البيئة المحلية الذى سيطبق فيها، فالمسألة ليست اختيار نظام بقدر ما هى دراسة البيئة المحلية والمجتمع فى الدولة .(3)

لذا تحاول كثير من نظم الخدمة فى العالم الثالث اليوم أن تمزج بين النظامين للاستفادة من حسنات النظامين.

وبما أن الوظيفة العامة فى النظام الأوروبى ذات دوام واستمرارية من حين التحاق الموظف بوظيفته إلى حين انتهائه منها بإحدى الطرق المشروعة قانونا، ويعد الموظفون فى الوظيفة العامة عمالا للدولة ينفذون رغباتها وأهوائها ويؤلفون جزءاً لا يتجزأ من بنيانها الإدارى .

والعراق من بين الدول التى تأخذ بهذا المفهوم فى تطبيق تشريعاته الإدارية.

1- مصطفى، على عبد القادر، الوظيفة العامة فى النظام الإسلامى وفى النظم الحديثة، مطبعة السعادة، عمان، 1992 : 110.

2- طلبه .عبد الله، الوظيفة العامة فى دروب عالمنا المعاصر، مؤسسة الوحدة، 1980 : 178.

3- بطارسة، سليمان سليم، نظام الوظيفة العامة المملكة الأردنية النظرية والتطبيق، دار المكتبة الوطنية، 1997: 330.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لا يوجد تعريف محدد وموحد للوظيفة العامة أو الموظف العام فى القانون لجميع الدول فى العالم ومرد ذلك أن النظام القانونى الذى تخضع له الوظيفة العامة يختلف بين هذه الدول باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.(1)

واجبات الموظف العام فى القانون:

ويقصد بها الواجبات التى يجب على الموظف القيام بها لحسن سير العمل فيها، فالوظيفة تكليف للموظف القائم بها قبل أن تكون امتيازاً وحقا له.

فمن واجبات الموظف وفقا للقانون فعليه :

أ- أداء العمل بشكل تام ويتحقق ذلك بتفرغه للعمل وتأديته بمواعيده الرسمية، والتخلى عن كل ما يخل بشرف الوظيفة وكرامتها .

ب- طاعة الرؤساء.

ج- حسن الخلق المهنى والولاء الوظيفى، ويتأتى ذلك بآداب اللياقة فى التعامل مع زملائه ورؤسائه ومرؤوسيه.

د- حسن السلوك العام كاستغلال نفوذ وظيفته وإساءة استعمال السلطة الوظيفية أو الجمع بين الوظيفة والعمل الخاص، إلى جانب عدم إفشاء أسرار وظيفته التى يطلع عليها بحكم عمله.

وتقسم هذه الواجبات إلى واجبات إيجابية وواجبات سلبية.

1- الواجبات الإيجابية:

ويقصد بها تلك التى تفرض على الموظف القيام بعمل معين وهي:

أ- واجب أداء العمل الوظيفى .

ب- تخصيص أوقات العمل الرسمية لأداء واجباته الوظيفية .

1- بطارسة ، سليمان سليم، 1997 : 39 مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج- واجب الحفاظ على الأموال العامة وصيانتها، وذلك بالحفاظ على مصالح الدولة والإدارة التي يعمل فيها وعدم مخالفة القوانين والأنظمة المرعية بالإهمال والتقصير، التي يترتب عليها ضياع أي حق من حقوق الدولة أو الإدارة التي يعمل فيها.

د- واجب المحافظة على كرامة الوظيفة.

هـ- واجب التفرغ للوظيفة والامتناع عن الجمع بأكثر من وظيفة واحدة.

و- الإلمام بالقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بعمله والإحاطة بها من أجل رفع مستوى الأداء وتحسين طرق العمل في دائرته .

2- **الواجبات السلبية**: والتي تستلزم على الموظف عدم الإتيان بها لأنها من المحظورات وتشمل:

أ-عدم نقد أو لوم الحكومة والنيل من سمعة الدولة.

ب- عدم إفشاء الأسرار الوظيفية.

ج-عدم استغلال نفوذ الوظيفة. (1)

1- طلبة، عبد الله، الوظيفة العامة في دول عالمنا المعاصر، مؤسسة الوحدة، 1980 : 10.

المبحث الثالث

وسائل مواجهة الفساد الإدارى وعلاجه

لما كانت أسباب الفساد الإدارى كثيرة ومتباينة فلابد أن تكون وسائل مكافحته وعلاجه والوقاية منه أيضا تكون كثيرة ومتباينة، لأنها يجب أن تتوافق مع أسباب الفساد وأنواعه، ولكون الفساد الإدارى له آثاره السلبية على الأفراد والمجتمع بفعل الانحرافات السلوكية الفاسدة التى تؤدى إلى إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتنعكس على بعض من جوانب الحياة الأخرى، إذا لابد أن تتضافر كل الجهود من أجل الحد من هذه الظاهرة والوقاية منها وعلاجها أو تحجيمها والتقليل من آثارها السلبية على الفرد والمجتمع، ولما كانت ظاهرة الفساد الإدارى ظاهرة معقدة وتتسم بالشكل وخصائص وصفات كثيرة تحاول عرقلة وتعقيد الوسائل والأساليب التى ترمى إلى مواجهتها ومكافحتها، فإنه من الضرورى على المعنيين بهذا الخصوص أن تكون لهم الكفاءة والخبرة والذكاء والوعى الكامل بالسمات الأساسية لهذه الظاهرة، وقد تختلف الآراء والأفكار عند الباحثين والمختصين لمعالجة هذه الظاهرة السيئة فى طريقة تعاملها وأسلوبها لكنها على العموم تتفق على مكافحتها واجتثاثها أو التقليل من آثارها وتحجيمها ونبين هنا بعضاً من هذه الوسائل والطرق العلاجية والوقائية:

أ- **إيجاد اتفاق اجتماعى على معيار القيم:** وهذا يتطلب ضرورة وأهمية تطوير فهم عام لمعيار واحد للقيم على مستوى الأمة بحيث يضع الأمانة مناحى الفضائل السامية الجديرة بالتقدير والثناء، وفى نفس الوقت إيجاد أو خلق كره عام واشمئزاز لدى المواطنين من ظاهرة الفساد بحيث يعتبرونه من كبريات الرذائل، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال التعليم بمختلف مراحله وبواسطة وسائل الإعلام المختلفة أيضا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب- **أمانة ونزاهة وشفافية القيادة العليا:** لما كان فساد القادة هو من أخطر أنواع الفساد، فإن عدم وجود الأمانة والاستقامة لدى القادة السياسيين والمسئولين والموظفين الكبار سيؤدى حتما إلى تجرؤ صغار الموظفين على سلوك دروب الفساد والرشوة المشينة واستغلال المواطنين، وهنا يجب إحكام الرقابة على كبار الموظفين ومطالبتهم بتقديم تقارير دورية على موجوداتهم الثابتة والمتداولة.

ج- **نشر التعليم والتوعية للمواطنين:** إن جهل المواطنين بمعرفة حقوقهم يجعلهم فريسة للموظفين المنحرفين والمرتشين فيدفعون الرشوة من أجل إنجاز معاملاتهم وبالتالى اتساع ظاهرة الفساد وتحميل المواطنين ما لا طاقة لهم، ولأجل معالجة هذه الظاهرة يجب توعية المواطنين وتثقيفهم وتعريفهم بحقوقهم.

د- **محاسبة موظفى الدولة:** لكون ضعف المحاسبة والرقابة على الموظفين يؤدى إلى انتشار هذه الظاهرة، نتيجة لإساءة استعمال صلاحياتهم وسلطاتهم، وهنا لابد من تشخيص الأشخاص المنحرفين وكشف المنظومات الفاسدة داخل الجهاز الإدارى من خلال إنشاء الأجهزة الرقابية القادرة على كشف المخالفات والممارسات المنحرفة، والتحقيق مع الموظفين المنحرفين وعقوبة من يثبت عليهم صحة الانحراف والتلاعب.[1]

وهناك رأى آخر فى أسلوب معالجة هذه الظاهرة وهو:

1- إحداث تغيرات إدارية وصلاحيات داخلية بأجهزة الدولة وقطاعاتها الإنتاجية والخدمية والسلعية على النحو الذى يحد من الفساد بتلك القطاعات ومن أهم التغيرات والإصلاحات ما يلي:

1- الأسدى، سعيد، ويحيى محمد،، 2012، أخلاقية مهنة العمل الإدارى قراءة فكرية تربوية، شركة الغدير للطباعة والنشر، البصرة، العراق. الأسدى، سعيد ويحيى، 2012 : 222.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ- إعادة النظر فى ظروف وأوضاع العاملين بالقطاع الحكومى وذلك برفع أجورهم ورواتبهم وصرف المكافآت المناسبة لتحقيق التوازن بالدخل بين العاملين فى جميع القطاعات، دون النظر إلى نشاط القطاع وما يدره من مردودات مالية.

ب- التركيز على أخلاقيات الوظيفة العامة والنزاهة وتحمل المسؤولية من خلال التدريب والتطوير.

ج- اعتماد سياسة التدوير الوظيفى لغرض عدم إبقاء نفس الموظف لمدة طويلة خاصة فى دوائر الضريبة والجمارك أو الأماكن الخدمية ذات الاتصال المباشر مع الجماهير.(1)

2- إنشاء وحدات رقابية فى الشركات الحكومية كافه لتفعيل المساءلة الداخلية والتى أثبتت فعاليتها فى مختلف دول العالم.(2)

3- الاستثمارات العامة قاعدة لبناء فصول المجتمع : إن استثمارات الخطة العامة تمثل قاعدة أساسية لبناء أصول المجتمع وإنشاء البنية الأساسية اللازمة له وتوفير احتياجات الأصول من إحلال وتجديد وكلها أمور تدفع المشروعات لتكون قادرة على تحقيق التنمية والإنتاج.(3)

4- غسل الأموال: إن بعض الأموال التى يتم غسلها تكون ناجمة عن التهرب من الضرائب المستحقة للدولة، فهذا يعنى نقص الموارد المتاحة للدولة لتمويل برامجها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يؤدى إلى زيادة الدين العام الداخلى والخارجى وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وانخفاض الدخل المسجل فى الحسابات الوطنية الأمر الذى تضطر به الحكومات إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة قيمة

1- (السكرى.159 : 2007) مصدر سابق.

2- (السن.127 : 2008) مصدر سابق.

3- (العشماوى.10 : 2007) مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الضرائب الحالية، وهذا يؤدى إلى زيادة العبء الضريبى على كاهل المجتمع.[1]

5- إن غسل الأموال يؤدى إلى التأثير على العديد من المتغيرات الكلية كسعر الصرف وسعر الفائدة وميزان المدفوعات، وهو ما يؤدى إلى خلق جو من عدم الثقة، وعدم اليقين ومن ثم عدم القدرة على التخطيط والتنبؤ والتيقن والاستثمار، بل وانتهاج سياسات اقتصادية وتجارية ونقدية ومالية خاطئة.[2]

وثمة من يرى أن معالجة الفساد الإدارى تتم عبر:

1- تتعدد أشكال وأصناف الفساد الإدارى وكثرة أسبابه وتنوع ممارسيه الأمر الذى يتطلب معرفة هذه الجوانب لغرض وضع معالجات ناجعة لها.

2- انتقال حالات الفساد الإدارى والممارسات الإدارية المنحرفة من الأساليب العشوائية المرتبكة إلى الأساليب العلمية المنهجية المدروسة والمنظمة، إن هذه الحالة قد تعقد طرق اكتشاف الفساد الإدارى وملاحقتها قانونيا، ومن ثم القضاء عليها وذلك لكون العصابات المنظمة للفساد يمكن أن تستفيد من الثغرات القانونية على الصعيد المحلى والأجنبى.

3- شمولية ظاهرة الفساد الإدارى حيث أصبحت ظاهرة تواجه الشعوب والأمم والدول وينبغى تفعيل آليات دولية لمحاربة هذه الظاهرة .

وقد تكون منظمة الشفافية الدولية وإجراءات صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية أحد الأذرع المهمة المساعدة لمكافحة آفة الفساد الإدارى على المستوى الدولى.

1- flichteebown.1993 : 21.
2- pradel.1991- : 501.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

4- ضرورة البدء باجتثاث ومحاربة الفساد السياسي باعتباره مظهرا من مظاهر الفساد الكبير الذي يخفي وراءه حالات فساد اجتماعي واقتصادي ومؤسسي، [1]

وهناك من الباحثين والخبراء من يرى أن معالجة الفساد تتم باتباع طريقتين هما:

أ- تهيئة الوقاية منه بإزالة أسبابه.

ب- عقابية لعلاج ما هو متحقق منه من خلال إنشاء مؤسسات رقابية مستقلة تتولى إجراءات قانونية رادعة وهي على الشكل التالي:

1- **الإجراءات الوقائية**: وهي:

أ- تطوير الإدارة العامة: إن لنوعية الإدارة العامة أثراً كبيراً على النمو الاقتصادي، ومن هنا كان التأكيد على حسن نظام الإدارة العامة كإحدى مبادرات البنك الدولي المعنية بمكافحة الفساد الإداري.

ب- ثقافة النزاهة: يجب تغيير فهم ووعي الأفراد لمسألة الخدمة والوظيفة العامة، وأن الحصول على الوظيفة ليس مرهونا بطائفة أو حزب أو قرابة من المسئول، لأن من يحصل على العمل وفقا لذلك فإن ولاء هذا الشخص ليس للدولة بل لمن أمن له العمل أو الوظيفة، وينجم عن ذلك أزمة ثقة بين الموظفين والمواطنين وبين الدولة والمواطنين.

ج- بناء دولة المؤسسات: تعزيز مبدأ سيادة القانون وضمان المشروعية في أعمال أجهزة الدولة وإصلاح القوانين وجهاز القضاء وتعزيز الديمقراطية والشراكة في اتخاذ القرار واستقلال القضاء وتعزيز دور مؤسسات السلطة وضمان استقلال الأجهزة الرقابية ومؤسسات المجتمع المدني المستقلة وضمان حرية التعبير وحرية الرأي ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والإدارية وتبني نظام تعليمي متطور، وتعزيز

1- بوعشة. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية. جامعة 20 أوت 1955. سكيكدة. العدد.1 : 2007.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشفافية والمحاسبة فى العمل، كل هذه العوامل يمكن أن تساهم بمحاربة الفساد والحد منه.

2- الإجراءات العلاجية (العقاب والردع) :

درجت الدول النامية على محاربة الفساد باتباع الطريقة الثانية أى العلاجية، دون التطرق لأصول وجذور المشكلة، فالعلاج الجذرى للفساد هو إزالة أسبابه وأولها المادية.

أما تعامل الدول المتقدمة لمعالجة الفساد فيتم بالمعالجة الجذرية، وهو الأمر الذى يؤدى إلى كبح جماح الفساد لأن هناك منظومة كاملة من المؤسسات قادرة على كشف أية انحرافات أو إساءات لاستخدام السلطة، فهذه الدول تؤمن بأنه لا يمكن القضاء على الفساد من داخل السلطة بل من خارجها. وتتمثل الإجراءات العلاجية فيما يأتي:

أ- إنشاء هيئات رقابية مستقلة للوقاية من الفساد وعلاجه.

ب- إصلاح القضاء ودعم استقلاليته.

ج- وضع معايير دقيقة للمحاسبة الحكومية.

د- تعزيز دور منظمات المجتمع المدنى فى كشف حالات الفساد.

هـ- تفعيل دور الإعلام فى مجال التوعية من مخاطر الفساد.(1)

1- البشرى، طارق، مكافحة الفساد الإدارى، ندوة دراسات الوحدة العربية، 475.2004.

- إنطوان مسرة. دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية-ندوة- 475.

- الأعرجى، 1997.

- عبود، سالم، 2008، ظاهرة الفساد الإدارى والمالى، دار الدكتور للعلوم، بغداد 2008 : 256.

- بو عشة، 2007.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وضع إستراتيجية متعددة الجوانب تستخدم وسائل شاملة ومتنوعة سياسية وقانونية وجماهيرية لمكافحة الفساد الإدارى وعلى النحو التالي:

1- *الجانب القانوني:*

أ- الفصل بين السلطات وسيادة القانون من خلال خضوع الجميع لسيادة القانون وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف.

ب- التأكيد على استقلالية القضاء وفاعليته .

ج- تطبيق القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات.

د- احترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية وتطوير دور الرقابة للهيئات الشرعية.

هـ- تعزيز دور الهيئات الرقابية العامة .

2- *الجانب الاجتماعي:*

أ- توسيع الدور الجماهيرى فى مكافحة الفساد الإدارى من خلال برامج التوعية .

ب- التركيز على البعد الأخلاقى فى محاربة الفساد الإدارى فى القطاع العمومى.

ج- رفع المستوى المعيشى للموظفين العموميين.

د- رفع الحظر والرقابة على منظمات المجتمع المدنى.

3- *الجانب الاقتصادي:*

أ- الشفافية فى العمليات الحكومية.

ب- المساءلة باعتبارها قيداً على سلوك القائمين على شؤون السلطة. وتلزمهم احترام حقوق المواطنين وهى مبدأ أصيل من مبادئ الديمقراطية.[1]

أما بالنسبة للباحثيْن (الغالبى والعامرى - 2008) فقد فصلا مقترحاتهما وتوصياتهما لمكافحة الفساد الإدارى من خلال إستراتيجية

1- بو عشة، مبارك، 2007، الفساد أشكاله آثاره طرق معالجته، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، القاهرة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوقاية لمعالجة الفساد الإدارى وإن الدعائم الأساسية لهذه الإستراتيجية للوقاية من الفساد الإدارى هي:

1- ضرورة البناء القيمى والنفسى السليم للأفراد والجماعات.

2- أن تتسع دائرة تحصين النفس والسلوك الفردى من النطاق الشخصى لتشمل من يعتبر مسئولا عنهم كالأبناء والأسرة والأقارب والأصدقاء.

3- تعزيز قدرة المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد كالمؤسسة القضائية والإعلامية والأمنية والتربوية.

4- إشاعة الديمقراطية والانتقال إلى الحياة البرلمانية التى تكفل حرية التعبير والنقد.

5- تدعيم عمل ودور مؤسسات المجتمع المدنى .

6- الاهتمام باختيار القيادات الإدارية خاصة على مستوى المدراء.

7- سد جميع المنافذ المحتملة لحصول حالات الفساد الإدارى والتى يمكن إدراج أهمها بالآتي:

أ- مراجعة مستمرة لسلم الرواتب والأجور للعاملين فى جميع دوائر الدولة ومنظمات الأعمال الخاصة بها بحيث يكفى الأجر المدفوع لسد احتياجات هؤلاء الناس.

ب- المراجعة المستمرة للمناهج الدراسية والتركيز على طرح مواضيع تتعلق بالمساواة والحقوق والواجبات والتعاون والمشاركة وحرية إبداء الرأى واحترام الرأى الآخر والنزاهة فى العمل.

ج- الاهتمام بدور الإعلام وإعطائه مطلق الحرية لمتابعة حالات الفساد الإدارى.

د- تعزيز القيم الإيجابية الوطنية وتغليب المصلحة العامة على الخاصة.(1)

1- الغالبي، طاهر ومحسن منصور، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان 2008.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقترح Deplaned ثلاثة حلول لمواجهة الفساد وهي:

أ- أن الفساد لا يتم إلا بوجود شخصين وأن الشخص الذى يقع ضحية الفساد يعد شريكا فيه إذا لم يواجهة أو يحاربه.

ب- الفساد داء أخلاقى فمتى ما تعاطى شخص مع الكذب على سبيل المثال فليس له الحق فى مطالب أخلاقية، وأن الشخص الصالح يعرف ما يعد صالحا من فاسد ولا يعد فساد الآخرين عندنا لفساده.

ج- الاستمتاع أثناء مكافحة الموظفين الفاسدين، ولكن يجب اختيار الخصم بحذر وأن يكون حالة متقدمة فى الفساد لكى تستحق العناء، كما يجب الحذر من الأشخاص الذين يدعون المثل الأخلاقية ذلك أن الشخص ذا الخلق يفضح الفساد ولا يكتفى باستنكاره.(1)

ويضع أدرى شليفر ثلاث إستراتيجيات لمكافحة الفساد الإدارى هي:

أ- منح البيروقراطيين والأطراف الأخرى ذات الصلاحية درجة من العدالة والمساواة.

ب- إصلاح نظام الخدمة المدنية.

ج- الحد من السلطة البيروقراطية من خلال تطبيق إستراتيجية التحصيص.(2)

ويرى القريوتى أهمية دور القانون والقضاء فى الحد من الفساد وتقليل عدد المفسدين من خلال تطبيق القوانين وعدم التستر على الفاسدين.(3)

1- Despland, 1972, p.p, 62 Despland, Michel. 1972, -Corruption- Islam and the Modern Age, Vol. 3.

- Islam and the Modern Age Society, Jamia Nagar : New Delhi.

2- A-shliefer, 1948 s.

- هيجان، 1418 : 235 مصدر سابق.

3- القريوتى، 2001- ص44 مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهناك من يرى أن علاج الفساد لا يتم بثورة عارمة تقوم فى لحظة من الزمن وذلك بتغير المبادئ والأحكام لأن الأفراد بعدها يتغيرون وطباعهم وأهواءهم لم يجرَ عليها التعديل والإصلاح، لذا فإن علاج هذه الظاهرة يأخذ محورين :

المحور الأول: يتمثل فى تلقيح الناس بلقاح المثل العليا والمبادئ النبيلة.

والمحور الثاني: تحليل عناصر الفساد لمعرفة العوامل المؤدية إليه، واتخاذ الطرق الملتوية بدلا من الطرق السوية.(1)

ويرى Abbink أن السياسات التى تهدف إلى مواجهة الفساد والتصدى له من المكن أن تتوجه إلى التأثير على السلوك من خلال العقوبات وحملات التوعية وإجراءات ونهج المنظمة.(2)

ويرى Klitgard أن طرق معالجة الفساد فى الدول النامية تتمثل فى:

أ- الوقت الذى يحول الولاء من القبيلة إلى الدولة.

ب- التعليم الذى سيمكن المواطن من فهم ماهية السياسة بدلا من اعتبارها صورة من صور الآثار السلبية.

ج- التربية وذلك بخلق الرأى العام الذى يرفض الفساد.

د- نمو الصناعة والتجارة والتى من شأنها تعزيز موقف الطبقة المتوسطة والتى عادة ما تكون مناهضة للفساد.

هـ- زيادة تنمية الطبيعة المهنية ومن ثم توزيع المكانة الاجتماعية بدلا من حكرها على السياسيين.

1- محلة، 1992ص88 مصدر سابق. محله حسن رمضان، علاج الشريعة الإسلامية للأغراض الوظيفية، مجلة الفيصل، الرياض، العدد 189 : 1992.

2- Abbink, Klaus. 2004, Staff Rotation as an Anti-Corruption Policy: an Experimental Study- European Journal of Political Economy, Vol. 20, Elsevier Science Inc, New York.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و- الاعتراف بحقيقة وأهمية الديمقراطية.

ز- زيادة عدد المحاسبين والمدققين المهرة.

ح- التطبيق الصارم للقوانين الخاصة بالتفتيش.

ط- الاستماع إلى الشهادات الشخصية للأفراد المناهضين للفساد.(1)

والحقيقة أنه يمكن القضاء على الفساد الإدارى عندما يشعر السياسيون أن آثار الفساد الإدارى غير محتملة وأنه تم بذل الجهود لمحاربته، فعندما يكون هناك تساهل من قبل القيادة السياسية يشعرون بالتردد للالتزام بالقوانين التى تكون عائقا أمام تحقيق مصالحهم الشخصية، ومن ثم فإن العبء يقع على السياسيين الذين يمتلكون بمفردهم سلطة تعظيم إخلاص وولاء الجمهور للدولة والتزامهم بالمصالح الوطنية.(2)

وهذه السبل لمكافحة الفساد والحد منه تقف أمامها عدد من المعوقات والمشاكل حيث يشير كل من مظلوم وعبد المنعم إلى أن هناك العديد من المشاكل التى تواجه جهود مكافحة الفساد الإدارى منها:

أ- عزوف المبلغين عن الإبلاغ عن جرائم الفساد الإدارى لخوفهم من الانتقام منهم أو التعرض لمصالحهم الشخصية.

ب- عدم التزام المواطنين بالأنظمة واللوائح وعدم دقة البيانات والمعلومات التى يقدمونها للأجهزة الحكومية.

ج- ضعف أجهزة الرقابة الداخلية فى الأجهزة الحكومية.

د- سرية الحسابات فى البنوك وما تمثله من عائق أمام كشف بعض الحالات.

1- كليتجارد 1994ص 101.

2- الأمم المتحدة، 1990 ص 61.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هـ- عدم وجود نصوص قانونية صريحة ومحددة تجرم بعض أنماط الفساد الإدارى.

و- استخدام المنحرفين لأساليب التقنية الحديثة فى جرائم الفساد.

ز- هروب المتهمين قبل ضبطهم إلى خارج البلاد.[1]

1- مظلوم وعبد المنعم 2000 ص21.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الرابع
الهيئات الدولية المعنية بمكافحة الفساد الإداري

نظرا لكون الفساد الإدارى ظاهرة عالمية لا تقتصر على بلد دون آخر لهذا تركزت كل الجهود الدولية مجتمعة فى محاربته والحد من آثاره وقطعت فى ذلك شوطا بعيداً لمكافحته من خلال تطوير الهيئات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد بكل أشكاله وكذلك تطوير الآليات المختلفة ودعمها لتحقيق نتائج عملية فى اجتثاثه، كما نرى أن أغلب الدول تستعين مباشرة بالمنظمات الدولية المختصة بغية مساعدتها فى مكافحته ومن أهم المنظمات الدولية المعنية بهذا الأمر هي:

أ- منظمة الأمم المتحدة:

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 3 - 10 - 2003 الاتفاقية بشأن الفساد وتم التوقيع عليها فى المكسيك في (ديسمبر 2005) وتتناول الاتفاقية بشكل أساسى وضع الفساد فى القطاع العام والخاص والتحقيق بشأنه والعقاب عليه، وكذلك السلوك الفاسد والإثراء غير المشروع، وتشكل نصوص الاتفاقية إطارا مهما لمكافحة الفساد .

وتأتى أهمية الاتفاقية كونها أول اتفاقيه دولية تتناول شرطا مستفيضا حول الإطار العملى لاسترداد الموجودات الناجمة عن أعمال الفساد، وتتضمن إستراتيجية لزيادة التعاون وتبادل المساعدات التقنية الدولية وتعزيز النزاهة والمساءلة على المستويين الدولى والمحلى، وتتضمن أيضا تعاون المؤسسات الحكومية المحلية والمؤسسات غير الحكومية، كما تتضمن هذه الاتفاقية خطة شاملة وتدابير وقائية كاملة تهدف إلى:

1- الحد من مخاطر ظاهرة الفساد قبل وقوعها، هذا فضلا عن احتوائها على مجموعة من القواعد القانونية الممكن تطبيقها من قبل الدول الأطراف وفقا للمبادئ الأساسية المعتمد نظامها القانونى. (مرحلة الوقاية).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- فى حالة وقوع الجريمة تتضمن الاتفاقية عدة مواد تفرض معاقبة المجرمين، وتجرم الأفعال الجرمية فى القطاعين العام والخاص. (مرحلة التجريم).

3- يكون الأساس فى موضوع الفساد هو أن التجريم وحده لا يكفى ولا حتى الوقاية منه.

تبرز أهمية المرحلة الأخيرة التى تتضمن معالجة آثارها (أى الجريمة) عن طريق إعادة الأموال المسروقة والمهدورة والموجودات التى تمت عبر عمليات الرشوة والاختلاس وغيرها من الجرائم التى تلاحظها الاتفاقية.

تنطلق هذه الاتفاقية من ثلاث مراحل أساسية هى (الوقاية، العقاب، المعالجة) وهى غير مترابطة مع بعضها البعض إلا فى حالة وقوع جريمة الفساد، ولا تفرض هذه الاتفاقية على الدول الأعضاء الالتزام الكامل بموادها، فتقسم هذه المواد إلى ثلاث مقتضيات وتدابير تفصل عن بعضها البعض وهى:

أ- المقتضيات الإلزامية (عند استعمال تعبير تعتمد كل دولة طرف).

ب- المقتضيات الاختيارية عند استعمال تعابير (تنظر فى أن تعتمد، أو تسعى إلى أن تعتمد التدابير المختلفة عند استعمال تعبير يجوز أن تعتمد). (1)

الإشكاليات فى هذه الاتفاقية بالنسبة للدول العربية:

تحديات كثيرة تطرحها هذه الاتفاقية أمام الدول العربية تتمثل فى:

أ - تعديل القوانين النافذة وسن تشريعات جديدة تتلاءم ومواد الاتفاقية .

ب- السعى لإنشاء أو تعزيز الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة جرائم الفساد وتعقب مرتكبى هذه الجرائم على اختلافها، وتكثيف التعاون الدولى والعربى وتبادل المجرمين فى هذا المجال .

1- وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة رقم 232 ac 1261-1، أغسطس 2003، المنظمة العالمية لبرلمانيين ضد الفساد، وبرلمانيين عرب ضد الفساد ص18.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج- العمل على تطبيق المواد الجديدة وإيجاد الأطر المناسبة والمساعدة للأجهزة الرقابية كى تقوم بدورها على أحسن وجه.

أما الإشكاليات الثلاث المترابطة التى تطرحها هذه الاتفاقية هي:

أ - فى عدم تمكن المجلس النيابى بعدم إقرار هذه الاتفاقية، أى فشله فى تأمين الأكثرية المطلوبة للتصديق على المعاهدة الدولية .

ب-فى رفض السلطة التنفيذية تطبيق مواد الاتفاقية فى حال صدق عليها مجلس النواب.

ج-فى تقييم تنفيذ هذه الاتفاقية فى حال صدق عليها مجلس النواب وقبول السلطة التنفيذية تطبيقها .[1]

واعتمدت الجمعية العامة المرونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين باعتبارها إدارة لتوجيه الدول الأعضاء فى جهودها الرامية لمكافحة الفساد من خلال مجموعة من التوصيات الأساسية التى ينبغى على الموظفين العموميين اتباعها فى أداء واجباتهم .[2]

وقد أطلق مركز الأمم المتحدة المعنى بالإجرام الدولى فى 1996 بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمى البرنامج العالمى لمكافحة الفساد بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة الإقليمى لأبحاث الجريمة والعدالة .[3]

1- محمود الأمين البشرى، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للشؤون الأمنية، الرياض، 2007 وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة، مصدر سابق.

- برلمانيون ضد الفساد، ص18.

2-الأخشران، 1424 ص65.

- الأخشران عبد الكريم سعيد، واقع الإجراءات الأمنية من وجهة نظر العاملين فى أجهزة مكافحة الرشوة بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية، 2013 : 65.

3- عيد 2003 ص714.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن جهود الأمم المتحدة في مكافحة الفساد (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية) والتي دخلت حيز التنفيذ ديسمبر سنة 2003، أما الإعلان العالمي لمواجهة التحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين الذي صدر عام 2001 فقد ركز على ضرورة مكافحة الفساد والحد منه، ومن أهم أعمال هذا البرنامج (دليل مكافحة الفساد) الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات.[1]

ويجب الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية قد سبق اعتمادها عدد من الوثائق التي صدرت عن الأمم المتحدة نذكر منها المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدة بقرار الجمعية 51 المؤرخ في 12 ديسمبر 1996، وكذا إعلان الأمم المتحدة / العامة للأمم المتحدة رقم 59 في دروته الـ 51 / لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية الذي اعتمد بالقرار رقم 191 في 12 ديسمبر 1996، وتم الاتفاق على إقرار هذه الاتفاقية على أساس أن الرشوة صورة من صور الفساد الواسعة الانتشار في المعاملات التجارية الدولية، الأمر الذي يؤثر على سير الإدارة الجيدة ويقوض التنمية، هذا بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المؤرخة في 15 نوفمبر 2000 / التي اعتمدت بالقرار رقم 25.

ب- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[2] :

أخذت الجريمة المنظمة في العصر الحديث في الازدياد وبشكل كبير ومضطرد من حيث انعدد ومن حيث النطاق والحجم، ويرجع السبب في ذلك إلى أسباب عدة منها، التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات بشكل لم تعد معه الحدود الوطنية تشكل عائقا

1- الأخشران، 1424 ص57.

2- Compendium of international legal instruments on corruption ‹office on drugs and crime, unitednations, new york, secind edition, 2005, p.21.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أمام حركة هذه الجرائم كما ترتب عليه أنه لم تعد أى دولة قادره بمفردها على مكافحته والقضاء عليه، بل أصبحت هناك حاجة ماسة إلى التعاون الدولى لمواجهة هذه الجرائم، ومع إدراك دول العالم جميعا إلى الآفة المدمرة لهذه الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وهذا يعتبر خطرا مشتركا يلتقى به جميع دول العالم، لذلك بدأت المحاولات لإطلاق وتعزيز التعاون الدولى لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، وقد توصلت دول العالم إلى إبرام الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية فى مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية بصفة عامة وفى مجال مكافحة الفساد بصفة خاصه، تجنبا لآثار الفساد المدمرة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ففى المادة (8) من هذه الاتفاقية تجريم الفساد، ويبين النص فى هذه المادة، أن الالتزام الذى تفرضه على الدول الأطراف فى مجال هذا التجريم قد انصب أساسا على صور السلوك المختلفة للرشوة فى نطاق الموظفين العموميين والقائمين بالتعريف الوارد فى القوانين الداخلة للأطراف، وقد شملت تلك الصور الوعد بالرشوة أو عرضها أو منحها لأى من هؤلاء سواء لصالحه أو لصالح شخص آخر أو هيئه أخرى مقابل قيامه بفعل فى نطاق ممارسة مهامه الرسمية أو الامتناع عنه، وكذلك طلب الرشوة أو الاشتراك فى إتيان أى صورة من صور السلوك الإجرامى المشار إليها .

وأيضا اهتمام الماد (2) من تلك الاتفاقية بدعوة الأطراف إلى تجريم صور السلك آنفة الذكر إذا ارتكبها موظف عمومى أجنبى أو موظف مدنى دولى، وهو ما يعد خطوة هامة فى مجال تجريم الرشوة الدولية .

وفى هذا النطاق إن نص البند (2) من المادة (3) من الاتفاقية قد أجرى اعتبار الجرم ذا طابع عبر وطنى إذا ارتكب فى دولة واحدة وكانت له آثار شديدة فى دولة أخرى.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكذلك أن البند (2) من المادة (8) تضمن فى نهاية دعوة الدول الأطراف إلى النظر فى تجريم أشكال الفساد الأخرى وفى المادة (10) حرصت الاتفاقية على إلزام الدول الأعضاء باعتبار ما يلزم من التدابير لإرساء مسؤولية الهيئات التى يجوز أن تكون مسؤولية جنائية، عن المشاركة فى جرائم الفساد فى النطاق سالف البيان. [1]

ج- **منظمة الشفافية الدولية ضد الفساد: Transparency International**

تأسست عام (1993) ومقرها برلين من مجموعة من خبراء سابقين فى البنك الدولى وممولة من العديد من المنظمات الدولية والأوروبية والأمريكية، وهى من أكبر المنظمات فى إعداد الدراسات والإحصائيات والجداول الخاصة بترتيب الدول من حيث انتشار الفساد بها، وهى تسعى إلى زيادة فرص مساءلة الحكومات ومحاربة الفساد بها، وهى ممثلة بأغلب دول العالم، وترى أنه لا يمكن مكافحة الفساد إلا من خلال:

1- نشر التقارير المتعلقة بالفساد وفضح الجهات التى تمارسه سرا وعلانية لزيادة الوعى العالمى من خلال الفروع القومية للمنظمة فى الدول المختلفة .

2- إعداد دراسات ميدانية عن الفساد على مستوى الصحة والتربية والتعليم والقضاء والشرطة وعقد ندوات لمناقشة ظاهرة الفساد الإدارى وسبل مواجهتها .

3- وضع خطط طويلة المدى لتأسيس شعبة من ذوى الاهتمامات بالشأن العام لخلق إرادة سياسية قامعة للفساد .

وقد قامت المنظمة على وضع جداول لمؤشرات مدركات الفساد لنسب الفساد فى دول العالم، ويستند المؤشر على دراسة آراء المستثمرين

1- الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الرقم 25- ARES 55.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارة الحكومية المعنية والخبراء المحليين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التى تعترضهم .

وتتحصر قيمة هذا المؤشر بين صفر وعشرة.[1]

وهى تعمل لخلق دعم وفعل شعبي لبرامج محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمحاسبة على المسؤولية فى الحكومة ، وكذلك لتساعد الأفراد والدول على محاربة الفساد بعد أن انتشر سواء على المستوى الرسمى أو غير الرسمى ، وعجز المؤسسات الوطنية عن محاربته ومواجهته ، بعد أن تحول إلى غول يلتهم ليس فقط جهود التنمية المحلية بل الجهود الدولية المتمثلة بالمنح والمعونات والقروض .

ومهمة هذه المنظمة خلق تغير نحو عالم من دون فساد ، ومنذ العام 1995 بدأت بنشر تقارير سنوية عن الفساد فى العالم ، وهى لا تتولى التحقيق عن قضايا الفساد فى العالم وإنما تعمل على تطور وسائل مكافحة الفساد ، وهدفها أن تكون محايدة وتقوم بعمل ائتلافات لمحاربة الفساد.

وقد جاءت هذه المنظمة لتعزز مبادرات المنظمات الدولية الأخرى فى تحقيق التنمية الاجتماعية ودعم حقوق الإنسان والنهج الديمقراطى فى مختلف دول العالم ، وكذلك المحافظة على البيئة وتحقيق السلم والأمن الدوليين .

وأصبح لهذه المنظمة شهرة واسعة وفتحت لها فروع فى معظم دول العالم ومن أهداف هذه المنظمة :

1 - تهدف المنظمة إلى الحد من الفساد عن طريق تفعيل اتحاد دولى .

2 - تقديم الدعم لمنظمة دول التعاون الاقتصادى والتنمية فى إصدار اتفاقية محاربة رشوة الموظفين الأجانب الذين يعملون فى المعاملات التجارية العالمية.

1- عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة فى مواجهة الفساد، القدس، 2007 : 87.

- صالح حسن كاظم، الجهود الدولية الرامية لمنع الفساد ومكافحته، مؤتمر مكافحة الفساد فى العراق، جامعة المنصورة، العراق، 2010 : 48.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3- الضغط على منظمة دول التعاون الاقتصادى والتنمية التى تتكون من (48) دولة من أجل إنهاء تخفيض الضرائب على الرشاوى، وتم ذلك فى كل الدول عدا هولندا.

4- كسر حاجز الحظر المفروض فى مناقشة أمور الفساد المتعلق بالمجتمعات الدولية .

5- زيادة فروع المنظمة بالاستمرار حتى أصبحت أكثر من (100) دولة على مستوى العالم وهذا يوضح مدى الأهمية التى اكتسبتها قضية الفساد.

6 - إنشاء تحالفات من المنظمات والأفراد لاختيار حكومات صادقة وأمينة على مستوى العالم، وتنمية ممارسات تجارية أكثر تحملا للمسؤولية الاجتماعية .

وتعتبر هذه المنظمة من أكبر المنظمات غير الحكومية فى مجال مكافحة الفساد وإعداد الدراسات والإحصاءات والجداول الخاصة فى ترتيب الدول فى مجال الالتزام بمكافحة الفساد وقد أصدرت المنظمة أول تقرير لها فى 1995 يتضمن ترتيب 41 دولة وفقا لدرجة الفساد فيها.

وقد عقدت هذه المنظمة عدة مؤتمرات دولية لمكافحة الفساد كان أهمها المؤتمر التاسع لمكافحة الفساد، عقد فى دوربان بجنوب أفريقيا عام 1999 وكان موضوعه النزاهة الدولية .[1]

1- علاء فرحان طالب-على حسين حميدى. إستراتيجية محاربة الفساد الإداري- 189 : 2014 .

(www.traspareny.org)

- نافعة، مجلة المستقبل العربي، العدد 310 : 2004.

- عيد، 2003 : 713.

- خير الله، الفساد كظاهرة عالمية، ص 439 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3- الضغط على منظمة دول التعاون الاقتصادى والتنمية التى تتكون من (48) دولة من أجل إنهاء تخفيض الضرائب على الرشاوى، وتم ذلك فى كل الدول عدا هولندا.

4- كسر حاجز الحظر المفروض فى مناقشة أمور الفساد المتعلق بالمجتمعات الدولية.

5- زيادة فروع المنظمة بالاستمرار حتى أصبحت أكثر من (100) دولة على مستوى العالم وهذا يوضح مدى الأهمية التى اكتسبتها قضية الفساد.

6- إنشاء تحالفات من المنظمات والأفراد لاختيار حكومات صادقة وأمينة على مستوى العالم، وتنمية ممارسات تجارية أكثر تحملا للمسؤولية الاجتماعية.

وتعتبر هذه المنظمة من أكبر المنظمات غير الحكومية فى مجال مكافحة الفساد وإعداد الدراسات والإحصاءات والجداول الخاصة فى ترتيب الدول فى مجال الالتزام بمكافحة الفساد وقد أصدرت المنظمة أول تقرير لها فى 1995 يتضمن ترتيب 41 دولة وفقا لدرجة الفساد فيها.

وقد عقدت هذه المنظمة عدة مؤتمرات دولية لمكافحة الفساد كان أهمها المؤتمر التاسع لمكافحة الفساد، عقد فى دوربان بجنوب أفريقيا عام 1999 وكان موضوعه النزاهة الدولية.[1]

1- علاء فرحان طالب-علي حسين حميدي. إستراتيجية محاربة الفساد الإداري- 189 : 2014.

(www.traspareny.org)

- نافعة، مجلة المستقبل العربي، العدد 310 : 2004.

- عبد، 2003 : 713.

- خير الله، الفساد كظاهرة عالمية، ص 439.

وقال خوزيه أوغاز رئيس الشفافية الدولية : "يُظهر مؤشر مدركات الفساد 2014 أن النمو الاقتصادى يتقوض وأن جهود وقف الفساد تتراجع عندما يسيء القادة وكبار المسؤولين استخدام الأموال العامة لتحقيق مكاسب شخصية ".

وأضاف قائلاً: "يقوم المسؤولون الفاسدون بتهريب أموال تم تحصيلها بطرق غير مشروعة إلى حيث الأمان فى شركات خارج أراضى دولهم مع الإفلات التام من العقاب". وتابع: "يجب على الدول التى حلّت فى قاع المؤشر أن تتبنى إجراءات جذرية لمكافحة الفساد من أجل تحقيق مصلحة شعوبها. ويجب على الدول فى قمة المؤشر أن تعمل على ضمان عدم تصدير الممارسات الفاسدة إلى الدول ذات معدلات التنمية المتدنية ".(1)

إن العراق يقبع فى حضيض قعر معدلات الفساد بالعالم، مما أدى إلى "إذكاء" العنف السياسى وإلحاق الضرر بعملية بناء دولة فعالة ونقص بتقديم الخدمات إذ ما يزال العراق "فاشلاً" فى توصيل الخدمات الأساسية بشكل كافٍ، وأن 23٪ من أبنائه ما يزالون "يعيشون بفقر مدقع"، وفى حين بينت أنه على الرغم من المبادرات الحكومية لمكافحة الفساد، فإنها ما تزال "متعثرة " ولم يأتِ إعلان رئيس الحكومة، بمكافحة الفساد خلال 100 يوم فى العام 2011 الماضي، بـ "أى نتيجة إيجابية"، شككت بإرادة الحكومة والتزامها بجهود مكافحة الفساد.

- نافعة، دور المؤسسات الدولية، ص 544.

1-www.transparency.org/.../corruption_perceptions_index_2014_clean_gr.

- مؤشر مدركات الفساد 2014 : النمو النظيف فى خطر.

- كريس ساندر press@transparency.org

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (2) الدول الأقل فسادا فى مؤشرات مدركات الفساد cpi للأعوام 2007، 2008، 2009 [1]

ترتيب الدولة	الدولة	مؤشر الفساد 2007	الدولة	مؤشر الفساد 2008	الدولة	مؤشر الفساد 2009
1	فلندا	9.6	الدانمارك	9.4	الدانمارك	9.3
2	أيسلندا	9.6	فلندا	9.4	نيوزيلندا	9.3
3	نيوزيلندا	9.6	نيوزيلندا	9.4	السويد	9.3
4	الدانمارك	9.5	سنغافورة	9.3	سينغافورة	9.2
5	سنغافورة	9.4	السويد	9.3	فلندا	9.0

المصدر: موقع الشفافية الدولية www.Transparency.org

ولو أمعنا النظر فى التقرير وركزنا على الدول الأقل فسادا فى العالم والأسباب التى جعلت مستويات الفساد فيها أقل فسادا من بقية دول العالم ففلندا تعد حسب مؤشرات مدارك الفساد للشفافية الدولية من أقل دول العالم فسادا، حيث لا يوجد بها تفرقة طبقية، فالناس فيها سواسية ويسيطر على المجتمع الديمقراطية وحكم القانون، وذلك منذ بداية القرن العشرين ويرى المجتمع الفلندى ومنذ ذلك الوقت أن التعلم من أقوى الأسلحة الاجتماعية، الأمر الذى يعنى مهارات وقدرات كل شخص فى بناء دولتهم، ويحظى الشعب الفلندى بتعليم ابتدائى وجامعى ورعاية طبية مجانية، إضافه إلى اهتمام فلندا بالأفراد غير الحاصلين على عمل أو غير القادرين على عمل، بتأمين حياة مناسبة لهم، والأنظمة القانونية تتميز بالثبات إذ هى ومنذ 100 عام ومبادئ الحكم الجيد تتركز على أربعة مبادئ هى المساواة، الموضوعية، التناسب تلاؤم العمل مع الهدف، ولتلافى الفساد

1- المصدر : موقع الشفافية الدولية : www.Transparency.org

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فـإنهم يعملـون لخلـق نمـاذج أخلاقيـة للسـلوك ولزيـادة الشفافيـة، والإجـراءات الوقائية .

أمـا فيمـا يخـص مـوظفى الخدمـة المدنيـة فـإنهم يتمتعـون برواتـب مناسبة تحقـق لهـم الأمـن الـوظيفى، كمـا أنهـم يعمـدون إلى تـدريب مركـز للموظـف للالتحـاق بوظيفتـه خصوصـا إذا كـان ميـدان العمـل قـد يشـكل خطـر الوقـوع فـى الفسـاد أكثـر مـن غيـره، حيـث يشـددون علـى الموظـف وقـدموا لـه نمـاذج احتماليـة الوقـوع فـى خطـر الفسـاد، كمـا يركـزون أثنـاء التـدريب علـى القـيم والأخلاق.

وتتميـز فلنـدا بدرجـة عاليـة مـن الشفافيـة، إذ أن السـجلات العامـة مفتوحـة كمـا أن انفتـاح الإدارة العامـة المبـدأ الأساسـى فـى فلنـدا، أمـا القـرارات عامـة وفيهـا مجـال للانتقـاد مـن قبـل المـوظفين والمـواطنين والإعـلام أيضـا يلعـب دورا مهمـا فـى الوقايـة مـن الفسـاد، حيـث بالإمكـان مناقشـة أى موضـوع حـول الفسـاد والشفافيـة والتعامـل مـع الحلـول المختلفـة عبـر وسـائله المختلفة وذلك بحرية كامله ودون أى قيود.

أمـا سـنغافورة التـى احتلـت مراكـز متقدمـة جـدا كأقـل دول العـالم فسـادا فقـد كانـت إلى عـام 1959 تشـكل مجتمعـا يتصـف بالفسـاد، وقـررت الحكومـة فـى تلـك السـنة محاربـة الفسـاد، وركـزت الإسـتراتيجية السـنغافورية علـى إزالـة كـل فـرص الفسـاد وفـى نفـس الوقـت زيـادة تكلفـة الفسـاد علـى الفـرد، ومـن أجـل ذلـك وضـعت إسـتراتيجية تعتمـد قـانون مكافحـة الفسـاد وإنشـاء مكتـب للتحقيـق فـى ممارسـات الفسـاد، وصـاحب هـذا الإجـراء إيجـاد سياسـة تهـدف إلى زيـادة رواتـب المـوظفين العـاملين وتحسـين ظروف أدائهم فى الخدمة..

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما الدول العربية فإن هناك تفاوتا ملحوظا بين هذه الدول في مستويات الفساد حسب مؤشرات مدارك الفساد، إذ يزيد المؤشر عن 6 في بعض الدول ويتغير إلى 2 في دول أخرى.

جدول رقم (3) الدول الأكثر فسادا في العالم حسب مؤشر مدركات الفساد cpi للأعوام 2007 ، 2008، 2009[1]

الدولة	الدولة	مؤشر مدركات الفساد 2007	الدولة	مؤشر مدركات الفساد 2008	الدولة	مؤشر مدركات الفساد 2009
159	السودان	2.0	أوزبكستان	1.7	أفغانستان	1.5
160	غينيا	1.9	هايتي	1.6	هايتي	1.4
161	العراق	1.9	العراق	1.5	العراق	1.3
162	ميانمار	1.9	ميانمار	1.4	ميانمار	1.3
163	هايتي	1.8	الصومال	1.4	الصومال	1

المصدر: موقع منظمة الشفافية الدولية .www.Trancparency.or

1- المصدر : موقع الشفافية الدولية : www.Trancparency.org

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (4) يوضح تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدارك الفساد للعام 2013 لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التقييم		الترتيب إقليمياً		البلد	الترتيب عالمياً	
2012	2013	2012	2013		2012	2013
68	69	1	1	الإمارات	27	26
68	68	1	2	قطر	27	28
51	48	4	4	البحرين	53	57
47	47	6	5	عمان	61	61
44	46	7	6	السعودية	66	63
48	45	5	7	الأردن	58	66
44	43	7	8	الكويت	66	69
41	41	9	9	تونس	75	77
37	37	10	10	المغرب	88	91
34	36	11	11	الجزائر	105	94
32	32	12	12	مصر	118	114
30	28	13	13	لبنان	128	127
28	25	14	14	إيران	133	144
23	18	16	15	اليمن	156	167
26	17	15	16	سوريا	144	168
18	16	18	17	العراق	169	171
21	15	17	18	ليبيا	160	172
-	11	-	19	السودان	-	174

المصدر: وكالة أنباء صراحة نيوز عين على الحقيقة، الأردن، عمان: 2015.

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نرى أن العراق يقع في الترتيب 169 في سنة 2012 من أصل 174 دولة عالميا اشتركت بالتقييم، وفي الترتيب 18 عربيا لنفس السنة في الفساد، وفي سنة 2013 ارتفع ترتيبه عالميا إلى 172 من أصل 177 دولة مشتركة في التقييم وعربيا إلى 17، ويعتمد هذا المؤشر مقياساً يبدأ بدرجة (صفر) (إدراك بدرجة عالية من الفساد) إلى درجة (100) (إدراك بأن الدولة نظيفة للغاية) . وقالت هويت لابيل رئيسة منظمة الشفافية الدولية "يُظهر مؤشر مدركات الفساد 2013

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أن جميع الدول مازالت تواجه تهديد الفساد على جميع المستويات الحكومية ؛ من إصدار التراخيص المحلية وحتى إنفاذ القوانين واللوائح".

د - البنك الدولى وصندوق النقد الدولي:

اعتمد البنك الدولى على إستراتيجية وضعها فى عام 1994 لمحاربة الفساد من ثلاثة محاور هي:

1- تقديم المساعدة للدول الأعضاء التى تعتزم مكافحة الفساد ولا سيما فيما يتعلق بتصميم برامج المكافحة .

2- اعتبار مكافحة الفساد شرطا ضروريا وأساسيا لتقديم معونات البنك الدولى فى مجالات رسم إستراتيجيات المساعدة وتحديد الشروط ومعايير الإقراض.

3- إعلان البنك عن تأييده ومشاركته كل الجهود الدولية لمكافحة الفساد .

كما يعتمد البنك الدولى على مكافحة الفساد على (إدارة النزاهة المؤسسية) فى التحقيق فى مزاعم الاحتيال والفساد - داخل البنك وخارجه - وعلى (لجنة العقوبات) التى تنظر فى القضايا المحالة إليها دول وتفرض العقوبات الملائمة .

واعتمد البنك على خطة من ثلاثة عناصر بغية مكافحة الفساد ومحاصرته تتضمن التالي:

1- تشخيص مظاهر الفساد وأسبابها وعواقبها .

2- إدخال إصلاحات على أنظمة الدول من الناحية التشريعية والإدارية والاقتصادية .

3- إشراك المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام فى مكافحة الفساد .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويرى البنك أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف السابقة إلا من خلال اتباع الإستراتيجية التالية:

أ - مساندة حسن نظام الإدارة العامة وتدابير مكافحة الفساد على الصعيد المحلى، ومنع الاحتيال والفساد فى المشروعات الممولة من قبل البنك .

ب - تقديم العون للدول الأعضاء بالخبرات إذا ما طلبت المساعدة فى حربها على الفساد .

ج - أخذ مسألة الفساد بعين الاعتبار فى خطط التنمية التى يضعها البنك بشأن الدول الأعضاء ومساندة وتقديم العون والدعم لكل الأعضاء.[1]

هـ - منظمة التجارة العالمية Tow :

لفتح الحدود بين الدول فى ظل نظام العولمة الجديد ، لحث أعضائها التدقيق وفحص مناقصاتهم ومشروعاتهم والتأكد من أنها لم تقع فى براثن الفساد.[2]

و - المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (انتوساي) :

وهى منظمة ذاتية الحكم مستقلة مهنية وغير سياسية أنشئت لتوفير الدعم المتبادل والتشجيع على تبادل الآراء والمعرفة والتجارب، والعمل كصوت معترف به للأجهزة الرقابية ضمن المجموعة الدولية، ولدعم وتحسين التواصل لدى مجموعة متنوعة من الأجهزة الرقابية.

1- عبير صالح، النزاهة والمساءلة والشفافية فى مواجهة الفساد، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، القدس، 2007 : 88.

- علاء فرحان طالب- على الحسن حيدي- إستراتيجية محاربة الفساد الإدارى والمالي-255 : 2014.

2- الجهنى عبير مسعود، الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد العربى، بحث مقدم إلى المؤتمر العربى لمكافحة الفساد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003 : 962.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتعـد انتوسـاى أكـبر تجمـع دولى للأجهـزة الرقابيـة فهـى تضـم 180 عضـوا مـن الأجهـزة الرقابيـة ويقـع مقرهـا فـى العاصـمة النمسـاوية (فينـا) وباعتبارهـا الرائـد الـدولى المعـترف بـه فـى مجـال الرقابـة المالية علـى القطـاع العـام، تقـوم الانتوسـاى بإصـدارات وتوجيهـات وإرشـادات للأجهـزة الأعضـاء، بخصـوص التصـرف المـالى والممارسـات والمنهجيـات ذات العلاقـة، وتسـتخدم الانتوساى فى عملها خمس لغات رسمية من بينها اللغة العربية .[1]

ز - دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية DCDE:

وهـى منظمـة دوليـة اضـطلعت بـدور قيـادى مـن الناحيـة الدوليـة فـى نطـاق مكافحـة الرشـوة والفسـاد منـذ عـام 1989، وتتركـز أهـم الجهـود التـى قامت بها فى المجالات التالية :

1 - الرشـوة فـى تبـادلات الأعمـال الدوليـة، حيـث أصـدرت فـى العـام 1994 فيمـا يعـرف بتوصـيات بشـأن الرشـوة فـى تبـادلات الأعمـال الدوليـة، حيـث دعـت الـدول الأعضـاء إلى تحديـد معـايير فاعلـة لمحاربـة رشـوة المـوظفين الـرسميين الأجانـب، وقـد تم مراجعـة التوصـيات السابقة لسنة 1997.

2 - الفسـاد بالمشـتريات الممولـة بالمسـاعدات: حيـث أصـدرت المنظمـة فـى مـاى 1996 التوصـيات الخاصـة بمكافحـة الفسـاد فـى المشـتريات الممولـة بالمسـاعدات والتـى تـدعو إلى اعتمـاد مجموعـة مـن التـدابير، لمنـع الممارسـات الفاسـدة فـى المشـتريات التـى يـتم تحويلـها كمساعدات خارجيـة.[2]

1- الفهد أديب بن سليمان، الرقابة على الأداء فى المعايير الدولية للانتوساى، ورقة مقدمة للندوة الثالثة لتعزيز الرقابة الشاملة ورقابة الأداء، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2006 : 4.

2- Organisatin de cooperation et de developpemment economiques, corruppition glossaire des normes penales inlernationales op, 14.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقعت هذه الدول فى العام 1997 اتفاقية الحد من ظاهرة الفساد الإدارى وقد دخلت حيز التنفيذ فى 1998 وركزت على تعامل الشركات التى تحمل جنسية هذه الدول مع الدول الأخرى، كما نصت على أن تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الممارسات غير السليمة فى شركاتها والمتعلقة برشوة المسؤولين الأجانب أو إخفاء عملية الرشوة .(1)

ح- مجموعة الدول الأمريكية OAS

Organization Of American Staet

لقد أدركت هذه الدول خطورة ظاهرة الفساد وتصدت لها بإبرام اتفاقية مجموعة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد والتى عقدت فى مارس 1996 ودخلت حيز التنفيذ فى 1997، وقد وقّعت على هذه الاتفاقية إحدى وعشرون دولة من أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهدف هذه الاتفاقية الأساسى نشر الأطر القانونية وتطويرها وتعقبها داخل الدول الأعضاء لمنع الممارسات الفاسدة وضبطها ومعاقبتها والقضاء على الفساد فى القطاع العام فى المجالين الداخلى والدولى، كما تنص على تجريم أفعال الفساد المحلى المختلف فى الدول الأعضاء والرشاوى الدولية، كما تتضمن مجموعة من الإجراءات الوقائية من الفساد، وكذا تعزيز وتيسير وتنظيم التعاون بين أطرافها، وتبادل المعلومات والتحقيقات وتسليم المجرمين، ثم عقد أول اجتماع فى بوينس إيرس بالأرجنتين عام 2001 لوضع آليات التطبيق والمتابعة .(2)

1- الجهنى 2003 ص962.

2- عبير صالح، الإطار القانونى للرشوة عبر الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007: 129.

- محمد أحمد غانم مرجع سابق، 146.

- الكبيسى 2005 ص107 مرجع سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ط - وفى أوروبا :

فى العام 1992 قام المجلس الأوروبى بإنشاء فريق متعدد التخصصات يعنى بالفساد مؤكدا بذلك على نحو رسمى عودة الفساد كمشكلة عامة تتطلب لحلها تنظيمات محددة، وقد اتخذ هذ الأمر منحى جديا بعد أن قامت الدول الصناعية الممثلة فى المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OECO) Organization for Economic Co Operation بإصدار توصيات فى عام 1994 بأن يتخذ أعضاء المنظمة إجراءات ملزمة بهدف القضاء على ثورة المسؤولين خارج حدود الدولة المعنية فى كل ما يتعلق بالمعاملات التجارية فى الإطار الدولي، وقد تطورت هذه التوصيات من خلال قرارات عديدة إلى أن انتهت فى عام 1997 بأن يعتمد مجلس وزراء الدول الصناعية اتفاقية محاربة رشوة موظفى القطاع العام الأجانب بما يتعلق بالمعاملات التجارية فى المجال الدولى، والتى أصبحت سارية المفعول فى شباط 1999.

اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبى فى مايو 1997 اتفاقية مكافحة الفساد بين موظفى الجماعات الأوروبية وموظفى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، واعتمدت لجنة من وزراء أوروبا على نص اتفاقية القانون الجنائى بشأن مكافحة الفساد (اتفاقية القانون الجنائى لمجلس أوروبا) وكان ذلك فى عام 1998 وكانت اتفاقية القانون المدنى لمجلس وأوروبا التى اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا فى نوفمبر 1999، وهى أول محاولة لوضع قواعد دولية موحده فى مجال القانون المدنى والفساد، كما طور المجلس الأوروبى نموذجا لقانون قواعد السلوك للموظفين العموميين لعام 2000 لتنظيم سلوكيات الموظفين للدول التابعة للاتحاد .[1]

1- بو جلال. صلاح الدين، الجهود الأوروبية لمكافحة الفساد، الملتقى الوطنى حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق، جامعة ورقالة، 2008 : 1.

- الكبيسى 2005، مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ي- الجهود الأفريقية لمكافحة الفساد:

وهى فى مجال مكافحة الفساد حيث اجتمع عدد من ممثلى الدول الأفريقية فى واشنطن عام 1999 عندما اجتمع التحالف العالمى من أجل أفريقيا لمناقشة الأطر التعاونية لمكافحة الفساد، وعلى إثر تلك المناقشات اتفق ممثلو إحدى عشرة دولة أفريقية على خمسة وعشرين مبدأ لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقى لمنع الفساد ومحاربته والتى أدت إلى اعتمادها من قبل رؤساء حكومات الاتحاد الأفريقى فى يوليو من عام 2003.

وكذا مجموعة التنمية الأفريقية الجنوبية ضد الفساد لسنة 2001، والتى اشتملت على إجراءات تبنتها الدول الأربعة عشرة فى المجموعة المذكورة، غير أن أهم إنجاز للدول الأفريقية فى مجال التصدى للفساد هو اتفاقية الاتحاد الأفريقى لمنع ومكافحة الفساد عن طريق رؤساء الدول ومكونات الاتحاد الأفريقى والتى عقدت فى مابوتو فى يوليو 2003.(1)

ك- المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد:

تأسست فى كندا وهى منظمة معنية بتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية، وقد توسعت لتضم 250 برلمانيا يمثلون 72 دولة، وتقوم المنظمة بدور التنسيق العالمى بين مختلف البرلمانيين، أما فروعها الإقليمية فتعمل على تفعيل قدرة البرلمانيين فى مواجهة قضايا الفساد .

وتسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية :

أ- وضع دليل للبرلمانيين فى كيفية السيطرة على الفساد، وهو توفير ماده تدريبية للبرلمانيين على موضوع الموازنة والمراقبة المالية.

1- خير الله، الفساد كظاهرة عالمية : 235 .

- عبد الكريم بن سعد إبراهيم، مصدر سابق، ص63.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب- إصدار مدونة سلوك للبرلمانيين.

ج- قياس أداء الدور الرقابى للبرلمانيين.[1]

ل- منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد:

Arab region parliament tarlatans Against Corruption

الهدف من إنشاء هذه المنظمة هو بغية مكافحة الفساد فى المنطقة العربية وذلك من خلال تعزيز قدرات البرلمانيين العرب فى الرقابة والتشريع، وذلك بالتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (Uncas) والتى وقعت عليها فى عام (2005) 14 دولة وصدقت عليها 36 دولة بينما لم يوقع عليها من الدول العربية سوى 4 دول ولغاية عام 2008 حيث وقعت على ميثاق الاتفاقية 16 دولة عربية وصدقت عليها 13 دولة، مما يعنى تضاعف عدد الدول العربية التى صدقت على الاتفاقية وهذه الدول هى: اليمن، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، جيبوتى، قطر، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، العراق، لبنان.

الدوافع إلى إنشاء هذه المنظمة هو مدى انتشار الفساد فى المنطقة العربية، والتأكيد التام بأنه لم يعد شأنا داخليا فقط بل شأنا خارجيا، الأمر الذى يساعد على التعاون بين جميع الدول العربية من أجل مكافحة هذه الظاهرة المستفحلة والحد من نتائجها السلبية على المستويات كافة.[2]

1- صالح حسن كاظم، الجهود الدولية الرامية لمنع الفساد ومكافحته: مؤتمر مكافحة الفساد فى العراق المنصورة، 2010 : 48.

2- د. خليل جبارة، أمين منظمة برلمانين عرب ضد الفساد، ودانى حداد، باحث لدى منظمة برلمانيين عرب ضد الفساد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

م - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

وهى منظمة دولية اضطلعت بدور قيادى من الناحية الدولية فى نطاق مكافحة الرشوة والفساد منذ عام 1989، وتتركز أهم الجهود التى قامت بها فى المجالات التالية:

1 - الرشوة فى تبادلات الأعمال الدولية : حيث أصدرت ما يعرف بـ "توصيات العام 1994 بشأن الرشوة فى تبادلات الأعمال الدولية" حيث دعت الدول الأعضاء إلى تحديد معايير فاعلة لمحاربتها.

2- رشوة الموظفين الرسميين الأجانب وقد تم مراجعة التوصيات السابقة سنة 1997.

3 - الفساد فى المشتريات الممولة بالمساعدات: حيث أصدرت المنظمة فى ماى 1996 "التوصيات الخاصة بمكافحة الفساد فى المشتريات الممولة بالمساعدات" والتى تدعو إلى اعتماد مجموعة من التدابير لمنع الممارسات الفاسدة فى المشتريات التى يتم تمويلها بمساعدات خارجية .

ن - الجهود العربية لمكافحة الفساد:

إن أول الجهود العربية لمكافحة الفساد ترجع إلى اتفاقية التعاون العربية والخبرات التى أقرتها الجامعة العربية فى العام 1983 لتعزيز التعاون بين الدول العربية لتبادل المعلومات والخبرات، والمساعدة القضائية فى مجال مكافحة الفساد والرشوة، وكذا الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى والتى أقرت سنة 1995 لغرض مكافحة الجريمة بين هذه الدول من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتسليم المجرمين.(1)

1- نواف، سالم كنعان، الفساد المالى والإدارى أسبابه وآثاره ووسائل مكافحته.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما لعب مجلس وزراء الداخلية العرب في مجال مكافحة الفساد بمختلف أشكاله وأهم إنجازاته نذكرها فيما يلى:

مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتى تضمنت عشرين مادة، وهى تتطابق إلى حد بعيد مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذا مشروع القانون العربى النموذجى لمكافحة الفساد.

س- المدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين. (1)

وقد لعبت المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية أيضا دورا قياديا فى مجال التصدى للفساد، وهذا انطلاقا لدورها فى مجال التنمية والإصلاح الإداريين، وذلك بعقد عدة مؤتمرات علمية فى هذا المجال. (2)

وقد عقدت فى جامعة القاهرة عام 1999 ندوات متخصصة حول الفساد وبإشراف مركز دراسات وبحوث الدول النامية .

وانطلاقا من الدور القومى الذى تقوم به المنظمة العربية للتنمية الإدارية، فقد عقدت المنظمة مؤتمرها العلمى الأول فى القاهرة سنة 1999 تحت شعار (آفاق جديده لتقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية من منظور إستراتيجى ومؤسسي) . (3)

كما أن هناك العديد من الجهود المباشرة لمجلس وزراء الداخلية العرب فى مكافحة الفساد والتصدى له، ومنها مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ومشروع القانون العربى النموذجى لمكافحة الفساد،

1- خالد بن عبد الرحمن بن عمر آل الشيخ، الفساد الإدارى انماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمى، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

2 - خالد بن عبد الرحمن ص 86.

3- الشربينى عبد العزيز، الإدارة والتنمية فى العالم العربى (أخبار الإدارة العربية) المنظمة العربية للتربية الإدارية، القاهرة، 2001- : 9.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين العموميين، كما أن هناك جهودا عربية غير مباشرة فى مكافحة الفساد أهمها :

1- جهود مجلس وزراء الداخلية العرب فى إعداد القانون العربى النموذجى الاسترشادى لمكافحة غسيل الأموال .

2- جهود جامعة الدول العربية فى إعداد مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود العربية .

3- جهود جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فى المشاركة الدولية فى صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

4- مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنظم عبر الوطنية . (1)

ع- مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

عمدت الدول العربية على العمل الجاد لمكافحة الفساد من خلال بلورتها أولا فى جهود مجلس وزراء الداخلية العرب فى وضع خطط وبرامج واعدة فى مكافحة الفساد تمثلت في:

1- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

2- القانون النموذج العربى لمكافحة الفساد.

3- المدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين العموميين.

أعد فى نطاق مجلس وزراء الداخلية العرب مشروع اتفاقية عربية لمكافحة الفساد تم تعميمه على وزارات العدل العربية، وشكلت لمراجعته لجنة مشتركة من مجلس وزراء الداخلية العرب وتبين من هذا المشروع بعض المواد:

المادة (1): من المشروع اختصت بتعريف الفساد والمقصود به أفعال الرشوة والاختلاس، والاستيلاء بغير حق، وتجاوز حدود الوظيفة والإخلال بواجباتها المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية .

1- قحطان، 2003 ص1034، مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفى المادة (4) ما يلي:

1 - كافة صور الرشوة فى مجال الموظفين العموميين وفى نطاق الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية والنقابات والمؤسسات والهيئات المعتبرة قانونا ذات نفع عام، وكذلك بالنسبة للموظف العمومى الأجنبى أو الموظف المدنى الدولى، ويعتبر امتداد التجريم إليهما نفاذاً لاتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة واتساقا مع المشروع المنقح للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

2 - أفعال الاختلاس والاستيلاء بغير حق فى نظام الموظفين العموميين وشركات المساهمة .

3 - أفعال التعذيب والإكراه الواقعة من الموظفين العموميين على الأشخاص استخدامهم العمال سخرة فى الأعمال الحكومية، ويلاحظ أن إدراج هذه الأفعال من ضمن الفساد هو لغرض التوسع فى مفهوم هذه الجرائم.

4 - أفعال التعدى على الحرية وحرمة المنازل، وهو ما لا نرى صواب إدراجه فى جرائم الفساد.

5 - أفعال الإضرار بالأموال العامة .

6 - أفعال الإخلال بواجبات الوظيفة بما فيها التوسط لدى قاضى أو محكمة وامتناع القاضى عن الحكم .

7 - غسيل الأموال .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد أخذ مشروع الاتفاقية العربية كالشأن بالنسبة لاتفاقية الجريمة المنظمة والمشروع المنقح لمكافحة الفساد فى الأمم المتحدة مسؤولية الهيئات الاعتبارية مرددا ذات أحكامها .[(1)]

ف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى مجال مكافحة الفساد:

كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائى من أوائل المنظمات فى بداية التسعينيات من القرن الماضى التى اضطلعت بتطوير برامج التصدى للفساد والحد منه، ومن مهام هذا البرنامج تقديم التعاون الفنى فى مجال مكافحة الفساد ضمن ملف الحكم الديمقراطى، وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى برنامج المساءلة والشفافية pal عام 1997 الذى تم تدعيمه فيما بعد بواسطة ورقة السياسة المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بعنوان (محاربة الفساد لتحسين إدارة الحكم فى 1998) والتى سلطت الضوء فى أهمية التصدى للفساد كقضية من قضايا التنمية .

وعلى الرغم فى أن التركيز انصب فى بداية الأمر على أنشطة رفع مستوى الوعى إلا أن الدعم انتقل فى النهاية إلى تقديم الخدمات الاستشارية الفنية للحكومات الوطنية مقرونة بتطوير أدوات ومنهجيات مصممة داخليا.

ومنذ ذلك الوقت أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائى مزودا رئيسيا للمساعدة الفنية فى مجال مكافحة الفساد ، فعلى سبيل المثال خلال فترة 2003 - 2006 كان هناك 112 برنامجاً فاعلا لمكافحة الفساد فى 51 دولة ذات صلة بالأطر المؤسسية والقانونية والسياسية التى تم إنشاؤها من أجل تعزيز مستوى المساءلة والشفافية والنزاهة، وفى عام 2007 تم القيام

1- المستشار سرى محمود صيام، المؤتمر الدولى العربى لمكافحة الفساد والارتقاء بنظم وأجهزة العدالة الجنائية، الرياض، أكتوبر، 2003.

- وثائق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، تونس، 2003.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بحوالى 43 نشاطا على المستوى القطرى لتعزيز إصلاح الإدارة العامة بغية توفير خدمات عامة فعالة ومؤثرة وسريعة الاستجابة وداعمة للفقراء، كذلك الحال فقد تم دعم 25 مشروعاً على المستوى القطرى من أجل تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة فى الخدمات العامة عن طريق وضع طرق وإستراتيجيات لمكافحة الفساد لتطوير قدرات الخدمات العامة (مثلا التدريب أو حلول تكنولوجيا الاتصالات)، وتعزيز مشاركة المجتمع المدنى ووسائل الإعلام فى مراقبة الفساد وآلية الإشراف عليه.[1]

1- www.undp.org/governace 2008.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الخامس

تجارب بعض الدول لمكافحة الفساد

أولا : الولايات المتحدة الأمريكية :

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول العالمية التى شرعت بمكافحة الفساد والرشوة، حيث اتخذت إجراءات فعالة للقضاء على الفساد وآثاره السلبية، وتعتبر الولايات المتحدة من دول العالم المتقدمة فى مكافحة الفساد، فوفقا لمؤشر CPI الخاص بتأشير مدارك الفساد فى العالم والذى تصدره منظمة الشفافية الدولية سنويا، فإن درجة الولايات المتحدة هى 6 - 7 مما يدل على نجاح سياستها فى التصدى للفساد الإدارى والحد منه ويرجع نجاح أمريكا إلى تبنيها عدة مبادرات شرعت بتنفيذها منتصف التسعينيات .

أ - مبادرة الولايات المتحدة لمكافحة الفساد Foreign corruption Cal وهى مبادرة تبنتها الولايات المتحدة وطبقتها فى معاملاتها الخارجية مع دول العالم، وبموجب هذه المبادرة يتم محاكمة أى شركة أمريكية تقوم بدفع رشوة لحكومة أى دولة أخرى تتعامل معها .

ب - فى عام 1996 شاركت الولايات المتحدة فى مؤتمر Inter - Armorica convention against corruption لتجريم الرشاوى الدولية التى تدفع للمسؤولين الحكوميين خلال تنفيذ المعاملات التجارية الدولية .

ج - فى ديسمبر 1997 وقعت الولايات المتحدة مع 34 دولة أخرى معاهدة مؤتمر owed لمكافحة الرشوة فى نطاق التجارة الدولية فى الهيئات الحكومية، وقد جرم المؤتمر كل أشكال الرشوة المدفوعة للمسؤولين الحكوميين، كما ألزم المؤتمر الدول

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأعضاء باتخاذ خطوات جادة نحو مكافحة أى شركة وطنية تقوم بتقديم رشاوى للمسؤولين فى حكومات الدول الأخرى.

د- تعمل الولايات المتحدة أيضا مع كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، لتشجيع المبادرات الهادفة لمكافحة الفساد .

حددت الولايات المتحدة ثمانية محاور لمكافحة الفساد هي:

أ- الإصلاح الاقتصادى.

ب- تحقيق الشفافية.

ج- رفع كفاءة الجهاز الإدارى والهيئات الحكومية .

د- الإصلاح المالى بهدف خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة.

هـ- وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه.

و- رفع مستوى وعى وثقافة الشعب.

ز- تجديد ومراقبة القوانين القائمة بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة .

ح- استقلال القضاء.[1]

ثانيا: سنغافورة:

تعتبر تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية لمكافحة الفساد، حيث تحتل المرتبة الرابعة بين دول العالم طبقا لتقرير منظمة الشفافية العالمية عام 2005 إذ أن درجتها 4-9 فى cpib مما يعكس نجاحها فى مكافحة الفساد ويرجع هذا النجاح إلى عدة عوامل هي:

أ- الرغبة السياسية فى مكافحة الفساد.

ب- وضع إستراتيجية وآليات جاده لمكافحة الفساد.

1- وزارة الدولة للتنمية الإدارية، مصر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج- رفض المجتمع المدنى للفساد كوسيله للعيش.

د- نزولا عند رغبة السلطة والمجتمع المدنى فى مكافحة الفساد، فقد قامت سنغافورة بإنشاء مكتب التحقيقات فى ممارسة الفساد Corruption practices investigation bureau (cpib).

يعتبر مكتب التحقيقات فى مكافحة الفساد هيئة مستقلة عن الشرطة تقوم بالتحقيق فى جرائم الفساد سواء كان فى القطاع العام أو الخاص، وقد تم إنشاؤه عام 1952، يرأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة.

ويمكن إيجاز دور مكتب التحقيقات فى ممارسة الفساد cpib فيما يلى:

أ- اتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد فى الجهاز الإدارى والقطاع الخاص.

ب- التحقيق فى سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين.

ج- إرسال التقارير إلى الجهات التى يتبعها المتهمون بممارسة الفساد.

د- مراجعة منظومات العمل فى الهيئات الحكومية المختلفة وإعادة هندستها بما يعمل على التقليل من ممارسات الفساد.

هـ- تقديم مقترحات لمكافحة الفساد إلى الجهات المختلفة.

و- عمل لقاءات مع المسئولين خاصة الذين يتعاملون مع الجمهور، للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة الفساد.

ز- التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوى تفيد وجود ممارسات فساد بأى جهة.

ح- التحقيق بممارسات قام بها مسؤولون فى الحكومة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثا: الهند :

بدأت الهند بمبادرة الإصلاح ومكافحة الفساد عام 1999 فوفقا لمنظمة الشفافية الدولية فإن مؤشر cpi يوضح أن الهند درجتها 2-9 وفقا لتقرير عام 2005، وتعتبر الهند من البلدان التى قطعت شوطا طويلا فى عملية الإصلاح ومكافحة الفساد، حيث عانت الهند كثيرا من الفساد فى كل المجالات السياسية والاقتصادية وتدنى مستوى المعيشة حيث إن 25٪ تقريبا من الشعب الهندى يعيشون تحت خط الفقر وفقا لإحصاءات 2007، على ضوء دراسة قام بها مركز البحوث الإعلامية (Sinter for comes media studies) على عدد من الهيئات الحكومية الهندية نجد أن:

62% من الشعب الهندى يجدون أن ظاهرة الفساد حقيقية ومتوغلة فى البلاد، وأنهم يضطرون لدفع الرشاوى للحصول على الخدمات التى يريدونها من الهيئات الحكومية .

ثلث مسببات الفساد يمكن إزالتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة فى المجالات المختلفة، خاصة الفصل بين مقدم الخدمة ومتلقيها، حيث إن استخدام التكنولوجيا سوف يؤدى إلى تحقيق الشفافية فى توصيل الخدمات الحكومية.

مبادرة الإصلاح:

بدأت الهند بمبادرة مكافحة الفساد استجابة لعدد من العوامل الداخلية والخارجية ومنها:

أ - رغبة الشعب فى القضاء على الفساد والمشاركة الإيجابية الفعالة وعدم ترك هذه المهمة على عاتق الحكومة وحدها، حيث أصبح المجتمع المدنى أكثر حرصا فى الحصول على المعلومات والبيانات وتحقيق مبادئ هامة، مثل الشفافية، والمسؤولية، والحساب، خاصة فى وجود التطور التكنولوجى الذى يشهده العالم والذى يسهل تبادل ونشر المعلومات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب - مطالبة الحكومة بوضع آليات الإصلاح المطلوبة فى المجالات المختلفة .

ج - الرغبة الأساسية فى القضاء على البيروقراطية وما تسببه من فساد.

الخطوات التى تم تنفيذها :

1- تعمل المنظمة الأهلية غير الهادفة للربح فى الهند بالمشاركة مع منظمة Transparency International للقضاء على الفساد داخل البلاد وفى تعاملها مع الخارج وذلك عن طريق تطبيق عدد من الأسس وهي:

أ - خفض مستويات الفقر فى البلاد .

ب - تحقيق مبدأ الشفافية فى القطاع التجارى .

ج - تحقيق التنمية المستدامة .

د - تحقيق مبادئ الديمقراطية .

هـ - تحقيق الأمن القومى.

2- قامت الهند بتوقيع معاهدة مكافحة الفساد .
ADB - OECD Ahti corruptioninternational for Asian –Pacific
ووفقا لهذه المعاهدة فإن كل دولة يجب أن تقوم بوضع خطة عمل لمكافحة الفساد بحيث تشمل:

أ - الآليات المستخدمة لمكافحة الفساد.

ب - إصلاح المجتمع المدنى.

ج - الحد من انتشار الرشوة .

د - تفعيل متشاركة المجتمع المدنى لمكافحة الفساد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3- تعد الهند من الدول الأعضاء فى نادى مدريد Club Plea Madrid والذى يهدف إلى تحسين الحكم فى الدول المختلفة، وتحقيق مزيد من الشفافية بهدف مكافحة الفساد.

4- حيث تم تحديد أهم الجوانب التى من الممكن أن تساهم فيها وهى :

أ - مساندة المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد.

ب - الإصلاح السياسى.

ج - إنشاء هيئة لمكافحة الفساد.

د - عمل خطه قومية لمكافحة الفساد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثاني

الفساد الإدارى والمالى فى العراق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة :

لم يشهد تاريخ العراق فى كل الحقب والعهود الزمنية التى مرت عليه فسادا أفدح وأضخم وأوسع مما شهده بعد عام 2003 حيث وصل الفساد الإدارى إلى مديات خطيرة تهدد الدولة العراقية وجميع مؤسساتها وأركانها ، يأتى هذا على الرغم من وجود مؤسسات وهيئات رقابية وتشريعية وقانونية ومنظمات مهنية ومدنية أُسست وشُرِعت وفقا لمبادئ ومواد الدستور العراقى الجديد واكتسبت قوتها وحصانتها بقوة القانون، بغية التدقيق والرقابة والمتابعة لمظاهر الفساد والحد منه ومكافحته لإرساء دعائم دولة مدنية ديمقراطية دستوريه تتماشى مع متطلبات العصرنة الحديثة وتعزيز مقومات النهوض الاقتصادى والتنموى والتقدم الحضارى للبلد ورفع مستوى معيشة ورفاهية أبنائه بعد سنين العذاب والجفاف والقهر الذى عاناه الشعب من أنظمته السابقة .

والعراق من بين الشعوب والأنظمة الذى ابتلى بهذه الآفة التى تنخر فى اقتصاده وبمجتمعه وبجميع أركان حياته فبالرغم من انتقال هذا الإرث السيئ من الأنظمة والحكومات السابقة التى تعاقبت على حكم هذا البلد لكنه استشرى واستفحل فى نظامنا الجديد وقد وصل إلى مديات واسعة وخطيرة وصار العراق المثل السيئ فى قمة الفساد فى العالم حتى عد فى أسفل سلم النزاهة ضمن تقارير منظمة الشفافية الدولية والتقارير العالمية للرقابة المالية وهيئات نزاهتها .

وقد بات من الصعب إيقاف مد الفساد وتناميه وعلى مختلف الأصعدة سواء فى القطاع العام الحكومى المتمثل بدوائر الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والخدمية أو على المستوى السياسى والحزبى من طبقة الأحزاب المتنفذة وغير المتنفذة بقيادة البلد أو الاستشراء بين مختلف الطبقات الاجتماعية ومشاريعها الاقتصادية والتجارية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من أين تأتى المنعة والقوة لهذه الظاهرة واستفحالها بهذا الشكل الفاقع والفاضح دون أن تجد لها أى تصدى مقاوم يوقفها عند حدها أو يخفف من غلوائها ويكبح جماحها ؟

هذا السؤال يحيلنا إلى أن نضع يدنا على جوهر المشكلة وأصالتها ومقومات ودعائم وجودها وانتشارها وخصوصا لهذه الفترة المحصورة من 2003 إلى الآن.

إنه الفساد الكبير الفساد السياسى الذى يمثل أخطر أنواع الفساد وأشرسها لأنه يكمن فى منظومة الدولة بكل مؤسساتها التنفيذية والقضائية والسلطوية وبكل هيئاتها الرقابية والإعلامية وبأحزابها ومنظماتها السياسية والمهنية وقواها الأمنية، فالطبقة السياسية الحاكمة فى العراق اليوم ابتداء من سقوط النظام البائد على يد التحالف الدولى فى 2003 إلى الآن تمارس أبشع وأخس وأفدح أنواع الفساد، فبيدها كل مقدرات الوطن وثروة وممتلكات أبنائه من عقارات وقصور وأطيان وموارد مالية واقتصادية من تصدير واستيراد وبيع وشراء وتهريب أموال وتجارة فى المخدرات والمحرمات والتلاعب فى العقود والاتفاقيات وقبض الرشاوى والعمولات وخلق المشاريع الوهمية بملايين الدولارات وترويج أسواق المزايدة بالمناصب والمراكز الإدارية الحساسة والوظائف الحكومية المختلفة، حتى وصلت فى تماديها إلى بيع أرواح العراقيين واسترخاص دمائهم من خلال المتاجرة والأرباح بالمناصب القيادية فى القوات المسلحة والأمن الداخلى دون النظر إلى المهنية والحرفية والخبرة التى يستوجب توفرها فيمن يشغل المنصب فضلا عن إبرام العقود من أسوأ المناشئ والمصانع لشراء الأسلحة والأعتدة الفاسدة والمهترئة أو عقود وهمية لا أساس لها على أرض الواقع. إضافة إلى إمعانها فى الاختيار والتعيين فى دوائر الدولة ومؤسساتها للمنتسبين لأحزابها ومحسوبيها ومنسوبيها فى الأماكن غير المؤهلة لإدارتها وتسيير مهامها دون الرجوع إلى الخبرة والاختصاص والكفاءة فى اختيار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأشـخاص. فضــلا عــن الرواتــب والإيفــادات والامتيــازات الخياليــة التــى تتقاضاها وعـن الأعـداد الغفـيرة لحمايتهـا والمصـاريف الهائلـة لوسـائل النقـل والاتصالات.

فالطبقـة السياسـية الحاكمـة ارتهنـت العـراق أرضـا ووطنـا وشـعبا لمصلحتها ومصلحة أحزابهـا ولم يعـد مفهـوم الوطنيـة والخدمـة وبنـاء الـوطن ورقـى المجتمـع لـه وجـود فـى منظـور هـذه الأحـزاب السياسـية أو فـى مـتن خطابها السياسى القديم الذى كانت تتاغم به الشعب أيام نضالها السلبى.

فالفسـاد السياسـى سـيظل يـنهش باقتصـاد العـراق ويهـدر أمـوال شـعبه وسـيبقى الحاضـنة الأم للفسـاد الإدارى والظهـير الحـامى الـذى يتكـئ عليـه هـذا الفسـاد، فلـن تطولـه يـد الرقابـة والمتابعـة والمساءلة ولـن تـروج أى ملـف أو معاملـة سـرقة أو تلاعـب أو هـدر للمـال العـام طالمـا ظـل هـذا الفسـاد محميـا ومتسـترا بالطبقـة الفاسـدة مـن السياسـيين والحكـام ومـن يتـأبط بهـم مـن مسـؤوليهم وأحـزابهم أو مـن الأجهـزة الرقابيـة والهيئـات المختصـة بالنزاهـة والتفتـيش والقضـاء أو المحـاكم التابعـة ذيليـا وسياسـيا لطبقـة الساسـة المتنفذين ومن بطانتهم أو الذين يقعون تحت ضغوطاتهم وتدخلاتهم.

يعتـبر الفسـاد الإدارى الآن مـن الظـواهر التـى تشـكل تحـديًا كـبيراً للدولـة والمجتمـع ممـا يسـتوجب دراسـة هـذه الظـاهرة بمزيـد مـن الـتمعن والتحليـل للوصـول إلى المسـببات الحقيقيـة لتناميهـا وتشخيصـها والوقـوف علـى العوامـل والمنشـطات الدافعـة لهـا تمهيـدا لبلـورة أفكـار ودراسـات مـن أجـل مكافحتهـا والتقليـل مـن تأثيراتهـا ونتائجهـا وتخفيـف الأعبـاء الثقيلـة التـى تخلفها على بناء الدولة والمجتمع.

لهذ سيركز المؤلف فى هذا الفصل على أربـعة محاور تتمثل فى:

أولا: مـا هـى الأسـباب التـى أدت إلى تفشـى هـذه الظـاهرة بشـكلها المريع والفاضح وبهذه الفترة من 2003 إلى الآن؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا: ما هى الآثار السلبية التى يتركها الفساد الإدارى والمالى على البناء التنموى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى وعلى كل مفاصل الحياة للمجتمع العراقي؟

ثالثا: ما هى الوسائل والطرق والمعالجات التى يجب اتباعها للحد من ظاهرة تنامى الفساد الإدارى والمالى ومكافحته وإيقاف انتشاره ؟

رابعا: ماهى المظاهر والصور والأمثلة للفساد الإدارى فى العراق من 2003 إلى الآن؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

أسباب تفشى ظاهرة الفساد

أولا: الجذور التاريخية للفساد الإدارى والمالى فى العراق:

لم يكن الفساد فى العراق وليد السنوات الحديثة أى من عمر تأسيس الدولة العراقية فى العام 1921، وإنما هو موروث تاريخى ترجع أصوله إلى عمق التاريخ العراقى أى إلى ما قبل 1750 سنة قبل الميلاد حين وضع الملك البابلى الشهير مسلته التى ثبت فيها شرائعه وقوانينه وألزم العراقيين بتطبيقها وكانت أغلبها مقرونة بعقوبة فى حالة عدم الامتثال لها، ومن بين البنود التى عالجتها شريعة حمورابى أنماط تختص بالفساد، كعدم الكفاءة، والإهمال، والغش، والاحتيال، وخيانة الأمانة، إذا سرق سيد ثوراً أو شاة أو حماراً أو خنزيراً أو قارباً، إذا كان (المسروق) يعود للإله أو للقصر، فعليه أن يعطى 30 مثلاً. أما إذا كان يعود إلى مسكين، فعليه أن يدفع 10 أمثال كاملة، إذا لم يكن لدى السارق ما يعوّض به فإنه يعدم.

إذا سرق رجل ثوراً أو شاة فذبحه أو باعه فليعوض بدل الثور خمسة من القطيع. وبدل الشاة أربعة من الخراف..

وفى الدولة الإسلامية ظهرت نبرات الفساد بعد وفاة النبى (ﷺ) مباشرة عندما تعالت أصوات التفريق بين المسلمين أنفسهم بين الأنصار والمهاجرين وأقروا بأفضلية المهاجرين، أو بأفضلية الحكم للعشيرة عندما حصروا الخلافة أو الحكم بالقريشيين وهذا معناه التركيز للمتنفذين فى الدولة، كما تأسست طبقات متنفذة بيدها المال والجاه فى وسط دولة أسسها النبى ﷺ على العدل والمساواة فى العطاء بين أبناء الأمة، فعندما يفرق الخليفة عمر بن الخطاب بين من قاتل مع النبى ﷺ ومن قاتله فى العطاء حيث يقول (لا أجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه) وهذه سنة تتعارض مع مبادئ الإسلام والقيم التى جاء بها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتجلت ظاهرة الفساد الإداري في سنين الاحتلال الذي تعرض إليه العراق في حقبه التاريخية، فالوافدون إليه من كل الجهات يحملون سلوكيات وطبائع معينة يطبقوها على البلد المحتل بغض النظر عن عدم شرعيتها وسوء أخلاقها ولكي تستتب لهم السيطرة وبسط نفوذهم على عموم البلد يكون المال والمنح والعطايا أمراً يسيرا بأيديهم لشراء الذمم وكسب المواقف المؤيدة، لهم برزت هذه الظواهر في زمن الاحتلال العثماني للعراق، حين كانت الوظيفة العامة تباع وتؤجر، وهناك (تسعيرة) للمناصب إذ يزداد السعر مع أهمية الوظيفة أو المنصب، وما يجلبه هذا المنصب من عوائد على الشخص ابتداءً من الوالي وحتى أصغر موظف. فقد كان الوجود في مركز حكومي في عهود المماليك وما قبل المماليك يعادل أن يكون الإنسان في ميدان الأعمال، وكثيرا ما كان الحصول على التعيين يتم عن طريق شراء المركز عن طريق المزايدة – وكان المزايد الفائز بالمركز يعوض ما دفع، مع الفائدة، عن طريق وجوده في الوظيفة، وكان الشعور بالمسؤولية العامة آنذاك أمرا غير مفهوم على الإطلاق، أما في العام 1870 فقد كان في صوامع الحبوب العامة التابعة لأحد المراكز الإقليمية مقياسان، الأول أصغر من المقياس العادي الموجود في الأسواق يستخدم لتوزيع الحبوب وبيعها، والثاني أكبر من المقياس العادي ويستخدم لشراء الحبوب أو إدخالها، وكان المقياس الأول يفرق 10 بالمئة مع الشاري في حين كان المقياس الثاني يفرق بنسبة 16 بالمئة مع البائع أو دافع العشر، وحتى الإصلاحي مدحت باشا لم يستطع إلغاء هذه الممارسات وغيرها فقد باع سكرتيره في العام 1871 منصب متصرف الموصل بـ 800 ليرة تركية . وكان الفساد في ظل نظام السلطان عبد الحميد – بصورة تقريبية من العام 1878 وحتى ثورة العام 1908 أكبر حجما وأوسع انتشارا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهـذه التركـة الثقيلـة مـن مظـاهر الفسـاد التـى خلفهـا الاحـتلال العثمـانى للعـراق والـذى انتهـى عـام 1917 بـاحتلال الإنجليـز للعـراق جعلت مـن الفسـاد عنصـرا متأصـلا فـى بنيـة المجتمـع العراقـى والدولـة العراقيـة منـذ تأسيسها.

وقـد تفشـت ظـاهرة الفسـاد فـى القـرن العشـرين فـى زمـن الاحـتلال الإنجليـزي الـذى أعقب العثمـانيين حيـث كـان الإنجليـز يبحثـون لأنفسـهم عـن إنشـاء القواعـد العسـكرية والأسـواق والمـوارد، وهـذه الأهـداف لا تتـأتى بيسـر وسـهولة دون القـوة والسـطوة واسـتخدام المـال والهبـات، وطالمـا كـان هنـاك مـن المنتفعين والفاسـدين ومـن هـم علـى اسـتعداد تـام لبيـع ذمـتهم ووطـنهم وعرضـهم مـن أجـل سـلطة أو مـال وتحـت أى مسـمى فالمحتـل لا يكـترث لفسـاد المجتمـع ولترويـج أخلاقيـات وأسـاليب غـير شـرعية بقـدر تمريـر هيمنتـه وتمشـية أهدافـه ومراميـه لهـذا عمـد الإنجليـز إلى توزيـع الأراضـي الزراعيـة علـى الشـيوخ وقسـم مـن رجـال الـدين والمتنفـذين ممـا خلـق رمـوزاً كـبيرة مـن مـلاك الأراضـي والإقطـاعيين ومـن الأتبـاع والمريـدين لهـم، وحتـى عنـد تشـكيل الدولـة العراقيـة الأولى فـى عـام 1921 وبشـكلها الصـورى كونهـا كانـت دولـة تحـت هيمنـة وتبعيـة الاحـتلال والـذى أريـد لهـا أن تكـون دولـة متخلفـة ضـعيفة بهياكـل إداريـة هشـة قائمـة علـى الـروتين والمحسـوبية والعشـائرية وبيـع المناصـب والمراكـز حيـث أصـبحت الوظيفـة العامـة مصـدرا للعـيش لهـذا تفشـى أسـلوب البيـع والشـراء أو التـأجير لهـذه الوظـائف كمـا هـى فـى العهـد العثمـانى، وقـد تفشـت الرشـوة والاختلاسـات وازدادت شـكاوى المـواطنين مـن سـلوك المـوظفين وأصبحت المراكز والمناصب مركزا للثراء غير المشروع.

اتسـم نظـام الحكـم فـى الدولـة العراقيـة الحديثـة بالفسـاد، فالأراضـى الزراعيـة فيهـا موزعـة بـين الإقطـاعيين والشـيوخ ورجـال الحكـم وشـرائح مـن ضـباط الجـيش العراقـى، وكانـت عبـارة عـن رشـاوى دفعهـا الحكـام لكـى يزمنـوا تبعيـة هـؤلاء تحـت هيمنـتهم وسـطوتهم، وقـد أصـدرت الإدارة الملكيـة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قوانين موغلة بالفساد، كقانون الأراضى الأميرية 1931، وقانون اللزمة 1933، وقانون حقوق وطلبات الزراع 1933، وقد صدرت هذه القوانين لخدمة السياسة البريطانية وكان الغرض منها مكافأة الشيوخ الذين تعاونوا معها.

وكان من نتيجتها أن حوالى 85٪ من الأراضي الزراعية فى العراق موزعة فقط على 35 ألف مالك، ومن جراء هذا الظلم والقهر الذى سبب التعاسة والفقر والألم للفلاحين فى الريف، ارتحل الكثير منهم تاركين مواطنهم ومزارعهم إلى المدن ليبحثوا فيها عن مصدر آخر للعيش والرزق فبنوا الصرائف والأكواخ على حافات المدن وخاصة بغداد والبصرة، ليشكلوا بها حزاما ينم عن مدى البؤس والفاقة والجوع الذى تعرض إليه المواطنون، لحين قيام ثورة 14تموز1958 حيث أعلن فيها الزعيم عبد الكريم قاسم قراراته الحاسمة باجتثاث الصرائف والأكواخ عن وجه العاصمة والمدن الأخرى وبناء المساكن من الطابوق وتجهيز أحيائها بمستلزمات البنى التحتية من ماء وكهرباء ومدارس ومستشفيات ومراكز صحية وخدمية أخرى، وعمد فى بغداد إلى شق قناة إروائية بطول 25 كم (قناة الجيش) من نهر دجلة إلى نهر ديالى موزعا على ضفافها الأراضي والمزارع على ساكنى هذه المنطقة، كما أنشأ مدنا أخرى فى داخل بغداد كانت غارقة بالفقر والبؤس كمدينة الشعلة والعامل وغيرها، إلى أن فاجأه المتآمرون بتعاونهم الفاضح مع القوى الأجنبية حيث أطيح به وبآماله وعهوده التى قطعها للفقراء من شعبه ولم يكمل المشروع الذى بدأ به وأقسم عليه من إزالة مظاهر الفقر عن وجه العاصمة والقضاء على الصرائف والأكواخ.

وكان من بواكير الانقلابيين فى 1963 حين توجوا انقلابهم بالرشوة المشهورة التى قبضوها من حكام دولة الكويت والتى باعوا فيها قسماً من الحدود العراقية الكويتية الممتد من المطلاع إلى العبدلى وقسم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من آبار النفط فى الرميلة مقابل مبلغ 30 مليون دينار عراقى، وقد تصدر الفساد فى زمن البكر حين أُحتكرت السلطة ومفاصلها من قبل شريحة معينة ممثلة بأقارب وأنساب وحواشى وعشائر المسؤولين الكبار فى هرم السلطة الجديدة، والتى عاثت بالبلد ومقدراته وبثروته وممتلكاته لصالحها ولمحسوبيها وتركت أبناء الشعب يتلظون حسرة وفاقة على مورد للرزق يقتاتون منه، إلى أن جاء عهد العارفين الذى أغرق البلاد بأسوأ ما كان عليه من العشائرية والمحسوبية والطائفية والتخلف وكانت فترة ممحلة بائسة قاتمة ألمت بالعراقيين إلى أن أطيح بنظام العارفين فى عام 1968 ليعود البعثيون بثوب آخر متبوئين مركز القرار السياسى ومالكين زمام دفته، وليربطوا العراق بمصيرهم شعبا ووطنا مستلبين حرياتهم ومكممين أفواههم وفاتحين أذرع السجون والمعتقلات للوطنيين والأخيار من أبناء هذا الوطن، وليعتمل معولهم بتخريب البلد والقضاء على البقية الباقية من بناة التحتية ومراكزه الاقتصادية ومن جميع موارده وإمكانياته من خلال زج العراق فى أتون حروب مفتعلة مع جيران العراق من الدول الإقليمية التى حصدت فيها نفوس الآلاف المؤلفة من العراقيين والتى فتكت بكيان الوطن وبمقدرات شعبه والتى مهدت السبل والمسالك للفساد الإدارى والمالى كى ينخر بمفاصل الدولة وعروقها، حيث تحول الإنسان العراقى إلى سلعة فى سوق المضاربة والمزايدة بين أن يضحى بروحه فى الجبهات الحامية للقتال أو أن يضمن الحياة والاستقرار له ولعائلته من خلال دفع الرشاوى والهدايا والأراضى والممتلكات لذوى النفوذ فى الحزب والسلطة أو للأمراء والضباط فى الجيش العراقى لشراء الأجازات الوقتية والدائمية أو للنقل وممارسة العمل فى الخطوط الخلفية أو فى المدن بعيدا عن محرقة القتال، مما سببت هذه المظاهر من الفساد خلق فجوة كبيرة بين الشباب العراقى من المجندين والمتطوعين فى سلك الجيش كان لولبها ومحركها الرئيسى الفساد الذى مارسته السلطة فى مختلف طبقاتها وكان ابن الشعب الفقير المعوز حطبا لنارها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فضلا عن ما آلت إليه هذه الحروب من نتائج كارثية على الدولة والمجتمع العراقى وما تمخض عنها من فساد قاتم ومستشرى تتوج فى نهايتها بالحصار الاقتصادى الذى فرضته الأمم المتحدة على العراق، عقوبة على ما اقترفه نظامه من مساوئ تجاه جيرانه وتجاه الأمن والاستقرار العالمى، حيث كانت هذه القرارات أكثر وقعا وإيلاما وجوعا للمجتمع العراقى وليس على حكومته لأنه هو من تحمل وزر وأعباء أخطاء ما اقترفته سياسة التفرد والديكتاتورية التى مارستها القيادة السياسية العراقية، حيث خلفت هذه السياسات الرعناء مرتعا خصبا للفساد الإدارى والمالى الذى استفحل ونشط بشكل لامثيل له فى النهب والسرقة والتحايل والنصب والتزوير والرشاوى والتلاعب بأموال العراق داخليا وخارجيا، وكان تهريب النفط من خلال ثقب الأنابيب خير مورد للسراق والمفسدين من مسؤولين ومتنفذين دون أن يجد أى رادع أو مراقبة تصده وتحيل بين مطامعه ومصالح الشعب والوطن.

وهكذا ظل الفساد يتوارث فى العراق بتعاقب الحكومات عليه وكل حكومة تأتى تدعى أنها تحارب الفساد وتكافحه لكن الفرد العراقى يتلمس أن الفساد فى الحكومة اللاحقة أوسع وأشمل وأشرس منه فى التى سبقته.

لكن الفساد الإدارى فى العراق لم يمر بكل مراحله كما هو بعد 2003 فقد فاق كل التصورات والصفات والأساليب حيث أضحى سمة ملازمة لجهاز الدولة ومؤسساتها ولأحزابها السياسية أو برلمانها ولكل قطاعات المجتمع ومشاريعه الإنتاجية والخدمية ووصل إلى كل الهيئات الرقابية والحسابية وهيئات النزاهة المتنوعة فلم تعد هناك جهة أو هيئة قادرة على أن تنأى بنفسها من تطاوله.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا: أسباب الفساد فى العراق:

تعدد وجهات النظر والآراء والأفكار عن أسباب ودوافع الفساد الإدارى فى العراق ما بعد عام 2003 يتناسب كثيرا مع ضخامة وجسامة حجم الفساد المستشرى فى البلد وسنقف عند بعض هذه المسببات كما طرحها المختصون والباحثون كما يلي:

1: الأسباب السياسية للفساد:

أ - لعبت الحملات الانتخابية دورا بارزا فى إضفاء ونشر الفساد الإدارى فى العراق، إذ تتطلب العملية الانتخابية الكثير من التمويل اللازم الأمر الذى يدفع أصحاب القرار السياسى للجوء إلى ذوى المصالح التجارية للحصول على ذلك التمويل مقابل وعود مستقبلية بجنى المكاسب، فمن شأن العوامل أعلاه أن تؤدى إلى خلق حالة من الازدواجية فى الولاء بين الممولين وبين الوطن والمبادئ من قبل السياسيين وأحزابهم مما يترتب عليه ضعف الأداء والإدارة لكون هؤلاء الساسة يلبون رغبات أسيادهم ويتجاهلون رغبات المجتمع، فضلا عن ما تخلفه من فجوات ما بين السلطة والشعب، أو مزيد من الاحتكار فى المجالات الاقتصادية والتى تتولد إما بشكل مباشر أو من خلال شبكات الأتباع والأنصار.

ب - حالة الشعور لدى أصحاب السلطة والسياسيين بأن فترة بقائهم فى القيادة محدودة قد تدفعهم إلى ممارسات غير مشروعة من أجل التشبث والبقاء فى السلطة، أو أن آلية الانتخابات التى أسهمت فى الوصول إلى مقاعد الحكم دفعتهم إلى التحول إلى دكتاتوريين وفاسدين بعد أن منحهم الشعور بأن إخراجهم من السلطة لن يتم بالطريقة ذاتها وعبر نفس الآليات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والـذى سـيكونون أنفسـهم اللاعـبين الأساسـيين فيهـا كمـا هـو فى العراق.[1]

2- العوامل الاقتصادية :

مـا تخلفـه الأزمـات الاقتصـادية التـى يمـر بهـا العـراق مـن آثـار اجتماعيـة واقتصـادية مـدمرة تتمثـل فـى ارتفـاع معـدلات التضـخم والبطالـة وتـدهور القـدرة الشـرائية لابـد لهـا أن تسـاعد مـن تنشـيط فـرص الفسـاد الإدارى، فالنسـب المرتفعـة للتضـخم تحـدث تشـوهات فـى المسـتوى العـام للأسـعار وتعيـد توزيـع الـدخل لصـالح فئـات محـددة مـن أصـحاب النفـوذ والقـادرين علـى اسـتغلال مـواقعهم المتميـزة فـى المجتمـع، كـذلك تغيـر مـن نمـط الاسـتثمار وتعمـل علـى تحفيـز النزعـة الاسـتهلاكية لـدى المجتمـع خوفـا مـن الارتفاعـات المتلاحقـة للأسـعار، محدثـة حالـة مـن القلـق والاضـطراب النفسـى لاسيما عنـد أصـحاب الـدخل المحـدود مؤديـة بـالكثير منهم إلى الإخـلال بالقواعـد السـلوكية بحجـة تـأمين فـرص المعيشـة وبطرائـق فاسـدة، أمـا أصـحاب النفـوذ فقـدرتهم علـى الاسـتثمار بالجانـب الأكـبر مـن المنـافع الاقتصـادية سـتزداد وتـزداد معهـا رغبـاتهم فـى تـراكم الأصـول ممـا يـؤدى إلى توسـيع الفجـوة بيـنهم وبـين بقيـة أفراد المجتمع ومزيد من الفساد للحفاظ على تلك المنافع وتوسيعها .[2]

وعـدم الأخـذ بمبـدأ الكفـاءة والخـبرة والنزاهـة فـى الاختيـار والتعـيين والنقـل والترفيـع فـى المناصـب أو فـى الوظـائف الحكوميـة حيـث اعتمـد علـى مبـدأ المحاصصـة الحزبيـة والطائفيـة والأخـذ بـه كمعيـار رئيسـى للتقيـيم ممـا ولـد روح الغضـب والنفـور لـدى أبنـاء الشـعب وخصوصـا ذوى الاختصـاص والكفاءة فكان له دور فاعل فى الفساد.

1- مصطفى كامل السيد، الآثار السياسية للفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2004 : 274.

2- عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990 : 685.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والـذى سـيكونون أنفسـهم اللاعـبين الأساسـيين فيهـا كمـا هـو فى العراق.[1]

2 - العوامل الاقتصادية :

مـا تخلفـه الأزمـات الاقتصـادية التـى يمـر بهـا العـراق مـن آثـار اجتماعيـة واقتصـادية مـدمرة تتمثـل فـى ارتفـاع معـدلات التضـخم والبطالـة وتـدهور القـدرة الشـرائية لابـد لهـا أن تسـاعد مـن تنشـيط فـرص الفسـاد الإدارى، فالنسـب المرتفعـة للتضـخم تحـدث تشـوهات فـى المسـتوى العـام للأسـعار وتعيـد توزيـع الـدخل لصـالح فئـات محـددة مـن أصـحاب النفـوذ والقـادرين علـى اسـتغلال مـواقعهم المتميـزة فـى المجتمـع، كـذلك تغيـر مـن نمـط الاسـتثمار وتعمـل علـى تحفيـز النزعـة الاسـتهلاكية لـدى المجتمـع خوفـا مـن الارتفاعـات المتلاحقـة للأسـعار، محدثـة حالـة مـن القلـق والاضـطراب النفسـى لاسـيما عنـد أصـحاب الـدخل المحـدود مؤديـة بـالكثير مـنهم إلى الإخـلال بالقواعـد السـلوكية بحجـة تـأمين فـرص المعيشـة وبطرائـق فاسـدة، أمـا أصـحاب النفـوذ فقـدرتهم علـى الاسـتثمار بالجانـب الأكـبر مـن المنـافع الاقتصـادية سـتزداد وتـزداد معهـا رغبـاتهم فـى تـراكم الأصـول ممـا يـؤدى إلى توسـيع الفجـوة بيـنهم وبـين بقيـة أفراد المجتمع ومزيد من الفساد للحفاظ على تلك المنافع وتوسيعها .[2]

وعـدم الأخـذ بمبـدأ الكفـاءة والخـبرة والنزاهـة فـى الاختيـار والتعـيين والنقـل والترفيـع فـى المناصـب أو فـى الوظـائف الحكوميـة حيـث اعتمـد علـى مبـدأ المحاصصـة الحزبيـة والطائفيـة والأخـذ بـه كمعيـار رئيسـى للتقيـيم ممـا ولـد روح الغضـب والنفـور لـدى أبنـاء الشـعب وخصوصـا ذوى الاختصـاص والكفاءة فكان له دور فاعل فى الفساد.

1- مصطفى كامل السيد، الآثار السياسية للفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2004 : 274.

2- عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990 : 685.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- حالة الشعور بعدم الأمان للمستقبل فى ظل تصارع الأنظمة السياسية وشيوع ظاهرة الإقصاء، الأمر الذى دفع بالمسؤولين إلى العمل على تأمين مستقبلهم وذلك بالإقدام على نهب أكبر قدر ممكن من المال العام.

وتفشت ظواهر الفساد فى عقود التجهيز والإعمار وتوزيعها مقابل تلقى الرشاوى حيث بلغ فيها الفساد إلى مستوى القمة نتيجة إلى عدم الاعتماد على مقومات الشفافية والإخلاص والنزاهة، أضف إلى ذلك تهريب الأموال إلى خارج حدود الوطن والتعامل مع المصارف الأجنبية وتفشى عمليات غسيل الأموال عن طريق الوسائل غير المشروعة للربح والمتاجرة، فضلا عن الصرف غير المحدود للأموال فى مشاريع وهمية أو عقود شراء دون اتباع إجراءات الصرف المعتمدة وفق الحسابات الأصولية كما حدث فى أغلب عقود وزارة الدفاع والداخلية، أما تزوير الشهادات العلمية الذى اتبعه أغلب السياسيين العراقيين الذين جاءوا مع الاحتلال بغية الحصول على المراكز والمناصب العليا فى الدولة، كل ذلك كان له التأثير البالغ فى تفشى ظاهرة الفساد الإدارى والمالى فى الدولة ومرافقها والذى انعكس على الواقع الاجتماعى والاقتصادى للبلد وعلى طبيعة المجتمع العراقى.

وترى منظمة الشفافية الدولية فى تقريرها للعام 2005 عن حالة الفساد فى العراق:

لقد أصبح الفساد فى العراق الثقافة السائدة كقانون لابد من تطبيقه أما حالة الإفساد فهذا هو الاستثناء ويعود السبب فى ذلك إلى الأزمات الاقتصادية والسياسية وحالة عدم الاستقرار وعدم الثقة بقرارات الحكومة والإرهاب، كما أن الحكومة لسنوات لم تظهر أن للإنسان العراقى حقوقاً بقدر ما عليه من التزامات.[1]

1- Transparency international. the coalition aginst Corruption, Iraq ministen on graft charges press Release, 10-2005.

- www.Transparency .org

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالمقابل فقد كان للإدارة الأمريكية ممثلا بالحكم المدنى لبول بريمر اليد الطولى للفساد فى العراق عبر احتكار عملية توزيع عقود الإعمار، حيث عمدت إلى منع الشركات الصغيرة من الدخول إلى المنافسة لقلة المعلومات المتوفرة عن العقود، أو دفع الأموال مقابل عدم إخضاع تلك العقود إلى الإشراف الأمر الذى مكن كبرى الشركات ومنها (هالبرتون، وبكتل) والتى تربطها علاقات مع الحكومة الأمريكية من الفوز بأغلب تلك العقود والتى بدأت تظهر دلالاتها من خلال الأرباح الهائلة التى حققتها تلك الشركات الأمر الذى دفع رئيس منظمة الشفافية الدولية (بيتر ايجن) بالتأكيد على ضرورة مكافحة الرشاوى وتجنب سيطرة نخب فاسدة على موارد البلد فى ظل غياب الشفافية فى عقود إعادة الإعمار للعراق.[1]

ومن الأسباب الرئيسية لانتشار الفساد وتناميه ما بعد 2003 فى العراق هو الاحتلال الدولى وتبعاته ولكى نعزز ذلك نورد بعض الأمثلة الموثقة وكما وردت فى تقرير المفتش العام لسلطة الاحتلال:

فقد رافقت مظاهر الفساد آلية صرف الأموال المخصصة لتمشية أمور البلد وكذلك مساعى ما سمى بإعادة الإعمار فى العراق، سواء بالنسبة للأموال المخصصة من الجانب الأمريكى أو الأموال العراقية، الأمر الذى أدى إلى تبديد الموارد المتاحة للمشاريع فضلاً عن ارتفاع تكاليف العقود. إن أحد عوامل الزيادة فى تكاليف العقود هو ارتفاع تكلفة توفير الأمن التى تدخل فى تكلفة العقود والتى تستند إلى قاعدة التكلفة زائد هامش الربح، إلى تأثير تعدد المقاولات من الباطن (وبيع العقود من واحد إلى آخر) .

1- منظمة الشفافية الدولية، الفساد فى عمليات إعادة البناء بعد الحرب، التقرير العالمى للفساد، 2005: 5.

- www.Transparency.org

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن جملة الوقائع الواردة فى تقارير المفتش العام الأمريكى الآتى:

1 - قيام العراق بتسديد الأموال لأحد المتعاقدين مرتين على نفس العمل.

2 - السماح لأحد المسؤولين الأمريكيين بالتعامل مع ملايين الدولارات نقداً حتى بعد أن طرد من العمل لعدم كفاءته.

3 - تم صرف 89 مليون دولار من مجموع 120 مليون دولار خصصت لمشاريع بدون عقود أو وثائق، ونحو 7.2 مليون لم يتم التعرف على كيفية صرفها.

ويشير تقرير المفتش العام بالتفصيل إلى الفشل الإدارى الممنهج وانعدام الإشراف وممارسات الغش والاختلاس من جانب المسؤولين الأمريكيين الذين كانوا يديرون جهود إعادة الإعمار فى العراق. وقد اتهمت إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة بالفساد والاستغلال السيئ للموارد. فمن بين موارد صندوق تنمية العراق فإن نحو 8.8 مليار دولار كانت قد تم تسليمها إلى الوزارات العراقية ولم يمكن الوقوف على أبواب وكيفية الصرف. وقد تم رصد 57 قضية قيد التحقيق منها 15 سرقة و 19 حالة رشوة و6 حالات غش فى التجهيز. وهكذا تم هدر المليارات من الدولارات وتخريب القدرات الإنتاجية والخدمية وإعاقة عملية إعادة الإعمار. (1)

كما ورد أيضا ما يشير إلى أسباب الفساد فى العراق بفعل حكومة الاحتلال وذلك فى تقرير المفتش العام لسلطة الاحتلال، (إستيوارت بوين) والذى صدر فى عام 2005.

---

1 - دائرة للمفتش العام الأمريكى فى السلطة المذكورة وذلك فى شباط من عام 2004.

- نقلا عن: د. مدحت كاظم القريشى: الفساد الإدارى والمالى فى العراق (أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته) نشر فى شبكة الاقتصادين العراقين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن إدارة الاحتلال قد تسببت في ضياع ما يقارب (9) مليار دولار من موارد صندوق التنمية العراقي المشكل بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1483) والتي أنفقت بطرائق لا تتوافق مع المعايير الدولية والحسابية على تأسيس وإعادة تأصيل الوزارات العراقية وأن هناك الكثير من الثغرات في أوجه الإنفاق من دون أن يتحقق أي تحسن في مستوى أداء تلك المؤسسات ولا في أسلوب عملها، كما أن المجلس الدولي للمراقبة والإشراف التابع للأمم المتحدة والمشكل بموجب الفقرة (12) من القرار (1483) والذي أنيط به مهمة التدقيق على الأموال المودعة في صندوق التنمية وجهات الصرف، قد شدد وفي العديد من التقارير من أن هنالك الكثير من الخلافات التي رافقت عمليات بيع النفط وفي عدم وجود منظمة لتحديد كميات النفط المستخرجة فعليا والمستهلكة الأمر الذي سهل عمليات التهريب للنفط وعلى نطاق واسع.

فقد وجد المجلس على سبيل المثال بأن الكميات غير المطابقة من زيت الوقود المنتج والمستهلك والمصدر قد بلغت (618203) طن للمدة من نهاية حزيران ولغاية كانون ثاني من عام 2004، بمعنى أن الكميات المنتجة هي أكبر من الكميات المستهلكة والمصدرة، وإن قيمة المبيعات غير المطابقة قد بلغت ما يقارب (69) مليون دولار، كما أن قسما من إيرادات الصادرات النفطية قد تم إيداعه في حسابات مصرفية تعود لمصارف عراقية وأردنية، من دون إيداعه في صندوق الحساب الخاص لصندوق التنمية العراقي، فضلا عن العديد من التجاوزات الأخرى.[1]

وهناك من يضيف أسبابا أخرى للفساد في العراق كما مبين أدناه:

1- انهيار مؤسسات الدولة كاملة بما فيها الأجهزة الأمنية والرقابية .

2- الحصول على مكاسب خاصة مقابل المصلحة العامة .

1- المجلس الدولي للمراقبة والإشراف، صندوق التنمية العراقي www.Iamb-inf-org .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3- الوضع الأمنى المتردى.

4- ضعف وبساطة العقوبات الرادعة ضد المفسدين.

5- تردى الحكم وانعدام القانون وعدم وجود شفافية كاملة للإبلاغ عن المفسدين .

6- عدم الإفصاح عن السجلات العامة والمعلومات والاستمارات الحكومية والاستيرادات الحكومية وطرق استخدامها.

7- عدم توفير قاعدة معلومات يمكن أن تساعد بشكل كبير فى تحديد الآليات الفاعلة للوقوف على موطن الفساد وأشكاله .

8- ضعف الدخل السنوى والرواتب خاصة لصغار الموظفين .

9- ضعف آلية القيادة السياسية فى مسألة معالجة الفساد ومحاسبة المفسدين وغياب خطة وطنية تفصيلية محددة الأهداف .

10- عدم إعطاء مقاومة الفساد الأولوية عند الشعور بوجوده وخطره.

11- دور الإعلام وعزوفه عن المشاركة والتصدى لحالات الفساد .

12- وجود بعض التشريعات التى تتسبب فى إنشاء بيئة خصبة للفساد كما حصل فى المادة 136 ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (23/ 971 قبل إلغائها من قبل مجلس النواب فى السنوات الأخيرة، والتى تنص على (لا يجوز إحالة المتهم على المحاكم فى جريمة ارتكبت اثناء تأديته لوظيفته الرسمية أو بسببها إلا بإذن من الوزير التابع له مع مراعاة ما تنص عليه القوانين الأخرى) .

وأشارت هيئة النزاهة بأن حجم الهدر فى المال العام بسبب هذه المادة بلغ 160 مليار دينار عراقى، ومن جهة أخرى عدم تنشيط القرارات الخاصة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بمحاكمة الفساد كالقرار المرقم (138) والذى يشدد العقوبة على المرتشى والسارق والمختلس بعد إطلاق سراحه إلا بعد البت بأمره قضائيا.

13 - ومن الأسباب أيضا عدم انخراط منظمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية فى مكافحة الفساد ومتابعة الأداء الحكومى والمحاسبة الجادة للحكومة .

14 - انعدام الرقابة على المتلاعبين فى الأموال التى تدخل إلى العراق بصورة منح أو هبات بسبب عدم وجود ضوابط قانونية لإدارة مثل هذه الأموال، وكذلك على المناقصات العامة وصفقات الشراء والعقود فإن الأفراد المتنفذين يجدون الفرص الملائمة للكسب غير القانونى وجباية الضرائب والجمارك من خلال استغلال المنصب، فإن هناك تخفيضات ومزايا يمكن منحها بشكل غير قانونى مقابل رشوة أو عطايا خاصة. (1)

ويمكن أن يضيف المؤلف بعض العوامل الأخرى لتفشى ظاهرة الفساد الإدارى واستفحالها بهذا الشكل المروع الذى يهدد كيان الدولة والمجتمع ومستقبل الأجيال القادمة كما يلي:

1- النظام العراقى الجديد ورث تركة ثقيلة من الفساد الإدارى والمالى عن النظام السابق نتيجة للحروب والصراعات والسياسات الهوجاء التى افتعلتها القيادة السياسية السابقة ومريدوها والتى انعكست تداعياتها على المجتمع العراقى وعلى بناة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية، فولدت جيوشا من البطالة والمعوزين والفقراء ومن الأيتام والثكالى والمعوقين والمحتاجين إلى سد رمقهم وإشباع عوائلهم وإدامة حياتهم، لكنهم يفتقرون إلى فرص عمل أو مجالات

1- ياسر خالد بركات، ومحمد غالى راهى، الفساد المالى والإدارى فى العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة، العدد 2.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تمكنهم من العمل لكسب الرزق الحلال كى يقوموا بها أنفسهم وعوائلهم، مما اضطر الكثير منهم إلى اتباع الطرق غير الشرعية والقانونية لتتيح لهم الحصول على الموارد المادية وبالتالى استمرارية العيش والبقاء.

2- إسقاط النظام السابق على يد القوات الدولية المتحالفة أزاح عن كاهل العراقيين حكما دكتاتوريا غاشما وأنقذهم من براثنه، إلا أنه لم ينقذهم من آفة الفساد والفقر والجوع الذى سببه لهم النظام السابق مما مهد السبل والطرق إلى استشراء الفساد وتضخمه وتنوعه دون أن يجد الأسلوب الناجع لمكافحته والتصدى له، بالقدر الذى ولد مواطن ومنابع ومراتع أخصب لتناميه وتمدده.

3- لعبت القيادة السياسية الجديدة وأحزابها دورا كبيرا لتفشى ظاهرة الفساد الإدارى والمالى وتناميها، ابتداء من النهب والسرقة الذى مارسته عند دخولها العراق مع المحتل الأجنبى لكل ممتلكات الدولة وعقاراتها ومقرات الحزب الحاكم السابق وممتلكاته وقصور وأبنية قيادية وسياسية، كلها أضحت تحت متناول الأحزاب الجديدة وهيمنتها، ونظرا للانهيار الذى أصاب الدولة العراقية ومؤسساتها وتفكك قواها الأمنية من جيش وشرطة محلية والتى أدت إلى خلق حالة من الفوضى والتسيب، مما فسحت المجال لأصحاب النفوس الضعيفة والسيئة ومن السياسيين والحزبيين بالاعتداء وسرقة أموال الدولة وبنوكها وممتلكاتها، كل هذه التصرفات المشينة التى رافقت الاحتلال عمقت من ظاهرة الفساد الإدارى فى العراق وسهلت للبعض من موظفين ومسؤولين ومن بعض أبناء الشعب بالتطاول والاعتداء على المال العام وثروة البلد.

4- انعدام العدالة والمساواة بين أبناء الشعب فى التعيين والمناصب والوظائف والرواتب والامتيازات والأجور يخلق فجوة وحساسية كبيرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بين الناس وقد يشعرهم بالتهميش والظلم فيخلق فى نفوسهم شعورا بانعدام المواطنة وأن الوطن ليس ملكا للجميع يتساوون فيه بالحقوق والواجبات وحسب مبدأ تكافؤ الفرص، وإنما على أساس المحسوبية والمنسوبية بالانتماء لهذا الحزب أو لتلك الطائفة أو للعشيرة والأقارب أو للعلاقات الشخصية، وهذا ما حصل فعلا فى العراق وإلى الآن يمارس هذا الأسلوب، وبشكل فاقع وبدون إحساس وطنى من قبل القادة والسياسيين وأحزابهم، أن مثل هذا الأسلوب أشاع ظاهرة الفساد ودفع بالبعض أن يتخلى عن وطنيته لأنه أمام واقع مرير تقوده قيادات وسياسيون أبعد ما يكونون عن الوطنية ومبادئها.

5- الفساد السياسى فى العراق هو الحاضنة الأم للفساد الإدارى وهو الظهير القوى الذى يتكئ عليه الفساد الإدارى، فعندما يشرّع السادة والمسؤولون الكبار هذه الرواتب والامتيازات والإيفادات والاستيلاء على أملاك الدولة وأراضيها وعلى القصور الرئاسية للنظام السابق، وعندما يدخلون منافسين ومضاربين فى السوق التجارى العراقى كأصحاب شركات أو كوسطاء وشركاء أو يتقاضون العمولات والرشاوى مقابل منح العقود أو الاتفاق مع مناشئ وشركات معينة مقابل دفوعات خيالية يتقاضونها من الممولين والمصدرين أو من غسيل الأموال وتهريبها للخارج والتعامل مع المصارف الأجنبية، كل هذا الثراء الفاحش والتمدد به داخل القطر وخارجه الذى أتخم به السياسيون والمسؤولون وعلى حين غرة، يؤدى إلى تفشى ظاهرة الفساد ويشجع الموظفين وبسطاء الناس أن يتعاطوا الفساد ويستسهلوه.

6- انعدام المحاسبة وضعف العقوبات من الأسباب التى أدت إلى انتشار الفساد وتضخمه، فالكل يتحدث عن الفساد فى العراق ومنذ سقوط النظام السابق إلى الآن، ولكن عندما نبحث عن المفسدين لا نجد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لهم أثرا أمام القضاء والقانون، فى حين أن ثروة البلد وأمواله وأرزاق شعبه واقعة تحت رحمة الفاسدين وعبثهم، فهناك المليارات التى هربت للخارج وهناك آلاف المشاريع الوهمية مقبوضة الثمن دون أن نجد لها أصولا على أرض الواقع وهناك آلاف الملفات التحقيقية للمفسدين من وزراء ومدراء عامين ومن سياسيين كبار ورجال أعمال ومقاولين، لكن ملفاتهم مخبأة فى أدراج القضاء دون أن تروج وتأخذ طريقها السليم للمحاكم المختصة لينال أصحابها العقاب وترجع الأموال التى سرقوها أو اختلسوها لخزينة الدولة ولأصحابها الشرعيين، كل ذلك يأتى بسبب الضغوط والتدخلات التى تمارس على الهيئات الرقابية من النزاهة أو ديوان الرقابة المالية أو المفتشين العموميين فى الوزراء لكون أغلبهم منحدرا من هذه الأحزاب نفسها فهم الذين يتسترون على منتسبيهم ومفسديهم حتى لا تطالهم يد العدالة، مما يؤدى إلى زيادة حجم الفساد واتساعه فى البلد.

7- متى ما صلح القضاء واستقام صلح البلد وقويت هيبة الدولة وتعزز وجودها وانتشرت سيادة القانون وهيمنته، إلا أن القضاء العراقى قد أصيب بالخمول والترهل والفساد وشابته التهم بالانحياز وعدم الاستقلالية والمحاباة للمسؤولين والسياسيين الكبار وأحزابهم، لهذا يبقى الفساد ويستقوى طالما لم يجد قضاء عادلا نزيها يوقفه عند حده ولجم جماحه .وهناك آلاف الملفات التحقيقية الخاصة بالفساد من سرقة وهدر وتلاعب بالمال العام تنتظر من يحركها ويحيل أصحابها للمحاكم المختصة لكى ينال مقترفو الفساد فيها جزاءهم العادل ولكى تكون رادعا قويا لبقية المفسدين أو لمن ينون القيام بعمليات تلاعب ونهب لأموال الشعب.

8- ضعف وتوانى الحكومات التى تعاقبت على قيادة البلد منذ سقوط النظام إلى الآن وعدم اهتمامها ورعايتها لهذه الآفة الخطرة التى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تنهش باقتصاد العراق وتدمر مستقبله، فضلا عن الأزمات السياسية المتتالية التى تخلقها الحكومة السياسية من أجل المصالح والمنافع والاقتتال والتنافس على المناصب والمراكز الحساسة فى الدولة والسلطة دون أن تلتفت إلى إدارة الدولة ومرافقها ومؤسساتها بالشكل الذى يؤدى إلى متابعة ومراقبة ومحاسبة الفاسدين أو الحد من عمليات الفساد، هذا التسيب واللامبالاة من قبل السلطة التنفيذية لدوائرها مهد الطريق السهل والسليم للنفوس الضعيفة لكى تعيث فسادا بثروة العراق واقتصاده وبالتالى بأمنه واستقراره، فالفساد الإدارى هو الحاضن والدافع الرئيسى للإرهاب الدولى والداخلى الذى يفتك بالعراق الآن وطنا وشعبا، حيث تعتمل آلته الحربية بحصد أرواح العراقيين بمتفجرات ومفخخات وتحتل قواه ثلث مساحة العراق وبعضا من مدنه وقراه ولا يزال نزيف الدم يتدفق من أوداج شباب العراق وفتيته الذين نذروا أنفسهم دفاعا عن تربة الوطن بعد أن تخلى عنها حماة الوطن وممن أنيط بهم الواجب للدفاع عنه عندما هربوا مخلفين وراءهم شرفهم ومهنيتهم العسكرية، فضلا عن المليارات من الدولارات التى أريقت فى ساحات الشرف والعزة من الأسلحة والأعتدة والآلات الحربية والمدافع والدبابات وكل المستلزمات العسكرية الحديثة التى استلبت من بين أفواه الشعب للدفاع عن مقدراته وأمنه، إلا أن الفساد كان أقوى وأعتى من الشرف والغيرة والحمية على البلد حيث نصب هؤلاء القادة والأمراء من الضباط على مصيره بالبيع والشراء للمناصب والمراكز التى أهلتهم من الاعتلاء على صهواتها مقابل الآف الدولارات التى دفعوها للساسة والقادة الذين وضعوا ضمائرهم ووطنيتهم رهينة لأطماعهم وشراهتهم ونسوا أنهم قادة لهذا البلد تترتب عليهم مسؤوليات وتبعات حمايته وإدارته والحفاظ على أرواح ودماء أبنائه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثا: مظاهر وصور الفساد الإدارى والمالى فى العراق:

تعددت مظاهر الفساد وتنوعت صوره وأشكاله فى العراق بعد 2003 بوقائع تتناسب مع الحجم الهائل من الفساد الذى اعترى البلد فى نظامه الجديد إلا أننا سنحصرها بالمظاهر والصور التالية :

1- الرشوة :

ازدهرت الرشوة فى ظل النظام العراقى الجديد للضعف الرقابى والمحاسبة والمتابعة للحكومة حيث يضطر المواطنون إلى دفع الرشاوى فى جميع معاملاتهم الشخصية إما لغرض التعيين فى دوائر الدولة، والتى عادة ما تدفع الرشاوى للأحزاب السياسية المتنفذة أو للمسؤولين الحكوميين بغية الحصول على مجال وفرصة عمل فى دوائر الدولة وهذا سياق جبلت عليه السياسة العراقية الجديدة، وبات معروفا عند عامة الشعب من أنه يصعب على الفرد المستقل وغير المنتمى الحصول على التعيين ما لم يدفع إلى المسؤولين من أصحاب القرار، أو الدفع لتمشية معاملاتهم بسرعة أو لإكمال نواقص فى ملفات المعاملات فيضطر المواطن للدفع بدلا من العرقلة والروتين الممل الذى يصطنعه الموظفون فى قطاع الخدمات أو فى الجيش والشرطة أو فى دوائر الضرائب أو الجمارك أو فى دوائر التسجيل العقارى.

حيث أشارت هيئة النزاهة عن تصاعد معدلات الرشوة فى مؤسسات الدولة ودوائرها فى السنوات الأخيرة، فيما أعلنت عن تصدر أصحاب الشهادات الجامعية قائمة الدافعين للرشوة وذكر البيان للهيئة حسب ما نشرته وكالة شفق نيوز فى 22 كانون الثانى 2014، أن معدلات تعاطى الرشوة قفزت فى شهر كانون أول بحوالى 50٪ عن مستوياتها لشهر تشرين ثانى من نفس العام .

ويشار إلى أن الفساد فى مؤسسات الدولة العراقية ومن بين ذلك تقبل الرشاوى يتفاقم بصورة تصاعدية منذ عام 2003 ولم تفلح جميع المحاولات التى تقوم بها الحكومة العراقية للقضاء عليه، مما أدى إلى إنهيار البنى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التحتيـة وفشـل معظـم المشـاريع التـى جـرى الإعـلان عنهـا ولاسـيما فـى مجـال الخـدمات، ويشـير المختصـون إلى أن بقـاء الفسـاد بجميـع مظـاهره فـى مؤسسـات الحكومـة العراقيـة، يـؤثر بصـورة مباشـرة علـى حيـاة النـاس، كمـا يـوفر بيئـة خصـبة لعمليـات العنـف المسـلح وإدامتهـا، ووفقـا للدراسـة فـإن بغـداد تبلغ الرشوة فيها 29.3٪، فى حين تبلغ بالمحافظات 1 - 2٪ . (1)

2- الفساد المشرعن أو المقرر بقوانين وقرارات حكومية:

وهـذا النـوع من الفساد ليس له شبيه أو مثيل فى العالم حيث ينفـرد بـه النظـام العراقى الجديد بعد 2003، وهـو النـوع الـذى يتسبب فـى تبديد ثـروة البلـد ومعظـم موازنـة الدولـة مـن رواتـب وامتيـازات للمسـؤولين الحكـوميين والنـواب ومخصصـات ونفقـات وامتيـازات، فـ 70٪ مـن أمـوال الموازنـة تخصـص سـنويا للنفقـات التشـغيلية للحكومـة و 40٪ مـن هـذه الأخـيرة تـذهب لمصـروفات الرئاسـات الـثلاث، رئاسـة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس النواب، ورواتب خرافية للمسـؤولين وأعضـاء البرلمـان، ومـن بـين ممارسـات الفسـاد المشـرعن الـذى تقترفـه الحكومـة والأحزاب السياسية هو ما أقدمت عليه مـن فرهـود للأراضـي والأمـلاك الحكوميـة فـى بغـداد والمحافظـات، فقـد أصـدرت الحكومـة فـى العـام 2006 قـرارا يقضـى بتخصـيص قطـع أراضـي سـكنية لمنتسبى الرئاسـات الـثلاث ولرؤسـاء الـوزارات والوزراء ولغاية مدير عام وبأسعار رمزية وفى المناطق المتميزة، كما تم تمليك الـدور والوحدات السكنية فـى المنطقـة الخضـراء للمتنفـذين مـن السياسـيين والنـواب، ولـم يتوقـف الأمـر عنـد هـذا الحـد بـل عمـدوا إلى توزيـع شـواطئ نهـر دجلـة علـى أعضـاء مجلس النواب . (2)

1- الأستاذ موسى فرج رئيس هيئة النزاهـة السابق، الفساد فى العراق خراب القـدوة وفوضى الحكم، الروسم للصحافـة والنشر، بغداد، 2015 : 164.

2- الأستاذ موسى فرج رئيس هيئة النزاهـة السـابق، الفسـاد فى العـراق خـراب القـدوة وفـوضى الحكـم، الروسم للصحافـة والنشر، بغداد، 2015 : 164.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولم يتوقف التمادى والاعتداء المشرعن على أملاك الدولة وثروة الوطن من الأراضي بل عمدت أحزابهم المتنفذة فى حملاتها الانتخابية للترويج إلى قوائمهم بمنح وتوزيع قطع أراضى وبيوت سكنية تابعة للدولة على المواطنين الموالين لهم كدعاية انتخابية بلغت الآلاف فى بغداد وفى جميع المحافظات العراقية، وهذا النوع من الفساد الذى شرعنه تجرى ممارسته على رؤوس الأشهاد وفى العلن دون حياء وخجل فى حين أنه خارج الدستور ولا يوجد قانون محدد يشرعنه.

3- استغلال المناصب العامة :

يلجأ أغلب المسؤولين الحكوميين الذين يتمتعون بمناصب فى الدولة إلى استغلالها أبشع استغلال فى سبيل منافعهم ومصالحهم الشخصية لزيادة ثروتهم وأرصدتهم من المكاسب الهائلة التى ترد عليهم بالمغانم والأرباح، وبطبيعة الحال فإن هؤلاء المسؤولين ونتيجة لانتفاخ ثروتهم سيتحولون مع مرور الوقت إلى أصحاب أعمال وشركات أو شركاء وتجار ومضاربين إضافة لمسؤولياتهم ومهامهم فى السلطة، وبالتالى يتحول اتجاههم بالبحث عن طرق وأساليب تنمى ثروتهم وتزيد من أموالهم الخاصة على حساب اهتمامهم بمصلحة الشعب والوطن، ثم يلتجئون لتغطية وتمويه ثرواتهم التى اكتسبوها من السحت الحرام إلى البحث عن نوافذ التهريب وغسيل الأموال، وبهذا الفعل الشائن يرتكبون معصيتين **أولاهما** توفير وزيادة حجم المال بالطرق غير المشروعة، **ثانيهما** تهريب عملة البلد إلى الخارج والتى تؤدى إلى تدمير الاقتصاد العراقى وتقوض تنميته.

4- العمولة أو الكومشن:

وهذا هو الفساد الذى ينطوى على المنفعة المباشرة والنقدية وغالبا ما يمارسه السياسيون والمسؤولون فى الدولة العراقية حيث يستخدمون نفوذهم ومراكزهم القيادية لتسهيل معاملات الغير من شركات أو أشخاص وذلك فى مجال المقاولات أو العقود والمشاريع أو للحصول على القروض بفوائد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منخفضة وبدون ضمانات للبنوك الحكومية مقابل فرض عمولة أو الحصول على نسبة من المبلغ الذى تتقاضاه الشركة أو الشخص المستفيد، فتنعكس تداعيات هذا التصرف السيئ على التنمية والاقتصاد العراقى وبالتالى على المنظومة القيمية للمجتمع العراقى.

5- التلاعب فى الإيرادات العامة :

يمكن أن يمثل تحويل الموارد والإيرادات شكلاً مهماً من أشكال الفساد ولا سيما فى الاقتصاد الريعي، مثل اقتصاد النفط العراقى حيث الدولة تتلقى معظم عائداتها من مصدر واحد. فى اقتصاد كهذا، وفى غياب آليات الرقابة والإشراف الكافية، ثبت فى حالات عدة، أن فى إمكان النخبة الحاكمة أن تحوّل مليارات الدولارات من العائدات قبل تسجيلها ضمن ميزانية الدولة أو خزينتها.(1).

وبما أن أكثرية العائدات فى هذه البلدان لا تأتى من الضرائب المفروضة على الناس، فمن السهل إخفاء هذه العائدات ومن الأصعب على الشعوب معرفة المبالغ التى يجرى تحويلها أو الحَوْلِ دون تحويل وجهتها. وبالطبع إن تحويل هذه العائدات غير ممكن، عادة دون غض الطرف، سلباً أو إيجاباً، من جانب شركات النفط المحلية أو الدولية أو غيرها، ومن دون تعاون من جانب المصارف المحلية والدولية فى إخفاء هذه التحويلات وإدارتها

6- التلاعب بالقوانين وأنظمة السوق:

بما أن الدولة هى المشرفة على تنظيم الأسواق والمناطق وتصنيفها، وعلى إعطاء التراخيص وإصدار القوانين والأنظمة، فإن النخب الحاكمة يمكنها فعلاً أن تكسر القوانين وتغيرها بما يخدم مصالحها. إذ يستطيع

1- مجموعة باحثين، الدليل البرلماني العربى لضبط الفساد، منظمة برلمانيين عرب ضد الفساد، 2005، ص 38- 39.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسيون الفاسدون سن قوانين تلائم مصالح خاصة وفردية، وفي وسع الوزراء إصدار القرارات التي تخدم مصالحهم كما في وسع المسؤولين كسر القوانين بما يحقق منفعتهم ومنفعة أقاربهم وأصدقائهم. وفي وسع المسؤولين أيضاً أن يعبثوا بقوانين وأنظمة السوق لإعطاء حقوق احتكارية لهم ولأصحابهم، أو للقضاء على منافسيهم في السوق أو على أية مكاسب قد يسعون لتحقيقها.[1].

7- التلاعب بأسعار المحروقات والمشتقات النفطيه:

حينما بادرت الحكومة بالتدخل لرفع أسعار البترول ومشتقاته أدى ذلك إلى ارتفاع أغلب المنتجات التي لها علاقة أو مساس بالطاقة كالمنتوجات الزراعية والصناعية المحلية، مما أدى إلى انخفاض مستوى معيشة الفرد العراقي، كما أثر ذلك على المواد الضرورية والاستهلاكية المستوردة من الخارج حيث تستورد من مناشئ رديئة وتجلب للعراق كبضائع تالفه أو منتهية الصلاحية ومرتفعة الأسعار.

8- المشاريع الوهمية والمتوقفة:

إن أغلب المشاريع التي خطط لها لم تكتمل أو تنجز بنفس الوقت المحدد لها وإنما يتضاعف الزمن المحدد لها أو تترك وتتوقف، ذلك يأتي بسبب الإهمال وقصر النظر وانعدام الخبرة أو بفعل وضع الرجل غير المناسب في المكان المناسب في الاختيار والتعيين للأشخاص غير الكفئين أو المؤهلين لهذه المراكز والمناصب، وكل ما يملكونه من تأهيل يتمثل في انتمائهم لهذا الحزب أو ذاك وللانحدار الطائفي والقبلي، واستنادا إلى تصريح النائبة ماجدة التميمي عضو اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي، يوم الخميس 2 ديسمبر 2014، عن سرقة أكثر من 288 ترليون دينار منذ 2003 ولغاية 2014 مصروفة إلى تسعة آلاف مشروع

1- المصدر السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

غالبيتها وهمية. وقالت عضو اللجنة ماجدة التميمي إن "اللجنة سجلت تسعة آلاف مشروع انطلق منذ 2003 ولغاية العام الحالي ما بين مشروع متلكئ ووهمي ومشاريع أخرى سرقت الأموال المخصصة لها ". وأضافت أن مقدار الأموال المخصصة لتلك المشاريع تقدر بـ 288 ترليون دينار ولا يمكن محاسبة سارقيها بسبب المحاصصة الحزبية . (1)

وكشف السيد طلال الزوبعي رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي بتصريح له على قناة دجلة الفضائية (غداد/ نينا) كشف رئيس لجنة النزاهة النيابية طلال الزوبعي عن ضبط مشروع وهمي في صلاح الدين قيمته 13 مليار دينار. وفي حوار له مع قناة البغدادية ليوم 4- 11- 2015 صرح السيد طلال الزوبعي أن هنالك (89) ملفاً تمثل عقوداً مع شركات أجنبيه لقطاع الكهرباء للفترة من 2010- 2012 لم تنجز لحد الآن وأن كل عقد يحمل 13 مخالفة مشكوكاً فيها وعليها علامات استفهام، وأن أحد العقود موقع بمبلغ (86) مليون دولار في حين أن قيمة الشراء الفعلية (70) مليون دولار أي أن الفرق بحدود 61 مليون دولار لا يعرف مصيرها، علما أن هذا العقد مرفوع للقضاء وبأسماء الموقعين عليه وقد صدر أمر إلقاء القبض على المتلاعبين لكن لم تجر المتابعة ولم ينفذ أمر إلقاء القبض. ويضيف أن هناك عقود شراء مع شركة برايت كتكلي لتجهيز ميجاواط بسعر 483.222 ألف دولار للميجا الواحد في حين أن سعره العالمي 231 ألف دولار للميجاواط أي أن الفرق الكلي للكمية المشتراة بلغ 45 مليون دولار، وأن أغلب هذه العقود مدفوعة أثمانها مقدما ولا يوجد أي إنجاز لها على أرض الواقع، ويضيف السيد الزوبعي أصدر القضاء مؤخرا مذكرة إذن قبض بحق الكثير من الفاسدين ومن بينهم 15 وزيراً أو من بدرجتهم والعشرات من المسؤولين والمدراء العامين إلا أنها

1- https : //ar-ar.facebook.com/permalink.php?story_fbid...id..

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جميعها لم تنفذ، ويعزو السبب في ذلك إلى الخلل الحاصل نتيجة للمحاصصة الطائفية والسياسية التي تتستر على الفاسدين وتمنع ملاحقتهم وتحجب العقوبات التي تصدر ضدهم.(1)

وقال الزوبعي للوكالة الوطنية العراقية للأنباء/نينا إن المشروع يتضمن شراء أدوية ومعدات صحية بقيمة 13 مليار دينار إلى دوائر صحة محافظة صلاح الدين من تاريخ 2014/6/10 حتى نهاية العام الماضي.

9- الوظائف الوهمية :

وهو ما يصطلح عليه عراقيا بالفضائيين والذين يشكلون جيشا من الموظفين أو العسكريين أو من رجال قوى الأمن الذين يستلمون كامل رواتبهم ومخصصاتهم دون أن يؤدوا أي عمل أو دور يذكر في الدولة إلا أنهم يشكلون عبئا ماليا كبيرا على خزينة الدولة، وهؤلاء واجهة من واجهات الفساد الإداري الذي يمارسه المسؤولون والسياسيون وأحزابهم في دوائر الدولة فيمنحون منتسبيهم أو المحسوبين عليهم وعلى أحزابهم من العاملين أو الموظفين أجازات طويلة عن أداء أعمالهم الفعلية في الدوائر مقابل جزء من الراتب الشهري المستحق يدفعه الموظف إلى المسؤول أو إلى الحزب لقاء بقائه عاطلا عن العمل الفعلي وجليس بيته، والفضائيون منتشرون في كل دوائر الدولة فلولا طبيعة النظام القائم على أساس المحاصصات الطائفية والقومية لما تنامت هذه الظاهرة بهذا الشكل المرعب الذي ابتلع الجزء الأكبر من إيرادات البلد وموازناته العامة.

وقد كشف رئيس الوزراء الحالي وتحت قبة البرلمان في 30 نوفمبر 2014عن وجود 50 ألف فضائي فقط في أربع فرق عسكرية، "خلال فترة زمنية قياسية، خلال شهر واحد استطعت أن أكتشف من خلال التدقيق الورقي خمسين ألف فضائي في أربع فرق عسكرية".

1- النائب طلال الزوبعي رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب العراق، حوار تليفزيوني من على قناة الفضائية البغدادية، 4- 11- 2015 الساعة العاشرة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

10 - المتاجـرة بالمناصب والمراكز القيادية :

وهـذه ظـاهرة تفشـت ابتـداءً مـن تشـكيل الدولـة العراقيـة الحديثـة بعـد 2003 حيـث فتحـت أسـواق المتـاجرة بالمناصـب والمراكـز القياديـة الفارغـة بعـد تفكيـك الدولـة العراقيـة الأصيلة مـن قبـل الاحـتلال الـدولى للعـراق، واحتكـر المتـاجرون مـن السياسـيين وأحـزابهم لعبـة المتـاجرة هـذه بعـد أن اكتفـوا بإشـغال هـذه الوظـائف والمناصـب مـن منتسـبيهم والمحسـوبين علـيهم، فـأعلنوا مـزاد المضـاربة الملـيء المتبقـى مـن المناصـب الشـاغرة فـى الدولـة، ووصـل الحـال حتـى إلى بيـع الـوزارات وبعشـرات الملايـين مـن الـدولارات، ثـم إلى المناصـب القياديـة فـى الجـيش وقـوى الأمـن الـداخلى، حيـث ثبتـت أسـعارا لقـادة الفـرق والألويـة والأمـراء نـزولا حتـى إلى أمـر سريـة، كـل ذلـك يـأتى علـى حسـاب المـواطن وحياتـه وأمنـه وعلـى حسـاب الـوطن والأرض عمومـا، حيـث أضـحى العـراق وبسـلامة قياداتهـا ونتيجـة لاسـتهتارها بـالقيم والمبـادئ والوطنيـة الإخـلاص مرتعـا للإرهـاب المحلـى والـدولى وسـاحة للصـراع والاقتتـال والاغتيـال تلعـب بـه الميليشـيات المسـلحة علـى هواهـا وحسـب رغبتهـا، فالإرهـاب الـدولى يضـرب فـى أطنابـه مختلـف الأمكنـة ويختـار علـى راحتـه ومزاجـه الـزمن والمكـان المناسـبين للقيـام بعملياتـه الإجراميـة المميتـة والمـدمرة للبنـى والمنشـآت الاقتصـادية، ويحتـل مـدنا ومسـاحات شاسـعة مـن أرض العـراق ويضـع مقـدرات الشـعب وكرامتـه وحياتـه تحـت رحمتـه وسطوتـه، هـذه هـى تـداعيات الفسـاد التـى سـببتها الكتـل والأحـزاب والساسـة العراقيـون بفعـل تهـاونهم وأطمـاعهم وانتفـاء الـروح الوطنيـة والإحسـاس وتغليـب المصـلحة والمنفعـة الخاصـة علـى مصلحة الشعب والوطن.

11 - إعداد الميزانيات الحكومية باب من أبـواب الفساد:

تشـير المـادة 62 مـن الدسـتور العراقـى أولا إلى أن علـى مجلـس الـوزراء أن يقـدم مشـروع قـانون الموازنـة العامـة والحسـاب الختـامى إلى مجلـس النـواب لإقـراره ويفـرض نظـام الموازنـة الماليـة العراقيـة علـى الـوزارات والهيئـات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحكومية أن تقدم كشوفاتها المالية فى الربع الأول من كل عام يلى عام الموازنة .

الحسابات الختامية إلى مجلس النواب لغرض الكشف عليها تدقيق بنودها ومدى مطابقتها لأوجه الصرف والإنفاق كما هو مثبت فى بنود الميزانية. حيث صرحت عضو اللجنة المالية فى مجلس النواب العراقى نجيبة نجيب إلى شفق نيوز (أن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2003 وإلى اليوم لم تقدم حساباتها الختامية إلى مجلس النواب، وأوضحت أن عدم تقديم الحسابات الختامية يعد مخالفة دستورية يحاسب عليها القانون، وأن الإصرار على عدم اطلاع مجلس النواب والرأى العام على هذه الحسابات فتح الأبواب واسعة أمام الفساد الإدارى والمالي). (1)

وقد ورد فى موقع عراق الغد على شبكة الإنترنت (2) ليوم 2012/2/26 تصريحات لعدد من الأشخاص حول الفساد ومنها ما ذكره السيد أحمد الجلبى حيث قال بإن ميزانية الدولة بلغت نحو 400 مليار دولار فى خمس سنوات والناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، ويتساءل العديد من الأشخاص بضمنهم الجلبى ترى أين ذهبت هذه الأموال؟ إذ لم نر تشييد مدارس جديدة كثيرة أو مستشفيات جديدة أو جامعات أو بنى تحتية ملحوظة. وقد سمعنا أيضا عن فساد فى وزارة التجارة من خلال تنفيذ متطلبات البطاقة التموينية وكذلك فى وزارة الكهرباء بالنسبة للعديد من وزراء الكهرباء الذين تعاقبوا على الوزارة، فضلا عن وزارة الداخلية وغيره. (2)

1- وكالة شفق نيوز : 17 تشرين ثانى 2011.

2- موقع عراق الغد على شبكة الإنترنت ليوم 26/ 2/ 2012 مقالة بعنوان: (الفساد فى العراق... الشفافية غائبة والكبار مشاركون) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بلغت موازنات العراق خلال الأعوام التاليـة:

- 2010 - 82 مليار دولار.
- 2011 - 84.6 مليار دولار.
- 2012 - 100 مليار دولار.
- 2013 - 118 مليار دولار.
- 2014 - 151 مليار دولار.

ومجموعها 653 مليار دولار لهذه السنوات، تفوق هذه الميزانيات الأربع ميزانيات أربع دول محيطة بالعراق ونفوس العراق لا يتجاوز نفوس هذه الدول، ومستوى الفقر فى العراق أعلى مما هو فى هذه الدول.(1)(2)

12- الفساد فى قطاع الكهرباء:

من المشاكل المستعصية التى واجهت المجتمع العراقى ما بعد 2003 والتى لا زالت تقض مضجعة وتسبب له الآلام والغثيان وتؤثر على الإنتاج المحلى للمعامل والمزارع والرى وتعطل كافة المشاريع التى تعتمد فى تشغيلها وإدامتها على الكهرباء وبالتالى تنعكس تداعياتها على اقتصاد البلد وتنميته وكل جوانب حياته، فضلا عن ما يصرفه المواطن وعائلته من نثريات لشراء المولدات البيتية وما يصرفه عليها من محروقات ودأمات ترهق ميزانيته ومستوى دخله وما تسببه من تعب وشد نفسى وعصبى، ورغم ما أنفق عليها من مبالغ تتعدى الخيال والتى لو أنفقت فى بلد آخر لأنتجت أكثر من 50 ألف ميجاواط حسب المؤشرات والمقاييس العالمية لتكلفة إنتاج الميجا الواحد حيث يوجد له سعر عالمى معروف ومعتمد .

1- انظر: موسى فرج، سنوات الفساد التى أضاعت كل شيء : الروسم للصحافة والنشر، بغداد، 2015: 228 : مصدر سابق.

2- موقع عراق الغد على شبكة الإنترنت ليوم 26/ 2/ 2012 مقالة بعنوان : (الفساد فى العراق... الشفافية غائبة والكبار مشاركون).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلا أن الكهرباء بقت ولكل هذه السنين وما صرف عليها تراوح مكانها وظلت معاناة العراقيين من الكهرباء كما هي، يأتي هذا بفضل الفساد الذي ينخر في الوزارة من أعلى مستوى فيها إلى الأدنى، ولم تستطع المحاسبة والعقوبات التي طالت بعضاً من أستوزر في المؤسسة أن تردع الفساد وتحد من تناميه .

فقد بلغت المبالغ المصروفة على قطاع الكهرباء من 2003 حتى منتصف 2012 حوالي 37 مليار دولار (16 منها تشغيلية)، أما المتبقي وقدره 21 ملياراً فقد صرفت على مشاريع الوزارة على حد قولها.

إلا أن توليد الطاقة الكهربائية لم يرتفع إلا إلى 7000 ميجاواط في عام 2013 بعد أن كان في عام 2003 بحدود 3000 ميجاواط أي أن الزيادة فقط 4000 ميجا واط.[1]

13 - عدم تشريع قانون النفط والغاز:

رغم مرور أكثر من 13 عاماً على النظام الجديد في العراق إلا أنه لحد الآن لم يتوصل إلى تشريع قانون للنفط والغاز، رغم أهمية هذا المورد الاقتصادي الذي يشكل العمود الفقري للدخل القومي الحقيقي للعراق ولميزانية الدولة، مما يجعله عرضة للتلاعب والسرقات والتهريب من قبل الفاسدين وأحزابهم السياسية أو من قبل المهربين الذين يعمدون إلى خرق أنابيب تصدير البترول الخام قبل وصولها إلى مرافئ التصدير، فتهرب بآلاف الأطنان بالاشتراك مع مافيات النفط مما يؤدي إلى تبديد ثروة الوطن وإرهاق اقتصاده، فقد اصدر الأمريكيون عدة تقارير تؤكد على تهريب النفط من بينها تقرير يؤكد على أن ما يسرق من النفط الخام في البصرة وحدها يتراوح بين 300 - 500 ألف برميل يوميا وهذا يعني أن خسارة العراق من جراء ذلك تبلغ 60 مليار دولار خلال خمس سنوات

1- بيان المتحدث الرسمي باسم وزارة لكهرباء، جريدة الصباح الجديد، 24-7-2012 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بواقع (500 ألف مضروبة في 300 يوم في 5 سنوات في 80 دولاراً للبرميل الواحد كمعدل) وسبق وأن أصدر مفتش عام وزارة النفط تقريره السنوي والذي يتضمن أن ما يخسره العراق من جراء سرقة النفط وتهريب مشتقات النفط يبلغ 19 مليار دولار سنويا [1]، فضلا عن إحجام وزارة النفط عن إنشاء مصانع التكرير للمشتقات النفطية في الداخل بدلا من استيرادها من الدول الإقليمية المحيطة والتي تتعرض هي الأخرى دائما للسرقة والاحتيال من قبل المتنفذين والمسؤولين ولما فيات] النفط والغاز حيث يعاد تكرار استيرادها بعد أن تم دخولها للبلد بصفة رسمية، ووفقا لتقرير تليفزيوني من على قناة الحرة عراق يظهر خفر السواحل العراقية وهم يصادرون 25 سفينة محملة بزيت الغاز يراد إعادة تهريبها للعراق على أنها مستوردة من دولة الإمارات لتبيعه للعراق ثانية .

ومن بين قضايا الفساد في القطاع النفطي، تعاقدت الحكومة لبناء مصفى في ميسان بقيمة 5.6 مليار دولار تبين لاحقا أن الشركة المتعاقد معها وهمية، كذلك تم التعاقد مع شركة أمريكية لتحسين إنتاج البنزين في مصفاة النجف وتم دفع 86 مليار دينار تبين أن الإنجاز وهمي. [2]

14 - التهرب الضريبي :

ليس المكلف وحده يبحث عن أسباب للتهرب من دفع الضريبة، وإنما هنالك بالمقابل باحثون عن الريع من موظفي الحكومة، إذ يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة، وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه وتقدير السماحات

1- موسى فرج، سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء، الروسم للطباعة والنشر، بغداد، 2015: 230.

2- نفس المصدر السابق ص 236.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والإعفاءات مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية، يستخدمونها في زيادة مدخلاتهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد . أي بمعنى استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية . وهنالك دوافع عديدة لأصحاب السلطة التقديرية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين، ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الاجور التي يتقاضاها الموظفون التي لا تتلاءم مع متطلبات الحياة الاعتيادية، فضلاً عن التفاوت الكبير بين الدخول في المجتمع وكذلك التفاوت في توزيع الثروة، مما يشعرهم بالغبن، وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين سد الفجوة الحاصلة في دخولهم.

15 - غسيل الأموال:

من الظواهر المريعة للفساد الإداري الذي تمارسه أعلى المستويات في الدولة العراقية وسلطتها الحاكمة والسياسية وأحزابها وعلى نطاق واسع ومكشوف للحكومة ولأجهزتها الرقابية والقضائية، لكن هذا الفساد الكبير بتهريب أموال العراق خارج القطر مسكوت عنه ومحمي ومسنود الظهر لأن القائمين به هم حماة الدولة ورعاة أمنها واقتصادها، فالأموال الهائلة التي يحصلون عليها بطرقهم غير المشروعة يهربوها إلى البنوك التابعة للدول الأجنبية لاستثمارها مقابل فوائد عالية أو مقابل شراء عقارات وأملاك أو المتاجرة بالمواد المحرمة والممنوعة دوليا أو إنشاء شركات أو مشاريع خارج القطر وغيرها من الأساليب السيئة والدنيئة التي لا تمت للمبادئ الوطنية والقيم بأي صلة وقد يبررون هذا السلوك الشائن بتردي الأوضاع السياسية وتقلبها في البلد والضرورات تستوجب عليهم تأمين عيش باهر رغيد لمستقبلهم وعوائلهم .

وقد كشف النائب عن هيئة النزاهة البرلمانية عادل نوري عن اكتشاف 16 مصرفاً أهلياً كانت تسحب الأموال من البنك المركزي العراقي بإيصالات مزيفة، حيث تم اعتقال عدد من موظفي تلك المصارف،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مبينا أن "ملايين الدولارات تم سحبها من البنك المركزى العراقى إلى دولة مجاورة، ويعد أخذ المئات من الدولارات من بلد محاصر اقتصاديا إلى بلد آخر خيانة للوطن". (1)

كشف عضو لجنة النزاهة النيابية عادل نورى ، عن قيمة الأموال العراقية المهربة من قبل سراق المال العام، وفيما بين أن الرصد الأولى للأموال المهربة بلغ 500 مليار دولار، دعا الحكومة والجهات المختصة إلى الضغط على الدول والبنوك الدولية لاسترداد الأموال من أجل ميزانية 2016.

وقال نورى فى تصريح صحفى، إن الذين ارتكبوا السلب والنهب وتهريب الأموال هم حيتان الفساد فى الحكومة السابقة من رئيس الوزراء والوزراء والوكلاء، ولكن لا توجد مؤسسة يمكنها القبض عليهم، لأنهم كانوا يتمتعون بالسلطة حتى أصبحوا فوق القانون. (2)

16- الفساد فى الحصة التموينية:

المبالغ المخصصة للحصة التموينية فى الميزانية العمومية للشخص الواحد تقدر بـ17 ألف دينار شهريا، فى حين أن ثمن مفردات البطاقة التموينية بالسوق المحلية يقدر بـ11 ألف دينار فالفرق يعنى تقنيناً للفساد المدروس الذى يذهب لجيوب المسؤولين الفاسدين، أنفقت مليارات الدولارات على البطاقة التموينية ومفرداتها المحددة بعشر مواد فى حين لم يصل للمواطن منها غير خمس مواد فقط، وغالبا ما تكون رديئة وتالفة ويأنف من استهلاكها المواطن العراقى حيث أغلبها يذهب إلى إطعام الحيوانات أو إلى مكب النفايات كالأرز والشاى مثلا، حيث بلغ

1- http : //rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/ 26/1/2015.

2- http : //www.faceiraq.com/inews.php?id=431524، 29-10-2015.

- http : //rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/260120157.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصروف الفعلي على البطاقة التموينية من 2003 - 2012 وبمعدل سنوي من 4 - 5 مليار دولار والإجمالي 48 مليار دولار، لكن الفساد احال بين ما مقنن لها وبين وصولها كاملة لمستحقيها من عامة الشعب.

تتعرض أغلب مفردات البطاقة إلى السرقة وهي في طريقها من الموانئ حتى مخازن الوزارة في بغداد والمحافظات، حيث يشير تقرير ديوان الرقابة المالية لعام 2011 إلى فقدان كميات كبيرة من مفردات البطاقة التموينية من قبل الشركات الناقلة بلغت قيمتها 106665 مليار دينار عراقي، كما يشير التقرير إلى تعاقد الوزارة مع شركة عطارد الإماراتية وهي شركة فاقدة الصلاحية وعلى القائمة السوداء في الإمارات نفسها في عام 2009، ومع ذلك قامت الوزارة بالتعاقد معها في 2010 لتجهيز الوزارة بمادة حليب الأطفال وتم توقيع العقد قبل التأكد من صلاحية الحليب مما أدى إلى اكتشاف نسبة 27.8٪ من إجمالي الكمية غير صالحة للاستهلاك البشري، كما تعاقدت الوزارة مع شركة بالغ لتجهيز الوزارة بمادة حليب الكبار بكمية 1250 طن بسعر 4250 دولار للطن الواحد، وقامت شركة بالغ بشرائه من شركة مشهد الإيرانية المصنعة بسعر 3700 دولار للطن الواحد بفارق 550 دولار للطن الواحد، كما اشترت الوزارة في عام 2008 كميات من الزيت زائدة عن الحاجة بمقدار 813178 طن بسعر 2400 دولار للطن الواحد في حين أن سعره في عام 2009 هو 1325 دولار للطن الواحد بفارق قدره 1100 دولار للطن، إضافة إلى ترك كمية من الزيت تقدر بـ30549 طن في ميناء أم قصر بأمر وزير التجارة حتى أصبحت تالفة غير صالحة للاستهلاك البشري . [1]

1- موسى فرج : مصدر سابق 248.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

17- مظاهر الفساد فى وزارة الصحة :

والفساد فى وزارة الصحة يتركز فى عدة جوانب، الفساد فى الأدوية ، الفساد فى استيراد الأجهزة، والفساد فى المقاولات وبناء المستشفيات والمستوصفات.

إساءة التصرف فى أدوية الوزارة:

أ - استيراد أدوية مغشوشة مع لصق علامة مزيفة على العبوات.

ب - استيراد أدوية تالفة أو منتهية الصلاحية.بحيث إنها بعد عدة أشهر بين تخليصها من الجمارك ووضعها فى مستودعات وزارة الصحة وضخها إلى الجهات الصحية فى المحافظات تكون مدة صلاحيتها قد انتهت.

ج- تسرب الأدوية من دوائر وزارة الصحة إلى باعة الأرصفة، وتلك الأدوية تتعلق بالأمراض الخطيره،ومن جراء عدم الحفظ والخزن لدى باعة الأرصفة فإنها ستصل إلى المريض تالفة، إلى جانب مثل هذه الأدوية تتطلب دراية طبية فى كيفية صرفها وتناولها .

د - نسبة ما تستورده وزارة الصحة من قبلها مباشرة لا تتعدى 10٪ من الأدوية المتداولة فى السوق تشمل ما تصفه وزارة الصحة بالأدوية الخاصة وببعض الأمراض الخطيرة .

هـ - 90٪ من الأدوية لا تستوردها وزارة الصحة وإنما المذاخر الأهلية والمكاتب، وهذه فى معظمها إن لم تكن كلها تستوردها مناشئ رديئة وغير معروفة وهى إما مغشوشة أو منتهية الصلاحية، وفوق ذلك يفترض قبل استيراد هذه الأدوية أن تتعرض لفحص عينات منها قبل إطلاق عمليات بيعها وهذا لم يحصل.[1]

1- موسى فرج : مصدر سابق ص250.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

18- الفساد فى البنك المركزى :

البنك المركزى من الهيئات المستقلة التى كفلها الدستور والتى يفترض ابتعادها عن أى مؤثرات وخصوصا من السلطة التنفيذية، لأنه يتحكم بالسياسة النقدية للبلد وهو ضامن رئيسى لقيمة العملة لكونه يحتفظ بالاحتياطى النقدى وأى مساس لهذا الاحتياطى يعرض قيمة العملة للانهيار فقيمة الدينار مرهونة بمدى قدرة البنك على الاحتفاظ باحتياطى العملة وإبعادها عن السلطة التنفيذية خوفا من السحب لسد نواقصها ومخالفتها المالية، حيث حاولت بسط سيطرتها على البنك المركزى وهو أمر مخالف للدستور من جانب ويزعزع ثقة الدول الأجنبية بالبنك المركزى من جانب آخر.

باع البنك المركزى خلال السنوات من 2006-2014 ما قيمته (208) مليار دولار والهدف المركزى من بيع العملة هو لغرض تغطية عمليات الحكومة المالية وهو أيضا لغرض الاستيرادات، وفيما زاد على ذلك فهو تهريب أو غسيل أموال، واستيرادات الحكومة خلال السنوات من 2004-2014 بلغت 120 مليار دولار، والاحتياطى من العملة فى نهاية 2014 فى البنك المركزى بلغ (65) مليار دولار، يعنى المجموع (185) مليار دولار ولو طرحنا هذا المجموع من مجموع المبيعات الكلية للبنك لظهر الفرق (123) مليار دولار، هذا المبلغ يعتبر غسيل الأموال.

ويتم من خلال الآتى التعاقد مع شركات على احالة مقاولات مشاريع وتصرف لها دفعات مقدمة تقوم بتحويلها إلى الخارج، ومن ثم تختفى تلك الشركات دون إنجاز أية نسبة بالاتفاق مع مسؤولين حكوميين وبين تلك الشركات بإيداع نسبة متفق عليها مما صرف لها من المال العام لصالح المسؤولين الفاسدين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبهـذا الصـدد صـرح محـافظ البنـك المركـزى وكالـة عبـد الباسـط تركـى وأمـام مجلـس النـواب العراقـي (أن حاجـة الاقتصـاد العراقـى لتحويـل العملـة الأجنبيـة لا تتعـدى فـى كافـة الأحـوال (500) مليـون دولار اسـبوعيا وأى دولار فوق ذلك يعد تهريباً للعملة وغسيلاً للأموال.

لكـن الكشـف للأمـوال أثنـاء مـزاد العملـة وفـى زمـن توليـة مسـؤولية محـافظ البنـك المركـزى يشـير إلى أن التحويـل فـى شـهر ايـار مـن عـام 2013 بلـغ فـى الأسـبوع الأول (850) مليـون دولار، وفـى الأسـبوع الثـانى بلـغ مليـار دولار وفـى الأسـبوع الثالـث 1.250 مليـار دولار، وفـى الأسـبوع الرابـع 1.5 مليار دولار . [1]

فـأين تـذهب كـل هـذه الفروقـات بـالتحويلات الماليـة للبنـك المركـزى الـيس إلى المصـارف التـى تشـترك فـى مـزادات العملـة التـى يعقـدها البنـك اسـبوعيا وهـذه أغلبهـا تابعـة للأحـزاب المـدمرة للاقتصـاد العراقـى منـذ 2003 وإلى الآن والكـل علـى علـم ومعرفـة بمـا يحـدث فـى المـزاد وقـد اشـير إليهـا كـثيرا فـى وسـائل الإعـلام ومـن علـى الفضـائيات مـن قبـل المسـؤولين والمضـاربين أنفسـهم أثنـاء فضـائحهم الواحـد للآخـر ويبقـى العـراق وشـعبه هـو مـن يتحمـل فسـاد السياسـيين وحواشـيهم وأحـزابهم دون حـافز مـن ضـمير أو قوة رادعة .

وهناك ظواهر أخرى للفساد نبين قسما منها فيما يلي:

1 - تعطيـل القـوانين والتعليمـات وانتشـار الفوضـى والعشـوائية فـى إشـغال الوظائف العامة وإسنادها إلى محدودى الكفاءة .

2 - تشـكيل لجـان (المناقصـات، المشـتريات، الاسـتيراد أو وضـع جـداول الكميات والتسعير) من غير ذوى الاختصاص.

1- المصدر السابق ص271.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3 - شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ فى المجتمع.

4- شيوع ظاهرة الرشوة حتى أنها اضحت تبدو من جملة "المستمسكات" المطلوبة فى أية معاملة .

5- المحسوبية والمنسوبية والولاء فى شغل الوظائف والمناصب بدلاً من الجدارة والكفاءة والمهارة المهنية والنزاهة .

6 - غياب مبدأ تكافؤ الفرص فى شغل الوظائف.

7- ضعف أداء الأجهزة الرقابية . (1)

رابعا: الفساد الإدارى فى المؤشرات والتقارير الدولية :

أ - تقرير منظمة الشفافية الدولية عن الفساد فى العراق الصادر فى 29 - 9 - 2014:

1 - طبقاً لمؤشر "منظمة الشفافيّة الدولية العالميّة "، فإن مرتبة "العراق" من ناحية الفساد على مستوى العالم خلال السنوات السبع التى أعقبت الاحتلال جاءت فى مستويات متدنية رغم الشعارات الحكومية والأمريكية بجعل العراق واحة للشفافية فى المنطقة وهذا ما نجده واضحاً للعيان من خلال متابعة تسلسل "العراق" فى تقارير المنظمة منذ العام 2003 - عام الاحتلال - حيث جاء العراق فى المرتبة 16 عربياً، وفى ذيل قائمة الدول الأكثر فساداً فى العالم.

2 - وفى عام 2004 جاء العراق ضمن تراتبية "145 دولة " حسب المؤشر العالمى للفساد التابع للمنظمة جاء العراق فى المرتبة 129 عالمياً،

1- انظر: سالم سليمان و خضير عباس عطوان، الفساد السياسى والأداء الإدارى : دراسة فى جدلية (العلاقة، مجلة شؤون عراقية، العدد الأول، كانون الثانى، بغداد : المركز العراقى للدراسات الإستراتيجية، 2010، ص 119.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفـى ذيـل قائمـة الـدول العربيـة الأكثـر فسـاداً فـى وقـتٍ جـاءت دولـة "الإمـارات العربيـة " فـى المرتبـة 29 الأولى عربيـاً ، و"نيوزيلنـدا" فـى المرتبة الأولى عالمياً من حيث النزاهة .

3- ثم فـى عـام 2005 جـاء العـراق فـى المرتبـة 137 علـى مسـتوى العـالم، وقـد أوضحت المنظمـة أن "العـراق" كـان الأسـوأ بـين الـدول العربيـة، فيما جاءت "أيسلندا" الأحسن عالمياً وسلطنة "عمان" الأفضل عربياً.

4- فـى عـام 2006 احتـل العـراق المركـز الثـانى فـى تقريـر "منظمـة الشـفافية العالميـة " حـول أكثـر الـدول فسـاداً فـى العـالم، وذلـك عنـدما جـاء فـى المرتبـة 160 ، فيمـا كانـت "الإمـارات" الأولى عربيـاً فـى المرتبـة "31"، وتقاسمـت كـل مـن "فنلنـدا" و"أيسـلندا" و"نيوزيلنـدا" المرتبـة الأولى بـين أنـزه الـدول، وتضـمن عـدد الـدول المستقصـى عنهـا فـى هـذا العام "163" دولة حول العالم.

5- وفـى عـام 2007 جـاء "العـراق" فـى المرتبـة "الثالثـة " الأكثـر فسـاداً فـى العـالم، فيمـا كانـت "الـدإنمارك" الأكثـر شـفافية فـى العـالم تليهـا "فنلندا.

6- ثم فـى عـام 2008 حـلّ العـراق فـى المرتبـة 179 إلى جانـب ميانمـار بعـد أن حصـل علـى درجـة 1.3 مـن عشـرة وفـق مقـاييس النزاهـة الدوليّـة، ليـأتى فـى المرتبـة الثانيـة بـين الـدول الأكثـر فسـاداً فـى العـالم، تليـه فقط الصومال التى حصلت على 1.0.

7- أمـا فـى العـام 2009 ظـلّ العـراق محافظـاً علـى درجتـه فـى العـام 2008 وهى 1.3.

وقـد تحـدث المـدير التنفيـذى لــ"منظمة الشـفافية الدوليـة " "ديفيـد نوسـبوم" عـن هـذه النتـائج قـائلاً (هـذه النتـائج تشـير إلى أن الفسـاد فـى العـراق متفـاقم، وهـذا لـيس فقـط عائـد لانهيـار الأمـن كمـا يـروَّج لـه بـل أيضـاً للمعـايير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المزدوجة في المراقبة والتوازنات وتطبيق القانون وعمل المؤسسات الرسمية).[1]

ب- الشفافية الدولية الفساد بالعراق أذكى العنف وعطل بناء الدولة وجعل أبناءه يعيشون بفقر مدقع :

كشفت منظمة الشفافية الدولية، أن العراق يقبع في "حضيض قعر معدلات الفساد بالعالم"، مما أدى إلى "إذكاء" العنف السياسي وإلحاق "الضرر" بعملية بناء دولة فعالة .

فالنقص بتقديم الخدمات إذ ما يزال العراق "فاشلاً" في توصيل الخدمات الأساسية بشكل كافٍ، وأن 23٪ من أبنائه ما يزالون "يعيشون بفقر مدقع"، وفي حين بينت أنه على الرغم من المبادرات الحكومية لمكافحة الفساد، فإنها ما تزال "متعثرة" .

وأوردت المنظمة في تقريرها، أنه "بعد بداية صعبة تمثلت بعدم الاستقرار المؤسساتي أصبح النظام العراقي الجديد خلال السنوات الأخيرة يدرك تحديات الفساد الضخمة التي يواجهها"، مشيرة إلى أن "عمليات الاختلاس الضخمة وأساليب الخداع وغسيل الأموال وتهريب النفط وحالات الرشاوي والبيروقراطية المنتشرة قد رمت بالبلاد في حضيض قعر معدلات الفساد في العالم، مما أدى إلى إذكاء العنف السياسي وإلحاق الضرر بعملية بناء الدولة .

وذكرت المنظمة، أنه على الرغم من "مبادرات البلاد في مكافحة الفساد وتوسع أطر العمل في هذا المجال منذ عام 2005 فلم يستطع المسؤولون لحد الآن إيجاد منظومة نزاهة قوية وشاملة في البلاد"، مبينة أن "التدخل السياسي في عمل هيئات مكافحة الفساد وتسيس قضايا الفساد

1- وكالة 7 أيام العراقية للأنباء - العراق في تقارير منظمة الشفافية الدولية أكثر البلدان فسادا (ح) وإعداد قصي الكناني، العراق في تقارير منظمة الشفافية الدولية، 29-9-2014.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالإضـافة إلى ضـعف منظمـات المجتمـع المـدنى والافتقـار إلى الأمـان والمـوارد ونـواقص الشـروط القانونيـة قـد حجمـت بشـكل كـبير مـن قـدرة الحكومـة على كبح حالات الفساد المستشرية ".

ورأت منظمـة الشـفافية، أن "ضـمان نزاهـة إدارة مـوارد الـنفط الكـبرى المتزايـدة سـتكون مـن أكـبر التحـديات التـى سـتواجهها الـبلاد علـى مـدى السنوات المقبلة ".

وذكـرت المنظمـة، أن "الجانـب الاقتصـادى الآخـر خـارج القطـاع النفطـي، مـا يـزال ضـعيفاً وغـير قـادر علـى خلـق فـرص عمـل ممـا تسـبب بارتفـاع معـدلات البطالـة بنسـبة 20٪"، لافتـة إلى أنـه علـى الـرغم مـن "الاسـتثمارات الضـخمة فمـا يـزال العـراق فاشـلاً فـى توصـيل الخـدمات الأساسـية بشـكل كـافٍ، وأن 23٪ مـن العـراقيين مـا يزالـون يعيشـون بفقـر مـدقع حسـب تقريـر الأمم المتحدة لعام 2013".

وقالـت منظمـة الشـفافية، إن "تـدفق أمـوال إعـادة الاعمـار الضـخمة بعـد العـام 2003 قـد طغـت علـى إمكانيـات القطـاع العـام الضـعيفة وغـير المنظمـة فـى المراقبـة "، مضـيفة أن هنـاك "إجماعـاً واسـعاً علـى أن الفسـاد منتشـر فـى العـراق وأنـه يشـكل تهديـداً أمـام جهـود بنـاء دولـة، حتـى أن المـالكى أطلـق على الفساد فى العام 2006 تسمية الإرهاب الثانى فى البلاد".

وأوضـحت المنظمـة، أن "العـراق مـا يـزال وبشـكل متكـرر يحتـل مراتـب هابطـة فـى أغلـب مؤشـرات الفسـاد الدوليـة، ففـى العـام 2012 احتـل العـراق بحسـب تقريـر مؤشـر الفسـاد CPI المرتبـة 169 كـأكثر البلـدان فسـاداً مـن بـين 175 دولـة، مـع إحرازهـا 18 نقطـة مـن معـدل 100 نقطـة "، مؤكـدة أن هـذه "المؤشـرات تـدلل علـى أن العـراق يقـع فـى ذيـل قائمـة أضـعف الـدول فـى إدارة ملف مكافحة الفساد".

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وجاء في تقرير المنظمة، أن هنالك "عمليات تهريب كبرى للنفط على الأصعدة كافة، حيث تستخدم الأنشطة الفاسدة في هذا القطاع لتمويل كبار المجاميع السياسية والدينية وشخصيات ومجاميع إجرامية مسلحة ومليشيات"، وقدرت "كمية النفط المهرب للمدة من 2005 إلى 2008 بحدود سبعة مليارات دولار". وعدت المنظمة، أن "وزارتي الداخلية والدفاع من أكثر مؤسسات القطاع العام تأثرا بحالات الفساد، وغالبا ما توسم صفقات السمسرة والعقود العسكرية بفضائح فساد"، مبينة أن "تخمينات هيئة التدقيق العليا تقدر أن ما يقارب من 1.4 مليار دولار قد فقدت في حالات احتيال وفساد في صفقات وزارة الدفاع لعام 2005 فقط، وخلال العام 2008 كشف مدير هيئة النزاهة السابق راضي الراضي، عن وجود حالات فساد في صفقات وزارة الداخلية تقدر بملياري دولار وكذلك وزارة الدفاع بأربعة مليارات دولار، وأن من أشهر هذه العقود المشبوهة هو عقد شراء أجهزة كشف المتفجرات المزيفة مقابل 85 مليون دولار". (1)

واعتبرت المنظمة، أن "حالات الرشاوى تشكل جانباً آخر من الفساد الإداري في الأجهزة الأمنية حيث يضطر المتطوع الجديد لدفع خمسة آلاف دولار للانخراط في العمل"، وتابعت أن "استطلاعاً أجري عام 2011 الماضي، وجد أن 64٪ من المواطنين العراقيين دفعوا رشاوى لعناصر في سلك الشرطة وهذا ما يجعل من جهاز الشرطة بحسب تقرير الشفافية الدولي لعام 2011، من أسوأ المؤسسات إدارة في العراق".

1- الشفافية الدولية : كشفت منظمة الشفافية الدولية أن الفساد بالعراق أذكى العنف وعطل بناء الدولة.

www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=14295. - 2013 /06 /27

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واعتبرت المنظمة، أن "حالات الرشاوى تشكل جانباً آخر من الفساد الإدارى فى الأجهزة الأمنية حيث يضطر المتطوع الجديد لدفع خمسة آلاف دولار للانخراط فى العمل"، وتابعت أن "استطلاعاً أجرى عام 2011 الماضي، وجد أن 64٪ من المواطنين العراقيين دفعوا رشاوى لعناصر فى سلك الشرطة وهذا ما يجعل من جهاز الشرطة بحسب تقرير الشفافية الدولى لعام 2011، من أسوأ المؤسسات إدارة فى العراق".

وفى محور خدمى آخر، أوردت منظمة الشفافية فى تقريرها، أن "لدى الكهرباء أسوأ ملف إدارة فى العراق حيث ما يزال فاشلاً فى تقديم خدمات كافية للمواطنين منذ أكثر من عشر سنوات على الرغم من القيام باستثمارات ضخمة فى هذا القطاع منذ عام 2003"، لافتة إلى أنه فى "الوقت الذى تم فيه انفاق 27 مليار دولار على قطاع الكهرباء منذ عام 2003 فإنه تمت زيادة التجهيز بالكهرباء لـ 1000 [ميجا واط] فقط وبالمقارنة فإن إقليم كردستان زاد من توليده للطاقة الكهربائية بكمية 2000 [ميجا واط] بإنفاق استثمارى مقداره واحد مليار دولار فقط". (1)

وذكرت المنظمة أيضاً، أن "مكافحة الفساد لم تكن من الأولويات العليا لسلطات الاحتلال، لكنها بلغت إلى أعلى مهام الأجندة السياسية خلال السنوات الأخيرة عندما بدأ كل من المسؤولين الأمريكيين والعراقيين إدراك مدى كلف وتأثير الفساد على إعمار وتطوير العراق، حيث اتخذ العراق أول خطوة خلال العام 2007 - 2008 بتبنى معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وصاغ عقب ذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الاستراتيجية الوطنية الشاملة الأولى لمكافحة الفساد 2010 - 2014 التى تشمل كل وزارة ومؤسسة عامة"، مستدركة أنه على الرغم من "كل هذه المبادرات فما تزال جهود مكافحة الفساد متعثرة فى

1- نفس المصدر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العراق، ولم يأت إعلان رئيس الحكومة، بمكافحة الفساد خلال 100 يوم فى العام 2011 بأى نتيجة إيجابية ".

وتابعت المنظمة، أن "جهود الحكومة ببسط أيديها على المؤسسات المستقلة ما تزال مستمرة بدون أى رادع"، مدللة على ذلك بـ"سيطرة مجلس الوزراء على هيئة النزاهة ودعوته لطرد رئيس الهيئة بعد تصريحه بعدم التزام الدولة بمكافحة الفساد، مما يشير إلى أن إرادة الحكومة السياسية والتزامها بجهود مكافحة الفساد أمراً مشكوكاً فيه". (1)

جدول رقم (5) مؤشرات الفساد على المستوى العالمى خلال الفتره من 2003 - 2012 وموقع العراق حسب تقارير الشفافية الدولية

السنوات	عدد الدول المشاركة	تسلسل العراق	علامة مؤشر الفساد الحائز عليها
2003	130	113	2.2
2004	146	129	2.1
2005	194	170	2.2
2006	163	160	1.9
2007	180	178	1.5
2008	180	176	1.3
2009	180	175	1.5
2010	178	175	1.5
2011	183	178	1.8
2012	176	169	1.8

Transparencyinternational (ti) ‹corruptionindex cpi

المصدر: www.icgg.org

1- http : //www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=14295.

- البحث : الشفافية الدولية : الفساد بالعراق أذكى العنف وعطل بناء الدولة و23٪ من أبنائه يعيشون بفقر مدقع، الأحد، 1- نوفمبر 2015 - 17 : 06.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (6)

العراق فى مؤشر مدركات الفساد للسنوات 2005 ، 2014 [1]

السنة	عدد الدول الخاضعة للتصنيف	ترتيب العراق عالميا	عدد الدول العربية الخاضعة للتصنيف	ترتيب العراق عربياً	الدرجة التى حصل عليها
2005	174	170	16	14	22%
2006	163	160	20	20	19%
2007	180	178	22	21	13%
2008	180	178	22	21	13%
2009	180	179	22	21	15%
2010	178	175	22	21	15%
2011	182	175	22	20	15%
2012	175	169	22	19	18%
2013	175	171	22	19	16%
2014	174	170	22		16%

Transparen cyinternational it corruption index (cpi)

المصدر: www.icgg.org

ج- الفساد فى العراق فى التقارير الأمريكية والبريطانية :

صدرت تقارير أمريكية عديدة من جهاتٍ "عليا" أكدت وجود عمليّات "فساد" كبيرة داخل مؤسّسات "الحكومة العراقيّة ففى أيار من العام 2004 م صدرت وثيقة داخلية عن "البنتاجون" تؤكّد (اختفاء ملايين

1- تقارير مدركات الفساد للسنوات 2005، 2014 - منظمة الشفافية الدولية - ألمانيا:

http : //www.transparency.org/cpi2014

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدولارات من الخزينة العامة العراقية فى نيسان من ذات العام على نحوٍ مفاجئ). (1)

وتكشف الوثيقة أن شركة "أوراسكوم" التى فازت بعقد شبكة الهاتف النقال فى ذلك العام دفعت رشاوى تصل إلى "21" مليون دولار لستة أشخاص من بينهم رئيس الوزراء العراقى وقتها ، إذ تلقى 3 ملايين دولار، كما حصل وزير النقل آنذاك على مبلغ مماثل. وفى عام 2006 أعلنت وزارة العدل الأمريكيّة أن "ستاين" الذى كان يتولى منصب أمين صندوق لدى السلطة المؤقتة فى العراق منذ كانون الأول 2003 اعترف بأنه اختلس مع مسؤولين آخرين مليونى دولار من الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق.

بينما تجاوزت قيمة الرشاوى التى تقاضاها "ستاين" مليون دولار نقداً على شكل سيارات ومجوهرات وأغراض قيمة أخرى مقابل منح عقود لإعادة الإعمار فى العراق. (2)

وفى أوائل العام 2010 أوقفت الشرطة البريطانية رجل الأعمال جيم ماكرنك (53 عاماً) مدير شركة "إيه تى إس سي" بشبهة الاحتيال بعد بيعه أجهزة كشف المتفجرات غير الصالحة إلى العراق، بالتزامن مع إصدار قرار يمنع تصدير منتجات هذه الشركة من تلك الأجهزة.

وأتى القرار البريطانى بعد أن أثبتت تلك الأجهزة عدم فاعليتها ، لكن وعلى الرغم من ذلك فقد بيعت تلك الأجهزة إلى العراق فى صفقة وصفت بـ"المشبوهة " ، ولازالت الأجهزة الأمنيّة العراقيّة مصرّة على استخدامها فى نقاط التفتيش.

1- http : //almadapaper.net/ar/news/216738 26 /02 /2011

- تقرير دولى : العراق احتل المرتبة الثالثة بانتشار الفساد المالى .

2- www.sumer.news – 2015 /09 / ... /

- يقول مصدر مطلع لـ (سومر نيوز) إن "أوراسكوم منحت ثلاثة ملايين دولار / -يدفع- العراق...".

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كمـا أكـد مـاثيو شـيرمان المستشـار السـابق فـى وزارة الداخليـة العراقيـة فـى نيسـان / أبريـل 2008 استشـراء حـالات الفسـاد والمحسـوبية فـى الـوزارة . ونقلـت صـحيفة واشـنطن تـايمز عـن شـيرمان قولـه فـى كلمـة ألقاهـا فـى معهـد السـلام الأمريكـى فـى العاصـمة واشـنطن: إن مسـاعى السـيطرة علـى الـوزارة تحولـت إلى صـراع سياسـى مـن أجـل البقـاء وكسـب النفـوذ أكثـر من كونها محاولات لبسط الاستقرار فى البلد.

وأضـاف شـيرمان أن الـوزارة تـدار مـن جانـب حـزب الـدعوة والمجلـس الأعلـى الإسـلامى وحـزب الفضـيلة، مؤكـداً أن طريقـة اسـتخدام هـذه الأحـزاب لمقـدرات الـوزارة أصـبحت خـارج نطـاق سـيطرة الولايـات المتحدة . (1)

فـى نهايـة عـام 2007 كـان هنـاك تقريـر أمريكـى حكـومى آخـر يشـير إلى فشـل وزارة الخارجيـة الأمريكيـة فـى تحديـد مصـير "1.2" مليـار دولار رصدتها لشركة من أجل تدريب عناصر الشرطة العراقية . (2)

وفـى شـهر آب مـن ذات العـام واجهـت الحكومـة البريطانيـة أسـئلة صـعبة مـن "مجلـس العمـوم البريطـاني" بشـأن صـفقة سـلاح قيمتهـا أكثـر مـن "مليـار دولار" أبرمـت مـع العـراق، تورّطـت فيهـا شـركة بريطانيـة مرخّصة قامـت ببيـع بنـادق آليـة غـير مطابقـة للمواصـفات إلى مسـؤول عراقـى لم يُفصَـح عن اسمه. (3)

---

1 - شبكة حراك .http : //www.herak.info/10342 2014/08/20

- الغيث، تقارير تكشف لأول مرة عن الفساد الإدارى خلال فترة حكم المالكى .

2- http : //www.alkader.se/index.php/3056-2014-08-21-05-54-44 .

- الغيث، تقارير تكشف لأول مرة عن الفساد الإدارى خلال فترة حكم المالكي.

3- وكالة 7 أيام العراقية لأنباء العراق فى تقارير منظمة الشفافية الدولية أكثر البلدان فسادا (ح).

- http : //www.7dn-iq.com/ar/permalink/26051.html 0 : 09 : 19 2014 /09 / 29 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فـى شـهر آذار مـن عـام "2008" نشـرت صـحيفة النيويـورك تـايمز خـبراً مفـاده (أن النفقـات العسـكرية العراقيـة بلغـت 7.5 مليـار دولار، متجـاوزة بـذلك إنفـاق الأمـريكيين علـى الجـيش الحكـومى البـالغ 5.5 مليـار دولار فـى تشـرين الثـانى مـن العـام ذاتـه ذكـرت الواشـنطن بوسـت نقـلاً عـن تقريـر أمريكـى للمفـتش العـام لإعـادة إعمـار العـراق يؤكـد فيـه الفسـاد الإدارى الواضح والكبير فى العراق. (1)

وأكـد التقريـر أن مـا قيمتـه "38" مليـون دولار مـن الجهـود الأمريكيـة لأتمتـة نظـام محاسـبة فـى وزارة الماليـة العراقيـة ذهبـت أدراج الريـاح، لأن الوزارة ما تزال تستخدم النظام الورقى فى المحاسبة.

المفـتش العـام "ستيوارت بـوين" أكـد فـى تقريـره أنَّ أحـداً مـا فـى وزارة الماليـة العراقيـة – التـى كـان يـديرها وزيـر الداخليـة السـابق فـى حكومـة الجعفـرى ووزيـر الماليـة حاليـاً فـى حكومـة المـالكى – لم يلاحـظ أن البرنـامج الإلكترونـى لم يعمـل منـذ شـهر، مشـدداً علـى أن لا أحـد فـى هـذه الـوزارة يـُعتمد عليـه فـى إصـدار التقـارير عـبر اسـتخدام الحاسـبات الإلكترونيـة. (2) على أنها من أسرار الدولة العليا، وضمان أن لا تنشر على الملأ.

وفـى 29 أيلـول، سـبتمبر عـام 2007 وجـه تقريـر سـرى أمريكـى وُصـف بأنـه "حسـاس" انتقـادات شـديدة إلى إجـراءات مكافحـة الفسـاد فـى الـوزارات والمؤسسـات العراقيـة الرسميـة محـذراً مـن أن العـراق غـير قـادر حاليـاً لـو بـدائياً على تعزيز قوانين مكافحة الفساد. (3)

1- http : //www.iraq5050.com/?art=174&m=1- 25 / 2011 /02.

- فى شهر آذار من عام "2008".

2- http : //www.iraqiforum.net/vb/t386-2.html.

- العراق ثالث أسوأ دولة فى العالم فى الفساد الإدارى، أعضاء بالكونجرس: وزارة الخارجية تحجب معلومات عن الفساد بحكومة العراق.

3- نفس المصدر السابق www.iraq5050.com/?art=174&m .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويحلل التقرير الذى يحمل صفة (مسودة عمل) "قدرة العراق على تعزيز قوانينه لمحاربة الفساد "ويقترح عدة توصيات لتعامل السفارة الأمريكية وتعاونها مع الحكومة العراقية . ويستهل التقرير فقراته بتأكيد وجوب الأخذ بعين الاعتبار أهمية تعزيز قوانين مكافحة الفساد "للمضى قدماً باتجاه بناء كيان مستقر يتمتع بالاستقلال" مشدداً على أن الفساد "يشكل أحد أكبر مصادر التمويل التى تخدم حركة الجماعات المسلحة والميليشيات وتوفر لها الهيمنة على مفاصل الدولة وتنفيذ هجمات ضد قوات التحالف والقوات العراقية ".(1)

ويشير التقرير إلى أن مكتب رئيس الوزراء العراقى "يتعامل بعدائية " مع فكرة تأسيس وكالة مستقلة للتحقيق فى الفساد الإدارى على الرغم من أنه نفسه غالباً ما يصف الحرب على الفساد بأنها الحرب الثانية فى العراق.

ويقول التقرير: إن فريق العمل أعد دراسة شاملة للحالات المقرر النظر فيها فى لجنة النزاهة العامة ومراجعة أداء مؤسسات مكافحة الفساد، وأنه أمضى فى ذلك مدة ستة أشهر فضلاً عن إجراء لقاءات مع عدد من الموظفين والمعنيين فى الوزارات العراقية ويرى أن "لجنة النزاهة لجنة سلبية فى الوقت الراهن أكثر مما هى وكالة تحقيق حقيقية ".(2)

ويشير إلى أن "الوضع الأمنى وطابع العنف للعناصر الإجرامية فى داخل الوزارات يجعل التحقيق فى الفساد محفوفاً بمخاطر شديدة على الجميع باستثناء قوات الشرطة القوية والمدعومة من الحكومة العراقية " ويضيف أن "هذا الدعم غير موجود الآن".

1- نفس المصدر السابق.

2- نفس المصدر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقول التقرير "إن المفتشين العاملين يشتكون باستمرار من أن الافتقار للدعم قد سمح للفساد فى أن يكون نموذجاً فى العديد من الوزارات" وأنهم أصبحوا "عرضة للتخويف" ويؤكد أن "النظام القضائى العراقى ما يزال ضعيفاً ومرعباً وعرضة للضغط السياسي" كما يؤكد أن التحقيقات فى الفساد فى وزارة الدفاع العراقية حكم عليها "بأنها لا فاعلية لها".

ويضيف أن "من بين 169 شكوى أحيلت ثمانى منها فقط إلى المحكمة ولم تتم إدانة إلا شخص واحد فقط فى وزارة يعترف الكثيرون بأنها مضطربة ".

ويتهم التقرير بوجود قضايا سرقة بنحو 850 مليون دولار من المال العام والتى اتهم بها وزير الدفاع الأسبق مباشرة "كما قتل مفتش الوزارة فى تلك الفترة أثناء التحقيقات وما تزال جريمة قتله غامضة حتى الآن".

ويشير أيضاً إلى أنه نظر فى 12 قضية من مجموعة 453 قضية فساد تتوزع الجرائم فيها ما بين اختلاس بكميات قليلة وأخرى كبيرة وأنه أرسلت 313 قضية إلى التحقيق وأعطيت الحماية لأحد المدعى عليهم بموجب الفقرة 136ب وهرب تسعة منهم وقتل عدة شهود.

ويقول تقرير السفارة الأمريكية إن السرقة والاختلاس تتم ليس فقط من قيمة العقود بل من المساعدات أيضاً و"هو أمر لا يمكن ملاحظته لا مدنياً ولا جنائياً إضافة إلى جرائم أسماء موظفين وهميين". (1)

ورأى أن ثمة قناعة كاملة من العامة والموظفين بأن "جرائم الفساد غير قابلة للمكافحة أو الملاحقة ويمكن الاستنتاج أن مكافحة الفساد

1- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، تقرير للسفارة الأمريكية فى العراق، الفساد يعرقل التقدم ويمول المسلحين،

- http : //www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1844822&language=ar 2007-9-29

وكالة الأنباء الكويتية.

غير فعالة " وأكد أن "من الواضح جداً أن تحقيقات الفساد غير فاعلة فى وزارة التجارة ".

ولفت إلى وجود تلاعب فيما يخص حالات فساد تتعلق بالحصة التموينية ويتهم وزارة التجارة ببيع حصة زيت الطعام بمبلغ 13 مليون دولار.

كما ألمح إلى سيطرة العصابات على عمليات نقل الحبوب متطرقاً إلى أن سيطرة هذه العصابات هى بموافقة الحكومة معتبراً أن"أكثر حالات الفساد فى وزارة التجارة تأتى من قبل المسؤولين عن عقد الصفقات الخاصة باستيراد المواد التموينية ".(1)

وبحسب المحققين الذين أشرفوا على صياغة مسودة التقرير فإن "الميليشيات المسلحة قد جعلت الفساد بشكل كبير فى وزارة التجارة ولها حصانة من القضاء".

وفيما يتعلق بوزارة الصحة فاعتبر التقرير هذه الوزارة " نقطة مؤلمة " "وأكد أن الفساد يؤثر فى قدرتها على تقديم الخدمات واعتقد بأن الافتقار للقدرة على التحقيق ووجود الميليشيات "جعل من الصعب جداً وصول جهود مكافحة الفساد إلى وزارة الصحة ".

وأما وزارة النفط فإن "العدد الكبير من المقالين بسبب دوافع سياسية مزعومة يوضح مدى التلاعب فى تحقيقات وزارة النفط وأن المفتشين العاملين ولجنة النزاهة العامة لمكافحة الفساد فى وزارة النفط لا يستطيعون معالجة قضايا سرقة النفط".

وأوضح التقرير أنه من مجموع 154 حالة فساد تم التحقيق فيها فى وزارة النفط أحيلت 19 قضية فقط إلى المحاكم وأنه تم اتهام اثنين فقط

1- تقرير السفارة الأمريكية فى بغداد عن فساد الحكومة العراقية، مجلة المستقبل العربى، العدد 345، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فـى حـين تمتـع خمسـة آخـرون بالحصـانة الممنوحـة لهـم " ممـا أكسـب الـوزارة سمعة كونها أكثر الوزارات فساداً ". (1)

ونـوه التقريـر بـأن "قضـايا مكافحـة الفسـاد فـى وزارة التعليم غـير فعالـة أيضـاً وأن حـالات الفسـاد الإدارى فيهـا تشـمل درجـات جامعيـة مـزورة يصـعب تمييزها، وأن هناك 188 قضية تحقيق فى الفساد الإدارى بهذه الوزارة ".

وأظهـر التقريـر عـدم فاعليـة تحقيقـات مكافحـة الفسـاد فـى وزارة المـوارد المائيـة كمـا أشـار إلى عـدد الإحـالات للمقاضـاة والفشـل فـى التعـاون البـدائى مـع دائـرة المفـتش العـام واسـتمرار وزارة العمـل والشـؤون الاجتماعيـة فى معاداة عملية مكافحة الفساد.

وقـال أيضـاً: إن عمليـات مكافحـة الفسـاد الإدارى فـى وزارة العلـوم والتكنولوجيـا "غـير موجـودة أصـلاً وينعـدم التعـاون فـى وزارة الإعمـار والإسـكان فـى حـين حصـنت وزارة الشـباب نفسـها بالقـانون رقـم 136ب مـن محاكمات بالجملة ".

وأوضـح التقريـر أن وزيـر الماليـة طـور سمعتـه بقسـوته فـى اسـتخدام قـوانين مكافحـة الفسـاد الإدارى للسـيطرة علـى كـادره ويتعـرض محققـو النزاهـة إلى الكـثير مـن حـالات التهديـد والهجـوم علـى كبـار الشخصـيات فـى المفوضية .

وبحسـب التقريـر فـإن "لـوزارة الداخليـة سمعـة سـيئة عنـد محققـى هيئـة النزاهة ".

ونقـل التقريـر عـن الآنسـة هالـة الوكيـل المسـؤولة عـن الأمـور الماليـة فـى وزارة الداخليـة العراقيـة القـول " إن العقـود فـى الـوزارة مشـكوك فيهـا وهنـاك حـالات رشـوة مـن قبـل ضـباط الشـرطة وهنـاك 636 حالـة تحقيـق فـى الـوزارة

1- نفس المصدر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويصعب إلقاء القبض على منتسبى الوزارة أما وزارة الصحة فرأى التقرير أنها تخضع لسيطرة الميليشيات ويشير إلى أن للوزارة سمعة سيئة فى تهريب الدواء وبيعه فى السوق السوداء مما يؤدى إلى موت الكثيرين.

وطبقاً لما يورده التقرير فإن الميليشيات المسلحة تحصل على تمويل هائل من بيع الأدوية وأن هناك حالات عقود مزيفة وسرقة علنية للأدوية والطعام والسيارات . (1)

ورأى التقرير صعوبة التحقيق فى عمليات الفساد فى وزارة التربية أيام الوزير السابق بسبب توسع الوزارة وصعوبة الوصول إلى جميع دوائرها بيد أنه يؤكد وجود نحو 150 حالة فساد فيها تشمل كبار الموظفين.

ويضيف "أن أكثر قضايا الفساد فى الوزارة هى قضايا عقود بناء المدارس مثل تقديم مبالغ لمناقصة إعمار أو بناء مدرسة، ولا يتم بناء هذه المدارس فعلا". (2)

خامسا :الفساد فى تقارير هيئة النزاهة العراقية :

تقريرية النزاهة خلال السنتين 2005 و2006، الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري (فى الوزارات العراقية فى العامين بحدود (5.7) مليار دولار موزعة بواقع واحد مليار دولار فى وزارة الدفاع، ومليار دولار فى وزارة الكهرباء، و (510) ملايين دولار فى النفط،و (210) ملايين دولار فى النقل، وهذه أكثر الوزارة فساداً مالياً لتأتى بعدها الوزارات بواقع (200) مليون دولار فى وزارة الداخلية، و(150) مليون دولار فى التجارة، و (150) مليون دولار فى وزارة المالية والبنك المركزي، و(120) مليون دولار فى وزارة الإعمار والإسكان، و (70) مليون دولار فى الاتصالات، و(55) مليون دولار فى أمانة بغداد، و (50) مليون دولار (فى وزارة

1- نفس المصدر.

2- نفس المصدر السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرياضة والشباب، و (50) مليون دولار في التعليم العالي، و(50) مليون دولار في الصحة، و (40) مليون دولار في العدل، و (30) مليون دولار في الزراعة، و (30) مليون دولار في الموارد المائية، و (20) مليون دولار في الصناعة والمعادن، و (10) ملايين دولار في الهيئة العليا للانتخابات،و (10) ملايين دولاراً في السياحة، و (5) ملايين دولار في التربية، و (5) ملايين دولار في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فضلاً عن فساد مالى غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأتية عن عقود أو اختلاسات أو ترميم لمنشآت وتأجير طائرات وبواخر أو إكساء طرق 26 مليون دولار.[1]

كما أن العراق خسر خلال السنوات الخمس الأخيرة التى أعقبت سقوط النظام السابق 45 بليون دولار من تهريب النفط الخام وبليونين دولار أخرى من المشتقات النفطية بالإضافة إلى حرق 600 مليون متر مكعب من الغاز سنويا من دون الاستفادة منها واستغلال 441 بئرا نفطية من أصل 1041 بئرا منتجة وطاقة تصديرية تقدر بـ4.2 مليون برميل لم يستغل منها أقل من النصف . ولكن الوضع قد اختلف كثيرا بعد عام 2008 إذ قامت الدولة بفرض سيطرتها على كل منافذ التصدير والحد من عمليات الجريمة المنظمة فى استهداف المنشآت النفطية والخطوط الناقلة .

ووزارة الدفاع تمثل مرتبة متقدمة في الفساد، خصوصا في عقود التسليح بما فيها شراء طائرات عمودية قديمة غير صالحة للعمل وبنادق قديمة مصبوغة رفضتها اللجنة العراقية وفرضتها الشركة الأمريكية المصنعة واستيراد آليات من دول أوروبا الشرقية بنوعيات رديئة .

1- ياسر خالد بركات الوائلى . الفساد الإدارى .مفهومه ومظاهر وأسبابه . تجربة العراق فى الفساد. مجلة النبأ. العدد 80 كانون الثانى 2006 .

- www.mcsr.net مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام . - المركز الوثائقى والمعلوماتي لجنة من هيئة النزاهة العامة . التقرير السنوى لهيئة النزاهة العامة . هيئة النزاهة . العامة . بغداد .أدرار. 2005 ص 14.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفـى قطـاع الكهربـاء كـان إنتـاج العـراق 14 ألـف ميجـا واط وقـدرت الحاجـة الإضـافية 2800ميجـاواط بعـد سـقوط النظـام السـابق وتم إنفـاق 17 بليـون دولار علـى هـذا القطـاع خـلال الخمـس السـنوات الماضـية 10 بلايـين مـن موازنـات السـنوات الأربـع الماضـية و4 بلايـين مـن أمـوال العـراق المجمـدة فـى الخـارج و3 بلايـين منحـة أمريكيـة ولم يرفـع إنتـاج الكهربـاء واطـا واحـدا. أمـا وزارة التجـارة التـى تعـد الجهـة الأولى المسـئولة عـن تـوفير الغـذاء للعـراقيين مهمتهـا تـوفير البطاقـة التموينيـة تتعاقـد مـع تجـار فـى الخـارج ويصـدرون إلى العـراق كـل مـا هـو تـالف وغـير صـالح للاسـتخدام الآدمـى وتجـاوز بعـض مـدة صـلاحيته إذ بلـغ حجـم الصـفقات التـى تم ضـبطها قبـل توزيعهـا علـى المـواطنين عشـرات الآلاف مـن الأطنـان كلـف الدولـة عشـرات بلايـين مـن الـدولارات . أمـا وزارة الداخليـة تم الكشـف عـن 50 ألـف راتـب وهمـى كلفـت الحكومـة 5 بلايـين دولار سـنويا مـع ثمـن الأطعمـة والملابـس، الموقـف الصـحى مشـيراً إلى أن 90٪ مـن الأدويـة المتداولـة فـى الصـيدليات لم يـتم فحصـها ولا دور للـوزارة فـى اسـتيرادها أو توزيعهـا وغالبـا مـا تكـون مـن جهـات رخيصـة ومتدنيـة النوعيـة مما يعرض حياة الناس للخطر .

وقـال كـبير المفتشـين الأمـريكيين فـى العـراق (سـتيوارت بـوين) مقـدار الفسـاد فـى الحكومـة العراقيـة يبلـغ أكثـر مـن أربعـة مليـارات دولار وإن بعضـها يسـتخدم فـى تمويـل نشـاط الجماعـات المسلحة .فـإن هنـاك سـلاحاً ثانيـاً يواجـه العـراق وهـو الغـش والتلاعـب وسـوء الإدارة .وصـرح أن حجـم الفسـاد فـى العـراق يتجـاوز أكثـر مـن 10 ٪ مـن إجمـالى النـاتج الـوطنى العراقـى . وأكـد أن مـا بـين ثمانيـة إلى عشـرة مليـارات دولار مـن الميزانيـة السـنوية للعـراق تهـدر بسـبب عـدم قـدرة الـبلاد علـى اسـتيعاب هـذه المبـالغ فـى المشـاريع وتـدنى كفـاءة موظفى الحكومة فى إدارة الأموال بشكل فعال .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد كشف تقرير النزاهة لسنة 2005. عن عدد الإخبارات الكلي (2627) حيث كان موزع حسب أنواع الفساد الإدارى كالآتى لهيئة النزاهة العامة.

(2005) الرشوة (255-12) خلاصة إحصائية خاصة بدائرة التحقيقات لغاية 31.

التزوير (138) الاختلاس (385)، تجاوز الموظفين حدود وظائفهم (475)، أخرى (1374). وكانت الجهات ذات أعلى رصيد من الاخبارات هى وزارة الداخلية.

(29) ولكن قد سجلت هيئة ، (360). وزارة الدفاع (330). وزارة التجارة (155)

(4416) دعوى إخبارية تحقق بها هيئة النزاهة دون. [1] وفى تقرير هيئة النزاهة لسنة 2009 تم عرضه على قضاة التحقيق و (4053) دعوى جزائية يحقق بها محققو الهيئة تحت إشراف قضاة التحقيق. وفى الوقت نفسه تم إحالة (565) متهما بقضايا فساد إلى المحاكم الموضوعية في (388) قضية وقد أصدرت محاكم الموضوع أحكاماً بإدانة (80) متهما فى (66) قضية فساد . [2]

فى 30-11-2014 كشف رئيس الوزراء العراقى عن وجود 50 ألف فضائى فى وزارة الدفاع يستلمون رواتبهم ومخصصاتهم كاملة من الميزانية لكن لا أثر أو وجود لهم على أرض الواقع، (والفضائيون هم

1- لجنة من هيئة النزاهة العامة . التقرير السنوى لهيئة النزاهة العامة . هيئة النزاهة . العامة . بغداد .أدرار. 2005 ص 14.

2- http:\\news.bbc,co,uk\go\fr\-\hi\arabic\middle-eastnews\newsid-6131000\ 6131932-stm BBCArabic.com.

الأشخاص الوهميون المثبتون فى السجلات وقوائم الرواتب ولكن ليس لهم وجود يذكر فى المجال العملى فيطلق عليهم بالمصطلح العراقى فضائيون).

وفى 14 - 1 - 2015 كشفت لجنة النزاهة البرلمانية عن وجود 281 ألف فضائى بينهم ضباط، وقال رئيس اللجنة النائب طلال الزوبعى إن وزارة الدفاع يوجد فيها أعداد كبيرة من الفضائيين بين مراتب وضباط وجنود قبل احداث نينو تصل إلى 332000 الف فضائى وأضاف أن العدد الحالى للفضائيين فى وزارة الدفاع يصل إلى 281000 ألف فضائى.

وكشفت وزارة الداخلية فى 4 - 12 - 2014 عن وجود 75 ألف فضائى من الشرطة مسجلين فى سجلات وزارة الداخلية .

وبالرجوع لتقرير منظمة الشفافية الدولية نجد هناك علاقة عكسية بين الفساد والشفافية حيث إن وجود الشفافية يؤدى إلى انحسار الفساد والعكس صحيح . من حيث المعنى هما على طرفى نقيض، الفساد هو غياب القيم الأخلاقية والضوابط التى تحكم السلوك البشرى . عندما تتوفر الشفافية تقوى عملية المحاسبة والمساءلة .الشفافية ليست هدف بحد ذاته بل وسيلة وتقدر هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد الإدارى فى الوزارات العراقية فى العامين السابقين بحدود (7.5) مليار دولار موزعة حسب حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد (7.5) مليار دولار موضح بالجدول التالي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (7) الهدر بالأموال العراقية للسنوات 2005 - 2006

م	الوزارة	مقدار الأموال المهدوره	نسبة الفساد
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	53.33٪
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	13.33٪
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	7.16٪
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	2.95٪
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	2.81٪
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	2.11٪
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	2.11٪
8	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار	1.69٪
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	98٪
10	أمانة بغداد	55 مليون دولار	77٪
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	70٪
12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	70٪
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار	70٪
14	وزارة العدل	40 مليون دولار	56٪
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	42٪
16	وزارة الموارد المائية	30 مليون دولار	42٪
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	28٪
18	الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	14٪
19	هيئة السياحة	10 مليون دولار	14٪
20	وزارة التربية	5 مليون دولار	7٪
21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	50 مليون دولار	7 ٪

المصدر: هيئة النزاهة العراقية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سادسا : آثار الفساد الإداري:

أ - الآثار السياسية للفساد الإداري:

تتجلى الآثار السياسية للفساد الإدارى فيما يأتي:

1 - عدم الاستقرار السياسي:

جزاء إذا ما أخلت بها يترتب عليها نتائج وخيمة منها فقدان الدولة لسيادتها من خلال تحكم وتدخل تلك المؤسسات والدول المقرضة بسيادة تلك الدولة . فالمفسدون يوجهون القروض إلى مشاريع لا تمت بالصلة إلى التنمية والتطور أو قد توجه إلى حسابات خاصة لأعضاء النخب السياسية .

وتشير الإحصاءات إلى أن الدول النامية توجه (25٪) من القروض للتسليح فقط، مما يؤدى إلى خسارة كبيرة للأموال المقرضة ومن ثم إملاء المؤسسات والدول المقرضة شروطها على الدول المقترضة تحسباً لأى تسرب لهذه الأموال. وأدى ذلك إلى تعالى الأصوات المنادية بالإصلاحات الهيكلية التى تهدف إلى تقليل دور الدولة وإسقاط ثقل هذه الإصلاحات على كاهل المواطن الفقير مما أدى فى كثير من الأحيان إلى قلاقل اجتماعية ومن ثم زعزعة الاستقرار بها. (1)

2 - التأثير على صانع القرار السياسي:

يؤدى الفساد إلى افتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين الفاسدين فى اتخاذهم للقرارات السياسية التى تؤثر فى مصيرالوطن، وهذا ناجم عن تركز السلطة لدى قمة جهاز الدولة وغياب حكم القانون. مما يؤدى إلى اتخاذ القرارات السياسية الخطيرة من جانب رئيس الدولة من دون تشاور أو الاستفادة من أجهزة ومراكز البحث التى يمكن أن تقدم معلومات مفصلة عن الواقع الذى تواجهه الدولة فى مجال محدد، وعن بدائل صنع القرار،

1- هاشم الشمرى، إيثار الفتلى، الفساد الإدارى والمالى وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط 1، دار البازورى للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 100.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعن تكلفة كل منها، وعن النتائج المترتبة على أى منها. مما قد كلف الدولة عقوبات دولية، وسمعة دولية سيئة، أو دفع تعويضات مادية يكون الشعب بأمس الحاجة لها مثال على ذلك قرارات النظام العراقى السابق التى دفع ثمنها الشعب العراقى.(1)

3- الانكشاف أمام القوى الخارجية :

يعمل الفساد على إضعاف الدولة ويجعلها أكثر انكشافاً أمام القوى الخارجية، فهو يقلل من قدرتها التساومية مع الشركات الدولية، ويفتح الباب أمام تمرير هذه الشركات لعقود غير متوازنة مع المسؤولين فى هذه الدولة . مما يحرم الدولة من التأييد فى المحافل الدولية ،فليس من مصلحة دولة أخرى أن تقيم معها علاقات تكون بعيدة الأمد، لعدم استقرار نظام الحكم فيها، وصعوبة التنبؤ بقرارات حكامها.(2)

ب- الآثار الاقتصادية للفساد الإداري:

إن أهم الآثار الاقتصادية للفساد الإدارى هي:

1- تخفيض معدلات الاستثمار:

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن للفساد الإدارى تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادى من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الأجنبى والمحلى على حد سواء، فالمستثمر يتجنب البيئة التى يشيع فيها الفساد لأنه يضطر على سبيل المثال لدفع الرشاوى المادية والعينية التى تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال مما يدفعهم إلى تقليل الاستثمار فى هكذا بيئة، ومن ثم ينخفض الطلب

1- مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية، فى ندوة الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية، ط 1، مركز دارسات الوحدة العربية، بير وت، 2004، ص 287.

2- المصدر نفسه، ص 289.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الكلى الذى يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الاقتصادى، ويؤدى الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها: (1)

أ - الفشل فى جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية: فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة تشكل شرطاً أساسيا يشجع المشروعات الإنتاجية والتحويلية على الاستفادة من وفورات الحجم لجذب الاستثمارارت المحلية والخارجية على حد سواء، وهو ما يؤدى إلى ضعف عام فى توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.

ب - هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة .

ج - الفشل فى الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسى.

د - هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة.

2 - تفاقم الموازنة العامة وعجزها

يعمل الفساد على تقليل الإيرادات العامة ويزيدالنفقات العامة وذلك من خلال التهرب الضريبي، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعا ت العامة، مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة حيث لا تستطيع الحكومة القيام بممارسة السياسات المالية السليمة . وتزداد حدة مشكلة العجز إذا ما تم تمويلها بواسطة الجهاز المصرفى إذ يولد معه تضخماً وعدم استقرار اقتصادى الأمرالذى يعيق النمو الاقتصادى. (2)

1- هاشم الشمرى، إيثار الفتلى، مصدر سابق، ص 8.

2- المرسى السيد حجازى، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربى، العدد 266، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3- ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعيتها:

يعمل الفساد على تقليل نوعية المرافق العامة وكفاءتها عندما يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة، لأنه سيؤدى إلى منح عقود قادرة على رفع الرشاوى فيقلل بذلك من نوعية وكفاءة الخدمات العامة من هذه المشروعات والنمو الاقتصادى الناجم عنها.[1]

4- تشويه الأسواق وسوء التخصيص فى الموارد:

يحدث ذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، مما يفقدالحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية والمستشفيات والأسواق المالية .. إلخ مما يشوه الوظيفة الأساسية للحكومة فى تنفيذ العقود وضمان حماية حقوق الملكية، فضلاً عن توجيه الفساد لطالبى الوظائف نحو المجالات التى تتيح لها فرصة توليد دخل إضافى عن طريق الارتشاء كالجباية الضريبية والرسوم الجمركية على الرغم من انخفاض أجورها، كما أن إجراء التوظيف والترقية فى القطاع العام يخضع للمحسوبية مما يخفض من نوعية الإدارة ويزيد من القرارات الخاطئة، الأمر الذى يقلل من همة العناصر البشرية المؤهلة والكفوءة ويشوه سوق العمل ويضعف كفاءة الموارد المخصصة للتنمية.[2]

5- زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل:

يحدث ذلك من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة فى المجتمع والنظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التى يقدمها النظام، فضلاً عن قدرتهم على مراكمة

1- المصدر نفسه.

2- هاشم الشمرى، إيثار الفتلى، مصدر سابق، ص 9.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأصول بصورة مستمرة مما يؤدى إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع.[1] وهذا الأثر يتم عبر طرائق عدة أهمها:

أ - تراجع مستويات المعيشة يؤدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى ومن ثم يساعد على تراجع المستويات المعيشية .

ب- قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلاً ملتوية للتهرب كالرشوة ،وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ج - يؤدى الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، مما يقلل من حجم هذه الخدمات ونوعيتها، وينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجة لها.

وهناك من يرى أن الفساد الإدارى والمالى فى العراق يؤثر على الجانب الاقتصادى والاجتماعى وكما موضح بالشكل التالي:

أ - آثار الفساد من الناحية الاقتصادية :

كما تظهر الآثار الاقتصادية للفساد بشكل عام على مؤشرات التنمية وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد حيث توجد علاقة عكسية بين انتشار سلوك الفساد وقدرة الاقتصاد على التنافس الخارجى وبهذا الخصوص سيتم التركيز على آثار الفساد فى أهم المتغيرات الاقتصادية الآتية:

1 - اثر الفساد فى تعزيز التضخم:

شهد الاقتصاد العراقى مشكلة من أهم المشاكل المتعلقة بالتضخم الذى تزايدت نسبته بشكل كبير بعد 2003 بسبب الاختلافات والأزمات والصراعات السياسية وقيام الكثير من المسؤولين الذين لا يتمتعون

1- جورج العبد، العوامل والآثار فى النمو الاقتصادى والتنمية، فى ندوة الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 22.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالكفاءة بإدارة الوزارات والمؤسسات التى كانت لهم مساهمة كبيرة فى إحداث الأزمات وعززت من حالات الفساد، وتأسيسا على ذلك تزايدت موجات التضخم، إذ أن الارتفاع التدريجى للأسعار بدا من حدوث أزمات المنتجات النفطية ثم قطاع النقل والمواصلات واشتداد أزمة الطاقة الكهربائية وزيادة الطلب على البنزين لتشغيل المولدات، وقد ساهم ذلك فى تدنى مستويات المعيشة،وتفاوتت مستويات الأجور بين أفراد المجتمع، فأصبحت هناك فئات تتمتع بمستويات عالية من الرفاهية لارتفاع أجورهم وهذه هى القريبة من مصدر القرار وأصحاب المسؤوليات العليا فى الدولة، أما الفئات الأكثر والتى تأخذ أجوراً متدنية والتى لا تكفى متطلبات المعيشة فى ظل الارتفاع الكبير للأسعار بجميع السلع والخدمات فى السوق المحلية. (1)

2- أثر الفساد فى تعزيز البطالة:

بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق فى 1991 وقيام الكثير من الموظفين بترك وظائفهم والعمل لدى القطاع الخاص أو فى المجال الحرفى لسد متطلبات المعيشة، غير أن التغير السياسى بعد 2003 قد عمق حالة البطالة بشكل كبير وبجميع أنواعها المقنعة والاجبارية ، من خلال تسريح أعداد كبيرة من الجيش العراقى والأجهزة الأمنية وموظفى بعض الوزارات الذين يقدر عددهم بمليون شخص. (2)

لتزداد بذلك الكلفة الاجتماعية التى تتحملها الدولة، وبهذا الخصوص أوضح وزير العمل والشئون الاجتماعية محسن الشيخ راضى أن نسبة البطالة 52٪ وهى أعلى نسبة فى الدول المنطقة بسبب توقف المشاريع

1- محمد صالح، التضخم فى الاقتصاد العراقى الأسباب والآثار والمعالجات، بحث مقدم إلى مركز الدراسات القانونية، جامعة النهرين : 2006 : 9.

2- باسل جودت الحسينى، الأساسيات الاقتصادية فى العراق والسياسات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : 2004 : 219.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإنتاجية بنسبة 90٪، وأن الكثير من الأموال التى تم تحصيلها لبناء المشروعات وحملات الإعمار قد تم ردها أو سرقتها ضمن حلقات متسلسلة، ليصل فى النهاية إلى 10٪ المبلغ الأصلى المتخصص، إذ أن 8-10 مليارات من الميزانية السنوية تذهب هباء بسبب حالات الفساد الإدارى والمالى لأجهزة الدولة ومؤسساتها، والتى جعلت المنظمات الدولية المعنية بالكشف ومراقبة الفساد تصنف العراق فى المراكز المتقدمة لحالات الفساد.(1)

3- زيادة التفاوت فى الدخول وتدنى مستويات المعيشة :

وعلى الرغم من أن الحكومة زادت من رواتب الموظفين العاملين لديها لتغطية الزيادة فى الأسعار، غير أن النقص الكبير فى الخدمات الضرورية بسبب حالات الفساد الإدارى فى قطاع الخدمات وتحمل الفرد تكاليف أغلبها، مما يؤدى إلى تضرر الفئات العاطلة عن العمل من هذه الزيادة لأنهم سوف يتحملون الارتفاع فى الأسعار الناتج عنها دون أن يصيبهم أى دخول إضافية، مما يعنى أن تفاقم حدة الفساد الإدارى والمالى فى المجتمع العراقى سيساهم فى تعزيز مشكلة التضخم.(2)

4- يؤثر الفساد على حجم المديونية الخارجية :

حجم المديونية الكبيرة التى يتحملها العراق لصالح الدول الأجنبية والعربية أثقلت كاهل الاقتصاد العراقي وأصبحت من أهم المعوقات التى تواجه عملية التنمية فى العراق.

ب- الآثار الاجتماعية للفساد الإداري:

الآثار الاقتصادية لابد أن تنعكس سلبا على الواقع الاجتماعى العراقى لوجود ترابط وثيق بين الجانبين ومن أهم الآثار الاجتماعية هي:

1- جريدة المشرق العدد 800 السنه الثالثة 2006 : 2.

2- شمخى جبر، الفساد الإدارى المفهوم والآثار، جريدة الصباح، العدد 1090 : 2007.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1- اثر الفساد فى تدنى مستوى التعليم:

تخصص أغلب الدول ميزانيات ضخمة للتعليم من أجل بناء القدرات البشرية التى تعتبر حجر الزاوية فى عملية التنمية البشرية ورفع مستوى التعليم والتحضر فى المجتمع غير أن أسلوب الفساد الإدارى وتناميه ما بعد 2003 أثقل الميزانية بالنفقات الهائلة وامتص الجانب الأكبر من هذه الميزانيات ويحرف المتبقى منها عن أهدافها وبالتالى يساهم فى انحدار التعليم إلى أدنى المستويات، حيث يعكس الواقع العملى عزوف المدرسين والمعلمين عن أداء واجبهم التربوى والوطنى من أجل الضغط على الطلبة لدفع الرشاوى عبر واجهات الدروس الخصوصية وبالتالى تدهور مستوى التعليم بكافة مراحله، حيث تشير الاحصائيات إلى انخفاض عدد الطلبة فى المراحل الابتدائية من 3.2 مليون فى العام 2000 إلى 2.9 مليون فى العام 2006.

من ناحية أخرى لعبت إدارات المدارس دورا فى امتصاص الأموال المخصصة لتطوير البرامج والمناهج التعليمية لكن من خلال لجان المشتريات التى تزيد الأسعار على الأسعار الحقيقية للشراء الفعلى بعدة أضعاف، فضلا عن ذلك تدنى كفاءة الأجهزة والمعدات والأدوات التى تقوم بشرائها مما يستدعى استبدالها فى أوقات قصيرة لتكون مجالا للفساد مرة أخرى. (1)

2- أثر الفساد فى تدنى المستوى الصحي:

وهوالمعيار الذى يستند إليه فى حالة التقدم للبلد وتطوره، ففى العراق كانت توفر الخدمات الصحية لأكثر ساكنيه، لكن الوضع قد تدهور بعد 2003 فإلى جانب التدمير الذى حصل فى البنى التحتية الصحية، فالفساد الإدارى والمالى شكل أثرا كبيرا فى القطاع الصحى

1- د محمد عبد صالح حسن، وعماد صلاح، وزارة التربية مديرية الإحصاء والأبحاث.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حيث تدهور مستوى الخدمات فى المستشفيات والمستوصفات، وقد يتم استبدال الأدوية ذات الجودة العالية بأخرى أقل جودة أو مغشوشة أو تتعرض الأدوية والآلات إلى السرقة، إلى جانب التزوير والغش فى نظام التأمينات الصحية لإدخال أسماء أشخاص وهميين لغرض صرف وصفات طبية.[1]

ومن جملة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التى يخلفها الفساد الإدارى كما يراها بعض الباحثين الآخرين وكما يلى :

أ- يترتب على ممارسة الفساد الإدارى والمالى ربح مالى من قبل المسؤول أو الموظف مما ينعكس على رفع تكلفة الحصول على الخدمة ومن هنا فإن الفساد هو بمثابة ضريبة تفرض على طالبى الخدمة. وبالنسبة للمستثمرين فإن ذلك يعيق الاستثمار لأنه يخفض العائد على الاستثمار.

ب- إن انتشار تعاطى الفساد بطبيعة الحال يؤدى إلى تقليل إيرادات الخزينة العامة ويحرمها من موارد تحتاجها الدولة للإنفاق على الخدمات العامة وتطويرها.

ج- إن الفساد الإدارى والمالى من شأنه أن يضعف أداء القطاعات الاقتصادية وبالتالى فإنه يضعف النمو الاقتصادى فى البلد.

د- يؤثر الفساد على العدالة التوزيعية للدخل والثروات لصالح الأكثر قوة فى المجتمع (والذين يحتكرون السلطة) أو المقربين منها وبالتالى تزداد الفوارق الطبقية فى الدخل والثروات بما فى ذلك من تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعى والاستقرار السياسى.

هـ - إن الفساد فى مجال تنفيذ المشروعات والمقاولات يفسح المجال لمنفذى هذه المشروعات للتلاعب بالمواصفات بما ينعكس سلباً على جودة المشاريع من الناحية الفنية فضلاً عن ارتفاع تكاليفها.

1- المصدر السابق ص15.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و- إن الفساد فى العراق يعد اليوم العامل الأكبر والأوحد الذى يسيء إلى مصداقية الحكومة وأصبح يمثل تهديداً للأمن الوطنى. ففى الوقت الذى تعمل الحكومة على جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد وإعادة إعمار البنية التحتية فإن المستثمرين الأجانب يضطرون لدفع المال لتسهيل الحصول على الخدمات المطلوبة التى يفترض أن تكون جزءاً من عمل الإدارة الحكومية الاعتيادية وهذا ما يدفع الكثير منهم إلى العزوف عن الاستثمار فى العراق. ومن هنا فإن الفساد الإدارى والمالى من شأنه أن يعمل على تعويق عملية التنمية ويعرقل مساعى البلد للدخول إلى مجتمع الأعمال فى العالم كلاعب على قدم المساواة مع الآخرين. (1)

ز- وأخيراً فإن الفساد يؤدى إلى حرمان العراقيين من رغد العيش وحتى من ابسط مقومات العيش، الأمر الذى جعل بغداد تعد من بين أسوأ المدن من ناحية مستوى المعيشة حسب التسلسل العالمى المنشور .

ويرى المؤلف أن المشكلة الجوهرية والرئيسية التى تفاقمت واستفحلت على الحالة العراقية الراهنة ومنذ سقوط النظام البائد فى 2003 إلى الآن هى مشكلة الفساد الإدارى والمالى، فكلما مر بها الزمن تضخمت وتشابكت واستعصت على الحل ويعزو المؤلف فى ذلك إلى القيادة السياسية وأحزابها وحواشيها فهم علة المشكلة وعقدتها وهم السبب الرئيسى فى إشعال جذوتها وتأجيج نارها وإعاقة الوصول إلى أى حل ينجى العراق من براثنها وشراستها ، فمن مصلحة هذه القيادات أن تظل ظاهرة الفساد الإدارى مهيمنة ومسيطرة على الوضع المأساوى الذى يعيشه العراق

1- نضال العليان، الفساد الإدارى والمالى فى العراق وآثاره الاقتصادية، جريدة النهار (البغدادية) العدد 34 شباط 2012. وكذلك، علاء حافظ كاظم، الآثار السلبية للفساد على الاقتصاد والاستثمار، جريدة النهار، العدد 22 كانون ثانى، 2011.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فبقـاؤهم وتسلطـهم وانتفـاخ أرصـدتهم واتسـاع ممتلكـاتهم وثـرواتهم التـى تعـدت الحـدود والمقـاييس وتشـذ علـى مختلـف الـدول وبنوكهـا فـى العـالم، فمـن أعلـى هـرم السـلطة إلى أدنـى مسـؤول بالدولـة يتحـدثون بـألم وحـزن عـن مـدى تفشـى هـذه الظـاهرة واستشـرائها ويشـفقون بعطـف علـى الشـعب الـذى يتحمـل أوزارهـا لكـنهم ضـالعون وغـارقون فـى أوحالهـا ومـا الـدعوات أو النـبرات التـى يطلقونهـا بغيـة الإصـلاح إلا ذر الرمـاد فـى العيـون والتستر علـى عمق الجريمة التى يرتقبوها بحق شعبهم ووطنهم .

وهـم علـى إدراك أن هـذا المسـتنقع الـذى يخوضـون فيـه هـو الـذى أوصـل العـراق إلى مـا هـو عليـه مـن تـردى وانهيـار، ومـن تكالـب قـوى الإرهـاب العـالمى والـداخلى والـذى يفـت بعضـد العـراق ولحمتـه ويفتـت مجتمعـه ويقـوض نهوضـه الاقتصـادى وتنميتـه ويسـرح ويمـرح عرضـا وطـولا علـى جغرافيتـه لينتقـى فـى الزمـان والمكـان مسـرحا لأفعالـه الجرميـة مـن تفجـير وقتـل وتـدمير واحـتلال لمـدن وأراضـى وانتهـاك لكـل المحرمـات والمقـدرات فـى كرامـة ونفسـية الفـرد العراقـى، فالفسـاد هـو الظهـير القـوى والممـول للإرهـاب وهـو الحاضـنة الأم لـه، وفضـلا عـن الإرهـاب وانعـدام الأمـن والاستقرار فـى البلـد هنـاك حزمـة كبيرة مـن التـداعيات والأضـرار والآثـار التـى يولـدها الفسـاد الإدارى، منهـا إضـعاف هيبـة الدولـة وركاكتهـا وتخبطهـا وهشاشـة وتشـتت قراراتهـا وفقـدان توازنهـا وانعـدام الخـدمات والمنـافع التـى تؤديهـا إلى شـعبها ومـا الفوضـى الإداريـة والسياسـية التـى عليهـا الحكومـة وأحزابهـا وسياسـييها الآن بفعـل الفسـاد وانعكاسـاته علـى مرافـق الدولـة وأجهزتهـا الخدميـة والأمنيـة، والفسـاد يعيـق اسـتخدام المـوارد الاقتصـادية والمـوارد البشـرية ويعيـق النمـو الاقتصـادى ويتسـبب فـى انخفـاض مسـتوى المعيشـة وتفشـى البطالـة وضعضـعة العلاقـات الاجتماعيـة وزعزعـت الثقـة بـين المـواطن وحكومتـه وبينـه وبـين القيـادات السياسـية، والفسـاد يعيـق الاسـتثمار الخـارجى والـداخلى فمـن غـير الممكـن تشـجيع رؤوس الأمـوال الأجنبيـة لاسـتثمارها فـى داخـل العـراق طالمـا يوجـد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فساد مستشر إلى هذا الحد الذى لا يوجد له مثيل فى معظم دول العالم فأغلب الشركات تبحث عن الشفافية والأمن والمحاسبة والمراقبة وليس فى مناخ ملبد بالفساد. ومن تداعيات الفساد حرمان الناس من الماء الصالح للشرب والغذاء ومن العلاج والدواء والكهرباء والتعليم وخدمات النقل والمواصلات.

جامعة أسيوط
كلية الحقوق
المكتبة
تزويد :
رقم الكتاب : ٢٩٢٨١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

وسائل مكافحة الفساد الإدارى فى العراق

يعد الفساد الإدارى والمالى من التحديات الكبيرة التى تواجه العملية السياسية الجارية اليوم فبالقدر الذى تهيئ الدولة نفسها والمجتمع للتصدى بعزم وقوة له، وتسخر كل الإمكانيات والقدرات الذاتية والخارجية للتصدى للإرهاب ومقاومته بهذا القدر عليها أن تعد نفسها وتتمرس بكل مقومات ومستلزمات وآليات القوة والفعل الحقيقى لمكافحة الفساد الذى ينخر فى مفاصل الدولة والمجتمع، فلا يمكن أن تتم عملية النهوض والإصلاح والقضاء على الإرهاب وتفكيك منابعه واستئصاله من جذوره وحواضنه ما لم تتم مكافحة الفساد، فإن بناء نظام سياسى واقتصادى ديمقراطى سيظل ناقصاً طالما ظل الإرهاب ينهش فى عروق الدولة والمجتمع، والإرهاب فى العراق ليس بالأمر الهين والسهل، لذلك ستكون مقاومته أيضا بمستوى حجمه وقوته وأول متطلبات المقاومة الصلبة للفساد هو توفر الإرادة السياسية المتكافلة والمعاضدة عند السياسيين وأقطاب العملية السياسية وكتلها فى العراق وتوفر حسن النية والإخلاص والولاء للوطن والشعب أولا، فبتضافر الجهود مجتمعة مع تعزيز الثقة بين أطراف العملية السياسية وبينها وبين شعبها سيتم القضاء على الفساد وسيتوقف نزيف الدم والمال المخيم على صدور العراقيين بثقله الرهيب.

بعد سقوط النظام وتغير مفهوم الدولة ومنهجها من الاستبداد إلى الديمقراطية، أتاح المجال إلى محاولة التوسع فى الآليات الرقابية والمحاسبية أكبر مما كان عليه فى زمن النظام السابق، وذلك عبر جملة من الوسائل والآليات سواء كانت تابعة للدولة ومؤسساتها أو إلى المجتمع وهيئاته المدنية أو الإعلامية أو منظمات المجتمع المدنى أو هيئة النزاهة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التابعة لمجلس النواب، أو لجان النزاهة فى مجالس المحافظات وسنبين فى ادناه الهيئات والآليات الرقابية كما يلى:[1]

أولا: هيئة النزاهة العامة :

نص البند ثانيا من القسم (2) من الأمر (55) لسنة 2004 على أنه (يكفل مجلس الحكم قيام الهيئة (هيئة النزاهة) بعملها بصفتها الجهاز الرئيسى فى العراق لتنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد وأنها تؤدى واجباتها بالتعاون مع الهيئة العليا للتدقيق المالى والمحاسبة (ديوان الرقابة المالية) ومع المفتشين العموميين فى الوزارات العراقية.

تمارس الهيئة واجباتها القانونية بوصفها مؤسسة دستورية وجهازا مستقلا ورئيسيا فى العراق لمكافحة الفساد ويخضع لرقابة مجلس النواب حصرا (المادة 102 من الدستور) وتختص بجملة من الواجبات والصلاحيات وفقا للأمر (55) فى 2004 والقانون التنظيمى الملحق به وقانون العقوبات الرقم (111) لسنة 1969 المعدل وقانون انضباط موظفى الدولة والقطاع الاشتراكى رقم 14 لسنة 1991 وقانون ديوان الرقابة المالية والقوانين الأخرى النافذة .

أ- أهداف هيئة النزاهة :

1 - مكافحة الفساد الإدارى والمالى من خلال جملة من الصلاحيات والإجراءات القانونية والتحقيقية وذات قوانين تتعلق بمكافحة الفساد بكل أشكاله، وإصدار لوائح السلوك الوظيفى واعتماد مبدا الشفافية فى عمل مؤسسات الدولة .

2 - تثبيت الحكم النزيه والعادل وزرع ثقة الشعب بالحكومة من خلال استقلالية عمل الهيئة وحمايتها من أى تأثيرات خارجية .

1- جريدة الوقائع العراقية العدد .398 : 2004.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3 - نشر ثقافة النزاهة بين أوساط المجتمع من خلال برامج هادفة إلى نوعية الأفراد والمؤسسات، وكذلك تنمية أطر التعاون من مؤسسات المجتمع المدنى، بهدف تنظيم هذه المؤسسات فى إطار عمل مع الهيئة يخدم التوجه العام لمكافحة الفساد والوقاية منه.

4 - الوقاية من مظاهر الفساد اعتمادا على منهجية واسعة.

ب - اختصاصات الهيئة وفقا للأمر 55 فى سنة 2004:

وفى سبيل الأهداف السابقة كان لابد من منح الهيئة الصلاحيات المناسبة لتحقيق أهدافها فى منع الفساد والوقاية منه، وقد حددت هذه الصلاحيات وفقا للقانون النظامى المؤسس لهذه الهيئة، والملحق بالأمر 55 لسنة 2004 ويمكن إيجاز هذه الصلاحيات كالتالي:

1- التحقيق فى قضايا الفساد: عند عرض القضية على قاضى التحقيق تصبح الهيئة طرفا فى الدعوى وأشار القانون إلى أن الهيئة هى الجهاز الوحيد المخول بالاستعانة بالإجراءات الجنائية من أجل البت والفصل بالقضية المتعلقة بإساءة التصرف.

2- للهيئة أن تحقق فى قضية فساد تنطوى على أعمال تمت فى الماضى حتى تاريخ 17 تموز 1968.

3 - تتخذ الهيئة التدابير اللازمة لاستلام شكاوى المواطنين المتعلقة بالفساد بما فيها المزاعم الملفقة .

4 - ضمان تطبيق مبدأ سيادة القانون ومتابعة ممارسة مؤسسات الدولة لواجباتها وفقا للدستور والأنظمة والقوانين والتعليمات .

5 - تتخذ الهيئة التدابير اللازمة لتحقيق ثقافة وطنية تقدر النزاهة الشخصية والالتزام الذاتى بمعايير الخدمة العامة والخضوع للمحاسبة والشفافية من خلال إصدار نشرات ودوريات فى وسائل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإعلام المختلفة وتعمل الهيئة مع مسئولين مختصين من أجل وضع مناهج دراسية وطنية لتعزيز مفهوم النزاهة العامة .

6- للهيئة أن تقترح على مجلس النواب تعديل أو سن تشريعات صممت للقضاء على الفساد أو تنمية ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمحاسبة والتعرض للاستجواب والتعامل المنصف فى الحكومة .

7- تضع الهيئة تعليمات لقواعد السلوك لتوضيح معايير الخدمة العامة وأخلاقياتها ، التى يجب أن يلتزم بها موظفو الحكومة العراقية والقطاع العام والمختلط باعتبارها شرطا للتعيين وللاستمرار بالخدمة.

8-تضع الهيئة لوائح تنظيمية ملزمة ، وفقا لقواعد الكسب غير المشروع، تقتضى من كبار موظفى الحكومة الكشف عن مصالحهم المالية ، [1] وكذلك زوجاتهم وأولادهم القصر، من عقارات ومنقولات ودخل مالى وأرصدة مالية فى المصارف، وأسهم وسندات، وتكون لهذه اللوائح قوة القانون وفعاليته، وتُعدَّل من وقت لآخر وفقا لما تراه الهيئة مناسبا لتحقيق الأغراض المنشودة ومنها :

أ- رئيس الجمهورية ونوابه.

ب- رئيس وأعضاء مجلس النواب.

ج- رئيس الوزراء ونوابه.

د- الوزراء ومن هو بدرجة وزير ووكلاء الوزارات.

هـ- رئيس الهيئة ووكيله وجميع مدراء الهيئة ومحققيها.

1- (جريدة الوقائع العراقية) العدد 3981- : 2004.

- ليث حسن على العبيدى، دور مفوضية النزاهة فى مكافحة ومحاربة الفساد الإدارى والمالى فى العراق والقضاء عليه، مجموعة دراسات قام بإعدادها المفتش العام فى وزارة العمل والشئون الاجتماعية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و - أصحاب الدرجات الخاصة ووكلاؤهم ومعاونوهم.

ز - القضاة والمحققون ونواب الادعاء العام والمشرفون العدليون وضباط الشرطة وضباط الجيش

ح - أى شخص يشغل منصب مدنى أو عسكرى ممن لم يذكر أعلاه.

9 - للهيئة أن تحيل المخالفات المتعلقة بمعايير الخدمة العامة إلى رئيس الدائرة الحكومية التى يرتبط بها الموظف المخالف، ولها أن ترفق ذلك بتوجيه باتخاذ إجراءات تأديبية .

10 - تقوم الهيئة بمراقبة أموال الدولة والتزاماتها الداخلية والخارجية وطريقة إدارتها فى كل وزارات الحكومة وكل دائرة أو هيئة أو منظمة تابعة للدولة أو تسهم الدولة فى رأسمالها ، بالتعاون مع ديوان المراقبة المالية والمفتشين العموميين.

11 - دراسة تقارير ديوان الرقابة المالية واتخاذ التوصيات بشأنها ، وإحالة ما يشكل جرائم للتحقيق.

12 - تسهيل إدارة شؤون الحكم بشفافية ومكافحة الفساد على جميع المستويات.

13 - للهيئة مراجعة قانون انضباط موظفى الدولة وإصدار النص المنقح لهذا القانون.

14 - تلتزم الهيئة بتلقى شكاوى المواطنين، وإتاحة الوسائل الإدارية والفنية فى تسييرها واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها.

15 - تختص الهيئة حصرا بإحالة قضايا الفساد إلى المحاكم المختصة .

16 - للهيئة الحق أن تطلب من قاضى التحقيق التوقف عن التحقيق، الذى يجريه فى قضية فساد وأن يحول إليها القضية بالكامل ويتعاون معها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

17 - للهيئة أن تفرض على العاملين الخضوع للاستجواب والتعامل غير المتحيز فى الخدمة العامة .

18 - إلزام القادة العراقيين أن يثبتوا التزامهم بالسلوك الأخلاقى فى تأدية الخدمة العامة، والتزامهم بنص القسم الذى تعهدوا به والكشف عن مصالحهم المالية .

19 - يكون الامتثال على وجه السرعة وبدون تأخير للوائح التنظيمية الصادرة عن الهيئة بموجب هذا القانون .

20- تتيح الهيئة للجمهور إمكانية الاطلاع على المعلومات وفحصها ونسخها هى والاستمارات المقدمة لها عملا باللوائح التنظيمية الصادرة بموجب هذا القانون .

21- تقوم الهيئة بمراجعة التقارير التى يقدمها المسئولون عن مصالحهم المالية وتدقق فى المعلومات الواردة فيها وتحقق فيها، وفقا لما يكون مناسبا بغية ضمان الامتثال الصادق لمتطلبات الكشف عن المصالح المالية .

ج-مهام وواجبات الهيئة :

ومن تلك الواجبات الممنوحة للهيئة حددت الدوائر المكلفة بالقيام بتلك الواجبات داخل الهيئة ومن ثم دور كل دائرة وعلى الوجه التالي:

1- رئيس الهيئة:

وهو المسئول الأول فيها يعينه رئيس الوزراء ويختاره من بين ثلاثة مرشحين يختارهم مجلس القضاء، على أن يقر مجلس النواب هذا التعيين بأغلبية الأصوات.ويتولى رئيس الهيئة رئاستها لمدة خمس سنوات، ولا يجوز لشخص واحد رئاستها لفترتين سواء كانتا متتاليتين أو غير متتاليتين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن واجبات رئيس الهيئة:

أ - إجازة وضبط وإدارة جميع عمليات الهيئة، وضمان تأديتها لواجباتها ضمن القانون.

ب - اقتراح ميزانيتها والموافقة على مصروفاتها.

ج - توظيف وطرد وتأديب موظفيها وفقا لقواعد السلوك، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وتحديد تدريب الموظفين ومؤهلاتهم.

د - إصدار اللوائح التنظيمية المتعلقة بالكشف عن المصالح وفقا للتوجهات الواردة فى القانون النظامى، وإقرار قواعد الإجراءات المتعلقة باستلام مزاعم الفساد والتحقيق فيها وضمان الانصياع لها.

هـ - إصدار التعديلات على قواعد السلوك التى يجب أن يلتزم بها موظفو الحكومة، المتعلقة بتوضيح معايير السلوك الأخلاقى والمساعدة فى ضمان الانصياع لها، وأجاز القانون له تفويض مرؤوسيه فى الهيئة بعض صلاحياته لتنفيذ المهام المشار إليها.[1]

2- نائب رئيس الهيئة :

على أن يكون للهيئة نائب واحد يكون بموجب نص البند (4) ويكون المساعد الرئيسى لرئيسها ويتولى مهام وظيفته تحت امرته وإدارته وتوجيهها له، ويقوم بعمله فى حالة عجز رئيس الهيئة وذلك فى ممارسة كافة صلاحياته ومسئولياته ومهامه .ولم يحدد القانون أى شرط أو مواصفات لمن يعين نائبا.[2]

1- رحيم حسن العكيلى، تشكيلات هيئة النزاهة ووظيفة كل منها، بحث منشور على الموقع الإلكترونى، www.Nazaha.Iq

2- المصدر السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تقرير هيئة النزاهة العامة للعام (2005) قد حدّد إجراءات الوقاية والعلاج للفساد الإدارى بالشكل الآتي:

1- إنشاء هيئات رقابية مستقلة للوقاية من الفساد ومكافحته.

2- إصلاح القضاء ودعم استقلاليته.

3- وضع معايير دقيقة للمحاسبة الحكومية .

4- تعزيز دور منظمات المجتمع المدنى فى كشف حالات الفساد الإدارى.

5- تفعيل دور الإعلام فى مجال التوعية من مخاطر الفساد الإدارى[1].

3- دائرة التحقيقات:

وهى أولى الدوائر التى أشار إليها القانون، مهمتها بالدرجة الأولى كشف الفساد فى الحكومة العراقيه والتحقيق فيها ، يرأسها موظف بدرجة مدير، يكون مسئولاً عن استلام مزاعم الفساد والتحقيق فيها .

4- دائرة الشؤون القانونية :

وأنماط القانون بها مساعدة رئيس الهيئة ونصحه بغية ضمان الامتثال للقانون العراقي، وتقديم الاقتراحات بشأن التشريعات التى ترفعها الهيئة إلى هيئة التشريع الوطنى.

5- دائرة الوقاية :

تضع لائحة الكشف عن المصالح المالية، والنص المنقح لقواعد السلوك وأخلاقيات الخدمة العامة وضمان الانصياع لها.

6- دائرة التعليم والعلاقات العامة :

مهمتها توفير برامج عامة للتثقيف والتوعية لموظفى الدولة والشعب، لتنمية ثقافة النزاهة والاستقامة والشفافية ، والخضوع للمحاسبة والتعامل

1- التقرير السنوى لهيئة النزاهة العامة، أذار 2005.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المنصف فى الخدمات العامة ، كما تتولى تثقيف الموظفين الحكوميين والمسؤولين حول المبادئ الأخلاقية للخدمة العامة وقواعد السلوك والإجراءات المطبقة على موظفى الدولة بخصوص الكشف عن المصالح المالية ، والقيام بالدراسات والحملات الإعلامية والنشاطات الأخرى لتعزيز نشاط التعليم والعلاقات العامة .

7- دوائر العلاقات مع المنظمات غير الحكومية :

ومهمتها العمل مع المنظمات غير الحكومية لتعزيز ثقافة السلوك الأخلاقى فى القطاعيْن العام والخاص من خلال تطوير ونشر المواد وإدارة برامج التدريب، وممارسة نشاط الاتصال بالجمهور عبر أجهزة الإعلام.

8- الدائره الإدارية :

وهى الدائره الوحيدة التى لاعلاقة لها بوسائل الهيئة فى تحقيق أهدافها بمكافحة الفساد ، لكونها الدائرة المعنية بتقديم الخدمات الإيجارية والمالية لموظفى الهيئة ودوائرها ، وهى المسئولة عن إدارة مكاتب الهيئة وموظفيها ومواردها البشرية .

ثانيا : ديوان الرقابة المالية :

نص دستور جمهورية العراق فى 2005 فى المادة 103 الفقرة أولا على:

(يعد كل من البك المركزى وديوان الرقابة المالية هيئات مستقلة ماليا وإداريا ، وينظم القانون عمل كل هيئة منهما) وديوان الرقابة المالية يعتبر أحد أعمدة النزاهة الأساسية فى نظام النزاهة الوطنى لأى بلد ، فيجب أن يتمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية ويعرض تقاريره على السلطة التشريعية .

وهو أحد المرتكزات الأساسية فى مكافحة الفساد الإدارى والمالى فى العراق، حيث تأسس سنة 1990 حسب القانون رقم 6 وهذا القانون

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جعل من ديوان الرقابة المالية المؤسسة العليا للتدقيق في العراق والتي كان من ضمن مسؤولياتها وواجباتها الآتي:

أ- واجبات ومهام ديوان الرقابة المالية :

1 - تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الموضوعية حول العمليات الحكومية والأوضاع المالية .

2 - تعزيز الاقتصاد والكفاءة من خلال القيام بتشكيلة واسعة من التدقيق المالي والأدائي وتقييم البرامج، باعتبار أن هذه المؤسسة هي مؤسسة تدقيق عليا فاعلة يمكن أن تعمل كحارس عام للتعرف على الاحتيال، التبذير، وإساءة الاستعمال، ومن خلال تعزيز مكافحة الفساد والأمانة في الحكومة، مصمما على ضمان استقلالية وفاعلية ديوان الرقابة المالية في العراق.

إلا أن الظروف السياسية التي مر بها العراق خلال النظام البائد ونتيجة لسوء استخدام السلطة وسوء إدارة الحكم فضلا عن انعدام الكفاءة الإدارية أدى إلى تنامي الفساد بشكل كبير، إلا أنه ازداد واستفحل أكثر بعد سقوط النظام لكون تنفيذ إجراءات منع الفساد كانت اعتباطية ومتقطعة مما أدت إلى ظهور أنواع فساد عديدة ومتنوعة شملت كل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية، ولضمان فاعلية ديوان الرقابة المالية واستقلاله، صدر الأمر (77) لسنة 2005 الذي أعاد تشكيله بصفته مؤسسة عامة مستقلة، تساعد في تعزيز الاقتصاد وفاعليته ومصداقية الحكومة العراقية وقدرتها على إدارة مواردها، وقد تضمن الأمر المذكور على التنسيق والتعاون بين الديوان وبين هيئة النزاهة، ولأجل ضمان فاعليته وواجباته حدد عمله بما يأتي:

1 - إصدار اللوائح التنظيمية للمراجعة المالية والمحاسبية المبنية على المعايير المقبولة عالميا وعلى أفضل الممارسات في هذين المجالين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- التعاون مع هيئة النزاهة العامة لتحسين القواعد والمعايير المطبقة على الإدارة وعلى عمليات المحاسبة والمراجعة المالية للأموال العامة وتبادل المعلومات من خلال قنوات الاتصال بين الجانبين.

3- القيام بعمليات المراجعة المالية وعمليات تقيم الأداء والكشف بواسطتها عن أدلة الفساد والاحتيال والتبذير وسوء الاستغلال وانعدام الفعالية فى المسائل المتعلقة بتلقى الأموال العامة وصرفها واستعمالها.

4- القيام بالتحقيق فى جميع المسائل المتعلقة بفعالية صرف واستخدام الأموال العامة والتبليغ عنها بناء على طلب السلطة التشريعية .

5- إحالة جميع الادعاءات أو الأدلة المتعلقة بالفساد إلى هيئة النزاهة أو مكاتب المفتشين العموميين فى الوزارات.

6- إعداد ونشر الخطة السنوية لتنفيذ مهمته بصفته المجلس الأعلى للمراجعة المالية فى العراق، والتى تتضمن عمليات المراجعة المالية وتقييم الأداء، كذلك مجالات التعاون مع هيئة النزاهة .

7- إعداد ونشر التقرير السنوى الذى يتضمن بالتفصيل عمليات المراجعة المالية وتقييم الأداء والعمليات الأخرى المرتبطة بها.

8- إحالة موضوع الخلاف مع دوائر الدولة إلى هيئة النزاهة التى تقوم بإجراء تحقيق إضافى فى الموضوع وتطبيق القوانين والأنظمة ذات الصلة . (1)

كما أصدر مجلس النواب تشريعاً جديدا لديوان الرقابة المالية فى سنة 2011 كانون ثانى عرًف فيه الديوان بأنه (هيئة مستقلة ماليا وإداريا، له

1- عبود - 185 : 2008. www.draqaba-m.iq/pages_ar/about.aspx .

شخصية معنوية ويعد أعلى هيئة رقابية يرتبط بمجلس النواب ويمثله رئيس الديوان أو من يخوله واستعمال الأموال العامة .

9- فرض الأنظمة والإجراءات للقيام بأعماله كمؤسسة تدقيق عليا في البلاد.

ب- مهام الديوان الإضافية وفقا للتشريع الجديد في 2011 كالتالي:

1- الحفاظ على المال العام من الهدر والتبذير أو سوء التصرف وضمان كفاءة استخدامه.
2- تطوير كفاءة أداء الجهات الخاضعة للرقابة .
3- المسهم في استقلالية الاقتصاد ودعم نموه.
4- نشر أنظمة المحاسبة والتدقيق المسند على المعايير المحلية والدولية وتحسين قواعد المعايير القابلة للتطبيق على الإدارة المالية بشكل مستمر.
5- تطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق والنظم المحاسبية ورفع مستوى الأداء المحاسبي والرقابي للجهات الخاضعة للرقابة .
6- ضمان امتثال السلطة التنفيذية لإرادة السلطة التشريعية وفق الإجازة التي تمنحها للسلطة التنفيذية في الخطط المالية .
7- تشجيع استخدام المال العام على النحو الأمثل وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف.
8- منع الفساد من خلال إجراءات مالية مصممة على نحو فعال لتقليل الفساد وزيادة احتمالات اكتشافه، ويعتمد عمل الديوان في العراق على العمل ضمن إستراتيجية تهدف إلى :[1]

أ - الحفاظ على المال العام.

1- عبد الحسن، احسان علي، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد، دائرة الشؤون القانونية، قسم البحوث والدراسات، ص50.

(قانون ديوان الرقابه الماليه .31- : 2011).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب - دعم المساءلة العامة .

ج - تعزيز الاقتصاد.

أوضحت المادة الثانية من القانو ن المهام التى يقوم بها الديوان كما يلي: [1]

1 - رقابة وتدقيق حسابات الجهات الخاضعة للرقابة ، والتحقق من سلامة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات.

2 - رقابة وتقويم الأداء.

3 - تقديم العون الفنى فى المجالات المحاسبية والرقابية .

4 - نشر أنظمة المحاسبة والتدقيق المستندة على المعايير الدولية المقبولة للمحاسبة والتدقيق.

5 - الكشف خلال التدقيق وتقويم الأداء لأدلة الفساد ، والاحتيال ، والتبديد ، والإساءة ، عدم الكفاءة فى الأمور التى تتعلق بالاستلام وإنفاق واستعمال الأموال العامة .

6 - التحقق والتبليغ فى الأمور المتعلقة بالكفاءة وأعمال الأموال العامة كما هو مطلوب رسميا من قبل السلطة التشريعية .

7 - تحال إلى المفتش العام وإلى هيئة النزاهة وبصورة مباشرة كل ما يتعلق بأدلة عدم الكفاءة والفساد والاحتيال أو التبديد أو سوء استخدام فى الإنفاق واستعمال الأموال العامة.

8 - فرض الأنظمة والإجراءات للقيام بأعماله كمؤسسة تدقيق عليا فى البلاد. [2]

---

1 - مهام وصلاحيات ديوان الرقابة المالية ونطاق رقابته على ضوء ما جاء فى قانون ديوان الرقابة المالية برقم 6 لسنة 1990.

2 - قانون ديوان الرقابة المالية المرقم 6 لسنة 1990.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج - صلاحيات ديوان الرقابة المالية :[1]

1 - فحص وتدقيق الإيرادات العامة والنفقات والالتزامات المالية كافة، تخطيطا وجباية أو إنفاقا.

2 - للديوان حق الاطلاع على الوثائق والمعاملات ذات العلاقة بمهام الرقابة المالية سواء كانت عادية أو سرية .

3 - تؤدى أعمال الرقابة والتدقيق وفقا للقواعد والأصول والمعايير المتعددة والطرق والوسائل المتعارف عليها وفى حالة عدم توفير السجلات الضرورية لمارسة الديوان أعماله فى التدقيق وتقييم الأداء، فللأخير أن يقدم طلبا مكتوبا إلى المفتش العام للوزارة المعنية، وعلى الوزارة وخلال يومين أن توفر السجلات لديوان الرقابة أو تبين الأسباب التى أدت إلى الامتناع وفى حالة عدم اقتناع الديوان بذلك يحيل الموضوع إلى مفوضية النزاهة العامة .

4 - للديوان صلاحية تدقيق البرامج السرية وصلاحية إصدار تقارير سرية ما دام المدقق حاصلا على التخويل الأمنى .

5 - للديوان صلاحية القيام بعمليات التقييم المالى للعقود العامة .

ثالثا: دائرة المفتش العام:

نظم الأمر (57) الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة أحكام دائرة المفتش العام، والذى بموجبه تم إنشاء مكاتب مستقلة فى الوزارات العراقية المختلفة للتحقيق والتدقيق والتفتيش والتقييم أو أى نشاطات أخرى لمراجعة الأداء الوظيفى وفقا للمعايير المهنية المعترف بها، ويتم اختيار المفتش العام بغض النظر عن انتمائه السياسى، مع الأخذ بنظر الاعتبار سياسة

1- إحسان على عبد الحسين، دور الأجهزه الرقابية فى مكافحة الفساد، هيئة النزاهة قسم البحوث والدراسات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تطهير العراق من حزب البعث، ويتم الاختيار بناء على نزاهتهم وقدراتهم القيادية القوية وقدراتهم الثابتة عمليا فى أعمال المحاسبة أو التدقيق المالى أو التحليل المالى أو القانونى أو تحليل سبل وأساليب الإدارة أو الإدارة العامة أو المجالات الأخرى وثيقة الصلة بذلك. وعلى المفتش العام أن يمتلك القدرة والخبرة بإجراء عمليات التدقيق والتحقيق. (1)

أ - صلاحيات المفتشين العموميين:

1 - إمكانية الوصول وبدون قيود إلى جميع مكاتب الوزارة وإلى المواقع التابعة لها سواء التى يخضع دخولها بقيود أو تلك التى يحظر دخولها، وإمكانية الوصول إلى العاملين فى الوزارة والاطلاع على السجلات وبيان المعلومات والتقارير والخطط والتوقعات والأمور والعقود والمذكرات والمراسلات وأى مواد أخرى .

2 - سلطة إصدار طلبات استدعاء الشهود والاستماع إلى اليمين والقسم الذى يؤدونه وسلطة الاستماع إلى أقوال الشهود وتسجيلها وإصدار الأوامر الملزمة لإبراز السجلات والأوراق الرسمية والمدونات والوثائق .

3 - قدرة الوصول عند اللزوم إلى رئيس أى جهاز حكومى لأغراض تتعلق بعمل المكتب ويشمل ذلك الوزارات والهيئات والوكالات المملوكة للدولة .

4 - سلطة إلزام العاملين فى الوزارة بإبلاغ دائرة المفتش العام بالمعلومات التى تتعلق بأعمال الغش والتبذير وإساءة استخدام الموارد والفساد والأعمال المخلة بالقانون.

1- جليل عباس على، وظيفة المفتش العام بين ضابط الامن ومحامى الشعب، دراسة فى الحوار المتمدن، العدد 1882 فى 2007.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبناء على ذلك فإن مهمة المفتش العام هى تفقد حركة الوزارة وضبط إيقاعها وترتيبها وتوجيهها الوجهة التى تحقق الأهداف المرسومة لها حسب البرنامج العام للسلطة التنفيذية ، وبهذا يهيئ المفتش العام للجو المناسب والظرف المنسق والمحسوب بدقة لقرار سيكون منتجا وصائبا بالنسبة للوزير إزاء نشاط وزارته.

ب - مهام وواجبات المفتشين العموميين:

وقد حدد الأمر 57 مهام المفتشين العموميين بالتالي:

1 - فحص ومراجعة جميع سجلات الوزارة وكل ما تقوم به من نشاط بغية ضمان النزاهة والشفافية والكفاءة فى عملياتها ، وتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات ومن ثم تقديم التوصيات المناسبة لتحسين برنامج الوزارة وعملها.

2 - القيام بالتدقيق الإدارى على النحو الذى يتماشى مع السلطات الممنوحة للمكتب قانونا.

3 - مراجعة وتدقيق أعمال الوزارة ومهامها من منظور حسن التدبير للمصروفات وكفاءة وفاعلية الأداء ومراجعة أى نظام من أنظمتها لقياس الأداء.

4 - تلقى الشكوى المتعلقة بأعمال الغش والتبذير وإساءة استخدام السلطة التى تؤثر على أعمال الوزارة وصالحها واتخاذ اللازم وإحالة الشكوى إلى التحقيق .

5 - توفير المعلومات والأدلة عن الأعمال التى قد تكون إجرامية وتقديمها للمسئولين المعنيين.

6 - تلقى الشكاوى من أى مصدر والتحقيق فيها ، أو المبادرة فى التحقيق فى أعمال يزعم من أنها تنطوى على الغش أو تبذير أو إساءة تصرف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

7 - ممارسة نشاط الغرض منه منع أعمال الغش والتبذير والتصرف وعدم الإساءة.

8 - إحالة الأمور إلى الجهات الإدارية والنيابية المناسبة لاتخاذ الإجراءات الإضافية المدنية والجنائية والإدارية بشأنها.

9 - تقديم التوصيات غير الملزمة لغرض قيام الوزارة بتنفيذ الأعمال الرامية لتصحيح وتجاوز جوانب القصور في التشغيل أو في الصيانة أو كفاءة الأداء التى حددها مكتب المفتش العام.

10 - يقوم مكتب المفتش العام بتقديم تقرير إلى الوزير المعنى أو المسئولين المعنيين يبين فيه ملاحظاته وتوصياته المستخلصة من تنفيذ مهام المنصب، ويتيح للجمهور الاطلاع على هذا التقرير.

11 - كما يصدر كل مفتش عام تقريرا سنويا نهاية السنة المالية يبين فيه تقرير المراجعة والتدقيق المالي، جهود التحقيق أو المساعدة التى قام بها المكتب أو قدمها خلال العام المنصرم ويتضمن التقرير نشاط المكتب.

12 - متابعة ورصد ما يتم تنفيذه من التوصيات التى قدمها المكتب أو هيئات المراجعة والتدقيق الأخرى وإصدار الإجراءات والسياسات الخطية بغية توفير الإرشادات المتصلة بالمهام التى يقوم بها المكتب.

13 - تدريب العاملين فى الوزارة على سبل التعرف على أعمال التبذير والغش وإساءة التصرف.

14 - التعاون الكامل مع الجهات المعنية بتطبيق القوانين ومع المحققين والمحاكم وهيئة النزاهة لمساعدتها على تأدية مهامها.

15 - اتخاذ ما قد يلزم من الإجراءات على كل مستوى عمليات الوزارة لضمان كفاءة أداء المفتش العام.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يتضح مما تقدم أن المفتش العام يقوم بكل أعمال المراقبة والتدقيق والتحقق الإداري في الوزارة من مخالفة الموظفين التابعين للوزارة للقوانين والأنظمة والتعليمات المختلفة، لكنه لا يملك صلاحية فرض العقوبات الانضباطية بحقهم وإنما عليه فقط رفع تقرير للوزير المختص أو إلى هيئة النزاهة إذا كان التقرير يختص بالوزير. (1)

رابعا: هيئة النزاهة التابعة لمجلس النواب.

خامسا: هيئات النزاهة التابعة لمجالس المحافظات.

سادسا: الأعلام.

سابعا: منظمات المجتمع المدني.

الاستنتاجات:

الاستنتاجات التي توصلنا إليها عن الأجهزة الرقابية لمكافحة الفساد في العراق:

من خلال اطلاعنا على مواد وفقرات وبنود الأجهزة الرقابية المختصة بمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق وددنا أن نثبت بعض الملاحظات على تشكيل تلك الأجهزة ومدى أدائها والنتائج الفعلية التي تحققها على الشكل التالي:

1 - من أولويات البناء التأسيسي للنظام الديمقراطي السليم يجب أن يستند على أرضية صلبة ابتداء من العملية الانتخابية الأولى والتي تمثل الحجر الأساسي الذي يستند عليه هيكل النظام الديمقراطي

1- فتاح محمد حسين، مرجع سابق ص39.

- (الذهبي .2005).

- (عبود. 187 : 2008).

- igmohe.gov. ig/files/laww57.dos

- بريمر .بول .المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقته، 10 : شباط 2004.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فـى بنـاء مؤسسـاته فـأى خـرق سـيئ سـواء كـان تزويـرا أو تلاعبـا بالأصـوات أو شـراء أصـوات النـاخبين يعـترى هـذه العمليـة سـتكون نتائجـه وخيمـة علـى مجمـل النظـام ومؤسسـاته وهـى بدايـة سيئة للفسـاد وانتشاره فى سياسة البلد وبناء دولته .

2- لا توجـد قـوانين صـارمة لمكافحـة الفسـاد رغـم وجـود الهيئـات الرقابيـة التـى تم تأسيسـها بموجـب تشـريعات واضـحة وجليـة مبنيـة علـى الأسـس القويمـة والمعـايير القانونيـة المتفـق عليهـا عالميـا وإقليميـا. كـديوان الرقابـة الماليـة الـذى يعـد أحـد أعمـدة الرقابـة الماليـة فـى الأنظمـة الديمقراطيـة والـذى يرتكـز عملـه علـى المراقبـة الماليـة وعلـى الإيـرادات والمصـروفات مسـتندا علـى القـوانين والإجـراءات المنظمـة لـه إلا أننـا لم نشـهد أى قضـية فسـاد ملموسـة وكـبيرة كـالتى يشـهدها العـراق مـن قبـل هـذا الـديوان واتخـذت طريقهـا الصـائب للمحـاكم المختصـة، وكـذلك هيئـة النزاهـة التـى شـكلت مـع بدايـة تأسـيس الدولـة الحديثـة ووفقـا للمعـايير والـنظم والقـوانين الديمقراطيـة لكنهـا بقيـت ولحـد الآن مجـرد هيئـات تتضـخم بـالكوادر والعـاملين وتحـتفظ فقـط بـآلاف الملفـات التـى تتعلـق بالفسـاد والباقيـة مركونـة فـى رفـوف ودوائـر الهيئـة ولكـن دون أن تمسـها يـد القضـاء أو تأخـذ طريقهـا للترويـج بفعـل الضـغوط التـى تواجهها الهيئة من قبل السياسيين والحاكمين.

وكـذلك المفتشـين العمـوميين وصـلاحياتهم الواسـعة فـى وزاراتهـم التـى منحهـا لهـم القـانون الـذى تأسسـت مكـاتبهم بموجبـه فلـيس لهـم أى صـلاحية للعقوبـات سـواء كانـت انضـباطية أو عقوبـات تخـص الفسـاد وإنمـا تكتفـى فقـط برفـع التقـارير للـوزير المخـتص بـالوزارة وكـثيرا مـا يفـرض الـوزير سـلطته علـى المفـتش العـام التـابع لـه ، لهـذا لا يسـتطيع أى مفـتش معارضـة وزيـره أو تـرويج ملـف فسـاد إلا بإذنـه أو أخـذ رأيـه وموافقتـه لأن المفـتش أساسـا تـابع للـوزير وصـلاحيته فـى العـزل أو الإقالـة لهـذا يبقـى دور المفـتش العـام بـالوزارة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فـى بنـاء مؤسسـاته فـأى خـرق سـيئ سـواء كـان تزويـرا أو تلاعبـا بالأصـوات أو شـراء أصـوات النـاخبين يعـترى هـذه العمليـة سـتكون نتائجـه وخيمـة علـى مجمـل النظـام ومؤسسـاته وهـى بدايـة سيئة للفسـاد وانتشاره فى سياسة البلد وبناء دولته .

2- لا توجـد قـوانين صـارمة لمكافحـة الفسـاد رغـم وجـود الهيئـات الرقابيـة التـى تم تأسيسـها بموجـب تشـريعات واضـحة وجليـة مبنيـة علـى الأسـس القويمـة والمعـايير القانونيـة المتفـق عليهـا عالميـا وإقليميـا. كـديوان الرقابـة الماليـة الـذى يعـد أحـد أعمـدة الرقابـة الماليـة فـى الأنظمـة الديمقراطيـة والـذى يرتكـز عملـه علـى المراقبـة الماليـة وعلـى الإيـرادات والمصـروفات مسـتندا علـى القـوانين والإجـراءات المنظمـة لـه إلا أننـا لم نشـهد أى قضـية فسـاد ملموسـة وكـبيرة كـالتى يشـهدها العـراق مـن قبـل هـذا الـديوان واتخـذت طريقهـا الصـائب للمحـاكم المختصـة، وكـذلك هيئـة النزاهـة التـى شـكلت مـع بدايـة تأسـيس الدولـة الحديثـة ووفقـا للمعـايير والـنظم والقـوانين الديمقراطيـة لكنهـا بقيـت ولحـد الآن مجـرد هيئـات تتضـخم بـالكوادر والعـاملين وتحـتفظ فقـط بـآلاف الملفـات التـى تتعلـق بالفسـاد والباقيـة مركونـة فـى رفـوف ودوائـر الهيئـة ولكـن دون أن تمسـها يـد القضـاء أو تأخـذ طريقهـا للترويـج بفعـل الضـغوط التـى تواجهها الهيئة من قبل السياسيين والحاكمين.

وكـذلك المفتشـين العمـوميين وصـلاحياتهم الواسـعة فـى وزاراتهـم التـى منحهـا لهـم القـانون الـذى تأسسـت مكـاتبهم بموجبـه فلـيس لهـم أى صـلاحية للعقوبـات سـواء كانـت انضـباطية أو عقوبـات تخـص الفسـاد وإنمـا تكتفـى فقـط برفـع التقـارير للـوزير المخـتص بـالوزارة وكـثيرا مـا يفـرض الـوزير سـلطته علـى المفـتش العـام التـابع لـه ، لهـذا لا يسـتطيع أى مفـتش معارضـة وزيـره أو تـرويج ملـف فسـاد إلا بإذنـه أو أخـذ رأيـه وموافقتـه لأن المفـتش أساسـا تـابع للـوزير وصـلاحيته فـى العـزل أو الإقالـة لهـذا يبقـى دور المفـتش العـام بـالوزارة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رغم توسع دائرته والموظفين العاملين فيها تحت رحمة الوزير ولا يمتلك حريته الكافية فى ممارسة صلاحياته وواجباته وفقا للقانون .

ويبقى الفساد مستشريا فى الوزارات العراقية دون أى تحريك ومتابعة حقيقية من قبل المفتشين العموميين ويبقى دور المفتش العمومى خاملا جامدا وربما يحصل تواطؤ بينه وبين الوزير فى كثير من قضايا الفساد داخل الوزارة .

3- تعتمد السلطات الرقابية على القضاء والمحاكم المختصة لكى تأخذ القرارات التى تتخذ طريقها السليم للتنفيذ والتى تعطيها الهيبة والقوة والصلابة والتشجيع لممارسة مهامها وواجباتها وتحقيق أهدافها وفق القانون .إلا أن القضاء العراقى يكاد يكون محاصرا ومضغوطا عليه من قبل السياسيين والمسؤولين الكبار فى الدولة مما يؤثر سلبا على أى قرارات يمكن أن يتخذها هذا القضاء فالقضاء العراقى وفقا لهذا المنظور قضاء غير مستقل مسيس، وبما أن أغلب الفساد الذى يعانى منه العراق يأتى من السياسيين ومن الطبقة الحاكمة وهؤلاء يستميتون فى سبيل التستر على فسادهم ويقفون أمام أى قرار أو ملف فساد يرفع ضدهم، فهم بهذا الدور يشجعون الآخرين على الفساد ، لهذا استشرى واستفحل الفساد الإدارى فى العراق بسبب السياسيين وبسبب القضاء غير النزيه.

المتتبع لواقع عمل المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد تلك وما يصدر عنها من تقارير صحفية حول قيامها بالكشف عن العديد من حالات الفساد فى مؤسسات الدولة وإحالتها للقضاء سيجد أنها ما تزال وعلى الرغم من تمتعها بالاستقلالية التامة عن باقى السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) تخضع للاعتبارات السياسية والمحسوبية فى عملها ، إذ لم يتم حتى الآن حسم العديد من قضايا الفساد ولم يتم محاسبة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أى مـن المسـؤولين عـن تلـك الجـرائم لاسـيما مـن هـم مـن أصـحاب المناصـب العليـا، كمـا أن تلـك الأجهـزة (مفوضـية النزاهـة) لم يصـدر عنهـا أيـة تقـارير أو إحصـاءات رسميـة عـن عـدد جـرائم الفسـاد وأنواعهـا ولا الضـالعين فيهـا كمـا يعتـذر العـاملون فـى تلـك الأجهـزة عـن تقـديم تلـك الإحصـاءات علـى الـرغم مـن أن إحـدى المهـام الأساسـية لعمـل هـذه الأجهـزة هـى تعزيـز مبـدأ الشـفافية والمسـاءلة . بالمقابـل فقـد تعـرض العديـد مـن منتسـبى تلـك الأجهـزة للتهديـد وحتـى التصـفية بعـد اكتشـافهم ضـلوع العديـد مـن هـم فـى مناصـب عليـا مـن الدولـة أو فـى الأحـزاب السياسـية الفاعلـة بممارسـات فاسـدة لـذا يبـدو أن المهمـة التـى سـتواجه العـاملين فـى مفوضـية النزاهـة والـدوائر ذات العلاقـة بمكافحـة الفسـاد سـتكون صـعبة للغايـة فـى ظـل تعميـق الاسـتقطابات والـولاءات السياسـية والطائفيـة داخـل أجهـزة الدولـة وأيضـا داخـل المؤسسـات المعنيـة بمكافحـة الفسـاد نفسـها حيـث التعيينـات العشـوائية فـى تلـك الـدوائر والبعيـدة عـن مبـدأ الكفـاءة فـى إشـغال الوظـائف العامـة، كـذلك فـى اسـتمرار الحكومـة فـى انتهـاج العديـد مـن السياسـات العشـوائية ذات الشـأن الاقتصـادى والتـى لا تنسـجم وحاجـة المجتمـع العراقـى والتـى سـتؤدى إلى تعطيـل الـدورة الاقتصـادية السـليمة وتحقـق فوضـى السـوق وبمـا يزيـد مـن الفجـوة فـى بيئـة الاقتصـاد العراقـى بـين التوسـع فـى الأنشـطة الماليـة والتجاريـة والركـود فـى مجـال الأنشـطة الإنتاجيـة والتصـديرية بمـا يـؤثر علـى مسـتوى توزيـع الـدخول والثروات ليزيد الفقراء فقراً والأغنياء غنى.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث

وسائل العلاج المقترحة لمعالجة الفساد الإداري والمالي

نظرا لضخامة حجم الفساد وتمدده وانتشاره الواسع حيث بات يهيمن على كل مقدرات الدولة ومؤسساتها ويهدد مستقبلها ومستقبل أجيالها وكل الأنشطة الاقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية ومعظم مناحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب العراقى، رغم وجود أغلب الوسائل والطرق والآليات المتطورة المعدة والمخطط لها مسبقا لمكافحته والتصدى له، إلا أنه كالأخطبوط يزداد منعة وقوة وتمددا وعلى مر الزمن، ومن خلال ما تقدم تكونت لدى المؤلف بعض الرؤى والأفكار التى يود طرحها هنا لعلها تجد المكان المناسب لتساهم مع بقية المقترحات التى تصب فى معالجة هذه الآفة الخطرة والمتغلغلة فى المجتمع العراقى وكيان دولته ومن هذه المقترحات الآتي:

1 - زيادة مستوى الأجور والرواتب للموظفين والعاملين فى دوائر الدولة ومؤسساتها لرفع مستوى الدخول وتحسين أحوال معيشتهم وسكنهم ووسائل الراحة والرفاهية لهم ولعوائلهم، على أن يحدث هذا بين فترة وأخرى ولا يستمر على دخل ثابت لسنين طوال مما يؤدى إلى دفع الموظف للبحث عن زيادة مورده بطرق ووسائل غير مشروعة، أو يدفعه للحصول على فرص عمل فى ميادين أخرى فى القطاع الخاص مما يؤدى إلى إفراغ دوائر الدولة من الخبرة والاختصاصات والكفاءات فيؤثر بالتالى على الإنتاجية والأداء فى مرافق الدولة .

2 - تطوير وتأهيل وتدريب الهيئات الرقابية ورفدها بالكوادر المتعلمة والماهرة ومن ذوى الخبرة والكفاءة والنزاهة والسمعة الحسنة، وفتح دورات تأهيلية لموظفيها والعاملين فيها بالداخل أو إرسالهم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للخارج لرفع مستوى كفاءتهم وخبرتهم وبالتالى تحسين مستوى أدائهم وإنتاجيتهم . والاعتماد على الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة فى المحاسبة والمراقبة والمتابعة لعمليات الفساد أو فى الأجهزة المختصة .

3- دعم وتشجيع الهيئات الرقابية والعاملين فيها على التفانى والإخلاص فى أداء عملهم الموكل إليهم وعلى أحسن وجه، كما يجب توفير الحماية والأمان اللازم للقيام بأداء واجبهم دون خوف أو وجل أو تهديد من أى جهة مهما كانت مسؤوليتها وموقعها .

4- إبعاد الهيئات الرقابية سواء فى الاختيار أو التعيين عن السياسة والتحزب، كما يجب منع دخول هذه الهيئات للوسط السياسى والحزبى والحث على جعلها مستقلة دون أن تنحاز إلى أى فئة أو حزب أو تيار، ومحاولة تجنبها من أى ضغط يمارس عليها وعلى عملها أو أدائها أثناء قيامها بواجباتها المنوطة بها .

5- منح الصلاحيات الكاملة لهذه الهيئات فيما يتعلق باختصاصها وواجبها الموكول إليها لغرض مسايرة أعمالها ومواصلتها بالشكل المثمر والمفيد دون التدخل بشئونها وتحديد صلاحياتها من قبل أصحاب القرار والمتنفذين. أو من أى جهة سياسية وترويج الملفات التحقيقية الخاصة بالفساد والتلاعب بالمال العام، ورفع أى قيود أو تدخلات أو ضغوط من قبل أى جهة على ترويج الملفات وتمشيتها لتأخذ طريقها السليم إلى المحاكم المختصة .

6- فرض القانون على الجميع ويطبق من دون أى استثناء ومحاباة كبارا وصغارا مسؤولين وسياسيين ومواطنين عاديين الكل سواسية أمام القانون.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

7- فرض عقوبات رادعة وشديدة وعدم التهاون والتراخى أمام المفسدين عن أى تجاوز وتلاعب بالمال العام ومهما كانت صفة الشخص الفاسد وانحداره ومركزه.

8- تشريع قوانين وعقوبات شديدة ورادعة تتناسب والظرف السيئ الذى يمر به العراق الآن من عدم الاستقرار الأمنى وتفشى الفساد وانتشاره واستفحاله بهذا الشكل المريع، وذلك للحد من تنامى الفساد وتماديه أكثر مما هو عليه.

9- محاولة السيطرة الكاملة من قبل الدولة على التردى المزرى فى الحالة الأمنية التى يعيشها البلد، وجعل السلاح بيد الدولة ومنتسبيها فقط ومحاربة الميليشيات والقضاء عليها ومعاقبة ومحاسبة المخالفين الذين يخلون بأمن البلد واستقراره وتفويت الفرص التى يتحينونها من أجل تقويض الأمن والاستقرار ومهما كانت أصولهم ومرجعيتهم وانحدارهم.

10- تحسن الخدمات الحكومية للمواطنين فى جميع دوائر الدولة، ومراقبة الأداء ودون تلكؤ وتقصير أو تأخير فى أداء الخدمة، ومعاقبة ومحاسبة المرتشين والمتهربين عن أداء واجباتهم .

11- التثقيف الجماهيرى ورفع حالة الوعى عند كافة الناس بما فيهم الموظفون والعاملون فى القطاع العام والخاص عن الفساد الإدارى والمالى والأضرار المترتبة عليه والتى تؤدى إلى تدمير البلد وبنائه الاقتصادى والاجتماعى.

12- التوجيه والمتابعة للموظفين والعاملين فى القطاع العام عن تحسين سلوكياتهم وأخلاقهم وطبائعهم للمراجعين والمواطنين، واحترام المواقع الوظيفية التى يشغلونها ورفع الروح الوطنية والمسؤولية فى نفوسهم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

13 - تحديد الصلاحيات والمسؤوليات فى الجهاز الإدارى الحكومى ومعرفة حدود الصرف والإنفاق وأسلوب الصرف لكل مسؤول دون التجاوز والبذخ حفاظا على المال العام من الهدر والتلاعب .

14 - تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص فى التعيين والاختيار بدوائر الدولة ومرافقها دون الرجوع إلى المحسوبية والمنسوبية أو الانحدار الحزبى أو العراقى والطائفى، فوضع الرجل المناسب فى المكان المناسب استنادا إلى مهارته وكفاءته ونزاهته وخبرته.

15 - إرساء العقود والمناقصات على الخبرة والكفاءة والنزاهة والتجربة دون النظر إلى الانتساب للقرابة أو للعشيرة أو للحزب أو للعلاقات الشخصية فى إبرام تلك العقود والمناقصات .

16 - تأسيس وتشجيع منظمات المجتمع المدنى على المشاركة الفعلية فى أداء الرقابة والمتابعة والتوجيه والتثقيف عن الفساد الإدارى وأضراره على الدولة والمجتمع والإخبار عن أى ظواهر سلبية تشاهد من قبلهم على الفاسدين والمتلاعبين بالمال العام والسراق.

17 - المشاركة الفعلية للشعب بكل أطيافه وأجناسه دون تمييز بين اللون والمعتقد والمذهب والانحدار الحزبى والعائلى فى عملية صنع القرار السياسى والإدارى للدولة والسلطة .

18 - لا احتكار للسياسة فى البلد فمن حق كل مواطن مؤهل وقادر عليها ممارستها دون تفريق وتمييز والمشاركة الفاعلة بصنع القرار المصيرى للبلد.

19 - المشاركة الفعالة والعامة لكل المواطنين فى الانتخابات التشريعية بموجب القانون المختص دون النظر والرجوع إلى الانتماء العرقى والسياسى والطائفى.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

20- تعزيز البناء الديمقراطى للدولة الذى اختاره الشعب العراقى بمحض إرادته على أساس القيم والمبادئ والأصول الديمقراطية الحقة وليس كما هو معمول به فى العراق والذى شيدت عليه العملية السياسية الجارية على أسس المحاصصة الحزبية والسياسية والطائفية والتى خلقت هذا التمايز والتصنيف بالتركيبة السياسية والقيادية للدولة ومؤسساتها حيث انعكس نظام المحاصصة السياسية على بقية المناصب والمراكز الإدارية من أعلى المستويات إلى أدناها فى دوائر الدولة ومرافقها مما كان له أكبر الأثر فى تفشى الفساد وتناميه وبهذا الشكل المذهل.

21- الدستور العراقى الجديد أكد فى فقراته ومواده على حرية الرأى والتعبير والمعتقد والتظاهر والإعلام وبكل أشكاله وعدم كتم الأصوات ومراقبتها إلا بقانون .

22- حرية المواطن مصونة ومكفولة بالدستور والقانون فلا يجوز الاعتداء عليه أو ملاحقته أو مداهمة البيوت والاعتداء عليها وعدم التضييق على الحريات إلا بقانون.

23- التأكيد على مبدأ استقلال القضاء، فمعرفة تطور الدولة وتقدمها من خلال معرفة القضاء والعدل والاستقامة فيه، فيجب إبعاد القضاء تماما عن المحاصصة أو السياسة أو التحزب أو التدخل فى شؤونه والضغط عليه من أية جهة كانت لا التنفيذية ولا التشريعية ولا من أى صفة سياسية وحزبية، كما يراعى فى تعيين القضاة الاستقلالية والاستقامة والنزاهة والسمعة والكفاءة وعدم التحيز أو الانتساب إلى أى حزب سياسى.

24- الفصل التام بين السلطات الثلاث وعدم التداخل فيما بينها فكل يؤدى دوره المتكفل .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

25- المواطنة هى المعيار الحقيقى للشخص فى بلده، لهذا يجب التأكيد على العدل والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات لكى يحس كل فرد فى المجتمع بوجوده وتترتب عليه واجبات عليه تأديتها مقابل حقوق مضمونة له، على تبنى أساس المواطنة التى تمنحه حق المشاركة فى القرار السياسى الذى ينعكس عليه وعلى غيره بالتساوى.

26- يجب تطبيق حقوق الإنسان وضمانها كما وردت فى اللوائح والمعاهدات الدولية والإنسانية من دون بريق وشعارات فضفاضة، دعائية .

27- التأكيد على روح الولاء الوطنى والانتماء لتربة الوطن من خلال المناهج التربوية والتثقيفية ولتعزيز ثقافة النزاهة والحرص على المال العام المشترك.

28- ملاحقة الفاسدين أياً كانت مراكزهم ومناصبهم المتسترين خلفها وذلك برفع الحصانة عنهم لغرض محاسبتهم عن أى جرم يرتكبوه بحق شعبهم من خلال تلاعبهم بأمواله وثرواته.

29- الوقوف بحزم وشدة ضد عمليات تهريب الأموال وغسيلها وعدم التهاون والتصدى لها مهما كانت درجات ومناصب مرتكبيها وخصوصا من قبل المسؤولين والسياسيين والمتنفذين المبرقعين تحت يافطات مناصبهم ومراكزهم وهم يتبعون أخس وأدنى الأساليب الملتوية وغير النظيفة فى غسيل أموال البلد وتهريب عملته لخارج القطر مما يؤدى إلى تدمير اقتصاده وبنيته التحتية. وذلك من خلال التعاون مع الدول الإقليمية ودول الجوار للحد ومتابعة هذه الظاهرة الخطرة ومحاسبة مقترفيها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

30- التغيير الدورى للمسؤولين والمدراء العامين والمدراء الفرعيين فى السلم الوظيفى، لكى لا يبقى أحد فترة طويلة ومستمرة فى منصبه ومركزه الوظيفى مما قد يدفعه إلى ممارسة الفساد والضلوع فيه وخاصة فى قطاع الخدمات والجمارك والضرائب أو أى موقع له صلة واحتكاك بالمال كالعقارات والمشتريات والشركات العامة .

31- وأخيرا لا يمكن معالجة الفساد الإدارى بشكل تسطيحى سهل دون متابعة ومعالجة منابعه الرئيسية والحاضنة الأم له وهو الفساد السياسى، وهذا لن يتم إلا بإصلاح النظام السياسى القائم حاليا فى العراق والمبنى على أساس المحاصصة السياسية والفئوية والطائفية، وهذه تحتاج إلى تحرك جماهيرى واسع وعام من قبل كل أبناء الشعب فهم وحدهم الموكول لهم أمر الإصلاح وتنفيذه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثالث

التنمية Development

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول
مفهوم التنمية

أولا: ماهية التنمية:

برز مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية بصورة واضحة وجلية إذ سبقته مفاهيم عديدة متقاربة قصد منها تقدم المجتمعات كمفهوم التقدم والتطور والتمدن والتحديث والتحضر والترغيب، ويعتبر من أهم المفاهيم العالمية الأساسية فى القرن العشرين حيث برزت أهميته بعد أن حصلت بعض الدول فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها فى ستينيات القرن الماضى من الدول التى استعمرتها، مما أدى إلى طرح قضية التنمية لكى تعزز هذه الدول من استقلالها وتخرج من التبعية الاقتصادية والسياسية من دول الاستعمار، باعتبار أن الاستقلال السياسى هو بداية للتطور الاقتصادى والاجتماعى على حد سواء، وأن هذا التطور يأتى من خلال الخطط التنموية التى تتناول مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بعد السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية للدول الاستعمارية لهذه الدول، وبالتالى فقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال، سواء كان من الحكومات وهيئاتها المختلفة أو من خلال المؤسسات غير الحكومية أو الأفراد، ولهذا أصبحت التنمية مفهوما منتشرا باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة التخلف. كما حظى المفهوم باهتمام كبير من جانب المختصين بالدراسات الإنسانية وكانت نتيجة هذا الاهتمام أن ظهر العديد من النظريات التى تناولت موضوع التنمية، ومن هذه النظريات من كانت تركز على الجانب الاقتصادى ومنها يركز على الجانب الاجتماعى أو يحاول الآخر منها التركيز على الجانب السياسى وتأتى هذه الاختلافات لأسباب إما زمانية أو مكانية أو عقائدية أو للظروف السائدة، وهناك من حاول ربط التنمية بالبعد الأخلاقى أو الثقافى أو الحضارى، وغالبا ما يعود هذا الاختلاف فى الرؤى بين هؤلاء الكتاب لأن كلاً منهم يريد تبرير الجانب الذى يهتم به،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن خلال التمعن بهذه النظريات والأفكار التى عالجت مفهوم التنمية يتبين لنا أن التركيز فى المراحل الأولى كان منصبا على الجانب الاقتصادى فى العملية البحثية، وذلك من خلال التركيز على معالجة التخلف الاقتصادى الذى تعانى منه دول العالم الثالث، لذلك انصبت كافة التعريفات على الجانب الاقتصادى حيث اعتبر العنصر الاقتصادى هو العنصر الوحيد لعملية التنمية وأن كل التغيرات التى تطرأ على المجتمع يمكن إرجاعها إلى العوامل الاقتصادية أو التكنولوجية، ولكن مع كل هذه الاختلافات والاجتهادات والآراء فى مفهوم التنمية، إلا أنها تمثل روابط مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض بأبعادها المتعددة كالبعد الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

ثانيا: مفهوم التنمية :

أ- التنمية لغة :

نمى نميا ونماء، أى زاد وكثر، فالنماء يعنى الزيادة، وأيضا نما ينمى وينمو، وأنميت الشيء ونميته أى جعلته ناميا. (1)

وفى اللغة أيضا التنمية من النمو أى ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر، مثلا نقول نما المال أى ازداد وكثر. (2)

تحتل التنمية مكانة مهمة فى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بل أن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعد من أميز

1-Economice progress -material progress والتقدم الاقتصادى H-W-Arendt ،Economice Development : Asmsntic History, Economice Development an cultural change, vol, 29, NO, 3.

- نقلا عن : د.صلاح فهمى محمود، مصدر سابق، 1992 : 161.

-w.A --Leeis, An Ecomice plax for Jamaica, NO, 4. (November1944) p. 162 - 165.

2- نقلا عن : د.صلاح فهمى محمود، الفساد الإدارى كمعوق لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار النشر بالمركز العربى للتدريب والدراسات الأمنية، الرياض 1992 : 164.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاهتمامات التى تلتقى عندها الدول المتقدمة والنامية فى عالم اليوم، ومع ذلك فإن جدلا برز حول، إعطاء تعريف محدد للتنمية اعتبارا من مطلع الستينيات، حيث لوحظ أنه على مستوى الاقتصادين الغربيين استخدم مصطلح التنمية دلالة على التطور الاقتصادى بشقيه (التقدم المادي والمعنوي).

وأول من فسح المجال لتعريف التنمية للإطار الاجتماعى والسياسى كان الاقتصادى (جوزيف شوم بميتر)، بينما يعد (أرث لويس) أول من استعمل من الاقتصاديين كلمة تنمية بالمعنى المعاصر للكلمة، فقد أعلن بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، أن هدف برنامج التنمية الاقتصادية السريعة، هو تضييق الفجوة فى الدخل الفردى بين البلدان الفقيرة والغنية. (1)

كما صادف الجدل الاقتصاديين العرب ففى أول الستينيات استخدم الرعيل الأول منهم مصطلح Economic Development استخداما دقيقا على أنه التطور الاقتصادى بدون اللجوء لتعبير التنمية، ولكن فى السبعينيات من القرن الماضى، لما ضاق بعض الاقتصاديين العرب بالمفهوم الضيق للتنمية الاقتصادية، تعلقوا بمفهوم شوم بميتر باعتباره اقتصاديا غربيا ماركسيا أفسح مجالا للإطار الاجتماعى – السياسى فى مفهومه للتنمية. (2)

1- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية – معهد البحوث والدراسات العربية 1970، ص 92 وما بعدها.د. إسماعيل حسن عبد البارى : أبعاد التنمية- مطبعة الكيلانى 1987، ص 88 وما بعدها.

2- w.A –Leeis ،An Ecomice plax for Jamaica ،NO ،4. (November 1944) p. 165.

- نقلا عن : د.صلاح فهمى محمود، الفساد الإدارى كمعوق لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار النشر بالمركز العربى للتدريب والدراسات الأمنية، الرياض 1992: 164.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التنمية مهما اختلفت تعاريفها فهى عملية ترمى إلى إحداث التغير فى المجتمع من حالة إلى أخرى، ومن الصعوبة الاعتماد على تعريف واحد للتنمية، قد يتناول جانبا واحدا، أو عدة جوانب من التنمية دون البعض الآخر.

ولقد أوضح المفكرون فى تصور أبعاد اصطلاح التنمية كل بحسب المنطلق الذى ينطلق منه، فأصحاب نظرية التحديث يعتبرون أن الدول النامية حاليا توجد فى مرحلة متخلفة عن تلك التى بلغتها الدول الصناعية المتقدمة، ويأخذون بفكرة النمو التدريجى المستمر، ويسود الاعتقاد بأن العالم الغربى هو الذى يقوم بنشر التنمية ويساعد الجزء الآخر من العالم المتمثل فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فالدول المتقدمة هى أمل المستقبل بل هى المثل الذى يجب أن تسير الدول النامية على خطاه.

ويذهب فرانك PFrank إلى أن النظريات الرأسمالية تفترض أن عمليات التنمية ما هى إلا عملية تطور من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ومن ثم فلا بد من اتصال هذه المجتمعات المختلفة بالمجتمعات الصناعية الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية . وتتجاهل هذه النظريات الرأسمالية حدوث التنمية لما يسمى بالعالم المتحضر – وكما يذهب فرانك أنهم مجرد حفنة من القوى الرأسمالية فى أوروبا وأمريكا الشمالية – يسرهم ما يحدث من معاناة وخراب لشعوب بلاد أخرى وهى ما أطلق عليها الدول النامية . فاستعمار هذه القارات جعل من الممكن للرأسمالية فى الغرب أن تحقق التنمية السريعة ولكنه فى نفس الوقت حقق للشعوب المستعبدة دمارا وفقرا وقهرا.

ومن ثم فإن المفهوم من وجهة نظر أصحاب نظرية التحديث هو ضرورة نقل القيم الأمريكية وتحول المؤسسات التقليدية والتخلص من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاشتراكية فالحل فى نظرهم هو الرأسمالية، أما منطلق نظرية التبعية فى فهم التنمية هو أنها:[1]

عملية تغيير اجتماعى موجه تهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعى فى البلدان المتخلفة إذ أنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذى يراد الوصول إليه بل إن هذا المنطلق يشترط عدة شروط لتحقيق التنمية أولها: الاستقلال السياسى،وثانيها: الاستقلال الاقتصادى. والشرط الثالث هو التحول الاجتماعى الذى يؤدى إلى اختفاء الطبقات المرتبطة بالاستعمار بل أن هذا المنطلق يؤكد على ضرورة الثورة من أجل التنمية، فالتنمية لن تتم بالنمو التدريجى ولكن لابد من الثورة للقضاء على البناء الاجتماعى القديم وعلى التخلف ولابد من وعى أفراد المجتمع النامى بدورهم فى القيام بعملية إنماء مجتمعهم، كما يستلزم وعيهم باتباع منهج شمولى (أى إدراك العالم كوحدة واحدة) الأمر الذى يساعدهم على فهم حقيقة مجتمعهم وحقيقة العلاقات بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وبذلك يمكن القضاء على التخلف وأن العلاج الوحيد لتحقيق التنمية بالنسبة للبلدان النامية هو الخروج من دائرة الرأسمالية عن طريق الاشتراكية[2].

كما يذهب (شارل بتلهايم) إلى ضرورة الثورة الوطنية من أجل تحقيق التنمية ويذهب ميردال إلى أن المجتمعات النامية فى حاجة إلى اتباع أسلوب الدفعة القوية Big push التى تنتج من تفاعل عناصر النسق الاجتماعي، فالأخذ بالتدريج فى عملية التنمية أمر لا يجدى، فهذه المجتمعات النامية ليست شبيهة فى ظروفها بالمجتمعات الغربية .

1- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية – معهد البحوث والدراسات العربية 1970، ص 92 وما بعدها د. إسماعيل حسن عبد البارى : أبعاد التنمية- مطبعة الكيلانى 1987، ص 88 وما بعدها.

2 - poverty of Nations. Vol. 11. Penguin Books. 1968 (7) .Myrdal ‹Gunner : Asian Drama.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن التنمية فى البلدان النامية تحتاج إلى التغيير الثورى أو ما أسماه "ميردال" الدفعة القوية المؤثرة لكى تنهى الجمود وتحقق التقدم الاقتصادى الذى لن يأتى من تلقاء نفسه أو على الأقل لن يتحقق بالسرعة الكافية .(1)

ب- التنمية اصطلاحا:

من بين أهم التعاريف نذكر (التنمية هى عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حاله ومستوى أعلى أو أفضل، ومن نمط تقليدى إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا، وتعد حلا ولابد من مواجهة المتطلبات الوطنية فى ميدان الإنتاج والخدمات)(2)

وهى أيضا عبارة عن تحقيق زياده سريعة وتراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن فى الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية. وهى ارتقاء المجتمع والارتقاء به من وضع ثابت إلى وضع أعلى وأفضل وما تصل إليه من حسن استعمال الطاقات المتوفرة والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل والتنمية عملية شامله تهدف إلى إحداث تغير حضارى يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسية المادية أو الفكرية والدرجة الإبداعية لكل من الفرد والمجتمع.(3)

وهناك من يرى أن التنمية (عملية تغير ثقافى ديناميكى موجه تم فى إطار اجتماعى معين، وتعمل على ازدياد المشاركين من أبناء الجماعة فى دفع هذ التغير وتوجيهه وكذلك الانتفاع بنتائجه وثمراته تنضوى على

1- شارل بتلهايم: التخطيط والتنمية- ترجمة د. إسماعيل صبرى عبد الله- دار المعارف، 1966، ص 43 وما بعدها.

2- نصر محمد عارف، مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، العدد، 2008 : 8.

3- محمد الجوهري، عملية الاجماع والقضايا الجوهرية وقضايا التنمية فى العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف، ص144، نقلا عن ياسر جاسم، التنمية وواقعها الأممي، دار الفراهيدى للنشر والتوزيع، بغداد، 2013 : 11.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الأساسية والنشاط الإنساني من روحي وفكري وتكنولوجي واقتصادي ومادي).

وهي العملية المجمعية الواعية المتجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي إلى تحقيق زياده منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور، وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية، تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل. (1)

كما تعرف بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل ومن ناحية الاتجاهات وطرق السلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية .

وهي تعني مجموعة الأفكار والقيم التي تتركز حول النمو وتحرك اتجاهات التغير، أي الإطار الذي ينجذب أو يدور حول هذا التغير والذي بدوره يتحدد وفق الأهداف العامة التي تبتغي تحقيق تقدم النظام الاجتماعي وتأتي قرارات النظام السياسي لتترجم هذه الأهداف وتعمل على تنفيذها من أجل تقدم النظام الاجتماعي. (2)

1- محروس أحمد غبان، التنمية الشاملة للجماعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقها، المدينة المنورة، دار الإيمان، 1995 : 17.

- نقلا عن، ياسر جاسم، مصدر سابق، 12.

2- Economice progress material progress - H-W-Arendt, Economice Development: Asmsntic History, Economice Development an cultural change, vol, 29, NO, 3.

- نقلا عن : د. صلاح فهمي محمود، مصدر سابق، 1992 : 161.

- w.A – Leeis, An Ecomice plax for Jamaica, NO, 4. (November1944) p. 1652.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهناك تعاريف أخرى للتنمية هي:

- إن التنمية تعنى: النمو المدروس على أسس علمية والذى قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية فى أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادى أو السياسى أو الاجتماعى أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو الزراعية، ويمكن القول إنها عملية تغيير اجتماعى مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل وبما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية .
- إن التنمية: هى أى تغيير من شيء غير مرغوب فيه إلى شيء مرغوب فيه، أو هى التوجه الفعلى للبناء نحو تحقيق أهداف متضمنة من نسق القيم .
- الأمم المتحدة عرفت التنمية بأنها:" العملية التى يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج فى حياة الأمة والمساهمة فى تقدمها بأقصى قدر مستطاع . (1)
- تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1955م: هى " العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعياً واقتصادياً، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلى وإشراكه".

تعريف إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة :

- هي عملية للعمل الاجتماعى تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة

1- United Nation, social Progress Through Economic Development, U. N .Report, New York, 1956.

- نقلا عن، هايل عبد المولى، مهارات تطوير الأداء والذات، دراسات فى التنمية البشرية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلى.

- تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1956م: " هي العمليات التى توحد جهود الأهالى وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية.

- مقدمة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى التنمية تعرف التنمية بأنها: سيرورة شاملة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر فى حياة جميع السكان ورفاهيتهم.

- التنمية تشتمل على النمو والتغير، والتغير بدوره اجتماعى وثقافى كما هو اقتصادى وهو كيفى كما هو كمى، والتنمية لا تعنى جانبا واحدا كالجانب الاقتصادى أو السياسى، وإنما تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها فتحدث تغيرات كيفية عميقة وشاملة .(1)

فالتنمية إذن تشمل كل الجهود التى تبذل من أجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع. كما أنها كلمة جامعة لا تعنى فقط خطة أو برنامجاً أو مشروعاً للنهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً بل تعنى كل عمل إنسانى بنَّاء فى مختلف المجالات. (2)

1-.مولود زايد، التنشئة السياسية ودورها فى تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، 2001، ص14.

2- محمد حسن، عبد الباسط، التنمية الاجتماعية، ط2، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1977، ص70.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد ذهب بعض الباحثين إلى القول بإن التنمية هى عبارة عن عملية تغير مستمر وهذا يعنى أنها تشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية كافة . [1]

فى حين يرى آخرون أنها النمو الإرادى المحدث المقصود والذى يتحقق من خلال إجراءات وتدابير مقصودة مخطط لها يطلق عليها برامج أو مشاريع تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو.

ومن هذه التعريفات نستخلص المشتركات التالية :

أ- تعتبر التنمية عمليه شاملة مستمرة .

ب- هى عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن ومع الانتفاع من التغيير.

ج- تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

رغم الاختلاف فى تحديد مفهوم معين للتنمية، ونظرا لكونه يرتبط بالإنسان ووجوده وإشباع حاجاته الضرورية وتطورها، لذا يكون المفهوم شاملا لكل مناحى الحياة الإنسانية وبكل محدداتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية والثقافية، فلا يقتصر وينحصر مفهوم التنمية على جانب واحد من هذه المحددات، ولهذا عندما يكون الحديث عن التنمية لا يفرق فيه أن تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، إذاً هى عملية شاملة تتناول جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ففى وثائق الأمم المتحدة وردت كلمة التنمية المتكاملة أى تنمية الظروف المادية للحياة وتنمية الجوانب الروحية سواء بسواء.

ولما كان الإنسان محور التنمية فيجب أن تكون التنمية من صنعه وأن ما تحققه التنمية هو سد رغبات الإنسان وإشباع حاجاته، فلا تنمية بدون الإنسان لأنه العنصر الرئيسى الفاعل والمتفاعل معها. كما أن التنمية

1- د.محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، المطبعة العلمية، مكان الطبع غير مذكور، 1971، ص3.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ليست عملية محلية بحتة تقتصر على دولة معينة بحد ذاتها لتحقيقها بأفضل الوسائل والأساليب لمجتمعها لوحدها وإنما تشترك بعض الدول والمنظمات حكومية كانت أو أهلية بالمساهمة بها .. مما تقدم يتضح أن التنمية تشتمل على النمو وعلى التغيير في كافة نواحي الحياة في مختلف صورها وأشكالها محدثة فيها تغيرات عميقة وشاملة، وهذا يعني أن التنمية هي نمو يعتمد تحقيقه على المجهودات المخططة والمنظمة التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتحقيق أهداف معينة . (1)

كما يمكن القول بإن التنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم، والصحة، والأسرة والشباب.... ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية .

ثالثا : التمييز بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة أو المتداخلة معها :

1- الفرق بين مصطلح التنمية والنمو:

إن النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن، والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي من التخلف إلى حالة التقدم، بينما التنمية تمثل الدفعة القوية لكي تخرج المجتمع من حالة الركود، وهذه الدفعة هي عكس عملية التطور والتدرج، أن التغير الذي يحدث على عملية النمو يكون ضئيلا، بينما التغير الذي يسبق العملية التنموية أو يتحصل

1- د. حسن سعفان، اتجاهات التنمية في المجتمع العربي، مقالة في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عنها فهو تغير يتناول الجوانب البنائية والوظيفية، أى أنه أقرب إلى التغير الكيفى منه إلى التغير الكمى. (1)

2- الفرق بين التنمية والتغير:

التغير لا يؤدى بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب، بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة .

3- الفرق بين التنمية والتقدم:

التقدم مصطلح يأتى كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية، والتنمية الشاملة هى عملية بناء نظم سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية شاملة بهدف تحسين رفاهية المجتمع وإكسابه القدرة على التطور الذاتى المستمر، وزيادة قدرته على الاستجابة للحاجات المتزايدة لأفراد ذلك المجتمع.

والإنسان هو الموضوع الرئيسى لعملية التنمية وهو المستفيد منها، والدولة هى من يقع على عاتقها تهيئة الظروف الملائمة والمناخ المناسب لإنجاح عملية التنمية، إلا أن هناك الكثير من المعوقات التى تواجه عملية التنمية أخطرها انتشارا خاصة فى البلدان النامية هو الفساد . (2)

رابعا: التطور التاريخى لمفهوم التنمية :

مرَّ مفهوم التنمية بمراحل تاريخية عديدة قبل أن يصل إلى ما هو عليه اليوم من الوضوح والشفافية، فكان فلاسفة اليونان هم أول من أسهموا فى إظهار هذا الموضوع فى ثقافة أوروبا، ومنهم هيرقليدس الذى قال فى فلسفته أمورًا تخص التغير وأوضح أن العالم فى حركة وتطور وتغير

1- نصر محمد عارف، مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، العدد، 2008 : 8.

2- المرجع السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دائمين، وله فى هذا الصدد مقولة شهيرة حيث يقول (إنك لا تستطيع أن تضع قدميك فى النهر مرتين) وأوضح أن كل أمر يتكون من منعكسات متقابلات وينتج من ذلك التوتر أى للصراع.

أما أرسطو فقد تحدث عن التغير من جانب آخر، فأوضح طبيعة الدولة فى كتاب السياسة، بوجود نظام فى الكائن العصرى ينتقل من فترة إلى أخرى، يبدأ بالولادة فالنضج وأخيرا الاضمحلال فالموت.

وأول ظهور للتخطيط الاقتصادى فى الإسلام والذى يعنى التنمية بمفهوم اليوم، حدث فى زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه، حيث استبقى ربع الأراضى التى حصل عليها المسلمون من فتوحاتهم كمورد ثابت للدولة بجانب الزكاة والخراج حيث قال (ليس لأحد أحق بمال الدولة من احد ولا أنا أحق به من أحد، للرجل وقدمه فى الإسلام وللرجل وبلائه وللرجل وحاجته، والله لو طال بى العمر لجعلت راعى الغنم فى جبال صنعاء يستلم حقه من هذا المال وهو يرعى غنمه).

ولم يُستعمل مفهوم التنمية منذ ظهوره فى زمن الاقتصادى البريطانى (آدم سميث) فى نهاية القرن الثامن عشر إلى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه فى المجتمع كانا التقدم المادى أو التقدم الاقتصادى .وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات دول أوروبا الشرقية فى القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هى التحديث أو التصنيع، وقد برز مفهوم التنمية بداية علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية فى مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة للأعضاء، بالصورة التى تكفل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زيادة إشباع الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، ومن ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن الماضى حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية ومحاولة الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بهذا المستوى إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية، تحقق النمو الاقتصادى والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك التنمية الثقافية ومفهوم التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية تتركز على عدة مسلمات هي:

1- غلبة الطابع المادى على الحياة الإنسانية حيث تقاس بالمؤشرات المادية الحية.

2- تعنى وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشرى المبنى على الواقع المشاهد والمحسوس.

3- أن تطور المجتمعات يسير فى خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقا من اعتبار المجتمع الأوروبى نموذجا للمجتمعات الأخرى، ويجب عليها محاولة اللحاق به.

ولو رجعنا إلى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى والذى كان ينظر فيهما إلى التنمية على أنها ارتفاع لمستوى دخل الفرد، وكان هذا مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادى، حيث كان الاقتصاديون ينظرون إلى التنمية على أنها عملية يزداد بها الدخل الوطنى ومتوسط دخل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى قطاعات معينة تعبر عن التقدم، والملاحظ خلال تلك الفترة أن التنمية لم تركز إلا على الجانب الاقتصادى، وبالتالى فإن الفكر التنموى فى هذه الفترة عالج قضية التنمية على أنها قضية اقتصادية فى المقام الأول وعرفت فى حينها (على أنها الزيادة التى تطرأ على الناتج القومى من سلع وخدمات فى فترة زمنية معينة). وقد تمخض عن الجهود الدولية مفهوم جديد للتنمية عرف باسم (التنمية المستدامة) والذى ظهر يتبلور لأول مرة فى تقرير ونشر لأول مرة فى عام 1987 باسم التنمية المستدامة Brandt land Report . (1)

لقد برز الاهتمام بالتنمية المستدامة فى بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضى والتى طرحت على أنها أنموذج تنموى بديل يأخذ فى اعتباراته قدرات النظام البيئى وإمكانياته، فمن خلال تقرير الاتحاد العالمى للمحافظة على الموارد الطبيعية الذى صدر عام 1981 وتحت عنوان (الإستراتيجيات الدولية للمحافظة على البيئة)، عرفت التنمية المستدامة بأنها السعى الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئى الذى يحتضن الحياة . (2)

1- صالح صالحى، المنهج البديل فى الاقتصاد الإسلامى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006 : 88.

- عثمان محمد غيم وماجدة محمد أبو زلط، التنمية المستدامه، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع : 2007 : 20.

- محمد القريشى، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع 2007 : 127.

2- عبد الخالق عبد الله، "التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية"، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 1992، 167، ص239.

- د. سالم توفيق النجفي، د. إياد بشير "البيئة والتنمية الاقتصادية مقاربات اقتصادية معاصرة"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد25، العدد 73، 2003، ص4.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثم وجد مفهوم التنمية المستدامة أكبر سند له في كتاب مستقبلنا المشترك (Our Common Future) عام 1987، الصادر من اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (WCED) والذي يُعرف أيضاً بتقرير برونتلاند، حيث يُعرّف هذا التقرير التنمية المستدامة: بأنها عملية تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون تهديد (أو المساومة على) الإمكانات المتاحة للأجيال المقبلة.[1]

إن هذا التعريف يركز على أن النمو المستقبلي والنوعية الكلية للحياة التي تعتمد بصورة أساسية التوازن ما بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي.[2]

ثم جاء تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستديمة، إذ حاول توضيح مفهوم التنمية المستدامة من خلال إجراء مسح شامل لأهم التعريفات واستطاع حصر 20 تعريفاً واسع التداول للتنمية المستديمة ووزعها على أربع مجموعات رئيسة هي:

تعريفات اقتصادية، وتعريفات بيئية، وتعريفات اجتماعية (إنسانية)، وتعريفات تقنية (إدارية)، ويذكر التقرير أن القاسم المشترك لهذه التعاريف هو أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب أولا: أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية، وثانيا: لا تؤدى إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها،

1- د. سالم توفيق النجفي، د. إياد بشير "البيئة والتنمية الاقتصادية مقاربات اقتصادية معاصرة"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد25، العدد 73، 2003، ص 4.

2- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة " تقرير التنمية البشرية لعام 1993 "، نيويورك، الأمم المتحدة، 1993، ص3.

- د. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، 2007، ص128.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وثالثا: تطور الموارد البشرية، ورابعا: تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة .[1]

وعند بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي ظهر مفهوم التنمية البشرية، الذي تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وذلك على أثر صدور التقرير الأول للتنمية البشرية عام 1990 والذي نص على أن التنمية البشرية تعني عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وتتمثل هذه الخيارات في العيش لحياة طويلة وصحية، والحصول على المعارف، والموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

لقد أصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1993 تعريفاً آخر للتنمية البشرية، وهو تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس، ويقصد بتنمية الناس الاستثمار في القدرات البشرية سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، لكي يتمكنوا من الحصول على فرص العمل المناسب لهم، أما التنمية من أجل الناس فهي تهدف إلى توزيع ثمار ونتائج النمو الاقتصادي على كل الناس توزيعاً عادلاً، في حين أن مفهوم بواسطة الناس يذهب إلى أعطاء كل الأفراد الفرصة للمشاركة في تحقيق وبلوغ الأهداف التنموية.

وفي تطور لاحق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم تعريف التنمية البشرية المستدامة بأنها توسيع اختيار الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكبر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية بدون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر.[2]

1- نادية حجاب "تقرير التنمية البشرية الأثر الوطني والدولي"، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها قسم الدراسات الاقتصادية، (بغداد، الحكمة، 2000)، ص13.

2- المرجـع السابق نفسه .

- د. صلاح عبد الحسن " الإطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها"، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، 2000: 88. =

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن هـذا المفهـوم يتضـمن ثلاثـة مصـطلحات تنميـة وبشـر واسـتدامة، وهـو مـا يعنـى بعيـداً عـن إشـكالية مفهـوم التنميـة قفـزة جديـدة مـن حيـث انتقالـه مـن التنميـة الشـاملة المحـددة المعـالم والواضـحة الأهـداف أو المتسلسـلة الخطـى إلى تنميـة بشـرية (ذات صـفة توزيعيـة للمنـافع) والعمـل علـى جعـل هـذا التوزيـع للمنافع ذا صفة مؤسسية فى المناهج التنموية للبلد.[1]

كمـا أعلـن البنـك الـدولى فـى عـام 1996 مبـادرة الإطـار الشـامل للتنميـة، وينظـر البنـك الـدولى للتنميـة علـى أنهـا عمليـة تحويـل المجتمـع مـن العلاقـات التقليديـة وطـرق الـتفكير التقليديـة، وطـرق الإنتـاج التقليديـة إلى طـرق أكثـر حداثـة، ويـرى البنـك أنـه لـن يتيسـر إنجـاز هـذه التنميـة إلا إذا شملـت التنميـة تحسـين مسـتويات الحيـاة كالصـحة والتعلـيم وتخفيـف الفقر.[2]

يتضـح ممـا سـبق أن التنميـة مـرت بمراحـل عديـدة خـلال العقـود الأربعـة الماضـية مـن القـرن العشـرين، فكـان لكـل عقـد مـن العقـود همومـه وأفكـاره ومزايـاه، وبالتـالى فـإن مفهـوم التنميـة تبلـور طبقـاً لتلـك الأفكـار والاحتياجـات، أمـا فـى نهايـة عقـد التسـعينيات وبدايـة الألفيـة الثالثـة ونتيجـة للتطـورات الكـبيرة التـى حـدثت فـى مجـال البيئـة وأزالـت الغطـاء الأخضـر عـن الأرض فـى منـاطق عديـدة مـن العـالم وخاصـة فـى الغابـات الاسـتوائية واسـتخدام الأسمـدة والمبيـدات الكيميائيـة فـى نطـاق واسـع فـى الإنتـاج الزراعـى، فـإن الحاجـة دعـت إلى إيجـاد إسـتراتيجية يمكـن مـن خلالهـا تطـوير

= د. عبد الجبار محمود" التنمية .. والتنمية البشرية المستدامة النشوء والارتقاء الإشكالي"، بحوث الندوة الفكرية التى نظمها قسم الدراسات الاقتصادية، (بغداد، بيت الحكمة 2000)، ص108.

1- د. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، الطبعة الأولى، (الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، 2007)، ص128.

2- د. عبد الجبار محمود مرجع سابق.

الإنتاج الزراعي، مع المحافظة على سلامة البيئة والموارد للأجيال كافة، فكانت للتنمية الزراعية المستدامة دور مهم وحيوى وذلك لأنها مزجت بين الإنتاج الزراعى والمحافظة على البيئة والإنسان واستدامة الموارد للأجيال كافة .

ظهر أسلوب التخطيط الاقتصادى فى العالم الغربى إبان الحرب العالمية الثانية عندما تحول اقتصاد الدول المشتركة فى الحرب من اقتصاد السلم إلى اقتصاد الحرب، وهنا دعت الحاجة إلى قيام الدول بانتهاج أسلوب التخطيط الاقتصادى تماما كما فعلته فى الحرب الكونية الأولى، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية التى قسمت العالم إلى ثلاثة أصناف أو مجموعات، العالم الأول وهو الدول الرأسمالية الصناعية والتى تنتهج الاقتصاد الحر، العالم الثانى والذى يضم الدول الصناعية الاشتراكية (التخطيط الاقتصادى المركزي)، ودول العالم الثالث وهى الدول الفقيرة المتخلفة، وقد قامت عدة دول من الدول النامية وبمساعدة المنظمات الدولية بانتهاج أسلوب التخطيط الاقتصادى، لرفع معدلات النمو الاقتصادى وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

إذن المفهوم برز من خلال تناول قضايا التنمية الاقتصادية، لكنه لم يطرح بشكل جدى لأن التنمية كانت تعد من الأمور العفوية التى تتحقق بصورة آلية أو من تلقاء نفسها، أما الأسباب التى أدت إلى الاهتمام المتزايد بموضوع التنمية فترجع إلى الظواهر التى يمكن إجمالها بالشكل التالي:

الظاهرة الأولى : تجسدت فى النجاحات التى حققها الاقتصاد الاشتراكى بعد الحرب العالمية الثانية، لقد أثبتت هذه النجاحات صحة مفهوم التنمية الاقتصادية على أساس التخطيط المركزى والبرمجة، وبذلك دخل التخطيط بوصفه عاملا أساسيا لكل تنمية اقتصادية أو اجتماعية، والمؤشر الكبير الذى لا يمكن تجاهله لهذه النجاحات يتجسد فى انتقال

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

روسيا من بلد رأسمالى متخلف إلى بلد صناعى متطور يمثل المركز الثانى فى العالم.

أما الظاهرة الثانية : التى أدت إلى تزايد فى مفهوم التنمية هى التناقضات البنيوية للنظام الرأسمالى، بوصفه نظاما اجتماعيا اقتصاديا، وهذه التناقضات الملازمة للنظام الرأسمالى تولد أزمات دورية على الصعيد الاقتصادى، مثل التضخم، وانعكاس هذه الأزمات على المجال الاجتماعى بخلق البطالة مثل الأزمة التى حدثت في 1929 - 1932 التى هزت أركان النظام الرأسمالي ودوله المتطورة.

أما الظاهرة الثالثة: فتتعلق بالنهوض العاصف لحركات التحرر الوطنى، وتخلص العشرات من البلدان المستعمرة من سيطرة الاستعمار المباشر وحصولها على الاستقلال السياسى، فقيام دولة مستقلة يسودها التخلف الاقتصادى والاجتماعى طرح وبشكل ملح قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدها من أهم القضايا التى تقف أمام تطور البلدان المتخلفة بعد الاستقلال السياسى.

ارتبط مفهوم التخطيط الاقتصادى بدول الكتلة الشرقية والتى اعتمدت أسلوب التخطيط المركزى كنظام بديل لنظام السوق الذى ساد فى الدول الرأسمالية، وعليه ساد الاعتقاد بأن انهيار الاتحاد السوفيتى فى نهاية التسعينيات يعد نهاية للتخطيط الاقتصادى، والتخطيط الاقتصادى غير مقتصر على الدول الاشتراكية بل هو ضرورة لأى دولة يعجز فيها نظام السوق عن تحقيق التنمية . [1]

1- دكتور فاروق خالد الحسنات، الإعلام والتنمية المعاصرة، دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان، 2010 : 13.

- د. عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي، 2001 : 3.

- www.kau eda sa/files/0002132/subject/edp.doc

- دكتور طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث، دار الطليعة بيروت، 1983. =

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (8)

مراحل تطور مفهوم التنمية

المرحلة	الفترة	مفهوم التنمية
الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينيات من القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي.
الثانية	من منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادى + التوزيع العادل للثروة.
الثالثة	بين منتصف السبعينيات وحتى أواخر عقد الثمانينيات.	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
الرابعة	منذ العام 1990 وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين.	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادى + التوزيع العادل + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المصدر: دكتور فاروق خالد الحسنات، الإعلام والتنمية المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010:13.

خامسا: خصائص التنمية :

1 - التنمية هى عملية وليست حالة وبالتالى هى مستمرة ومتصاعدة أى تسعى دائما لاكتشاف وسائل وسبل جديدة غير تلك المتوفرة حاليا، وذلك فى سبيل مسايرة التغير والتطور الحاصل فى المجتمع، فاحتياجات المجتمع اليوم ليست كاحتياجاته بالأمس كما ليست هى نفسها بالغد، تعبر عن احتياجات المجتمع وتزايدها، فليس للتنمية نقطة وصول تسعى لبلوغها وتتوقف عند حدودها بل هى متجددة ودائمة بتجديد احتياجات المجتمع المختلفة.

= دكتور طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث، دار الطليعة بيروت، 1983.

- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة فى الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعارف، 1986 : 20.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- التنمية هى عملية مجتمعية يجب أن تساهم بها كل الفئات والقطاعات والجماعات فى المجتمع. ولا يجب أن تعتمد على فئة دون أخرى أو على مورد واحد وإنما جميع المكونات والمجتمعات مطالبة بالمساهمة وكل وفق اختصاصه فى دفع عملية التنمية، ذلك أن عملية التنمية لم تبقَ مقتصرة على تحقيق النمو الاقتصادى وإشباع الحاجات المادية للأفراد، بل تطور مفهومها ليصبح شاملا يتعلق بكل المجالات وموجها لكل فئات المجتمع على اعتبار أن المواطنة وحقوق الإنسان المختلفة أصبحت محورية فى تحقيق الدولة والحكومة لمشروعيتها السياسية .

3- التنمية عملية واعية وليست عملية عشوائية محددة الأهداف والغايات. ولها إستراتيجية طويلة المدى، فالدفع بعملية التنمية لا يتم بطريقة عفوية بل إن العملية تحتاج تخطيطا دقيقا من أجل تحديد الاحتياجات وجمع البدائل المتوفرة والمفاضلة بينها واختيار البديل الأمثل.

4- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تعنى الغايات والأهداف المجتمعية وتلزم بتحقيقها.

5- إيجاد تحولات هيكلية وهذا يمثل إحدى السمات التى تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادى، وهذه التحولات بالضرورة هى تحولات فى الإطار السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

6- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، ولا تعتمد على الخارج أى أن مرتكزات البناء تكون محلية.

7- تحقيق تزايد منظم أى عبر فترات زمنية طويلة.

8- زيادة فى متوسط إنتاجية الفرد أو بتعبير اقتصادى آخر، تزايد متوسط الدخل الحقيقى للفرد .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

9- تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.

10- الإطار الاجتماعى – السياسى يتضمن آلية التغير وضمانات استمراره.

ويتمثل ذلك فى نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة.

إن إحداث التنمية يتطلب عموما عاملين أساسين: ترتكز التنمية على زيادة الإنتاج واستثمار الموارد والتغير الاجتماعى للأفراد، كما يجب أن تنبثق التنمية من سياسة عامة تسير وفقا على مختلف المستويات الجغرافية (قومية، إقليمية، محلية).[1]

سادسا : أبعاد عملية التنمية :

أ-الأبعاد الأيديولوجية :

تتوقف عملية التنمية والنظرة إليها على نوع الأيديولوجية التى يمر بها المجتمع لما لهذه الأيديولوجية من علاقة وظيفية لعملية التنمية ،كما أن الأيديولوجيات والأفكار تتنوع حسب الاتجاهات التى تنتشر بالمجتمع ويتحدد قبولها أو رفضها وفقا للعقائد السائدة والممتدة بين الاتجاه الراديكالى والاتجاه الرجعى .

وتختلف الأيديولوجيات الإنمائية من وقت لآخر ومن حالة إلى أخرى تبعا للضغوط التى تقود عملية التنمية ذاتها والتى تأخذ على عاتقها مهمة التغير والفترة الزمنية التى تبدأ منها، وفى نظرة الأستاذ ريجس Riggs ضرب مثالا على ذلك حينما تعرض للتنمية باعتبارها تنوعا هيكليا

1- إقبال الأمير السمالوطي، قراءات معاصرة فى التنمية الاجتماعية، مركز توزيع الكتاب، القاهرة، 2002: 30،عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة فى الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعارف، 1986 : 20.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وارتفاعا فى مستوى الأداء الاجتماعى إذ أشار إلى عدة أيديولوجيات للتنمية تتغير تبعا لمدى التركيز الذى يقع على أحد جوانبها من قبل تلك الضغوط المتمثلة بالفئات المختلفة. (1)

فالتنمية كما يراها المحافظون إنما هى تحسين فى مستوى الأداء الاجتماعى، أى تحسينا فى أداء الوظائف للوصول إلى الإصلاح المنشود بدلا من إحداث أى تغير فى البناء والتركيب الاجتماعى، أى أن التدخل يجب أن يهدف إلى المحافظة على الوضع الاجتماعى ومع ما يؤدى إلى الإخلال بالتوازن. (2)

أما الأيديولوجيون الليبراليون، فيرون فى التنمية تحسينا للأوضاع العامة دون الاهتمام بتغير التركيب أو البناء الاجتماعى، أى أن التدخل لتحسين الأوضاع يجب أن يكون مشروطا لكى لا تتأثر بقية الظواهر الأخرى.

أما الراديكاليون: فهم يرون فى التنمية جمعا بين فكرة التغير فى البناء الاجتماعى والاهتمام بمستوى الأداء الاجتماعى وأن كان جل اهتمامهم ينصب على التغير فى التركيب الاجتماعى وفكرتهم هذه تختلف عن فكرة المحافظين والليبراليين فى هذا المجال.

أما الثوريون: فينادون بتغير كل ما هو موجود ابتغاء الوصول إلى الأفضل وإن كان اهتمامهم لا يفاضل بين الإصلاح أو التحسين فى الأداء الذى يتم عن طريق هذا التغير.

1- إقبال الأمير السمالوطي، مرجع سابق.

- تطور مفهوم التنمية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

- www.univ –chlef dz//uhbe/seminaires-2008/com-dic. 2008 : 8.

- Riggs ‹Fred ‹Adminstretive Developmint ‹in ‹Montogomery ‹John D.and Siffin ‹ William to Approaches to Development ‹op ‹cit .p.243

2- أحمد رشيد، إدارة التنمية المنشأ والمشكلات، مجلة العلوم الإدارية، ديسمبر 1998 : 82.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهناك الرجعيون الذين لا يرون في التغير أى أمل وإنما العودة إلى الماضى وإعادة الأمور لما كانت عليها سابقا والاعتماد على القديم.

وعلينا الأخذ بنظر الاعتبار بأن الحدود بين المتغيرات قد تتغير تبعا للمتغيرات التى تحدث فى الأيديولوجيات ذاتها من وقت لآخر ومن فترة لأخرى، علما أن النظرة السالفة تعبر عن الضغوط القائمة فى إطار الأيديولوجيات الإنمائية الغربية .

أما الضغوط القائمة فى اطار الأيديولوجية الماركسية فإنها تتضح فى المخطط الذى تحدده تلك العقيدة، والذى يتم عن طريق تحويل المجتمع بأسلوب الثورة، فالبعد الأيديولوجى فى التجارب الماركسية للتنمية يعتبر من أهم أبعادها وهو يحدد زاوية التغير وأسلوبه وبرامجه وأدواته فترتبط كل هذه المتغيرات بعملية انتقال مركز السلطة والقوى السياسية فى المجتمع من يد البرجوازية المتمثلة فى الهيئات الحكومية المختلفه إلى يد الطبقة العاملة الممثلة فى الأحزاب الشيوعية . (1)

ب- الأبعاد السياسية للتنمية :

الأبعاد السياسية لعملية التنمية : تتأثر عملية التنمية بالمناخ السياسى السائد وذلك لما فى طبيعة عملية التغير الذى تتضمنه عملية التنمية من ارتباط وثيق بالقوى السياسية والعملية السياسية فى المجتمع، ومن المتفق عليه أن برامج التغير الاقتصادى والاجتماعى لا يمكن لها أن تحقق أهدافها ما لم يكن هناك ايمان واضح والتزام أكبر من جانب القيادة السياسية بعملية التنمية والالتزام بما تتضمنه من تضحيات. (2)

1- أحمد رشيد، إدارة التنمية المنشأ والمشكلات، مجلة العلوم الإدارية، ديسمبر 1998 : 82.

2- Wtaterston ‹Albert ‹Decelopment planning : Lessons of Xpreience, Blaltimor, Mayland ‹John Hopkins press .1965.pp.340-341.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج - الأبعاد الحضارية لعملية التنمية :

لما كان التغير الاجتماعى يقصد به ذلك التغير المتصل بالتنظيم الاجتماعى أى ببناء وظائف المجتمع، فالتغير الاجتماعى والحالة هذه يؤلف جزّء فقط من دائرة أوسع نطاقا تعرف بالتغير الحضارى. (1)

فالتنمية فى كل صورها وبالمعنى الفنى الذى تعنيه ليست إلا صورة من صور التغير الحضارى. (2)

فالتنمية هى وضع انتقالى من حالة حضارية معينة إلى حالة أخرى .

د- الأبعاد الاقتصادية لعملية التنمية:

تحظى الأبعاد الاقتصادية لعملية التنمية باهتمام بالغ، لما لهذه الأبعاد من أثر واضح فى التغير الذى تخلفه تلك الأبعاد ، وذلك التقدم الذى تصبو إليه عملية التنمية.

سيطر التفكير وإلى زمن قريب على أن التنمية هى التنمية الاقتصادية، وأن أنواع التنمية الأخرى سواء التنمية الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية تأتى تلقائيا نتيجة وحاصلا من التنمية الاقتصادية، وبالتالى فإن وصف التنمية وتصنيفها وقياسها كان يعتمد أساسا على مؤشرات اقتصادية مثل الدخل القومى وميزان المدفوعات والقوة الشرائية للعملة وغيرها من مؤشرات، كما أن التفسيرات والتحليلات المقبولة لعملية التنمية بقيت إلى فترة طويلة تستند على تفكير اقتصادى بحت.

1- عبد الكريم درويش، البيروقراطية والاشتراكية، دراسة فى الإدارة والتغير الاجتماعى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ، ص20.

2- محيى الدين صابر، التغير الحضارى وتنمية المجتمع، سرس الليان، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى، 1962 : 205.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالتنمية الاقتصادية تعنى عملية بعث وإطلاق قوى معينة خلال فترة طويلة نسبيا محدثة تغيرات متصاعدة فى الدخل القومى تفوق معدل الزيادة السكانية فتؤدى إلى رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل وذلك بواسطة ومن خلال تغيرات مطابقة ومناسبة فى الهيكل الإنتاجى والإطار التنظيمى وعرض وطلب عوامل الانتاج. (1)

سابعا: إدارة التنمية:

إدارة التنمية هى غير التنمية الإدارية، فإدارة التنمية موجهة أساسا نحو العمل والنشاط وتحقيق الأهداف الإنمائية، بمعنى أنها تحقق أهدافا معينة تظهر فى برامج التخطيط ولعل هذا ما يميزها عن الإدارة التقليدية فى الدولة والتى تقوم على حفظ الأمن والنظام وجمع الإيرادات وأداء الخدمات البسيطة وتنفيذ القانون، بمعنى أنها تلتزم بتنفيذ توجيهات الحكومة، أما إدارة التنمية والتى تقوم على مفهوم تخطيط التغير أو إدارة هذا التغير فهى تعنى أساسا بتحقيق أهداف معينة، ومن ثم فإن دور الإدارة هنا ينتقل من دور التنفيذ إلى الإدارة وهى التى تعنى بها إدارة التغير والتطور. (2)

ولمفهوم إدارة التنمية فوائده التى تتجلى فى الآتي:

أ- أنه يعكس المشاكل التى تواجهها عملية التنمية من الناحية النظرية بحيث يؤدى هذا المفهوم إلى بلورة إطار فكرى ونظرى لمفهوم التنمية مما له قيمته على المستوى البعيد فى فهم المشاكل العملية ومن ثم التوصل إلى حلول لها.

1- محمد مبارك حجير، توحيد الإطارات المتضمنة خطط وبرامج التنمية الاقتصادية فى البلدان العربية من حيث تفصيل البيانات وتوحيد المصطلحات التخطيطية، جامعة الدول العربية، الإدارة الاقتصادية، الكويت، 15-25 نوفمبر 1965، مذكرات وتقارير، البند 2 ص18.

2- إبراهيم درويش، إدارة التطور نهج جديد فى الإدارة العامة، مجلة العلوم الإدارية، أغسطس، 1972 : 75.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب- أن هذا المفهوم له مغزاه من حيث تأهيل الفرد للقيام بدوره فى عملية التنمية عن طريق تأهيله لتلقى التغير والتكيف معه بل وتكوينه عن طريق توجيهه وتوعيته، من الناحية النفسية والتربوية، فمشاكل اتخاذ القرارات وتنمية النزعات الابتكارية والنظرية والقدرة على مواجهة المشاكل وحلها، هى عناصر مهمة فى تكوين شخصية الفرد الذى سيتولى القيام بها وترجمتها إلى الواقع العملى.

ج- كما أن إدارة التنمية تؤدى إلى توضيح العلاقة بين إدارة التنمية ومفهوم التخطيط القومى باعتبارها علاقة وظيفية أكثر مما هى علاقة هيكلية تقوم على الأشكال التنظيمية، لأن إدارة التنمية والتخطيط القومى إنما هما يعالجان التغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، فإدارة التنمية تهتم بتسيير عملية التغير وفتح الطريق أمامها وحل المشكلات التى تعترضها فى حين أن عملية التخطيط القومى هى قنوات هذا التغير التى تحدد أهدافه وطريقة مساره.

د- وإدارة التنمية تؤدى إلى تحديد مسار المنظمة أو المؤسسة فى عملية التنمية وبما أن هذه المؤسسة أو المنظمة هى النواة أو القناة التى تستوعب الإرادات الفردية وتتميز استمراريتها فى تحقيق الأهداف المعينة، وفى غمار عملية التغير فإنه لابد من وجود هذه المؤسسات التى تتميز بقدرتها ومرونتها على استيعاب التغير ومواجهته، فوجودها وبنائها يعتبر إحدى المظاهر التطبيقية أو العملية الرئيسية لنجاح إدارة التنمية لأنها تعنى بتكيف الجهاز الإدارى لمتطلبات الظروف الجديدة والمرحلة التى يقتضيها التغير الاجتماعى الشامل. (1)

1- ناجى البصام، التنمية الإدارية فى العراق ومصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1975: 43.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

أنواع التنمية Type Of Development

لم تظهر التنمية فى أول شيوعها بأنواعها المختلفة دفعة واحدة، وإنما متسلسلة ومتعاقبة فأول ظهور كان لنوع التنمية الاقتصادية، ثم تلاه التنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية وهكذا بقية الأنواع إلى أن أدرك العلماء والباحثون أن ثمار التنمية يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار التركيز على الأجيال القادمة ومدى استفادتها من ثمار التنمية، لهذا ظهر النوع الرابع من التنمية الذى سمى بالتنمية المستدامة أو المستديمة، ولكى نوضح هذه الأنواع من التنمية سنذكر كلاً منها على حدة وكما يلي:

أولا: التنمية الاقتصادية *Economic development*

تعد التنمية الاقتصادية حجر الأساس لبقية أنواع التنمية التى عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية حيث كان التركيز فى المراحل الأولى منصبا على الجانب الاقتصادى فى العملية البحثية، وذلك من خلال التركيز على معالجة التخلف الاقتصادى الذى تعانى منه دول العالم الثالث لذلك انصبت كافة المفاهيم على الجانب الاقتصادى واعتبر العنصر الاقتصادى هو العنصر الوحيد لعملية التنمية وأن كل التغيرات التى تطرأ على المجتمع يمكن إرجاعها إلى العوامل الاقتصادية وقد زاد الاهتمام بدراسة التنمية الاقتصادية من قبل العالم فى مجال محاربة الفقر والبؤس والبطالة وسوء توزيع الدخل الذى كانت تعانى منه الدول النامية أو المتخلفة، فضلا عن دوافع الطمع بأسواق وثروات وخيرات هذه الدول من قبل العالم المتقدم والبحث عن صياغة نظريات اقتصادية أكاديمية لدراسة أسباب التخلف الاقتصادى، وفى بداية السبعينيات من القرن الماضى عرفت هذه التنمية من منظور القضاء على الفقر فى الدول النامية والتى تحررت توًا من الاستعمار السياسى والاقتصادى. ففى كثير من هذه الدول ارتفعت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معدلات نمو الناتج القومى الإجمالى للفرد ولكن هذا الارتفاع ترافق مع ظهور آثار سلبية على مستوى معيشة الفرد نتيجة للنمو السكانى الذى لا يتناسب مع الزيادة فى الدخل ولتطور متطلبات الحياة المعيشية الجديدة للسكان بعد التحرير، وفى خلال فترة الثمانينيات ونتيجة لارتفاع المديونية الخارجية توقفت الكثير من برامج التنمية فى أغلب بلدان العالم وأصبح ينظر إليها بأنها عملية مخططة مقصودة لبنية الإنتاج المحلى وليست عفوية تلقائية لأن التنمية تحتاج إلى وضع خطط وأهداف محددة مدروسة ووضع الطرق والآليات لبلوغ تلك الأهداف والتخصص الجيد لاستخدام الموارد والحفاظ على نموها المستمر وإنتاج السلع والخدمات من هذه الموارد لغرض سد احتياجات الناس الأساسية، للوصول إلى تحسين سريع وشامل للمستويات المعيشية للسكان.

يتبين من ذلك أن التنمية الاقتصادية تهم الدول الرأسمالية الغنية والدول المتخلفة والفقيرة على حد سواء، فالدول الغنية أو الرأسمالية تخشى الكساد والركود الاقتصادى فى بلدانها لأمد طويل نتيجة لتزايد منتوجاتها مقابل الطلب الداخلى المحدود مما يؤدى إلى التراكم على المدى البعيد والذى يتسبب فى الكساد والركود وارتفاع معدل البطالة وخلق الأزمات، لهذا تبحث عن الأسواق الخارجية لتصريف منتوجاتها وبالتالى يكون من مصلحتها العمل على الإسراع والتشجيع على رفع معدلات التنمية فى الدول النامية بغية تصريف هذه المنتجات، وليس بخراف على أحد أن الاستعمار قاوم بشدة إنشاء صناعة حديثة فى الدول النامية، إضافة إلى تصفية الصناعات التقليدية القائمة أساسا، بهدف فتح أسواق المستعمرات أمام منتجاتها، وفى الدول الفقيرة والمتخلفة والتى يتزايد فيها النمو فى معدل الدخل القومى تكون بحاجة ملحة إلى التنمية الاقتصادية لمحاربة التبعية والتخلف والحد من تكريسهما من قبل الدول الرأسمالية. وقد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ارتبطت فكرة التنمية بهذه الدول بقطاع الصناعة، فلا معنى للتنمية إذا لم يصاحبها صناعة حديثة متطورة، ولكن طوال العقود المنصرمة منذ التحرير لهذه الدول إلى الآن بقت هذه الصناعة تراوح مكانها ولم يحالفها التغير والتقدم، مما أدى إلى خلق ازدواجية في الاقتصاد ما بين محاولة إنشاء قطاع اقتصادى حديث قائم على التصنيع وقطاع اقتصادى تقليدى متخلف يعمه الكساد والركود، كل ذلك انعكس على الواقع الاجتماعى لهذه البلدان مما أدى إلى زيادة الفروقات الطبقية فى مجتمعاتها بين طبقات قليلة غنية منعمة، وطبقات مدقعة بالفقر والتى تضم الغالبية العظمى من السكان.

أ- مفهوم التنمية الاقتصادية :

تختلف مفاهيم التنمية الاقتصادية باختلاف الأنظمة السياسية ومبادئها .

فمفهوم التنمية الاقتصادية فى النظام الرأسمالى يعنى :

العملية التى يزداد فيها الدخل القومى الحقيقى لمجتمع معين خلال فترة زمنية محددة عادة عام، على أن يكون معدل النمو الاقتصادى المتحقق أى معدل نمو الدخل أكبر من معدل النمو السكانى، وهذا يؤدى إلى زيادة فى متوسط الدخل .

التنمية الاقتصادية فى الفكر الاشتراكي:

ينبع هذا المفهوم من الفلسفة الاشتراكية نفسها ومن الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية التى تقوم عليها.

ولمفهوم التنمية فى الفكر الاشتراكى مدلولان **أولهما** نظرى يعود إلى فلسفة ماركس ونظريته الاشتراكية، **وثانيها** عملى وتطبيقى وينسب إلى لينين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حيث يرى ماركس أن النظام الرأسمالى لا يمكن أن يحقق التنمية الاقتصادية وأنه نظام رجعى لا يلائم التطور ولذلك لابد من القضاء عليه والتوجه للنظام الاشتراكى باعتباره النظام الأمثل فى بناء التنمية، ويشير ذلك فى تحقيق التنمية تحقيق الاستقلال السياسى وتصفية الأوضاع الاستعمارية القديمة، وكذلك تحقيق الاستقلال الاقتصادى وتغير حال التبعية التى يتصف بها الفساد للدول المتخلفة ووضع أسلوب معين للتنمية .

أما لينين فيرى التنمية هى الثورة التكنولوجية الاجتماعية القائمة على العلم وبالذات العلوم الطبيعية . ويرى أن النظام الرأسمالى ليس الأرضية السياسية والاقتصادية للربط الصحيح والملائم بين الأيديولوجية الاجتماعية وبين علوم التكنولوجيا الحديثة وأن هذا الربط لايتم إلا عن طريق الثورة الاشتراكية، ويأخذ لينين مبدأ التخطيط ودمجه فى مفهوم التنمية توافق كلمة التخطيط، والتخطيط عنده يعمل على تعبئة الموارد الطبيعية والمادية والبشرية فى المجتمع بطريقة علمية وعملية من أجل تحقيق الأهداف التى رسمها المجتمع لتحقيق التنمية .

وهذه هى الطريقة التى طبقت فى الاتحاد السوفينى عام 1921، حيث يرى لينين أن التقدم الصحيح هو فى اندماج العلم بالإنتاج أكثر فأكثر ليصبح العلم عنصرا هاما وفعالا فى العملية الإنتاجية، ولكن لا بد أن نعرف أن إقامة صناعة قوية فى البلاد لتحقيق التنمية يتطلب تقدما مستمرا فى صناعة العدد والآلات لإقامة صرح الصناعة الثقيلة، وهذا المفهوم يعتمد على تاميم الممتلكات الزراعيه وضمها فى تجمعات كبيرة تشرف عليها الدولة، ويتضمن هذا المفهوم قيام ثورة شاملة فى مجال الثقافة وتكوين الرجال، فالتنمية عادة تستلزم توفر العمال والمهندسين المهرة من أجل تطوير الاقتصاد القومى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما فى العالم الثالث:

مفهوم التنمية الاقتصادية عملية تطويرية تاريخية يتطور خلالها الاقتصاد القومى من اقتصاد بدائى لا يزيد فيه الدخل القومى إلى اقتصاد متحرك تبدأ فيه هذه الزيادة، كما يتبعها تغيرات شتى فى كافة المجالات، حيث تؤدى الزيادة فى الدخل القومى إلى مزيد من التراكمات الرأسمالية التى تؤدى إلى مزيد من الاستثمارات والتقدم التكنولوجى وكذلك تحسن وسائل التعليم والصحة.

فتعرف التنمية الاقتصادية بأنها إعادة تجديد العملية الإنتاجية بجوانبها المادية والبشرية كما ونوعا، فضلا عن قدرة الدولة على توسيع معدلات نمو الإنتاج والإنتاجية فى الأنشطة الاقتصادية كافة، أكثر من معدلات نمو السكان، لغرض توفير فائض اقتصادى يعاد استثماره لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتنويعها وزيادة تشابكها محليا وإقليميا بمنظور تكاملى.(1)

كذلك تعنى قدرة الاقتصاد القومى والذى ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لمدة طويلة على توليد زيادة سنوية فى الناتج القومى الإجمالى بمعدلات تتراوح ما بين (5 - 7) ٪ وأكثر.(2)

1- مجيد مسعود، دليل المصطلحات التنموية، سوريا، المدى للنشر ط1، 2001 : 21.

2- ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية" ترجمة محمود حسن حسني، ود. محمود حامد محمود، (المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2006). ص50

- Arther Lewis, Theory of Economic Growth, London, George Allen and Mnwin, 1955. P. 42.

- نقلا عن: حارث حازم أيوب، التنمية الاجتماعية فى العراق مسارا وتحديات، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد : 2004

- د. حسن إبراهيم عيد، دراسات فى التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص108.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما البروفسور آرثر لويس Arther lewis فقد عرفها بأنها عملية نمو إنتاج الفرد خلال سنه واحده. (1)

كما عرفها البروفسور بنهام Benham بأنها عملية إنتاجية مخططة وهادفة تزيد فيها نسبة المخرجات الاقتصادية على نسبة المدخلات الاقتصادية . (2)

وقد أشار بعض رجال الاقتصاد إلى أن التنمية الاقتصادية تشتمل على الزيادة السريعة فى إنتاجية المجتمع الاقتصادية التى تؤدى إلى زيادة الدخل القومى. ويرون كذلك أنها دالة الاستثمار القومى. كما يرى بعضهم الآخر أن التنمية الاقتصادية هى الزيادة فى متوسط الدخل القومى للفرد.

والمفهوم الذى يأخذ الجوانب الإيجابية فى الاتجاهات السابقة يتمثل فى الآتي:

أ - يجب أن يستند مفهوم التنمية الاقتصادية إلى إحداث تغيرات جوهرية فى الهيكل الاقتصادى والخروج من حالة التبعيه الاقتصادية والسياسية .

ب - التعرف على الواقع الاقتصادى والاجتماعى وذلك من أجل تطوير الاقتصاد وإعادة هيكلية ، لابد من وضع إستراتيجية عامة للتطور الاقتصادى والاجتماعى تقوم على إعادة تنظيم المجتمع اقتصاديا وسياسيا.

1- إبراهيم شاكر، الإعلام ووسائله ودوره فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مؤسسة ادم للنشر، القاهرة، سنة الطبع لم تذكر، ص1.

- Arther Lewis, Theory of Economic Growth, London, George Allen and Mnwin, 1955. P. 421.

2- نقلا عن : حارث حازم أيوب، التنمية الاجتماعية فى العراق مسارا وتحديات، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد : 2004.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج- تصحيح بعض المفاهيم المغلوطة قبل الدخول في أي عملية هيكلية وإعادة البناء . (1)

إن إعطاء مفهوم واضح لعملية التنمية خطوة صحيحة ومهمة وجوهرية وذلك لأن الأخطاء الكبرى التي وقعت باسم التنمية قد زادت التخلف تعميقا، حيث إن الممارسات والسياسات الخاطئة قد أدت إلى تنمية التخلف بأبعاده المتعددة، في الوقت الذي ارتبط تطور مفهوم التنمية عبر مراحل أساسية نتيجة تأثير الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر التنموي الليبرالي، الذي عجز عن حل الأزمات الجزئية والكلية لتلك البلدان، نظرا لاعتماده على المكونات الفرعية لمفهوم التنمية ومنها:

1- ارتباط التنمية ببعض المؤشرات الاقتصادية، حيث اتخذت البلدان النامية على عاتقها اللحاق بالبلدان المتقدمة من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كزيادة الدخل أو الناتج الوطني ومتوسط نصيب الفرد منه، وغيرها من المؤشرات المادية، مما أدى إلى إحداث خلط والتباس واضح بين طبيعة العملية التنموية وبين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

2- ارتكاز التنمية على الجانب الاقتصادي : حيث ارتبط الفكر التنموي في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بالجانب الاقتصادي في المقام الأول وخاصة في ظل الانقسام الفكري بين الليبرالية والاشتراكية، مما جعل البلدان النامية منشغلة بتحقيق التقدم واللحاق بالبلدان المتقدمة، والتي حققت توازنات متعددة مع الجانب السياسي والثقافي والعلمي .

د- التنمية تتناقض مع عملية التقريب.

هـ- الانتقال من مصطلح التنمية إلى الإصلاحات الاقتصادية، حيث أدت أزمة التنمية وما خلفته من نتائج سلبية واضحة كالمديونية التي عانت منها البلدان النامية نتيجة العناصر.

1- رشدي إبراهيم الحامي، مفهوم التنمية الاقتصادية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقد زاد الاهتمام بدراسة التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانيه للأسباب التالية :

1 - الاهتمام بحل مشكلة البؤس والفقر التى تعانى منها دول العالم النامى المتخلف.

2 - الاهتمام بالدول المتخلفة للاستفادة من ثرواتها.

3 - البحث الأكاديمى عن أسباب الاختلاف الكبير فى النمو الاقتصادى بين الدول، وصياغة نظرية اقتصادية عن أسباب التخلف الاقتصادى.

وتهتم التنمية الاقتصادية بالتخصص الأمثل للموارد وبخاصة النادرة وتحقيق النمو الأمثل عبر الزمن، بغرض إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الأساسية، كما تتناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة والعامة الضرورية للوصول إلى تحسين سريع وشامل للمستويات المعيشية للسكان، كذلك تهتم بالمتطلبات السياسية والاقتصادية والثقافية التى تواجه التغيرات الهيكلية والمؤسسية للمجتمع بأكمله بهدف توزيع ثمار التنمية على شريحة سكانية واسعة، وتركز على أهمية القرارات الاقتصادية والإدارية الهادفة إلى القيام بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية من خلال عملية التنمية .

والتنمية الاقتصادية عملية تحتاج إلى التخطيط لإنجاحها وبالتالى فإن تخطيط التنمية الاقتصادية ينطوى على :

أ - عملية حصر الموارد الموجودة سواء كانت موارد مادية أو بشرية، ويتم هذا الحصر عن طريق الجهاز الإحصائى القائم، ويجب أن يكون الحصر سليما حيث تتوقف على دقته العملية التنموية وكفاءتها.

ب - عملية تحديد الأهداف المطلوبة خلال فترة زمنية معينة وهذه العملية هى أساسا من اختصاص السلطة السياسية العليا فى أى مجتمع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالرغم من أن جهاز التخطيط هو الذى يقوم بوضع مجموعات من الأهداف البديلة .

ثم تقوم السلطة السياسية فى المجتمع باختيار البديل الذى يقترب بدرجه أكبر من الصورة التى يطلبها المجتمع.

ج- عملية تجميع موارد المجتمع بشرية كانت أو مادية بكافة الطرق والوسائل الممكنة حتى يمكن زيادة حجم رأس المال البشرى والعينى فى المجتمع، ورفع معدل الإضافات السنوية إليها .

د- عملية تنظيم استخدام الموارد من حيث توطينها ومزج عوامل الإنتاج مما يحقق أقصى كفاية تخطيطية ممكنة . (1)

فالتنمية الاقتصادية المستمرة تتطلب تحويل الاقتصاد الوطنى من اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على الخارج فى تمويل استثماراته وفى تنفيذ برامجه الاستثمارية، وكذلك فى تأمين التقنيات المتقدمة إلى اقتصاد مشارك وبصورة إيجابية فى الاقتصاديات الدولية عامة .

وتأسيسا على ذلك فإن أهداف التنمية الاقتصادية تنطلق أصلا من حاجات اجتماعية، أى أن دوافع التنمية تأتى من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع، هذه الدوافع تتوسع مع المتغيرات والتطورات التى تطرأ على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وبما أن هدف التنمية وبشكل عام هو رفاه الإنسان ورفع مستواه المادى والاجتماعى والثقافى، لذا فإن الإسراع فى تحقيق هذا الهدف يتلازم مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة الإنتاج كما ونوعا، عن طريق

1- خاطر أحمد مصطفى، الإستراتيجية، المكتب الجامعى الحديث، مصر، الإسكندرية، 2005 تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات.

- عجمية محمد عبد العزيز، والليثى محمد علي، كتاب التنمية الاقتصادية مفهومها نظريتها سياستها، دار الجامعة، مصر، الإسكندرية، 2001.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زج الطاقات غير المستخدمة ورفع الإنتاجية وتعميم رقابة الجودة، والتخلص من الهدر فى الموارد الاقتصادية والبشرية وبما يحقق التوازن الاقتصادى والاجتماعى بين مختلف مناطق البلد. (1)

وتعرف التنمية فى ظل المنهج الإسلامي:

تلك العملية التى يتم بموجبها استخدام كل الموجودات أو المخلوقات فى هذا الكون من ثروات طبيعية ونواميس كونية ووسائل علمية حديثة وطاقات بشر، من أجل تنمية جوانب الإنسان الروحية والخلقية والمادية، بصورة متوازنة من غير إفراط وتفريط فى جانب من هذه الجوانب على حساب جانب آخر، حتى تستطيع توزيع الناتج بما يحقق هدف الكفاية المتحقق من هذا الناتج لجميع أفراد المجتمع وتقليل نسب التفاوت المادى بين فئات المجتمع. (2)

واستجلاء لكل المفاهيم السابقة للتنمية الاقتصادية تكونت الصورة لدى المؤلف على أن التنمية الاقتصادية تعنى العمليات التى يقوم بها المجتمع لإحداث تغيرات شاملة ومتواصلة من خلال استخدام موارده المختلفة وقدراته وإمكانياته بغية تحقيق الزيادة فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد والتحسين فى نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج والتى يرتجى منها الوصول إلى خلق الرفاهية والتحسين السريع والشامل لكافة مستوياتهم المعيشية وخصوصا الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر، وتوفير معظم السلع والخدمات لإشباع متطلباتهم..

1- عجمية محمد عبد العزيز، والليثى محمد علي، كتاب التنمية الاقتصادية مفهومها نظريتها سياستها، دار الجامعة، مصر، الإسكندرية، 2001.

2- محمد بن على بن طابا المعروف بابن الطبقطقي، الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية، القاهرة، 1996.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب- أهداف التنمية الاقتصادية :

لما كان الهدف الأمثل للتنمية هو الإنسان فى رفع مستواه المعيشى وتطوره وتحضره ورفاهه وخلق المناخ الاجتماعى والثقافى الملائم له، لذا فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب الاستخدام الأمثل والأوفر للموارد المتاحة وزيادة الإنتاج كما ونوعا، وذلك عن طريق زج الإمكانيات والطاقات غير المستخدمة ورفع الإنتاجية وتعميم رقابة الجودة والمحافظة على الموارد المادية والبشرية والاقتصادية من الهدر والتبذير لكى يحقق التوازن الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع عموما .

كما أن زيادة الدخل القومى من أهم أهداف التنمية الاقتصادية فى الدول النامية، ذلك لأن الغرض الأساس الذى يدفع البلدان للقيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أفرادها، وتزايد نمو عدد سكانها، ولا سبيل للقضاء على هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومى.

والدخل القومى المقصود زيادته هنا الدخل الحقيقى لا الدخل النقدى، أى غير ذلك الذى يشمل السلع والخدمات التى تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، وليس هناك من شك فى زيادة الدخل القومى الحقيقى فى أى بلد إنما تحكمها عوامل معينة، كمعدل الزيادة فى السكان، وإمكانيات البلد المادية والتقنية مثلا، فكلما كانت الزيادة فى عدد السكان كبيرة كلما اضطرت الدولة على العمل إلى تحقيق نسبة أعلى للزيادة فى الدخل القومى الحقيقى وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة الزيادة فى الدخل الحقيقى القومى عادة ما تكون صغيرة.

ج- أبعاد التنمية الاقتصادية :

أ- أن يكون التغير فى حجم النشاط الاقتصادى بالزيادة .

ب- أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الدائمة فى المجتمع.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج - أن تضمن عملية التنمية نموا متواصلا ومستمرا من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.

د - أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادى .

هـ - أن تلبى حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.

و - أن تحقق قدرا كبيرا من التعلم فى المجتمع.

فهذه الأبعاد يمكن اعتبارها هى التى تحدد شكل واتجاه سياسة التنمية الاقتصادية التى تتبعها كافة بلدان العالم وعليه يمكن تعريف التنمية الاقتصادية . بأنها مجموعة السياسات التى يتخذها مجتمع معين تؤدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى استنادا إلى قوة ذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية .

د - التمييز بين التنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم المقاربة لها:

النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية :

كان مفهوم النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية فى السابق مصطلحا واحدا، حيث كان ينظر لهما بأنهما زيادة الطاقة الإنتاجية فى الاقتصاد، أى زيادة الاستثمار المنتج فى تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقى فى المجتمع، ولكنهما يختلفان فى المضمون والأهداف وفى القضايا التى يعالجانها.

فالنمو يعنى ببساطة الزيادة فى كمية وقيمة السلع والخدمات المنتجة فى الاقتصاد المحلى، وهو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية الحياة، وهى إحدى معانى التنمية الاقتصادية، ومع ظهور المشاكل التنموية تحولت الأدبيات الاقتصادية إلى تخصص الأولوية لمثل هذه المعوقات التى أصبحت ضمن برامج الأحزاب السياسية. عند التقدم بنيل ثقة الشعوب يزخر الأدب الاقتصادى عبر تاريخه بالعديد من النظريات الاقتصادية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المتداخلة للنمو والتنمية الاقتصاديين،وكثيرا ما يتم دمجهما معا، خصوصا إذا كان الهدف منهما هو تحسين حياة الأفراد، بالأخص إذا كان النمو الاقتصادى مجرد وسيلة للوصول إلى طريق التنمية الطويل، الذى يحتاج إلى مجموعة إضافية من العوامل والشروط التى لا يهتم بها النمو، ولهذا فالتنظير فى مجاليهما المختلفين جوهريا وأيديولوجيا يعكس تخصص كل منهما بنوعية الدول فى مجال التقدم الاقتصادي، وحيث نجد نظريات النمو وهى الأولى فى مجال الفكر التنموى تهتم بالمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، بينما نظريات التنمية وهى عموما نظريات معاصرة انبثقت من صلب نظريات النمو لظروف معينة، فهى تهم أكثر الدول النامية لاعتبار أن الدول المتقدمة حققت التنمية الاقتصادية وهى تبحث فى استدامتها فقط ومعالجة بعض القضايا الجديدة كالحوكمة والتلوث البيئى وغيرها . (1)

وقد تفاقم الخلط بين المفاهيم فى الفكر الاقتصادى الغربى وبالتالى فى العالم الثالث، بحيث وصل إلى المساواة بينهما على طرف، بينما اتسع المجال على طرف آخر للتفرقة بين كل من النمو الاقتصادى والتنمية - والتطو الاقتصادى على أسس مختلفة، كدرجة غنى المجتمع أو حجم الزيادة فى الناتج . (2)

وفى إطار التفرقة والتمييز بين مفهومى النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية حدد الفكر الاقتصادى بأنه يعنى الزيادة فى الناتج القومى

1- كيدانى سيدى أحمد، أثر النمو الاقتصادى على عدالة توزيع الدخل فى الجزائر مقارنة بالدول العربية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابى بكر بلقايد . تلمسان.

2- Robert A. plammang, Economice Groown and Economice Development: Contterpartes or competiors? Economice Developmnt and cultura change.vol, 28, no..1 october 1979 .p.p 44-49.

- نقلا عن : د.صلاح فهمى محمود : 1992 : مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصافى، بينما تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية فى النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسي، ويواكب زيادة نصيب الفرد من الدخل القومى عموما تغيرات جوهرية فى النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

ورغم الاهتمام الواسع بالتنمية الاقتصادية لكنها بدون شك ليست هدفا نهائيا وإنما مرحليا، وأن الهدف النهائى يتركز فى خدمة الإنسان ورفاهيته، كرفع مستوى الدخل ورفع نصيب الفرد من الخدمات، والحد من البطاله، كل الأهداف التى تسعى جميع الدول لتحقيقها لرفع مستوى معيشة مواطنيها، وتحقيق الرفاه لهم فهى تنمية اقتصادية اجتماعية سياسية.

بعبارة أخرى فإن الفارق بين المفهومين يكمن فى درجة التغير الهيكلى فى الاقتصاد محل الدراسة، بمعنى أن التنمية تضمن تحولا هيكليا فى الاقتصاد لا يتطلبه النمو، ولا يعنيه بالضرورة، وهذا التغير الهيكلى يضم جوانب اجتماعية وسياسية إضافة إلى العناصر الاقتصادية.(1)

والنمو الاقتصادى يعنى الطبيعة الكمية التى تعبر عن المتغيرات الاقتصادية بما فى ذلك حسابات الدخل القومى ومعدلات الدخل والإنفاق والاستثمار والموازنات التجارية السنوية، فى حين أن التنمية لا تتضمن تغيرا فى الدخل القومى وحسب بل وتغيرا فى الترتيبات الفنية والتطبيقية التى تنتج ذلك الدخل القومى، فالتنمية تتسم بشمولية المعنى وبلورته كإطار نظرى منسق لعملية التغير والتقدم بوجه عام يركز على المتغيرات النوعية

1- Robert A. plammang ‹Economice Groown and Economice Development : Contterpartes or competiors? Economice Developmnt and cultura change.vol, 28, no..1 october 1979 .p.p 44-49 R.A.Flammnag Ibid.p-49.

- نقلا عن : المصدر السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والعوامل الاقتصادية فى عملية التحول الاقتصادى تلك العوامل التى لها دورها فى النمو، ومن أهمها الملكية والحافز على العمل ورفع مستوى الكفاءات والمهارات ونوع التنظيم الاجتماعى السائد على مستوى الدولة بأسرها، وبهذا ترتبط التنمية بالتغير الاجتماعى لأن التحولات الكمية التى يعبر عنها المضمون الاقتصادى لا يمكن أن تؤدى نتائجها ما لم يصاحبها تحولات كيفية يعبر عنها المضمون الاجتماعى والحضارى لعملية التنمية.(1)

كما ركز بعض الاقتصاديين على ما تتطلبه التنمية من تغيرات فى الجوانب الاجتماعية، كالتوزيع السكانى بين الريف والحضر والدين والعادات والتقاليد، كل ما يمتد إلى التفاعل بين الإنسان والبيئة الاجتماعية والحضارية التى ينشأ فيها.(2)

هـ - معوقات التنمية الاقتصادية :

لما كانت غاية التنمية تحقيق الرفاهية ورفع المستوى المعيشي والحياتى للإنسان فهو وسيلة من وسائل تحقيق هذه الأهداف وهو بنفس الوقت عامل قوة وعامل ضعف فى تحقيق الكثير من برامج التنمية وهو أيضا مصدر من الصعوبات والعوائق التى تقف أمام برامج التنمية وتحقيق أهدافها وهي:

1- عدم تحقيق العدالة فى توزيع الثروة والدخل:

إن عدالة التوزيع شرط واجب من الشروط الواجب توفرها فى الزيادة الحاصلة فى الانتاجية والدخل، فالنمو السكانى يحتاج إلى زيادة كبيرة فى الدخل والإنتاجية تفوق نسبة النمو السكانى، والتقدم الاقتصادى لا

1- موريس دوب، التنمية الاقتصادية والدولة النامية، تعريب صلاح الدين نامق، القاهرة، دار النهضة العربية : 1966 : 88.

2- E.E. Hagen ،on the theory of social change How Economice Groth Begins Home wood 111.Dorsey. 1962.

- نقلا عن : صلاح فهمى محمود : 1992، مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يعنى الزيادة فى الإنتاج والدخل بل يعنى العدالة فى التوزيع .لهذا يعد سوء التوزيع عائقا من عوائق التنمية الاقتصادية

2- العادات والتقاليد والقيم:

تعد من معوقات التنمية الاقتصادية وخصوصا فى المناطق الريفية حيث التقاليد والعادات البالية والتعلق بما هو قديم وبما هو موروث من الآباء والأجداد والتى لا تتناسب مع تطور المجتمعات ومتطلباتها الحضرية حيث تقف بعض هذه المعتقدات حجر عثرة أمام العصرنة والتطور ومستلزماته التجديدية الحديثة .

3- العوامل التكنولوجية :

إن افتقار أغلب الدول النامية خصوصا إلى الاستخدامات الهائلة للتقنية الحديثة لعدم وجود الإدارة المتخصصة والخبرة والكوادر الفنية المؤهلة والمدربة وعدم وجود رأس المال المسخر أساسا لهذه التقنية الحديثة جعل من هذه الدول متخلفة عن ركب الحضارة والتمدن الذى تنعم به دول العالم المتقدم وأضحت عاملا رئيسيا من معوقات وعقبات التنمية الاقتصادية .

4- العوامل الطبيعية والمادية :

العوامل المادية والفنية لها علاقة ارتباط بالمجتمعات ذات البيئة الطبيعية المناخية حيث إن الظروف المناخية والبيئة الطبيعية قد تكون عاملا من العوامل المعيقة للتنمية، كما وترتبط بالخدمات والعمليات التخطيطية والتنفيذية، حيث إن نقص الخدمات فى مختلف المجالات الصحية والتعليمية والإسكان وغير ذلك من خدمات يمثل عاملاً من العوامل المعيقة للتنمية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا: التنمية السياسية :

المقدمة :

يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التى ظهر تداولها فى نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة أى فى خمسينيات القرن الماضى وكان منطلقها الرئيسى من الولايات المتحدة الأمريكية ومن قبل صناع القرار ومسؤولى الدولة وليس لأصحاب الفكر والمنظرين أو الأكاديميين أى تدخل أو دور فى انبعاثها أو بلورتها، ولعدم تحديد معنى واضح ومفهوم يجلى كنهها وطبيعتها لهذا أضحت مبهمة وغامضة ولاقت الكثير من الإشكاليات والتساؤلات من قبل الدارسين والباحثين فى هذا المجال، وواجهت الاعتراضات والانتقادات من الكتّاب سواء كانوا ليبراليين أو ماركسيين أو راديكاليين أو من أصحاب نظرية التبعية، وليس بخاف على أحد أن المنطلق الأساسى لهذه النظرية يكمن فى تخوف دول العالم الرأسمالى وأمريكا بالذات من اتساع رقعة الأفكار الشيوعية وأحزابها فى دول العالم الثالث فى قارة آسيا وأفريقيا ودول أمريكا اللاتينية لأنها أصبحت المنافس والند القوى الذى وقف بوجه الأفكار الليبرالية والمعتقدات الرأسمالية وخصوصا أثر حركات التحرر الوطنى التى أفضت إلى تحرير الكثير من الدول النامية من ربقة الاستعمار الرأسمالى الغربى اقتصاديا وسياسيا، وبالتالى فإن مشروع التنمية السياسية لايختلف كثيرا عن بقية مشاريع التنمية الأخرى سوى أنه مشروع سياسى بحت لكنه أيضا يبقى عنصرا من عناصر تكريس التبعية لدول العالم الثالث الذى أريد لها أن تبقى دائما متخلفة تسير فى ذيل وركب الحضارة الغربية دون أن يسمح لها بالتطور واللحاق الفعلى بدول الغرب، وما سياسة التنمية التى ابتدعتها لهذه الدول لكى تبقى أسواقا مفتوحة لتمرير مشاريعها ونتاجاتها الاقتصادية ولكى تشبع أطماعها من ثروات وموارد هذه الدول، فضلا عن تكريس صفة التخلف والدونية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ - لمحة تاريخية لتطور مفهوم التنمية السياسية :

ظهر مفهوم التنمية السياسية بشكل واضح فى مطلع الستينيات من القرن الماضى، ففى حزيران من عام 1959 عقدت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكى (ssrc) برئاسة (غابريل الموند) مؤتمرا حول موضوع (التحديث السياسي) وخلال ذلك صاغت اللجنة أول برنامج لها حول التنمية السياسية . (1)

إن اهتمام العلماء والباحثين والمفكرين بهذا الموضوع نتيجة التقاء عاملين أساسيين هما: اتساع دوائر البحث العلمى وامتداد نشاط الدارسين، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فى العالم الغربى والعالم الثالث على وجه التحديد. هذا من جهة. (2) ومن جهة أخرى تغير نظرة الباحثين إلى الظواهر ومعطيات الحياة السياسية، وتطور منهجيات البحث والدراسة فى العلوم السياسية، والاجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية على وجه الخصوص. (3)

وقد كانت الدراسات تنصب قبل الستينيات من القرن الماضى على النمو الاجتماعى والاقتصادى وتأثيراته السياسية، وعبر ذلك تعالج الأسس الاجتماعية والاقتصادية للنظام السياسى والطرق التى يتحكم بها النمو الاجتماعى والاقتصادى، لإيصال الدولة إلى الديمقراطية الليبرالية ذات النمط الغربى، ولكن بعد ذلك التاريخ أى منذ بداية الستينيات أخذت الدراسات تتجه إلى التأكيد على التنمية السياسية، وعلى الجانب السياسى الخاص للتنمية ولم يعد البحث فقط ينصب على الوسط الاجتماعى – الاقتصادى للنظام السياسي، وإنما يتركز على النظام

1- سعاد نور الدين، السكان والتنمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010 : 30.

2- د عبد الحليم الزيات، مصدر سابق ص19.

3- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991: 271.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسي نفسه، بهدف بيان تحولاته المتوالية، وكانت الفكرة الرئيسية هي أن النظام السياسي يتطور ويتحول ويتكامل كما هو شأن النظام الاقتصادي، وبعبارة أخرى أنه توجد فيما وراء عملية التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وما تشتمل عليها عملية أخرى معقدة هي التنمية السياسية، التي تهدف إلى نقل النظم السياسية التقليدية إلى نظم سياسية حديثة . (1)

وقد يشار إلى أن التنمية السياسية ما هي إلا عملية بناء المؤسسات وتنمية المواطن، وأن التعبئة والمشاركة الجماهيرية أساسية للديمقراطية والنظام العام. وقد تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من بين أشياء عديدة، بسمتين بارزتين.

الأولى: تصاعد حركات التحرر الوطني واستقلال عدد كبير من البلدان التي شكلت ما عرف لاحقا بدول العالم الثالث أو الدول النامية.

والسمة الثانية : هي انقسام العالم إلى معسكرين، أحدهما اشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والآخر رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتصارع المعسكران من أجل ضم أكبر عدد من الدول النامية تحت دفتيهما. في الوقت نفسه أدركت البلدان النامية حقيقة أوضاعها المتخلفة وضرورة مواجهة تحدى التنمية وتقليص الفارق بينها وبين البلدان المتقدمة في شتى المجالات. وبالنظر إلى ضخامة الإمكانيات اللازمة لتحقيق التنمية في هذه البلدان اتضح بسرعة أنها بحاجة إلى مساعدة الدول التي سبقتها في التقدم والقوة وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفيتي.

في هذا السياق الدولي بدأ اهتمام علماء الاقتصاد والسياسة بتطور العالم الثالث وظهرت الدراسات والأبحاث والنظريات عن التنمية الاقتصادية في وقت مبكر، وسرعان ما تبين أن التنمية الاقتصادية ينبغي

1- تونى سميث، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1998: 321.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أن تشمل الجانبين الاجتماعى والسياسى معًا ، مع إصرار القطبين العالميين الأمريكى والسوفيتى على تصدير نموذجهما السياسى إلى الدول النامية . وهكذا ، على غرار التنمية الاقتصادية ، ظهر مفهوم التنمية السياسية وصارت أبحاث التنمية السياسية ونظرياتها حقلا من حقول علم السياسة . إن التنمية السياسية مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب. **أولا** : لأنه كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه أو قد تكون مرادفة له مثل التحديث السياسي، والانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي، والانتقال السياسي، والديموقراطية .

وثانيا : لأنه يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها ، مفاهيم سياسية وأيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية ، مثل العدل والمساواة والقدرة وغيرها.

وثالثاً: وفيه يتجلى غموض المفهوم أكثر من غيره، هو تعدد التعاريف التى وضعت للتنمية السياسية واختلافها ، وجزئيتها أحيانا وعموميتها وتجريدها فى أحيان أخرى.

ب- مفهوم التنمية السياسية :

ظهرت تعاريف عدة لمفهوم التنمية السياسية ؛ الأولى من هذه الظواهر من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية فى المجتمع، والعلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعلاقات بين هذه وأولئك. والثانية من كان يركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها فى الدولة ، أما الثالثة وهى التى اهتمت خاصة بقدرات النظام السياسى وفعالية الأداء الحكومى وأول عنايتها باستقرار النظام السياسى وشرعيته فى المجتمع. (1)

1- رياض حمدوش، مرجع سابق ص 11.

- عبد الحليم الزيات، مصدر سابق ص 140.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما أن مفهوم التنمية السياسية يقاس بالعديد من المظاهر والمؤشرات بدءاً ببناء مؤسسات الدولة الحديثة ونظام الفصل بين السلطات والمشاركة فى مختلف مستويات التنظيم الاجتماعى والسياسى "المشاركة فى صنع القرار" والذى يعتبر من أهم المؤشرات للتنمية السياسية، كذلك خلق جهاز قادر على تنفيذ السياسات الإنمائية وممارسة الحق فى التصويت والترشيح للمناصب العامة وسيادة القانون وحرية الأحزاب وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، فالمطلوب ونحن مجتمع ديمقراطى أن نتمثل التنمية السياسية فهماً وممارسة، فالمجتمعات التى تعيش مظاهر التنمية السياسية هى مجتمعات ديمقراطية .

وقد وضع (لوسيان باي) فى كتابه (جوانب ومظاهر التنمية السياسية) قائمة شامله نسبيا للتعريفات المختلفة للتنمية السياسية تضمنت المساواة بينها وبين المتطلب السياسى للتنمية الاقتصادية، والتحديث السياسي، تحقيق التغير الحكومى، بناء الدولة القوية وتحقيق الاستقرار والتعبئة بالمشاركة الجماهيرية، وبناء الديمقراطية . (1)

وفى محاولة للتوليف بين هذه التعريفات قام (باى) بتلخيص الأفكار المشتركة حول التنمية السياسية التى تتضمن الحركة تجاه المزيد من المساواة بين الأفراد فى علاقتهم بالنظام السياسى، وتزايد قدرة النظام السياسى فى علاقته بالبيئة المحيطة، وازدياد تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسى. (2)

1- رياض حمدوش، مرجع سابق ص11.

- عبد الحليم الزيات، مصدر سابق ص 140.

2- صاموائيل هيتنجتون، تطور دراسات التغير والتحديث والتنمية السياسية، مصدر سابق ص170.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما يرى Huntington أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل هي:

1 - ترشيد السلطة : أى أنه تجرى ممارستها واستلامها وتداولها على أساس القانون أو دستور محدد الوظائف.

2 - التمايز والتخصص: تميز وتنوع الوظائف السياسية وأيجاد أبنية متخصصة لها.

3 - المشاركة السياسية : زيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل الموظفين ومن خلال قنوات المشاركة وآليات المشاركة .

وندرج فى أدناه بعض التعاريف للتنمية السياسية :

حيث عرفها Baknham David ترادف الديمقراطية والتحديث السياسى. (1)

وقد عرفها (Gabril Almond) (بأنها التميز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية ، وعملية التمايز والتخصص هنا مرتبطة بالوظائف التى تقوم بها الأبنية السياسية، والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسى، إذ أن التميز والتخصص يعنى تنوع الأدوار وإيجاد أبنية بوظائف وأدوار محددة، والعلمانية تشير إلى الرشادة والواقعية فى السلوك، وطرح الأساليب التقليدية جانبا ، مع اتباع الأسس العلمية فى اتخاذ القرار.

ويرى ألموند أن التمييز بين النظم التقليدية والحديثة يجرى على أساس أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة، إذ يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدى، وهذه

1- خالد سليمان وفايز محمد، حركة المقاومة الإسلامية حماس عن التنمية السياسية، فلسطين، جامعة النجاح، رسالة ماجستير، 2004 المصدر السابق 171.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية، التي تعد نموذجا للتطور والتنمية لبقية البلدان.

ويمكن أن نلخص ما جاء به ألموند:

(من أنها تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وتحديدا استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع. وقد قام بتحديد وفهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي، إذ تتمثل معايير التنمية في التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة) . (1)

وقدم (جيمس كولمن) معنى للتنمية السياسية بثلاثة منظورات هي:

1- المنظور التاريخي : الذي يرى أن عملية التنمية السياسية تاريخية يمكن التوصل إلى مراحلها وخطواتها عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الأوروبي. (2)

2- المنظور النمطي: الذي ينظر إلى التنمية في ضوء الثنائيات التقليدية في مقابل الحداثة، والصناعة مقابل الزراعة.

3- المنظور التطوري: الذي ينظر إلى التنمية على أنها عملية دائمة من دون نهاية، يمثل المجتمع الأوروبي قمة تطورها .

وعرف السمالوطي التنمية السياسية بأنها (تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة) لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي، هذا إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية) وتحقق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع. (3)

1- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة مقارنه في ضوء التطور الحضاري الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، هيرندن، 1994 : 232.

2- علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، مصدر سابق ص28.

3- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة مقارنة في ضوء التطور الحضاري الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، هيرندن، 1994 : 232.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويعرفها عبد الحليم الزيات : بأنها عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسى عصرى، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقيدية من نسق أيديولوجى تقدمى ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعى والثقافى للمجتمع، ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتالف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية . (1)

يعنى مصطلح التنمية السياسية بأنها تحول إلى الديمقراطية، أو العزوف عن الاتجاه اللاديمقراطى، كما يشير مفهوم التنمية السياسية إلى ما يسمى بعملية التحديث السياسى، وتشترط الدكتورة نداء الشريفى عناصر أساسية لمفهوم التنمية السياسية منها شرعية النظام السياسى، ووجود مجتمع يرغب فى النمو، بالإضافة إلى مؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة والحرية . (2)

ويعرفها عبد المنعم المشاط بأنها تتضمن بناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولى السلطة بهدف تحقيق أكبر قسط من الاستقرار السياسى. (3)

وعرفها نزار شموط كالتالي:

التنمية السياسية عملية تغيير اجتماعى متعدد الجوانب تهدف إلى إيجاد نظم تعددية تحقق النمو الاقتصادى والمنافسة السياسية والمشاركة

1- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية الأبعاد والمهام الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985 : 151.

2- أحمد العنوم، مفهوم التنمية السياسية، المعهد العربى للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 22-8-2009.

- www.airssforum.c.

3- عبد المنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسية فى العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد 92، 1988 : 5.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة، ضمن معايير أولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمعاً سياسياً متماسكاً تحكمه هوية مشتركة وانتماء لنظام سياسى وثقافة سياسية تستوعب كل الأطياف فى إطار وطني، وثانيها تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع منسجما مع النظام السياسى ويحقق له هذا النظام العدالة فى توزيع الأدوار والمكاسب، وثالثها المشاركة السياسية بحيث يحقق النظام السياسى المشاركة من خلال القنوات المناسبة وأن تكون المشاركة فى الحياة السياسية مستمرة وفعالة وحرة ويشعر المواطن أنه جزء أساسى فى البناء السياسى للبلد، ورابعها التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمحصلة لعملية المشاركة. (1)

رأى معظم الخبراء والباحثين أن المفهوم العام للتنمية هو مفهوم شامل وكلى لا يقبل التجزئة، ويحمل مضامين اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأن أى تغيير أو تحول فى أحدها يؤثر ويؤدى إلى تحول فى البقية. ووفق هذا المنظور فإن التطور الاقتصادى والاجتماعى يؤدى إلى تطور فى التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية. كما ترتبط التنمية السياسية بتطور مؤسسات وأجهزة النظام السياسي، وبالقيم السياسية السائدة فى مجتمع ما.

ويرتبط مفهوم التنمية السياسية بتحقيق المشاركة فى إطار سيادة القانون، حيث تعنى التنمية السياسية فى هذا الإطار تأكيد حق المشاركة وتوسيع قاعدتها، وتفعيل هذه المشاركة وما يرافقها من تحديث وتطوير للنظم والإجراءات والوسائل التى تكفل تحقيق هذه الأهداف. (2)

1- نزار شموط، مفهوم التنمية السياسية، مقال، وكالة سرايا الإخبارية، 28- 9- 2013.

- www.sarayanews.com

2- وكالة انباء البحرين، التنمية السياسية المفهوم الدلالات الهدف.

- www.bna.bh/portal/news/492672?date=2012-03-28

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نستشف من هذه التعريفات أن هناك نقصا يشوب عملية البحث من أجل إيجاد مفهوم محدد للتنمية السياسية وذلك واضح للصعوبات التى اصطدم بها الباحثون من أجل تحديد تعريف محدد وملائم للتنمية السياسية ومن جملة هذه الصعوبات الآتي:

1 - صدور أغلب التعاريف الأولية للتنمية السياسية من رجال الدولة وصانعى القرار السياسى، لا عن طريق الباحثين والعلماء وبالتالى هى بعيدة عن التعريف العلمى.

2 - أغلب الاجتهادات كانت صادرة عن باحثى ومفكرى العالم الغربى، وبالتالى يغلب عليها الانحياز الأيديولوحى لتجرية الغرب.

3 - يرى بعض الباحثين أن التنمية السياسية هى عملية غائبة تسعى إلى تحقيق أهداف النظام السياسى النهائية، كالديمقراطية، المساواة، المشاركة أو الشرعية.

4 - ويرى مفكرون آخرون أن عملية التنمية السياسية مرهونة باكتساب الخصائص السياسية للمجتمع الصناعى الحديث، وبالتالى تكون التجارب ليست ذاتية محلية بل نابعة من الخارج.

5 - كذلك تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مفاهيم أخرى كالتحديث السياسى والتغير السياسي، فالأول يعنى عملية تجديد تمكن النظم السياسية من مسايرة التغير الاجتماعى والاقتصادى السريع، من خلال تبنيها ثقافة سياسية ذات طابع عقلانى ونابعة من بيئة غير محلية أى خارجية.

أما الثاني: وهو التغير السياسى يعنى الانتقال البطىء من التوازن الموجود وهذا التحول يحدث فى كل أجهزة الدولة السياسية، والذى يصاحبه تغيرات اجتماعية مماثلة فى مؤسسات المجتمع والثقافة السائدة، أما التنمية السياسية فهى عملية مقصودة وتعد خروجًا عن التوازن الموجود

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فى كل المجالات وتنطلق من فكر جديد يتميز بالرشاد فى التخطيط، وهدفها الوصول إلى أفضل مستوى على المدى البعيد، وبالتالى فالتنمية تتضمن وتحتوى على التحديث لأنها شاملة. (1)

يؤكد البعض فى تعريفه لمفهوم التنمية السياسية على دور الدولة فى توسيع المشاركة السياسية باعتبارها المرجعية الأعلى لصناعة القرار، واضعاً المسؤولية الأولى على النظام السياسى لتحفيز المواطنين على المشاركة السياسية من خلال الانتخاب والترشيح أو الانتماء الحزبي، والعضوية فى النقابات والجمعيات، ويذهب إلى أن الدولة يجب أن تتبنى السياسات لتحقيق تساوى المواطنين فى الحقوق والواجبات، فى ظل حماية القانون .

ويتضح من كل هذه التعاريف لعملية التنمية السياسية أن تطور النظم السياسية لم يعد فقط نموا اقتصاديا واجتماعيا وإنما هو عملية سياسية قائمة بنفسها، ودراسة التنمية السياسية تعكس مدى الاهتمام الأول بالعناصر الحكومية للنظام السياسى، والهيئات العاملة داخل النظام وسير العمل فيها، والتأكيد على دراسة النظام السياسى من داخله فضلا عن العناصر الأخرى المحيطة به.

ج-أهداف التنمية السياسية :

بما أن التنمية السياسية عملية تغير اجتماعى متعدد الجوانب فإنها تتضمن الأهداف التالية :

1- التعددية من أجل تحقيق النمو الاقتصادى والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للوطن والدولة، ضمن معايير أولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمعا سياسيا متماسكا تحكمه هوية مشتركة وانتماء وطنى سياسى وثقافة سياسية تستوعب كل الأطراف داخل الوطن .

1- تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية مصدر سابق ص3.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع متآلفا ومنسجما مع النظام فى بناء الدولة العصرية التى تعزز الولاء للوطن وتقديم أقصى ما يمكن من الخدمات لشعبها، وعلى أن يحقق هذا النظام العدالة فى توزيع الأدوار والمكاسب بين كل شركاء الوطن بلا محاباة ومحسوبية وتفضيل طرف على طرف آخر.

3- المشاركة السياسية الفاعلة بحيث يعمل النظام السياسى على تحقيق المشاركة لكل أطياف المجتمع من خلال القنوات المناسبة، وأن تكون المشاركة فى الحياة السياسية بصورة مستمرة غير متقطعة، وعلى أن تكون هذه المشاركة مجدية يشعر فيها المواطن بمواطنته كونه جزءا أساسيا فاعلا فى مجتمعه وفى البناء السياسى لبلده.

4- التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتساوى فى الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع كمحصلة نهائية لعملية المشاركة الواسعة .

5- ويؤكد أساتذة العلوم السياسية على أن الهدف من التنمية السياسية هو المساواة فى الحقوق والواجبات، على أساس أن يتعرف المواطن على حقوقه وواجباته الدستورية كى يشارك مشاركة فعالة وإيجابية فى الحياة السياسية . كما أن للتنمية السياسية عدة دلالات منها مدلول قانونى سياسى يتمثل بسيادة القواعد القانونية، ومدلول اقتصادى سياسى يتمثل بتحقيق العدالة بإشباع الحاجات المادية للمواطنين، ومدلول إدارى سياسى يتمثل بالقدرة على أداء الأدوار والوظائف فى شتى الميادين، واجتماعى سياسى يتمثل بوجود مجتمع سياسى وثقافة سياسية معينة . (1)

1- نزار شموط، وكالة سرايا الإخبارية، مفهوم التنمية السياسية، www.srayanews.com.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د - أبعاد ومؤشرات التنمية السياسية :

يمكن عد الخيار الأساسي للتنمية السياسية فى أنه يتجسد فى مشكلة الديمقراطية السياسية والتى يراد منها الإصلاح السياسي، وهذا راجع إلى أن التنمية هى فى حقيقة جوهرها تخطيط، والتخطيط هو بدوره إرادة سياسية تنبع من مفهوم الاختيار من جانب، والفاعلية النظامية من جانب آخر. (1)

وإن بالإمكان تحديد الأبعاد السياسية لعملية التنمية السياسية من خلال التأكيد على تعدد أبعاد عملية التنمية، ودور الدولة فى عملية التنمية ومن ثم دور الإرادة السياسية والعوامل الموضوعية وتجسيدها فى خدمة هذه العملية.

وقد حدد الدكتور حامد ربيع أربعة عوامل أساسية لمفهوم التنمية السياسية هى:

1- أن مفهوم التنمية قد حددته الممارسة أكثر من العلم والتنظير، فأول من استخدم الاصطلاح هم رجال الدولة صانعو القرار السياسى.

2- أن ظاهرة التنمية هى فى حقيقة الأمر نتيجة مباشرة وطبيعية لما يمكن أن يوصف فى عالمنا اليوم بوحدة العالم أو وحدة التاريخ والوجود الإنساني.

3- أن التنمية السياسية فى حقيقة الأمر تعبير فكرى عن ظاهرة أكثر اتساقا وهى ظاهرة التغير السياسى، أى الانتقال من نظام سياسى معين بخصائص متميزة إلى نظام آخر يعكس خصائص مختلفة للنظام السابق .

1- على عباس، المجتمع المدنى والديمقراطية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009: 19

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

4- أن المشكلة فى معالجة المجتمعات المتخلفة تنبع أساسا من عدم وجود تجانس بين التنمية السياسية والتغير السياسى. (1)

ووفقا لهذا التصور نستطيع أن نضع أيدينا على ما يمكن أن نصفه بأنه الجانب السياسى للمشكلة التنموية الذى يمثل بحق جوهر التطور الاقتصادى، وأن هذه المشكلة فى جوهرها خلق لإرادة التعامل السياسى، وتستند اهمية وجود العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الفعل التنموى الشامل وبين الفعل التنموى السياسى الفرعى من خلال الآتي:

1- أن الفعل التنموى السياسى هو أحد الأفعال التنموية الفرعية المتخصصة المكونة للفعل التنموى الشمولى، وهى تضم فضلا عنه الأفعال التنموية الفرعية المتخصصة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية والبشرية.

2- أن الفعل التنموى السياسى يشغل من ناحية أهمية موقع الصدارة بين مجموعة الأفعال التنموية الفرعية ،لأن الفعل التنموى الشامل لا يمكن إنجازه إلا بقيام مؤسسات سياسية تؤمن بفلسفة التغير الدائم والتصور المستمر والتقدم المتواصل، وتضع المخططات العلمية لتطبيق هذه الفلسفة. (2)

ولكى نتحقق من أن عملية التنمية السياسية أعطت مردودها الفعلى فى المفهوم والتطبيق ينبغى عليها أن تهتم بإشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع وذلك من خلال المشاركة الفعلية لعموم الشعب بغض النظر عن الانتماء الطائفى أو العرقى أو الحزبى لكى يشعر المواطن بوطنيته فى

1- رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية فى العالم الثالث، وزارة التعليم العالى والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1989 : 119.

2- (على عباس مراد، التنمية السياسية وأزمة المشاركه فى محاولة لتحديد المفهوم (من كتاب مشكلات وتجارب التنمية فى العالم الثالث) مجموعة باحثين، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 1990 : 117.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مشاركته بصنع القرار السياسى للدولة، ونجاح عملية التنمية السياسية واستمرارها وتواصلها يتوقف على التغيرات الجوهرية فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمستندة على الأسس التى تشرع للعمل السياسى وتوفير المناخات الملائمة له والمشجع على الانخراط فيه لجميع أفراد المجتمع وبلا استثناء من خلال سيادة القانون واحترام النظام السياسى وحقوق الإنسان حرية المرأه ومساواتها بالرجل، الانتماء وحرية الرأى وحرية التعبير وحرية الأحزاب لا على أساس التحجر والاحتكار الوطنى والحزبى والسياسى لفئات معينة من المجتمع، فتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المهنية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدنى والتى تؤسس ضمن تشريعات وقوانين صادرة من أعلى مؤسسة تشريعية فى الدولة وهى المسؤولة عن رعايتها وتشجيعها والإشراف عليها وهى بالتالى خلق للتعددية السياسية والحزبية والتى تفضى إلى البناء السياسى الرصين للدولة ولهيكليتها بكل مؤسساتها وتفرعاتها وعلى أسس عصرية حديثة، وهى من أهم المؤشرات للتنمية السياسية.

ثالثا : التنمية الاجتماعية *Social Development*

لعل من أهم الظواهر التى يمر بها عالم اليوم هى عملية التغير والتحول السريع والتى تترك آثارها واضحة على الفرد والمجتمع، والتغير من سنن الحياة وناموسها الطبيعى الذى رافق الإنسانية منذ فجر التاريخ إلى وقتنا الحاضر والإنسانية فى تطور دائم نحو الأحسن وفى عالمنا المعاصر تميز التغير بالشمولية والسرعة الفائقة فلم يترك ناحية وركنا من أركان الحياة الإنسانية إلا وترك آثاره البينة على معالمها، فالشمولية التى يتصف بها التغير تعم العالم بأجمعه دولا متقدمة أو متأخرة على حد سواء.

ولعل أكثر التغيرات عمقا وثورية فى تاريخ المجتمع الإنسانى هو الانتقال من اقتصاد يقوم على العمل اليدوى إلى اقتصاد يقوم على العمل الآلى، يأتي ذلك إلى جانب التغيرات التى طرات على وسائل المواصلات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والاتصالات أى النقل ووسائل الإعلام، ثم تأتى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت بفعل الاستخدام المهول للتكنولوجيا الحديثة، كل ذلك انعكس فى البدء على المجتمعات الغربية مما أدى إلى ظهور بوادر هذا النهج من التنظيم الاجتماعى، فعملت هذه التغيرات على إعادة التوازن الاجتماعى بوسائلها الحديثة إلى تحقيق نمط جديد من التلازم والتوافق بين أفراد المجتمع والذى نتج عنه ظهور هذا المناخ من التنمية التى ركزت على تهيئة المواطنين لتحمل جانب من المسؤولية فى سبيل رفاهية الفرد والمجتمع.

لكن لمسات التغير كان لها أكبر الوقع والحضور المؤثر والمميز على الدول التى رزحت سنوات طوال تحت نير الاستعمار والتسلط القسرى بآثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى خلقت مناخ التخلف فى مختلف مناحى الحياة التى عاشتها هذه الشعوب فليس غريبا على هذه المجتمعات بعد الانعتاق والتحرر من جبروت الاستعمار فى الستينيات من القرن الماضى أن تسرع الخطى نحو التغير للحاق بالدول المتقدمة ولتعوض النقص الذى عانت منه فى سنين الظلام .

فالنهضة السياسية للشعوب النامية لم تقتصر على مقاومة الاستعمار من أجل الاستقلال والخلاص من جبروته وإنما تعدته إلى اشباع طموحات شعوبها فى ممارسة حقها فى الحياة والتمتع بالحرية والسيادة والبناء والتعمير ورفع مستوى المعيشة والصحة والتعليم والتطور الاجتماعى والثقافى، فالاستقلال ليس نهاية ولا غاية وقفت عندها الشعوب، بل أنه يعتبر نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة هى مرحلة الإعمار والبناء على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكل ما يكفل لهذه المجتمعات من الرفاهية والعيش بحياة حرة كريمة .

وفى هذا الواقع السياسى والاجتماعى الجديد ظهرت تنمية المجتمع كمنهاج تستطيع هذه الدول من خلاله أن تستغل إمكانياتها المادية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والبشرية فى سبيل النهوض والتقدم لشعوبها، فقد لاقت هذه التجربة الوليدة رغم حداثتها رواجا وقبولا منقطع النظير من قبل الدول المتطلعة نحو النمو الاقتصادى والاجتماعى، لذلك عمت تنمية المجتمع نهاية الستينيات كل الدول التى تحررت من نير التبعية والاستعمار، فمن خلال التنمية المجتمعية استطاعت هذه الشعوب التخفيف من الآثار المرضية التى خلفها الاستعمار كما تمكنت من تهدئة الهزات العنيفة التى صاحبت الثورات والانتفاضات السياسية والاجتماعية التى شهدتها هذه الدول فى الحقب الأخيرة.

من كل ما تقدم نلاحظ أن هناك ترابطًا وثيقًا بين تنمية المجتمع كمنهج وبين الدول النامية أو المتخلفة التى كانت مجالا لتطبيق هذا المنهج، فالاستجابة والتعلق بهذه التنمية تأتى من تردى الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى عانت منها هذه الدول سنين كفاحها ولكى تلبى تطلعات شعوبها نحو النمو والتقدم الاقتصادى والاجتماعى كان لزاما على هذه الدول أن تعمد إلى تطبيق التنمية الاجتماعية استكمالا لمقومات وجودها القومى وتثبيتًا لمركزها الدولى من جهة أخرى.

أ- مفهوم التنمية الاجتماعية :

لقد بدأ شيوع مفهوم التنمية الاجتماعية على المسرح الدولى مع بداية النصف الثانى من القرن العشرين بناء على التجارب التى قامت بها بعض الدول النامية والخبرات التى حصلت عليها فى مجال النهوض بالمجتمعات، وكان أول ظهور لهذا المفهوم حدث أثناء مداولات مؤتمر (آشردج) للنمو الاجتماعى وهو أحد المؤتمرات التى كانت تعقدها بريطانيا لمناقشة المشاكل الإدارية فى المستعمرات، وقد استخدم هذا المصطلح فى المؤتمر الذى عقد فى آب 1954 وكان بديلا عن مفهوم آخر هو التربية الشعبية، حيث عرفت التنمية الاجتماعية فى هذا المؤتمر على أنها (حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعاشية للمجتمع فى جملته على أساس من المشاركة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإيجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة). (1)

وقد وضع المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الأمم المتحدة فى عام 1956 تعريفا لمفهوم التنمية الاجتماعية والذى لقى إقبالا من جانب العاملين والباحثين فى حقل التنمية، فتنمية المجتمع حسب التعريف الدولي هي: (العمليات التى توحد بين جهود الأهالى وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل المجتمعات فى إطار حياة الأمة، ومساعدتها على الإسهام فى التقدم القومى، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين:

أحدهما إسهام الأهالى أنفسهم فى الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وثانيهما توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فاعلية (2).

ويعبر هذا التعريف عن مدى ما وصلت إليه التنمية الاجتماعية من تطور فالتنمية أصبحت عملية واحدة لا تتجزأ تجمع بين القطاعين الأهلى والحكومى.

ومن الهيئات التى عرَّفت التنمية الاجتماعية هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية وذهبت فى تعريفها للتنمية إلى أنها عملية للعمل الاجتماعى تساعد الناس فى المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط

1- United Kingdom ‹Colonial office .Social Development the British Colsnial Territories .Report of Ashridge Conference on Social Development August 1954.p.15.

2- United Nations ‹Department of Economice & Socil Affairs Cimmunity Development and Related Services.New York ‹1960.p.1.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الجمعية والفردية، والتعرف على مشاكل حياتهم الجمعية، كما يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات وعلاج تلك المشكلات، وتنفيذ هذه الخطط معتمدين فى ذلك على الموارد الذاتية للمجتمع إلى أقصى حد ممكن واستكمال هذه الموارد إذا لزم الأمر، عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التى تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي. (1)

أما هوبهاوس فيرى أنه:

لم تنصب وجهة النظر الاجتماعية بالنسبة للتنمية على جانب واحد وإنما تعددت النظرة إليها وقد أكد Hbhaus على دراسة العلاقات الاجتماعية فالتنمية فى نظره هى تطور البشر فى علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق فى العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعى لا يعنى شيئا بالنسبة له مالم يحدث تغيير فى طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة (2)

ولقد وضع هوبهاوس: أربعة معايير تستند إليها التنمية العالية high development على حد قوله ويعنى بها التنمية المتواصلة الشاملة، ويذهب إلى أنه من أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة وإلا فستكون التنمية منقوصة غير كاملة، لو تخلف أحد هذه الشروط وهذه المعايير هى:

1- الحجم (السكان) Scale
2- الكفاية Efficiency
3- الحرية Freedom
4 - المشاركة Mutuality

1- The Commounty Development Gunidelines of the Internation Cooperation Administaration .Community Development Review December 1956.p.3.

2- Hobe house, L.T : Social development ،its nature and condition George Allen& unwion Ltd ،1960 .Ibid .

- نقلا عن: حارث حازم أيوب، التنمية الاجتماعية فى العراق المسارات والتحديات، جامعة بغداد كلية الآداب: 2004.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقصد بالحجم عدد السكان، والكفاية يعنى بها تخصيص وتنسيق الوظائف فى خدمة البيئة، أما الحرية فيعنى بها مجال الفكر والشخصية والمبادرة من جانب أعضاء المجتمع، وأخيرا مشاركة الأفراد ويرى "هوبهاوس" أن مجرد النمو الكمى الذى يحدث فى تزايد مطرد بالنسبة لحجم السكان قلما يؤدى إلى تنمية معينة، ولكن إذا ما أخذنا عنصر "الكفاية" فى التنظيم لهذا الحجم أو هذه الزيادة فسيكون لهذا النمو أهمية. كما أن "الحرية" وهى المعيار الثالث تعتبر أفضل مساغ للفرد فى المجتمع، فهى تضمن له المساواة والمشاركة فى التقدم العام، وتسير التنمية بذلك فى الطريق الصحيح. (1)

فالمجتمع من وجهة نظره يمكن أن يتقدم بفضل الجهود المقصودة المتواصلة وبجهد الإنسان الواعى المدرك.

والنقطة الثانية التى أكد عليها "هوبهاوس" هى عنصر التعاون فى العمل داخل الحياة الاجتماعية القائم على الحاجات المتبادلة Co operation، فالتنمية هى إنجاز متقدم، فلن يعتمد على عنصر الإكراه بل على عنصر التعاون. (2)

فالتنمية عنده تقوم على عنصر العلاقات الاجتماعية لتوفير وتقديم الخدمات، وعلى عنصر العمل المشترك أى التعاون.

وهناك نظرة أخرى إلى التنمية الاجتماعية على اعتبارها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، بل تنمية كل الإمكانيات والطاقات فى كيان معين. (3)

1- Ibid, p. 76.opcit.
2- Ibid, p. 87. Opcit.

3- سعد الدين إبراهيم: نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث فى: إستراتيجية التنمية فى مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، القاهرة 26 مارس، 1977 -24.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويشبّه ساندرز Sanders التنمية الاجتماعية بمظلة كبيرة يتجمع تحت ظلها جميع الأفراد ومعنى ذلك أنها عملية تحتاج إلى تضافر جهود المتخصصين فى المجالات المختلفة فضلاً عن جهود أعضاء المجتمع نفسه. (1)

فالتنمية الاجتماعية كمفهوم تشير إلى عمليات مخططة وموجهة يتم من خلالها إحداث تغير اجتماعى مقصود ومرغوب فى أبنية المجتمع ووظائفه وفى مواقف الأفراد والجماعات نحو أنفسهم ونحو المجتمع. (2)

وتعرف التنمية بأنها (هدف معنوى لعملية ديناميكية تتجسد فى إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة فى الصحة والتعليم والإسكان، وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة . (3)

وتعرف التنمية الاجتماعية : بأنها عملية تغير اجتماعى يلحق بالبناء الاجتماعى ووظائفه لغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة، بمعنى أنها عملية تغير اجتماعى لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعى جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثه تشبع رغبات وحاجات الناس وتطلعاتهم، ولا يتم ذلك إلا عن طريق دفعة قوية لإحداث تغيرات كيفية ولإحداث التقدم المنشود ، فالتنمية الشاملة هى تلك العمليات

1- د. هدى مجاهد، أسس تقويم الأسلوب التكاملى فى التنمية الاجتماعية الريفية، مقالة فى المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، المجلد الحادى عشر، سبتمبر، 1974، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، جمهورية مصر العربية، ص392.

2- عدلى سليمان وعبد المنعم هاشم، الجماعات بين التنشئة والتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1973، ص54.

3- غازى الزعبى، البعد الاقتصادى للتنمية السياسية فى الأردن، عالم الكتب الحديث، 2009 : 70.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المستهدفة لخلق التقدم الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع ككل، معتمدة على إسهام المجتمع المحلى والمشاركة الشعبية. (1)

وتختلف وجهة النظر الرأسمالية عن وجهة النظر الاشتراكية بالنسبة للتنمية الاجتماعية . فالرأسماليون يرون بأن التنمية الاجتماعية عبارة عن عملية إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان وذلك من خلال إصدار التشريعات ورسم الخطط الاجتماعية التى تتعاون على تنفيذها مختلف الهيئات الحكومية والأهلية . أما الاشتراكيون فيرون بأن التنمية الاجتماعية هى عملية تغير اجتماعى هادف يؤدى بالنهاية إلى القضاء على عناصر البناء الاجتماعى القائم فى البلدان الأقل نمواً وتشييد بناء اجتماعى جديد تتمخض عنه علاقات وقيم اجتماعية جديدة . (2)

وعلى أى حال فإن كافة التعريفات وغيرها تنحصر فى ثلاثة اتجاهات وهى:

الاتجاه الأول: مؤداه أن التنمية مرادفة لمصطلح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية .

الاتجاه الثانى: يعتبر أن التنمية مجموعة من الخدمات الاجتماعية التى تقدم فى مجالات كثيرة كالصحة والتعليم، والتنمية عملية تخطيطية وديناميكية للتحول فى ثلاثة مستويات:

التحول فى اتجاه الأفراد: لتصل بهم إلى تأكيد الإيمان بقدرتهم على تغيير الواقع والاشتراك فى العمل الجماعى والرغبة فى الإنجاز على أسس عملية .

---

1 - إسماعيل حسن عبد الباري، أبعاد التنمية، مطبعة الكيلانى بغداد، 1987 : 88 .

2- Aresources for the future staff study Design for a world wide study of regional development resources for the future Inc. ،Washington D.C. ،U.S.A. ،1966 ،P.57

- نقلا عن : حارث حازم أيوب، مصدر سابق 2004.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التحول في البناء الاجتماعي ووظائفه: لتحقيق تذويب الفوارق بين الطبقات وسهولة الحراك الاجتماعي والعدالة في توزيع الثروة والدخول وتوسيع مجالات الاقتصاد ليكون متنوعا، كل ذلك في ظل مؤسسات لامركزية ديمقراطية.

التحول في علاقة المجتمع بالعالم الخارجي: تحقيق الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي للوصول إلى علاقات تجارية متكافئة مع دول العالم، مع الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية وتطويع وتطوير التكنولوجيا المحلية وانتقاء التكنولوجيا المتقدمة . وكل ذلك يهدف إلى إشباع رغبات الأفراد المتزايدة المتغيرة، ولا يتم ذلك إلا عن طريق ثورة اجتماعية من جانب الدولة .

أما الاتجاه الثالث: فيرى أن التنمية الاجتماعية هي عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة بمعنى أنها عملية تغير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع رغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم ولا يتم ذلك إلا عن طريق دفعة قوية لإحداث تغيرات كيفية ولإحداث التقدم المنشود، فالتنمية الشاملة هي: تلك العمليات المستهدفة لخلق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ككل معتمدة على إسهام المجتمع المحلي والمشاركة الشعبية. (1)

ب- مبادئ التنمية الاجتماعية : *Principles of social development*

ترتبط التنمية الاجتماعية بمجموعة من المبادئ التي يمكن اكتسابها عن طريق التعليم والتدريب، ونظرا لأن الحصر الشامل لكل مبادئ التنمية عملية واسعة وشاقة، لهذا يمكن التركيز على المبادئ ذات

1- د. عبد الباسط محمد حسن، مصدر سابق، ص97- 101.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصفة العمومية والتى تفرض وجودها فى معظم برامج التنمية بغض النظر عن الاختلافات الإقليمية، ومن هذه المبادئ ما يلي:

1- المساعدة الذاتية :

والتى يقصد بها مساعدة الفرد لنفسه ومساعدة المجتمع لنفسه أيضا، وعلى ضوء ذلك يمكن تقسيم هذه المساعدة إلى نوعين: مساعدة ذاتية فردية، ومساعدة ذاتية جمعية، فالمساعدة الذاتية للفرد تتحقق حين يستطيع هذا الفرد إشباع حاجة من حاجاته، أو أن يعالج مشكلة من مشاكله معتمدا فى ذلك على قدراته الذاتية وإمكانياته الخاصة، لكن هذه المساعدة الذاتية للفرد لا يمكن أن تنفصل عن الواقع الاجتماعى الذى يعيش فيه الفرد وينتمى إليه، ويأتى ذلك من كون المجتمع هو الذى يخلق الأنظمة والمؤسسات التى تهيئ أسباب المساعدة الذاتية للفرد أو لغيره من الأشخاص الآخرين فى المجتمع .

أما المساعدة الذاتية للمجتمع، والتى تتحقق حين تقوم جماعة من الناس بإشباع حاجة من حاجاتها مجتمعة أو تقوم بحل مشكلة من مشاكلها بالتعاون والمشاركة فيما بين أفرادها، وهناك من يحددها بثلاثة أشكال من المساعدة التعاون، والعون المتبادل، والمساعدة، وتتوافر فى هذه الأشكال شروط المساعدة الذاتية طالما أن المجتمع يقوم فى كل حالة بعلاج ما يعترض سبيله من مشاكل دون مساعدة ما من الخارج، وقد يحدث فى بعض الأحيان أن تكون مشكلة المجتمع من طبيعة يصعب معها على هذا المجتمع وحده حلها، إما لاتصالها بمجتمع آخر مجاور، أو لما يتطلب حلها من تعاون أكثر من مجتمع، وفى هذه الحالة قد يختار المجتمع التعاون مع بعض المجتمعات المجاورة والتى تتأثر بطريقة ما من نفس المشكلة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تـؤدى الجهـود المشـتركة بـين المجتمعـات إلى عـلاج حاسـم لهـذه المشـكلة، وإذا مـا عجـز هـذا الجهـد التعـاونى بـين المجتمعـات المجـاورة عـن إيجـاد العـلاج فقـد يتـدخل المجتمـع الأكـبر أو الدولـة للمسـاعدة عـن طريـق مـا تقدمه من خدمات مادية أو فنية أو استشارية. (1)

معنـى ذلـك أن المسـاعدة الذاتيـة والمسـاعدة الخارجيـة تؤديـان دورا هامـا فـى حيـاة الأشـخاص وفـى حيـاة المجتمـع، وهـذه الظـاهرة تتفـق تمامـا مـع أحـد المظـاهر الأساسـية للإنسـان والتـى نعنـى بهـا ذلـك التـوازن الـديناميكى بـين الاعتماد على النفس وبين الحاجة إلى الغير.

2 - القيادة المحلية:

تعتـبر القيـادة مـن أهـم المبـادئ التـى تعتمـد عليهـا التنميـة الاجتماعيـة ،ولا تقتصـر القيـادة وضـرورتها علـى التنميـة وإنمـا فـى كـل المجـالات الاجتماعيـة التـى تعيشـها المجتمعـات، إلا أن دور القيـادة المحليـة فـى التنميـة الاجتماعيـة ازداد وتطـور بتطـور المجتمعـات كمـا تضـاعفت المسـؤوليات الملقـاة علـى عـاتق القيـادة المحليـة فـى خطـط النهـوض بـالمجتمع، ومـن ذلـك جـاءت أغلـب التقـارير والوثـائق فـى حقـل التنميـة الاجتماعيـة مؤكـدة دور القيـادة المحليـة، كمـا عقـدت هيئـة الأمـم المتحـدة بعـض المؤتمرات لتعميـق فهـم ظـاهرة القيـادة المحليـة واكتشـاف المبـادئ التـى تحكـم اختيارهـا وتـدريبها، فالقيـادة المحليـة تمثـل إحـدى المبـادئ التـى يلتـزم بهـا الأخصـائى فـى عملـه مـع المجتمـع المحلـى، مـن حيـث إنـه لابـد وأن يعمـل مـن خـلال هـذه القيـادة، كمـا أنهـا تمثـل فـى الوقـت نفسـه غايـة مـن غايـات التنميـة الاجتماعيـة حيـث يعمـل الأخصـائى باسـتمرار علـى خلـق قيـادات جديـدة تتطلبهـا المواقـف المختلفـة التـى يمـر بهـا المجتمـع وتـدريب هـذه القيـادات علـى المسـؤولية التـى أسـندت إلـيهم بنـاء علـى دورهـم القيـادى الجديـد، وباعتبـارهم المـمثلين للجماعـات والفئـات المختلفـة

1- Self-help ib social Welfare .Proceding ،of the seventh Internation Cpnference of social Work .Toronto.1954.pp.48-65.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

داخل المجتمع، والقيادة بهذا المفهوم تؤدى وظيفة مزدوجة، فهى تقوم من ناحية كحلقة وصل بين المجتمع المحلى وبين هيئة التنمية الاجتماعية ،كما تعمل من ناحية أخرى على التعبير والترجمة الصادقة بقدر الإمكان عن احتياجات هذا المجتمع وعن ميوله واتجاهاته وأنماط استجابته لخطط التنمية فى جملتها وتفصيلها، كما تلعب القيادة على تخفيض كلف برامج التنمية الاجتماعية ،كما أنها توفر على هيئة التنمية الإنفاق على مشروعات لا يستجيب لها.

3- مشاركة المواطنين:

يتوقف نشاط التنمية الاجتماعية على مدى مشاركة المواطنين فى عملية التنمية ،فقد أثبتت التجارب أن عمليات التنمية الاجتماعية لم يحالفها النجاح ولم تتأصل فى حياة المجتمع وتؤدى الفائدة المرجوة منها إذا لم تتم بمشاركة فعلية من قبل المواطنين فى مختلف المشروعات، فالمشاركة تعنى تخطيط أى مشروع فى المجتمع إنما يعكس طبيعة ذلك المجتمع ويضمن اختيار ما يتلاءم مع المجتمع نفسه،ونبذ ما قد يتعارض مع مصلحة المجتمع أو مع تقاليده وقيمه الاجتماعية، فضلا عن أن إشراك المواطنين فى بحث مشاكل المجتمع وعلاجها إنما يؤدى إلى المساهمة فى تشجيع التعاون بين أفراد المجتمع من أجل الصالح العام وفى تنمية قدرة المجتمع ككل على تحمل المسؤوليات تدريجيا،وعدم الاعتماد اعتمادا كليا على المصادر الخارجية أو على السلطات الحكومية فى حل المشاكل الصغيرة التى تعترض حياة الناس .

والمشاركة هنا لا تعتمد على فئة عمرية معينة أو طائفة دون غيرها، فإن البرنامج لابد أن يكون على أساس المشاركة مع كل الفئات الاجتماعية وبمختلف الونها وأطيافها ومعتقداتها أو فئاتها الجنسية والعمرية، وهذا ما دعا إحدى وثائق الأمم المتحدة إلى تقرير أن اعتماد مشروعات التنمية اعتمادا مطردا على مشاركة النساء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والشباب يؤدى إلى تدعيم هذه المشروعات ويوسع من دائرتها ويكفل لها إطراد النمو.[1]

4- انتهاج الأسلوب الديمقراطي:

من المبادئ الرئيسية المعتمدة فى التنمية الاجتماعية هو اختيار المجتمع للأسلوب الديمقراطى فى التنظيم وذلك من خلال دعم حركة الحكم المحلى وانتقال السلطة إلى المجالس الشعبية تحقيقاً للمشاركة الكاملة فى صنع القرارات وإعداد الخطط وعمليات التخطيط من أسفل وتنمية المواطنة المسؤولة وإبراز القيادات الشعبية القادرة على التوجيه والتحريك والتعبئة أو القادرة على ممارسة العمل السياسى بمفهومه الواسع على المستوى القومي.

إن المبادئ السابقة الذكر هى مبادئ أساسية تقوم عليها أية عملية تنمية اجتماعية ونلاحظ أن دارسى التنمية فى الأمم المتحدة أضافوا مجموعة من المبادئ الفرعية فى أول دراسة منظمة عن قضية التنمية صدرت عن وكالات الأمم المتحدة . ومن هذه المبادئ:

أ. يجب أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع وأن تصدر البرامج الأولى بوجه خاص استجابة للحاجات التى يشعر بها الأهالى ويعبرون عنها صراحة، وهنا يجب أن نميز بين الحاجات (Needs) والمصالح (Interests) . فالثانية هى حاجات قد تكون قائمة ومهمة من وجهة نظر مخطط برامج التنمية ولكنها لا تقع فى مجالات اهتمام الأهالى ويهدف هذا المبدأ إلى استثارة مشاركة الأهالى والاهتمام ببرامج التنمية والانتقال من الحاجات إلى مجال المصالح.

1- United Nations ،Social Progress through Commonity Development ،New York. 1965.p.11

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب. قيام عملية التنمية الاجتماعية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية وهي في هذا تختلف عن نشاطات الإصلاح المحلي التي تتم من خلال جهود متخصصة متباعدة .[1]

ج. ضرورة التركيز على إسهام الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية الإسلامية وتعليم الكبار ونوادي الشباب وأجهزة الأمومة والطفولة.

د. دعم الجهود الذاتية المستثارة بخدمات حكومية فعالة، ذلك لأن التنمية الاجتماعية تهدف إلى زيادة قدرة المواطنين من جهة والاستفادة من العمليات العلاجية التي تقدمها أجهزة الرعاية الاجتماعية من جهة أخرى.[2]

ج- عناصر التنمية الاجتماعية :

1- التغير البنيوي:

ويقصد بذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديده تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

2- الدفعة القوية :

ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد، ويحصل إلزاميا ومجانيا قدر الإمكان، وبتأمين العلاج وتوفير الإسكان والتوسع بمشروعات السكن، إلى غير ذلك من مشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات.

1- U.N. ‹social Progress throngh ‹New York ‹1964 ‹p.8.

- نقلا عن : حارث حازم أيوب، مصدر سابق 2004 : 24.

2- Ibid ‹P.1 . Ibid ‹P.13.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3- الاستراتيجية الملائمة:

ويقصد بها الإطار العام والخطوط العريضة التى ترسمها السياسة الإنمائية فى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتى، وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك الذى يعنى الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف.

ولكى يتم استخدام هذه الوسائل استخداما صحيحا لا بد وأن تكون هذه الوسائل موزعة وفقا لخطة حسن الإعداد، من شأنها أن تمكن واضع التكتيك من أن يستغل كل الواردات التى تحت تصرفه استغلالا كاملا، ويستبعد طبعا من الإستراتيجيات ما يسمى باستراتيجية عدم التدخل من قبل الدولة، فالدولة تلعب دورا فعالا فى عملية التنمية الشاملة. (1)

د- أهمية التنمية الاجتماعية :

كان للحرب العالمية الثانية وما أفرزته من تداعيات دور كبير فى بروز عملية التنمية الاجتماعية فى دول العالم الثالث والتى شملتها حركات التحرر الوطنى للتخلص من هيمنة وتسلط الاستعمار الذى استعبدها سنين ولكى نسلط الضوء على هذه الأهمية يجدر بنا إيجاز هذه الدواعى وعلى الشكل التالي:

1- أن التقدم الناهض والسريع الذى حققته المنظومة الاشتراكية العالمية التى اتبعت التخطيط المركزى الشامل فى بناء اقتصادها أثبت لدول العالم الثالث النجاحات التى حققتها التنمية التى تبنى على أساس التخطيط الشامل والتى أدت إلى انتقال روسيا من مجموعة الدول المتخلفة إلى دولة متطورة تضاهى الدول الغربية المتقدمة فى كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من مجالات

1- مجلة العلوم الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، 2009.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التنمية .فهذا النمو السريع فى مجموعة البلدان الاشتراكية هو الحافز الذى دفع هذه البلدان لانتهاج أسلوب التخطيط المركزى الشامل والاعتماد على القطاع العام فى بناء التنمية .

2- كثرة التناقضات والأزمات التى عمت العالم الرأسمالى أظهرته على حقيقته أمام دول العالم الثالث من أنه عالم قائم على المشاكل والأزمات التى تعتريه بين فترة وأخرى وتؤدى إلى إصابة اقتصاده بالأمراض والشللية وتنعكس على وضعه الاجتماعى والثقافى فتولد البطالة والانحراف.

3- أن لحركات التحرر الوطنى التى عمت معظم الدول المتخلفة التى كانت ترزح تحت السيطرة الاستعمارية وما كانت تخلقه هذه التبعية من تخلف وأمراض اجتماعية متنوعة ، أدت إلى أن تطرح قضية التنمية بقوة لكى تكون أحد العوامل فى تطور هذه البلدان وتقدمها. (1)

4- لعبت وسائل الإعلام دورا مميزا لخلق الأجواء أمام الدول المتخلفة لكى تقارن مستوى حياتها بالدول المتقدمة . وكان من نتيجة هذا أن دعت الدول المتخلفة لما تعانيه من فقر وموازنة مستواها بالدول المتحضرة.

5- موقف الأمم المتحدة والدول المتقدمة من مشكلة التخلف، إذ أعطت أهمية جدية للدول المتخلفة لأسباب اقتصادية، وأخلاقية، وسياسية. فاقتصادياً كانت تهدف الدول المتقدمة إلى إنعاش صادراتها وبالتالى تقليل البطالة التى يعانى منها أبناء الدول المتقدمة، وأخلاقيا فإن الشعور المتزايد بإمكانية القضاء على الفقر والجهل والمرض والمعيشة البدائية ونتيجة للإنجازات العلمية الضخمة، أما سياسياً فكانت

1- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث، دار الطليعة للطباعة، بيروت، 1981، ص75.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تهدف الدول العظمى إلى كسب الدول المتخلفة إلى صفها والاستفادة من موارد هذه الدول اقتصادياً نتيجة لامتلاك الدول المتخلفة لكثير من المواد الأولية الداخلة فى صناعات الدول المتقدمة .(1)

هـ - خصائص التنمية الاجتماعية :

التنمية ليست عملية تتم عبر التطور التلقائي، وإنما تتم خلال التدخل المستمر والمقصود فى المجتمعات، وتستمر عن طريق هيئات التنمية التى تُشكل جزءاً من بناء الدولة . فالتنمية الاجتماعية تتوسع فى جميع المجالات والنشاطات الإنسانية، بالإضافة إلى المجالات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية . وهكذا فإن التنمية لا تقتصر على النمو الاقتصادى فقط! وإنما تشتمل على تغيّر محدد فى البناء الاجتماعى القائم. ولا شك أن النمو الاقتصادى يؤثر بشكل متبادل على التنمية الاجتماعية، فالنمو الاقتصادى لا يمكن أن يستمر مدى الحياة بدون تنمية اجتماعية لأن كلاً منهما يعمل لخدمة الآخر.(2)

وهناك بعض الخصائص للتنمية الاجتماعية كما يراها الدكتور سعد الدين إبراهيم منها:

أ- إن التنمية عملية داخلية ذاتية بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة فى داخل الكيان نفسه وأن أى عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانية .

ب- أن التنمية عملية ديناميكية مستمرة أى أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة .

ج- أن التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقا وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع (الإمكانيات الكامنة) فى داخل كل كيان وعلى ذلك فهناك شرطان لعملية التنمية potentials هما:

1- د. محمد عبد القادر أحمد، دور الإعلام فى التنمية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1982، ص174 .

2- عبد الفتاح، سمير. مبادئ علم الاجتماع. دار أسامة النشر والتوزيع : الأردن، 2006.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشرط الأول: هو إزاحة كل المعوقات التى تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد - أو المجتمع) .

الشرط الثانى: هو توفير المؤسسات التى تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها، وأن المعوق الرئيسى لعملية التنمية هو "الاستغلال "بكل صوره ومستوياته، وأن التنمية بهذا المفهوم تعنى التحرر، فالتنمية والتحرر هما مفهومان لنفس المضمون كلاهما يعنى الآخر وكلاهما يعنى إزاحة الاستغلال. وكلاهما ينطوى على تفجير كل الإمكانيات البشرية الكامنة للإنتاج والخلق والإشباع والتنمية . فضلا عن أن التنمية لن تتم إلا فى جو نضالى شعبى، وهذه الطريقة الوحيدة لخلق تراكم مادى ومعرفى (مشابه للتراكم الرأسمالى والتراكم الاشتراكى) فى نتائجه ووظائفه وليس فى وسائله، لأنه سيحمل فى طياته حوافز روحية لا مادية، وهى مرتبطة برؤية مستقبلية تمد الجماهير بحياة أفضل ولكى تتحقق هذه الرؤية فإنها تعتمد على القدوة أو النموذج الذى تقدمه قيادتها فكرا وسلوكا ومظهراً (1)

و- أهداف التنمية الاجتماعية :

تهدف التنمية الاجتماعية إلى تحقيق غايتين رئيسيتين هما:

الأولى منهما تحقيق غاية وظيفية تتعلق برفع مستوى المعيشة للمجتمع بالعمل مع المجتمعات المحلية على زيادة الإنتاج فى السلع والخدمات، مثال ذلك فى المجتمعات الريفية، زيادة إنتاجية الزراعة، ومحو الأمية ونشر التعليم، وزيادة الخدمات الصحية العلاجية والوقاية ونشر الوعى الصحى وما إلى ذلك من الأعمال والخدمات التى تتصل اتصالا مباشرا بمشاكل المجتمعات الريفية فى معظم البلدان النامية، غير أنه لوحظ أن تحقيق هذه

1- سعد الدين إبراهيم: نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث فى : إستراتيجية التنمية فى مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مارس، 1977 -67.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأهداف قد لا يتم بطرق فعالة إذا جاء فى صورة جهود مبعثرة لايربط بينها رابط، أو لم يراع فيها تحقيق الأهداف القومية، وعلى الأخص فى الدول التى أخذت بسياسة التخطيط القومى.

أما **الغاية الأخرى** للتنمية الاجتماعية، فهى غاية نوعية تتعلق بالقيم والاتجاهات والعلاقات الاجتماعية بين الناس فى المجتمع، فلا تقتصر تنمية المجتمع على رفع المستوى المعيشى فى جانبه المادى وإنما تعمل فى نفس الوقت على تنمية الطاقه البشرية، وعلى تأهيلها للمشاركة باتخاذ القرارات التى تخدم صالح المجتمع، ويعتقد أن هذه هى الغاية الرئيسية من التنمية الاجتماعية، إذ مهما استطاع المجتمع من تحقيق نتائج مادية ملموسة، فإن هذه النتائج ستظل غير ذات قيمة تذكر ما لم تصاحبها تغيرات نوعية تتعلق بالطاقة الكامنة عند الناس وتهيئتهم لتحمل المسؤولية تجاه المجتمع الذى ينتمون إليه، حيث تشير إحدى وثائق الأمم المتحدة إلى ذلك (ينبغى ألا ننظر إلى تنمية المجتمع على أنها سلسلة من الأنشطة تؤدى إلى نتائج مادية ملموسة، لأن هذه النتائج على الرغم من ضرورتها، فإنها لا شك أقل أهمية من التغيرات النوعية التى تنعكس على الاتجاهات والعلاقات الإنسانية والتى من شأنها أن تؤكد كرامة الإنسان، وتنمى قدرة الناس على مساعدة أنفسهم وعلى تحقيق الغايات التى ينشدونها لمجتمعهم) (1)

كما أنها من جهة أخرى مؤشر للامتيازات والمكاسب التى حصل عليها الإنسان خلال الحقب التاريخية المتعاقبة التى تمخضت عن تطور حقوق الإنسان وهذا يشكل فى حد ذاته هدفاً أساسيا للتنمية الاجتماعية

1- الفاروق زكى يونس، تنمية المجتمع فى الدول النامية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة للطبع والنشر، 1967 : 78.

-United Naitions Development of Economic &Social Affair Cpmmounty Development & Related Services.New York 1960.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما أن هنالك هدفاً آخر نستطيع أن نعدّه هدفاً معنوياً وهو ما يعبر عنه بمكانة المجتمع بين باقى المجتمعات. ذلك أن نوع ومستوى الخدمات للفرد والمجتمع ومدى التمتع بها هو الذى يحدد مكانة الدولة بين باقى الدول ويحدد تقدمها أو تخلفها، وفوق كل ذلك نجد أن للتنمية الاجتماعية هدفاً اقتصادياً، إذ أن لها طبيعة فنية اقتصادية . (1)

لذلك كان توفير الفنيين والقوى البشرية المدربة والمنتجة فى مختلف مجالات العمل يكون عادة عن طريق مجالات التنمية الاجتماعية المتمثلة فى الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، معنى ذلك أن التنمية الاجتماعية تمارس أو تؤدى دورها إلى جانب وظائفها الأساسية وظيفة ذات طابع اقتصادى على المدى البعيد. (2)

فضلاً عن ما تقدم نجد أن هناك من يقسّم أهداف التنمية الاجتماعية إلى أهداف كمية وأخرى كيفية . فمن ناحية الكم نجد أن التنمية الاجتماعية تهدف إلى زيادة عدد وحدات الخدمة الاجتماعية حتى تصل إلى العدد الذى يستفيد منه أكبر عدد ممكن من الناس وتوزيع هذه الوحدات بما يتناسب والحاجة إليها فى مختلف المناطق فضلاً عن إنشاء وحدات نوعية تؤدى خدمات معينة وتستفيد من بعض الظروف والإمكانيات البيئية وتوزيعها التوزيع الجغرافى المناسب لتعم فائدتها. أما من الناحية الكيفية فتهدف التنمية الاجتماعية إلى تزويد وحدات الخدمات بالمتخصصين والأكفاء بحيث لا يبقى هناك أى نقص فى هذا المجال وكذلك استكمال الأدوات والتجهيزات اللازمة لهذه الوحدات وفى أحدث الأساليب العلمية وتغيير الوحدات غير المناسبة بوحدات مناسبة سواء من

1- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، أساليب الرعاية الاجتماعية ودورها فى التنمية، دراسة غير منشورة، بغداد، 1983، ص90 .

2- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التنمية الاجتماعية فى البلاد العربية، القاهرة، 1967، ص6 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما أن هنالك هدفاً آخر نستطيع أن نعدّه هدفاً معنوياً وهو ما يعبر عنه بمكانة المجتمع بين باقى المجتمعات. ذلك أن نوع ومستوى الخدمات للفرد والمجتمع ومدى التمتع بها هو الذى يحدد مكانة الدولة بين باقى الدول ويحدد تقدمها أو تخلفها، وفوق كل ذلك نجد أن للتنمية الاجتماعية هدفاً اقتصادياً، إذ أن لها طبيعة فنية اقتصادية . (1)

لذلك كان توفير الفنيين والقوى البشرية المدربة والمنتجة فى مختلف مجالات العمل يكون عادة عن طريق مجالات التنمية الاجتماعية المتمثلة فى الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، معنى ذلك أن التنمية الاجتماعية تمارس أو تؤدى دورها إلى جانب وظائفها الأساسية وظيفة ذات طابع اقتصادى على المدى البعيد. (2)

فضلاً عن ما تقدم نجد أن هناك من يقسّم أهداف التنمية الاجتماعية إلى أهداف كمية وأخرى كيفية . فمن ناحية الكم نجد أن التنمية الاجتماعية تهدف إلى زيادة عدد وحدات الخدمة الاجتماعية حتى تصل إلى العدد الذى يستفيد منه أكبر عدد ممكن من الناس وتوزيع هذه الوحدات بما يتناسب والحاجة إليها فى مختلف المناطق فضلاً عن إنشاء وحدات نوعية تؤدى خدمات معينة وتستفيد من بعض الظروف والإمكانيات البيئية وتوزيعها التوزيع الجغرافى المناسب لتعم فائدتها. أما من الناحية الكيفية فتهدف التنمية الاجتماعية إلى تزويد وحدات الخدمات بالمتخصصين والأكفاء بحيث لا يبقى هناك أى نقص فى هذا المجال وكذلك استكمال الأدوات والتجهيزات اللازمة لهذه الوحدات وفى أحدث الأساليب العلمية وتغيير الوحدات غير المناسبة بوحدات مناسبة سواء من

1- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، أساليب الرعاية الاجتماعية ودورها فى التنمية، دراسة غير منشورة، بغداد، 1983، ص90 .

2- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التنمية الاجتماعية فى البلاد العربية، القاهرة، 1967، ص6 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حيث المكان أم البناء أم التجهيزات بما يتلاءم وحاجات المجتمع ومطالب التنمية .[1]

وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي انعقد في كوبنهاجن، الدانمرك في 6 - 12 آذار 1995- أضيفت التزامات وأهداف أخرى للتنمية الاجتماعية للقيام بها كما يلي:

1 - القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد.

2- دعم العمالة الكاملة بوصفها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة .

3- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.

4- تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.

5- الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا للبلدان الأقل نموًا.

6- كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.

7- تهيئة "بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية ".

8- تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية .

9- تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة .[2]

1- حامد عبد الحسين السالم، التنمية الاجتماعية وصلتها بالتغير الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1979. ص 50 .

2- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاجن، الدانمرك، 6 -12 آذار 1995، ص. 5 - 12 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ز - أساليب التنمية :

أى اعتماد التنمية على عنصر من العناصر التى تتحكم بأسلوب العملية التنموية وهي:

1 - الاعتماد على القيادة الخارجية:

أى أن التنمية قد تعتمد على القيادة الخارجة التى لا تنتمى إلى المجتمع ذاته، إذ تقوم بها جهات تابعة لدول أخرى خارجية، تكون أكثر تقربا لصالح دولة أخرى مستقلة.

2 - الاعتماد على الموارد الذاتية:

ويؤكد هذا الأسلوب على دور الجماعات والأفراد والقيادات الموجودة فى اكتشاف احتياجاتها والعمل معا لتحقيق الخدمات اللازمة لمقابلة هذه الاحتياجات.

3 - الأسلوب متعدد الأهداف:

ويركز هذا الأسلوب على تكوين جماعات صغيرة وقوية قياداتها وكشف المشكلات الاجتماعية لوضع برنامج مشترك يتعاون الجميع فى تنفيذه، ويحتاج هذا الأسلوب بعض الوقت لتنمية العمل التعاونى المشترك من جانب المجتمع ذاته لمواجهة المشكلات القائمة فيه. (1)

ح - معوقات التنمية الاجتماعية :

1 - من أهم ما يعيق التنمية الاجتماعية هو الفساد الإدارى:

فالفساد الإدارى يعد من أهم الظواهر التى تهدد الكيان الاجتماعى، وقد سعت الكثير من الدراسات والأبحاث إلى معرفة العلاقة بين الفساد الإدارى كظاهرة تهدد عمليات التنمية فى الوطن العربى. ولوحظ من خلال تلك الأبحاث كيف أن الفساد الإدارى يعيق عمليات

1- مجلة العلوم الاجتماعية، أهمية التنمية، 2009 ويكيبيديا الموسوعة الحرة

- https : //ar.wikipedia.org/wiki

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التنمية الاجتماعية التى تسعى الحكومات إلى تحقيقها، وقد أشارت الأبحاث إلى ضرورة الحد من خطورة هذا الفساد فى جميع المجتمعات، فهى ظاهرة مدمرة للمجتمعات لابد من إصلاحها لكى تستمر عملية التنمية الاجتماعية بشكل ناجح.

2 - معوقات اجتماعية وتشمل:

أ - **العصبية:** قد يواجه المجتمع أثناء عملية التنمية الاجتماعية بعض الجماعات المعارضة والتى تقف أمام تنفيذ المشروعات وبرامج التنمية دون تقديم تفسير واضح لموقفهم.

ب - **الاستغلال وتعارض المصالح:** يسود الاعتقاد فى بعض المجتمعات أن أى تغيرات تحدث قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان.

ج - **المنزلة الاجتماعية:** وهذه الصفة تفرض على الأفراد أدوارا اجتماعية معينة وتحتم عليهم الابتعاد عن أداء أدوار أخرى قد تؤدى إلى ضعف منزلتهم الاجتماعية، مثل رفض البدوى القيام بأعمال الزراعة .

3 - معوقات ثقافية :

من الضرورى التأكيد على دراسة البناء الاجتماعى للمجتمع قبل تخطيط أى مشروع تنموى لأن الكثير من المشروعات التنموية الاجتماعية فشلت نتيجة لجهل الباحثين بثقافة المجتمع .

4 - معوقات نفسية :

يتوقف قبول أو رفض المجتمع لمشروعات وبرامج التنمية على قيمتها وأهميتها ومدى الحاجة لها، فعدم الشعور بأهمية المشروعات وضرورتها وفرضها على الناس دون أن يكون هناك إحساس بالحاجة إليها يمثل صعوبة فى تقدم ونجاح التنمية الاجتماعية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

5 - معوقات تخطيطية :

- عـدم مراعـاة الشـمول والتكامـل والتـوازن فـى مختلـف قطاعـات خطـة التنمية .
- تجاهـل المشـاركة مـن قبـل أفـراد المجتمـع علمًـا بـأن المشـاركة الشـعبية تزيد من الوعى بأهمية التنمية .
- نقـص الـوعى التخطيطـى وعـدم المعرفـة الفنيـة والعلميـة الكافيـة لوضـع التخطيط الشامل.
- عـدم وجـود التعـاون والتنسـيق الكـافى بـين الأجهـزة المختلفـة وبالتحديـد أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ. (1)

ط - علاقة مفهوم التنمية بالمفاهيم الأخرى:

هنـاك بعـض المفـاهيم المشـابهة والمتقاربـة لمفهـوم التنميـة الاجتماعيـة ولكـى نسـتجلى بعـض الغمـوض الحاصـل بينهـا وبـين التنميـة لابـد لنـا مـن توضـيح هـذه الالتباسـات ونقـاط الخـلاف والتطـابق بينهـا وبـين التنميـة وعلـى الشكل التالي:

1 - التخلف الاجتماعى وعلاقته بالتنمية الاجتماعية :

مـن الصـعب إيجـاد تعريـف محـدد بخصـوص هـذا المفهـوم، ذلـك لأن مشـكلة التخلـف بحـد ذاتهـا مشـكلة مركبـة ومعقـدة، وهـى كونهـا مركبـة بسـبب اتصـالها بعوامـل وجوانـب متعـددة اقتصـادية واجتماعيـة وسياسـية . وأمـا كونهـا معقـدة فيـأتى ذلـك بسـبب التـأثير بينهـا أى أن كـلاً منهـا يـؤثر ويتـأثر بـالآخر فـى تشـغيل حالـة التخلـف فضـلاً عـن أن الأقطـار التـى تعـانى مـن وطأتـه تتبـاين مـن حيـث أوضـاعها وظروفهـا والإطـار الـذى يحكـم حركتهـا. فضـلاً عـن أنهـا تتبـاين مـن حيـث مسـتويات التطـور التـى اسـتطاعت تحقيقهـا خـلال

1- شفيق، محمد. التنمية الاجتماعية : دراسات فى قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. المكتب الجامعى الحديث، 1994 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفترات الماضية ومن حيث الإمكانيات والموارد المتاحة . ولهذا سادت عدة تعاريف حول تحديد مفهوم التخلف فبعضها يركز على حصة الفرد من الدخل القومي، ويستخدم هذا المؤشر في تصنيف الدول إلى دول متقدمة ومتخلفة، فضلاً عن استخدامه لقياس مستوى تطورها. (1)

وقد ظهر باحثون آخرون أكدوا أن مفهوم التخلف لا تتركز سماته وخصائصه في الجانب الاقتصادى فقط الذى تم تناوله، وإنما ينطلق إلى أبعد من ذلك فيصيب الجانب الاجتماعى والثقافى والسياسى وغيرها من جوانب المجتمع الأخرى التى تساعد على استمرار تخلفه. (2)

فظاهرة التخلف تستلزم دراسة تحليلية للعملية التاريخية والتى أدت إلى ظهور المجتمعات المتخلفة إلى جانب المجتمعات المتقدمة، فهى من نتاج عملية التطور الرأسمالى فى وقت كانت تسود فيه طريقة الإنتاج الرأسمالي، والاقتصاد العالمى حيث تمخضت عملية التطور عن نوعين من المجتمعات، الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، والاقتصاديات المتخلفة التى كانت اقتصاديات تابعة .

فمن الضرورى تحليل التخلف على المستوى العالمى وعلى طبيعة الاقتصاد الخارجى والعلاقة بين اقتصاد الدول "المركز" والدول" التوابع" أو ما يسميها البعض "المحيط". (3) فظاهرة التخلف هى نتاج التطور [الرأسمالى].

وذهب " فرانك" إلى أن التنمية والتخلف ما هما إلا وجهان متقابلان لعملة واحدة، فكلاهما النتيجة الحتمية والمظهر المعاصر للتناقض الداخلى

1- د. فاروق زكى يونس، تنمية المجتمع فى الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1967، ص11 .

2- د. فليح حسن خلف، مصدر سابق، ص19.

3- Smith ،Sheila : The Ideas of Samir Amin "Theory or tautology In : The Journal of development studies. Vol (17) October. 1980.

- نقلا عن : ثروت محمد شلبى، التنمية الاجتماعية، كلية الآداب جامعة بنها، 2000 : 16 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فى النظام الرأسمالى العالمى فلا يمثل أحدهما مزيدا من التنمية عن الآخر فهي نتاج لبناء اقتصادى واحد وعملية رأسمالية واحدة . فإن ذات العملية التاريخية الواحدة لتوسع وتطور الرأسمالية فى أنحاء العالم قد ولدت - وما زالت - كلا من التنمية والتخلف. (1)

2- النمو وعلاقته بالتنمية :

تختلف التنمية development عن مفهوم النمو growth، فهذا الأخير يمكن أن يكون كميا وتراكميا لا يشترط المساواة بل ويمكن أن ينطوى على الاستغلال كما أن النمو بهذا المعنى يمكن أن يكون غير متوازن ويمكن أن يكون طفيليا يضر بالكيانات المحيطة التى ينمو على حسابها، بينما "التنمية" بمعناها التحررى تنطوى على التوازن والشمول والمساواة، فإذا انطوت (التنمية بمعناها التحرري) على تراكم فهذا التراكم يكون كيفيا وكميا على السواء ولا ينطوى على استغلال كيان لكيان آخر. (2)

وعلى ذلك "فالنمو" يشير إلى الزيادة الثابتة أو المستمرة التى تحدث من جانب معين من جوانب الحياة، بينما التنمية عبارة عن زيادة سريعة وتراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن "فالنمو" يحدث عادة عن طريق التطور البطىء والتحول التدريجى، لكى يُخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف بينما التنمية تمثل الدفعة القوية Big push وهذه الدفعة هى عكس عملية التطور والتدرج، فالتغير الذى يحدث على عملية النمو يكون ضئيلا، (3) وهو

1- Frank ‹Ander Gunder : Capitalism and underdevelopment ‹In latin America op-cit. PP. 33-34.

- نقلا عن : ثروت محمد شلبى، التنمية الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة بنها، 2000 : 19 .

2- سعد الدين إبراهيم مرجع سابق ص68 .

3- See: World development Report ‹1980. The world Bank. Washington. D.C. August 1980 ‹chap. 6 .18 . Ibid. ‹85 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أقرب إلى التغير الكمى منه إلى التغير الكيفى، بينما التغير الذى يسبق عملية التنمية أو يتحصل عنها فهو تغير يتناول الجوانب البنائية والوظيفية أى أنه أقرب إلى التغير الكيفى منه إلى التغير الكمي (1)

فضلا عن أن النمو يعنى بجانب واحد من الحياة كالنمو الاقتصادى أو النمو السياسى فى حين أن التنمية تمثل جوانب الحياة على اختلاف صورها وقد تحدث تغيرات كيفية عميقة وشاملة فيها.

3- التغير أو التقدم وعلاقته بالتنمية الاجتماعية :

إن مفهوم التغير يتعلق بالفرد والمجتمع وهو ظاهرة ملازمة للمجتمع البشرى وقد استعمل مفهوم التغير من قبل علماء الاجتماع للتعبير عن ظاهرة التحول والنمو والتكامل والتكيف والملاءمة، وما دفعهم إلى استعمال مفهوم التغير الاجتماعى الرغبة فى مجانبة استعمال كلمتى (التطور والتقدم) . فللتغيير أهميته التى تظهر فى أنه لا يوحى بأحكام تقويمية مثل (حسن أو سيئ) ولكنه يقرر الواقع كما يكون فى المجتمع. (2)

مفهوم التقدم يعنى التغير هنا من المفترض أن يؤدى إلى الأفضل ويحقق أيديولوجيات التقدم. إن الفكرة العصرية عن التقدم تتميز بتصورها للإنسان أنه خالق المعرفة والعمل الرئيسى فى عملية التقدم، وفى تصورها للبشرية جمعاء بوصفها هى الفاعل والمستفيد النهائى من هذه العملية. (3)

بمعنى أن التقدم وهو استمرار وتزايد تعميم الرخاء المادى قد بدأ يقترب من حدوده القصوى، بالنسبة للغرب ولكن ليس بالنسبة للدول النامية الفقيرة للأسف، فلن يحدث تحسين مستوى رخاء هذه الشعوب

1- Ibid. ،85 .

2- د. محمد عاطف غيث، دراسات فى علم الاجتماع التطبيقي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص181 .

3- Frank ،Ander gunder : Capitalism and underdevelopment. Op-cit. p. 34 .

- نقلا عن : ثروت محمد شلبى، مصدر سابق : 22 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفقيرة من تزايد النمو والإنتاجية، فالفلاسفة والمفكرون بصفة عامة الذين يعدون الحرية والاستقلال أمرا مهما، فكان الهدف النهائى للتقدم هو الدفع المطرد والشامل دائما لحرية الفرد فى العالم.

والتقدم هو ما يتحقق من مكاسب فى مجال المعرفة الإنسانية فى تمكين الإنسان عالم الطبيعة، غير أن هذه المكاسب لم تكن ممكنة فحسب بغير إزالة كافة القيود الممكنة التى تحقق حرية الفرد فى التفكير والعمل والإبداع وهكذا صار مقياس التقدم هو درجة ما يتمتع به شعب ما أو أمة من حرية. (1)

ولذلك يعرف التغير الاجتماعى بأنه التحول الذى يحدث فى التنظيم الاجتماعى سواء فى تركيبه وبنيانه أم فى وظائفه وهذا يعنى أنه يشكل جزءاً من التغير الحضارى Cultural change الذى هو أوسع نطاقاً وأبعد امتداداً. فهو يتناول كل التغيرات التى تحدث فى أى جانب من جوانب الحضارة كما يشتمل على صور التغير الاجتماعى نفسه. (2)

وعليه فإن نلسن (L.Nelson) يرى بأن مفهوم التغير الاجتماعى عبارة عن التحوير أو التعديل (Medification) الذى يصيب البناء الاجتماعى (Social structure) ليحافظ على بقائه واستمراره. (3)

وعلى الرغم من اختلاف التفسيرات عن طبيعة التغيرات الاجتماعية فإنها تأخذ أشكالا مختلفة حسب الخصائص والظروف التى تتميز بها

1- Nisbet ،Robert : History of the Idea of progress : Basic Books ،publishers New York ،1980 .

- نقلا عن : ثروت محمد شلبى : مصدر سابق : 43 .

2- Davis ،kingslay ،human Society ،the mamillan company New York ،1959. PP.622-62 .

3- Nelson ،Lowry ،and others ،Community Structure and change ،the Macmillan Co. ،New York ،1960 ،P.44 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المجتمعات البشرية فقد يكون التغير تلقائياً مستمراً في اتجاه معين أو قد يكون تقدماً ارتقائياً مقصوداً (مخططاً) يهدف إلى تحقيق أغراض قائمة على الدرس والبحث. (1)

4- المساواة :

لقد كان لـ "كوندرسيه" اهتمام كبير في التركيز على "المساواة" Equality وأعطى رؤية تنبؤية عن تطور المساواة، وعلى الرغم من ذلك نجد أن نظرة "كوندرسيه" لمستقبل البشرية ليست هي المساواة المطلقة الشاملة وليست المساواة بين الكائنات البشرية من أجل المساواة في حد ذاتها، فعلى الرغم من كل آماله أن تسود المساواة التحررية إلا أنه يدرك أهمية المحافظة على إمكانية وجود مظاهر التفاوت والتي ستكون من وجهة نظر: كوندرسيه" مفيدة لصالح المجتمع. (2)

وفي تأملاته في تاريخ الحضارات السالفة، يرى كوندرسيه أنه غالبا ما يوجد اختلاف بين المساواة التي أقرتها المؤسسات السياسية وتلك القائمة بالفعل والتفاوت في الظروف Inequality بين الأفراد. وعند تفسيره للتفاوت في الثروة السياسية والتفاوت في التعلم، فإن "كوندرسيه" يؤكد على العلاقة بين المساواة والحرية بقوله إنه ليتوجب علينا أن نوضح أن هذه الأنواع الثلاثة من التفاوت الحقيقي (ويعني بها التفاوت في الثروة والظروف السياسية والتعليم) سوف تتضاءل بصورة مستمرة ولكن لن تختفي لأن وراءها أسباب طبيعية وضرورية حتى أنه سوف يكون من العبث والخطر الرغبة في القضاء عليها دون فتح الباب أمام مصادر أكثر فائدة للتفاوت والتمايز، ودون توجيه ضربة قاصمة ومباشرة للحقوق الإنسانية. (3)

1- د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، المدخل إلى علم الاجتماع، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1965، ص395.

2- Nibset ‹Robert : History of the Idea of progress. Op. cit.
3- Ibid, p.211.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

5- *الحرية :*

الاهتمام "بالحرية " Freedom اهتمام قديم، حيث كان العلماء والفلاسفة فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر يعدون "الحرية أمرا مقدسا" وأن الهدف النهائى للتقدم هو حرية الفرد فى العالم. حيث إن حدوث التقدم وتحقيق مكاسب فى مجال المعرفة الإنسانية وفى سيطرة الإنسان على الطبيعة لن يتحقق إلا بعد إزالة كافة القيود التى تحد من حرية الفرد فى التفكير والإبداع والعمل وهكذا بات اختبار مدى التقدم بدرجة ما يتمتع به شعب ما أو أمة من حرية .

فالحرية ضرورية لعملية الإبداع البشرى وهى أعظم أهداف التقدم الإنسانى (1) .

فكان التنبؤ بأنه سيقل التفاوت الكبير فى جميع الدول ويصبح هناك تمايز يحقق مصلحة الجميع حيث كانت الفكرة السائدة هى التخفيف فحسب من حدة التمايز مع عدم إلغاء الفوارق الطبقية .

الحرية شىء أساسى فى تاريخ الفكر الإنسانى والرؤية المستقبلية لمستقبل البشرية والتى من أهمها أن العقل سوف يسود العصر ، وأن العلم سيتبوأ قيادة المجتمع، والعالم الطبيعى. فالعلماء كصفوة سوف يحق لهم تشكيل طبقة حاكمة مماثلة لتلك التى شكلها العلماء والمهندسون فى يوتوبيا سان سيمون وأوجيست كومت (2) .

وكل ذلك الذى يميل إلى التقدم لن يتحقق (فى نظر فلاسفة وعلماء القرن الثامن عشر والتاسع عشر) إلا إذا كان الإنسان حرا. (3)

1- Nibset ‹Robert : History of the Idea of progress. Op. cit.

2- Ibid. ‹p. 211 .

3- Nisbet ‹Robert : History of Idea of progress & op-cit. pp 180-179

- نقلاً عن : ثروت محمد شلبى : مصدر سابق .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحريـة هــى شـعور الإنسـان بـالأمن الاجتمـاعى حيـث لا يكـون هنـاك قيـود علـى حريـة الفـرد فـى التعـبير عـن رأيـه دون خـوف ، والحصـول علـى الاحتياجـات الضـرورية للإنسـان دون خـوف مـن الغـد ، والإيمـان بوجـود الـرأى والـرأى الآخـر ، والتحـرر الحقيقـى للتنميـة بمعنـى عـدم الامتثـال لكـل مـا هـو غربـى مـن السـمات الثقافيـة والتكنولوجيـة والاعتمـاد علـى الجهـود الذاتيـة (التنمية من الداخل) والتقليل من المعونات والقروض الأجنبية .

6- الشعور بالمواطنة :

الشـعور بالمواطنـة هـو علاقـة اجتماعيـة تقـوم بـين الفـرد والمجتمـع ومـن خـلال هـذه العلاقـة يقـدم الفـرد الـولاء وتتـولى الدولـة مهمـة حمايتـه. وتتعـدد هـذه العلاقـة بـين الفـرد والدولـة عـن طريـق القـانون كمـا يحكمهـا مبـدأ المسـاواة، وتشـير "المواطنـة " إلى فكـرة القوميـة وذلـك علـى الـرغم مـن أن مصـطلح القوميـة أوسـع Nationalis–patriotism فـى معنـاه. فالشـعور بالمواطنـة يقتصـر علـى الأشـخاص فحسـب الـذين تمـنحهم الدولـة حقوقـا معينـة بمعنـى أن المنظمات والشركات لها قومية وليس مواطنة .

فهـذا المفهـوم (المواطنـة) يعنـى التزامـات متبادلـة بـين الأفـراد والدولـة ، فـالأفراد يحصـلون علـى بعـض الحقـوق السياسـية والمدنيـة نتيجـة انتمـائهم إلى مجتمـع سياسـى معـين وفـى المقابـل علـيهم أيضـا أن يـؤدوا بعـض الواجبـات وبعمق. (1)

مفهـوم "المواطنـة " يـذهب إلى أن "المواطنـة " كوضـع يـؤدى إلى مـدخل للحقـوق حيـث تشـتمل الحقـوق المدنيـة للأفـراد علـى حريـة التعـبير والمسـاواة أمـام القـانون، بينمـا تحتـوى الحقـوق السياسـية علـى حـق التصـويت والمشـاركة فـى الـنظم السياسـية، أمـا الحقـوق الاجتماعيـة والاقتصـادية فإنهـا تحتـوى علـى الرفاهية الاقتصادية والأمن الاجتماعى.

1- د. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع –الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979 ص ص 56 – 57.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفي المجتمعات ما قبل الصناعية، كانت هذه الحقوق منحصرة في لجنة من أهل الصفوة، وكنتيجة لعدم حصول الأغلبية على حقوقهم المدنية والسياسية الكاملة فإن الأفكار الثورية والطبقات قد انتشرت.

ويرى "مارشال" أن انتشار الحريات الاجتماعية والاقتصادية والتي تشتمل على إنشاء الاتحادات العمالية، ونمو الرفاهية يمكن أن تؤدي إلى زيادة اندماج الطبقة العاملة وشعورها بالمواطنة أيضا، فالمواطنة هي مجموعة النظم الاجتماعية والقوالب والأوضاع التي يصيب فيها الأفراد أعمالهم وفقاً لما ترسمه لهم الجماعة في حدود معينة. (1)

(المواطنة) مجموعة من العلاقات والتفاعلات التي تربط أعضاء الجماعة مع بعضهم البعض والأسس التي تقوم عليها هذه العلاقات وعوامل توجيهها وتشكيلها بهذه الصورة أو تلك ما ينجم عن ذلك من تحديد مكانة الفرد في خريطة الجماعة التي ينتمي إليها ودوره فيها بوصفه عضوا في كل اجتماعي أو يمثل خلية في جسم مجتمع حي يعمل بوحدة وككل متشابك من حيث علاقاته وتفاعلاته مع الآخرين في المجتمع. (2)

ولعل هذه القيمة (الشعور بالمواطنة) تمثل قيمة مهمة بالنسبة للمجتمع الأمريكي، حيث يفخرون ببلادهم وبما حققوه، فالحياة على الطريقة الأمريكية يعدونها ذات قيمة عالية وفي نظرهم أحسن طريقة في العالم. (3)

كما يذهب "أرنست جيلنر" إلى أن وسائل الاتصال تلعب دورا مهما في نشر الشعور بالمواطنة وأن الشعور بالمواطنة يدعم عمليات التنمية بشكل مباشر.

1- Abercrombie ،Nicholas and Hill ،Stephen the Penguin Dictionary of sociology Penguin Books ،1986 .

2- د. يوسف خليل يوسف: القومية العربية ودور التربية في تحقيقها- الدار القومية للطباعة والنشر.

3- See : Gellner, Ernest: Nations and Nationalism ،Basil Black well. 1983. pp : 124 - 126 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

7- التحضر The Urbanization

إن قيام المدن بأشكالها المختلفة كان بسبب عوامل منها سياسية، وتاريخية، ودينية، وتجارية، وعسكرية. ويرجع السبب فى نمو المدن وتطويرها بصورة أساسية إلى مرحلة أواخر القرن الثامن عشر، والتاسع عشر، والذى كان نتيجة لقيام الثورة الصناعية التى انعكس أثرها على زيادة الإنتاج والتحسن فى شبكات الطرق ووسائل المواصلات واستتباب الأمن والاستقرار السياسى والتطور التكنولوجى المتلاحق، الذى اتسع نطاقه فى الدول المتقدمة الصناعية وأخذ يغزو الدول الآخذة بالتطور والنمو [1] فى عملية تحويل الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية أو الانتقال إلى المدن وتبديل المهن الزراعية السائدة لديهم بالمهن المختلفة والشائعة فى المدينة، وما يتعلق بذلك من تحويل وتغير فى الأنماط السلوكية. [2]

فالتحضر يشتمل التغيرات الأساسية فى تفكير وسلوك الناس فضلاً عن تغيرات فى قيمهم الاجتماعية. وهو ليس مجرد مسألة شخص أو جماعة تتحول من نوع من العمل إلى آخر ولكنه يتضمن التغيرات فى الاتجاهات نحو العمل. أى دخول مبدأ تقسيم العمل الجديد والمتغير دائماً، وعلى هذا الأساس فقد استخدم كارل مانهايم اصطلاح التحضر وأشار بأنه ينطبق على ما حدث فى بعض المجتمعات عقب تغيرها من حياة الريف إلى حياة المدينة، وأن هذه التغيرات أساسية تحدث فى تفكير السكان المحليين وفى سلوكهم وقيمهم الاجتماعية على الرغم من التخلف الثقافى الذى حدث فى عملية التغير الاضطرارية والذى يقضى عليه بتغيير أساليب التفكير

1- د. إسحق يعقوب قطب وآخرون، الاتجاهات المعاصرة فى الدراسات الحضرية، وكالة مطبوعات الكويت، الكويت، 1980، ص139.

2- Mitchell, J.C.; urbanization, Social implications of indoctrination and Urbanization African institute, 1956, P.694.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأساليب السلوك والقيم القديمة التى كانت تتوافق مع طبيعة الحياة الريفية .(1)

رابعا : التنمية الإدارية :

لم تظهر التنمية الإدارية كحركة فكرية إلا فى مطلع الستينات بفضل جهود علماء الإدارة العامة المقارنة، وبشيوع مصطلحات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذى أدى لبروز مفهوم التنمية الإدارية .(2)

تسعى التنمية الإدارية إلى تحقيق رسالة على مستوى الدولة تتمثل فى الالتزام بتوفير خدمة مدنية أفضل أداء وأقل إنفاقاً، مع توفير فرص العمل الملائمة لكل مواطن، وتنمية القوى العاملة الوطنية، ورفع مستوى إنتاجيتها من خلال المشاركة الرئيسية للقطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

تتفق جميع النظريات الإدارية على اختلافها فى أمرين :

أولهما : ضرورة إحداث التنمية الشاملة فى المجتمع بوصفها وسيلة تحقيق رفاهيته .

وثانيهما : أن التنمية الشاملة نفسها لا يمكن بلوغها إلا من خلال التنمية الإدارية لأن هنالك تداخلا وتأثيرا متبادلا بين الأنظمة الإدارية والأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وبالتالى فإنه لا يعقل وجود تنمية شاملة فى ظل أنظمة إدارية متخلفة .

1- د. حسن على الخفاجي، التغير الاجتماعى والمجتمع المتحضر، مؤسسة الطباعة والنشر، جدة، 1974، ص79 .

2- كمال حسن محمد، تقييم أداء أجهزة التنمية الإدارية فى دولة البحرين، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، 1995 : 20 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقد دافع بيتر داكار وهو من أشهر علماء Peter Drucker الإدارة في نهاية القرن العشرين - عن وجهة النظر القائلة : بأن التنمية الإدارية تعد شرطًا مسبقًا للبدء في التنمية الاقتصادية بقوله: أثبتت كل خبراتنا في التنمية الاقتصادية أن الإدارة هي المحرك الرئيسي وأن التنمية الاقتصادية هي النتيجة . (1)

ويأتي اختلاف النظريات الإدارية في كيفية إحداث التنمية الإدارية نفسها، في الوقت الذي ترى فيه نظريات الإدارة التقليدية عملية التنمية الإدارية من خلال تأصيل المظاهر الرسمية في الهيكلة التنظيمية من تخصص في العمل وتحديد للأدوار، وتدرج هرمي للسلطة، وتحديد لمعايير معدلات الأداء كضرورة لتثبت من كفاءة كل من العمليات الداخلية في التنظيم وكوسيلة لتدريب الأفراد على الأداء بهدف تطوير قدراتهم، ورفع كفاءتهم.

ترى النظريات الإنسانية في الإدارة ضرورة الاهتمام بتنمية القوى البشرية القادرة وظيفيًا على العمل، والراغبة فيه والساعية لتحقيق أهدافه كمتغير رئيسي لإحداث التنمية الإدارية، وذلك لإيمانها بقدرة الأفراد على تطوير النظم الإدارية وإبداع الهياكل التنظيمية الملائمة وتحسين بيئة العمل. فضلاً عن ذلك ترى بعض النظريات الإدارية الحديثة أن عملية التنمية الإدارية يمكن بلوغها من خلال التفاعل الديناميكي المتوازن بين أجزاء النظام الإداري مع بعضها من جهة وبين أجزاء النظام الإداري والبيئة الخارجية من جهة أخرى، ونتيجة لذلك اختلف مفهوم التنمية الإدارية وتعددت تعريفتها ونورد فيما يلي بعضا من تلك المفاهيم:

1- محمد عبد الرحمن الطويل، دور الإدارة العامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 4، الرياض، 1980 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ - مفهوم التنمية الإدارية :

التنمية الإدارية من المصطلحات التى تعددت حولها الآراء والمفاهيم باختلاف وجهات نظر كتاب الإدارة الفكرية والتطبيقية وعلى حسب تأثيرهم بالفكر الإدارى، يعتبر رجزس RIGGS أول المتحدثين عن التنمية الإدارية إلا أنه لم يلزم نفسه بتعريف محدد لها بل ناقش مشكلة تعريفها فى مقال له بعنوان التنمية الإدارية مفهوم محير انتهى بالقول (إذا ما أريد لهذا المصطلح أن يكون ذا معنى واضحا فى عقولنا فينبغى أن يتضمن نوعا من التغير الذى يحدث بطريقة ما لضمان التطبيق السليم والتنفيذ الفعّال للقرارات المتخذة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة) . (1)

كما عرف Siffen التنمية الإدارية بأنها (الصياغة الجديدة للكيان الإدارى الحكومى بهدف تحريره وتعديله وربما إعادة بنائه وتجديد أشكاله وأساليبه) . (2)

وعرفها Eisenstein بأنها (عملية تمكين الجهاز الإدارى من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية استجابة للمطالب والحاجات البيئية المواجهة له) . (3)

ويلاحظ فيما سبق سيادة الفكر الإدارى التقليدى إذ تبرز أهمية النمط التنظيمى ودور الإجراءات والأساليب والقواعد التى تحكم وتوجه تصرفات العاملين وتعمل على رفع كفاءتهم وزيادة إنتاجيتهم كمحور إحداث التنمية الإدارية كما خلت التعريفات من الإشارة إلى دور المؤسسات المنوط بها إحداث التنمية الإدارية .

1- كمال حسن عمر، مرجع سابق .

2-W. Siffin and Monochord ،Approaches to Development Politic Administer p 259.

3- Else stood – Bureaucracy and Development in L Apalombard ed 1961 p 96 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما وفقًا لنظريات الإدارة الإنسانية فإن الأسبقية الأولى لتحقيق الكفاءة والفعالية الإدارية ينبغى أن توضع بالتركيز على الإنسان فى وجه الخصوص لاختيار وتنمية القيادة الإدارية والتى فى غيابها يصبح أى جهد مبذول لتحديث وتطوير الهياكل التنظيمية وتوفير الإمكانيات المادية الأخرى جهودًا مبددة، لذا عرف شريف التنمية الإدارية بأنها:

(عملية تغيير موجه وتنظيم هادف إلى زيادة معرفة القيادة العاملة فى الوحدات الإدارية بطرق الإدارة العلمية، وزيادة قدراتها ومهاراتها على استخدامها فى حل المشاكل التى تواجهها، ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها للمساهمة الفعالة فى التنمية الاقتصادية). [(1)]

وذكر الكبيسى بشكل واضح دور مؤسسات التنمية الإدارية فى زيادة القدرة الإدارية بالمؤسسة فى تعريفه للتنمية الإدارية على أنها:

تلك العملية التى يمكن من خلالها لقطر من الأقطار أن يبنى المؤسسات التنظيمية القادرة على تعبئة الإمكانيات المتاحة، والموارد التى يمكن أن تتاح لمواجهة المطالب والاحتياجات المطروحة والتى يتوقع طرحها، وأن يعد البرامج والمشروعات الكفيلة بتلبيتها مركزًا على تطوير الكفاءات البشرية العاملة فيها بمواجهة مستلزمات التغيير الحضارى وحل المشكلات الناجمة. [(2)]

حصر برنامج خبراء الأمم المتحدة للإدارة العامة فى العام 1975 م التنمية الإدارية فى عنصرى تنمية الإدارة بهدف إدارة التنمية ويعنى تنمية الإدارة تطوير القدرات الإدارية لتحقيق التنمية بالقدر الذى تصبح إدارة

1- أحمد فؤاد شريف، مجموعة محاضرات، الندوة الثقافية للقيادة الإدارية، المعهد القومى للإدارة العامة، صنعاء، 1973 : 13 .

2- عامر الكبيسي، نظريات التطوير والتنمية الإدارية فى الدول الناشئة، بغداد، دار الجمهورية، 1974: 63غ .

- حسن البشير الطيب، التنمية الإدارية بين النظرية ومكونات التجربة العملية، بيروت، دار الجيل، 1982: 84

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التنمية بالمؤسسات والكيانات الإدارية المعينة بهذه المشروعات الإنمائية ذات كفاءة وفعالية فى تحقيق الأهداف المناطة بالمؤسسات والكيانات الإدارية المعنية بهذه المشروعات الإنمائية [1]

وتركيزا على دور العنصر البشرى عرفت التنمية الإدارية على أنها (عملية تدريب الإداريين) .

كما عرفت بأنها (النماء الكمى والنوعى للموارد البشرية فى النظم الإدارية وفى الهياكل التنظيمية وغيرها). [2]

وبناء على تأثير الفكر التقليدى والإنسانى على علماء الإدارة، فإن التنمية الإدارية عرفت بأنها (القدرة المتجددة على بناء وتطوير النظم والمهارات الإدارية لمقابلة الاحتياجات المالية والمتطلبات المستقبلية المتوقعة لمواجهة مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. [3]

كما عرفت على أنها :

بناء وتحديث الهياكل الإدارية وتطوير النظم والإجراءات والقدرات والمهارات والعناصر البشرية فى مختلف مواقع العمل. [4]

وعلى أثر النظريات السلوكية فى الإدارة فإن هنالك اتجاهًا يرى أن التنمية الإدارية (تتم من خلال العمل على تنمية المنظمة والذى يتبلور فى

1- حسن البشير الطيب، التنمية الإدارية بين النظرية ومكونات التجربة العملية، بيروت، دار الجيل، 1982 : 84 .

2- محمد حسن عبد الهادي، التنمية الإدارية ودورها في معالجة المشكلات الإدارية، دار واسط للطباعة والنشر، بغداد، 1985 : 11 .

3- and Trends in Public Administration for National Development – UN– NY – publication No: E6 H –HL.1975 p32 . 13Untied Nation – Development Administration Current .

4- مرضى عبد العزيز محمود "التلازم بين التنمية الإدارية وإدارة التنمية". سلسلة عالم الفكر، الكويت مجلد 20، العدد 1989، 2 م، ص 8 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ضرورة الارتقاء بالمهارات الإنسانية مع التركيز بصفة خاصة على الجوانب السلوكية). [1]

كما تعرف بأنها :

عملية تغيير الأنماط والضوابط السلوكية للجهاز الإدارى كمًا ونوعًا وفى كافة المجالات دون تحديد أو حصر لتتناسب مع التغيير الكمى للسلع والخدمات العامة المطلوب توزيعها على المجتمع. [2]

ذهب البعض إلى أن التنمية الإدارية يجب أن تؤخذ بمفهومها الواسع فهى ليست واقعة مادية أو ميكانيكية، إنما هى ظاهرة يريدها الإنسان لصالحه، وهى تعنى تقدم الإدارة فى الاتجاه المرسوم من قبل المجتمع، لذا نجد هنالك من ربط التنمية بإصلاح البناء الهيكلى للإدارة حتى تكون الأجهزة الإدارية قادرة على أداء وظائفها وفقًا للخطط المرسومة لها.

ويرى فريق آخر ضرورة ربط التنمية الإدارية بخطط الإصلاح الإدارى حيث يرى أن التنمية الإدارية لن تتحقق إلا من خلال الإصلاح الشامل للنظام الإدارى مثل إصلاح النظم والأساليب، وطرق العمل، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وكذلك الاقتصاد فى النفقات مع ضرورة التركيز هنا على الجوانب الإجرائية. [3]

1- يوسف عيسى الصابرين "إدارة التنمية: رؤية شاملة" المجلة الدولية للعلوم الإدارية، المعهد الدولى للعلوم الإدارية، مجلد 1، العدد 1996، 1، ص 161 .

2- مهدى الزويلف وسليمان اللوزي، ، التنمية الإدارية فى الدول النامية، دار الجلاوي للتوزيع والنشر، عمان، 1993 : 9 .

- أنطوان .م. جناوى " التخطيط التربوى فى البلاد العربية " مقال له فى مجلة مستقبليات عمان، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية. المجلد الحادى والعشرون 1991 م . العدد 41 .

3- عبد العزيز مخيمر، قياس الأداء المؤسسى للأجهزة الحكومية، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 2000 م، ص 1 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعليه فقد اتسع مفهوم التنمية الإدارية ليتضمن نظام الهياكل الوظيفية ونظام الموارد البشرية إضافة إلى نظام بيئة العمل، فالتنمية الإدارية تعنى الجهود التى يجب بذلها باستمرار لتطوير الجهاز فى الدولة سعيًا وراء رفع مستوى القدرة الإدارية عن طريق وضع الهياكل التنظيمية الملائمة لحاجات التنمية، وتبسيط أنظمته وإجراءاته، ومحاولة تنمية السلوك الإيجابى لدى العاملين تجاه أجهزتهم وتحسين بيئة العمل التى تؤثر فى الجهاز الإدارى وتتأثر به، وذلك لتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية بكفاءة عالية وبأقل قدر من التكاليف. (1)

والتنمية الإدارية فى معناها الشمولى المتكامل كما يقول حسن أبشر هى القدرة على بناء وتنمية وتطوير المفاهيم والاتجاهات والنظم والقدرات والأساليب للإيفاء بالاحتياجات الحالية والمتطلبات المستقبلية لمواجهة مقتضيات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وفى أسلوبها إثراء إدارة التنمية بالمفاهيم والاتجاهات والأساليب الأصلية والمعاصرة والهادفة لتوافر القدرات البشرية المؤهلة وابتداع الهياكل التنظيمية والوظيفية فى ضوء المتغيرات المتجددة، وترشيد الاستفادة الكاملة من الإمكانيات المادية والفنية المتاحة .

والتنمية الإدارية فى غايتها العمل على توافر جميع المكونات والمدخلات التنظيمية والوظيفية التى تؤمن لإدارة التنمية فعالية دائمة ومتصلة .

والتنمية الإدارية فى جوهرها عملية تغيير مخطط تستوجب تفاعل أنشطة متعددة لتحقيقها وتشمل التدريب والبحوث والاستشارات.

1- شمس الدين شمس الدين، فلسفة التنمية الإدارية، مجلة الاقتصاد، العدد 36، 1989 : 37- 44 .

- حسن البشير الطيب، آفاق مستقبلية لفلسفة وأدوار معاهد مدارس التنمية الإدارية، مجلة الإدارة العامة، العدد 34، الرياض، 2996 : 58 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويرى الدكتور العكايلة (أن الإصلاح الإدارى يعالج جوانب الفساد الإدارى الذى ترجع أسبابه إلى أزمة خلقيه فى السلوك تنعكس على القيم والاتجاهات داخل التنظيم خلافاً للتطوير الإدارى الذى يعالج جوانب التخلف الإدارى الذى ترجع أسبابه إلى أزمة فنية فى التنظيم تنعكس على عدم قدرة الجهاز الإدارى على الاستجابة لاحتياجات البيئة .)[1]

من هذا الرأى يمكن أن نستنتج أن الفساد الإدارى يحدث بعلم مع سبق القصد بخلاف التخلف الإدارى الذى ينم عن عجز فى الجوانب الفنية تنتفى عنه صفة القصد.

يحتاج كل من الفساد والتخلف الإدارى إلى إصلاح وتنمية على التوالى حتى يكون الجهاز الإدارى كفئًا وفعالا.

نستنتج مما سبق أن هنالك تسلسلا زمنيًا لهذه العمليات ابتداءً بالإصلاح الإدارى ثم التطوير الإدارى ثم التنمية الإدارية والتنمية الشاملة .

يختلف مصطلحا إدارة التنمية والتنمية الإدارية فى أن التنمية الإدارية تعالج مسائل تتعلق بالتشريعات والقوانين واللوائح والنظم وأساليب وإجراءات العمل كما تهتم بمعالجة البناء الهيكلى والتنظيمى من جانب وتنمية وتطوير السلوك الإيجابى للفرد العامل من جانب آخر إضافة لاهتمامها ببيئة العمل.

تناقش إدارة التنمية قضايا فلسفية أيديولوجية تتعلق بأيديولوجية التنمية وفلسفتها وهى الأمور المتعلقة بالتحديد الدقيق للأهداف والبناء السليم للإستراتيجيات وترتيب الأولويات وتصميم الإطار العام للتنمية الشاملة والتى تمثل التنمية الإدارية .

1- عبد الله العكايلة "نحو مدخل إسلامى للإصلاح الإدارى" فى الإدارة العامة والإصلاح الإدارى، مرجع سابق، ص 254 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب- التمييز بين التنمية الإدارية والمفاهيم المتداخلة والمشابهة لها:

هناك الكثير من المصطلحات والمفاهيم التى تتداخل وتتشابه مع مفهوم التنمية الإدارية ومنها :

1- الاصطلاح الإدارى والتنمية الإدارية :

يعرف الاصطلاح الإدارى على أنه جهد سياسى [وإدارى] واقتصادى واجتماعى وثقافى هادف لإحداث تغيرات إيجابية فى السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانيات الجهاز الإدارى بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية فى إنجاز الهدف.[1]

عرف مؤتمر الإصلاح الإدارى فى الدول النامية الذى عقدته هيئة الأمم المتحدة بجامعة ساسكى البريطانية عام 1971 عملية الإصلاح الإدارى (بأنها حصيلة المجهودات ذات الاعداد الخاص الذى يستهدف إدخال تغيرات أساسية فى المنظمة الإدارية العامة، من خلال إصلاحات على مستوى نظام الجمعية أو على الأقل من خلال معايير لتحسين واحدة أو أكثر من عناصرها الرئيسية، مثل الهاكل الإدارية والعمليات الإدارية .[2]

يرى ليتس lean أن مفهوم الإصلاح الإدارى يتضمن معنيين مختلفين: الأول يتمثل فى التغير والذى يشتمل على مجموع التعديلات والممارسات التى تمت ضمن الوحدات الإدارية وفى العلاقات بين البيروقراطية والمجتمع .

والثاني: يتمثل فى التحديث الإدارى وهو يتعلق بالبلدان النامية، ويعنى نقل تكنولوجيا البلدان الغربية وإدارتها إلى هذه البلدان .[3]

1- فايز حسين، سيكولوجيا الإدارة العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 : 228 .

2- Uniteds nations enhanceing capabilities for administanative reform in developing, New York; u.n pubica, p..4 .

3- جياد، عثامنة، الإصلاحات الإدارية والتعددية السياسية فى الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1995 : 3 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يتضمن تعبير الإصلاح الإدارى وجود نقائص معينة فى أجزاء من الجهاز الإدارى، كبعض الإنماط والضوابط السلوكية، مثلا تحتاج إلى إعادة إلى الحالة السابقة، أى العمل إلى إعادتها إلى الحالة التى كانت عليها قبل حدوث هذه النقائص.[1]

من ذلك نستنتج أن الإدارة الحكومية عليها أن تقوم بالإصلاح الإدارى ذاتيا، فهى المطالبة بتصحيح أخطائها أولا بأول عن طريق التقييم والمتابعة والرقابة، وباتباع الوسائل العلمية لتحسين أساليب العمل وتنظيم خطوات العمل الإدارية .

وعلى الرغم من التشابه والتقارب بين المفهومين التنمية الإدارية والإصلاح الإدارى، إلا أنهما يختلفان سواء من حيث الأهداف التى يسعى كل منهما لتحقيقها وحتى من حيث التتابع الزمنى معهما، فالإصلاح الإدارى محدد بفترة زمنية، فبرامج الإصلاح الإدارى تنتهى بمجرد زوال الخلل، أما التنمية الإدارية فتعتبر عملية مستمرة ليس لها نقطة وصول وإنما هى تعبر عن عملية تحسين دائمة .

2- التنمية الإدارية والتطوير الإداري:

يعبر مفهوم التطوير الإدارى عن التحسين فى جزئيات الجهاز الإدارى، بالمعنى الميكانيكى أو الهيكلي، وغالبا ما يركز اهتمامه على البعد التقنى والفنى فى الجهاز الإدارى، من خلال اتباع الأساليب العلمية فى العمل، وعلاج المشكلات التى تظهر، ودعم القدرات الإدارية .[2]

كما يعرف بيكار Bechar التطوير الإدارى بأنه جهد مخطط يشمل المنظمة بأكملها ويدار من القمة، بغية زيادة فعالية التنظيم

1- عاصم الاعرجي، مرجع سابق، 56 .

2- باية جياد، الإصلاح الإدارى فى الجزائر، دراسة حالة المنظومة التربوية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 2008 : 17 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإحساسه بالصحية، من خلال مدخلات مدروسة فى عمليات التنظيم، وذلك باستخدام نظرية العلوم السلوكية .[1]

نستنتج من ذلك أن التطوير الإدارى يهدف بحقيقته إلى إدخال تغيرات على كل أو بعض من هذه الأنماط والضوابط السلوكية، بقصد تكيف الجهاز الإدارى للدولة لتحقيق أهداف معينة .

إن مفهوم التطوير الإدارى والتنمية الإدارية لا يمكن استخدامهما للدلالة على معنى واحد سواء من حيث الأهداف أو من حيث التتابع الزمنى، ولكن مع ذلك لا يمكن الحديث عن التنمية الإدارية دون تطوير النظام الإدارى .

فهناك تسلسل بالمفاهيم يبدأ بالإصلاح الإدارى ثم التطوير الإدارى فالتنمية الإدارية وصولا إلى التنمية الشاملة .

3- التنمية الإدارية وإدارة التنمية :

من المفاهيم التى تتداخل مع بعضها وتُعرف إدارة التنمية حسب المعجم الإدارى بأنها : من الأجهزة التى تدير التنمية فى المجتمع، وبمعنى آخر تتأسس إدارة التنمية على قاعدة دراسة وتحليل ووضع وتنفيذ الحلول لجميع المشكلات، فهى إدارة تهتم بفلسفة الأهداف وإستراتيجية التنمية الوطنية، وأيضا عملية التخطيط والتنفيذ والتنظيم والرقابة التنموية، وهى الجهاز الذى يتولى تنفيذ عمليات التنمية .[2]

فإدارة التنمية جهاز يحتاج إلى قدرة على ترجمة رغبات المجتمع إلى واقع ملموس عن طريق صياغتها وتنفيذها من خلال برامج وخطط تقوم

1- صلاح الدين محمد عبد الباقي، السلوك الفعال فى المنظمات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002 : 262 .

2- سمير الشوبكي، المعجم الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 : 119 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإدارة بتنفيذها بكفاءة وفعالية من خلال ما يتوفر لديها من قدرات وكفاءات. [1]

لقد جمعت إدارة التنمية بين مفاهيم اقتصادية ومفاهيم إدارية حديثة ومفاهيم السياسات العامة، وهو ما جعل الكثير يخلط بين المفهومين، التنمية الإدارية وإدارة التنمية، وهذا الخلط يدعو إلى التمييز بينهما، فبينما ترتكز إدارة التنمية على وضع الأهداف وتحديد الأولويات وفقا لأهمها، إضافة إلى العمل على تحديد نهج ومسار التنمية ومستقبلها.

نجد أن التنمية الإدارية تركيزها مختلف عن إدارة التنمية، فهي تتمحور حول دراسة أساليب العمل وإجراءاته وطرقه. [2]

ج- مبادئ التنمية الإدارية :

تعتمد عملية التنمية الإدارية على ضرورة تواجد المبادئ الآتية وهي: [3]

1- تطوير الموارد البشرية Human Resource Development :

العمليات التي تستهدف زيادة قدرات ومهارات ومعلومات كل الأفراد في المجتمع بشكل عام وفي التنظيمات بشكل خاص، وبعبارة أخرى فإنه ينظر إلى تنمية الموارد البشرية على أنها تجميع لرأس المال البشري واستثماره بطريقة فعاله تعود على الأفراد والمجتمع بالخير والمنفعة .

من هنا نلاحظ أن العنصر البشري هو الأكثر أهمية في العمليات الإنتاجية في المنظمة كما أن تطوير المنظمة يتطلب الاستثمار في تنمية الأفراد وتدريبهم من خلال:

1- موسى اللوزي، التنمية الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000 .

2- مهدى حسن، زويلف، سليمان أحمد اللوزي، مرجع سابق ص9 .

3- موسى اللوزى التنمية الإدارية المفاهيم، الأسس، التطبيقات عمان، دار وائل للنشر، 2000 م، ص 67.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ربط السياسات التعليمية باحتياجات سوق العمل، توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والاحتياجات الضرورية لإشباع حاجات العاملين وحفزهم على العمل والإنتاجية، التأكد من قوة العمل الفعلية المتوفرة وفعالية الموارد البشرية من حيث الكفاءة والقدرات والمهارات ولا يتم ذلك إلا بالتدريب.[1]

2- تطوير الهيكل التنظيمى:

Development of the Structure Organization

ومن العسير الحديث عن العمليات الإدارية دون بيان أهمية الهيكل التنظيمي، ويتوقف نجاح الإدارة على هيكل تنظيمى واضح يبين فيه عدد المستويات الإدارية، وخطوط السلطة، والمهام والواجبات، وخط سير الإجراءات، الموارد البشرية اللازمة لتشغيل هذا الهيكل آنيًا ومستقبليًا والأدلة والخرائط التنظيمية.

وتحتاج هذه لدراسات مسحية مستمرة حتى يواكب الهيكل التنظيمى متغيرات البيئة الخارجية.

3- تطوير الإجراءات والأساليب:

Methods and Procedures Developmen

ويتطلب ذلك إجراء الدراسات المسحية لواقع التنظيم لتحديد أوجه القصور فى المنظمة لمعالجته وتنمية المنظمة بتطوير إجراءات وأساليب العمل ويعنى:

توفير أنظمة فعالة للاختيار والتعيين داخل المنظمة، واعتماد سياسة تدريبية فعاله تبنى على تحديد الاحتياج التدريبى الفعلى للمنظمة، واستخدام نظم وأساليب تتوفر فيها درجة عالية من المرونة فى الهياكل الإدارية والأنشطة.

1- موسى اللوزى، التنمية الإدارية المفاهيم، الأسس، التطبيقات عمان، دار وائل للنشر، 2000 م، ص 67.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واعتماد معايير علمية فى التخصص وتوزيع الموارد البشرية، وفى تحديد أولويات الإنفاق المالي، وفى توفير المناخ التنظيمى السليم الذى يحقق الرضا الوظيفى للعاملين ويكون الاتجاهات الإيجابية لدى الأفراد العاملين تجاه المنظمة . لتحقيق التنمية الإدارية الناجحة .

د - اهمية التنمية الإدارية :

تذهب النظريات الإيكولوجية الحديثة إلى تأكيد أن التنمية الإدارية ضرورة لازمة وحتمية لا لمجرد كونها أداة تنفيذية للنهوض بالبرامج الخدميه والإنتاجية فحسب بل لكونها جزءًا متممًا ومكملا للتنمية الشاملة بقطاعاتها المختلفة وأنه لمن المتعذر حدوث تنمية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية دون أن تكون التنمية الإدارية سببًا فيها، فالعلاقة بين قطاعات التنمية وفقًا لهذا الاتجاه تعتبر علاقة عضوية وظيفية من حيث تأثير كل منها على الآخر وتأثرها به علاقة أجزاء الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء الأخرى.

ضرورة التنمية الإدارية تفرضها تلك التحويلات والتداعيات المتسارعة والمتنوعة فى جميع أوجه الحياة وأساليبها كانفجار ثورة المعلومات والاتصالات وما نتج عنها من تطورات تقنية أدت إلى إحداث مفاهيم جديدة عن كيفية استغلال وتوظيف الموارد بصورة أفضل.

وتزداد أهمية التنمية الإدارية فى ظل نمو التوجه العالمى الهادف إلى تقليص دور الحكومة فى إدارة مؤسسات الإنتاج والقطاعات الخدمية وإفساح الدور الأكبر للقطاع الخاص فى مجال التنمية، وذلك بتفعيل آليات السوق والمنافسة، والاهتمام بالتصدير.

يتطلب الأمر السابق إعادة تشكيل هيكل الحكومة ودورها لتعمل فى اتجاهات معينة كالتدريب، والرقابة، والتنسيق بدور أكبر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا يأتى ذلك إلا بالتحديد الدقيق للأهداف، والتوزيع المتخصص للأدوار، والتنمية الإدارية للقطاعات لتؤدى دورها ضمن خطة التنمية الشاملة بفعالية .

وتتجه الإدارة الحديثة نحو دراسة السلوك الإنسانى داخل المنظمة وخارجها سواء أكان عاملا فى تلك المنظمة أو عميلاً لها باعتبار أن الإنسان هو رأس مال المنظمة وهدفها النهائى الذى تسعى لخدمته.

لذلك يجب تطوير قيادة المنظمة وهياكلها، ونظمها، ولوائحها وبيئتها الداخلية والخارجية بما يغزز السلوك الإيجابى نحو المنظمة ولا يتم ذلك إلا بعمليات تنمية وتطوير مستمرة للمنظمة بالقدر الذى يحقق لها مخرجات وفقًا لرضا العاملين والعملاء على حد سواء.

ولكى نتناول هذا الجانب فى إدارة النظام التعليمى يجب الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التى تماثل أو تتفق فى مضمونها مع هذا البحث بهدف بيان أوجه التشابه والاختلاف معها كما يأتى لاحقًا. (1)

هـ - خصائص التنمية الإدارية :

تتميز التنمية الإدارية بمجموعة من الخصائص التى تميزها عن بعض أنواع التنمية نجملها فيما يلي:

1 - الشمولية : فالتنمية الإدارية شاملة لجميع جوانب المسألة الإدارية وللتنظيمات وللقطاعات.

2 - إسهام الجميع فى التنمية الإدارية : أى اشتراك جميع المستويات والقطاعات فى تفعيل التنمية الإدارية، مع تميز دور السلطات العليا لأثرها السلطوى الإشعاعى على باقى مستويات القطاعات .

1- عامر الكبيسى "النظرية الإيكولوجية للتنمية الإدارية" مجلة العلوم الإدارية القاهرة، العدد 1973، 1 م، ص 186 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3- ضرورتها فى كل البلدان: المتقدمة منها والنامية الغنية والفقيرة على حد سواء، وتزداد هذه الضرورة أهمية فى البلدان النامية.

4- التنمية الإدارية ذات خصوصية محلية: باعتبار أن الإدارة فى الأصل هى مهنة أو اختصاص محلى.

5- الاستمرارية والتجدد: فالتنمية الإدارية ليست إصلاحا ظرفيا مؤقتا يتعلق بمرحلة معينة، كما أن المسائل والظروف الإدارية والاجتماعية جزء منها، دائمة التطور والتبديل، وما هو حديث ومناسب اليوم سيصبح فى مرحلة لاحقة قديما وغير مناسب يحتاج إلى إعادة نظر، فعلى التنمية الإدارية أن تراجع أو تسبق المستجدات والمتغيرات فى المجتمع وفى الخارج.

6- التكامل والتوازن: وذلك بأن تشمل التنمية الإدارية محاورها الثلاثة فى آنٍ واحد وبشكل مستمر، حيث لا يكون هناك تركيز على نواحى وتقصير فى نواحى أخرى.[1]

7- وجود مرجع مختص بها ومتفرغ لها: ودائم على الصعيد المركزى. إذ لا تنفع فيها اللجان المؤقتة مع وجود فروع لها فى جميع القطاعات والأقاليم وأهمها.

8- التوسيع والالتزام فى تدريب العاملين فى الإدارة ليشمل الجميع بدءًا من المستويات العليا.

9- الدمج فى الإجراءات وفى التعليم والتدريب والتثقيف بين النظرية والتطبيق، بين التعليم والممارسة، لتحقيق الاستفادة من المتعلمين والأكاديميين من جهة ومن الممارسين الواعين من جهة أخرى.

1- أحمد عبد السلام، وباسل، مرجع سابق، 35.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

10- تتطلب التنمية الإدارية القناعة والإيمان بها وبأهميتها وضرورتها وفوائدها.

11- إيجاد وسائل التنوير والتثقيف الإدارى كالصحف والمجلات والدوريات المتخصصة وغيرها.

12- الارتباط الوثيق والجدلى مع أنشطة التنمية الشاملة وعلى كافة الأصعدة والمجالات، بل يجب أن تكون التنمية الإدارية سابقة للتنمية الشاملة زمنيا، باعتبارها مدخلا تمهيديا لها لتوفر لها إدارة رشيدة تساعدها على القيام بواجباتها. (1)

و- أهداف التنمية الإدارية :

1- تجنب التقادم الإداري: من خلال تجنب الجمود فى ذهنيات وسلوك المديرين، والتجديد فى طرق العمل ودراسته، وتكنولوجيا العمل المستخدمة.

2- تخطيط عملية الإحلال: حيث تسهل عملية التنمية الإدارية عملية الإحلال والترقية للمراكز الوظيفية الأعلى فى الهياكل، أو الفصل، أو الاستقالة أو بلوغ سن التقاعد أو غير ذلك من الأسباب.

3 - إرضاء مطلب النمو الذاتى للأفراد: حيث تتحقق أهداف المدراء فى الوصول للمراكز العليا والشعور بالإنجاز.

1- أحمد عبد السلام دباس، مرجع سابق ص3 .

- أحمد حبيب، التنمية الإدارية موقع ويب www.ahmedhabib.net/ub/showthreno.php.=2

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خامسا: التنمية البشرية *Human Development*

المقدمة:

لما كان الإنسان هو هدف التنمية وهو الوسيلة المؤدية إلى إنجاح أى تنمية من هذا يتضح أنه لا تنمية بدون تنمية الإنسان نفسه أو بالمعنى الأصح لا تنمية بدون التنمية البشرية، لهذا قفز الفكر التنموى فى مطلع العقد الأخير من القرن الماضى إلى إيلاء العنصر البشرى الدور الأكبر فى عملية التنمية بعد الإخفاقات السابقة للسياسات التنموية التى اعتبرت الإنسان عاملا من عوامل الإنتاج كأى عنصر آخر من العناصر التى تقوم عليها العملية الإنتاجية بعيدا عن إنسانيته وتفاعلاته والمحيط الثقافى والقيمى والاجتماعى الذى يعيشه، وعلى ضوء ذلك تمت إعادة النظر على كل المفاهيم التنموية السابقة وذلك بالتركيز على الإنسان لكونه العنصر المحورى الرئيسى والأساسى فى أى عملية تنموية .

أ - لمحة تاريخية لمفهوم التنمية البشرية :

يرى بعض الدارسين أن مفهوم التنمية البشرية يشير إلى عملية تتناول إنماء كفاءات ومعارف وطاقات جميع الكائنات الإنسانية الذين يعملون أو يمكنهم العمل فى سبيل إنماء المجتمع الاقتصادى أو الاجتماعى ولا تقتصر على موارد السكان العاملين بل تمتد لكل مساهمة فعلية أو ممكنة أو مستقبلية فى الإنماء الاقتصادى والاجتماعى يقدمها أشخاص آخرون وتشمل الرجال والنساء سواء انتموا فنياً للقوى العاملة أم لم ينتموا إليها وذلك بفضل السلع والخدمات التى يقدموها أو يمكنهم أن يقدموها، وليس المفهوم محصوراً بالكمية أى بعدد الأشخاص ولكنه يمتد للنوعية أى كفاءات الأشخاص وقابليتهم للمشاركة فى العملية الإنمائية وأن يقوموا فيها بمختلف الأدوار الاجتماعية والاقتصادية . [1]

1- د. حسن صعب، المقارنة المستقبلية للإنماء العربي، مكان الطبع لم يذكر، بيروت، 1979، ص43 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهناك اتجاه آخر يرى أن التنمية البشرية هى تلك العملية الهادفة إلى إيجاد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات عالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى التعقيد التكنولوجى الذى تتميز به الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى الحديث وأهم من هذا كله معدل التجديد والتغيير فى المجالات التكنولوجية والاجتماعية . (1)

هى عملية توسيع خيارات الشعوب، بمعنى أن يتمتع الإنسان بمستوى عال من الدخل وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم، ففى عام 1994 صدر تقرير التنمية من الأمم المتحدة والتى أكدت فيه أن التنمية البشرية هى نموذج من نماذج التنمية، والتى من خلالها يمكن لجميع الأشخاص من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيفها أفضل توظيف فى جميع الميادين، وهو يحمى بذلك خيارات الأجيال التى لم تولد بعد، وتوظيفها أفضل توظيف فى جميع الميادين.

والتنمية لا تكتفى بتوليد النمو فحسب بل توزع عائداتها بشكل عادل، وهى تجدد البيئة بدل تدميرها وتمكين الناس بدل تهميشهم، وتسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة فى القرارات التى تؤثر فى حياتهم، أن التنمية البشرية المستدامة هى فى صالح الفقراء والطبيعة . (2)

بدأ مفهوم التنمية البشرية بالظهور والتطور بعد الحرب العالمية الثانية، والتى أدت إلى الخسائر البشرية الهائلة وخصوصا بالنسبة للبلدان التى شاركت فى الحرب، فى البدء كان مفهوم التنمية الاقتصادية وواكبها مفهوم التنمية البشرية لكى تساعد على الخروج من النفق المظلم

1- د. منصور الراوي، تنمية الموارد البشرية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1991، ص15 .

2- مسيل تودور، تعريف ومراجعة حسن حسني، ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2009 : 59.

- تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، 1994 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الذى سببته الحروب فى الانهيار الاقتصادى والبشرى، ومن هذا التاريخ بدأت الأمم المتحدة [1] تبلور مفهوم التنمية مع تطور الفكر التنموي، وتشير الأدبيات التنموية بأن المفهوم مر بمرحلتين، الأولى تمثلت بالمدة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينيات، فقد كان مفهوم التنمية فى هذه المرحلة مقتصراً على ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات، فكلما استطاع الحصول على المزيد من تلك السلع والخدمات، كلما ارتفع مستواه، ومن ثم زادت رفاهيته، كما ركزت على معالجة الفقر والبطالة وسد الحاجات الأساسية جاعلة الإنسان وسيلة لها.

والمرحلة الثانية امتدت من عقد التسعينيات وحتى وقتنا الحاضر عندما تبنى برنامج الأمم المتحدة (UNDP) ووكالاتها الدولية المتخصصة مفهوماً جديداً للتنمية الذى أعاد للإنسان مكانته الطبيعية فى الجهد التنموي، وأصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها، وأن قدرات أى أمة تكمن بما تملكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أى جديد بكفاءة وفاعلية، لأن البشر هم الثروة الحقيقية للأمة. [2]

وقد ظهر الاهتمام الأممى بمفهوم التنمية البشرية من خلال الإعلان العالمى لحقوق الإنسان حيث وردت تعاريف عديدة لمفهوم التنمية البشرية ففى مقدمة الإعلان العالمى عن الحق فى التنمية :

"التنمية : هى سيرورة شاملة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر فى حياة جميع السكان ورفاهيتهم، وهذه السيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد بشكل نشيط وحر فى التنمية، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها" .

1- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (برنامج إدارة الحكم فى الدول العربية)، بيروت، لبنان، 2000، ص5 .

2- د. يحيى غنى النجار و د. آمال عبد الأمير شلاش، مصدر سابق، ص291 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما الجمعية العمومية للأمم المتحدة فتقر بأن الإنسان هو الموضوع المحورى لسيرورة التنمية، وأن السياسات التنموية يجب أن تجعل من الكائن الإنسانى المشارك الأساسى فى عملية التنمية، والمستفيد الأول منها، وتقر بأن إيجاد الشروط المساعدة على تنمية الشعوب والأفراد، هو المسؤولية الأولى للحكومات، كما أنها تدرك أن الجهود العالمية المبذولة من أجل تطوير الالتزام بحقوق الإنسان والدفاع عنها، لابد أن تتلازم مع جهود مماثلة من أجل إقامة نظام اقتصادى.

حيث تبين بأن هذا المفهوم قد تطور ليشمل مجالات عديدة منها: التنمية الإدارية والسياسية والثقافية، ويكون الإنسان هو القاسم المشترك فى جميع المجالات السابقة. ولهذا فتطور الأبنية: الإدارية والسياسية والثقافية له مردود على عملية التنمية الفردية من حيث تطوير أنماط المهارات والقيم والمشاركة الفعالة للإنسان فى عملية التنمية إلى جانب الانتفاع بها. وعلى هذا يمثل منهج التنمية البشرية الركيزة الأساسية التى يعتمد عليها المخططون وصانعو القرار لتهيئة الظروف الملائمة لإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبعد كل هذا يمكن إجمال القول إن التنمية البشرية هى المنهج الذى يهتم بتحسين نوعية الموارد البشرية فى المجتمع وتحسين النوعية البشرية نفسها.

ب- مفهوم التنمية البشرية:

وردت عدة تعاريف ومفاهيم عديدة للتنمية البشرية ومنها:

التنمية تعنى النمو المدروس على أسس علمية، والذى قيمت أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة كاملة، أو تنمية فى أحد الميادين الرئيسية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، أو الميادين الفرعية كالصناعة والزراعة، ويمكن القول إنها عملية تغير اجتماعى مخطط

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يقوم به الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل، وبما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية . (1)

وأيضا لها تعريف آخر هو (إن التنمية هى تغير من شيء غير مرغوب فيه إلى شيء مرغوب فيه أو هى التوجه الفعلى للبناء نحو تحقيق أهداف منظمة من نسق القيم) . (2)

الأمم المتحدة عرفت التنمية بأنها:" العملية التى يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج فى حياة الأمة والإسهام فى تقدمها بأقصى قدر مستطاع". (3)

وهناك تعاريف أكثر شمولية تكاملت وتداخلت مع الجوانب البشرية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية لعملية التنمية، فمن التعريفات التى ترى أن التنمية البشرية بوصفها مفهوما ومعنى، كانت حاضرة فى التوجه النقدى للسياسات الرأسمالية فى المجتمعات الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الذى انصب التعريف على ضرورة البحث عن آليات وسياسات مقنعه لموازاة التوجه نحو صيانة أدوات الإنتاج المادية الرأسمالية وبالتوجيه لصيانة الأدوات البشرية لذلك الإنتاج، وما أسسه ذلك الجهد من تصاعد الدعوات المؤطرة لظاهرة التمكين الاقتصادى، بحيث تشمل مفرداته كل دواعى البناء التنموى. (4)

1- الجوهري، عبد الهادي، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1983 : 84 .

2- مولود زايد، التنمية السياسية ودورها فى تنمية المجتمع، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، عمان، 2001: 14 .

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2002، مرجع سابق، ص14 .

4- المصدر السابق .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وورد فى تقرير الأمم المتحدة الإنمائى على أن التنمية البشرية تعنى توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس وهذه الخيارات تلد عن طريق توسيع القدرات البشرية، وعلى كافة مستويات التنمية .

وأكد التقرير على أن للبشر ثلاثة حقوق أساسية هي:

1- أن يعيش الإنسان حياة طويلة خالية من العلل، وهى تمثل البعد الصحى لعملية التنمية البشرية .

2- وحق البشر باكتساب المعرفة وهى تمثل البعد التعليمى .

3- وحق البشر فى الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشى لائق، وهو يمثل بُعد الدخل، وأضيف إلى ذلك حقوق أخرى وهى لا تقل أهمية عن سابقاتها، مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، الحريات السياسية والاجتماعية والثقافية، والتى لها دور حيوى فى تحقيق التنمية البشرية .(1)

ج- عوامل التنمية البشرية :

التنمية البشرية يجب أن تتصف بالشمول والسعة لكى تحتوى على كل ما يحيط بالإنسان وحياته فى كل المجالات الحياتية التى يتعامل معها الإنسان وهى تشمل كل جوانب الحياة الإنسانية ومن أبرز ما تشتمل عليه :

أ- العوامل الاجتماعية : نمو ثقافة العمل والإنجاز وتغير المفاهيم المقترنة ببعض المهن والحرف.

ب- العوامل الطبقية : مرونة البناء الاجتماعى والمساواة الاجتماعية .

ج- العوامل السياسية : عدم احتكار السلطة وتحقيق الديمقراطية .

1- منعم ضاحى العمار، التنمية البشرية المستدامة والمواطنة، مجلة الباحث العراقي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006 : 83 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د - العوامل النفسية : ضرورة تهيئة المناخ النفسى العام والتشجيع على التنمية .

هـ- العوامل السكانية : الاستغلال الأمثل للموارد البشرية .

و- الظروف السكانية : ارتفاع مستويات المعيشة وانخفاض الكثافة السكانية .

ز- العوامل الصحية : تحسن مستويات الرعاية الصحية وانخفاض الوفيات وارتفاع معدلات الحياة .

ح- أوضاع العمل : تطور تقسيم العمل وارتفاع المهارات الفنية والإدارية .

ط- العوامل التقنية : استخدام التقنية وتوطينها .

ي- الأوضاع الإدارية : تطور أساليب الإدارة واعتماد أسلوب التخطيط. (1)

لقد كان ولزمن طويل هدف علم الاقتصاد مركزا على إنتاج الثروة ولم يكن البشر إلا عنصر من عناصر إنتاج هذه الثروة، بحيث إن الإنسان هنا يبدو وسيلة لإنتاج هذه الثروة، على أساس أن هذه الثروة وسيلة لتطوير طاقات الإنسان الجسدية والعقلية ليعاود عملية الإنتاج على نطاق واسع.

ولقد عد جوزيف شوبميتر، أن التنمية البشرية تعنى فى الواقع تحقيق تغيرات جوهرية وتكنولوجية واجتماعية وسياسية بالإضافة إلى تغيرات فى الاقتصاد، فالتنمية لم تقم على معطى اقتصادى محض، إذ إن إستراتيجية التراكم الرأسمالى وإن كانت هى الأساس التى قامت عليه التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول المتقدمة، إلا أن واقع الحال يشير إلى فقر عوامل أخرى مساندة، كقوى العمل والمهارات والكفاءات النمطية والتطورات

1- هايل عبد المواى طنطوش، إبراهيم عواد، مهار ات تطوير الإدارة الذاتية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2002 : 1 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التكنولوجية المتابعة والمرتبطة بالحضارة، وأنماط من السلوك وأخلاق العمل وهكذا.

فالتنمية لم تعد تتلخص فى تحقيق الزيادة فى حجم الدخل القومى أو الفردى، وإنما تتضمن اعتبارات أكثر إلحاحا من تلك التى يتضمنها مفهوم النمو كإنجاز تغيرات أساسية نحو الأفضل فى مختلف أوجه الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى تؤثر فى إنتاجية المجتمع وبالذات فى مجال التنمية البشرية .(1)

فإن المفهوم المجرد للنمو ليس له قيمة، أنه أساس غير ملائم لبناء سياسة اقتصادية، حيث يقترح فى الغالب نموذجًا معينًا مبنيًا على أسباب غير ذات صلة تماما بالواقع الاجتماعى.

وأما مفهوم التنمية البشرية يعبر عن انشغال إنسانى دائم يتجلى فى تحقيق الرخاء الإنسانى وتحقيق العدالة بين مختلف الأجناس، ويقوم المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية البشرية تتجلى فى توسيع خيارات الإنسان، وهذا يعنى مركزية الحرية فى عملية التنمية البشرية، التى تهدف إلى التوصل لمستوى راق فى الرفاه الإنسانى.

ومعنى هذا أن التنمية البشرية عبارة عن منهج للتنمية الشاملة المتكاملة للمؤسسات المجتمعية والتى تسعى إلى ضرورة توسيع خيارات البشر بهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى بتجاوز الرفاه المادى إلى الرفاه الإنسانى إلى الجوانب المعنوية والحياة الإنسانية الكريمة، والتى تشمل التمتع بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوافر الفرص لاكتساب المعرفة، والإنتاج والإبداع والاستمتاع بالجمال والكرامة وتحقيق

1- جهينة سلطان العيسى، وزكريا خضور، وكلثوم على الغانم، علم اجتماع التنمية، مطبعة الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، 1999 : 37.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الـذات دون التفريـق بـين البشـر اسـتنادا إلى أى معيـار كـان سـواء اللـون والمعتقـد أو العِرق، فالعنصـر البشـرى يشـكل الركيـزة الأساسـية فـى عمليـة التنميـة والنـاس هـم الثـروة الحقيقيـة لأى مجتمـع وعليـه فـإن الهـدف الأساسـى لأى تنميـة، يجـب بالضـرورة أن يمثـل فـى تـوفير البيئـة الملائمـة للبشـر ليتمتعـوا بحياة سعيدة.

ولهـذا فـإن التنميـة البشـرية ووفقـا لهـذا المنظـور تهـدف إلى تشـكيل بنـاء القـدرات الإنسـانية ثـم انفتـاح النـاس بقـدراتهم المكتسـبة علـى مجـالات العمل.[1]

ويـرى المؤلـف أنـه علـى الـرغم مـن شـيوع مفهـوم الرأسمـال البشـرى فـى الخمسـينات مـن القـرن الماضـى علـى أثـر انتشـار المفـاهيم الاشـتراكية وتشـكيل الأحـزاب التقدميـة المبنيـة علـى الأيـديولوجيات الاشـتراكية واتسـاع رقعـة المطالبـة بـاحترام الإنسـان ومشـروعية حقوقـه وفقـا لمبـادئ لائحـة حقـوق الإنسـان العالميـة، فـإن جـوهر تصـور مكانـة الإنسـان بقـى علـى مـا كـان عليـه، إذ لم يـؤد هـذا التطـور الأكـاديمى إلى الاهتمـام بالإنسـان بقـدر مـا تم التركيـز عليـه مـن منظـور دوره فـى خدمـة العمليـة الإنتاجيـة تراكمـا وتوسـعا، بمعنـى أن اكتشـاف دور المهـارات والخـبرات والكفـاءات جـاء علـى اعتبـار أن الرأسمـال البشـرى عـاملا مسـتقلا فـى نمـو إنتاجيـة العمـل، والزيـادة فـى الإنتـاج علـى المسـتويَيْن الكمـى والنـوعى، وهـذا مـا جعـل مفهـوم التنميـة يتـداخل مـع مفهـوم النمـو ذي المحتـوى الكمـي، ممـا يسـتدعى التمييـز بـين المفهـومين، النمـو والتنميـة، وإبـراز الأبعـاد المتداخلـة بينهمـا، والظـروف المتباينـة التـى تميـز كـلاً منهمـا للوصـول إلى مـنهج تكـاملى بـين ظـواهر النمـو المـادى وعناصـر التنمية البشرية .

1- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعى مدخل إلى سيكولوجية الإنسان، المركز الثقافى العربي، ، 2000 : 10.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د - أبعاد التنمية البشرية :

يشير كثير من الباحثين فى مجال التنمية البشرية أن للتنمية بعدين هما:

الأول: يهتم بمستوى تطوير المهارات والقدرات حيث يهتم بالنمو الإنسانى فى مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية الروحانية .

الثانى : هو البعد الاقتصادى البشري: حيث إن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التى تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنية المؤسسية التى تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس.

لا شك أن التنمية البشرية تساهم فى تحقيق النمو الاقتصادي، والتطور المطرد فى إنتاج الثروات، وتحسين الإنتاجية، لأنها من الشروط الضرورية لتحقيق التنمية، حيث يرى كثير من الباحثين أن هناك ارتباطا إيجابيا بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادى وخاصة إذا تم اتباع السياسات التالية:

- **أولا** : التركيز على الاستثمار فى التعليم والصحة، وتطوير مهارات الناس.
- **ثانياً** : التشديد على بلوغ توزيع أكثر عدالة للدخل والأصول الإنتاجية.
- **ثالثا** : خلق فرص عمل أفضل بشكل مستمر.
- **رابعاً** : اعتماد سياسة مناسبة للإنفاق الاجتماعي، تتضمن قيام الدولة بتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعى الضرورية، بالتلازم مع تمكين الناس وتقوية قدراتهم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويجب أن تتصف التنمية البشرية بالاستدامة وهذا يعنى أن تكون "التنمية عملية شاملة لسياسات اقتصادية وتجارية واجتماعية، تجعل التنمية عملية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية، واجتماعية وبيئية ".

ويتطلب ذلك:

أ - عدم توريث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية، أو اجتماعية، تعجز عن مواجهتها.

ب - العقلانية فى استثمار الموارد الطبيعية، وما يتطلبه ذلك من تعديل فى أنماط النمو ومعدلاته، والتكنولوجيا المستخدمة .

ج - تعديل أنماط الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية والتى هى غير قابلة للاستمرار.

د - تحقيق العدالة والإنصاف فى التوزيع.

وفى الجانب الاجتماعى فإن القطاعات الاجتماعية تلعب دوراً مهماً فى الإنتاج الاقتصادي، باعتبارها استثماراً إلى جانب كونها خدمات. ولقد أثبتت كثير من دراسات اقتصاديات التعليم أثرها فى تحسين إنتاجية الفرد، وفى زيادة الإنتاج بصورة عامة . كما أثبتت كذلك العلاقة بين التعليم وانخفاض معدل وفيات الأطفال، وتنظيم الأسرة، وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية والسياسية.

وبالتالى يمكننا القول إن التنمية البشرية تستهدف توفير الشروط والظروف التى تمكن الإنسان – كل إنسان – من تحقيق إنسانيته – كل إنسانيته، وأن هذا التحقيق لذاتية الإنسان يشمل مختلف مقوماتها وخصائصها، وهو خط البداية فى تصور مطالب الإنجاز الإنمائي، وهو كذلك خط النهاية فى تقويم ذلك الإنجاز على آجاله القريبة والمتوسطة والبعيدة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هـ - أهداف التنمية البشرية :

تهدف عملية تنمية الإنسان إلى تحقيق جملة من الغايات والأهداف التى تصلح بها الحياة الإنسانية ، وترفع من مستوى معيشة الإنسان ومنها :

1 - بناء إنسان قادر على مواجهة الحياة والتغيرات التى تحدث حوله بشكل إيجابى وفعال.

2 - مساعدة الفرد على التفكير بشكل إيجابى وخلاق وتغيير نظرته من نظرةٌ سطحيةٌ إلى نظرة أكثر عمقا وبشكل مختلف للحياة من حوله.

3 - تعليم الفرد إتقان مهارات الاتصال الفعال وذلك من أجل إثراء تواصل الفرد بالمجتمع بشكل أخلاقى ومؤثر يعبر فيه الفرد عن نفسه ويتولد شيء من الارتياح بينه وبين أسرته وأصدقائه وزملاء العمل وقائديه .

4 - مساعدة الفرد فى تطوير أدائه قدراته وذلك من أجل إيجاد الوظيفة المناسبه له وكيفيه الحصول عليها ومايحتاجه لذلك من مؤهلات ودورات سمات فى الشخصية.

5 - تعليمه مهارات وفنون التعامل وكيفية تعامله مع فريق العمل ومع قائد الفريق ويجب أن يتفهم الفرد أنه مهما كان دوره صغيرا إلا أنه سيكون مؤثرا إذا ما قام به على النحو الأمثل وعمل على اظهار ابداعاته الخلاقة به. فهو قائد المهمة التى يقوم بها مهما صغرت.

6 - تعليم الإنسان قيمة وأهمية الوقت وتدريبه على مهارات وفنون إدارة الوقت وتعليمه كيفية استغلال طاقاته ومواهبه ووضع أهداف لحياته.

7 - كيفية التعامل مع المشكلات التى تواجه الفرد بشكل إيجابى وفعال، والبحث عن المخارج والحلول.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويمكن تلخيص غايات التنمية البشرية فى ما قدمه جيمس سبيث فى تقريره "مبادرة من أجل التغيير"، حيث عرف جيمس سبيث المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى للتنمية البشرية المستدامة على النحو التالي:

التنمية البشرية المستدامة : هى تنمية لا تكتفى بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا. وهى تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة فى القرارات التى تؤثر فى حياتهم. إن التنمية البشرية المستدامة هى تنمية فى صالح الفقراء، والطبيعة، وتوفير فرص عمل، وفى صالح المرأة . إنها تشدد على النمو الذى يولد فرص عمل جديدة، ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم.

ولأهمية الموضوعات فى تعابير التنمية البشرية عقدت الأمم المتحدة مؤتمر الألفية لعام 2005 والذى فيه ثمانية أهداف يجب تحقيقها فى سنة 2015 وهي:

أ - القضاء على الفقر والجوع وتخفيض نسبهم إلى النصف.

ب - تحقيق إلزامية التعليم الابتدائى.

ج - تعزيز المساواة بين الجنسين أى إزالة التفاوت الجنسى .

د - تخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.

هـ - الارتقاء بصحة الأم وتخفيض الوفيات عند الوضع وأثناء الحمل بمقدار ثلاثة أرباع.

و - مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة .

ز - ضمان الاستقرار البيئى من خلال إنقاص نسبة المحرومين من فرصة مستديمة للحصول على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحى الآمن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ح- إقامة شراكة عالمية للتنمية والإصلاح تنظم المعونات والتجارة مع معاملة خاصة لأفقر دول العالم. (1)

و- التنمية البشرية المستدامة :

1- مفهوم التنمية البشرية المستدامة :

يتميز كلا المفهومين - التنمية البشرية والتنمية المستدامة - بقصورهما ولم يشملا جميع الجوانب الحياتية للتنمية، وأنهما ذوا مديات قصيرة، لأن التنمية البشرية ركزت على الجوانب الاقتصادية والبشرية للتنمية، والتنمية المستدامة اقتصرت على الجوانب الاقتصادية والبيئة للتنمية، لذلك دعت الحاجة إلى مفهوم أكثر شمولية للتنمية يجمع بين المفهومين المذكورين، إضافة إلى المفهوم التقليدى للتنمية (الذى يركز على الجوانب الاقتصادية فقط) ذات منظور طويل الأجل تضع الإنسان فى جوهر عملية التنمية . (2)

لذلك ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة ليشتمل على كلا المفهومين، فتناول تقرير التنمية البشرية لعام 2008 على سبيل المثال أزمة تغير المناخ، وأشار التقرير إلى إمكان تجنب الأزمة ولو بصعوبة، من خلال التضامن الإنساني، وربط بين تغير المناخ وقضية التنمية البشرية، فتغير المناخ يهدد القدرات والخيارات وأسلوب الحياة والحد من الحريات ويشكك بمبدأ التنوير القائل بأن (التقدم البشرى سيجعل المستقبل يبدو أفضل من الماضي). (3)

1- الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية فى المنطقة العربية لسنة 2005.

- نقلا عن المنتدى العربى لإدارة الموارد البشرية.

2- محمد محمود الإمام، "الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية فى الوطن العربي"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكو)، 1995، ص102.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (1996)، تقرير التنمية البشرية 1996، ص1.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما حدد التقرير خمسة أنواع من المخاطر المضاعفة المحتملة لانتكاسات التنمية البشرية نتيجة لتغير المناخ هي: (1)

أ. انخفاض الإنتاجية الزراعية :

إن حوالى ثلاثة أرباع سكان العالم والذين يعيشون على أقل من دولار أمريكى فى اليوم يعتمدون بشكل مباشر على الزراعة، وسيؤدى تغير المناخ إلى خسائر ضخمة فى المنتجات الزراعية المرتبطة بتبادلات الجفاف وسقوط الأمطار فى أجزاء من أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

إن تغير المناخ سيؤثر على الزراعة والأمن الغذائي، إذ سيواجه (600) مليون شخص آخرون سوء تغذية حاد بحلول عام 2080 فوق العدد الطبيعى فى حالة عدم حدوث تغير فى المناخ، كما سيتسبب بخسائر متوقعة فى العوائد بالنسبة للأراضى الجافة فى إفريقيا جنوب الصحراء إلى 25٪ وبإجمالى فى العوائد 26 مليار دولار بحلول (2060) .

ب. انعدام أكبر للأمن المائي:

إن تجاوز ارتفاع درجة الحرارة (2) درجة مئوية سيؤدى إلى تغير أساسى فى توزيع موارد المياه فى العالم، فإن ذوبان الجليد المتسارع فى جبال الهملايا، فضلاً عن المشكلات الإيكولوجية فى شمال الصين والهند وباكستان، سيزيد فى البداية من الفيضانات، ومن ثم يقل تدفق المياه إلى أنظمة الأنهار الأساسية والحيوية للري، وفى أمريكا اللاتينية، فإن الذوبان المتسارع للأنهار الجليدية سيهدد إمدادات المياه لسكان الحضر والزراعة والكهرباء المائية، وسيواجه 8.1 مليون شخص شح المياه بحلول عام (2080) نتيجة للتغير المناخى.

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (2008)، تقرير التنمية البشرية، 2008، ص1.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جـ. التعرض المتزايد للفيضانات الساحلية وحوادث الطقس القوية :

إن موجات الجفاف والفيضانات أثّر بالفعل بحوالى (262) مليون شخص سنوياً بين عامى 2000 - 2004، إذ يعيش على ما يزيد 98٪ منهم فى الدول النامية، ويتنبأ الفريق المعنى بحوادث الطقس أن زيادة الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين ستكون البحار الأكثر حرارة، وقوداً للعواصف الاستوائية الأكثر عنفاً، وستزيد من تأثير مساحات المناطق، مما يعرض مصادر المعيشة للخطر ويضر بالتطور فى الصحة والتغذية، ويمكن أن يؤدى ارتفاع مستويات البحار إلى زيادة الذين يتعرضون لفيضانات ساحلية بعدد يتراوح ما بين (180 - 230) مليون شخص.

د. انهيار الأنظمة الإيكولوجية :

إن تجاوز ارتفاع حافة (2) درجة مئوية يقود إلى التنبؤ بانقراض بعض الأنواع، وإن نقطة ثلاثة درجات مئوية تمثل نقطة تعرض 20 - 30٪ من الأنواع لخطر الانقراض، وستعانى الشعاب المرجانية إلى انكماش واسع، يؤدى إلى تغير الإيكولوجيات البحرية للتنوع الحيوي، وفى المقابل سيؤثر على مئات الملايين من البشر الذين يعتمدون على الأسماك فى معيشتهم وتغذيتهم.

هـ. مخاطر صحية أكبر:

إن تغير المناخ سيعرض عدداً إضافياً من الناس لخطر الإصابة بالملاريا وبحدود 220–400 مليون شخص.

وإن هذه العوامل الخمسة لا يمكن النظر إليها بشكل منعزل، بل ستؤدى إلى انتكاسات كبيرة فى التنمية البشرية، وستتفاعل مع بعضها البعض ومع مشكلات التنمية البشرية الموجودة من قبل، مما سيخلق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اتجاهات هبوط قوية، تؤثر على إمكانيات التنمية البشرية في المدى الطويل.(1)

2- مكونات التنمية البشرية المستدامة :

استناداً إلى تقارير التنمية البشرية يمكن تحديد أربعة مكونات للتنمية البشرية المستدامة مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض، وتعد هذه المكونات بمثابة معايير للسياسات وأهداف يجب تحقيقها على الصعيد الكوني، وبحسب ظروف كل بلد ومجتمع، وهي:(2)

أ. الإنصاف:

إن الإنصاف أحد مكونات التنمية البشرية المستدامة الأكثر أهمية كونه يركز على عدالة وتكافؤ الفرص بين البشر. ويستخدم مصطلح الإنصاف هنا بديلاً عن مصطلحي المساواة والعدالة، وهو الأقرب إلى الخطاب الاجتماعي الذى ساد فى حقب سابقة والذى يعنى:(3)

1- الشفافية، الإعلام، المشاركة، تحقيق العدالة، ضمان المواطنة، حرية التعبير عن الرأي، المجتمع المدني، السلام الأهلي، إطلاق البدائل، الديمقراطية فى الإدارة والتعليم وصياغة القرارات المصيرية .

2- الأوليات الجوهرية لحقوق الإنسان، حقوق الطفولة، حقوق المرأة، المساواة، مكافحة التعذيب ومكافحة الإرهاب والفساد.

3- إدارة الموارد الطبيعية، الإدارة المستدامة للغابات، خفض عمليات التجارة غير القانونية، احتواء الأخطار البيئية ونتائج هوس الحروب

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (2008)، تقرير التنمية البشرية، 2008، ص1.

2- عاطف عبد الله قبرصي، "التنمية البشرية المستدامة فى ظل العولمة : التحدى العربي"، ألاسكا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000، ص28.

3- Kay muir lesche ،Education ،sustainable and chang management Development policy Journal. U.N.D.P. Vol. Auqust 2002.p.92.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والعسكرة للحفاظ على مصلحة الأجيال المقبلة أى الإنصاف يكون داخل الجيل الواحد وبين الأجيال القادمة .

ويتميز مفهوم الإنصاف عن المفهومين (المساواة والعدالة) بكونه يركز على تكافؤ الفرص ويلتزم بمبدأ تحمل الفرد مسؤولية الإفادة منها، إذ أكد المبدأ الرابع الذى أقره مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والمنعقد فى (ريو دى جانيرو) عام 1992، على ضرورة إنجاز الحق فى التنمية حيث تتحقق على نحو متساو للحاجات التنموية والبيئية للأجيال فى الحاضر والمستقبل. (1)

إن مفهوم الإنصاف وبحسب منظور محبوب الحق فى حالة اقتصاره المحدد على الوصول إلى الفرص بشكل متكافئ فإنه يتطلب إعادة هيكلية جذرية فى علاقة القوة فى المجتمع ويشمل ذلك. (2)

1- تعديل توزيع ملكية الأصول الإنتاجية ولاسيما تحقيق إصلاح زراعى.

2- إدخال تعديلات هيكلية فى توزيع العبء الضريبى من خلال اعتماد ضرائب تصاعدية، تهدف إلى إعادة توزيع المداخيل من الأغنياء إلى الفقراء.

3- إصلاح نظام التسليف بحيث يتمكن الفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة من الإفادة من هذا النظام.

4- تحقيق تكافؤ الفرص السياسية من خلال نظام الانتخابات.

5- إلغاء المعيقات الاجتماعية والقانونية التى تحد من وصول النساء والأقليات إلى بعض المواقع المقررة فى الشأن السياسى والاقتصادى.

1- ف. دوجلاس موسشيت، "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، مصدر سابق، ص17.

2- التقرير الأهلى اللبناني، "حول التنمية المستدامة، تحضيراً لقمة الأرض الثانية فى جوهانسبورغ"، بيت الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2000، ص18.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب- الإنتاجية :

إن النظرة التقليدية للتنمية كانت تركز على النمو الاقتصادى وتحسين نوعية المنتجات والزيادة المضطردة فى إنتاج الثروات ،وهذه النظرة غير كافية، لأنها تعد الإنسان وسيلة لتحقيق عملية التنمية، إلا أن مفهوم التنمية البشرية لا يتنكر إلى أهمية النمو بشرط أن تكون متلازمة مع تحقيق التنمية البشرية. (1)

إذ يرى هذا المفهوم تعزيز الارتباط الإيجابى بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية، وتعنى التنمية وفق هذا المفهوم:

1. تنمية الناس هو الاستثمار فى قدرات البشر عن طريق تطوير قدراتهم فى التعليم والصحة لتمكنهم من عمل منتج وخلاق.
2. التنمية من أجل الناس وتعنى توزيع أكثر عدالة للدخل وثمار النمو الاقتصادى بشكل واسع النطاق ومستمر.
3. التنمية بواسطة الناس تعنى تمكين الناس وتقوية قدراتهم من خلال زيادة فرصة مشاركة الناس فى عملية التنمية .

إضافة إلى وجود العديد من الخيارات التى تمكن الناس من الإبداع والإنتاج والتمتع بالحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإحساس بالجماعة واحترام الذات وحقوق الإنسان.

فالتنمية البشرية يجب أن تتجه بالدرجة الأولى إلى تحسين حياة الإنسان من الناحية الجسدية والنفسية والروحية والأخلاقية وعلى زيادة خبراته التعليمية وتأهيله تأهيلاً مناسباً للقيام بالعمل المطلوب بأكثر كفاءة وفاعلية .

1- محبوب الحق، " مفاهيم التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة"، 1994، ص22.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج- *الاستدامة :*

إن مفهوم الاستدامة وحسب منظور محبوب الحق على أنه (عملية شاملة لسياسات اقتصادية واجتماعية وتجارية ولا تقتصر على البعد البيئى "الطبيعة ومواردها"، بل هى الإطار الكوكبى وعموم المجال المكانى الذى تعيش فيه الشعوب بتفاعله مع الناس عبر تطور الزمن. (1)

فإنه يمثل منهجية فهم الواقع وتحليله ورسم استراتيجياته التنموية، إذ أكدت قمة الأرض على أن (كوكب الأرض ليس ملكية خاصة للأجيال الحاضرة، بل هى تشغلها على سبيل الاستعارة من الأجيال القادمة). (2)

ويمكن الإشارة هنا إلى بعض الأدبيات المتقدمة للأمم المتحدة التى لا تعد النسق الحالى للنمو على الصعيد العالمى مستداما ولا جديراً بأن يكون مستداما لأنه مبنى على مواضع خلل مولدة للفقر والتفاوت ومدمرة للبيئة، وهى الخاصية الأساسية الضامنة لاستمرار الجنس البشرى على سطح الكوكب.

لذلك فإن مفهوم الاستدامة يتطلب الالتزام بما يلي:

1. عدم توريث الأجيال القادمة ديوناً اقتصادية واجتماعية تعجز عن مواجهتها.
2. عقلنة استثمار الموارد الطبيعية وما يتطلبه ذلك من تعديل أنماط النمو ومعدلاته والتكنولوجيا المستخدمة .
3. تعديل أنماط الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية والتى هى غير قابلة للاستمرار. (3)

1- التقرير الأهلي اللبناني، مصدر سابق، ص18.

2- المصدر نفسه، ص9 -10.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (1996)، تقرير التنمية البشرية لعام 1996، ص4.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د - *التمكين:*

ينظر مفهوم التنمية البشرية إلى الناس بوصفهم فاعلين في عملية التغير الاجتماعي، وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون مشاركة نشيطة، وبهذا المعنى، فإن مفهوم التمكين هو أيضاً من المكونات الأساسية للتنمية البشرية وهو يعني تمكين الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم. وهناك بعض الاجتهادات قدمت لتحديد بعض المقومات والتي تعد كمؤشرات لتعزيز التنمية البشرية المستدامة والمتمثلة بالآتي:

1. تحقيق المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن اختلاف الأصول أو الانتماء أو الثقافات الفرعية .
2. مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديمقراطياً من خلال التنظيمات البرلمانية والمؤسسات الدستورية والقانونية .
3. عدم تركيز السلطات في هيئة واحدة وتحقيق الفصل بين السلطات ووجود حق الاعتراض والنقد الموضوعي وحق الجماهير في متابعة ومراقبة أجهزة السلطة من خلال المؤسسات الشرعية .
4. نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاملاً رشيداً [1].

1- د. أحمد وهبان، " التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث"، الدار الجامعية، 2002/ 2003، ص103-104.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سادسا: التنمية المستدامة *Sustainable Development*

المقدمة :

منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التى باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً فى ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية . إن مفهوم التنمية المستدامة وجد أكبر سند له فى كتاب (مستقبلنا المشترك) الصادر عام 1987م. كجزء من التقرير النهائى للجنة العالمية للبيئة والتنمية ويهدف فى استراتيجيته نشر الانسجام بين الكائنات البشرية والطبيعية. وانطلاقاً من هذا التصور فإن السعى نحو التنمية المستدامة يتطلب ما يأتي:

1. نظاما سياسياً يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين فى صنع القرار.
2. نظاما اقتصادياً قادراً على إحداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتى والاستدامة .
3. نظاما اجتماعياً يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة .
4. نظاما إنتاجياً يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية .
5. نظاما تكنولوجيا يبحث باستمرار عن حلول جديدة . [1]

حيث توضح توقعات البيئة العالمية أنها إذا استمرت الاتجاهات الحالية فى النمو الديمغرافى والاقتصادى والأنماط الاستهلاكية، فسيزداد الضغط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية التى تفوق قدرتها الاستيعابية، وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد سرعة التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية . [2]

1- اللجنة العالمية للبينة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، من كتب سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص142.

2- الحاج حسن، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية العدد 62، الكويت، فيفرى، 2006، ص2.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لذا وجب إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد فى التغلب على هذه المشكلات. لذلك تمخض عن الجهود الدولية مفهوم جديد للتنمية عرف باسم: "التنمية المستدامة "، والذ ى ظهر وتبلور لأول مرة فى تقرير برونتلاندونشر لأول مرة عام 1792.

أ - مفهوم التنمية المستدامة :

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد فى التعريفات والمعاني، وذلك راجع لتعدد استخداماتها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الآخر يراها نموذجاً تنموياً بديلاً، أو ربما أسلوب لإصلاح الأخطاء والتعثرات التى لها علاقة بالبيئة، وهناك من يتعامل معها على أنها قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التى تعمل على توعية وتخطيط لاستغلال الموارد بشكل أفضل.

من الناحية اللغوية والأصل، يعود مصطلح الاستدامة sustainable إلى علم Ecology، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التى تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدى إلى حدوث تغير فى خصائص وعناصر العلاقات ببعضها فى المفهوم التنموي، استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الإيكولوجيا على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقى حيث يبدأ بـ ECO.

أما فى اللغة العربية، وبالرجوع إلى المعنى اللغوي، الذى هو المدخل الرئيسى والذى يساعد فى تحديد المعنى الاصطلاحى الدقيق، فقد جاء الفعل استدام الذى جذوره (دوم) بـ معانٍ متعددة : منها التأنى فى الشيء والمواظبة عليه وهناك من ترجمه بالتنمية المستدامة أو التنمية المستديمة، أما المصطلح الإنجليزى فهو development sustainable.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويعتبر مصطلح التنمية المستديمة أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة، فالآخر يعكس فقط مبدأ إستمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية ويشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها، لكن يتم اختيار مصطلح التنمية المستدامة لأنه الأكثر استعمالا. (1)

منذ الظهور الرسمي للتنمية المستدامة، تعرضت الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريفها لما لهذا الموضوع من أهمية واتساع، وسنحاول التعرض لأهم التعاريف كالآتي:

عرفت التنمية المستدامة لأول مرة في سنة 1987 واعتبر التعريف كمصطلح رسمي من قبل Harlen Bruntland Gro واعتبر أول مصطلح رسمي وذلك في تقرير مستقبلنا المشترك على أنه : "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم. (2)

ركز هذا التعريف على الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، ودمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. ويحمل هذا التعريف في طياته مفهوم الحاجة وفكرة القيود. (3)

- الحاجة: الاحتياجات الخاصة والأساسية للفقراء، التي ينبغي أن تعطى لهم الأولوية .

1- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 62.

2- Anne E.Egelston ‹Sustainable development : A history ‹édition Springer ‹New York ‹2012 ‹p.83.

3- Anthony Rosa et karen Dechetl et Mérylle Aubrun ‹Guide pratique du developpement durable ‹Afnor ‹2005.

- نقلا عن" إلهام شلبي" الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، رسالة ماجستير، 2014 : 63ص.10.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- القيود: أى القيود البيئية وقدرة هذه الأخيرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية .

أما تعريف الاتحاد العالمى للحفاظ على الطبيعة سنة 1986، فقد عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التى تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد." (1)

كما عرف المبدأ الثالث المقرر فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذى انعقد فى ريودي جانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق فى التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر فى مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغى أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة، بل يمثل جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية . (2)

عرف قاموس Webster التنمية المستدامة على أنها "تلك التنمية التى تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا ،أى ضرورة ترشيدها. (3)(4)

كما عرفها إدوارد باربير Barbier:

أن التنمية المستدامة هي: "ذلك النشاط الذى يؤدى إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة،

1- Corinne Gendron, Le développement durable compromise, Québec, 2005, p.166.

- نقلا عن : إلهام شلبى : مصدر سابق : 2014

2- Anne E.Egelston, Sustainable development: A history, édition Springer, New York, 2012 ،p.83.

3- Beat Burgenmeier, Economie de développement durable, 2 ème edition, Bruxelles, 2005, p.38.

- نقلا عن : إلهام شلبى، مصدر سابق: 2014.

4- دوجلاس موسيشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة : بهاء شاهين، ط 1، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 12.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي للتنمية .[1]

ومنه نستطيع القول إن التنمية المستدامة اليوم هي خطوة صغيرة نحو الإنسان من جهة، وهي قفزة عملاقة نحو البشرية من جهة أخرى .[2]

كما سبق، يمكن القول إن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي، الاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة. كما ينبغي اعتبار التنمية المستدامة عملية واعية معقدة طويلة الأمد وشاملة لكافة المجالات والأبعاد، غايتها الإنسان (توفير احتياجات حالية ومستقبلية) كما هو شأن التنمية البشرية، إلا أنه يجب المحافظة على البيئة . فالتنمية المستدامة تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، مما يؤدي إلى استحداث التكنولوجيا إلى تكنولوجيا خضراء صديقة للبيئة، كل هذا يتم ضمن حيز سياسي يمتاز بالمشاركة والرشد في اتخاذ القرارات، وبالتالي ضمان استدامة بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية .

---

1 – عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد : 122، يناير، 1972.

2 - Assen Slim ،Le développement durable ،2 ème édition ،édition le cavalier bleu, Paris ،2007 ،p.60.

– نقلا عن : إلهام شلبي : مصدر سابق : 2014.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب - التطور التاريخى للتنمية المستدامة :

انطلقت التنمية المستدامة من الاعتبارات البيئية التى حفزت العالم إلى عقد المؤتمرات والقرارات والتى كان من أهمها ما يلى:

سنة 1972 نشر نادى روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البيئى وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية. جاء ذلك فى المؤتمر الذى عقد فى روما عام 1972 والذى تشكلت بموجبه لجنة تحضيرية مؤلفة من ممثلى 27 دولة من بينها دولة عربية واحدة هى مصر، ومن أهم نتائجه توقع حدوث خلل فى القرن 21 بسبب استنزاف الموارد والتلوث وغيرها من المشاكل البيئية . (1)

كما تم عقد الأمم المتحدة حول البيئة البشرية فى استوكهولم سنة 1972 وحضر هذا المؤتمر ممثلو 116 دولة من بينها 12 دولة عربية إضافة إلى عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، وتم عرض خلال المؤتمر مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية . (2)

كما وضع المجتمعون فى المؤتمر تصورا شاملا لمشكلات البيئة الراهنة والمستقبلية، والدعوة للعمل نحو إيجاد وعى بيئى لدى كل أفراد

1- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية فى تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة، 2007، : 25.

2- A. kiss et Jean-Didier sicault ‹La conférence des nations unies sur l, environnement, Stokholm ‹5/16 juin, p ‹1972 ‹Afdi 1972.

- نقلا عن، إلهام شلبى، الجودة الشاملة فى تحقيق التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، رسالة ماجستير، 2014 : 63.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المجتمع العالمى يؤدى به إلى المشاركة فى حماية البيئة (البيئة للجميع ورعايتها تهم الجميع ومشكلاتها تؤثر على الجميع). [1]

توصل مؤتمر استوكهولم إلى تبنى 26 مبدأ و109 توصية بهدف توجيه العمل الدولى والوطنى فى هذا الصدد .

وفى عام 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة (UNEP) تقريرا عن حالة البيئة فى العالم، وكانت أهمية التقرير أنه كان مبنياً على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم. أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمى للطبيعة فى 28 أكتوبر، الهدف منه توجيه وتقويم أى نشاط بشرى من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار قدرة النظام الطبيعى عند وضع الخطط التنموية . [2]

وفى سنة 1986 تم إنشاء نادى روما وهى أول فكرة لظهور التنمية المستدامة جمعت عدداً من المفكرين والاقتصاديين، ورجال الأعمال من مختلف الدول، دعى هذا النادى إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمى لتحديد حدود النمو فى الدول المتقدمة . [3]

أما فى سنة 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان: "تقرير برونتلاند" ضمن تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية والتى كانت تترأسها السيدة : "غرو هارلم برونتلاند"، أكد هذا

1- رشيد الحمد ومحمد سعيد صابرين، البيئة ومشكلاتها، مجلة عالم المعرفة، العدد : 22، الكويت، 1979، ص10 .

2- Prieur Michel et Doumbé Billé Stéphane ‹Recueil francophone des textes internationaux en droit de l, environnement ‹Bruxelles ‹1998 ‹p.306.

- نقلا عن، إلهام شلبى، نفس المصدر السابق.

3 - محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، 6002، ص 67.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التقريـر أنـه لا يمكننـا الاسـتمرار فـى التنميـة مـالم تكـن قابلـة للاسـتمرار ومن دون ضرر بيئى.(1)

كمـا طـرح فكـرة أن التنميـة المسـتدامة تعتـبر نموذجـاً تنمويـاً بـديلاً، ووضـع إسـتراتيجية تتصـور إمكانيـة وجـود تنميـة تحقـق الانسـجام مـا بـين النمـو الاقتصـادى وحمايـة البيئـة مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار المتطلبـات الاجتماعيـة البشرية.(2)

فـى حـين أنـه فـى سـنة 1992، عقـد مـؤتمر ريـو ديجـانيرو فـى 14 جـوان 1992 بالبرازيـل، تـوج هـذا المـؤتمر بفعـل توصـيات تقريـر رونتلانـد والتـى كـان مـن بينهـا دعـوة الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة إلى ضـرورة عقـد مـؤتمر دولى يجمع كل زعماء العالم للنظر فى قضايا البيئة.

اجتمـع المجتمـع الـدولى فـى ريـو دي جـانيرو لمناقشـة سـبل تفعيـل التنميـة المسـتدامة واعتمـد قـادة العـالم جـدول أعمـال القـرن الواحـد والعشـرون (أجنـدة 21)، مـع وجـود خطـط عمـل محـددة لتحقيـق التنميـة المسـتدامة. وأهـم النتـائج التى توصل إليها هذا المؤتمر:(3)

- إدماج البيئة فى عملية التنمية الشاملة للدول.
- بحث مسألة المؤسسة التى تشرف على عملية التنفيذ.

1- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائى للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، 155.

2- Lavoisur ‹Revue francaise de gestion ‹le developpement durable ‹N : 152 ‹ hermes ‹2004 ‹p.118.

3-إلهام شلبى، نفس المصدر السابق.

- Alain Jounot ‹100 Questions pour comprendre et agir : le developpement durable ‹Afnor ‹2004 ‹p.09.

- نقلا عن: المصدر السابق: 2014.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما أنه فى سنة 1997 تم إقرار بروتوكول كيوتو (اليابان والذى يهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات وعلى رأسها غاز ثانى أكسيد الكربون وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.(1)

كذلك فى سنة 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة فى جوهانزبيرخ بجنوب أفريقيا، حضر المؤتمر أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين فى مجالات البيئة والتنمية، وقد أعدت خطة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للاستفادة من المنجزات المتحققة من مؤتمر البيئة والتنمية واستعجال الخطى وتعزيز التعاون الدولي، والأخذ بعين الاعتبار لمبادئ ريو بشأن البيئة والتنمية، وستؤدى كل هذه الجهود إلى تعزيز تكامل عناصر التنمية المستدامة الثلاثة : تنمية اقتصادية، تنمية اجتماعية، تنمية بيئية باعتبارها دعائم معززة.(2)

كما أنه، وفى 14 ديسمبر، انعقد فى 2007 مؤتمر بالى بأندونيسيا ناقش قضية التغير المناخي، وفى السنة التالية وبالتحديد فى 7 ديسمبر 2009 عقدت قمة كوبنهاجن بالدانمارك حول قضية تغير المناخ فى حلقة متصلة بالجهود الدولية الرامية لمواجهة الاحتباس الحرارى تحت رعاية الأمم المتحدة، كذلك عقد فى 29 نوفمبر 2010 مؤتمر كانكون فى المكسيك بشأن تغير المناخ.

إن مفهوم التنمية المستدامة يتميز بصفة تجعله مفهوماً منفرداً عن المفاهيم التنموية الأخرى. فهو لا يرى فى الإنسان مجرد مورد أو طاقة عمل

1- الإسكوا، بناء القدرات فى نظم الطاقة المستدامة فى نهج للتخفيف من الفقر وإدراج قضايا النوع الاجتماعى فى القضايا الرئيسية، الجزء 1، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة فى دول الإسكوا، نيويورك، 2006، 10.

2- منشورات الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة – جوهانزبرغ –، نيويورك، 26 سبتمبر، 2002، : 7.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أو مجرد عنصر من عناصر الإنتاج بل يرى فيه كائناً أخلاقيا قادراً على الإبداع يشارك فى حياة مجتمعه . ويستثمر بيئته على أساس مبدأ التسخير لا التدمير.

وخلاصة القول أن ما يميز مفهوم التنمية المستدامة هو أنه يبنى على البشر ولا يبنى على رأس المال. فقد عد الفكر التنموى التقليدى الأمية مثلاً بوصفها إهانة للإنسان فى حين ينظر مفهوم التنمية المستدامة إلى الأمية بوصفها عائقاً يحول دون ظهور الإنسان المنتج، كذلك يمكن ملاحظة العلاقة التفاعلية التى يسعى مفهوم التنمية المستدامة إلى إقامتها كعلاقة الفرد بالمجتمع وعلاقة المجتمع بالبيئة وعلاقة الحاكم بالمحكوم، وعلاقة المجتمع المؤسس بالمجتمع المدني (1)

ج - مبادئ التنمية المستدامة :

تقيَّم العلاقة بين النمو من جهة والبيئة وما تحويه من موارد من الجهة الأخرى على أنها علاقة تكاملية ، وليست علاقة تنافرية أو صراعا ، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادى يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد ، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة وبين البيئة من جهة أخرى هى التى تحدد المبادئ التى يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها وهذه المبادئ هي:

أ - استخدام أسلوب النظم فى إعداد وتنفيذ التنمية المستدامة ، يعد أسلوب Sgyteme//Approach شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة ، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لاى مجتمع بشقيها الطبيعى والبشرى ما هى إلا نظام فرعى صغير من النظام الكونى ككل، وإن أى تغير يطرأ على محتوى وعناصر أى

---

1 - د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب، بحث منشور فى مجلة دراسات اجتماعية، العدد التاسع، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص9-10.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نظام فرعى مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر بشكل مباشر فى عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، وبالتالى على النظام الكلى بالأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة وبالشكل الذى يفضى بالنهاية إلى توازن بيئة الأرض عامة . (1)

ب- المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة فى اتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار، خصوصا فى مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها. فالتنمية المستدامة تبدأ فى المستوى المكانى المحلي، أى مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدنا أم قرى، هذا يعنى أن التنمية من الأسفل يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، التى تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة فى خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها. ولا ننسى الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التى تصدر يوميا عشرات القرارات التى تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلى وتعمل على تشكيله وفق نمط معين. (2)

1- Break Dcharch. W Hansll .Evine and R.Zelink.Bulding Sustaintes-the Histonic Imperative for chang Ecolq.1998.p.5.

2- Break and other 1998-p-1-2.

- ماجده أبو زنط وعثمان أبو غنيم، التنمية المستدامة إطار فكرى دراسة فلسفية، المنارة، مجلد 12 العدد 1، 2006 : 12.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفى هذا الصدد، فقد أصدر أيضا البنك العالمى للإنشاء والتعمير مع نهاية القرن العشرين عشرة مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة وهي:

- المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد فى وضع الأولويات وتحديد المشكلات الواجب التصدى لها بفعالية [1]
- المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار، أى التأكيد على فعالية التكلفة، بحيث يسمح هذا التأكيد بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدود.
- المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف، بحيث بعض المكاسب فى مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر والعمل على خفض الدعم لاستخدام الموارد الطبيعية، وهو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.
- المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا، إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هى الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق.
- المبدأ الخامس: الاقتصاد فى استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية، حيث يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة.
- المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص، يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا فى العملية الاستثمارية.

---

1 - جمال حلاوة وعلى صالح، مدخل إلى التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 6010، ص 126.

- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، مرجع سابق، ص 20.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- المبدأ السابع : الإشراك الكامل للمواطنين أى المشاركة الشعبية .
- المبدأ الثامن : توظيف الشراكة التى تحقق نجاحا ، يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التى تشمل:
  - الحكومة - القطاع الخاص - منظمات المجتمع المدني، وتنفيذ تدابير للتصدى لبعض القضايا البيئية .
- المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإدارى المبنى على الكفاءة والفعالية، من خلال تبنى المديرين أدنى التكاليف.
- المبدأ العاشر : إدماج البيئة من البداية ، فى سياسات الدول وإستراتيجيات المؤسسات وكذلك الاستثمارات الجديدة المزمع إنشاؤها مستقبلا .

نستنتج مما سبق أن المبادئ السالفة الذكر هى مرشد للتنمية المستدامة وتحد يتطلب من الاقتصاديين وكل رجال العلم والمسؤولين المشاركة على نحو كامل فى مجابهته والعمل على تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة من أجل صنع جيل جديد من صانعى السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية فى العالم. (1)

وتضيف بريارى مبادئ وأسسا أخرى إلى التنمية المستدامة وهى كالاتي:

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها وكانت أهمها:

1 - أن تأخذ التنمية فى الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالى والمستقبلى كأساس لشراكة الأجيال المقبلة فى المتاح من تلك الموارد .

1- حبابه عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة، المبادئ والتنفيذ، من مؤتمر ريو دى جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي، 2007، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2008 : 72 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادى بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة .

3- يتعين إعادة النظر فى أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئى والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية .

4- لا ينبغى الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة .

5- لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود الآثار البيئية غير المباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور فى الموارد الطبيعية (إبراهيم، 2004) .

6- استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التى تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية. (1)

1- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، مصدر سابق : 28-32.

- Barbara ‹Ingham ‹‹Economics and Development ‹Mc Graw – Hill Book Company Ltd London : 1995.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د - أهداف التنمية المستدامة :

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة، لابد من تحقيق جملة من الأهداف الشاملة لكافة المجالات، ويمكن تلخيصها فيما يلى :

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان فى المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وروحياً، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطى.

2- احترام البيئة الطبيعية : التنمية المستدامة ترتكز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

3- تعزيز وعى السكان بالمشكلات البيئية القائمة : وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة فى إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم فى إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة .

4- تحقيق استغلال عقلانى للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلانى. يمكن القول إن الاستغلال المفرط والتدبير المصاحب للتنمية هو ناتج للمجتمع الصناعى الجديد لأن التدهور البيئى يشير إلى أن الاقتصاد الاستخلاصى والمبنى على النموذج الاقتصادى المهيمن يستنفد الموارد غير المتجددة، ويستخلصها بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

5 - ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة فى المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها فى تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة.

6 - إحداث تغيير مستمر ومناسب فى حاجات وأولويات المجتمع: وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذى بواسطته يمكن التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها. (1)

1- عبد الله جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق فى استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولة عن حماية البيئة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة، مجلد : 23 العدد : 01، السعودية، 2009، 9.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شكل رقم (3)

الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة

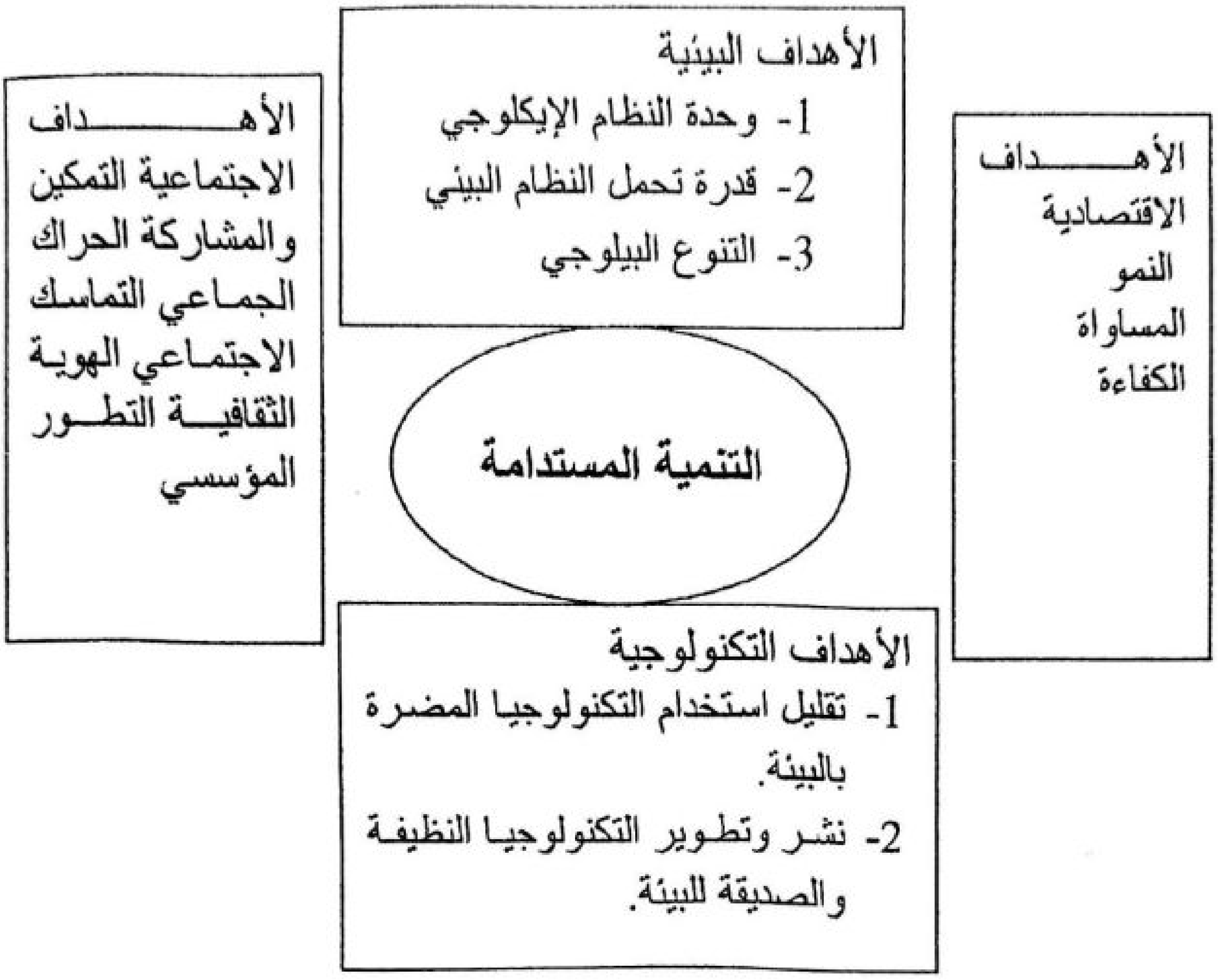

المصدر: دوكلاس موسشيث، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، ط1 الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة، 2000:72

هـ- أبعاد التنمية المستدامة :

تتميز التنمية المستدامة بأبعاد متعددة ومختلفة وتتداخل فيما بينها وبالتالى فإن التركيز عليها من شأنه إحراز تقدم فى تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل هذه الأبعاد فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتكنولوجية، وهذه الأبعاد هي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1- البعد الاقتصادي:

يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويتمحور البعد الاقتصادى للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية فى مجال توظيف الموارد الطبيعية . يمكن حصر البعد الاقتصادى فيما يلي:

حصة الاستهلاك الفردى من الموارد الطبيعية، وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية بتغيير أنماط الاستهلاك التى تهدد التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته، حيث تقع مشكلات التلوث العالمى على عاتق الدول الصناعية، وتقليص تبعية البلدان النامية، كما يجب تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر فى مستويات المعيشة، حيث هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعمارى والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية، والحد من التفاوت فى المداخيل، وبالتالى المساواة فى توزيع الموارد، وتقليص الإنفاق العسكرى.

2- البعد الاجتماعي:

فى هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة فى رفض الفقر والبطالة والتفرقة التى تحد من حقوق المرأة، والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويتجلى هنا البعد الاجتماعى كأساس الاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي، وأهم عناصر البعد الاجتماعى هي: تثبيت النمو الديمغرافى، ضبط السكان، الحراك الاجتماعي - الصحة والتعليم - المشاركة الشعبية - التنوع الثقافي - تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجيل الحالى من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالى والمستقبلى من جهة أخرى. (1)

3- البعد البيئي:

يعطى البعد البيئى للتنمية المستدامة أهمية كبيرة لأنه جاء لمعالجة علاقة التنمية بالبيئة، من خلال وضع الأساسيات التى تقوم عليها الحدود التى يجب ألا تتعداها. فهذا البعد يتمثل فى الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل على أساس مستدام، وتوقع ما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية، ويمكن إجمال الأبعاد البيئية فيما يلي: عدم إتلاف التربة عن طريق أستعمال المبيدات، وتدمير الغطاء النباتي، العمل على صيانة المياه أى وضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وتقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية، أى صناعة ثراء الأرض فى التنوع البيولوجى للأجيال المقبلة وحماية المناخ من الإحتباس الحراري، أو الاستغلال الرشيد للموارد الطاقوية والمعدنية .

4- البعد التكنولوجي:

يمكن تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية :

الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والتشريعات الزاجرة والعمل على الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى وحماية تدهور طبقة الأوزون.

5- البعد السياسي:

إن غياب البعد السياسى للتنمية المستدامة، والذى يبلوره مفهوم الحكم الراشد، له أثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة تعيق التنمية المستدامة . فالبعد السياسى هو

1- حرفوش سهام وآخرون، الإطار النظرى للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمى الدولى حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008، جامعة سطيف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعى ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية فى اتخاذ القرارات وتنامى الثقة والمصداقية، وتولى السيادة والاستغلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة. (1)

شكل رقم (4)

تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

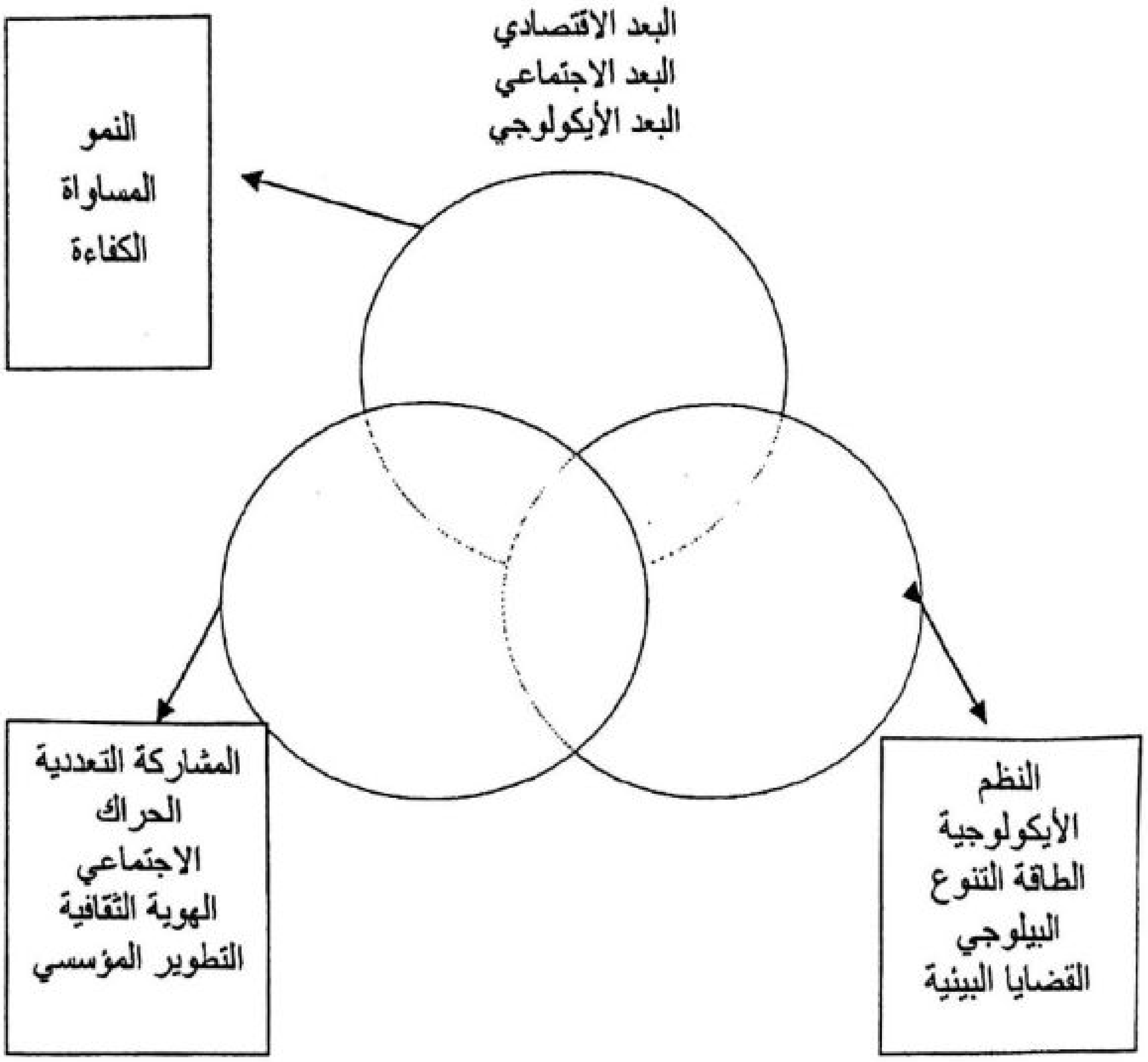

المصدر: ماجده أبو زلط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة دراسة نظرية فى المفهوم والمحتوى: 2005 : 162.

---

1 - برهزة محمد وبن سديرة عمر، الاستثمار الأجنبى كإستراتيجية للتنمية المستدامة –حالة الجزائر-، بحوث وأوراق الملتقى الدولى حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل 2008 : 299.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشكل رقم (5)

ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة

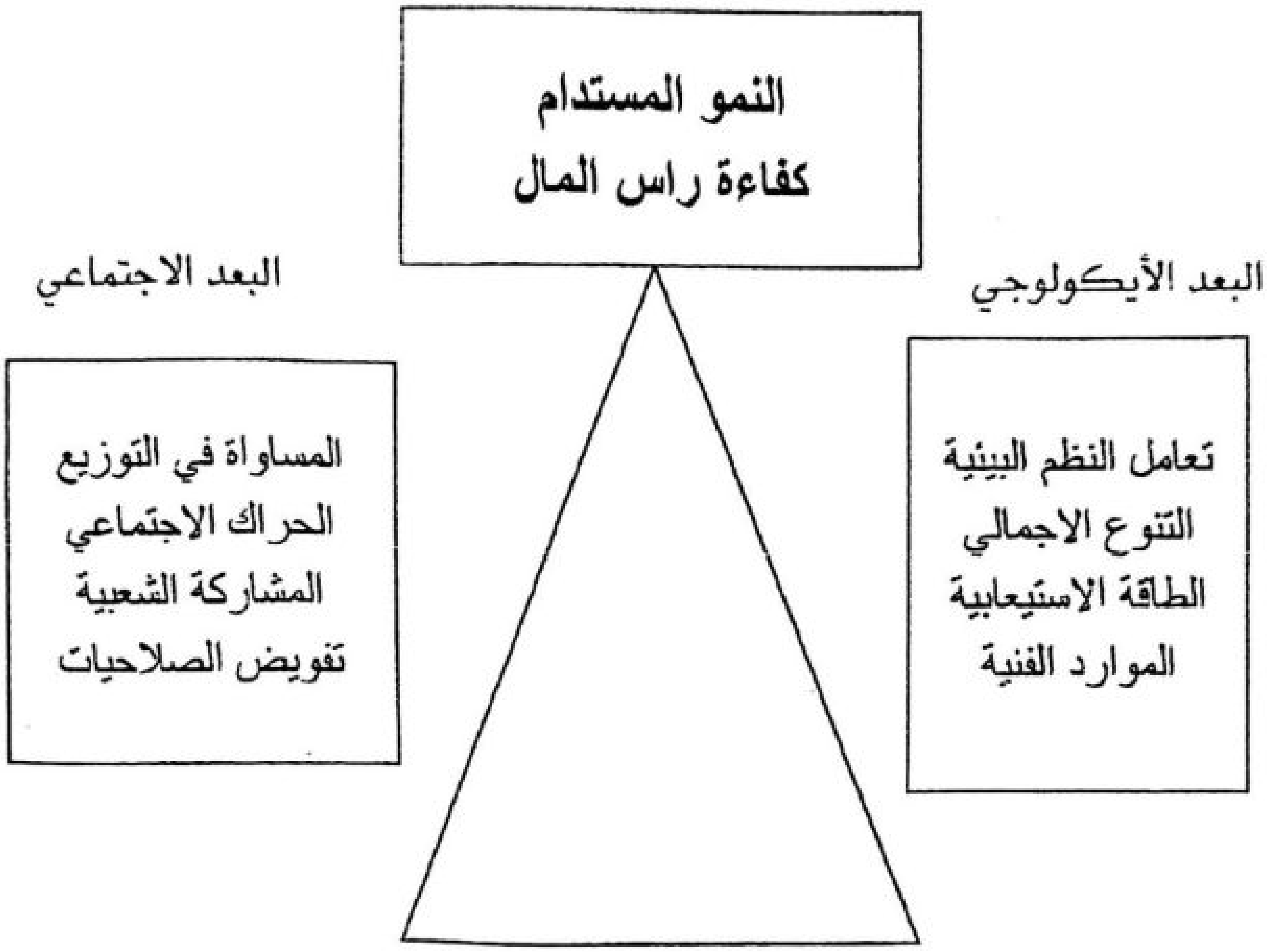

المصدر: ماجده أبو زلط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة دراسة نظرية فى المفهوم والمحتوى: 2005 : 161.

و- مؤشرات التنمية المستدامة :

يحتاج صانعو القرار إلى معلومات للمضى قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتسمح المؤشرات لأصحاب القرار وواضعى السياسات من ترصد التقدم المثمر فى سبيل تحقيق التنمية المستدامة . ففى الوقت الحالى نحن بحاجة إلى إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة لتقويم أثر النشاطات والتأثير على القرارات نحو الأحسن، حيث يقتضى التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والرفاه الاجتماعى واحتياجات البيئة فى عملية التنمية وتغيير أنماط صنع القرار، تتطلب مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة معايير الإعداد الجيد، حيث تكمن أهم المعايير في:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1- أن تعكس صحة المجتمع الاقتصادى أو الاجتماعى أو البيئي، وأن تكون طويلة الأمد على مر الأجيال.

2- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها، أى ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.

3- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.

4- أن تكون ذات قيم جدية متاحة .

5- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.

6- ينبغى تحديد الأساليب المستخدمة فى إعداد أى مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعياً وعلمياً وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها.

7- الحساسية للزمن، بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذ استخدم كل عام.

كما أن مؤشرات التنمية المستدامة تعكس مدى نجاح الدول فى تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن إيضاح هذه المؤشرات كما يلى :

1- المؤشرات الاقتصادية:

تعكس المؤشرات الاقتصادية المستدامة تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية هي:

أ- التعاون الدولى لتعجيل التنمية المستدامة، يتكون هذا المؤشر من: نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، حصة الاستثمار الثابت الإجمالى المحلى وصادرات السلع والخدمات واردات السلع والخدمات.[1]

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة فى بلدان الإسكوا: تحليل ونتائج، الأمم المتحدة، 2001 : 6-8.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب- تغير أنماط الاستهلاك: ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوى من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة فى بلد ما.

ج- الموارد والآليات المالية : ويتم قياسها من خلال رصيد الحساب الجارى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى أو من مجموع الدين الخارجى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى أو عن طريق صافى المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة من الناتج المحلى الإجمالى.

2- المؤشرات الاجتماعية :

تتمثل هذه المؤشرات فى ما يلي:

أ- مكافحة الفقر: ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال معدل البطالة، مؤشر الفقر البشرى وعدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ب- الديناميكية الديمغرافية والاستدامة، ويقاس من خلال معدل النمو السكانى وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوى بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكانى للسنة .

ج- معدل التعليم والوعى العام والتدريب، ويقاس من خلال معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، والنسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية . (1)

د- حماية صحة الإنسان وتعزيزها، ويتم قياسها من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة وعدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المئوية والخدمات الصحية .

هـ- مؤشر السكن والأمن الاجتماعى وحماية المواطنين من الجرائم.

---

1 - نورى منير، أجهزة الإعلام التنموى ودورها فى حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد : 06، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008 : 6-8.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3 - المؤشرات البيئية :

تعتبر المؤشرات البيئية جزءاً لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة فى كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التى تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقيق الأهداف. تتمثل هذه المؤشرات في:

أ - حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها ، وأهم المعايير هي: الموارد المتجددة - السكان -استخدام المياه -الاحتياطات المتجددة .

ب- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة ، ويتم رصد التقدم من خلال: نصيب الفرد من الأراضى الزراعية ، نصيب الفرد من الأراضى الصالحة للزراعة والأراضى المزروعة بصورة دائمة ، استخدام الأسمدة .

ج- مكافحة إزالة الغابات والتصحر، ويتكون هذا المؤشر من: التغير فى مساحات الغابات. نسبة الأراضى المتضررة بالتصحر.

4- المؤشرات التكنولوجية :

إن قياس الإمكانيات التكنولوجية التى توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية ، وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة فى تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية ، لخص برنامج الأمم المتحدة عام 2004 مؤشرين رئيسين هما : مؤشر تنافسية القطاع الصناعى ومؤشر الإنجاز التكنولوجي، كما أن هناك مؤشرات البحث والتطوير والإنفاق على هذا الأخير كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى. (1)

---

1 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة فى بلدان الإسكوا : تحليل ونتائج، الأمم المتحدة، 2001: 6-8.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

5- *المؤشرات السياسية :*

هـى تلـك المؤشـرات المتعلقـة بمؤشـرات قيـاس الحكـم الراشـد، والتـى يمكـن التعـبير عنهـا بالمسـتويات التـى وصلـت لهـا مبادئـه وآلياتـه المتمثلـة في: درجـة انشـفافية، المشـاركة، المسـاءلة، سـيادة القـانون، الاسـتقرار السياسـي، محاربـة الفسـاد، حريـة الإعـلام، اللامركزيـة، اسـتقلالية السـلطة القضـائية والعناية بحقوق الإنسان. (1)

ز- خصائص التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة خصائص نعددها فيما يلي:

1- طويلة المدى: يعد البعد الزمنى هو الأساس للبعد الكمى.

2- تراعى حق الأجيال القادمة فى الموارد الطبيعية .

3- تضع تلبية الحاجات الأساسية للفرد فى المقام الأول.

4- تراعـى الحفـاظ علـى المحـيط الحيـوى فـى البيئـة الطبيعيـة بكـل محتوياته.

5- يعـد الجانـب البشـرى فيهـا وتنميتـه مـن أوائـل أهـدافها وخاصـة الاهتمام بالفرد.

6- تراعـى المحافظـة علـى تنـوع المجتمعـات وخصوصـيتها ثقافيـا ودينيـا وحضاريا.

1- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منشور على الموقع :

- www.un.org/arabic/esa/hdr

- خميس عبد الرحمن رداد، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائى العربى الثاني، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2009 : 76.

- المجلس الأعلى للتعليم، التنميـة المستدامة، قطر، 2009 : 61.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

7 - تقوم على التنسيق والتكامل الدولى فى استخدام الموارد وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . (1)

ح - معوقات التنمية المستدامة :

رغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة فى جميع دول ومجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدد من الأسباب، التى لعل من بين أهمها وأبرزها:

1 - الزيادة المطردة فى عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة 140 فى المائة خلال الـ 50 عاما الماضية، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام 2050 تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة .

2 - انتشار الفقر المدقع فى العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد فى اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو 1.1 مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان فى نحو 10 فى المائة من جميع الأمراض فى البلدان النامية .

3 - عدم الاستقرار فى كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن .

4 - مشكلة الفقر فى بعض دول العالم والتى تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية .

---

1 - المجلس الأعلى للتعليم، التنمية المستدامة، قطر، 2009 : 61.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

5 - استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

6 - تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوى، وارتفاع درجات الحرارة فى فصل الصيف ومعدلات البخر والنتح، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

7 - محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد فى الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضى الصالحة للاستغلال فى النشاطات الزراعية المختلفة، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة فى بعض أقطار العالم .

8 - عدم مواءمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى بعض دول العالم النامى، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها. (1)

التعامل مع تحديات ومعوقات تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، يتطلب وفق التقارير الدولية المعنية بشؤون التنمية المستدامة، وكذلك آراء المختصين، التخفيف من حدة الفقر فى بلدان العالم، وبالأخص فى المجتمعات الريفية، التى يعيش فيها معظم الفقراء، هذا إضافة إلى ضرورة تحسين قدرة جميع البلدان، وبالذات البلدان النامية المرتبطة بالتصدى لتحديات العولمة والاعتماد على بناء القدرات الذاتية، بما فى ذلك التشجيع على أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة للحد الفاقد ومن الإفراط فى استخدام

---

1 - د.عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومطالب تحقيقها، جامعة المسيلة، السودان، 2011 .

- العوضي، سعاد عبد الله، البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت : 2003.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموارد الطبيعية والاقتصادية، وكذلك القضاء على المشكلات الصحية، وبالذات الأمراض والأوبئة المستعصية، مثال مرض الكوليرا الذى عادة ما ينتشر فى البلدان الفقيرة بسبب سوء الرعاية الصحية المتوافرة لديهم، إضافة إلى انتشار المياه الملوثة والمستنقعات.

سابعاً : التنمية فى العالم العربي:

بلدان العالم الثالث أو ما يسمى بالدول النامية التى شملها مفهوم التنمية، حيث تعرضت معظم الدول العربية إلى الاحتلال أو ما يسمى بالاستعمار، من قبل الدول الكبرى أو الغربيه والتى تطلق على نفسها بالدول المتقدمة، وكانت أغلب الحجج التى سوغت لها الاحتلال هو البناء التنموى فى هذه البلدان المختلفة، وذلك لغرض التغطية للأهداف الرئيسية التى كانت تتوخاها من الاستعمار الذى أفضى فى حقيقته إلى الهيمنة على خيرات وقدرات ومواقع الدول العربية المتخلفة وفقا للنظرة الاستعلائية لهذه الدول للدول العربية المتخلفة، حيث كانت تضع لها المعايير التى تفرق بين التقدم والتخلف والتحضر، وكان من أهم المعايير التى وضعتها للبلدان العربية، مدى الازدهار الاقتصادى والسياسى والعلمى والذى ينعكس على الوضع المجتمعى والمعيشى للأفراد، والذى يحدد مدى قوة الدولة وتأثيرها فى الأحداث العالمية .

وفى البدء انتشر مفهوم التنمية فى البلدان العربية كما هو فى آسيا وأفريقيا فى المجال الاقتصادى، ليدل على عملية إحداث مجموعة التغيرات الجذرية فى المجتمع وليكسبه القدره على التطوير الذى يضمن تحسين حياة الفرد وزيادة قدرته على الاستجابة للحاجات الأساسية والمستحدثة لهؤلاء الافراد، ثم انتقل المفهوم إلى السياسة فوصف بأنه عملية تغير اجتماعى متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية وذلك من خلال التماثل مع نظم الحكم التى تنتهجها هذه الدول فى الديمقراطية والتقدم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثم تطور هذا المفهوم ليشمل فروع التنمية الأخرى مثل التنمية الثقافية والاجتماعية والبيئية والصحية وغيرها .

وبما أن التنمية يراد منها رفاهية وتحسين الحياة العامة بكل جوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية للإنسان، والذى يعنى أن الإنسان هو الأساس وهو مركز التنمية ووسيلتها وغايتها ، فالتنمية إذاً يجب أن تتجه بالدرجة الأولى للإنسان نفسه جسديا وثقافيا وروحيا ونفسيا وأخلاقيا وعلميا وزيادة قدراته وخبراته وتأهيله تأهيلا مناسبا ليقوم بعمله على أحسن وجه، فلا تقتصر مسؤولية التنمية على الدولة فقط وإنما تمتد إلى مسؤولية الإنسان نفسه فى خلق التنمية وفى عملية المشاركة فى البناء التنموى، وما على الدولة إلا تأمين وسائل هذه التنمية أمامه، وبما أن الإنسان فى البلدان المتخلفة عموما وفى الدول العربية على الوجه الخاص يعانى من التخلف وفقدان الشعور بالمسؤولية تجاه نفسه وتجاه مجتمعه، فأى بناء تنموى تقدمى يرتجى يجب أن يبدأ بالإنسان وذلك من خلال إعادة بناء الثقة بنفسه وإثارة اهتمامه وتعزيز خبراته وإمكانياته.

أ - إبعاد التنمية فى العالم العربي:

هناك ثلاث مدارس فى فكر التنمية فى الوطن العربى يمكن التمييز بينها فى النقاط التالية :

المدرسة الأولى : والتى تتبعها أغلب الدول العربية بالاستجابة إلى متطلبات المؤسسات المالية الدولية والقوى العالمية الكبرى، وآليات الأسواق العالمية وتنفيذ الاتفاقات الاقتصادية العالمية، أن محددات التنمية هى القدرة على جذب رأس المال والمدخرات وضمانات الاستقرار المجتمعى والاستثمار وإقامة البنية الأساسية المناسبة من قبل الدولة مع درجات مختلفة لمقاومة التحرير السريع للسوق والخصخصة وتضارب المصالح ولأسباب العدالة الاجتماعية وللمحافظة على قدر مناسب لقوة الدولة ولنظام الحكم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المدرسة الثانية: والتى تقوم على ملاحظة إرهاصات فكر جديد ودعت إلى توزيع مؤشرات التنمية وشمولية التنظير لها ومطالب التنمية البيئية، إضافة إلى التأصيل لانعكاسات الثورة العلمية للتقنية المعاصرة، وتركز هذه المدرسة على مؤشرات التقدم فى الأبعاد البيئية والتقنية والمؤسسية.

أما المدرسة الثالثة: فترتكز منطلقاتها على فكر الاستغلال الاقتصادى، والتمسك بدور قيادى للدولة فى النشاط الاقتصادى والعدالة فى توزيع الفرص، والتكتل الإقليمى المناسب فى مواجهة الاسواق، وهذه المدرسة لم يعد لها كثيرون. (1)

ب - عوامل التنمية فى العالم العربي:

هناك عدة عوامل للتنمية فى العالم العربى وحسب أنواع التنمية وهي:

أولا : العوامل الاقتصادية :

تستهدف برامج التنمية أساسا القضاء على نظام الاقتصاد التقليدى الذى يعتمد على اقتصاديات الكفاف، والذى يتسم بانخفاض الإنتاجية وبتوجيه الإنتاج لتلبية الاستهلاك المحلى قصير المدى لسد الحاجات الضرورية والأساسية فى الحياة .

وتمثل عوامل التنمية الاقتصادية ما يلي:

أ - استثمار رأس المال :

يتطلب التصنيع استحداث تحويلات أساسية فى توجيه رأس المال من المجالات فى الإنتاجية مثل شراء الأراضى والإنفاق فى الاحتفالات والطقوس الدينية، ليستثمر فى المجالات الإنتاجية المتمثلة فى شراء التكنولوجيا

---

1 - نصار، على، المؤشرات السياسية والتقنية والبيئية فى تقويم السياسة الاقتصادية العربية، 1995.

- العيسوب إبراهيم، و عادل حسين وآخرون، مؤشرات قطرية عربية، 1984.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديثة للتصنيع وتدريب العمال وتكوين القيادات الفنية والإدارية، كذلك يجب أن يوجه قدر كبير من رأس المال لبناء الهياكل الأساسية أو ما يطلق عليه رأس المال الاجتماعي كالطرق والمواصلات والتعليم، لا شك أن الدول النامية تعاني من نقص كبير فيما يطلق عليه نوركس Nurks عمليات التكوين الرأسمالي بسبب افتقارها إلى المشروعات الإنتاجية الكبيرة.

ب- تحويل وتقوية القوى العاملة:

كذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب احداث تغييرات أساسية في البناء المهني أو تكوين القوى العاملة داخل المجتمع، ومع بدء حدوث عملية التصنيع فإنه يجب توجيه جزء كبير من هذه القوى اتجاه الصناعة والخدمات التي تتطلبها ونحو المهن الفنية العليا التي تتطلبها عمليات التنمية الشاملة، ويجب أن نشير إلى أن أغلب الدول النامية تعاني من بطالة مقنعة في الزراعة، وهذا يعني أن تحويل جزء من القوى العاملة في الزراعة للإنتاج بها في الصناعة والخدمات لا يترتب عليه انخفاض الإنتاجية الزراعية، فإن البديل العلمي يتمثل في تحديث الزراعة، بمعنى إحلال أجهزة ميكانيكية في الإنتاج محل العمل اليدوي مع استخدام أساليب زراعية متقدمه مع عمليات المكننة، مثل مشروعات التجمع الزراعي والدورات الزراعية.

(إن التنمية الاقتصادية السليمة ما هي إلا مشكلة تكوين رأس المال الحقيقي، ويسير وفقا لخطة مرسومة وبرنامج مدروس وتهدف إلى إنماء الدخل القومي بمعدل يفوق معدل تزايد السكان، ويحدد مستوى المعيشة الفرق بين المعدلين، فكلما ارتفع معدل تزايد السكان ارتفع معه المعدل المطلوب لزيادة الدخل الحقيقي).[1]

1- محمد حسن صوان، مشاكل التنمية الصناعية في العالم العربي، 1961.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا : العوامل السياسية :

إن العوامل السياسية المتمثلة بعدم وجود مشروع وطنى فاعل أو عدم نجاح ذلك المشروع هو العامل الرئيسى فى أزمة التنمية فى الوطن العربى، وما يعنى بالمشروع الوطنى هو (مشروع تحرر) يهدف إلى إنماء القدرات الذاتية مادية وغير مادية وبشرية، لتحقيق الاستقلال الوطنى والنمو الاقتصادى الفاعل، والفرق بين تلكم البلدان التى نجحت فى اللحاق بركب الدول المتقدمة اقتصاديا وتلكم الأخرى التى ما تزال ترزح تحت التخلف والتبعية، يمكن أن نرى فى كون الأطراف التى حققت اللحاق النسبى بالتقدم الاقتصادى إنما يعزى نجاحها لكونها امتلكت مشروعا للتحرر الوطنى سياسيا واقتصاديا، واستطاعت تعبئة قوى المجتمع من خلف هذا المشروع، وكل هذه المشروعات قاومت الهيمنة الإمبريالية للسيطرة اقتصاديا وسياسيا، ويظهر ذلك جليا فى حالة الصين وكوريا والهند وبلدان شرق آسيا وأمريكا اللاتينية الصاعدة ومؤخرا جنوب أفريقيا وتركيا، بينما لم يمتلك العالم العربى مفرقا بأقطاره أو موحدا بوجود الجامعة العربية مشروعا ولا استراتيجية حقيقية وفاعلة للتحرر الوطنى والقومى، ولم ينجز ولا استراتيجية فاعلة للتنمية المستقلة والمستدامة، وكل ما بدأ من مظهر مشروعات تحرر وطنى كان استعارة لمشروعات قدمت لقطاعات الصفوة العربية المسيطرة بصوره مباشرة أو غير مباشرة من قبل المراكز الإمبريالية نفسها، وقد سقطت تلكم المشروعات جميعا بصورة متفاوتة ولم تحظى بمقبولية شعبية حقيقية . (1)

1- أمين حسن عمر، مقال، أزمة التنمية فى العالم العربى، أين الخطأ؟

- شبكة كلمة الأردن، 26-6-2015 www.jordanword.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج - معوقات التنمية فى العالم العربي:

1 - المعوقات الاقتصادية : وكما يلي:

أ - ارتفاع وتزايد عدد السكان : العقبة المهمة هى ارتفاع معدل تزايد السكان، مقابل التساوى أو الأقل أو الزيادة الانتاجية مما يؤدى إلى زيادة الفقر فى البلدان العربية، حيث إن الزيادة فى تعدد السكان تفرض عبئا كبيرا وثقيلا على الاقتصاد الوطنى.

ب - النقص فى الكوادر الوطنية : الكوادر الوطنية هى القادرة على بناء التنمية فى البلد، فإذا ما قلت أو نقصت تؤدى إلى الإخلال فى البناء التنموى فى البلدان العربية، وهذه الظاهرة منتشرة فى البلدان العربية حيث هروب الأدمغة والعقول إلى خارج البلدان وبالذات إلى الدول الصناعية مما يؤدى إلى إعاقة عملية التنمية .

ج - هيمنة قطاع النفط فى العالم العربي: مما يجعل الاقتصاد فى معظم الدول العربية معتمدا أساسا على القطاع النفطى، وهذا لا يؤدى إلى بناء اقتصاد متين لأنه يعتمد على الاقتصاد الريعى.

د - التعاون فى مستوى التطور فى البلدان العربية.

هـ - انخفاض مستوى الادخار والتراكم فى رأس المال فى البلدان العربية: إن انعدام الموارد المالية وضعف التراكم والاستثمار يؤدى إلى عدم تمكن القطاع الخاص من بناء وتنفيذ المشروعات التنموية الجديدة، وهناك الحواجز أمام التبادل التجارى بين الأقطار العربية تعد عائقا من عوائق التنمية .

2 - المعوقات الاجتماعية :

وتكمن فى ضعف المشاركة الجماعية فى خطط التنمية، بسبب تسلط فئة معينة على المشاريع التى تحتكر المشاريع والامتيازات لصالحها، بالإضافة إلى المركزية فى اتخاذ القرارات التى تتخذ على المستويات العليا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دون مراعاة الأشخاص الموجودين فى المستويات الدنيا، مما يؤدى إلى ظهور الخلافات والصراعات الداخلية فيما بين الأفراد، وتنعدم بذلك ثقة المجتمع بالمخططين وتضعف المشاركة الجماعية فى تحقيق التنمية، كما أن هذه الصراعات والخلافات نجدها تحدث بين جيلين، جيل المجتمع التقليدى المحافظ والجيل المجدد لاسيما وأن المجتمع العربى مازال يغلب عليه المجتمع التقليدى الرافض للتجديد، فالتنمية الاجتماعية الدينية تفرض مجموعة من الضغوط والقيود والضوابط التى تسعى للقضاء على أى محاولة للتحديث فى القيم والمعتقدات السائدة، فتبقى هذه الطبقة متعصبة للقيم، وبالمقابل نجد طبقة المجددين التى تسعى إلى تغيير القيم وبالتالى استحداث أفكار مجددة ومستحدثة تسعى إلى تحقيق التنمية.

3- *المعوقات السياسية* :

يعد العامل السياسى المتمثل فى عدم وجود مشروع وطنى تحررى واضح وفاعل أو عدم قدرة هذا المشروع إن وجد على النجاح والثبات من أهم العوامل السياسية فى أزمة التنمية التى تعانى منها دول العالم العربى، فالمشروع الوطنى التحررى كفيل بإنماء القدرات الذاتية مادية أو بشرية وبالتالى يحقق ويعزز الاستقلال الوطنى وخلق النمو الاقتصادى الناجز.

لهذا نرى الدول التى امتلكت مثل هذا المشروع السياسى والاقتصادى المستقل كيف استطاعت اللحاق بركب الدول المتقدمة اقتصاديا بعد تمكنها من حشد وتعبئة كل الطاقات والإمكانيات والقدرات خلف هذا المشروع، ومقاومة الإمبريالية المهيمنة سياسيا واقتصاديا، ومثل هذه الدول التحررية شاخصة وجلية كما هى فى الصين، وكوريا، والهند وبلدان شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وتركيا وجنوب أفريقيا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما الدول التى مازالت تعانى من التبعية والذيلية وترزح تحت هيمنة التخلف والجهل ولا تمتلك لنفسها مشروعا إستراتيجيا تحرريا وطنيا جادا مثل الدول العربية رغم وجود تكتلها الممثل بالجامعة العربية، لهذا لم تنجز استراتيجية فاعلة ومؤثرة للتنمية المستقلة والمستدامة، وكل ما هو ظاهر وعلنى عبارة عن مشروعات صورية مستعارة ليس لها أثر يذكر فى المجال التنموى الفاعل.

فالأنظمة العربية تتميز بطابع استبدادى يحتكر السلطة وبالتالى فإن أغلب الدول العربية تحكم من قوى ونخب سياسية تتسلط على الحكم وتحتكر السلطة السياسية وكل أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واحتكار السلطة هذه من قبل فئة لها مصالحها الخاصة بمعزل عن مصلحة المجتمع يؤدى إلى عرقلة عملية التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالحزب الحاكم والقائد الفرد هو محور الحركة فى المجتمع، وبغياب المشاركة الجماعية وانعدام الثقة ببين الطغم الحاكمة والشعب يؤدى إلى الاستبداد والفساد والذى يؤدى بالتالى إلى التناقص والتنافر بين السلطة الحاكمة وبين الأكثرية الساحقة من المواطنين الذين ينشدون التغيير والمشاركة فى صنع القرار والحكم، كما أن هذه الطغم الحاكمة المستبدة المتحكمة بالسلطة استطاعت إلى حد كبير التحكم بعقول الناس وجعلتهم أُسراء لأيديولوجيتهم وأفكارهم السياسية وبما يتماشى مع مصالحهم الخاصة للحفاظ على مناصبهم لأطول فترة ممكنة، وبالتالى فإن الأنظمة السائدة فى الوطن العربى تهتم فقط لإدامة وجودها والحفاظ على كيانها من أجل البقاء فى السلطة، .ولذلك فإن السياسات التى ترسمها هذه الطبقات السياسية الحاكمة تتمحور حول تحقيق هذه الأهداف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

4- المعوقات الثقافية :

التقدم الثقافى مشروط بأوضاع وتطورات لابد من توفرها لكن الظروف الحالية للمجتمعات العربية تواجه عوائق عديده تغيب شروط التقدم الثقافى، ومن هذه العوائق:

أ- غياب الديمقراطية وضمانات حقوق الإنسان كحق التفكير والعقيدة والتعبير.

ب- التخلف الاقتصادى والحرمان من الحقوق الثقافية.

ج- انتشار الفكر غير العلمى وسطوته على الجماهير البسيطة كالتفكير فى الهجرة نحو أوروبا لمحاولة العيش برفاهية بحتة.

د- انتشار الأمية بأنواعها الثقافية والتكنولوجية.

ولكى تتم عملية التنمية فى الوطن العربية بصورة صحيحة لابد من توفر مجموعة من الحلول من بينها ما يلي:

1- تعميق أسس الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة فى المجال السياسى والشأن العام وفى صنع القرار فى إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وفقا لما جاء فى مختلف العهود والمواثيق الدولية والمواثيق العربية لحقوق الإنسان.

2- استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطور فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وتحقيقا لتقدم المجتمعات النابعة من إرادتها وبما يتفق مع المفاهيم الثقافية والدينية.

3- الاهتمام بالطفولة والشباب ومواصلة النهوض بدور المرأة فى المجتمع وتدعيم حقوقها ومكانتها داخل المجتمع تعزيزا لمساهمتها بدفع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عمليـة التنميـة الشـاملة مـن خـلال مشـاركتها العمليـة فـى مختلـف الميادين والأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية.

4- مواصلـة الإصـلاحات الاقتصـادية للارتقـاء بمسـتوى معيشـة الـدول العربيـة ورفـع مسـتويات النمـو فـى بلـدانها، وتفعيـل دور القطـاع الخـاص، واتبـاع سياسـات تهـدف إلى تحريـر التجـارة والنفـاذ إلى الأسـواق الخارجيـة، وتطـوير أجهـزة الـدول لتقـوم بـدورها بشـكل فاعل.

5- العمل على الإسراع بإنجاز سوق عربيـة مشـتركة والاسـراع بالمراحل المطلوبـة، وتحقيـق التكامـل بـين بـين اقتصـاديات البلـدان العربيـة وتنميـة الاسـتثمارات وتطـوير العلاقـات البيئيـة والاقتصـادية وتـدعيم انخراطها فى اقتصاد السوق.

6- تحـديث البيئـة الاجتماعيـة للـدول العربيـة والارتقـاء بـنظم التعلـيم وتطـوير قواعـد المعرفـة لمواكبـة التطـورات العلميـة والتكنولوجيـة الفنيـة فـى العـالم وتمكـين الجماعـات العربيـة مـن التعامـل مـع متطلبات روح العصر وصيانة الهوية واحترام التقاليد الأصيله.

7- التمسك بقيم التسامح والاعتدال والحرص على ترسيخ ثقافة الحوار ونبـذ روح الكراهيـه وإشـاعة قـيم التضـامن والتعـايش السـلمى بـين الشعوب والأمم. (1)

1- السمالوطى، نبيل: دراسات فى اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

- جلاق حسان، مشكلات العالم العربى، منشورات دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 2004.

- شورب إبراهيم، إشكاليات التنمية فى العالم الثالث، دار المنهل اللبنانى، بيروت، 2006.

- حواس محمد، التنمية الثقافية فى العالم العربى، 2010.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د - مؤسسات التنمية الإدارية فى الوطن العربي:

إن من أبرز مظاهر الاهتمام بالتنمية والتطوير الإدارى فى الدول النامية بشكل عام وفى الدول العربية بشكل خاص، الرغبة المتزايدة فى إنشاء المؤسسات الإدارية التكوينية والتدريبية المتمثلة فى المدارس الوطنية للإدارة، ومعاهد الإدارة العامة ،ومراكز التطوير الإدارى، والمتأمل فى التجربة الإدارية فى الوطن العربى يلاحظ الاهتمام المميز فى إنشاء مؤسسات التنمية الإدارية، التكوينية والتدريبية فى الستينيات من القرن الماضى، وقد تزايد هذا الاهتمام من عام لعام حتى انتظم بهذا العدد الهائل من المدارس والمعاهد والكليات المتخصصة فى الإدارة بالوطن العربى.

ولم يكن إنشاء معظم مؤسسات التنمية الإدارية، التكوينية والتدريبية فى الدول النامية أو فى الدول العربية فى الستينيات محض صدفة، إنما هى ظاهرة كانت لها أسبابها حيث حظيت أغلب هذه الدول على استقلالها السياسى وتنبهت قبيل وبعد جلاء القوات الاستعمارية مباشرة إلى أهمية تنمية كوادر وطنية تقوم بمهام العمل الإدارى والفنى فى مختلف الخدمات وعناصر الإنتاج، وبرز التدريب المؤسسى المنظم كأفضل البدائل لتحقيق الاحتياجات العاجلة من الكوادر الإدارية والفنية، يضاف إلى ذلك القبول والدعم الذى وجدته فكرة التدريب الإدارى والمؤسسى حينذاك من قبل مؤسسات العون الفنى الإقليمية والعالمية وفى طليعتها هيئة الأمم المتحدة، فدعمت هذه المدارس والمعاهد بالخبراء الأجانب وخصصت البعثات لمدربى المستقبل من أبناء الدول العربية والعالم الثالث .

إن إنشاء مدارس التكوين الإدارى أو المعاهد ومدارس التدريب الإدارى يعبر عن رغبة فى إيجاد أحد الأدوات الأساسية للتنمية الإدارية، لكن تحقيق هذه الرغبة رهين بتأمين وتوفير كافة المقومات والمكونات التى تمكن هذه المؤسسات من القيام بواجباتها، وتأكيدا لهذا الدور فقد بين الدكتور أسامة عبد الرحمن :يتكرر التأكيد على أهمية التدريب

باعتبار أنه مدخل رئيسى لتنمية القوى العاملة، وقد تتوفر مؤسسات التدريب دون أن تكون فعالة، وقد تتوفر برامج التدريب دون أن تكون فعالة أيضا، ذلك أن التدريب الفعال يجب أن تتوفر له مقومات معينة، ومن بين ابرز تلك المقومات وجود المؤسسات التدريبية القادرة ووجود المدربين القادرين على نقل المعرفة والخبرة وتوفر المناخ الذى ييسر تلك العملية كما يجب وجود المتدربين الذين يتوفر لديهم الاقتناع بالتدريب وجدواه، إضافة إلى ذلك يجب أن يتوفر لدى القيادات الإدارية فى الأجهزة الحكومية وغيرها الاهتمام والاقتناع بجدوى التدريب وضرورته. (1)

ولكن تبقى الحقيقة أن مراكز التدريب الإدارى والمعاهد والكليات كمفاهيم ومناهج ودراسات فى العلوم الإدارية لها أكبر الدور فى خلق الكوادر الإدارية المتخصصة، ولو أحسن تنميتها وتوظيفها فى المكان المناسب الذى يتناسب مع تخصصها ومهارتها لكان لها النصيب الوافر والفعال فى دفع وخلق تنمية إدارية تلبى الطموح المرجو من هذه التنمية، لكن الواقع الفعلى يعكس أن أغلب هذه الكوادر لا تزاول اختصاصها الذى أهلت له وإنما الأعم الأغلب وظف فى أماكن بعيدة عن الخبرة والاختصاص الذى حصل عليه، لهذا لا نجد أى مردودات فعلية مشجعة لواقع التنمية الإدارية فى الوطن العربى.

---

1 - أسامه عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، عالم المعرفة، الكويت، 1982 : 246.

- حسن أبشر الطيب، مؤسسات التنمية الإدارية العربية أوضاعها الراهنة وآفاق المستقبل، عمان، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1984 : 7.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث

عملية التنمية فى العراق

المقدمة :

نتيجة للتخلف الاقتصادى والاجتماعى والتركيب المشوه للاقتصاد الوطنى الذى تعانى منه معظم دول العالم الثالث أو الدول النامية بسبب ضعف التراكمات المالية وقلة الموارد الاقتصادية وتفشى الجهل والبطالة وانخفاض مستوى اليد العاملة المهنية والحرفية وقلة الخدمات المقدمة للسكان، كلها عوامل تدفع بهذه الدول بمحاولة اللحاق بالعالم المتقدم وذلك باتباع الطرق السريعة واختيار أقصرها وأسهلها بغية الوصول لهذه الغاية، فعمدت أغلب الدول التى حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية لانتهاج هذا الأسلوب ولكنها كانت تصطدم بعقبات الماضى قبل الاستقلال، فيستحيل عليها تخطيها ما لم تستعن بتدخل الدولة المباشر التى تنظم إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطنى معتمدة بذلك على القطاع العام الواسع والمتوسع، حيث تسلك الدولة طريق ما يدعى بالخطة الاقتصادية أو البرمجة الاقتصادية . (1)

والعراق باعتباره إحدى الدول النامية كان قد تحول إلى هذا المضمار منذ عام 1950 وذلك لما يتمتع به من فرص ومرافق مالية كانت القوة الدافعة وراء ذلك التحول وفى اتجاه تنفيذ التطور الاقتصادى والاجتماعى وفقا لبرامج وخطط استثمارية واقتصادية كانت الأساس فى تنمية اقتصاده القومى.

1- صفاء الحافظ، القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكى فى العراق، بيروت، دار الفارابى، 1971 : 170.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولا : تطور المفهوم التاريخي للتنمية في العراق :

يمكن اعتبار الفترة من الحرب العالمية الأولى وحتى قيام ثورة تموز 1958 تمثل فترة ركود اقتصادي اجتماعي، وبصورة عامة فإن النشاط الإنتاجي ظل معتمدا على العوامل الطبيعية أكثر من اعتماده على أي عامل آخر، وكانت أغلبية القوى العاملة في العراق تمارس عملها في النشاط الزراعي والرعوي، وإن أغلب المواطنين يحصلون على مصادر عيشهم من هذا النشاط، ومن الطبيعي والحالة هذه أن معظم السكان يتركزون حيث تتوفر هذه الموارد الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، لهذا لم نلمس أي وجود يذكر لبناء تنموي يعتد به.

وبعد ثورة تموز1958 حيث تحرر العراق سياسيا من سيطرة الاستعمار وتبعيته، مما أدى إلى خلق ظروف مهدت لتطور اقتصادي لاحق، فقد شرع أول قانون للإصلاح الزراعي عام 1958 الذي عتق رقاب الفلاحين من الهيمنة التي كانت مسلطة عليهم من قبل الإقطاعيين وبموجبه رجعت حقوق الأراضي المسلوبة إلى أصحابها الشرعيين، وكان هذا القانون مؤشراً لظهور سياسة حقيقيه للتخطيط الاقتصادي والذي يعتبر كأداة علمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن الانتكاسة التي منيت بها ثورة تموز وشيوع حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانتشار الفوضى التي عمت المجتمع العراقي بأسره في تلك الفترة تركت آثارها الواضحة على كثير من القوانين والإنجازات التي حققتها الثورة، ومنها قانون الإصلاح الزراعي الذي تعثر تطبيقه لاحقا وخلق فيه المشرع الجديد ثغرات سمحت للإقطاعين المروق منها وممارسة دورهم الضاغط على الفلاحين والذي ادى بدوره إلى تشجيع الهجرة والانتقال من الريف إلى المدن، فانحسر كثيرا الإنتاج الزراعي الذي كان سابقا العمود الفقري للاقتصاد العراقي، لكنه في المقابل خلق نهضة تنموية في المناطق الحضرية على حساب مناطق الأرياف والقرى، والقفزة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاقتصادية التى أنعشت الاقتصاد العراقى وحررته من ربقة الشركات البترولية الاحتكارية هى قانون تأميم النفط الذى جاء بمثابة دعم للاستقلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى، ثم انتهج العراق سياسة التخطيط الاقتصادى الشامل لتحقيق التنمية الزراعية والصناعية والخدمية.

لم تطرح فكرة الإنماء الاقتصادى فى العراق إلا بعد التوقيع على اتفاقية النفط مع الشركات النفطية العاملة فى العراق والتى كانت تعتبر جديده آنذاك والتى وافقت هذه الشركات على إعطاء العراق نصف الأرباح اعتبارا من 1951، وفعلا أدى ذلك إلى ازدياد عوائد النفط وأصبحت هذه العوائد تشكل نسبة متزايدة من الدخل القومى ومن ميزانية الدولة ومن ميزان مدفوعاتها، الأمر الذى أثر تأثيرا بالغا فى تركيب العراق الاقتصادى والمالى وبذلك ازدادت الحاجة إلى إيجاد جهاز يأخذ على عاتقه وضع وتنفيذ خطط التنمية وتنسيق المشاريع العمرانية التى تضعها الوزارات المختلفة مع المنهاج العام للقطر فأسست الحكومة مجلس الإعمار عام 1950. والذى منحته الحكومة استقلالا إداريا وماليا وقانونيا، ووضعت تحت تصرفه جميع مواردها النفطية مع مبالغ أخرى كان يخصصها له مجلس الأمة آنذاك، وحصيلة القروض الداخلية والخارجية، إلا أن نسبة الموارد النفطية كانت قد خفضت إلى 70 بالمائة فيما بعد لتزايد العوائد فى عام 1952.

وقد قام مجلس الإعمار ثم وزارة الإعمار التى أنشئت فى العام 1953 بوضع عدد من الخطط كان أولها خطة خمسية استثمارية للفترة من 1950 - 1956 التى ركزت بالدرجة الأولى على المشروعات الزراعية والرى والصناعة والنقل والمواصلات والمبانى والإسكان. (1)

1- توماس بالوك، سياسة الاعمار الاقتصادية فى العراق، ساعده بالبحث وقدمه للعربية الدكتور محمد سلمان حسن، بغداد، مطبعة العانى، 1958 : 171. =

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد بلغ مجموع التخصيصات الاستثمارية التى تم توجيهها لهذه الخطة للقطاعات الاقتصادية ما يساوى 152 مليون دينار.

وقد استبدلت هذه الخطة بخطة خمسية أخرى تغطى الفترة 1955 - 1959 وبمبلغ إجمالى 298 مليون دينار لكى تغطى المشاريع الاقتصادية والعمرانية إلا أنه لم يستمر بهذه الخطة، حيث أوقف العمل بها بقيام ثورة تموز 1958 وحل محلها وزارة التخطيط بموجب القانون رقم 74 لسنة 1959، والتى أخذت على عاتقها وضع الخطط الاقتصادية بناء على الاقتراحات التى ترد إليها من الوزارات المختلفة وبدورها تعرضها على مجلس التخطيط الذى يكون له السلطة النهائية فى الموافقة أو اعادة النظر بالخطة.

كما أن الخطة الاقتصادية المؤقتة التى أعدت بعد عام 1958 لم تختلف اختلافا جوهريا عن المناهج السابقة ولم تتضمن أى إشارة إلى أهداف اقتصادية أو اجتماعية قومية واضحة، مما ادى إلى إيجاد محاولة جديده للتخطيط الشامل فى إعداد الخطة الخمسية الاقتصادية 1965 - 1969 فاحتوت هذه الخطة على اوجه اختلاف مهمة عن سابقاتها ولكنها كانت محدودة. (1)

ولهذا فقد جاءت الخطة الاقتصادية الخمسية للفترة 1970 - 1974 كمحاولة لاستكمال الإطار التخطيطى للقطر. (2)

= القانون رقم 22 : 1950.

- صفاء الحافظ، القطاع العام وافاق التطور الاشتراكى فى العراق، مرجع سابق ص571.

1 - خير الدين حسيب، تنفيذ الخطط فى العراق، 1951-1967، دراسات عن بعض المشاكل الانمائية فى بعض البلدان فى الشرق الاوسط، بيروت، مكتب الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية 1969 : 12.

2 - صقر أحمد صقر، التخطيط والنمو الاقتصادى فى العراق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا: المعوقات والتحديات التى تواجه عملية التنمية فى العراق:

ورث النظام العراقى الجديد بعد 2003 تركة ثقيلة من الخراب والدمار الذى تعرض إليه الاقتصاد العراقى إبان النظام الدكتاتورى السابق نتيجة للحروب الطاحنة التى زج بها النظام العراق سواء مع جيرانه من الدول الإقليمية أو بمواجهته العالم وتحالفاته الدولية مما أدى إلى إنهاك العراق شعبا ووطنا وفتت قواه ومرتكزاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وبناه التحتية فضلا على ما أغرق به البلد بالمديونية الخارجية التى بلغت مليارات الدولارات والتى لازال العراق ينوء بحملها إلى الآن .إضافة إلى ما تعرض إليه العراق وشعبه من حصار اقتصادى جائر نتيجة للعقوبات الدولية التى فرضتها الأمم المتحدة على العراق كعقوبة لما اقترفه نظامه بحق الكويت حين غزتها القوات العراقية فى 2 آب 1990 وأيضا كعقوبة لما سببه هذا النظام من ارباك وزعزعة الاستقرار والأمن العالمى، فضلا عما سببه الاحتلال الأجنبى للأراضى العراقية بغية إسقاط النظام السابق والذى أفضى إلى إبطال هيكلية الدولة العراقية وحل كافة مؤسساتها بما فيها المؤسسات الأمنية من جيش وشرطة محلية والذى نجم عنه إخلاء العراق من قواه وأداته الأمنية المعول عليها استقرار وضبط الأمن واستتبابه فى الداخل حيث أصبح العراق أرضا ومدنا مسرحا تتلاعب عليه قوى الارهاب الداخلى والخارجى دون وجود أى رادع يتصدى له، وتعرضت على أثره ممتلكات الدولة والناس إلى أكبر هجمة بربرية للسلب والنهب لم يعرف لها تاريخ العراق مثيلا حيث كانت موجودات العراق الثابتة والمتحركة وكافة ممتلكات الدولة والناس تحت رحمة اللصوص والعابثين والإرهابيين مما أسفر عن خسائر جسيمة لا تقدر بثمن، كان لها وقعها المدمر على الاقتصاد العراقى ونفسية المجتمع العراقى، ولكى نستجلى المعوقات والتحديات التى واجهت التنمية الاقتصادية العراقية بعد 2003 نستعرض أهمها بما يلي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1- تدمير شبه كامل للبنى التحتية وتعطيل لكافة مؤسسات الدولة ومرافقها الأساسية من قوى الأمن والخدمات والذى ترتب عليه شلل تام فى مفاصل الدولة الإدارية والاقتصادية والأمنية وبات الاقتصاد العراقى عموما لا يلبى طموحات الشعب فى سد حاجاته الضرورية وأصبح عاجزا عن القيام بأى بناء اقتصادي وتنموى وخدمى.

2- نتيجة لحل القوى الأمنية العراقية من قبل دول التحالف تركت الساحة العراقية والمدن العراقية عموما فارغة تسرح وتمرح بها قوى الخراب والدمار والإرهاب الداخلى والخارجى وأضحت مسرحا للصراعات والنزاعات المسلحة التى هيمنت على الوضع السياسى والاقتصادى العراقى فعطلت الحياة واغلب جوانبها الحيوية وصارت هى من يتحكم بزمام الأمور فى البلد فجمدت أى نشاط اقتصادى سواء كان صناعياً أو زراعياً أو تجارياً، فلم يطلب المواطن العراقى فى حينه غير الأمن والاستقرار لكى يستطيع الاستمرار والبقاء. فالإرهاب يمثل تحديا كبيرا لتطبيق السياسات الاقتصادية وفى كافة المجالات. فالسنوات التى تلت 2003 كانت من أكثر السنوات التى مرت على العراق انتهاكا لحقوق الإنسان والقانون وخاصة حق المواطن فى الحياة، فالعنف الذى تميزت به تلك الفترة من قبل هذه المجاميع أثر بشكل كبير وملحوظ على الوضع الاقتصادى العراقى وبالتالى على التنمية فلا يمكن على ضوء ذلك تحقيق نمو اقتصادى أو إصلاح اقتصادى أو خدمى فى ظل وضع أمنى متردى لهذا يجب على الدولة أن تراعى هذه المعضلة فى حالة رغبتها فى النهوض وتنمية الاقتصاد الوطنى.

3- ونتيجة للتدهور الأمنى الرهيب الذى تعرض إليه العراق بعد 2003 انعكست تداعياته على مجمل السياسة العراقية الجديدة فخلقت عدم الاستقرار والتناحر والتصارع السياسى بين الفرقاء السياسيين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجدد وتحولت مهامهم من محاولة الحفاظ على الأمن وإعادة الهدوء والاستقرار للوطن إلى حالة من التناحر والنزاع والصراع على المناصب والمغانم والامتيازات بين الفرقاء السياسيين ومنتسبى أحزابهم لإشباع أطماعهم وطموحاتهم الذاتية بعيدا عن مصلحة الشعب والوطن. وقد سببت هذه الإشكاليات التى خلقتها القيادات السياسية العراقية فيما بينها ركودا فى جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ولا زالت تداعياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية يتحمل عبئها وجسامتها العراق وطنا وشعبا ممثلة بأرواح أبنائه ونزيف دمائهم الذى لا ينقطع وبفقدان أراضيه ومدنه وبالدمار والخراب الذى يلحق المواطنين وممتلكاتهم من جراء العمليات الإرهابية لتى تقترفها قوى الإرهاب والظلام التى تسرح وتمرح حسب مشيئتها واهوائها ووفقا للزمان والمكان الذى ترتئيه دون أن تجد أى رادع قوى يثنيها عن تصرفاتها الدموية الطائشة .

4- فعامل عدم الاستقرار السياسى له مردود كبير على مجمل برامج التنمية وإقرار المشاريع المعدة لأغراضها علما أن برامج التنمية تعطلت تماما بسبب توجه مهام الدولة إلى قطاع الخدمات العامة بغية كسب رضا الجماهير من قبل السلطات، وكانت أولوية الميزانية للدولة العراقية الجديدة قد خصص للأمن لكى تثبت هذه الحكومات فى محاولة يائسة شرعيتها أمام مواطنيها لكونها مرتهنة بما تستطيع توفيره من أمن لمواطنيها ، مما أدى إلى تغيب الأموال المخصصة لقطاع التنمية .

5- نظام المحاصصة الطائفية والحزبية كان له أكبر الأثر فى تحدى البناء التنموى العراقى حيث طبق هذا النظام البغيض من أعلى المستويات فى الدولة المتمثل فى مجلس الحكم ونزولا إلى أدنى موظف أو عامل فى مرافق الدولة ،مما أدى إلى قتل الكفاءة والخبرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمقدرة والاختصاص لكون الأولوية فى التوظيف بدأت تحسب على نظام المحاصصة وليس على أساس هذه القيم والاعتبارات فضاعت على ضوء ذلك كل المساواة ومبادئ تكافؤ الفرص ليحل محلها وضع الرجل غير المناسب فى المكان المناسب، وقد أدى ذلك إلى خلق جيش من البطالة والعاطلين عن العمل، كذلك فإن الاعتماد على نظام المحاصصة دفع بالدولة وأحزابها إلى الاعتماد على الشركات الأجنبية لغرض الاستثمار فى الداخل وتطوير عمليات الإنتاج لكونها أكثر مردودا لمصلحتها ومنافعها الشخصية من الشركات المحلية العاملة فى الداخل.

6- إصدار قانون الاستثمار ليس له أى معنى ما لم يترافق مع الاستقرار السياسى والأمنى. فالاستثمار خصوصا الأجنبى لا يلبى طلبات الحكومة بالتورط للعمل داخل القطر إذا ما كان الوضع الأمنى هشا ومخترقاً.

7- التعددية الحزبية والسياسية والشراكة الوطنية الحقة لكل أطياف المجتمع العراقى دون الرجوع إلى انحداراتهم الطائفية والفئوية والعرقية أو إلى اللون والجنس والمعتقد مما يعزز بناء التنمية على الأسس الوطنية الحقة والمؤيدة بمشاركة أبناء الشعب جميعا، فالبناء الديمقراطى السليم لنظام الحكم الجديد يجب أن يقوم على الأسس والمبادئ الديمقراطية التى انتهجتها معظم دول العالم التى اتخذت من هذا الطريق أسلوبا ومنهجا لأنظمة حكمها، لا أن يقوم على أسس صورية شكليه دعائية كما هو الحاصل فعلا بالعراق حيث مقومات الديمقراطية مبنية أساسا على نظام المحاصصة الطائفية والعرقية والسياسية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

8- كما أن وجود حكومة دستورية وطنية منتخبة من قبل جميع الأطياف المشاركة فى العملية السياسية والممثلة فعلا لجميع أبناء الشعب دون استثناء، على أن تكون لها رؤية واضحة وتصور مقبول يأخذ بالحسبان جميع الأوضاع التى يمر بها العراق بإمكانياته وقدراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى أن تكون قادرة على صياغة خطط تنموية استراتيجية توفر المناخ الملائم للاستثمار الوطنى والأجنبى ومنح القطاع الخاص الوطنى تسهيلات ودعائم لكى يستطيع المشاركة والإسهام فى الناتج المحلى الإجمالى، فإن انتقال العراق من الاقتصاد المركزى الشامل والذى كان قوامه القطاع العام وسيطرته وتوجيهه إلى اقتصاد السوق والذى يعنى إسهام القطاع الخاص إسهاماً فعليا ورئيسيا فى بناء هذا الاقتصاد معتمدا على الاستثمارات والكفاءات وتدفق التقنية الإدارية والفنية للبلد وتطوير سوق المال..

9- هروب رأس المال الوطنى إلى الخارج نتيجة لسوء وتردى الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار فى البلد والبحث عن أماكن أكثر أمنا واستقرارا لتوظيفه أثر بشكل كبير على البناء التنموى العراقى وكان من ضمن التحديات التى أعاقت قطاع التنمية العراقية.

10- الفساد الإدارى والمالى الذى ينهش فى مفاصل الدولة وعروقها دون أن يجد من يردعه ويوقفه عند حده من هذا التمادى والتطاول على المال العام ورزق وقوت المواطن، رغم وجود الهيئات الرقابية والحسابية التى شرعت بعد 2003 مثل هيئة النزاهة الوطنية أو هيئة النزاهة البرلمانية والمفتشون العموميون التابعين للوزارات العراقية أو ديوان الرقابة المالية وكلها هيئات تشريعية مستقلة قانونيا واعتباريا واعطيت كامل الصلاحيات لغرض القيام بواجباتها على أحسن ما يرام إلا أن الحاصل فعلا غير ذلك تماماً فلم تروج لحد الآن أى ملف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فساد أو سرقة أو تلاعب بالمال العام ويأخذ طريقه السليم للمحاكم المختصة رغم وجود آلاف الملفات والدعاوى القضائية والتحقيقية بقضايا الفساد المختلفة لكنها مكدسة فى إدراج هيئات النزاهة أو المحاكم المختصة كل هذا ناتج عن الهيمنة الكاملة من قبل المتنفذين من السياسيين والحزبيين والمسؤولين العراقيين على هذه الهيئات الرقابية لكى يتستروا على منتسبيهم حتى لا تطالهم المسؤولية والعقوبات الرادعة ولهذا يبقى الفساد مستشريا ونافذا طالما بقى فى مأمن من الملاحقة القضائية والرقابية ، فإزاء هذا الوضع لا يرتجى للعراق من النهوض الاقتصادى والمالى أو بناء تنموى كما يطمح إليه الشعب.

11- فتح الحدود على مصراعيها أمام الاستيراد الخارجى وبمليارات الدولارات وحتى لأبسط السلع والمواد الغذائية الاستهلاكية كانت له ولازالت مردوداته العكسية على المنتجات المحلية سواء الزراعية أو الصناعة المحلية فى الأسواق العراقية لأن أغلب المنتوجات المحلية لا تقوى على الوقوف منافسة للسلع والمواد الاجنبية المستوردة لا من ناحية السعر ولا من ناحية الجودة مما أدى إلى عزوف المواطن عن شراء السلع والمواد المنتجة والمصنعة وطنيا فخلق حالة من الضمور للمنتوج الوطنى وبالتالى إلى توقف إنتاجه محليا فتوقفت على أثره آلاف المعامل والمصانع المحلية كما أدى إلى عزوف المزارعين عن ممارسة مهنتهم التى نشأوا وتربوا عليها فشجعهم هذا الوضع السيئ إلى الهجرة من أريافهم إلى المدن ليجدوا فيها أكثر رحابة وسعة للعيش وطلب الرزق. وعلى أثر تطبيق هذه السياسة الاقتصادية السيئة فى عدم حماية التجارة ومنتوج العراق الوطنى من التدهور والضمور تفشت ظاهرة البطالة واختلاق جيوش من العاطلين عن العمل من الشباب والنساء ومن ذوى المهارة والخبرة لعدم حصولهم على فرص عمل أو التعيين لأن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أغلب مجالات العمل فى هذه القطاعات سدت بوجوههم، كل ذلك كانت له نتائجه الوخيمة على الاقتصاد العراقى وعلى البناء التنموى.

12- يعتبر العراق من الدول التى تعتمد فى اقتصادها على الاقتصاد الريعى المتمثل فى النفط وبعض المعادن، ولما كان هذا القطاع يعتمد أساسا على السعر الذى تحدده أسعار الأسواق العالمية والتى دائما هى عرضة لسياسة السوق المفتوح التى تتأثر بالعرض والطلب وبالأزمات العالمية السياسية والاقتصادية ولكون الدخل القومى الحقيقى وميزانية الدولة العراقية أحادية الجانب فى مواردها باعتمادها على ما يرد إليها من أسعار النفط المباع فى السوق الخارجية ونظرا لتذبذب أسعار النفط مما يؤدى إلى خلق حالة من عدم الثبات والاستقرار فى الدخل الوطنى أو ميزانية البلد، وتأتى تبعا لذلك انعكاسات هذا التذبذب على الاقتصاد العراقى والبناء التنموى؛ لهذا يعتبر الاعتماد على هذا المورد كمورد وحيد يغطى الميزانية العراقية عائقا وتحديا للتنمية العراقية.

13- يعتبر القضاء من المؤشرات الرئيسية فى شرعية الدولة ونظامها واستقامتها واستقرارها فهو المعيار والمقياس الذى يرجع إليه فى معرفة سلامة الدولة ونظامها الديمقراطى فإذا فسد القضاء فسدت مراتب الدولة من أعلى هرمها إلى قاعها، فيجب أن يكون القضاء نزيها مستقلا قويا لا تمسه أى شائبة تحوم حولها الشبهات، إلا أن القضاء العراقى ما بعد 2003 تعرض للكثير من الضغوطات والتدخلات السياسية من قبل كبار الساسة والقادة وأحزابهم فى الدولة العراقية وأضحى مسيرا حسب أهوائهم وأمزجتهم لهذا لم يعد مستقلا فى قراراته دون تدخل الساسة فى شؤونه وتحقيقاته، والمعروف أن السلطة القضائية وحسب دستور جمهورية العراق هيئة مستقلة تابعة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إداريا إلى السلطة التشريعية فى البلد إلا أن الحاصل فعلا ومن خلال ممارستها لأعمالها الموكلة إليها تقع فعليا تحت هيمنة السلطة التنفيذية وإرادتها لهذا تمرر كل مساوئ هذه السلطة وتصرفاتها وتلاعبها بالمال العام وسرقات مسؤوليها وهدرهم لثروة البلد وتحطيم اقتصاده، فهناك آلاف الملفات التحقيقية مكدسة فى أدراج المحاكم القضائية دون أن ترى أى ترويج لها لمحاسبة المفسدين والسراق والمتلاعبين، يأتى ذلك بفعل الضغوطات التى تمارسها القيادات السياسية على مجلس القضاء الأعلى وعلى المحاكم لكى تتستر على منتسبيها من الأحزاب وتغطى مساوئهم وامتهاناهم لأموال الشعب وبذلك يكونون فى منأى عن أى محاسبة وعقوبة كل هذا أدى إلى تفشى وتفاقم حدة الفساد الإدارى فى البلد واستفحاله بهذا الشكل الذى عليه عراق اليوم . فلا تنمية ترتجى ولا بناء اقتصاد متين والفساد ينهش بعروق الدولة وكل مرافقها دون أن يجد أى رادع يوقفه عند حده.

ثالثا - معوقات إدارة التنمية فى العراق:

أ- المركزية الإدارية الشديدة: انتاب جهاز الدولة ومنذ القدم أمراض لاتزال بعضها قائما فيه ومن أخطرها المركزية المزمنة فيه، حيث ادت هذه المركزية إلى تعطيل كبير فى اتخاذ القرارات وإلى روتين طويل فى سير المعاملات الحكومية ثم إلى فروقات واضحة فى تنمية المحافظات العراقية هذا بالإضافة إلى المساهمة بصورة فعالة إلى التركيز السكانى فى العاصمة بغداد كنتيجة طبيعية لمركز الأجهزة الحكومية وما يتطلب ذلك من تركيز للكوادر الإدارية فى العاصمة بدلا من تنميتها محليا فى المحافظات، أن مركزية نظام الحكم قد أدت وتؤدى باستمرار إلى ضغط هائل على الأجهزة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المركزية في العاصمة والانشطار المستمر في القطاعات المتكاملة.[1]

ب- الروتين الجامد: اتسم الجهاز الإداري في العراق منذ نشأته بسمة التخلف ألا وهي تمسكه بحرفية القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات مما يعتبر أسلوبا بطيئا ومعرقلا، وهو بهذا شأنه شأن الأجهزة الإدارية في الدول النامية الأخرى باعتباره ناتج الماضي القريب لمعظمها، فالتبعية التي عانت منها هذه الدول للدول التي استعمرتها أرغمتها على أن تحيا على جهاز إداري جامد يتصف بالتخلف الإداري. إضافة إلى الأمراض الأخرى كالتضخم في هيكليته ووسائل استهلاكه لنفقات عالية وانتشار الأساليب اللاديمقراطية أي البيروقراطية واللاموضوعية وإلى نزعة متعالية وعلاقات انعزالية مع الناس[2]

ج- نقص الكفاءات الإدارية والفنية: يعاني الجهاز الإداري في العراق من النقص في الكفاءات الفنية ومن ذوي الخبرة والاختصاص وهذه الكوادر هي التي ترتكز عليها الطاقة المحركة لماكنة التنمية، فالتوسع الكبير في الجهاز الإداري يتطلب توفير الكفاءات الإدارية والفنية التي ستقود عملية التحول التكنولوجي والاجتماعي كأحد المتطلبات الرئيسية لإدارة التنمية .

وبالرغم من القلة القليلة للكفاءة الإدارية والفنية في الجهاز الإداري إلا أن الحكومة لا تستفيد من هذه الكفاءة على أفضل وجه بل إن الكثير من هذه الكفاءات ممن لا يضطلع إلا بأعمال كتابيه دون الأعمال الفنية وإن غالبية هذه الفئة تعمل في المكاتب وبذلك أصبحت أكثر المواقع

---

1 - أحمد رشيد، إدارة التنمية المنشأ والمشكلات، مجلة العلوم الإدارية، ديسمبر 1968 : 116.

2- أحمد رشيد، مصدر سابق116.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإداريــة المهمــة لاتمــلأ بالمهـارات والكفـاءات القـادرة علـى تحقيـق بنـاء أهـداف التطـور وترجمـة ذلـك إلى حقـائق وحتـى الحـالات التـى تمـلأ فيهـا المواقـع الإداريــة المهمــة بالكفـاءات الإداريــة فإنهـا تغـرق فـى خطـة أعمـال روتينيـة تبعـدها عـن مهامهـا الأصلية ممـا تسـبب عـن ذلـك انخفـاض كفـاءة العمـل فـى الجهاز الإدارى. [1]

كمـا يتصـف هـذا الجهـاز بالسـلبية والتهـرب مـن المسـؤولية وانخفـاض معـدلات الأداء وفـى خشـونة الطبـع بتعاملـهم مـع الجمهـور وعـدم الاهتمـام بمطالـب النـاس وانعـدام المعاملـة القائمـة علـى الاحـترام والتقـدير للنـاس فضـلا عن الرشاوى والتسيب والاستهتار الإدارى.

ونتيجــة للمحســوبية والمنســوبية وتعــيين الشــخص غــير المناســب فــى المكـان أو المنصـب المناسـب بـالرغم مـن عـدم كفاءتـه وعـدم اختصاصـه إلا لكونـه يحمـل مـؤهلاً واحـداً هـو انتسـابه لهـذا الحـزب أو ذاك ممـا ولـد كـثيرا مـن التـأزم والنفـور والحساسـة وعـدم الإخـلاص فـى العمـل مـن العمـال المهـرة وذوى الكفـاءات لأن التعامـل بيـنهم لـيس علـى أسـاس مبـدأ تكـافؤ الفـرص فـى الترفيـع أو العـلاوة أو التعـيين، كـل ذلـك كانـت لـه انعكاسـاته الخطـيرة على العطاء أو الأداء الوظيفى وبالتالى على التنمية عموما.

د - التضـخم فـى عـدد العـاملين: يعـانى الجهـاز الإدارى العراقـى مـن مشـكلات التضـخم الكبيـر فـى أعـداد العـاملين، فـالملاحظ زيـادة أعـداد العـاملين فـى الـدوائر أكـثر بكـثير مـن الحاجـة المطلوبـة أو اللازمـة للعمـل ممـا أدى إلى انخفاض الأداء وإلى التعقيد فى العمل وتعقيد المعاملات وتطويل فـى العمليـات الإداريـة والتى يمكـن اداؤهـا بعدد أقل مما هو حاصل فعلا . [2]

1- إبراهيم درويش، إدارة التطور نهج جديد فى الإدارة العامة، مرجع سابق، ص87.

2- ناجى البصام، مذكرات فى تطبيقات الخدمة المدنية فى العراق، مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الصف الرابع كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 1972-1973 : ص 272.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالزيادة السكانية الكبيرة فى العراق يتبعها ارتفاع فى مستوى التعيين وزيادة فى عدد الخريجين الذى يستوجب توفير فرص عمل وتعيين من قبل الدولة لهم و هذا يستوجب بدوره ضخ أعداد كبيرة من الخريجين لإشغال الوظائف أو أماكن العمل بالرغم من عدم وجود الحاجة لهم أو الاكتفاء الذاتى للعدد الموجود أصلا فى الدوائر ومراكز العمل، فالجهاز الإدارى يجب أن يتواءم مع الأعداد الكبيرة التى تريد أن تجد لها مكانا فيه، كما أن انعدام معايير الكفاءة والجدارة كأساس للتعيين لعدم وجود مسابقات تنافسية للإحلال فى هذه الوظائف، وقد صاحب هذه الظاهرة فى تضخم عدد العاملين سوء توزيع العاملين وهذا ما يعانيه الجهاز أيضا من الضعف، ويعزى السبب فى ذلك إلى ضعف نظام تخطيط القوى العاملة الذى بمقتضاه يتم توزيع الخريجين على مختلف الوزارات والمصالح والمؤسسات كما يقود أيضا إلى تركيز السلطات والاختصاصات فى العاصمة وعدم توزيع مسؤوليات الجهاز الإدارى على الوحدات المحلية فى مختلف أنحاء القطر مما يستدعى زيادة فى الأعداد الكبيرة من الموظفين فى العاصمة. (1)

وبهذا لا يمكن فصل مشكلة زيادة الموظفين فى الجهاز الإدارى عن الاعتبارات السياسية والاجتماعية، ولا شك أن علاج هذه المشكلة كمعوق لكفاءة الجهاز الإدارى فى إدارة التنمية ترتبط بسياسة تخطيط للقوى العاملة تشمل النظام التعليمى بحيث يمكن تحديد الأعداد المطلوبة من الأشخاص المتعلمين فى فروع المعرفة المختلفة واللازمين لتحقيق الأهداف المعينة للتنمية الاقتصادية فى خطة شاملة تربط ما بين السياسة التعليمية ومتطلبات خطط التنمية التى يقوم الجهاز الإدارى بتنفيذها.

1- ناجى البصام، إدارة التنمية فى العراق ومصر، مرجع سابق، 273.

- البنك الدولى للإنشاء والإعمار، تقدم العراق الاقتصادى، ص81.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هـ - ضعف التخطيط وسوء التنسيق، وهذه المشكلة من أبرز المشاكل المعوقة لإدارة التنمية ،ذلك أن التخطيط وما يستلزمه من تنسيق نتيجة تعدد أجهزته انما هو ظاهرة مصاحبة لحركة التنمية، فالتخطيط يحتل أهمية مركزية فى بناء الاقتصاد الوطنى وفروعه كافة وفى تطويره وفقا للحاجات الوطنية السائدة والمستقبلية، فبدون التخطيط لا يمكن بناء اقتصاد وطنى متين وتطويره بشكل متصاعد يكمل كل فرع فيه الآخر، كما لا يمكن وخاصة فى البلدان المتخلفة التى تتسم بضعف مؤسساتها الإنتاجية كالعراق تحقق تنمية شاملة ومتناسقة بدون التخطيط، فعملية التنمية الاقتصادية ترتبط أشد الارتباط بدور الحكومة فى العملية الانمائية وتدخلها فى عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تنظيم النشاط الاقتصادى للقطاع العام وكذلك للقطاع الخاص الذى يتمثل فى منح التراخيص وتحديد الشروط والمواصفات للإنتاج وتحديد شروط العمل مثل تحديد ساعات العمل والتأمينات الاجتماعية والصحة وغيرها . (1)

رابعاً : أنواع التنمية فى العراق :

أ. التنمية الاقتصادية :

مقدمة:

واجه الاقتصاد العراقى بعد التغير فى 2003 الكثير من التحديات كان من أبرزها أنه خلف تركة ثقيلة من العجز المالى والدمار الاقتصادى الذى خلفته الحروب الطاحنة التى افتعلتها القيادة العراقية السابقة سواء ضد جيرانها أو ضد العالم بأجمعه فضلا عن الحصار الاقتصادى الغاشم الذى فرضته القرارات الأممية كعقوبة للنظام على تصرفاته الطائشة

1- Swerdloow .Irving ‹ed ‹Development Administration ;concepts and problems. op, cit. p. 10.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لكن الشعب العراقى تحمل العبء الكبير من هذه القرارات وكان أكثرها وقعا وإيلامًا الحصار الاقتصادى الذى تحمل الشعب العراقى وزرة وإناء بثقله إلى ما بعد التحرير من ربقة النظام، ثم تأتى تبعات الاحتلال وما خلفته من تداعيات عطلت فيها كل البنى التحتية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية حيث فككت كل معالم وهيكلية الدولة العراقية ومؤسساتها ومرافقها الإدارية والأمنية وجعلت من أرض العراق ومدنه مسرحا مفتوحا ليتلاعب به من هب ودب ودون أن يجد أى رادع يصده عن تماديه واستهتاره بفعل حل الجيش العراقى والقوى الأمنية الأخرى من قبل دول التحالف حيث فتحت منافذ العراق وحدوده على مصراعيها لمروق الإرهاب وقوى الظلام من خلف الحدود ليترك لها المجال لتعيث بالعراق أرضا وشعبا مستبيحة دماء أبنائه وممتلكاته وانتهاك حرماته مما ولد هذا الدمار والتخريب لمجمل الاقتصاد العراقى ولتعطيل تنميته التى كان يتطلع إليها بعد التحرير، فضلا على ما يعانيه العراق من عدم الاستقرار السياسى بسبب الصراعات والمنافسات السياسية غير المشروعة بين الفرقاء الذين يتصدون للعمل الريادى والقيادى والمبنية أساسا على الاختلاف والصراع على المغانم والمكاسب والمنافع الشخصية والفئوية وما يترتب على هذه النزاعات من تداعيات تفضى فى الغالب إلى أزمات ومشاكل حادة تعوق كل عمل يراد منه البناء والتعمير والتقدم فى مسيرة البلد الاقتصادية والتنموية، كذلك التوقف شبه التام للصناعات الحكومية والأهلية والمعامل والإنتاج السلعى المحلى وتدنى الزراعة والاعتماد على أبسط المواد والسلع الاستهلاكية عن طريق الاستيراد الخارجى وإغراق السوق العراقية به والذى أثر بشكل ملحوظ على ما تبقى من الصناعات المحلية والإنتاجية الزراعية، ثم التضخم الحاد فى العملة العراقية وما لها من دور فى تذبذب الأسعار وعدم الاستقرار فى سوق السلع والخدمات وتأتى ظاهرة البطالة المتفشية بين الشباب من كلا الجنسين وخصوصا من المهرة وذوى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولكـى تتحقـق أهـداف التنميـة الاقتصـادية ارتـأى الباحـث إدراج بعـض النقـاط الضـرورية كمقترحـات علـى الدولـة اتباعهـا وهـي علـى الشـكل التالي:

أ- التأكيـد علـى تطبيـق مفهـوم العدالـة الاجتماعيـة والاقتصـادية وتعزيـز مفهـوم الشـراكة فـى القطاعـات الاقتصـادية والملكيـة العامـة والخاصـة وذلك لغرض إنجاز مهام عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ب- وضـع الخطـط والاسـتراتيجيات وتنفيـذ البـرامج مـن قبـل الحكومـة وخاصة فى مجال التخطيط الاقتصادى .

ج- تشـجيع القطـاع الخـاص وتطـوير مؤسسـاته للمسـاهمة الفعليـة للمشاركـة بإنجاح خطط التنمية الاقتصادية.

د- تشـجيع وإنشـاء منظمـات المجتمـع المـدنى وانتشـارها ومراقبتهـا لغـرض المساهمة فى البناء التنموى والاقتصادى.

هـ- تهيئـة الجهـود والطاقـات لتسـخيرها للمشاركـة بفعاليـة مـن قبـل الدولـة والحكومة والمواطنين فى البناء الاقتصادى والتنموى.

و- تعزيـز مبـادئ حقـوق الإنسـان فـى الحريـة والتعـبير والإعـلام والصـحافة والنشـر والتظـاهر وحريـة الاصـدار لأى وسـيلة إعلاميـة علـى أن تكـون هادفـة تـؤدى دورهـا بشـكل جيـد بعـد أخـذ الموافقـات، فـلا يجـوز تقيـدها والضغط عليها إلا بقانون لكونها مكفولة من قبل الدستور العراقى.

ز- علـى الدولـة أن تتبنـى عمليـة الاسـتقرار الأمـنى والسياسـى ومكافحـة الإرهـاب بكـل ألوانـه وأشـكاله الـداخلى منهـا والخـارجى، وذلـك مـن خـلال بنـاء وصيانة العمليـة السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والأمـنية والعسـكرية ولا يمكـن اقتصـارها علـى المعالجـات الترقيعيـة البسـيطة إذا ما أريد بناء اقتصاد تنموى متين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الكفاءات لعدم توفر مجالات عمل وفرص لتشغيلهم ولأسباب عديده، وإذا ما أضيف إلى كل هذه العلل للاقتصاد العراقي، مرض الفساد الإداري والمالي المتفشي بشكل مهول لم يعرف التاريخ العراقي له مثيلاً والذي يفتك ويدمر الاقتصاد والتنمية ويوقف عجلة كل محاولة للنهوض والتقدم، فضلا عن انتشار ظاهرة هروب رأس الأموال وغسيل الأموال إلى خارج البلد وما تعكسه من تردي قيمة العملة العراقية وتأثيرها على الاقتصاد عموما وعلى التنمية بوجه الخصوص، ولما كان الاقتصاد العراقي اقتصاديًا ريعيًا وأحادي الجانب في موارده حيث يعتمد أساسا على قطاع النفط والذي يعتبر الشريان الاقتصادي الرئيسي الذي يغذي الدخل القومي العراقي ويقوِّم مسيرة الحياة الاجتماعية والمعاشية للمجتمع العراقي، حيث يشكل أكثر من 95٪ من واردات خزينة الدولة ولكون الوارد النفطي في وضع قلق غير مستقر لأنه يتأثر بأسعار الأسواق النفطية العالمية والتي لا تعرف الاستقرار والثبات فهي عرضة لمشاكل العرض والطلب والاستقرار السياسي في العالم، مما يؤدي إلى تذبذب أسعار النفط وانعدام وقوفها على سعر محدد ولكون الاقتصاد العراقي يتوقف على الوارد الذي تجلبه أسعار النفط فالدخل العراقي القومي والميزانية العمومية وكل البنى التحتية والمعيشية وكل برامج التنمية تتوقف على أسعار النفط وعلى مقدار ما تجلبه هذه الأسعار من إيرادات، لهذا لا يستقر الاقتصاد العراقي على حال ثابتة لأنه واقع تحت رحمة المتغيرات والصدمات الخارجية بالسوق العالمي المتغير وفقا للعرض والطلب، فضلا على أن التغيرات الاقتصادية في العالم تزامنت مع تحرير العراق من نظامه السابق حيث شهد العالم تحولات نوعية كبيرة من منهج التخطيط الاقتصادي المركزي الشامل إلى اقتصاد السوق والذي تجلى في المنظومة الاشتراكية حيث انعكست هذه التحولات على الاقتصاد العراقي الذي انتهج التخطيط الاقتصادي المركزي سابقا ولكي يجاري اقتصاده هذا الانفتاح والتحرر على اقتصاد السوق ساعدته في ذلك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية لصياغة هذه الملامح الجديدة التى طرأت على اقتصاده المركزى المدمر .لهذا يجب على العراق أن يتبنى استراتيجية اقتصادية وتنموية متينة وفعالة قائمة على التخطيط المحكم والمدروس بشكل سليم لكى تساعد فى النهوض بالاقتصاد العراقى المتردى وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، على أن لا يعتمد فيها على الاقتصاد الريعى وإنما يعمد إلى تشجيع الصناعات المحلية من حكومية وأهلية وتشجيع القطاع الزراعى وتوفير كل المستلزمات الضرورية لتنميته، تنمية الأسواق التجارية المحلية من خلال حماية التجارة من المنافسة الأجنبية للسلع المحلية ومدى تأثير هذه المنافسة على أسعار السلع والمنتجات المحلية.

على أن تنفذ الدولة كل ما ورد من مواد فى الدستور العراقى الجديد فيما يخص الشأن الاقتصادى، حيث ورد فى المادة 25: تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقى وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته. (1)

1-أهداف التنمية الاقتصادية فى العراق:

للدولة الدور الريادى فى البناء التنموى والاقتصادى الرصين من خلال التشريعات والقوانين التى ترفد بها قطاع الاقتصاد بكل فروعه وأشكاله كما لها الدور الأكبر فى الحفاظ على موارد البلد وثروته القومية من النفط والغاز والمياه والمعادن والأراضى الزراعية والثروة الحيوانية وغيرها ، على أن يتم تنظيم استخدامها ومراقبتها والحفاظ عليها من سوء الاستخدام والفساد والهدر .

1- الدستور العراقى 2011 : 5.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولكي تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية ارتأى الباحث إدراج بعض النقاط الضرورية كمقترحات على الدولة اتباعها وهي على الشكل التالي:

أ- التأكيد على تطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز مفهوم الشراكة في القطاعات الاقتصادية والملكية العامة والخاصة وذلك لغرض إنجاز مهام عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ب- وضع الخطط والاستراتيجيات وتنفيذ البرامج من قبل الحكومة وخاصة فى مجال التخطيط الاقتصادى .

ج- تشجيع القطاع الخاص وتطوير مؤسساته للمساهمة الفعلية للمشاركة بإنجاح خطط التنمية الاقتصادية.

د- تشجيع وإنشاء منظمات المجتمع المدنى وانتشارها ومراقبتها لغرض المساهمة فى البناء التنموى والاقتصادى.

هـ- تهيئة الجهود والطاقات لتسخيرها للمشاركة بفعالية من قبل الدولة والحكومة والمواطنين فى البناء الاقتصادى والتنموى.

و- تعزيز مبادئ حقوق الإنسان فى الحرية والتعبير والإعلام والصحافة والنشر والتظاهر وحرية الاصدار لأى وسيلة إعلامية على أن تكون هادفة تؤدى دورها بشكل جيد بعد أخذ الموافقات، فلا يجوز تقيدها والضغط عليها إلا بقانون لكونها مكفولة من قبل الدستور العراقى.

ز- على الدولة أن تتبنى عملية الاستقرار الأمنى والسياسى ومكافحة الإرهاب بكل ألوانه وأشكاله الداخلى منها والخارجى، وذلك من خلال بناء وصيانة العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية ولا يمكن اقتصارها على المعالجات الترقيعية البسيطة إذا ما أريد بناء اقتصاد تنموى متين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ح- على الدولة أن لا تسمح بالعبث بأمن المواطن واستقرار الوطن من قبل الخارجين عن القانون أو الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب السياسية والتى تؤدى إلى زعزعة الاستقرار والأمن وخلق الفوضى الذى لا يؤدى إلى تشجيع الإنتاج وبناء المصانع والمعامل والاستثمار الداخلى وبالتالى ينعكس على التنمية، وتمنع حمل السلاح إلا من قبل المنتسبين لقوى الأمن والدفاع.

ط- الفساد الإدارى والمالى من المظاهر المهلكة والمدمرة للاقتصاد العراقى والبناء الاجتماعى والثقافى والصحى، فعلى الدولة أن تسخر كل إمكانياتها وأجهزتها الرقابية والتشريعية والقانونية من أجل متابعته واجتثاثه من عروقه.

ي- تفشى ظاهرة البطالة فى المجتمع وخلق جيش من العاطلين ومن ذوى الكفاءات والمهارات والخريجين بسبب المحسوبية والمنسوبية التى تنتهجها الأحزاب السياسية المتنفذة فى البلد فتضع الرجل غير المناسب فى المكان المناسب مما كانت له تداعياته فى قلة الإنتاج وسوء الإدارة وتعزيز مظاهر التخلف والضمور الاقتصادى والاجتماعى. فمن الضرورى على الدولة أن ترعى هذا الجانب وتخلق فرص العمل للجميع على حد سواء بغض النظر عن الانتماء الحزبى والطائفى متبعة مبدأ تكافؤ الفرص.

ك- تعزيز وتشجيع قدرة الاقتصاد الوطنى ورفع انتاجيته سواء فى المصانع والمعامل الحكومية أو الأهلية والترويج والتشجيع للإنتاج المحلى فى الأسواق العراقية وحماية منتجاتنا الوطنية من المنافسة للسلع الأجنبية ومحاولة تقليل الاستيراد وخصوصا للسلع والمواد التى تنتج أو تصنع محليا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ل - على الدولة أن ترعى وتهتم بتنويع الإنتاج الزراعى والصناعى لرفد ناتج الدخل الوطنى الحقيقي وعدم الاقتصار على مورد اقتصادى واحد معرض فى جميع الأحيان للتذبذب وفقا للعرض والطلب فى الأسواق النفطية العالمية مما يؤثر على فقرات الميزانية العمومية للبلد وعلى الدخل الوطنى العراقى، وفتح منافذ التصدير وتقديم التسهيلات الكاملة للمنتجين والمصدرين .

2 - *فروع وميادين التنمية الاقتصادية العراقية:*

أ - التنمية الصناعية فى العراق:

1 - معوقات التنمية الصناعية:

يعانى القطاع الصناعى فى العراق من الركود والتخلف وخصوصا بعد 2003 حيث توقفت أغلب المصانع والمعامل سواء التابعة للدولة أو للقطاع الخاص بفعل الاحتلال وما نجم عنه أو بفعل انقطاع التيار الكهربائى المزمن. وقد تدهورت على أثره الإنتاجية ومساهمتها فى الاقتصاد العراقى وتنميته، وانخفض مستوى القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى، وقد كانت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية 48.7٪ عام 2003 وانخفضت لتصل 3.2٪ عام 2010 الأمر الذى يعكس مدى التدهور الذى أصاب هذا القطاع.(1)

كما أن انخفاض الرسوم الجمركية قد شجع على زيادة استيراد السلع المصنعة وبكلف منخفضة انعكست بآثارها السلبية على عجز وعدم قدرة هذا القطاع على المنافسة مما أدى إلى إغلاق وتوقف العديد من المصانع .(2)

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزى للإحصاء، مؤشرات إحصائه عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى العراق، الفترة من 2003-2011.

2- الربيعى، د. فلاح خلف، واقع ومستقبل الصناعة النفطية فى العراق، جريدة الصباح، العدد 814 نيسان 2006.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما أن القائمين على الشأن الاقتصادى وسعوا فى استيرادهم كبديل عن النهوض الاقتصادى للعراق حتى وصلت نسبة الاستيرادات إلى حدود 90٪ من المواد الصناعية وبحدود 85٪ من المواد الزراعية، والجدول رقم (9) يبين المنشآت الصناعية الكبيرة والمنشآت الصناعية الصغيرة من حيث الأعداد والقيم للإنتاج فى العراق للمدة من 2003 - 2011.

جدول رقم (9)

تطور عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة وقيمة الإنتاج فى العراق للمدة من 2003–2011 (بالأسعار الجارية مليون دينار)

السنوات المؤشرات	عدد المنشآت الصناعية الكبيرة	عدد المنشآت الصناعية الصغيرة	قيمة الإنتاج فى المنشآت الكبيرة	الرواتب والأجور فى المنشآت الكبيرة
2003	451	17929	4369	-----
2004	489	17599	8717	481
2005	452	10088	1143	651
2006	411	11620	1669	647
2007	423	13406	1816	734
2008	487	13905	2636	1136
2009	495	14216	3716	1860
2010	500	16641	3563	1784
2011	511	18520	3872	1964

المصدر: على عبد الهادى، نحو إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية فى العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، ص 72.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من معطيات الجدول أعلاه تجد هناك تحسنا نسبيا ضعيفا فى أعداد المنشآت الصناعية وقيمة الإنتاج لكن لم نجد لا السياسات الصناعية ولا الممارسات الإدارية أو التوجيهات تشير إلى وجود النية الصادقة والمستقرة لتطوير هذا القطاع والنهوض به وتركت المنشآت معطلة ومدمرة بل لقد أمعنوا فى تفتيتها عبر خصخصتها فى قرارات متعجلة ومرتبكة ولربما لاعتبارات كثيرة وإهدار المال العام بأبخس الأثمان فهى خسارة لثروة الشعب والبلد.

2 - متطلبات التنمية الصناعية:

أ - ضرورة تشجيع المواطنين على شراء المنتج الصناعى الوطنى بدلا عن المنتج المماثل المستورد كى يتم الترويج لصناعته الوطنية ويدفع المنتجين وأصحاب المصانع للاستمرار فى الإنتاج الوطنى.

ب - تشجيع المصانع والمنشآت الصناعية على الإنتاج من خلال التسهيلات وتقديم الخدمات وتأهيل العاملين وتدريبهم وتطويرهم ورفع مستوى أدائهم لكى يستمروا فى العمل داخل العراق.

ج - مشاركة المستثمر ينفى تأهيل المنشآت التى هى بحاجة إلى مبالغ مالية كبيرة وخبرات وتقنيات عالمية لا يتمكن القطاع الخاص من الاضطلاع بها.

د - منح القطاع الخاص الاعتماد الضريبى الذى يتمتع به المستثمرون ومنح الفروق مبالغ مالية مناسبة بفوائد منخفضة ولمدة طويلة. (1)

هـ - حماية الإنتاج الصناعى الوطنى من المنافسة فى الأسواق العراقية مع المنتج المماثل الأجنبي وذلك بالحد من استيراد المواد والسلع التى لها منتج مماثل فى العراق كى يتم تشجيع الصناعة الوطنية.

1- د. على عبد الهادى، نحو إستراتيجية فعاله للتنمية الاقتصادية فى العراق، مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و - دفع أصحاب رؤوس الأموال من العراقيين المستثمرين في الخارج لإدخال استثماراتهم لداخل الوطن بالإضافة للاستثمار الأجنبي ومنحهم كل التسهيلات المشجعة على الاستثمار في الداخل العراقي.

ز - تشجيع فتح المصانع والمعامل والإنتاج الصناعي المحلي من خلال تشريع قوانين اقتصادية تهتم بالقطاع الصناعي وتعنى بمنتجاته ودعم الاقتصاد الوطني العراقي عن طريق زيادة التخصيصات المالية السنوية في الميزانية العمومية للقطاع الصناعي وبقية الصناعات التحويلية.

3 - تنمية القطاع النفطي:

العراق من بين الدول العربية التي يعتمد في اقتصادها على الاقتصاد الريعي المتمثل في النفط حيث يعتبر ثاني دولة في العالم في الاحتياطي النفطي بعد المملكة العربية السعودية، ويجمع مكتب التخمينات الأممي من أن العراق يمتلك ما قيمته 110 مليار برميل من الاحتياطي النفطي، كما يمتلك كمية كبيرة من الغاز الطبيعي تبلغ 115 ترليون قدم مكعب، وبذلك يكون المورد الاقتصادي الأكبر الذي يعتمد عليه الدخل القومي العراقي من تصدير مواد الخام، يترتب على ذلك أن البناء التنموي والإنعاش الاقتصادي يتوقف على المردودات التي تجلبها أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

وضعت أهداف طموحة منذ الأسابيع الأولى التي تلت انتهاء حرب الخليج الثانية، وسعت سلطة الائتلاف وبإشراف الحاكم المدني لبناء اقتصاد حر مبني على أسس اقتصاد السوق، إذ تم رفع العقوبات من قبل الأمم المتحدة بموجب قرارها 1483 في 2003/5/22 واستئناف صادرات النفط وإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، إذ سرعان ما عاودت هذه الصادرات نشاطها في النصف الثاني من عام 2003 بعد توقفها أثناء حرب الخليج الثانية على العراق وأخذت الإيرادات النفطية منحاً تصاعدياً مع نهاية عام 2003. [1]

1- د. علي حسين، "مستقبل تمويل الصناعات النفطية في العراق"، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006، ص114.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبموجب القرار أعلاه خفضت المبالغ المستقطعة من عائدات صادرات النفط لحساب التعويضات إلى 5٪ بعد أن كانت 25 ٪ [1]، وتأسيس ما يعرف بصندوق تنمية العراق (DFI) لغرض إيداعات مبيعات النفط الخام العراقي فضلاً عن الأموال الفائضة من برنامج النفط مقابل الغذاء وجميع الأموال والأصول المالية الأخرى التي تمتلكها الحكومة العراقية السابقة ما لم تخضع لحكم قضائي أو أمور إدارية تحكمية .

جدول رقم (10)

إنتاج وتصدير النفط وبعض المؤشرات النفطية للمدة من 2000 - 2012

السنوات - المؤشر	2000	2003	2007	2008	2009	2010	2011	2012	نسبة التغير
كمية النفط المنتج مليون برميل	2810	1500	1600	2787	2000	2160	5375	2870	-
كمية النفط المصدر مليون برميل	2039	1000	1640	1855	18555	1980	2165	2600	0.8
قيمة النفط المصدر مليون برميل			40015	595390	41329	84000	88500	102000	26.3.
كمية النفط المجهز للمصافي			121	1606	162	192	210	215	17.3
كمية النفط المجهز للكهرباء			18	16	25	23	32	36	8.0

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2008-2009.

1- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008"، مصدر، سابق، ص100.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يتضح من الجدول أن النفط قد ازداد من 1500 مليون برميل يوميا فى سنة 2003 إلى 2 مليون برميل يوميا فى سنة 2009 ثم ارتفع إلى 2870 فى عام 2012، وهذا الأمر انعكس على الإنتاج المصدر إلى الخارج والذى يشكل واردات العراق النفطية، وعلى الرغم من هذه الزيادات خلال هذه السنوات إلا أن النفط لم يصل إنتاجه فى عقد الثمانينيات من القرن الماضى إذ كان العراق ينتج خلال تلك المدة بحدود 3.5 مليون برميل يوميا، كما أن المعدات والمكائن والآلات المستعملة بإنتاج النفط لم يجر عليها أى تحسين الأمر الذى جعل تلك المعدات تصاب بحالة من التقادم انعكس على واقع الإنتاج النفطى فى العراق.[1]

تكمن أهمية القطاع النفطى الاستراتيجية فى مساهمته الفاعلة فى بناء القاعدة التنموية فى العراق فضلا عن كونه أهم مصادر إمدادات الطاقة والمواد الأولية للاستهلاك المحلى وهذا القطاع لم يبق بعيدا عن التحديات التى واجهها الاقتصاد العراقى. ويمكن أن نشير فى هذا الصدد إلى أهم التحديات التى تواجه السياسة النفطية فى العراق كما يلى:[2]

أ - التحديات التى تواجه السياسة النفطية:

1 - غياب استراتيجية تنظيمية موحدة تجمع الخطوات والقرارات المتخذة لتنمية هذه الصناعات فى أطر زمنية وكمية وتسويقية محددة .

2 - غياب التشابك الإنتاجي بين أنشطة الصناعة النفطية من ناحية مع باقى فروع الصناعة التحويلية من ناحية أخرى.

3 - افتقار إدارات الصناعات النفطية إلى التدريب التقنى والفنى والإدارى بشكل يعزز قدراته أو يرفده بقدرات أو مهارات جديدة.

1- الربيعى، د. فلاح حسن، واقع ومستقبل الصناعة فى النفط العراقى، مجلة الصباح العدد، 814 : 2006، ظاهرة البطالة فى العراق، الأسباب وسبل المعالجة، الصباح، 2010.

2- الربيعى، فلاح، نفس المصدر : 5

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

4 - تشتت وتبعثر مواقع الصناعات النفطية الحالية وافتقارها إلى الحمايات الأمنية المؤهلة واللازمة لإدارة العمل هناك.

5 - تسرب الكثير من الخبرات الفنية والمتقدمة التى كانت تعمل فى القطاع إلى قطاعات لا صلة بها أو إلى خارج العراق .

6 - ضعف وتبعثر تمويل تنمية قطاع الصناعات النفطية وشيوع حالات الفساد الإدارى والمالى.

7 - الحاجه المتنامية إلى المعدات اللأزمة لضمان الاستمرار فى العمل.

متطلبات السياسة النفطية:

1 - إعادة إعمار وتأهيل الحقول النفطية والمنشآت النفطية بما يتلاءم مع الخطط التنموية الجديدة للاقتصاد العراقى.

2 - إكمال برامج الاستكشافات لحقول نفطية جديدة والتنقيب عن حقول أخرى للنفط.

3 - استغلال الغاز الطبيعى فى أوسع القطاعات الاقتصادية وفتح منافذ للتصدير بدلا عن الهدر الحاصل به الآن نتيجة للاحتراق.

4 - بناء معامل ومصانع جديد لتكرير النفط وتصفيته لغرض الاستهلاك المحلى أو للتصدير للخارج.

5 - فتح المدارس والدورات التدريبية والتأهيلية لغرض تطوير كفاءة العاملين وتأهيل الاختصاصيين من الكفاءات النفطية لخلق مناخ فنى وكُفء للمجال الصناعى النفطى.

6 - تشجيع القطاع الخاص المحلى للاستثمار وخلق مناخ آمن تجرى به العمليات النفطية بشكل طبيعى ومستقر.

7 - تشريع قانون النفط والغاز على أن يكون شاملا وواضحا يأخذ بعين الاعتبار إمكانيات العراق الهيدروكربونية ، وحالة الدمار والإهمال والخراب وشحة الموارد المالية ، التى لحقت بتلك الصناعة.

8 - ضرورة الاعتماد والاستعانة بالكفاءات العراقية داخل وخارج العراق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب - تحرير التجارة :

اتسمت التجارة الخارجية للعراق بعد 2003 بالانفتاح والحرية على العالم الخارجى وفتح الحدود كاملة للاستيراد بعد رفع الرسوم الجمركية أمام البضائع المستوردة كافة مع تسهيل إجراءات ومعاملات الاستيراد والتصدير، يأتى ذلك بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة من قبل المواطنين والأسر العراقية بغية تغطية نفقات معيشتهم والتعويض عما لحق موجوداتهم من جراء تصرفات النظام السابق والحصار الجائر الذى تعرض إليه العراق.

لقد استهدفت سياسات الإصلاح الاقتصادى فى العراق تحجيم دور الدولة فى التدخل فى النشاط الاقتصادى المباشر نحو الإنتاج والتسويق، والاعتماد على آليات السوق بعد رفع التشوهات السعرية والاختلالات الهيكلية وذلك بإعطاء دور محورى للقطاع الخاص فى التنمية الزراعية المستدامة . (1)

ولذلك تقدم العراق بطلب عام 2004 للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والذى يشكل رسالة ذات أهمية للمستثمرين، مفادها أن العراق مستعد للالتزام بسياسة تجارية حرة وشفافة وترتكز على القواعد التى رسمتها منظمة التجارة العالمية.

إن التلاؤم مع معايير منظمة التجارة العالمية بشأن الأنظمة والسياسات الداخلية لا ينشئ فى حد ذاته بيئة مؤسسية رفيعة المستوى، ولكن من الممكن استخدام الالتزامات تجاه منظمة التجارة العالمية لمساندة الإصلاحات الداخلية وتحقيق اندماج الاقتصاد العراقى فى الأسواق

1- البنك الدولي، " إعادة بناء العراق : الإصلاح الاقتصادى والمرحلة الانتقالية، موجز تحليلي" (واشنطن، وحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2006)، ص11، من الموقع:

- http://sitescrces.world bank.org

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العالمية، مع بلوغ نتائج حميدة بعيدة المدى فيما يتعلق بالنمو وتوفير فرص العمل [1]

لقد تضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية مجموعة من الأحكام نوجزها بما يلي:

1 - تخفيض القيود الجمركية .

2 - فتح الأسواق أمام الواردات .

3 - تخفيض دعم الإنتاج والتصدير، فلقد وافقت الدول الأعضاء فى المنظمة على إنهاء الدعم الذى تقدمه الدول الغنية لصادراتها الزراعية بشكل تدريجى بحلول عام 2013.

4 - تنظيم حق الدول فى الرقابة الصحية والبيطرية بما لايشكل عائقا تجاريا.

إن تطبيق أحكام منظمة التجارة العالمية سوف يؤدى إلى حدوث منافع وسلبيات على أوضاع القطاع الزراعى فى العراق، فالصعوبات التى واجهتها الحكومات المتعاقبة على العراق بعد تغير النظام السابق فى نيسان 2003 حالت دون تحقيق أهداف الإصلاحات الاقتصادية، وقادت الأخطاء السياسية والاقتصادية إلى المزيد من الفوضى الاقتصادية، فالأهداف الكبرى من قبيل تحقيق الرفاه الاقتصادى وجذب الاستثمار الأجنبي، وتقوية أسس النمو فى جميع القطاعات الاقتصادية، لم تتحقق، بل إن الإصلاحات زادت من حدة بعض المشاكل، كالبطالة، والنقص فى الطاقة، وتراجع الناتج غير النفطي، لأن معظم الزيادة فى الناتج كان مصدرها تصدير النفط الخام .

1- د. عاطف لافى مرزوق، مصدر سابق، ص 51.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن التحرير المفاجئ للأسعار والأسواق لم يؤدِ إلى تحسين فاعلية تخصيص الموارد، وإنما قاد إلى تدهور الطلب المحلى على عناصر الإنتاج والسلع المحلية بسبب إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على الاستيرادات.

وفرضت بدلا من ذلك ضريبة إعادة إعمار العراق وبنسبة (5) ٪ وذلك على وفق قرار سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم 38 لعام 2003 وفرضت هذه الضرائب على البضائع المستوردة ابتداء من الأول من آذار وذلك بموجب أمر السلطة المؤقتة ذى الرقم (54) لعام 2004. (1)(2)

لقد أدت سياسة الإدارة المدنية إلى زيادة الاستيرادات، فلقد قدرت نسبة الزيادة بحوالى 65.5٪ عام 2004 دون أن ينعكس ذلك على حالة الإنتاج المحلى. (3)

إن البلد يمر بظروف غير طبيعية وغير مستقرة فهو يمتلك اقتصادا هشا ومتهالكا وسيئ التنظيم، ويعانى فى الوقت ذاته من تشوهات حادة واختلالات بنيوية عميقة، وفى خضم تلك الأوضاع غير الصحيحة يغدو من غير المناسب فى الوقت الحاضر انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية لأن المنافع التى سيجنيها الاقتصاد العراقى من وراء ذلك ستكون هامشية

1- IMF ،IRAQ -letter of Intent morandum of Economic and Finacialad ،and Technical Memorandum of Undertading ،IMF ،Whittington ،September 2mf 004 ،p 10.

- نقلا عن : أحمد جبر سالم : واقع التنمية الزرراعية المستدامة ومتطلباتها فى العراق، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، 2010 : 84.

2- أحمد طلفاح، منظمة التجارة العالمية : "من الدوحة إلى هونج كونج"، (الكويت، المعهد العربى للتخطيط، العدد 55، 2006)، ص 13.

3- د. نبيل جعفر عبد الرضا " الاقتصاد العراقى فى مرحلة ما بعد السقوط"، الطبعة الأولى، (البصرة، مؤسسة وارث الثقافية، 2008 ، : 96.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومحددة مقابل تعرض الاقتصاد والمجتمع العراقي لمخاطر جسيمة يمكن إجمالها بما يلى :

1 - إن تحرير التجارة الخارجية يخفض من القدرة التنافسية للاقتصاد العراقى، وكما هو معروف فإن جزءاً من الصادرات العراقية غير النفطية تتكون من السلع الزراعية، ولذلك فإن السماح لمزارعى البلدان المتقدمة بيع منتجاتهم فى السوق العالمية سوف يشوه سوق الصادرات لصالح منتجى هذه البلدان، ولاسيما وإن العراق مستورد كبير للحبوب والسلع الغذائية من هذه البلدان . كذلك فإن تخفيض الدعم وإزالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على السلع الغذائية سيؤدى إلى ارتفاع أسعارها فى بلدان إنتاجها ويؤدى هذا الارتفاع إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية للعراق، كما أنه يؤدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى العراقي، ويؤدى إلى زيادة المبالغ المدفوعة لاستيراد الغذاء واتساع الفجوة الغذائية . (1)

2 - إن تطبيق أحكام منظمة التجارة العالمية وخاصة فى مجال حقوق الملكية الفكرية سوف تزيد من أسعار التكنولوجيات المتقدمة اللأزمة للتنمية الزراعية المستدامة فى العراق، وخاصة فى مجال البذور المقاومة للملوحة والجفاف وذات الإنتاجية العالية، والسلالات الحيوانية الجيدة، والأسمدة والمبيدات والأدوية البيطرية أو المواد الخاصة بالصناعات الغذائية، فضلا عن صعوبة الحصول عليها. (2)

3 - إن الانفتاح التجارى على الخارج سوف يزيد من حجم الفجوة الخارجية (أى زيادة فى الاستيرادات على حساب الصادرات)، وإنها

1- التقرير الوطنى لحال التنمية البشرية فى العراق 2008، مصدر سابق، 101.

2- د. رانية الدروبي، مصدر سابق، ص309.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سوف تشكل عبئا آخر يضاف إلى ميزان المدفوعات الذى يواجه فى الأصل عجزا متناميا. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن دخول السلع الأجنبية إلى العراق والتى تتمتع بالجودة العالية والأسعار التنافسية يقود إلى تهديد الصناعات المحلية وتعميق الفجوة التجارية وزيادة اعتماد العراق على الخارج فى تزويده بمختلف السلع الزراعية والصناعية (1)

4- إن تحرير التجارة الخارجية للعراق سوف يقود إلى تخفيض الإيرادات المتوقع الحصول عليها من المنافذ الحدودية وذلك نتيجة لانخفاض حصيلة الرسوم الجمركية والتى تمثل مصدراً مهما من مصادر تمويل الميزانية (2)

بالمقابل قد تكون هناك آثار ايجابية من انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وذلك من خلال إتاحة الفرص الواسعة أمام الصادرات العراقية التى يوفر لها الحماية لحقوقها التجارية حيث إن ارتفاع أسعار المنتجات فى السوق الدولية وانعكاس ذلك على أسعار المنتجات المحلية فى العراق سوف يوفر للمزارعين حوافز مهمة لزيادة الإنتاج ويساعد ذلك فى تحسن شروط نقل التكنولوجيا وتحسن المناخ الاستثمارى، وذلك لأن تحرير التجارة سوف يساعد على استخدام التكنولوجيا وزيادة رأس المال، مما يساعد على تخفيض التكاليف وزيادة القدرة على المنافسة الأمر الذى يسهم فى تقليل العجز فى الميزان التجارى. (3)

1- د.عاطف لافى مرزوق، مصدر سابق، ص52 .

2- د .رعد سامى عبد الرزاق " العولمة والتنمية البشرية المستدامة فى الوطن العربى "، (الأردن، دار دجلة، 2008)، ص237.

3- د. رانية ثابت الدروبى "واقع الأمن الغذائى العربى وتغيراته المحتملة فى ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية" (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (24)، العدد الأول، 2008)، ص288.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن تحرير التجارة الخارجية للعراق سار فى اتجاهين؛ الأول: ايجابى حيث أسهم بتوفير السلع والخدمات المتنوعة وخصوصا الزراعية إذ أن الوفرة النسبية للمواد الغذائية المستوردة أسهم فى انخفاض مستوى الأسعار مما قاد إلى استقرار المعروض من السلع الزراعية وانخفاض احتكار المستوردين لهذه السلع. هذا من جانب، أما على الجانب الآخر فإن انخفاض الأسعار والوفرة النسبية للسلع الزراعية زاد من المشاكل التى يعانى منها المنتجون فى القطاع الزراعى فى العراق وذلك نتيجة التكاليف العالية التى جاء معظمها من خلال خفض الدعم الحكومى وارتفاع أسعار المشتقات النفطية التى انعكس أثرها على أسعار السلع الزراعية المحلية، وبالتالى انخفاض قوتها التنافسية فى السوق المحلية .ولذلك فإن تحرير التجارة الخارجية جاء بخطوات متسارعة للغاية مما أثر بشكل كبير على هذا القطاع الحيوى الذى يمثل العمود الفقرى للتنمية الزراعية المستدامة .

ج- سياسات أسعار صرف العملة:

إن مفهوم سعر الصرف يعنى نسبة مبادلة العملة المحلية بالعملات الأخرى، لذلك تأتى أهميته لكونه أداة لربط الاقتصاد المحلى بالاقتصاد العالمي، كما أنه يمارس دورا مهما فى تحديد قدرة الاقتصاد التنافسية، وبالتالى وضع ميزان المدفوعات، وكذلك معدلات التضخم والنمو الحقيقى. (1)

تشكل السياسة النقدية جزءًا مهمًا من السياسة الاقتصادية فى البلد، إذ تؤدى دورا فاعلا فى تنظيم عرض النقد والتحكم بالسيولة النقديه والائتمان، لذلك تضع السيطرة النقدية الممثلة بالبنك المركزى من

1- د. همام الشماع، د .عمرو هشام العمرى " أثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي"، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى الثانى لقسم الدراسات الاقتصادية للفترة 16-18 كانون الثاني، (بغداد، بيت الحكمة، 2001)، ص 6.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تحقيق أهداف حيوية ومحددة وفق أوليات تحددها طبيعة وحالة الاقتصاد وما يعانيه من مشاكل وتحديات اقتصادية، فقد تستخدم السلطات النقدية أهدافًا وسيطة كعرض النقد وأسعار الفائدة للوصول إلى تحقيق أهداف معينة تصل إليها كاستقرار الأسعار والحد من التضخم والذى يعد من أبرز الأهداف التى تسعى إليها كافة الاقتصاديات فى العالم نظرا لآثاره السلبية العديدة والتى تنعكس على الاقتصاد والنمو الاقتصادى، وبالتأكيد أن الوصول إلى هذه الأهداف يتم من خلال استخدام الأدوات والوسائل النقدية الكمية منها والنوعية المباشره وغير المباشرة وهى عديدة ومتنوعة.[1]

من التحديات التى واجهتها السياسة الاقتصادية فى العراق بعد 2003 مشكلة النقد، حيث التضخم الكبير فى قيمة النقود العراقية والتى ورثتها منذ عهد النظام السابق إذ تعرض الدينار العراقى إلى هزات عنيفة ومتتالية ابتداء من عقد السبعينيات من القرن الماضى، والتى كانت بسبب الزيادات المتتالية فى الرواتب وارتفاع الأسعار فى الأسواق العراقية ثم تلتها الحرب العراقية الإيرانية والتى دامت ثمانى سنوات وكان لها التأثير المباشر والكبير على قيمة العملة العراقية نظرا لما سببته الحرب من خراب ودمار للاقتصاد العراقى والبنى التحتية وذلك لتوجيه كل ميزانية البلد وجهوده تحت المجهود الحربى وتصرفه، ثم أعقبتها الحرب الخليجية الثانية إبان احتلال العراق لدولة الكويت وما نتجت عنه من تداعيات أكملت ما تبقى من قيمة النقد العراقى وما تبقى من اقتصاده المنهار أساسا حيث تعرض العراق إلى الحصار الاقتصادى والذى نتج عنه الشلل التام لمجمل الاقتصاد والذى أضحى تحت سيطرة وتوجيه الأمم المتحدة بموجب قراراتها التى فرضتها على العراق، وقد وصل الدينار العراقى إلى أدنى قيمة عرفها

1- الصادق، على توفيق، السياسات النقدية فى الدول العربية صندوق النقد العربى، 2006 : 42 ج- التضخم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التاريخ العراقى بعد الاحتلال من قبل التحالف الدولى فى 2003 حيث توقفت الصادرات النفطية وتوقف على أثرها المورد الأساسى للاقتصاد العراقى ودخله القومى كما لحقه تجميد الأرصدة العراقية فى البنوك الخارجية وتوقف تام لأغلب الأنشطة الاقتصادية .

فاستقرار الاقتصاد العراقى لا يأتى إلا من خلال مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار المالي، فالبرغم من الجهود التى يقوم بها البنك المركزى العراقى للسيطرة على آثار التضخم عن طريق خلق الاستقرار النقدى فى البلاد، وذلك من خلال الدعم الذى يقدمه إلى الدينار العراقى ورفع أسعار الفائدة. إلا أن إعادة الأعمار تتطلب اتباع سياسات مالية توسعية بوسائل زيادة الإنفاق الحكومى، فكانت الزيادة فى النفقات الحكومية تتباين ما بين الزيادة الظاهرية، والزيادة الحقيقية وذلك بفعل الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار [1].

إن الثبات لسعر صرف الدينار العراقى هو النظام المعلن تاريخيا ويعد سعرا مركزيا لتقييم جميع إيرادات الخزينة العامة والاحتياطات والمعاملات الحكومية والالتزامات المصرفية الدولية وتبلغ قيمته حوالى 1223دينار عراقى لكل دولار وهذه القيمة لم تتغير منذ عام وحتى 2004 وإلى الآن.

إن هذا الثبات أعطى الثقة بالعملة الوطنية بوصفها مرتبطة بعملة أخرى قوية وهى الدولار، إلا أن واقع التجربة العملية يشير إلى أن تثبيت سعر الصرف لمدة زمنية تمتد لعدة عقود يجعل هذا السعر يبتعد تدريجيا عن قيمته الحقيقية، ومن أهم مظاهر هذا الابتعاد عن القيمة الحقيقية هو

1- د. مظهر محمد صالح " الاتجاهات الراهنة للتضخم فى العراق"، (مجلة العراق الإصلاح الاقتصادي، بغداد، المركز العراقى للإصلاح الاقتصادي، العدد (3)، 2006)، ، ص 11 .

- Joseph . E . sjiglize ‹principles of Macro economics ‹New York ‹Norton of company ‹2nded ‹1997 ‹p. A7.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ظهور الأسواق الموازية لصرف العملة والتى كان ظهورها واضحا بعد مطلع التسعينيات من القرن الماضي، إن ملامح الافتراق بين السعر الرسمى الثابت وأسعار الصرف فى السوق الموازية بدأت واضحة ومتباعدة بحكم الظروف الاقتصادية الصعبة التى مر بها البلد فى عهد النظام السابق.[1]

مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وخاصة السلع الزراعية بسبب قصور الإنتاج المحلى فى تلبية الطلب المرتفع مما أثر ذلك بصورة واضحة على طبيعة الحياة للمواطنين بسبب انخفاض الدخل الحقيقى لهم .

الأمر الذى جعل البنك المركزى العراقى يتبنى سياسة جديدة لإدارة أسعار صرف الدينار العراقى مقابل العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكى من خلال اتباع أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية، وعد ذلك واحداً من أساليب السياسة النقدية المؤثرة فى استقرار الطلب الكلى والمؤدية إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر فى نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة وهذه الأداة هى أول أداة تم تطبيقها من قبل السلطة النقدية فى 20 نيسان 2003، ومازال العمل بها مستمرا بهدف الحد من التزايد المفرط فى النقود والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية. إن مزادات العملة أسهمت فى تحسين سعر صرف الدينار العراقى تجاه العملات الأخرى بنسبة 40٪ خلال السنوات الأربع الماضية عما كانت سابقا .[2] وخلق جوا من الاطمئنان لدى الكثير من المستثمرين والمستوردين بمقدرة الاقتصاد الوطنى على توفير الكميات اللازمة من

1- عدنان محمد حسن، " فاعلية السياسة النقدية ودورها فى الاستقرار الاقتصادى فى العراق للسنوات 1991-2006 "، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2009)، ص78- 84.

2- د .سنان الشبيبي، " ملامح السياسة النقدية فى العراق "، مصدر سابق، ص28.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العمـلات الأجنبيـة وخاصـة الـدولار الأمريكـي، ومـن ثـم تمهيـد الطريـق فـى سـبيل اجتـذاب الاسـتثمارات الأجنبيـة والمحليـة التـى يتطلبهـا القطـاع الزراعـى فـى ظـل القصـور فـى الإنتـاج المحلـى وعـدم قدرتـه علـى تلبيـة الطلـب المتزايـد؛ لـذلك فـإن اسـتقرار أسـعار صـرف الـدينار العراقـى مقابـل العمـلات الأجنبيـة الأخـرى لـه آثـار إيجابيـة تتضـح مـن خـلال زيـادة قدرتـه علـى اسـتيراد مسـتلزمات الإنتـاج الضـرورى للقطـاع الزراعـى وخاصـة البـذور والأسـمـدة والمكـائن ذات النوعيـات الجيـدة ومـن المناشـئ العالميـة المضـمونة، ورفـع قـدرة الاقتصـاد العراقـى علـى إعـادة إعمـار البنـى التحتيـة والتـى تضـررت بشـكل كـبير مـن جـراء الأحـداث التـى عصـفت بـالبلاد طيلـة العقـود الثلاثـة الماضـية وخاصـة فـى مجـال السـدود وقنـوات الـرى والبـزل واستصـلاح الأراضـى، حتـى يتسـنى للقطـاع الزراعـى فـى العـراق تلبيـة الطلـب علـى السـلع الزراعيـة فـى الـبلاد ومـن ثـم تحقيـق نسـبة متطـورة مـن الاكتفـاء الـذاتى وصـولا إلى تحقيـق الأمـن الغـذائي، ومن ثـم رفـع القـدرة التنافسـية للصـادرات الزراعيـة العراقيـة فـى السوق الدولية وتقليص العجز فى الميزان التجارى الزراعى . (1)

1- المصدر : ثريا الخزرجى، تقييم سياسة الأداء النقدية فى العراق والحد من التضخم، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العدد 45، كانوناول، 2007.

- وزارة التخطيط الجهاز المركزى للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى العراق للمدة من 2007-2010، تشرين 2 2011 ص1-11.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (11)

يبين نسب التضخم والرقم القياسي للأسعار للمدة قبل 2003 وما بعدها (٪)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	1995	1990
%	%	%	%	%	%	%	%	2003	1995
31.4	30.2	32.4	30.8	53.3	36،9	26.9	32.9	55.9	129.4

د: الموارد المائية :

تنحصر الموارد المائية في العراق في ثلاثة مصادر مهمة هي :الموارد السطحية المتمثلة في نهري (دجلة والفرات وروافدهما)، ومياه الأمطار، والمياه الجوفية، وتسقى الأراضي الزراعية في المنطقتين الوسطى والجنوبية سيحا أو بالواسطة بالاعتماد المباشر على نهري دجلة والفرات وروافدهما. أما المنطقة الشمالية من العراق فتعتمد في جزء منها على مياه الأنهار والجزء الآخر على مياه الأمطار والمياه الجوفية .

ويقدر إجمالي ما يسقط في أرض العراق من أمطار حوالي 50 - 60 مليار متر مكعب ولكن القسم الأعظم منه يفقد بسبب التبخر والتسرب وخصوصا أن موسم الجفاف في العراق طويل يصل نحو 6 - 7 أشهر وخاصة المناطق الوسطى والجنوبية .[1]

أما الطلب الكلي للمياه في العراق فهو بالدرجة الأساس للأغراض الزراعية لأنه من المعروف أن معظم أراضي العراق الزراعية تقع في المنطقة الجافة في وسط وجنوب العراق، حيث إن معدل تساقط الأمطار السنوي لا يزيد على 150 ملم ومع الارتفاع في درجات الحرارة وزيادة التبخر إلى نحو 15 ملم في اليوم ويكون الاعتماد بصورة رئيسة في ري المزروعات على نهري دجلة والفرات وروافدهما.

1- د.منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، (لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001)، ص177.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما الطلب المنزلى على المياه فى العراق فهو مرتبط بشكل كبير بنمو السكان وتوسع العمران وتحسن المستوى الاجتماعى والثقافى للسكان، حيث يقدر الطلب المنزلى على المياه فى العراق بحوالى 1.83 مليون متر مكعب فى السنة .

وتعد الزراعة النشاط المقترن باستعمال المياه الأكثر أهمية على الإطلاق، ولكن هذا القطاع الحيوى يعد من أقل القطاعات الاقتصادية كفاءة فى استخدام المياه، فلقد أدت أساليب الرى القديمة التى عفا عنها الزمن إلى وصول الهدر فى المياه إلى نحو 60 ٪ من المياه الرى قبل وصولها إلى المحاصيل الزراعية .[1]

كذلك فإن كفاءة الرى تتراوح ما بين 30 - 50 ٪فى معظم البلدان الأعضاء فى الاسكوا.[2]

فضلاً عن ذلك فإن التسعير المنحرف للماء أدى إلى استمرار السيطرة غير الكفوءة للزراعة فى استخدام المياه .ويستدل من ذلك بأن هناك سوء إدارة للمياه وندرة ماء خطيرة وخاصة وإن العراق واجه فى السنوات 2004-2008 نقصاً واضحاً فى إمدادات المياه وذلك بسبب مواسم الجفاف المتكررة التى ضربت المنطقة أولا وتقليل النسب من كميات المياه المطلقة من الجانب التركى، والسورى، والإيرانى بسبب إقامة المشاريع المائية على نهرى دجلة والفرات وروافدهما ثانيا.

1- د. جاسم محمد الذهبي، د. ثائر محمود رشيد العانى "إدارة الطلب على المياه مدخل أساسى للتنمية الزراعية المستدامة فى الوطن العربى مع إشارة خاصة للعراق"، (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 47، 2007)، ص 3 .

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) : "تقرير الاسكوا الأول عن التنمية المائية، شدة تأثر المنطقة بالجفاف الاجتماعى -الاقتصادي"، (نيويورك، الأمم المتحدة، 2005)، ص 25.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يتضح مما سبق أن الأمر يتطلب وضع تشريعات وقوانين جديدة لإدارة المياه من شأنها أن تحافظ على هذا المورد الحيوى من الهدر والاستخدام المفرط وغير المستدام.

هـ - التنمية الزراعية فى العراق :

1 - مقومات التنمية الزراعية فى العراق:

يعد القطاع الزراعى واحدا من القطاعات الاقتصادية المهمة التى يعتمد عليها الاقتصاد العراقى نظرا لما يوفره هذا القطاع من السلع الاستهلاكية الضرورية والمواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للقطاعات الأخرى، فضلا عن كونه يخلق فرص عمل واسعة لاستيعاب الأيدى العاملة المختصة بهذا القطاع، وقد ساهم قطاع الزراعة مساهمة جيدة إبان الحصار الاقتصادى للعراق لكون السلطة فى ذلك الوقت ركزت ثقلها على تأمين الحاجات والمواد الغذائية الضرورية للمستهلك العراقى إلا أنه انحسر تماما بعد الاحتلال فى 2003 والسنوات اللاحقة له،لاقى هذا القطاع تدهورا بينا ومؤثرا بسبب تدهور البنية التحتية ومشاريع الرى والميكنة الزراعية فضلا عن النقص الكبير فى المواد والمستلزمات الزراعية وشحة المياه وتدهورها وتردى الأوضاع الأمنية مما أدى إلى انحسار الإنتاج الزراعى والذى انعكس بدوره على شحة المواد الغذائية الرئيسية للفرد العراقى وفتح المجال الواسع للاستيراد لأبسط المواد الزراعية لتغطية الحاجات الضرورية للمستهلك العراقى. ومن مقومات التنمية الزراعية نذكر منها ما يلي:

أ - توفر المساحات الواسعة والصالحة للزراعة فى عموم العراق.

ب - وفرة الموارد المائية التى يوفرها نهرا دجلة والفرات والمياه الجوفية ومياه الأمطار.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج - وفرة الأيدى العاملة فى القطاع الزراعى من مختصين ومهرة ومن الفلاحين فى المناطق الريفية.

د - الطلب الكلى الكبير على السلع والمنتجات الزراعية وخصوصا الاستهلاكية نتيجة لتوفر الأسواق الواسعة فى عموم العراق وارتفاع عدد سكان العراق .

هـ - تنوع المنتجات الزراعية المحلية وتوزيعها المكانى.

2 - الاستثمار فى القطاع الزراعي:

يعد الاستثمار بشقيه المحلى والأجنبي من الأدوات الرئيسة التى تساعد فى تنمية القطاع الزراعى. فمن الصعوبة تطوير أو تحديث هذا القطاع فى ظل غياب الاستثمارات المطلوبة ، فكل تقدم مرهون بالمزيد من الاستثمارات .

إن القطاع الزراعى فى العراق يعانى من مشكلة عدم جاذبيته للاستثمارات لأسباب عديدة وموضوعية تتمثل بانخفاض العائد على رأس المال المستثمر ،وطول دورة رأس المال فى بعض الأنشطة الزراعية ، وتعرض الاستثمارات الزراعية إلى مخاطر عالية سواء كانت طبيعية أم بسبب عدم الاستقرار الأمنى والاقتصادى فى العراق، حيث إن المؤشر المركب للمخاطر القطرية الذى يقيس المخاطر المتعلقة بالاستثمارات والذى يغطي 18 دولة عربية من بين 140 دولة يشير إلى أن العراق يقع ضمن فئة الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً. (1)

---

1 - د. عبد الحسين جليل الغالبي " محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وسياسات اجتذابه نحو العراق"، (مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد 2، العدد8، 2007)، ص19.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن البلد بحاجة ماسة إلى الاستثمارات وذلك من أجل رفع مستوى هذا القطاع فى منافسة البضائع الزراعية المستوردة وتمكينه من سد الحاجة المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتى والأمن الغذائى ومن ثم التصدير إلى الخارج.

وعلى الرغم من ارتفاع التخصيصات الاستثمارية من الدولة، ألا أنها فى حقيقة الأمر لم تكن عند المستوى المطلوب لرفع مستوى القطاع الزراعى وتمكينه من زيادة الإنتاج واستصلاح الأراضى وسد الحاجة المحلية وتقليص الفجوة الغذائية بين الصادرات والاستيرادات الزراعية وتمكينه أيضا من زيادة قدرته التنافسية للبضائع الأجنبية ومن ثم التصدير إلى الخارج وخاصة فى ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمى وإلغاء التعريفات الجمركية وفتح الحدود على مصراعيها أمام البضائع الزراعية الأجنبية.

إن أغلبية الاستثمارات فى القطاع الزراعى كانت مقدمة من القطاع العام، ولم يكن للقطاع الخاص سوى مساهمات بسيطة .(1)

هذا من جانب، أما من جانب آخر فإن مناخ الاستثمار لم يكن ملائماً فى جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل التى شكلت معوقات تقف أمام المستثمر الأجنبي وهى كالآتى: (2)

أ- عدم الاستقرار الأمنى : حيث إن عدم الاستقرار الأمنى يشكل العقبة الكبرى التى تواجه التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى العراق وذلك لأنه يزيد من كلفة الأمن والحماية للمشاريع الاستثمارية ويرفع كلفة النقل أيضا .

1- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التخطيط الاقتصادى "تقرير الاقتصاد العراقى لعام 2008" (بغداد، دائرة التخطيط الاقتصادي، 2009)، ص15.

2- د. نبيل جعفر عبد الرضا " الاقتصاد العراقى فى مرحلة ما بعد السقوط"، الطبعة الأولى، (البصرة، مؤسسة وارث الثقافية، 2008)، ص79- 8.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب - الفساد الإداري والمالي :يشكل الفساد المالى والإدارى إحدى العقبات الرئيسة التى تحول دون دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق، ففى تقرير لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2005 احتل العراق المرتبة 137من بين 159 دولة، ولا يتقدم على العراق ضمن الدول العربية سوى السودان والصومال بالمرتبة 144 ويظهر الفساد الإدارى فى العراق فى ظاهرتين مهمتين على الأقل هما عقود إعادة الإعمار وانتشار ظاهرة التهريب.

يتمثل الفساد الإدارى فى عقود إعادة الإعمار بعدة عناصر فى مقدمتها سرية العقود، والصفقات التى تبرمها الجهات الحكومية فى إطار عملية إعادة الإعمار والتى تفتقد الشفافية المطلوبة والضرورية لمنع الفساد، والذى يتمثل بمنح العقود بأسعار أعلى فى حين يمكن استدراج عروض بأسعار أقل.

أما فيما يتعلق بالتهريب فهو مظهر آخر من مظاهر الفساد، وتقدر قيمة السلع المهربة إلى الخارج بأكثر من 4 مليارات دولار عام 2005، ولا يقتصر التهريب على السلع العراقية المتجهة إلى الخارج وفى مقدمتها النفط ومشتقاته، وإنما يشمل أيضا السلع الواردة والتى يتضمن بعضها مواد غذائية فاسدة أو بضائع منافية للقوانين .إن استشراء الفساد الإدارى فى العراق يؤدى إلى إيجاد بيئة غير ملائمة للاستثمار ولاسيما الأجنبي منه،لأنه يقلل من الشفافية ومن المنافسة السليمة، ويزيد من كلفة المعاملات على حساب عائد الاستثمار.

ج- ضعف القطاع المالى : إن القطاع المالى له أهمية كبيرة فى جذب الاستثمارات الأجنبية لأنها تسهل على المستثمر الحصول على الموارد المالية عند الحاجة والقدرة على توظيفها، كما تسهل على المستثمر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخروج من السوق بأقل الخسائر، ويستحوذ القطاع الحكومى فى العراق على 90٪ من النشاط المصرفى، ويقدر إجمالى الموجودات لهذا القطاع بحسب البنك الدولى بـ 2 مليون دولار وهو ما يمثل 8 ٪ من الناتج المحلى الإجمالى مما يعكس ضعف هذا القطاع فى تأدية مهمانه التقليدية فى الوساطة بين المدخرين والمستثمرين.

د- رفع أسعار الفائدة : قام البنك المركزى العراقى برفع أسعار الفائدة إلى 20٪ عام 2007 وذلك من أجل السيطرة على التضخم الذى بلغ حوالى 76 ٪ عام 2006 مقارنة بشهر آب لعام 2005. وتحت ضغط شديد من البنك الدولي [1].

إن هذه السياسة أثرت بشكل كبير على المستثمر المحلى والقطاع الخاص مما أدى إلى تراجع الكثير من المشاريع والخطط المزمع تنفيذها وذلك بسبب ارتفاع كلف الاقتراض، فضلا عن خلق بيئة استثمارية غير مواتية وهذا ما يفسر ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى العراق. ولابد من الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من التحديات الكبيرة التى تواجهها الاستثمارات الأجنبية والمحلية فى العراق بصورة عامة والقطاع الزراعى بصورة خاصة، إلا أنها عملية ذات جدوى اقتصادية للبلد، حيث تشير بعض تقارير الهيئة الوطنية للاستثمار فى العراق إلى أن الاستثمار فى القطاع الزراعى سوف يقود إلى زيادة الانتعاش الاقتصادى للبلد وتقليص البطالة، فضلا عن توليد مزيد من العملات الأجنبية وذلك عن طريق تصدير المنتجات الزراعية إلى الخارج بعد الوصول إلى مراحل متقدمة من

1- د. سنان الشبيبى " ملامح السياسة النقدية فى العراق"، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2007).

- د. نبيل جعفر عبد الرضا " الاقتصاد العراقى فى مرحلة ما بعد السقوط"، الطبعة الأولى، (البصرة، مؤسسة وارث الثقافية، 2008)، ص79-80.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاكتفاء الذاتي، وعلى سبيل المثال فإن الأرز العراقي والذي يعرف بالعنبر لم ينافسه بالقيمة إلا الأرز من صنف البسمتي.[1]

جدول رقم (12) يوضح الصادرات والواردات الزراعية العراقية والميزان التجارى الزراعى للمدة (2000 - 2006). *الأرقام بالمليون دولار*

السنوات	الصادرات	الواردات	فجوة الميزان (مقدار العجز فى الميزان التجارى الزراعي)
متوسط الفترة 2000 - 2003	7	2441	(2434)
متوسط الفترة 2000 - 2003	7	2441	(2434)
2004	89	2466.3	(2377.3)
2005	104	1222.504	(1118.504)
2006	132	1085.335	(953.335)

المصدر:

(1) جامعة الدول العربية وآخرون "التقرير الاقتصادى العربى الموحد"، لسنوات مختلفة، صفحات متفرقة

(2) جمهورية العراق، البنك المركزى "التقرير السنوي 2006"، (بغداد، البنك المركزى العراقي، 2006)، صفحات متفرقة .

(3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية "الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية"، العدد 28، 2008، صفحات متفرقة.

1- الهيئة الوطنية للاستثمار فى العراق "قطاع الزراعة و المواشي"، 2008، ص5.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3- الإنتاج الزراعى فى العراق:

إن الإهمال الذى أصاب القطاع الزراعى وخاصة منذ العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين أدى إلى التباطؤ فى استخدام وسائل الإنتاج الحديثة والتكنولوجيا المتطورة والتباطؤ الواضح فى استخدام مستلزمات الإنتاج الحديث (بذور محسنة وأسمدة ومبيدات) فعلى سبيل الذكر يؤدى استخدام الميكنة الزراعية واستعمال الأسمدة الكيماوية إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعى بنسبة تتراوح ما بين 60 - 70 ٪، بينما فى جانب آخر فإن التخلف التكنولوجي واعتماد الأساليب البدائية فى الإنتاج تسهم فى تحقيق خسائر اقتصادية كبيرة، كما أن تأخر عملية الحصاد لمدة تتراوح ما بين 20 - 25 يوماً يؤدى إلى انخفاض إنتاجية الدونم بنسبة تصل إلى 50 ٪، كما أن البذار اليدوى يسبب ضياع 20 ٪ من البذور وبالتالى تسهم فى انخفاض إنتاجية الدونم الواحد بنسبة 20 ٪.

إن استمرار العجز فى الغذاء من الحبوب والمنتجات الحيوانية سوف يولد صعوبة بالغة فى الحصول على هذه الكميات من السوق العالمية فى ظل الوضع الاقتصادى العالمى غير المستقر والذى يؤدى إلى تعرض الاقتصاد العراقى إلى الكثير من الضغوط الخارجية من الدول المنتجة والمتمثلة بحجب كميات كبيرة من تلك السلع عن السوق العالمية بهدف رفع الأسعار، والتلاعب بأسعار صرف العملات والتمسك بالتكتلات الاقتصادية بين المنتجين، وذلك لغرض التحكم بالتجارة الخارجية لهذه السلع الأساسية .

وعليه فإن الأمر يتطلب النهوض بواقع الإنتاج الزراعى وذلك عن طريق إدخال التقنيات الحديثة واستخدام البذور المحسنة، وانتخاب أصناف مقاومة للملوحة، واستخدام الأسمدة، وخاصة الأسمدة العضوية، والمبيدات الحشرية لمكافحة الآفات الزراعية، ورعاية ودعم الثروة الحيوانية من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خلال إدخال سلالات جديدة تكون الإنتاجية فيها مرتفعة . ولكن يجب أن تأخذ الكلف البيئية فى جميع الحسابات وذلك من خلال مراعاة الشروط الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة، وعدم استنزاف الثروات الطبيعية والحفاظ على البيئة من التلوث من جراء الإفراط فى استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية والذى ينعكس أثرها بصورة واضحة على صحة وسلامة الإنسان من خلال سلامة وأمان الغذاء . [1]

4- معوقات التنمية فى القطاع الزراعي:

أ- انخفاض مستوى التكنولوجيا الحديثة : تعد مشكلة استخدام التكنولوجيا من أهم المشاكل الرئيسة التى يعانى منها القطاع الزراعى فى العراق، وذلك نتيجة للسياسات الاقتصادية غير المنصفة التى أهملت دور القطاع الزراعى فى التنمية الاقتصادية للبلد، وتعد مشكلة استخدام الميكنة الزراعية من أهم المشاكل التى تواجه القطاع الزراعى وذلك نتيجة النقص فى أعداد المكائن سواء كانت جرارات زراعية أم حاصدات أم مكائن سقى أو عدداً أخرى . فضلاً عن قدمها واستعمال جزء كبير منها خارج القطاع الزراعى [2].

العراق يعانى من نقص واضح فى أعداد الجرارات والحاصدات الزراعية فعلى الرغم من زيادتها إلا أنها دون المستوى العالمى ولا بد من زيادة أعدادها ونوعياتها، وذلك لأن العامل التقنى له أهمية بارزة فى الإنتاج الزراعى فهو يؤثر بشكل كبير على زيادة الإنتاج وتقليل الهدر الحاصل فى

1- جمهورية العراق، البنك المركزى العراقي، التقرير الاقتصادى السنوى 2006، (بغداد، البنك المركزى العراقي، 2006)، ص63.

2- قيس مهدى حسن" الأمن الغذائى فى العراق بين التحديات الداخلية والأزمة الغذائية العالمية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية 2009)، ص 158.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإنتاج وخاصة فى مدة الحصاد اليدوي، كما يؤثر العامل التقنى على انخفاض الكلف الزراعية، والتى تسهم فى رفع هامش الربح للفلاح وتمكنه من الاستمرار فى الإنتاج وزيادته كما ونوعا .

ب- نقص الموارد المائية : تعد الموارد المائية فى العراق من أهم التحديات التى تواجه التنمية الزراعية المستدامة، وذلك لأن الأنظمة السابقة قد ركزت بصورة رئيسة على جانب العرض من المياه فقط ولم تعطِ جانب الطلب على المياه الاهتمام الكافى. وقد ترتب على هذا الإهمال فى جانب الطلب الإسراف وهدر كميات كبيرة من المياه وحتى تلويثها. وقد شملت هذه الظاهرة جميع القطاعات الصناعية، والزراعية، والاستخدامات المنزلية، وكان السبب فى ذلك هو اعتبار المياه سلعة شبه مجانية لأنها تباع بأسعار مدعومة أى أنها تباع بأسعار رمزية، فضلاً عن انعدام الإدراك لدى المستهلكين للمياه بأن هناك ندرة حقيقية فى المياه تواجه البلد وفى الحقيقة فإن البلد يواجه نوعين من التحديات فى هذا المجال يكون التحدى الأول خارجياً ويتمثل فى المشاريع المائية المقامة على نهرى دجلة والفرات وروافدهما، فى كل من تركيا وإيران وسوريا (1).

ج- تدنى سياسة الأسعار للمواد الغذائية : تميزت أسعار المواد الغذائية المنتجة محليا بتدنى أسعارها مما أدى إلى الحد من النمو ففى هذا القطاع بسبب تأثيرها السلبى على كفاءة توزيع الموارد والدخول الزراعية، فقد كانت الأسعار غير المجزية للمواد الزراعية سببا فى تحويل الموارد بعيدا عن القطاع الزراعى مما أدى إلى تقليل الإنتاج وعجل من حركة الهجرة من الريف إلى المدينة وكذلك تردى البنى

1- محمد زنبوعة " الأمن المائى العربي"، (مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد (23)، العدد الأول، 2007)، ص 85.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التحتيـة والطاقـة الكهربائيـة هـذه وغيرهـا أدت إلى تحويـل الاراضـى الزراعية إلى استخدامات غير زراعية. (1)

د - أزمـة اخـتلال التـوازن: المتمثلـة بأزمـة الاخـتلال بـين الإنتـاج والاسـتهلاك. فـالعراق وبصـورة خاصـة أصـبح يسـتهلك أكثـر ممـا ينـتج فيمـا يتعلـق بـالمواد الغذائيـة، فقـد أدى النمـو السـريع فـى الطلـب علـى المـواد الغذائيـة وقصـور الإنتـاج الزراعـى عـن الاسـتجابة لمتطلبـات هـذا النمـو إلى تفـاقم مشـكلة الانكشـاف الغـذائى واعتمـاد العـراق علـى الاسـتيرادات المتزايدة.

هـ - التمويـل والاسـتثمار فـى القطـاع الزراعـي: مـن معوقـات التنميـة الزراعيـة هـو ضـعف الاسـتثمارات فـى القطـاع الزراعـى مـن قبـل الدولـة لانخفـاض نسـبة التخصيصـات لهـذا القطـاع مـن قبلـها واعتمادهـا علـى القطـاع الخـاص، لـذا يسـتوجب علـى الدولـة لكـى تبنـى اقتصـادا زراعيـا متينيـا لا يمكـن تركـه علـى القطـاع الخـاص فقـط لقلـة إمكانيـات الاسـتجابة وصـعوبة التمويـل الزراعـى بسـبب المخـاطر الكـبيرة التـى يتعـرض لهـا الإنتـاج الزراعـى الناجمـة عـن الجفـاف والأمطـار والصـقيع والحشـرات والـتردى البيئـى وغيرهـا، هـذا يجعـل أصـحاب رؤوس الأمـوال يـترددون فـى تسـليف المـزارعين أو الطلـب علـى فوائـد كـبيرة مقابـل رأس مـالهم فـى الزراعة، لـذلك فـإن إصـرار الحكومـة علـى هـذا التوجـه وتكليـف القطـاع بهـذا الشـأن، معنـاه الحكـم علـى الخطـة الاقتصـادية القادمـة بالفشل فى تحقيق أهدافها فى التنمية المتوازنة.

و - انفتـاح الحـدود علـى مصـراعيها لاسـتيراد المـواد الغذائيـة والاسـتهلاكية ومقارنـة أسـعارها مـع أسـعار المـواد المنتجـة محليـا والمماثلـة لهـا والتـى عـادة مـا تكـون أسـعارها أعلـى مـن أسـعار السـلع الأجنبيـة المسـتوردة، ممـا

1- . نجم، د.محمد، استراتيجية التنميـة الزراعيه فى العراق، جريدة الصباح الإلكترونية : 2009.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يؤدى الى عزوف الناس عن شراء المواد المنتجة محليا لارتفاع أسعارها والتوجه إلى السلع الأجنبية المنخفضة القيمة والعالية الجودة وهذا بالتالى له مردوداته السلبية على الإنتاج الزراعى المحلى وعلى الاقتصاد العراقى والتنمية الزراعية.

ز - ضعف الخدمات من البنى التحتية والمواصلات والخدمات التسويقية والتموينية من المعوقات التى ينعكس أثرها على الإنتاج الزراعى وعلى تنمية هذا القطاع. (1)

من خلال استعراضنا لموضوع التنمية الاقتصادية فى العراق يتضح لنا أنه فى المعنى الحقيقى لا توجد تنمية اقتصادية فعلية قائمة فى العراق من 2003 ولحد الآن وإنما الموجود عبارة عن تنمية للأغراض الاستهلاكية الاجتماعية التى لا تمت للتنمية الاقتصادية بصله، يأتى ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقره بين الكتل والأحزاب والتيارات السياسية المتصدية للعملية السياسية فى العراق والتى انعكست مشاكلها وصراعاتها على الواقع السياسى العراقى فخلقت له هذه الأجواء المربكة والمضطربة من عدم الاستقرار الأمنى والاقتصادى والاجتماعى وعلى كل مناحى الحياة العامة التى يعيشها المجتمع العراقى، فتعطلت برامج التنمية وفى كل مجالاتها كما أدت هذه المشاكل السياسية إلى انعدام وجود خطط استراتيجيه قادرة على حل المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد العراقى أساسا وتولد عن كل ذلك جهاز إدارى مترهل قائم على نظام المحاصصة الفئوية والطائفية ينخره الفساد الإدارى والمالى ولم يستطع إدارة الاقتصاد ومؤسساته بكفاءة ومهنية حيث تتركب هيكلية الوزارات العراقية وتوابعها على أساس المحاصصة، فى ظل هذه الأجواء السيئة لا يمكن للعراق بناء تنمية اقتصادية حقيقية قائمة على أساس تخطيط علمى مدروس

1- New York ،Norton of company ،2nded ،1997 ،p. A7.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مــا لم تتوصـل الكتـل السياسـية وأحزابهـا إلى حـل كافـة المشـاكل والصـراعات العالقـة فيمـا بينهـا مـن أجـل مصـلحة الشـعب العراقـى ولكـى يتسنى للدولة النهوض بالواقع الاقتصادى العراقى وبنائه التنموى.

و - السياسـة الاسـتثمارية فـى العـراق بعـد 2003: يعـرف الاسـتثمار بأنـه "مجمـل الأوضـاع والظـروف المكونـة للمحـيط الـذى تـتم فيـه العملية الاسـتثمارية وتـأثير تلـك الظـروف سـلبا أو إيجابـا علـى فـرص نجـاح المشـروعات الاسـتثمارية وعلـى اتجاهـات تـدفق رؤوس الأمـوال وتوظيفهـا، فضـلا عـن الأوضـاع السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والأمنيـة والقانونيـة." (1)

ومـن ضـمن التشـريعات والقـوانين التـى أصـدرتها سـلطة الاحـتلال بعـد 2003 قـانون الاسـتثمار الأول المـرقم 39 فـى 2003 والـذى يسـمح بموجبـه بإنشـاء الشـركات المحليـة والأجنبيـة المشـتركة، إلى جانـب تقـديم المسـاعدات الحكوميـة كالانسـيابية وتسـهيل مـنح الإجـازات للأعمـال الجديـدة، ويـأتى ذلـك فـى إطـار تسـهيل إجـراءات الاسـتثمار وتقليـل الكلـف الأوليـة لإقامـة أعمـال الاسـتثمار داخـل العـراق بغيـة النهـوض بالاقتصـاد العراقـى المـدمر ومـن أهداف هذا القانون هي:

1 - تشجيع المشاركة بين المستثمر المحلى (العراقي) والأجنبي.

2 - تبسـيط الإجـراءات الحكوميـة مـن خـلال الاعتمـاد علـى أسـلوب النافذة الواحدة دون أى معوقات فى تسجيل الشركات الأجنبية .

3 - رفـع القيـود المفروضـة بأنواعهـا المختلفـة علـى المسـتثمر الأجـنبي مـع تشجيع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وغير مباشرة .

1- د.على عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي، (الكويت : المعهد العربى للتخطيط، العدد 3، السنة 3، تموز، 2004)، ص5.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مـا لم تتوصـل الكتـل السياسـية وأحزابهـا إلى حـل كافـة المشـاكل والصـراعات العالقـة فيمـا بينهـا مـن أجـل مصـلحة الشـعب العراقـى ولكـى يتسنى للدولة النهوض بالواقع الاقتصادى العراقى وبنائه التنموى.

و - السياسـة الاسـتثمارية فـى العـراق بعـد 2003: يعـرف الاسـتثمار بأنـه "مجمـل الأوضـاع والظـروف المكونـة للمحـيط الـذى تـتم فيـه العمليـة الاسـتثمارية وتـأثير تلـك الظـروف سـلبا أو إيجابـا علـى فـرص نجـاح المشـروعات الاسـتثمارية وعلـى اتجاهـات تـدفق رؤوس الأمـوال وتوظيفهـا ، فضـلا عـن الأوضـاع السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والأمنيـة والقانونيـة. [1]

ومـن ضـمن التشـريعات والقـوانين التـى أصـدرتها سـلطة الاحـتلال بعـد 2003 قـانون الاسـتثمار الأول المـرقم 39 فـى 2003 والـذى يسـمح بموجبـه بإنشـاء الشـركات المحليـة والأجنبيـة المشـتركة، إلى جانـب تقـديم المسـاعدات الحكوميـة كالانسـيابية وتسـهيل مـنح الإجـازات للأعمـال الجديـدة ، ويـأتى ذلـك فـى إطـار تسـهيل إجـراءات الاسـتثمار وتقليـل الكلـف الأوليـة لإقامـة أعمـال الاسـتثمار داخـل العـراق بغيـة النهـوض بالاقتصـاد العراقـى المـدمر ومـن أهداف هذا القانون هي:

1 - تشجيع المشاركة بين المستثمر المحلى (العراقي) والأجنبي.

2 - تبسـيط الإجـراءات الحكوميـة مـن خـلال الاعتمـاد علـى أسـلوب النافذة الواحدة دون أى معوقات فى تسجيل الشركات الأجنبية .

3 - رفـع القيـود المفروضـة بأنواعهـا المختلفـة علـى المسـتثمر الأجنبي مـع تشجيع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وغير مباشرة .

1- د.علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي، (الكويت : المعهد العربي للتخطيط، العدد 3، السنة 3، تموز، 2004)، ص5.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

4- إبـرام اتفاقيـات ثنائيـة ومتعـددة الأطـراف علـى صـعيد الاسـتثمارات الأجنبية .[1]

مناهضة نظرة النظام السابق إلى مسألة الاستثمار الأجنبي والمتمثلة بالآتي:

1- نظـرة النظـام السـابق إلى الاسـتثمار كانـت نظـرة سياسـية أكثـر ممـا هــى اقتصـادية وهــذه بـدورها أدت إلى تضـارب المصـالح (السياسـية والاقتصـادية) فـى تطبيقهـا سياسـات اقتصـادية ذات أبعـاد سياسـية، وبالتالى ظهور أزمة فى إدارة المعروض النقدى وفى مجال التمويل.

2- انخفـاض عوائـد تصـدير الـنفط بسـبب انخفـاض الإنتـاج والأسـعار، إلى جانب العقوبات الدولية .

3- عـدم تشـجيع النظـام السـابق لسياسـة الاسـتثمار الأجنبي نابعـا مـن نظريـة مفادهـا. "أنـه استنزاف للمـوارد المحليـة مـن حيـث تحويـل الفـائض الاقتصادى إلى الخارج".

4- الضـغط علـى المسـتثمر المحلـي، مـع ظهـور سياسـات ماليـة غـير فعالـة أو غـير قـادرة علـى تكـوين رأس المـال الـلازم لتمويـل الاسـتثمارات المحليـة بسـبب السياسـات التقشـفية فـى الإنفـاق الحكـومى عـام 1995، ممـا أدى إلى أتباع سياسة التمويل بالعجز (الإصدار النقدى الجديد) .

5- ارتفـاع درجـة المخـاطرة، بسـبب تزعـزع أحوالـه السياسـية والاجتماعيـة .

أمـا مـبررات الاسـتثمار الأجـنبي فـى العـراق حسـب هـذه الاسـتراتيجية، فهى على النحو الآتى:

أ- انخفــاض حصـيلة الصـادرات لأن الاقتصــاد العراقــي، اقتصــاد أحـادى الجانـب مـن حيـث اعتمــاده الكـبير علـى الـنفط الخـام كمصدر لإيرادته.

1- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، استراتيجية التنمية الوطنية فى العراق 2005-2007، (بغداد، يناير2006)، ص37.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب - ضعف القدرات الاستيعابية والمتمثلة في الأطر المؤسسية والفجوات التكنولوجية والمستوى التعليمي.

ج - تدهور معدلات التبادل التجاري.

د - ارتفاع حجم السكان ومعدلات نموه.

على وفق تلك المبررات أو الأسباب أعلاه، اكتسبت السياسة الاستثمارية في العراق، أهمية بالغة في إعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولكن المشكلة الآن، تكمن في الحوافز التي يمكن أن تعطيها أو توفرها الحكومة العراقية لذوي الاستثمارات الأجنبية بالقدوم إليها، (1)

على الرغم من إصدار القانون الجديد للاستثمار المرقم (13) لعام 2006، كقانون لوضع العراق على بداية طريق التنمية وإعادة إعمار العراق، وبالرغم من إيجابياتها في منح التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية المتنوعة للمستثمرين الأجانب ومشاركة المستثمرين المحليين مع شركائهم الأجانب، حيث يلاحظ عدم قدوم أي شركة أجنبية للعراق في الوقت الحالي، وذلك يعود لأسباب عدة ومن أهمها :

1 - غياب الأمن والاستقرار مع سيادة الفوضى بسبب استمرار الأنشطة الواسعة لقوى الإرهاب السياسي المتطرف.

2 - انتشار الفساد المالي والإداري في أغلب دوائر الدولة، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في العراق.

3 - سيادة الطائفية السياسية في الساحة السياسية العراقية .

1- د. هناء عبد الحسين الطائي وآخرون، "الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي"، مصدر سابق، ص30.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

4- بدائية طرق المواصلات ووسائل الاتصالات التى تعد من المعوقات الأساسية التى تحول دون بناء اقتصاد مزدهر ذى قاعدة إنتاجية متميزة .

ب: التنمية البشرية فى العراق:

الإنسان أثمن رأس مال. هكذا يرى الماركسيون، فلا تنمية دون تنمية الإنسان نفسه فهو المعنى الأول والأخير فى التنمية، فالتخلف البشرى يقود إلى التخلف فى مجمل جوانب الحياة التى تعيشها الإنسانيه اليوم، لهذا أدركت معظم الأمم والشعوب ومنظمات الأعمال بأنه لا تنمية اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية بدون تنمية الإنسان وتعليمه وتثقيفه وتدريبه على كل الفنون والمهارات التى تساعده وتساعد مجتمعه على التقدم والنهوض والتطور. فالإنسان وجد من أجل إنسانيته فى مجتمعه فمدي قدرة الإنسان ومهارته تنعكس على نجاح أدائه فى عمله.

والعراق من بين الدول العربية التى تولى اهتمامها بالنمو الاقتصادى المعتمد أساسا على رأس المال والذى تأمل من خلاله تحقيق برامج التنمية، وأمام هذه النظره فى الأفضلية لرأس المال يتراجع دور العنصر البشرى، أى يتراجع دور العمل وكأنه عنصر هامشي تابع لرأس المال فى حساباتها. أما الدول التى تملك رأس المال كالدول الغربية فتستقطب عنصر العمل كبقية عناصر الإنتاج، لذا نرى مدى الوتائر العالية التى حققتها هذه الدول فى النمو الاقتصادى فى حين تراجع النمو فى الدول التى يتوفر فيها العنصر البشرى بكثافة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويرى الدكتور منصور الراوى فى كتابه دراسات فى السكان والتنمية فى العراق، أن هذا الواقع قادنا إلى الآثار السلبية التالية:

1 - تعميق الفجوة التنموية لصالح دول المال وجعل مسألة التباين فى مستويات التطور الاقتصادى تتحدد طبقا لنمط توزيع الموارد الاقتصادية وأنماط استغلالها قطريا أو إقليميا أو انعزاليا.

2 - تعميق علاقات التبعية لرأس المال الأجنبي .

3- اختزال عملية التنمية إلى مجرد عملية نمو تفتقر إلى مسألة التحول والاستقرار والاستمرار.

2 - الهدر الخطير فى الموارد الاقتصادية وخاصة البشرية التى تتعرض إلى البطالة وسوء الاستغلال وعدم الاستقرار.

1 - مؤشرات التنمية البشرية فى العراق:

أ - الدخل:

من العناصر الأساسية فى التنمية البشرية هو معرفة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وهو يعبر عن مؤشر الدخل.

إن العقوبات الاقتصادية أدت إلى تدنى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، إذ انخفض دخل الفرد إلى ثلث ما كان عليه عام 1988، وفقاً لتقديرات منظمة الغذاء والزراعة (FAO) لعام 1995.[1]

مما أثقل كاهل الأسر من فئات الدخل الضعيفة والمتوسطة، لذا اهتمت بتأمين غذائها حتى صارت تنفق 62٪ من إنفاقها على الغذاء .

وبعد عام 2003، ونتيجة للاتفاقيات المبرمة مع نادى باريس وصندوق النقد الدولى فى كانون الأول 2004، ولشحة المعروض من المشتقات

1- على حنتوش، "مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل، دراسة تحليلية عن مستويات تلوث البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية"، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2000، ص157.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النفطيـة أدت إلى إعـادة تصـحيح أسـعار تلـك المشـتقات، فارتفعـت نسـبة الإنفـاق علـى الوقـود والطاقـة والإيجـار إلى 29٪، بعـد أن كانـت أقـل مـن 20٪ قبـل تصـحيح الأسـعار، وارتفعـت نسـبة الإنفـاق علـى النقـل والمواصـلات إلى ثلاثـة أمثـال مـا كانـت عليـه، فوصـلت إلى 13٪ لتضـحى بكـثير مـن السـلع والخدمات. (1)

تذبـذب نصـيب الفـرد فـى العـراق مـن النـاتج المحلـى الحقيقـى للأعـوام 2001 - 2005، إذ بلـغ فـى عـام 2001 نحـو (836) دولاراً انخفـض إلى (567) دولاراً عـام 2003 بسـبب توقـف تصـدير الـنفط أثنـاء حـرب الخلـيج الثانيـة وتعطيـل قسـم مـن خطـوط نقـل الـنفط، إلا أنـه عـاود التحسـن تـدريجياً حتـى وصـل نصـيبه إلى 2848 دولار و4162.9 دولار للعـامين 2007، 2008 على التوالى بسبب زيادة الإيرادات النفطية . (2)

وعلـى الـرغم مـن هـذا الارتفـاع فـى نصـيب الفـرد العراقـى مـن النـاتج المحلـى الإجمـالى إلا أنـه لا ينفـى حـالات التبـاين فـى مسـتويات المعيشـة بـين المـواطنين والفـارق فـى مسـتويات المعيشـة بـين سـكان المـدن وسـكان الريـف أو فـوارق الـدخل بـين الجنسـين، إذ يتلقـى أفقـر 20٪ مـن الأسـر أقـل مـن 7٪ مـن إجمـالى دخـل الأسـر العراقيـة، فـى حـين يتلقـى أغنـى 20٪ مـا نسـبته 44٪ مـن إجمـالى دخـل الأسـر العراقيـة، أى (6) أضـعاف مـا تتلقـاه الأسـر الفقـيرة، مما يدل على سوء الدخل بين فئات المجتمع.

1- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائى وبيت الحكمة، "التقرير الوطنى لحال التنمية البشرية عام 2008"، - العراق، المطابع المركزية، الأردن، 2009، ص41.

2- البنك المركزى العراقي، المديريـة العامـة للإحصـاء والأبحـاث، "التقريـر الاقتصـادى السـنوى لعـام، 2008"، ص3.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (13)

تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ومعدلات نموه فى منطقة الأسكوا بالأسعار الثابتة لعام 2000 للمدة (2001 - 2005) بالدولار والنسبة المئوية

البلد/ المنطقة	2001	2002	2003	2004	2005	النسب المئوية للتغير			
						2002	2003	2004	2005
الإمارات العربية	20833	19718	19659	19238	19431	(5.4)	(0.3)	(2.1)	1
البحرين	12176	12604	13268	13737	14476	3.5	5.3	3.5	5.4
عمان	8633	8755	8854	9089	9376	1.4	1.1	2.7	3.2
قطر	28912	29044	28524	28523	28623	0.5	(1.8)	-	0.4
الكويت	15848	15153	15509	15478	15837	(4.4)	2.3	(0.2)	2.3
العربية السعودية	8590	8367	8729	8952	9161	(2.6)	4.3	2.6	2.3
بلدان مجلس التعاون الخليجي	10964	10725	11070	11248	11533	(2.2)	2.2	2.6	2.4
الأردن	1733	1766	1772	1819	1863	1.9	0.4	2.7	2.4
سورية	1177	1196	1198	1200	1212	1.7	0.1	0.2	1.0
لبنان	4888	4935	5033	5231	5280	1.0	2.0	3.9	0.9
مصر	1478	1495	1526	1580	1643	1.1	2.1	3.5	4.0
اليمن	539	541	545	545	545	0.4	0.7	0.1	0.0
الاقتصاد الأكثر تنوعا	1393	1407	1427	1465	1506	1.0	1.5	2.7	2.8
منطقة الاسكوا	3492	3468	3576	3658	3760	(0.7)	3.1	2.3	2.8
العراق	836	745	567	884	949	(10.9)	(24.0)	57.4	7.4
فلسطين	1274	1189	1222	1203	1170	(6.7)	2.8	(1.5)	(2.7)
مجموع منطقة الاسكوا	3056	3019	3081	3195	3288	(1.2)	2.1	3.7	2.9

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (الاسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية 2004 - 2005، ، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص19.

- صباح رحيم مهدى، أطروحة دكتوراه، مصدر سابق

ملاحظة : الأرقام بين قوسين تعنى أن الرقم سالب.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب - التعليم:

يعكس هذا المؤشر قدرة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب الملتحقين بالمدارس، ويعد مؤشراً جيداً لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

يلاحظ في كثير من البلدان النامية انخفاض معدلات الاستمرار في التعليم الابتدائي، أي (التلاميذ الذين يكملون الدراسة من الصف الأول حتى الصف الخامس) لأسباب عديدة منها رداءة نوعية التعليم وارتفاع تكاليف الدراسة وانخفاض المستوى المعاشي الذي يرغم الطلاب على التسرب للبحث عن عمل يوفر لهم لقمة العيش مما يساهم في انخفاض البقاء في المدارس وزيادة نسبة الأمية وعدم إتاحة تطوير مهارات القراءة والكتابة .

أما العراق فإنه احتل المرتبة (11) بمعدل 88٪ من أصل أربعة عشر دولة عربية لعام 2002، إلا أنه حقق تقدماً في زيادة هذه النسب خلال المدة من 1998 - 2004. حيث كانت النسبة 83.7 في عام 1998 ارتفعت إلى 84.8 عام 2007، وبحسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة 2007، إلا أنه لا تزال المعدلات منخفضة مقارنة مع الدول العربية مما يتعين على المسئولين العراقيين تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في العراق لوصوله إلى معدلات مرتفعة أسوة بالدول العربية، إذ كان نظام التعليم في العراق من أحسن الأنظمة في الوطن العربي حتى نهاية الثمانينيات وعلى جميع مستويات الدراسة، وإن التعليم الابتدائي يشمل جميع من هم في سن الدراسة الأساسي ويعود أسباب التدهور إلى ضعف الموارد الموجهة لهذا النظام نتيجة للظروف التي مر بها البلد من حروب وحصار، إذ أن معظم هذه الموارد يتم توجيهها إلى الإنفاق العسكري وأوليات أخرى تعود للنظام، فانخفض نصيب الطالب من الانفاق على التعليم من (620) دولار عام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1989 إلى (47) دولار خـلال الفـترة 1993 - 2002 معظمـه مـن برنـامج النفط مقابل الغذاء.[1]

جدول (14)

نسبة الطلبة الذين يلتحقون بالدراسة فى الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس فى العراق للمدة (1998 - 2007)

السنة	نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة فى الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس %
1998	83.7
1999	84.9
2000	-
2001	84.1
2002	88.1
2004 (*)	89
2007 (**)	84.8

المصدر: الجهاز المركزى للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعى، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة .

(*) نسبة 2004 من نتائج مسح أحوال الأسرة المعيشية فى العراق لسنة 2004.

(**) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائى، الجهاز المركزى للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المسح الاجتماعى والاقتصادى فى العراق لسنة 2007، العراق طبعة أولى 2008.

1- الأمم المتحدة والبنك الدولي، "التقديرات المشتركة لإعادة البناء والإعمار فى العراق"، مصدر سابق، ص19.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج - الأمية :

إن التغيير في مؤشر الأمية (انخفاضاً وارتفاعاً) له انعكاساته الإيجابية والسلبية على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. ومن الجدول (16) يتضح أن إجمالي معدل الأمية للفئة العمرية (10 - 49) سنة بلغ (19.1) في المئة في العراق وحسب المسح الاجتماعي والاقتصادي للعراق لسنة 2007 أي ما يقارب خمس المجتمع منها (21.6٪) و (14.2٪) معدل الأمية بين الإناث في الفئة العمرية (40 - 49) و (15 - 19) على التوالي مقارنة بنسبة (8.1٪) و (11٪) من الذكور لنفس الفئة العمرية .

وعلى مستوى المحافظات كان معدل الأمية في (11) محافظة من أصل (18) محافظة أي بنسبة 61٪ تزيد على المعدل العام وهي (دهوك، نينوى، السليمانية، أربيل، واسط، صلاح الدين، النجف، القادسية، المثنى، ذي قار، ميسان) .

إن ارتفاع معدل الأمية في العراق ناتج عن تردي الأوضاع المعاشية نتيجة الحروب والحصار مما أدى إلى انصراف الأطفال إلى العمل، إضافة إلى ضعف الوعي الثقافي والاجتماعي في البلد.

وبالرغم من ارتفاع هذا المعدل، إلا أن الحكومة لم تتخذ أي إجراء للقضاء على الأمية منذ انتهاء الحملة الشاملة لمحو الأمية في عام 1986.

د - الصحة :

يعكس الجدول (15) تطور المؤشرات الصحية في العراق، إذ تشير البيانات إلى ارتفاع أعداد الأسرة في المستشفيات عام 2006 إلى (33819) سرير بعد أن كان (31227) سريراً عام 1990 وبمعدل نمو (6٪)، إلا أن هذه الزيادة في عدد الأسرة لم تواكب الزيادة في عدد السكان، إذ زادت نسبة السكان إلى سرير إلى 878 شخصاً سنة 2006، بعد أن كانت 572 شخصاً لكل سرير عام 1990.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتشير البيانات إلى أن عدد المستشفيات ازداد سنة 2006 إلى 219 مستشفى بعد أن كانت 177 مستشفى سنة 1990، وبمعدل نمو 24٪، إلا أن هذه الزيادة فى عدد المستشفيات لم تواكب الزيادة فى عدد السكان، إذ كان معدل عدد السكان/ مستشفى هو (135535) فى عام 2006، فى حين كان المعدل (101076) شخص عام 1990.

إلا أن معدل عدد السكان/ المركز الصحى ومعدل عدد السكان/ عيادة شعبية انخفض إلى 18494 و79364 شخص على التوالى لعام 2006، بعد أن كان المعدل هو (24275) و (134514) شخص عام 1990.

كما انخفض معدل طبيب لكل (1000) شخص إلى 1.8 عام 2006 بعد أن كان 1.91 فى عام 1990، مما عوض النقص الحاصل فى معدل عدد السكان/ مستشفى لعام 2006.

كما تشير البيانات إلى أن عدد المرضات ازداد من 5342 ممرضة عام 1990 إلى 6623 ممرضة عام 2006 وبمعدل نمو 23٪، إلا أنه أيضا لم يواكب الزيادة الحاصلة فى عدد السكان، إذ ارتفع معدل عدد السكان/ ممرضة إلى 4482 شخص لكل ممرضة عام 2006 بعد أن كان المعدل 3349 شخص لكل ممرضة عام 1990.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (15)

تطور المؤشرات الصحية في العراق خلال المدة (1990 - 2006)

المؤشرات	1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000	(*)		
								2004	2005	2006
عدد الأسرة	31227	32718	33293	33395	33548	33637	33721	32925	33107	33819
عدد السكان/سرير	572	628	635	657	674	628	625	612	633	878
معدل أشغال الأسرة	43.5	44.3	43.4	47.4	46.2	44	43.8	52.4	50.2	50
عدد الأطباء	9366	9769	11157	11713	11834	11638	11920	15702	16768	16518
معدل طبيب لكل 100شخص	1.91	2.1	2.9	1.87	1.91	2.0	1.9	1.5	1.4	1.8
عدد السكان/ طبيب	1910	2102	1895	1873	1910	1975	1935	1493	1447	1797
عدد أطباء الأسنان	1464	1746	1876	1939	2173	2199	2235	3280	3652	3536
عدد السكان/ طبيب أسنان	12220	11762	11271	11316	10352	10574	9127	7147	6645	8394
عدد الصيادلة	1470	1594	1836	1938	2088	2126	1957	2525	2976	3448
عدد السكان/ صيدلي	12170	12883	11516	11322	10823	10948	10419	9284	8154	8608
عدد المستشفيات	177	197	198	214	214	215	216	218	224	219
عدد سكان/ مستشفى	101076	104244	10688	102529	105599	108256	109015	107532	108331	135535
عدد المراكز الصحية	737	881	909	913	9233	943	941	1024	1074	1605
عدد السكان/ المركز الصحي	24275	23310	23261	23567	24483	24682	21119	22893	22594	18494
عدد العيادات الشعبية	133	262	275	280	330	313	313	348	345	374
لسكان/ عيادة شعبية	134514	78382	76887	78362	78480	74361	62707	67363	70337	79364
عدد الممرضات	5342	5116	3438	4422	3989	4418	4315	5597	6189	6623
عدد السكان/ ممرضة	3349	4014	6150	4962	5665	5286	5018	4188	3921	4482

المصدر: وزارة الصحة، دائرة التخطيط والتعليم الصحي، 2000.

- صباح رحيم مهدي، أطروحة دكتوراه، جدول رقم 24.103 بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (16)

نسبة الإنفاق الحكومى على التعليم والصحة فى العراق

من الإنفاق الحكومى للمدة 1965 - 2006

المدة	أسعار سنة 1980 (مليون دينار)	نصيب الفرد (دينار عراقي)	الإنفاق على التعليم%	نصيب الفرد (دينار عراقي)	الإنفاق على الصحة %	نصيب الفرد (دينار عراقي)
1965 - 1969	240.6	28.1	63.4	7.4	13.1	1.5
1970 - 1975	604.4	58.0	54.3	5.2	13.1	1.3
1976 - 1980	17760.0	1480.0	47.2	3.9	11.2	0.9
1981 - 1985	4337.9	287.7	37.9	2.5	13.4	0.9
1986 - 1990	4116.4	243.8	28.7	1.7	12.4	0.7
1991 - 1995	2134.9	109.7	11.6	0.6	4.2	0.2
1997 - 2001	2083.7	88.6	4.8	0.8	5.0	0.9
2002 - 2006	14752.5	535.0	4.9	4.9	4.9	5.0

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائى، الجهاز المركزى للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطنى لحال التنمية البشرية لعام 2008، العراق،المطابع المركزية، الأردن، 2009، ص120.

هـ - التغذية

فى عام 1996، جرت دراسة للواقع الصحى فى العراق من قبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وأظهرت بموجبها ارتفاعاً كبيراً فى سوء التغذية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، إذ بينت الدراسة أن 11٪ من الأطفال تعرضوا لسوء التغذية الحاد (الهزال) وأن 23٪ كانوا يعانون من نقص الوزن، وأن 32٪ كانوا يعانون من سوء التغذية المزمن (التقزم).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلا أن مؤشرات عام 2002 أظهرت تحسناً في تلك الأرقام، إذ انخفض سوء التغذية الحاد إلى 4٪ ومعدل نقص الوزن انخفض إلى أكثر من النصف أي إلى 9٪ وسوء التغذية المزمن انخفض إلى 23٪. ويعود هذا التحسن في المؤشرات إلى عدة عوامل منها التحسن في إتاحة الغذاء والماء الصالح للشرب بعد إبرام اتفاقية النفط مقابل الغذاء [1].

غير أن تلك المؤشرات عادت إلى الارتفاع وحسب نتائج الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات و (UNDP) المنشورة في عام 2005، إذ ارتفع سوء التغذية المزمن إلى 25.9٪، أي يعاني طفل واحد من بين خمسة أطفال في العراق من التقزم، ونقص الوزن إلى 15.7٪، وسوء التغذية الحاد إلى 9٪ [2].

أما على مستوى المحافظات فأظهرت نتائج مسح الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق عام 2008، كما هو مبين في الجدول (20)، أن معدل سوء التغذية الحاد (الهزال) كان مرتفعا في محافظات ديالى وأربيل وصلاح الدين والبصرة ودهوك وذي قار، إذ تراوح المعدل بين 6.4 ٪ و11.9٪ .

أما معدل سوء التغذية المزمن (التقزم) فكان مرتفعاً في محافظات المثنى والقادسية ونينوى وديالى وأربيل، إذ تراوح المعدل بين (24.6٪، 31.4 ٪) .

إن ارتفاع معدل سوء التغذية بين أطفال العراق ناتج عن الحرمان الطويل من التغذية السليمة، وإن ذلك سينعكس سلباً على القابليات الذهنية والفكرية مما يفرض آثاراً شديدة على التنمية البشرية .

1- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، "تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق"، 2005، ص18.

2- المصدر نفسه، ص19.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و - البيئة :

1. فرص استدامة المياه والصرف الصحى.

أحرزت الكثير من البلدان العربية تقدماً للتصدى لتحديات التنمية المستدامة لاعتمادها نهجاً متكاملا لهذه التنمية، وقد عقدت المحافل السياسية على المستوى الإقليمى لتحسين الحكم وتحديد الأهداف ومحاولات العمل ذات الأولوية ومنها المبادرة العربية للتنمية المستدامة فى عام 2002 وإعلان (أبو ظبي) عن البيئة والطاقة فى عام 2003.[1]

لذلك حصلت تحسينات ملموسة فى السياسة المائية وقضايا الحكم المتعلقة بالمياه، حيث حققت قطر ولبنان والإمارات العربية المتحدة (100٪) للسكان الذين لديهم فرص استدامة للحصول على مياه محسنة، كما حققت ست دول نسبة أكثر من 90٪ لعام 2004، كما يظهره الجدول (17) .

أما العراق فقد قدرت النسبة 83.3٪ لعام 2000، انخفضت إلى 81.3٪ عام 2007، فى حين بلغت نسبة سكان الدول العربية الذين لديهم مصدر مياه صالحة للشرب 86٪، وفى البلدان النامية وصلت النسبة إلى 79٪ ودول العالم 83٪، وعلى الرغم من أن هذه النسبة تبدو مقبولة إلا أن هناك تفاوتاً بين المناطق الحضرية والريفية، إذ أن 97.5٪ من سكان الحضر يحصلون على مياه صالحة للشرب عام 2000، انخفضت النسبة إلى 96٪ عام 2007، أما فى الريف انخفضت النسبة من 51.5٪ عام 2000 إلى 46٪ عام 2007 .

1- الأهداف الإنمائية للألفية فى المنطقة العربية، 2005، مصدر سابق، ص23.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويعد العراق من الدول العربية التي تتمتع بمستوى مقبول من توفر مرافق صرف صحي محسن، إلا أن النسبة انخفضت من 92.5٪ عام 2000 إلى 83.7٪ عام 2007. [1]

جدول (17) السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصدر مياه وصرف صحي محسنين

الدولة	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرف صحي محسن			السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مياه محسنة		
	1990	2002	2004	1990	2002	2004
قطر	100	100	100	100	100	100
الإمارات العربية المتحدة	100	100	98	-	-	100
الجماهيرية العربية الليبية	97	97	-	71	72	-
عمان	83	89	-	77	79	-
المملكة العربية السعودية	-	-	-	90	-	-
لبنان	-	98	98	100	100	100
تونس	75	80	85	77	82	93
الأردن	-	93	93	98	91	97
فلسطين	-	76	73	-	94	92
الجزائر	88	92	92	95	87	85
الجمهورية العربية السورية	76	77	90	79	79	93
مصر	54	68	70	94	98	81
المغرب	57	61	73	756	98	81
السودان	33	34	34	64	69	70
جيبوتي	48	50	82	78	80	73
اليمن	21	30	43	69	69	67

1- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، " التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008"، مصدر سابق، ص54.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدولة	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرف صحى محسن			السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مياه محسنة		
العراق (*)	-	-	92.5	-	83.3	83.3
البلدان النامية	33	48	49	70	79	79
الدول العربية	61	66	71	83	84	86
العالم	43	58	59	75	83	83

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (2008)، تقرير التنمية البشرية لعام 2008، ص240 - 242.

(*) فيما يخص بيانات العراق، مستقاة من مصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائى – التقرير الوطنى لحال التنمية البشرية 2008، المطابع المركزية الأردن، ص53.

د. صباح رحيم مهدى، صباح رحيم مهدى، أطروحة دكتوراه، مصدر سابق.

2. المياه العذبة :

يتطلب من الجهات المختصة فى العراق حماية الموارد المائية المتوفرة وخاصة المياه العذبة المتاحة لأن الاستغلال المفرط للمياه سيؤدى إلى زيادة الطلب على الموارد المائية المحدودة أصلاً فى العراق، كما يتطلب تنسيق وإدماج أفضل الجهود بين مختلف المؤسسات وأصحاب المصلحة عن طريق تعزيز الشراكة بين العراق والدول المجاورة التى تنبع منها المياه العذبة .

كما أن هناك قضية أخرى يجب عدم إغفالها والتى تعد من الشواغل الرئيسة فى الوطن العربى وليس فى العراق فقط، ألا وهى تلوث المياه نتيجة تلوثها بجراثيم الصرف الصحى والنفايات الصناعية والنفايات السائلة الزراعية ونفايات المستشفيات، مما يتمثل تهديداً خطيراً لصحة البشر وتزيد من حدة مشكلة ندرة المياه بتقليل المتاح من المياه النظيفة، لذا فإن تحقيق الاستدامة البيئية يستلزم مزيداً من الجهود لحماية الموارد وحفظها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ز - الطاقة :

تتوافر لدى العراق موارد ضخمة تشمل الوقود القابل للنفاد (النفط والغاز)، وموارد متجددة غير قابلة للنفاد كالطاقة الشمسية والرياح، إلا أنها غير مستغلة بشكلها الأمثل، إذ لم تكن الكهرباء فى العراق تغطى جميع احتياجات السكان وخاصة المناطق الريفية، إذ بلغ معدل إنتاج الطاقة الكهربائية خلال عام 2008 (4548.8) ميجا واط، فى حين معدل الطلب الفعلى بلغ (8376.3) ميجا واط للعام نفسه.[1]

أى أن هناك نقصاً فى الطاقة التوليدية مقداره (3827.5) ميجا واط، فى حين أن هذه النسبة بلغت ما يقارب (100) فى المائة فى بلدان مجلس التعاون الخليجى فى عام 2003.[2]

وإن الأسر العراقية التى تعتمد على الوقود غير التجارى (الأخشاب) فى تلبية احتياجاتهم اليومية من الطاقة بلغت (35) فى المئة، مما يؤدى إلى زيادة تلوث الهواء بالغازات الضارة بصحة الإنسان وخصوصاً غاز ثانى أكسيد الكربون.[3]

لذا يتطلب من الجهات المختصة فى العراق أن توضع السياسات والبرامج فى مجال الطاقة لتشمل رفع إنتاج الطاقة وزيادة كفاءة الاستهلاك عن طريق استخدام الوقود النظيف وتشجيع تطبيق تكنولوجيا الطاقة المتجددة بهدف الحصول على الطاقة النظيفة .

1- البنك المركزى العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، "التقرير الاقتصادى السنوى لعام 2008"، بغداد، ص5.

2- الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية فى المنطقة العربية، 2005، نيويورك 2005، ص23.

3- الجهاز المركزى للإحصاء، مديرية إحصاء التنمية البشرية تقرير مؤشرات رصيد الأهداف الإنمائية للألفية، العراق 2005، ص12.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ح- المرأة والتنمية :

1. المرأة فى مجال التعليم فى العراق:

يظهر من الجدول (30) بأن هناك تطوراً فى نسبة البنات إلى البنين فى العراق وفى جميع مراحل التعليم خلال سنوات الدراسة 1990/1991 - 2006/2007، عدا مراحل التعليم الابتدائى فإنها حافظت على نفس النسبة تقريباً.

وفى مرحلة التعليم الثانوى ارتفعت النسبة من 64.1٪ سنة 1990/ 1991 إلى 69٪ سنة 2006 / 2007 وبنسبة تطور 5٪ وعلى مستوى الدراسة الجامعية (الدراسات الأولية) ارتفعت النسبة من 50.9 ٪ إلى 71.3 ٪ لنفس الفترة وبنسبة تطور 20.4 ٪ .

أما على مستوى الدراسات العليا، فارتفعت النسبة من 25.3 ٪ إلى 59.4 ٪ وبنسبة تطور 34.1 ٪ لنفس الفترة أعلاه، مما يدل على تعزيز المساواة بين الجنسين ودفع قدرة تمكين النساء فى مجال التعليم وخاصة فى مرحلة الدراسات العليا والتى تضاعفت النسبة فى سنة 2006/ 2007 عما كانت عليه سنة 1990/ 1991، إلا أنه لا تزال معدلات التحاق الاناث بنظيرها الذكور على مستوى الدراسات العليا منخفضة، إذ كان المعدل النصف تقريباً.

2- المرأة فى مجال المشاركة السياسية :

وفى مجال التمثيل البرلمانى للنساء فقد تحقق تقدم كبير، إذ بلغ المعدل (25) فى المئة للسنوات 2003 - 2008 والذى يعد أكبر تمثيل برلمانى فى المنطقة العربية بعد أن كان المعدل (13.3) و (7) فى المئة لسنتى 1995 و1997 على التوالى . [1]

1- الجهاز المركزى للإحصاء، مديرية إحصاء التنمية البشرية تقرير مؤشرات - رصيد الأهداف الإنمائية للألفية، العراق 2005، ص6.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مما يعزز قدرة المرأة على المشاركة فى الأنشطة السياسية وتطوير قابليتها السياسية والاجتماعية .

ط- البطالة :

هناك بعدان من أبعاد العلاقة بين العمالة والبطالة يساهمان فى مضاعفة الآثار السلبية للبطالة هما:

أ. ضعف المشاركة: وتشير البيانات المتوفرة إلى أن البطالة وتداعياتها تمثل مشكلة جسيمة فى العراق، وإن ضعف المشاركة هو السبب الرئيس فى انخفاض معدلات البطالة بين النساء وليس إلى زيادة فاعلية نشاطهن فى الحياة الاقتصادية، إذ تشير نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2003. [1] إن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الشباب، إذ تمثل (21.3٪) منهم من فئة (15 - 19) سنة و (27٪) ينتمون إلى فئة (20 - 40) سنة وتشير نتائج المسح إلى التفاوت الكبير والصارخ فى معدلات البطالة لمختلف محافظات العراق، إذ تتراوح معدلات البطالة بين 14٪ فى كربلاء و46.2٪ فى ذى قار.

أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة بين الجنسين، فإن معدل البطالة فى العراق بين الذكور بلغ متوسطه (44.5٪) يتراوح الحد الأدنى فى ميسان وبمعدل (3.9٪) والحد الأعلى (48.8٪) فى ذى قار.

فيما يبلغ معدل البطالة بين الإناث (22.1٪) وقيمته الدنيا بمعدل (4.4٪) فى واسط وقيمته العليا (26.5٪) فى بغداد. [2]

1- الجهاز المركزى للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، "نتائج مسح التشغيل والبطالة 2003"، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بغداد، 2004، ص38. (مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الاسكوا، 2004-2005، مصدر سابق، ص77.

2- المصدر نفسه، ص17.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وترتفع مساهمة القوى العاملة مع ارتفاع المستوى التعليمي فيبين الجدول (81) معدل النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة لعام 2007 على مستوى العراق فيظهر من الجدول أن الأشخاص بعمر 15 سنة – فما فوق – تساهم نسبة 24.2٪ من الأميين فقط من قوة العمل مقارنة بنسبة 92.6٪ ممن حصلوا على شهادة عليا، وبلغت النسبة الإجمالية للبطالة 11.7٪ للرجال والنساء، وإن هذه النسبة أعلى بين الشباب البالغين وبأعمار (20-24) سنة إذ بلغت النسبة 16.9٪ للرجال و35.7٪ للنساء للأعمار نفسها.

إن انخفاض المشاركة، يترتب عليه ثلاث تبعات رئيسة مهمة بالنسبة لصانعي السياسات هي.[1]

(1) تشير هذه المعدلات إلى ارتفاع نسبة الإعالة وخاصة فيما يتعلق بالشباب، أي أن مستوى معيشة شعب برمته تحدده إيرادات شريحة صغيرة من السكان.

(2) سيؤدي ارتفاع معدلات المشاركة إلى فرض ضغط كبير على فرص العمالة .

(3) في حالة ارتفاع معدلات مشاركة الإناث سيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات المشاركة ارتفاعاً ملحوظاً وسيؤدي هذا الأمر إلى تشكيل قوة عاملة تغلب عليها خصائص الجزء الأنثوي منها، الأمر الذي يستحق أن يلقى اهتماماً خاصاً لدى واضعي سياسات العمالة والعمل.

1- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، 2004-2005، مصدر سابق، ص77.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (18)

معدل النشاط الاقتصادى ومعدل البطالة فى العراق للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر حسب خصائص المجتمع لعام 2007

خصائص الأفراد	معدل النشاط الاقتصادي (%)			معدل البطالة (%)		
العمر (سنة)	رجل	امرأة	الإجمالي	رجل	امرأة	الإجمالي
15 - 19	46.7	4.7	25.6	28.6	6.3	26.5
20 - 24	75.4	10.8	42.9	16.9	35.7	19.3
25 - 29	92.4	16.5	54.3	12.9	17.0	13.6
30 - 34	93.9	18.1	56.4	8.1	8.6	8.2
35 - 39	95.8	19.5	57.7	5.8	7.5	6.1
40 - 49	92.5	21.3	56.8	5.3	4.2	5.1
50 - 54	80.0	12.4	42.3	5.5	2.6	5.0
55 - 59	59.2	10.4	34.9	5.2	1.1	4.6
60 - 64	46.1	6.9	26.6	4.9	0.0	4.3
65 - فأكثر	20.2	3.0	10.5	3.7	8.2	4.4
التحصيل العلمي						
أمي	63.8	7.6	24.2	13.2	3.7	11.1
يقرأ ويكتب	79.4	7.7	41.2	13.4	4.4	12.5
ابتدائية	77.4	6.2	43.1	12.1	8.3	11.9
متوسطة	64.2	6.4	40.2	12.0	23.5	12.7
إعدادية ومهنية	68.8	17.2	49.8	9.3	12.7	9.7
دبلوم معهد	92.0	67.4	81.7	8.1	13.1	9.8
بكالوريوس	89.0	71.3	82.4	11.2	19.7	13.9
شهادة عليا	95.7	83.4	92.6	5.1	6.3	5.4
أخرى	59.1	32.4	48.6	0.0	0.0	0.0
غير مبين	52.2	9.1	24.2	10.3	0.0	7.8
الإجمالي	74.6	12.8	43.2	11.7	11.7	11.7

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائى، الجهاز المركزى للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، "المسح الاجتماعى والاقتصادى فى العراق لسنة 2007"، العراق طبعة أولى، ص325.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2 - معوقات التنمية البشرية في العراق:

تعد المعوقات من العوامل المؤثرة للتنمية البشرية التى تعيق الاقتصاد الوطنى من التقدم والنهوض، ومن أهم هذه العوامل هي:

أ - الاضطراب الأمني:

تعد الحروب والصراعات والنزاعات التى عاشها العراق من التحديات العنيفة التى تواجه التنمية عموما والتنمية البشرية على وجه الخصوص والتى أثرت على انخفاض دخل الفرد وسوء الأحوال الصحية والتعليمية والبيئيه والأمية، فتاريخ العراق حافل بالحروب على مر الأزمان والحقب السياسية وحكوماتها التى تعاقبت على حكمه، وإذا ما قصرنا بحثنا على التاريخ المعاصر للعراق حيث تعرض العراق إلى الاحتلال البريطانى فى النصف الثانى من القرن العشرين والذى أدى إلى نشوب حروب وصراعات ونزاعات داخلية سواء بين الشعب العراقى من جهة وبين قوى الاحتلال من الجهة الأخرى، أو بين الحكومات المحلية وبين شعبها، فضلا عن مسلسل الانقلابات العسكرية والحركات السياسية المختلفة التى توالت على حقبه التاريخية والتى أدت جميعها إلى تأخير عملية النمو فى جميع مناحيها .ثم تأتى الحروب الإقليمية بين العراق وجيرانه كاشتراكه فى حرب 1973 ضد العدو الإسرائيلى،والحرب مع الجاره إيران التى امتدت لثماني سنوات قتلت فيها الحرث والنسل، يعقبها مباشرة غزو الكويت والتى أدت إلى تشكيل التحالف الدولى من ثلاثين دولة لإخراج العراق من الكويت وكانت نتائجه الكارثية المدمرة للبنى التحتية والقوى البشرية للعراق وكانت من إفرازات غزو الكويت العقوبات الاقتصادية والسياسية التى أناخت بثقلها على المجتمع العراقى عموما وعلى كل اقتصادياته ومنفذ موارده الوحيد المتمثل بالنفط حيث أوكلت مهمته إلى الأمم المتحدة التى سيطرت على موارده كاملة وعلى ضوء ذلك نظمت له برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تعهدت بموجبه الصرف من صندوق هذا البرنامج لسد احتياجات الشعب العراقى من الغذاء والدواء والمواد الأخرى الضرورية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثم كان الاحتلال الدولى للعراق بغية إسقاط نظامه الدكتاتورية الذى تسبب بكل هذه الحروب والمآسى والإشكالات للمجتمع العراقى والذى نجم عنه تعطيل كامل للدولة ولمؤسساتها ومرافقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،وقد خلف هذا الاجتياح الدولى دمارا كبيرا ليس على الاقتصاد العراقى وبناه التحتية وتنميته فحسب وإنما على قواه البشرية، كما كانت من مآثرة انعدام الاستقرار الأمنى وخلق الصراعات والنزاعات المسلحه وفتح منافذ الارهاب الدولى من خلف الحدود للمروق للداخل العراقى وليعيث بأرض العراق قتلا وتدميرا وانتهاكا لإنسانيته وكرامة شعبه بسبب حل الجيش العراقى وقواه الأمنية من قبل التحالف الدولى والتى جعلت من العراق مسرحا لكل من هب ودب يعيث بأرضه وممتلكاته فسادا وتخريبا. والذى كانت من نتائج افرازاته هذا الاحتلال لبعض المدن والبلدات العراقية وما يناهز ثلث مساحة العراق الآن تحت سطوته، فضلا على ما يقوم به من تفجيرات واغتيالات وخطف وانتهاك لحرمة المنازل والمرافق الحكومية، وقد ولد هذا العنف جروحات أليمة سواء على نفسية الفرد العراقى أو إصابات جسدية سببت الكثير من الوفيات أو الاعاقة وخلقت الرعب والهلع والفوضى والإرباك بين اطياف الشعب العراقى.

وقد بلغ عدد الشهداء جراء الهجمات الإرهابية وبحسب دراسة أجرتها مجلة لأنسيت البريطانية فى أكتوبر 2006، بلغ (601027) شخصاً منذ احتلال العراق فى نيسان 2003، إلا أن هذا الرقم واجه اعتراضاً، فقد أعلن وزير الصحة أن القتلى بين المدنيين لم يتجاوز (150000) مدنياً منذ عام 2003.[1]

1- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وبيت الحكمة، التقرير الوطنى لحال التنمية البشرية 2008، مصدر سابق، ص65.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وطالت الهجمات الإرهابية الكفاءات العلمية والتدريسية والعلماء خلال المدة التى اجتاحت فيها القوات المتعددة الجنسية العراق ولغاية 2006/4/25، بلغ عدد التدريسيين الذين تم اغتيالهم فى الجامعات والمعاهد العراقية (104) تدريسى وبنسبة 57.0٪ من إجمالى التدريسيين وكان أعلى نسبة اغتيال بين التدريسيين فى جامعتى بغداد والمستنصرية حيث بلغت النسبة 43٪ من إجمالى الاغتيال وحسب ما موضح فى الجدول (19) .

توجد علاقة سببية وثيقة بين التنمية البشرية وأمن الإنسان، فإحراز التقدم فى أحدهما يعزز التقدم فى المجال الآخر، والفشل فى أى منهما يزيد من حدة الفشل فى المجال الآخر، فعند مناقشة مفهوم أمن الإنسان فى إطار التنمية، فإنه ينظر إلى التنمية من خلال المكاسب المتحققة، وتأثير مخاطر النزاعات والحروب والتقلبات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والفقر الشديد والتلوث البيئى وغيرها من المخاطر على التنمية، فأمن الإنسان هو الضامن لاستمرارية التنمية البشرية، وهو شرط مسبق لها، ومحدد لأولويات أهدافها العاجلة .[1]

1- شيار يوسف، " العراق لا أمن للجميع، جمعية الأمل العراقية"، تقرير الراصد الاجتماعي، منظمة المواطنين الدولية حول القضاء على الفقر والتكافؤ الجذري، الخوف والعوز عقبتان فى وجه الأمن الإنساني، تقرير عام 2004، مونتيفيديو، الأرغواي، ص141.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (19)

اغتيال عدد من الأساتذة ونسبهم للفترة من 2003/4/9 – 2006/4/25

اسم الجامعة	عدد التدريسيين الذين تم اغتيالهم	عدد الأساتذة الكلي	النسبة %
مركز الوزارة	1	71	1.408
التكنولوجية	1	832	0.120
القادسية	2	492	0.41
هيئة التعليم التقني	5	2527	0.2
تكريت	4	674	0.59
البصرة	8	1728	0.46
الكوفة	1	549	0.18
الموصل	13	2548	0.51
الأنبار	10	596	1.68
المستنصرية	17	1788	0.95
بغداد	28	4391	0.64
الهيئة العراقية للحاسبات	1	47	2.13
الجامعة الإسلامية	1	74	1.35
صلاح الدين/أربيل	1	1023	0.1
النهرين	2	324	0.62
ديالى	5	374	1.34
الرافدين الأهلية	1	96	1.03
المجموع الكلي	104	18133	0.57

المصدر: د. حسناء ناصر إبراهيم "استراتيجية تعزيز الكفاءات العلمية فى العراق وسبل المحافظة عليها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس عشر، 2008، ص149.

ب- ديون العراق الخارجية :

بلغت ديون العراق الخارجية حسب تقديرات البنك المركزى فى عام 2003 للديون الرسمية والتجارية للحكومة العراقية هى (127.7) مليار دولار فضلاً عن التعويضات التى يدين بها العراق منذ حرب الخليج الأولى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والثانية للعديد من دول العالم، ولو أن العراق أقر بهذه المبالغ فإنه ستتم جدولتها مع تحمله الفوائد السنوية لتسديدها، ستكون الميزانية تحت ضغط الأقساط والفوائد المتراكمة لسنوات طويلة والذي سيكون عبئاً على عملية إعادة الإعمار والأجيال القادمة [1]

لكن بعض الدول أبدت استعدادها لإطفاء (80٪) من ديونها، مما يعني رفع قيد من القيود المفروضة على التنمية في العراق إلا أن عبء التعويضات البالغة (5٪) من إيرادات النفط ستبقى القيد الأكبر على مسيرة الاقتصاد.

كما توجد تقديرات أخرى للديون العراقية الخارجية، إذ تقدر نحو (383) مليار دولار منها (127) مليار دولار (القروض والفوائد المتراكمة) و (57) مليار دولار المدفوعات المستحقة على عقود وتوريدات و (199) مليار دولار عن تعويضات الحرب المستحقة وبشكل خاص على الكويت، وإن هذا المبلغ يوازي (15) مرة الناتج المحلي المقدر للعراق في السنوات الأخيرة. [2]

ويبلغ معدل الدين (16) ألف دولار لكل فرد عراقي، لذلك يمكن وصف العراق بأنه بلد مكبل بالديون مقارنة بالبلدان الأخرى، لذا يرى البعض إذا ما أراد استخدام نصف إيراداته النفطية لتسديد ديونه مع الفوائد يستغرق عدة عقود لتسديدها. [3]

لذلك فإن برنامج إعادة إعمار العراق سيصبح غير ذات معنى قبل إيجاد الحل الناجح لمشكلة هذه الديون.

1- د. كامل علاوي كاظم، مصدر سابق، ص16.

2- د. محمد علي موسى المعموري، " إعادة إعمار العراق"، الجزء الأول من الندوات التي أقامها مكتب الاستشارات في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص10.

3- د. عبد الكريم كامل أبوهات، " خفض الديون العراقية، ماذا يعني للمستقبل"، مجلة الغري، 2005، المجلد الأول، العدد الثاني، 2005، ص41.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعموماً يواجه العراق في الوقت الحاضر مقداراً كبيراً من الدين الخارجي، وإذا ما قورنت ديونه والتعويضات والبالغة (420) مليار دولار والتي تساوي (2.9) مرة من إجمالي ديون اثنا عشر دولة عربية والبالغة (147) مليار دولار لغاية عام 2003 وكما هو موضح في الجدول (35)، لاتضح مدى ضخامة الدين العراقي، لذلك على الحكومة العراقية أن تسعى جاهدة لتخفيض جزء كبير من هذه الديون إذا ما أرادت أن تضع الخطوات الأولى للسعي نحو تحقيق التنمية البشرية .

بلغت الديون الخارجية المتبقية (80) مليار دولار تقريباً، فيعود الجزء الأكبر منها لدائنين عرب رسميين وقطاع خاص معظمهم من البلدان العربية، إضافة إلى التعويضات المتوجبة عليه جراء غزو الكويت . (1)

وذلك يوجب إيجاد حل سريع وشامل لها إذا ما أريد النهوض بالتنمية الشاملة على أحسن وجه وتجنب تحميل الأجيال القادمة ديون وأعباء مالية تثقل كاهلها.

ج- الفساد الإداري والمالي:

إن هذه الظاهرة السلبية رافقت سلطة الاحتلال البريطاني والحكومات الملكية المتعاقبة، واستفحل الأمر في زمن النظام السابق وخاصة بعد قرار تأميم النفط، فسيطر على ممتلكات وثروة الشعب، كما حققت بعض المجاميع من النظام السابق أموالاً طائلة عن طريق تجارة الأسلحة والأعتدة مع الشركات الأجنبية، والمقاولات والاستيراد. (2)

وبعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية، شاع الفساد بوتيرة عالية عن ذي قبل واتخذ أشكالاً ومستويات مختلفة، مالية، إدارية،

1- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، 2004 – 2005، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مصدر سابق، ص16.

2- كاظم حبيب، الحوار المتمدن، مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سياسية، ففى فترة حكم سلطة الائتلاف المؤقتة فإن (بول بريمر) وحده مسؤول عن اختفاء (8.8) مليار دولار. [1] من عوائد برنامج (النفط مقابل الغذاء) السابق، ولا تتضمن هذه الأموال المساعدات الأمريكية والدول المانحة بل هى أموال عراقية. [2]

وفيما يتعلق بالحكومات المتعاقبة بعد حكم سلطة الائتلاف فإنها هدرت ما يقارب (20) مليار دولار، فضلاً عن بيع النفط دون عدادات وتهريبه داخلياً وخارجياً، كما أكدت تقارير المفتش العام الأمريكى المقدمة إلى الكونغرس الأمريكى وتقارير المفتش العام فى وزارة النفط بأن خسائر العراق من جراء الفساد بلغت (24) مليار دولار منذ بداية الاحتلال حتى نهاية عام 2006. [3]

كذلك تورطت وزارات أخرى بالفساد، فعلى سبيل المثال أهدرت الوزارات الأمنية العراقية مبلغاً قدره (2.3) مليار دولار على عقود تسليح وتجهيز معدات عسكرية، وأهدرت وزارة أخرى مبلغاً قدره (7) مليارات دولار على عقود إعادة إعمار العراق. [4]

د - غياب الديمقراطية الحقيقية :

لكى يبنى العراق اقتصادا تنمويا متينا عليه أن يختار الديمقراطية منهجا وأسلوبا لنظام الحكم وعلى الأسس والمبادئ الأصولية الحقيقية للديمقراطية وكما هو مطبق فى معظم الدول التى اتخذت من هذا النهج طريقا لنظم حكمها، وليس كما هو معمول به فى العراق ما بعد 2003 حيث بنيت الديمقراطية على أساس صورى شكلى مبنى على نظام

1- المصدر نفسه.

2- مركز حورابى للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مصدر سابق، ص321.

3- المصدر نفسه"، ص325.

4- شبكة المعلومات الدولية، الفساد فى وزارة الكهرباء العراقية، منشور على الإنترنت، 2007.

- www.inciraq.com/arabic/classifieds.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاصصة السياسية والفئوية والطائفية والعرقية وانعدام مرونة النظام وعدم السماح بتداول السلطة، كما ترتبط بتخلف آليات العمل السياسي نفسها واللجوء المتكرر للنخب الحاكمة وإلى استخدام الدولة وأجهزتها كوسائل أساسية فى الاستقطاب السياسى وإعادة تحديد السلطة، والتى انعكست صورتها وتفاصيلها على هيكلية الدولة ومؤسساتها، فليس هناك معيار قيمى واقعى وموضوعى لشغل المناصب والمراكز القيادية ولا حتى للدرجات الدنيا من الوظائف بقدر النظر والاهتمام والتقييم على أساس الانحدار الطائفى والعرقى أو الحزبى والفئوى، هذا الغياب للديمقراطية كان له أكبر الأثر على البناء التنموى للعراق وعلى الاقتصاد العراقى والتنمية البشرية خصوصا .

هـ - غياب المشاركة الشعبية الواسعة :

إن احتكار العمل السياسى لفئة معينة من الأحزاب أو من الطوائف دون مشاركة جميع أطياف المجتمع العراقى بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والطائفية وانحداراتهم الحزبية وصفاتهم الجنسية، والتى من خلالها تسمح لفرص المشاركة الفردية والجماعية فى القرار السياسى والتشريعى والإدارى للدولة والسلطة.

إن تبنى الديمقراطية نهجا وتطبيقا يعنى حكم الشعب لنفسه بنفسه من خلال المشاركة الواسعة فى العملية السياسية، إذ تعنى الديمقراطية المشاركة والمساواة والتسامح السياسى والقبول بالتعددية والقيم الأساسية فى الحرية والعدالة والتبادل السلمى للسلطة بالاحتكام لإرادة الشعب واحترام حقوقه والسيادة القانونية.

و - غياب الحرية:

إن من العوائق الأساسية أمام التنمية البشرية فى العراق، تتمثل بغياب الحريات الأساسية فى التعبير عن الرأى والانتماء السياسى والمذهبى والتظاهر وباللامساواة واللاعدالة، وبالشكل الذى تتحول فيه حقوق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإنسان والمواطنة إلى مساحات للاتهام والتجويع والتعذيب والسجن والاختطاف والنفى والتهجير والقتل والاضطهاد والإبادة والتدمير، وكثير من الأحزاب السياسية المتصدية فى المشهد السياسى العراقى ترفع الكثير من الشعارات واللافتات الزائفة والمخادعة وتعمل على الترويج والتطبيل لها عبر المؤسسات الإعلامية التى تمتلكها لكى تتخذ منها تغطية للظلم والفساد والقمع الذى تمارسه فى حق مواطنيها، وكثيرا ما يؤدى هذا الأسلوب إلى الانهيار الأمنى والمؤسساتى والقانونى ويطال كل مكونات المجتمع، ويزداد البؤس الإنسانى الذى من دون شك لا يتوافق مع المشهد التنموى الإنسانى فلا تنمية إنسانية مع البؤس والحرمان والاضطهاد.

ز- تفشى ظاهرة غسيل الأموال:

من الامراض الاقتصادية الحديثة التى تتعرض لها تنمية الدول واقتصادياتها فى العصر الحالى هى ظاهرة غسيل الأموال، هذه الظاهرة التى يصعب كشفها لتداخلها وتشابكها ضمن العمليات الاقتصادية والتجارية وفى ظل العولمة والاتصالات الحديثة، وتأتى مصادر هذه الأموال من العمليات المشبوهة كالفساد والسرقة والاتجار بالآثار أو المخدرات أو بيع العقارات بالطرق غير الشرعية أو الاتجار بالبشر والأعضاء البشرية أو سرقة البنوك وتزييف العملة وتجارة الأسلحة وغيرها، والعراق من بين الدول التى تفشت به هذه العمليات القذرة خصوصا بعد 2003 حيث تسهلت كل الطرق والوسائل فى تبييض الأموال خارج العراق نتيجة تهريبها بالوسائل غير الشرعية بمساعدة وفعل الأحزاب السياسية وقياداتها التى اتخذت من العراق سوقا ومربحا تجاريا للمضاربة والتنافس على السرقات والتلاعب والهدر والتبذير بأموال العراق، فاتبعت الكثير من الوسائل والطرق لغسيل العملة إما عن طريق شراء العقارات، أو المتاجرة بالبضائع والمواد الضخمة واستيرادها، أو فتح حسابات بالبنوك بطرق مموهة ومخادعة،أو عن طريق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عقد الصفقات الضخمة أو أي أسلوب آخر يسهل عملية التمويه والتغطية على الأموال المسربة للخارج أو التلاعب بها فى الداخل.

ومن أهم الأسباب التى ساعدت على تنامي هذه الظاهرة فى العراق هي:

1. احتلال العراق من قبل قوات التحالف وما تبعه من انفلات أمنى شجع بعض العناصر على السلب والنهب.
2. ظهور مجموعات مختلفة من العصابات تقوم بعمليات السرقة والابتزاز والاختطاف مقابل فدية مالية فى ظل انهيار الدولة ومؤسساتها وغياب القانون والأجهزة الرقابية .
3. تفشى الفساد المالى والإدارى وانتشاره بشكل واسع فى القطاعين العام والخاص، إذ وصل الفساد فى العراق حالة مزرية .
4. غياب الشفافية فى معظم التعاملات التجارية الدولية . (1)

انعكاسات ظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد العراق:

عانى الاقتصاد العراقى ولا يزال من أزمته واختلالاته الهيكلية حتى بعد التغير السياسى عام 2003 والتى صارت تطفو على السطح أكثر من ذى قبل حتى وصلت البطالة إلى نسب مرتفعة .

إن ظاهرة الأموال القذرة وغسلها لا يمكن نكران انعكاساتها وآثارها على الاقتصاد العراقى اليوم وفى المستقبل والتى يمكن إدراج أهمها بالآتي:

أ. إن ما تم سرقته وتهريبه يؤدى إلى انخفاض حجم الدخل القومى مما يؤثر سلباً على مجمل القطاعات الاقتصادية والتنمية البشرية وعملية إعادة الإعمار.

1- د. ستار جبار خليل البياتي، "غسيل الأموال القذرة وانعكاساته المحتملة على الاقتصاد العراقى مستقبلا"، مجلة دراسات اقتصادية، مصدر سابق، ص65.

- نسرين عبد الحميد نبيه، "الاقتصاد الخفي"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص115.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب. كلما زادت عمليات غسيل الأموال زادت العمليات الارهابية لأن جزءاً غير قليل منه قد يذهب لتمويل المجموعات الإرهابية، مما يؤدى إلى تقويض عملية إعمار العراق وزيادة نسبة البطالة ويولد ضغوطاً مختلفة على مجمل الاقتصاد وحركته مما يحد من معدلات النمو المقبولة اقتصادياً.

ج. تؤدى إلى تشوه الرؤيا الصحيحة للحقائق نتيجة لتشوه البيانات الإحصائية المعتمدة من قبل متخذى القرار الاقتصادى مما يؤدى إلى عدم وضع سياسة اقتصادية كلية ملائمة وبكفاءة عالية .

د. إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ضخ الأموال القذرة فى الاقتصاد تؤدى إلى زيادة الكتلة النقدية وخروجها عن سيطرة البنك المركزى مما يمنعه من وضع سياسة نقدية صحيحة لمعالجة مشكلة التضخم أو الحد منه.

هـ. السيطرة على السوق المحلى بواسطة فئة قليلة من أصحاب المشروعات الوهمية.

و . شراء ذمم رجال الشرطة والقضاء والسياسيين مما يؤدى إلى أضعاف كيان الدولة واستشراء خطر جماعات الإجرام المنظم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (20)

معدل سوء التغذية فى العراق حسب المحافظات لعام 2008

المحافظة	نسبة الانتشار % 25D - (CI%95) <		
	الهزال	التقزم	نقص الوزن
دهوك	6.6 (4.1 ،9.2)	22.9 (18.7 ،27)	10.9 (7.9 ،14)
نينوى	3.1 (2.4 ،3.9)	30.2 (28.3 ،2.2)	9.9 (8.6 ،11.2)
سليمانية	1.9 (1 ،2.9)	6.6 (5 ،8.2)	4.1 (2.8 ،5.4)
كركوك	1 (0.1 ،2)	11.9 (9.1 ،14.7)	4.5 (2.7 ،6.3)
أربيل	8.3 (6.4 ،10.1)	24.6 (21.8 ،27.4)	10.3 (8.4 ،12.3)
ديالى	11.9 (9.6 ،14.2)	25.4 (22.6 ،28.2)	5.8 (4.3 ،7.3)
الأنبار	2.6 (1.6 ،3.5)	27.1 (24.5 ،29.7)	6.9 (5.4 ،8.4)
بغداد	3.8 (3.2 ،4.3)	21.1 (20 ،22.3)	6.7 (6 ،7.4)
بابل	5.2 (4 ،6.4)	22.5 (20.2 ،24.7)	13.9 (12 ،15.7)
كربلاء	3.5 (2.1 ،4.9)	11.5 (11 ،16.6)	7.4 (5.5 ،9.3)
واسط	2.3 (1.3 ،4)	20.3 (17.6 ،22.9)	6.5 (4.9 ،8.2)
صلاح الدين	8.2 (6.4 ،10)	20.5 (18 ،23.1)	8.4 (6.6 ،10.1)
نجف	5.6 (4 ،7.3)	12.6 (10.2 ،14.9)	9.4 (7.3 ،11.5)
القادسية	2.1 (1 ،3.2)	30.9 (27.5 ،34.2)	10.1 (7.8 ،12.3)
المثنى	5.1 (3.2،7)	31.4 (27.6 ،35.2)	14.4 (11.6 ،17،3)
ذى قار	6.4 (6.7،5.2)	22.3 (20.4 ،24.3)	14.4 (12.7 ،16.1)
ميسان	4.7 (6.1،3.2)	18.2 (15.6 ،20.9)	11.1 (8.9 ،13.3)
البصرة	6.7 (5.4 ،8)	20.7 (18.6 ،22.8)	12.4 (10.7 ،14،1)

المصدر: الجهاز المركزى للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج الأغذية العالمى للأمم المتحدة، "الأمن الغذائى والفئات الهشة فى العراق"، بغداد، 2008، ص77.

- المجموعة الإحصائية 2005–2007.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الرابع

أثر الفساد الإدارى على البناء التنموي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

الأثر العام للفساد الإدارى

لما كانت ظاهرة الفساد الإدارى والمالى من الظواهر الخطيرة التى تواجه الدول والمجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة، لكنها أشد وطأة وفتكا على الدول النامية المتطلعة إلى التقدم والبناء بغية اللحاق بركب الحضارة والتمدن الذى سبقتها إليها دول العالم الآخر، إلا أن الفساد يستشرى ويتفاقم ويتوسع كلما طال عليه الزمن فينخر فى عروق ومرافق الدولة ويتمدد فى مفاصل المجتمع وثناياه ويهتك نسيجه ويبدد لحمته، وبالتالى يؤدى إلى الشلل والضمور والتدمير الاقتصادى والمالى والاجتماعى والسياسى ويقوض كل الآمال التى يتطلع إليها البلد لبنائه التنموى.

وإن خطورة الفساد الإدارى تكمن فى كونها تأتى من الصفوة القيادية فى النظام الحاكم، والتى طالما تتبجح بإعلاء هيبة الدولة واحترام القانون وإطاعة شرائعه، لكنها فى حقيقتها أول من ينتهك هذه المحرمات التى تطلقها، الأمر الذى يؤدى إلى فقدان المعايير والقيم والاعتبارات ويزعزع من ثقة المجتمع بنظامه وقيادته فتنعكس تصرفاتهم السيئة على أفراد المجتمع والعاملين والموظفين فى دوائر الدولة ومؤسساتها .

إن انتشار الفساد فى المراتب العليا يشكل أكبر تحدٍ تواجهه الدولة والمجتمع حيث يمثل شكلا أكثر تطورا فى الضرر، وكثيرا ما يؤدى إلى اتخاذ قرارات حكومية تحدث انحرافا فى تصميم وتنفيذ السياسة العامة .

فقد أجمعت أغلب الدراسات التى قام بها الباحثون والمختصون فى هذا المجال إلى أن آفة هذا المرض تستفحل فى تداعياتها وانعكاساتها السلبية المهلكة والخطرة على المنظومة القيمية والسلوكية فى المجتمع، والتى تنعكس إفرازاتها وآثارها على الأداء السياسى والحكومى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول
الأثر العام للفساد الإداري

لما كانت ظاهرة الفساد الإدارى والمالى من الظواهر الخطيرة التى تواجه الدول والمجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة، لكنها أشد وطأة وفتكا على الدول النامية المتطلعة إلى التقدم والبناء بغية اللحاق بركب الحضارة والتمدن الذى سبقتها إليها دول العالم الآخر، إلا أن الفساد يستشرى ويتفاقم ويتوسع كلما طال عليه الزمن فينخر فى عروق ومرافق الدولة ويتمدد فى مفاصل المجتمع وشاياه ويهتك نسيجه ويبدد لحمته، وبالتالى يؤدى إلى الشلل والضمور والتدمير الاقتصادى والمالى والاجتماعى والسياسى ويقوض كل الآمال التى يتطلع إليها البلد لبنائه التنموى.

وإن خطورة الفساد الإدارى تكمن فى كونها تأتى من الصفوة القيادية فى النظام الحاكم، والتى طالما تتبجح بإعلاء هيبة الدولة واحترام القانون وإطاعة شرائعه، لكنها فى حقيقتها أول من ينتهك هذه المحرمات التى تطلقها، الأمر الذى يؤدى إلى فقدان المعايير والقيم والاعتبارات ويزعزع من ثقة المجتمع بنظامه وقيادته فتنعكس تصرفاتهم السيئة على أفراد المجتمع والعاملين والموظفين فى دوائر الدولة ومؤسساتها .

إن انتشار الفساد فى المراتب العليا يشكل أكبر تحدٍ تواجهه الدولة والمجتمع حيث يمثل شكلا أكثر تطورا فى الضرر، وكثيرا ما يؤدى إلى اتخاذ قرارات حكومية تحدث انحرافا فى تصميم وتنفيذ السياسة العامة .

فقد أجمعت أغلب الدراسات التى قام بها الباحثون والمختصون فى هذا المجال إلى أن آفة هذا المرض تستفحل فى تداعياتها وانعكاساتها السلبية المهلكة والخطرة على المنظومة القيمية والسلوكية فى المجتمع، والتى تنعكس إفرازاتها وآثارها على الأداء السياسى والحكومى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والاقتصادى والاجتماعى وعلى مجمل النشاط فى الدولة ومؤسساتها وعلى كل المنظمات والمشاريع والخدمات التى أنجزتها أو التى فى صدد إنجازها.

ويرى اخرون أن لانتشار الفساد الإدارى تداعيات سياسية خطيرة منها اهتزاز الصورة السياسية للنظام الحاكم محليا ودوليا، وزعزعة مصداقية الدولة ومصداقية النظام السياسى إقليميا ودوليا وتراجع المكانة الدولية والإقليمية والاصطراع الشخصى محليا للدولة وللشخصيات التى تمثل الدولة، إضافة إلى تردد أو توقف المجتمع الدولى عن تقديم المساعدة أو الإعانات والقروض أو غيرها من صور الدعم المختلفة، فضلا عن أن الفساد يضرب قاعدة المساواة بين المواطنين وتدمير احترام اللوائح والقوانين والنظم فى الدولة. (1)

وعلى الرغم من وجود بعض الآراء التى قد تتناقض مع المظاهر السلبية للفساد الإدارى لكنها تبقى محصورة فى جوانب معينة ومحددة يراها أصحاب هذا الرأى ويصورونها على أنها من الإيجابيات التى يخلقها الفساد الإدارى ووفقا لهذا الطرح ارتأينا أن نبين المبررات التى ينطلق منها هؤلاء الباحثون وهي:

يعتقد هؤلاء الباحثون أن للفساد تأثيراً موجباً فى النمو الاقتصادى ويدعمون وجهة نظرهم هذه بالرشوة التى تدفع إلى الموظفين فى الكثير من المؤسسات، وهم يرون بأن الرشوة تعد كالزيت الذى يسهل عمل المحرك، فالرشوة التى تدفع إلى الموظفين الحكوميين من قبل المستثمرين لقاء الموافقة على طلباتهم فى إقامة مشاريعهم تعد مفيدة، لأنها تفضى إلى تقليل

1- مظلوم، وعبد المنعم، 2000 : 32 مظلوم محمد جمال، وعبد المنعم، الفساد الأسباب والتداعيات وطرق المعالجة، كراسات إستراتيجية خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، العدد 32 : 2000.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تكاليف الانتظار التى يتحملها رجال الأعمال، والتأخير الحاصل بسبب الروتين والتعقيد الوظيفى فى الحصول على تلك الموافقات. وبالنتيجة فإنها - تؤدى إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتنشيط النمو الاقتصادى. (1)

ويقول فى هذا المجال كولن ليز أنه من الخطأ الافتراض بأن نتائج الفساد سيئة تماما فله دور إيجابى فى القضاء على الروتين العقيم وتوفير الحوافز الشخصية القوية ويخفف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية. (2)

وفى المقابل نجد الوظيفيين يشيدون بفوائد الفساد وإيجابياته ومن وجهة نظرهم يوسع الخيارات المتاحة فى السوق ويخفف البيروقراطية الإدارية. (3)

ويرى بعض الدارسين أن إحدى الفوائد المزعومة للفساد الإدارى هى تقوية الشعور لدى باقى فئات المجتمع وتحالفها لتمارس ضغوطا على الجماعات الفاسدة إلى درجة تجعلها تثور على الأوضاع وتقوم بالتغيير، وهناك من يرى أن الفساد الإدارى قد يسهم فى خلق مناخ الاستثمار لأنه يمكّن من الحصول على الترخيص لإنشاء المشاريع والصناعات التى لا يمكّن تجاوز عقبات الروتين والتعقيد فى إصدارها إلا من خلال تقديم الرشاوى والمنافع لبعض أصحاب النفوذ القادرين على استصدارها بوسائلهم الخاصة.

1- آن اليوت. كيمبرلي، 2000 "الفساد والاقتصاد العالمي" ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مركز الأهرام.

2- أحمد اور، الفساد والجرائم الاقتصادية فى مصر، العربية للنشر، القاهرة، 2001 : 1.

3- محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإدارى بين النظرية والتطبيق، دار وائل، عمان، 2001، ص. 42 . محمد داغر، مرجع سابق، ص 15.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهــذه الآراء لا نجــدها إلا عنــد الميكــافيليين والــذرائعيين الــذين يحرفون مفهوم التنمية . [1]

إلا أن هنــاك مــن يختلــف مــع الآراء المــذكورة أعــلاه فــلا يمكــن أن يكــون للســرقة والاحتيــال والبغــاء والرشــوة دور إيجــابى فــى المجتمــع علــى الإطلاق. [2]

ولكــى نقــف علــى مضــار وســلبيات الفســاد الإدارى والمــالى علــى البنــاء التنموى نبينها كالآتي:

أولا : الآثار الاقتصادية للفساد الإداري والمالي :

يعــد الفســاد مــن معوقــات التنميــة الاقتصــادية وهــو المســئول الأول عــن الــتردى الاقتصــادى الــذى تتعــرض لــه معظــم دول العــالم، إضــافة إلى أنــه يــؤثر علــى العدالــة فــى توزيــع الســلع والخــدمات بــين أفــراد المجتمــع فيخلــق التفــاوت الاقتصــادى والمعيشــى بــين أفــراد المجتمــع ممــا يــؤثر علــى المنظومــة الأخلاقيــة والقيميــة وتفشــى الظــواهر الســلبية فــى المجتمــع كالســرقة والســطو المســلح والرشــوة ومــا إليها، كمــا أنــه يــؤدى إلى تشــويه الــدور المطلــوب مــن الحكومــة لتصــحيح الأوضــاع الناتجــة عــن التحــول لاقتصــاديات الســوق وتنفيــذ بــرامج الخصخصــة ومــا ينــتج عنهمــا مــن ارتفــاع فــى الأســعار وتــدهور ســعر العملــة، فبــدلا مــن توجيــه الــدعم لمســتحقيه كالإعفــاءات الضــريبية علــى الصــناعات المحليــة التــى يحتاجهــا البلــد، نجــدها تتجــه نحــو الصــناعات الاســتهلاكية ذات الإنتاج الضخم والعائد السريع إلى الاستيراد على حساب الصناعة المحلية.

1- الكبيسى 2005 : 111 مصدر سابق- الكبيسي، عامر، 2000، الفساد الإدارى رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، مجلد، 20 العدد واحد.

2- الأعرجي، عاصم، 1995، دراسات معاصرة فى التطور الإدارى من منظور تطبيقي، دار الفكر، عمان .Werner.1963

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهـــذه الآراء لا نجـــدهـا إلا عنــد الميكـــافيليين والـــذرائعيين الـــذين يحرفون مفهوم التنمية .[1]

إلا أن هنــاك مـــن يختلــف مــع الآراء المــذكورة أعــلاه فــلا يمكـــن أن يكـــون للســرقة والاحتيــال والبغــاء والرشـــوة دور إيجــابى فـــى المجتمـــع علـــى الإطلاق.[2]

ولكـــى نقــف علـــى مضـــار وســلبيات الفســـاد الإدارى والمـــالى علـــى البنـــاء التنموى نبينها كالآتي:

أولا : الآثار الاقتصادية للفساد الإداري والمالي :

يعـــد الفســـاد مـــن معوقـــات التنميـــة الاقتصـــادية وهـــو المســـئول الأول عـــن الـــتردى الاقتصـــادى الـــذى تتعـــرض لـــه معظـــم دول العـــالم، إضـــافة إلى أنـــه يـــؤثر علـــى العدالـــة فـــى توزيـــع الســـلع والخـــدمات بـــين أفـــراد المجتمـــع فيخلـــق التفـــاوت الاقتصـــادى والمعيشـــى بـــين أفـــراد المجتمـــع ممـــا يـــؤثر علـــى المنظومـــة الأخلاقيـــة والقيميـــة وتفشـــى الظـــواهر الســـلبية فـــى المجتمـــع كالســـرقة والســـطو المســـلح والرشـــوة ومـــا إليها، كمـــا أنـــه يـــؤدى إلى تشـــويه الـــدور المطلـــوب مـــن الحكومـــة لتصـــحيح الأوضـــاع الناتجـــة عـــن التحـــول لاقتصـــاديات الســـوق وتنفيـــذ بـــرامج الخصخصـــة ومـــا ينـــتج عنهمـــا مـــن ارتفـــاع فـــى الأســـعار وتـــدهور ســـعر العملـــة، فبـــدلا مـــن توجيـــه الـــدعم لمســـتحقيه كالإعفـــاءات الضـــريبية علـــى الصـــناعات المحليـــة التـــى يحتاجهـــا البلـــد، نجـــدها تتجـــه نحـــو الصـــناعات الاســـتهلاكية ذات الإنتاج الضخم والعائد السريع إلى الاستيراد على حساب الصناعة المحلية.

1- الكبيسي 2005 : 111 مصدر سابق- الكبيسي، عامر، 2000، الفساد الإدارى رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، مجلد، 20 العدد واحد.

2- الأعرجي، عاصم، 1995، دراسات معاصرة فى التطور الإدارى من منظور تطبيقي، دار الفكر، عمان .Werner.1963

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويمكن أن نشير إلى أهم الآثار السلبية للفساد على الجوانب الاقتصادية بالآتي:

أ- تخفيض معدلات الاستثمار:

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن للفساد الإدارى تأثيرات سلبيه على النمو الاقتصادى من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الأجنبي والمحلى على حد سواء، فالمستثمر يتجنب البيئة التى يشيع فيها الفساد لأنه وعلى سبيل المثال لدفع الرشاوى المادية والعينية التى تحمل الكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال مما يدفعهم إلى تقليل الاستثمار فى هكذا بيئة ومن ثم ينخفض الطلب الكلى الذى يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الاقتصادى، حيث التأثير السلبى على مناخ الاستثمار وهروب الاستثمارات الداخلية ورأس المال الوطنى من جهة ومن جهة أخرى إحجام الشركات الأجنبية والأعمال الدولية عن ممارسة حالات استثمار كثيفة فى بلدان تنتشر فيها حالات الفساد الإدارى.

كما يؤدى الفساد إلى تقليل الربح، لأن مدفوعات الفساد الكبيرة إنما تمثل عبئا إضافيا على المشروع وتزيد من تكاليفه، بل يعتبرها البعض ضريبة ضارة بالاستثمار.

وقد أكد التقرير العالمى للتمية لسنة 1997، أن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين، وأن هناك علاقة سلبية بين تفشى الفساد ومستوى الاستثمار فى الاقتصاد القومي، فكلما زادت درجة الفساد قل حجم الاستثمار والعكس، فعلى سبيل المثال على المستوى العالمى قد يؤدى الانخفاض البسيط فى مستويات الفساد إلى زيادة الاستثمار فى الاتصالات بحوالى 8٪.[1]

1- بوعشه، مبارك، 2007، الفساد أشكاله آثاره طرق معالجته، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، القاهرة 2007: 10.

- أبو حمود، حسن، 2002، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 18 العدد 2002: 11.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب - التأثيرات السلبية على التنمية الاقتصادية وتتمثل بالآتي:

1- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية: فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة والتى تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وهو ما يؤدى إلى ضعف عام فى توفير فرص العمل ويوسع مظاهر البطالة والفقر - أما التأثير الآخر فسيؤثر على الموارد المالية حيث يؤدى الفساد الإدارى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وإذا ما زادت مستويات الفساد بحيث أضحت أكثر من طاقات الناس على تحملها، ستكون النتيجة هى ظهور حالات النفور والتمرد والمطالبة بإحداث التغيير خاصة فى النظام السياسى القائم.

2- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة .

3- الفشل فى الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء السمعة للنظام السياسى .

4- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة فى إشغال المناصب العامة .

5- يؤثر على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والتى تعتبر ضرورية جدا فى تفعيل الاقتصاد والقضاء على البطالة والتكامل مع المنظمات كبيرة الحجم لغرض التطوير الاقتصادى.[1] .

6- يؤثر سلبا على أساليب المنافسة العادلة والنزيهة وبالتالى ينعكس على الأسواق وتخصيص الموارد وعدالة التوزيع للدخل بطرق غير سليمة وغير عادلة.

1- العتبي35-2002، مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

7 - يقلل من الإيرادات ويزيد من النفقات العامة : فالإيرادات التى تحصل عليها الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة كالجهاز الضريبى والجمركى حيث تتعرض إلى الفساد من خلال التهرب الضريبى، كما يزيد الفساد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة ويحقق هذا نتائج عكسية على الموازنة العامة للدولة حيث لا تستطيع الحكومة القيام بالممارسات السياسية المالية السليمة، وقد تزداد حدة مشكلة العجز فى الموازنة إذا تم التمويل من الجهاز المصرفى ما يولد معه تضخما وعدم استقرار اقتصاديين الأمر الذى يعيق النمو الاقتصادى .

8 - يزيد من حالات الفقر وعدم العدالة فى توزيع الدخل وبالتالى فإنه يقلل من الحوافز لفئات كثيرة من المواطنين .

9 - يغير الفساد تركيبة عناصر الإنفاق الحكومى حيث إن المؤسسات التى ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية، صحة، تعليم فى حين يكثر الإنفاق على المجالات التي فيها الرشوة والعمولات مثل التسليح وعقود المشاريع والصفقات.

10 - يزيد تكاليف المشاريع القائمة والتى ستقام مجددا وبالتالى فإنه يضعف الأثر الايجابى لحوافز الاستثمار للمنظمات المحلية والأجنبية خاصة إذا ما طلبت رشاوى كبيرة على هذه المشاريع لغرض الترخيص لها فى العمل وتسهيل إجراءات إقامتها .

11 - كما يؤدى إلى ضعف الاستثمار المحلي، والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعى للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلق جوًا من عدم الثقة ، ويقلل الحوافز المشجعة للاستثمار. (1)

1- الذهبي، جاسم محمد، 2005، ظاهرة الفساد الإدارى فى الوظيفة العراقية، المكتب الاستشاري.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

12- كما يؤثر الفساد سلبا على نمو الدخل القومي، حيث يؤدى إلى تراجع معدلات الادخار والاستثمار ومن ثم عدم زيادة القيمة المضافة إلى الدخل القومى. (1)

ثانيا: الآثار الاجتماعية للفساد الإدارى والمالي:

يتحمل المجتمع آثارا سلبية كبيرة جراء الممارسات الفاسدة فى المؤسسات الحكومية ونظم الأعمال فإذا كانت البيئة الاجتماعية توفر مناخا خصبا لممارسات إدارية غير مشروعة وغير قانونية فإن هذه الممارسات ستنعكس على تعميق الفجوة بين بيئة اجتماعية صالحة وبين بيئة اجتماعية تشيع فيها مظاهر الفساد وتتعمق. ويمكن أن نجمل آثاره على المجتمع بالشكل التالي:

أ- إضعاف وظيفة القيم الرادعة فى المجتمع خاصة بعد أن يصبح سلوكا مقبولا للمجتمع، يتم ممارسته كأحد مسلمات التعامل مع المؤسسات سواء كانت حكومية أو قطاعا عاما أو خاصا، لذلك فإن إضعاف الوظيفة الاجتماعية للقيم يؤثر سلبا على كفاءتها الوظيفية لردع سلوك الأفراد فى مجالات أخرى مرضية وهذا يسهم فى تفشى الرشوة وانتشار السلوك المرضى فى المجتمع. (2)

1- زياد عربية بن علي، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد فى الدول النامية"، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، السنة 10، العدد ، ص. 274، عبد الله بلوناس، "رؤية اقتصادية للفساد : أسبابه ونتائجه وطرق معالجته، "النزاهة والشفافية والإدارة، المنظمة. العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص. 293.

- طارق محمود عبد السلام السالوس، مرجع سابق، ص. 37، وص. 54 . مفتاح صالح، معارف فريدة، مرجع سابق، نقلا عن : التحليل الاقتصادى للفساد، ص. 37، أو فيصل بن طلع بن طايع المطيري، معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص. 54.

2- زياد بن علي، مرجع سابق، ص. 2.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب - يؤدى الفساد إلى هروب الكفاءات العلمية والكفاءات الفنية بمختلف مستوياتها وأنواعها بسبب آليات المحاباة والمحسوبية وغيرها مما يخلق تشوهات كبيرة فى المجتمع.

ج - إفساد القيم الصحية المرتبطة بثقافة تدعو إلى الممارسات النزيهة والشفافية والعدالة وإبدالها بقيم فاسدة تدعو إلى عكس ذلك.

د - إشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع .

هـ - بروز حالة من ضعف الشعور بالمسؤولية وانتشار اللامبالاة وعدم الالتزام الذى لا يبقى حرمة للمال العام أو الاهتمام بالمصلحة أعلامه.

و - ازدياد حالات الصراع الطبقى وتهرؤ النسيج الاجتماعى مما يضعف التكافل الاجتماعى والتعاون.

ز - زيادة معدلات الفقر وتوسيع الفجوة بين طبقات المجتمع.

ح - فقدان المواطن للثقة بالحكومة وبجميع المؤسسات الحكومية [1]

ط - التشجيع على الكسب غير المشروع أخلاقيا وقانونيا وبشكل كبير.

ي - تعميق حالات الجهل والسذاجة فى المجتمع والتصديق بالادعاءات والمعلومات الفارغة والكاذبة .

ك - إعادة توزيع الدخل بشكل غير مشروع وبحدوث تحولات سريعة وفجائية فى المجتمع .

ل - يؤدى إلى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة .

1- عبد الفضيل : 1983.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

م - يعطى انتشار الفساد دلالات غياب أخلاقية المهنة إذ إن العلاقة بين أخلاقيات المهنة والفساد علاقة عكسية .[1]

ثالثا : الآثار السياسية للفساد الإدارى :

يؤدى الفساد الإدارى إلى ضعف الثقة بالنظام السياسي، ويهدد استقرار البلد ، إذ إن برامج النظام المعلنة لا تصل إلى المواطنين كما ينبغى، وتكون بعيدة عن الواقع الملموس، ويعطى تصورا بوجود مهادنة للفاسدين، وإن هذا النظام غير صادق فى وعوده والإساءة إلى سمعة الدولة بين الأمم، ويعمل الفساد على تشويه القيم السامية فى المجتمع مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحقوق والواجبات ويبرز حالة الضعف فى الشعور بالمسؤولية وروح الولاء للوطن والمواطنة الصالحة والمحافظة على المال العام والصالح العام لشعوره بأن المنظمات لا تجسد مصالحه وتعمل لخدمة الفئات الحاكمة .[2]

كما أن أهم الآثار التى يرتبها الفساد على النظام السياسى :

أ - إضعاف شرعية الدولة وكفاءتها مما يوجد حالة من التسيب والعشوائية والخروج على حكم القانون، كذلك يؤدى إلى انخفاض كفاءة أجهزة الدولة والإدارة العامة، حيث يتم الاختيار للمناصب العليا على أساس المحاباة والمحسوبية والرشوة على حساب تكافؤ الفرص، وهكذا تفقد الأنظمة السياسية التى يتفشى فيها الفساد

1- مبارك.بوعشه. الفساد أشكاله وآثاره وطرق معالجته. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية .2007.

- عبد اللطيف، عادل، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها إطار لفهم ظاهرة الفساد فى الوطن العربى، العدد.309 : 2004.

2- دراوي، عبد الرضا، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 41 .174 : 2006.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مشروعيتها وتشيع فيها دائرة المعارضة وتتسع رقعتها وتنعدم المشاركة فى العمل السياسى لتزعزع الثقة .[1]

أما الفساد فإنه يقوض الشرعية ويشوه الهياكل الأساسية فى الدولة، كما قد يستخدم الفساد كوسيلة لشراء الذمم والضمائر والولاء السياسى للنظام، مما يضعف شرعية السلطة ومصداقيتها، حيث تتورط شخصيات فاعلة ومؤثرة فى السلطة فى أعمال متعلقة بالفساد وعدم محاسبتها واستمرارها لكونها قريبة ومحسوبة على السلطة، وبناء علاقات فيما بينها على قاعدة تبادل المصالح .[2]

الأمر الذى يفقد ثقة الشعب فى هذا النظام، ويبعد هذا الأخير عن التواصل الشعبى ويجعله مدعاة للنقد اللاذع والسخرية، وتسرى الشائعات فى المجتمع بما يسيء إلى سمعة السلطة ومكانتها، ثم زعزعة الثقة بالنظام السياسى بسبب تعرض مصالح المواطنين، للضياع والسلب والنهب وتزايد الهوة بين الحاكم والمحكوم، وفى نهاية المطاف يتسبب الفساد فى حصول توترات اجتماعية.[3]

ب- ضعف المشاركة السياسية: إن انعدام الشرعية بسبب أفعال الفساد تؤدى إلى ضعف المشاركة السياسية نظرا لتقلص دور الأحزاب

1- المنظمة العربية للتنمية الإدارية.124 : 2007.

2- فيصل بن طلع بن طايع المطيري، مرجع سابق، ص 58 . فارس رشيد البياتي، مرجع سابق، ص 53، محمد جمال مظلوم، مرجع سابق ص 22.

وانظر كذلك : Tools to support transparency in local governance Opcit ،.p.12

3- ديالا الحج عارف، "رصد اتجاهات موظفى الإدارة العليا فى أجهزة الإدارة العامة السورية إزاء بعض أشكال الفساد وممارسته"، مجلة. جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 21، العدد الأول، 2005، ص. 257، حمدى عبد العظيم، مرجع سابق، وانظر كذلك : موسى بودهان، النظام القانونى لمكافحة الرشوة، دار الهدى، عين مليلة، 2010.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسية وإضعاف قوة المعارضة، وقيام سطوة وهيمنة الحزب الحاكم، هذا بالإضافة إلى عدم مشاركة المواطنين فى العملية السياسية كالتصويت والانتخابات والاستفتاء، نتيجة غياب الثقة وعدم قناعة المواطنين بنزاهة المسؤولين وعدم الثقة بالمؤسسات القائمة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

فالمشاركة السياسية تقتصر على الجماعات التى تملك الثروة وركائز القوة الاقتصادية التى تمكنها من إقامة علاقات خاصة مع القيادات السياسية والإدارية .[1]

ج- إضعاف المناخ الديمقراطى فى الدولة: عندما يتفشى الفساد فى أى دولة بمختلف صوره، فإنه يؤدى إلى إضعاف وتشويه المناخ الديمقراطى فى المجتمع وإن لم يكن القضاء عليه كليا بسبب استبداد الحاكم وسلطته المطلقة واستخدام عائدات الفساد لشراء أصوات الناخبين للنجاح فى اعتلاء عرش البرلمان من أجل كسب الحصانة السياسية والاستمرار فى ممارسة التصرفات والأعمال غير المشروعة.

كما قد تعتمد الأحزاب الفاسدة فى التمويل على عائدات جرائم الفساد المختلفة من أجل تمويل حملاتها الانتخابية وقبول تبرعات كبار تجار الفساد، فتصبح الديمقراطية عملية شكلية مفرغة من محتواها.

ولا يقتصر الفساد على التغلغل إلى البرلمان أو الحكومة فقط، بل قد يمتد إلى المجالس المحلية البلدية والولائية وإلى النقابات المهنية والعمالية، ومؤسسات المجتمع المدنى واختراق حتى الأجهزة الأمنية والقضائية.

1- نفس المرجع، ص 82.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د - شيوع الفوضى وعدم الاستقرار السياسي: إن شيوع الفساد يؤدى إلى انتشار الفوضى السياسية، حيث تعطل الدساتير والقوانين والأنظمة، الأمر الذى يشجع على عدم الالتزام بأحكام القوانين واللوائح، وتصبح لغة القوة وفرض أمر الواقع وسيلة لانتزاع الحقوق، وتصبح لغة العنف هى المعترف بها والحاسمة فى المنازعات السياسية وعادة ما تستخدم الاعتقالات لمنع أى ممارسة سياسية أو ديمقراطية حقيقية واعتقال من يتوقع النظام فوزهم فى الانتخابات.

وعدم الاستقرار السياسى والفساد توأمان لا يفترقان وعمليتان متلازمتان، فالدول التى تعانى من عدم الاستقرار السياسى نجدها تعانى من ارتفاع معدلات الفساد الإدارى.

وكنتيجة حتمية، فإن المجتمع الذى تفشى فيه الفساد يكون معرضا بنسبة كبيرة للعنف والفوضى، لقد بينت دراسة أجريت عام 1985 فى 56 دولة، أن هناك علاقة طردية بين عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والعنف السياسي، فأعمال العنف تزايدت فى الدول التى شهدت مستويات أعلى من عدم المساواة فى توزيع الدخل.(1)

كذلك يؤدى الفساد بالدول المرتبطة بمعاهدات أو قروض خارجية تكون ملزمة بشروط جزاء إذا ما أخلت بها يترتب عليها نتائج وخيمة، منها فقدان الدولة لسيادتها من خلال تحكم وتدخل تلك المؤسسات أو الدول المقرضة بسيادة الدولة تلك الدولة المقترضة، فالمفسدون يوجهون القروض

1- عبدالله سال على حمودة الكتبي، مرجع سابق، ص. 88.

- فيصل بن طلع بن طايع المطيري، مرجع سابق، ص فيصل بن طلع بن طايع المطيري، مرجع سابق، ص. 58 . فارس رشيد البياتي، مرجع سابق، ص. 53 .محمد جمال مظلوم، مرجع سابق. ص. 22.

-وانظر كذلك :p3-12. ، Tools to support transparency in local governance Optic

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى مشاريع لا تمت بصلة إلى التنمية والتطور وقد توجه إلى حسابات خاصة لأعضاء النخب السياسية.

وتشير الإحصاءات إلى أن الدول النامية توجه 25٪ من القروض للتسليح فقط مما يؤدى إلى خسارة كبيرة للأموال المقترضة، ومن ثم إملاء المؤسسات والدول المقرضة شروطها على الدولة المقترضة تحسبا لأى تسرب لهذه الأموال.

هـ- الانكشاف أمام القوى الخارجية: يعمل الفساد على إضعاف الدولة ويجعلها أكثر انكشافا أمام القوى الخارجية فهو يقلل من قدرتها التساومية مع الشركات الدولية ويفتح الباب أمام تمرير هذه الشركات لعقود غير متوازنة مع كبار المسئولين فى الدولة مما يحرم الدولة من التأييد فى المحافل الدولية.[1]

و- يؤثر الفساد الإدارى على صانع القرار السياسي: يؤدى الفساد إلى افتقار العقلانية للمسئولين الحكوميين الفاسدين فى اتخاذهم القرارات السياسية التى تؤثر فى مصير البلد.

وهناك من يضيف بعض الآثار السلبية للفساد الإدارى على الجوانب السياسية نجملها فيما يلي:

أ- تدمير مؤسسات المجتمع المدنى من نقابات وغيرها وتحويلها مجرد واجهات للحزب الحاكم.

ب- ظهور بوادر الصراع السياسى بين النخب السياسية سواء كانت أحزابًا أم أفرادًا وانتشار حالات السيطرة على الحكم بوسائل غير مشروعة.

1- هاشم الشمرى وإيثار الفيلى، الفساد الإدارى والمالى وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازورى للنشر والتوزيع، عمان، 2011 : 21.

- مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد الإدارى، مركز دراسات الوحده العربية، بيروت، 2004 : 287.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج - تحريف أهداف المؤسسات العامة عن محتواها الحقيقي وتحويلها إلى مجرد واجهات تخدم النخبة الحاكمة وسياساتها.

د - الأثر الخطير فى افتقاد عقلانية وفاعلية القرارات السياسية.

هـ - السيطرة التدريجية على المؤسسات الرقابية فى المجتمع وتحويلها إلى أبواق دعائية لا تمارس أى مساءلة أو محاسبة للفاسدين.

و - ارتفاع الخطر السياسى الذى ينعكس سلبا على الاستثمار وجذب الشركات الكبرى، وما يصاحب ذلك من هدر لإمكانيات الاستفادة من هذه الاستثمارات للقضاء على البطالة وحل المشكلات الاقتصادية .

ز - يخدم الفساد الإرهاب ويشجع على الدكتاتورية لأن جزءًا من الأموال المتحصلة من الفساد تذهب لخدمة الإرهاب وخاصة المتأتية من غسيل الأموال.

ح - يؤدى الفساد الإدارى إلى إضعاف الحكومة تجاه الداخل وكذلك تجاه الخارج. (1)

ويمكن أن نضيف بعض الآراء الأخرى للآثار السلبية للفساد:

أ- فقدان المواطن الثقة بالدولة ومصداقيتها.

ب - غياب العدالة ودخول اليأس نفوس المواطنين.

ج - انتشار الانحلال الخلقى والنفاق الاجتماعى.

---

1 - الكبيسى. عامر. 2000. المجلة العربية للإدارة مجلة 20 العدد واحد.

- كريم حسن . مفهوم الحكم الصالح . مجلة المستقبل العربى. المجلد 27. العدد : 309 : 2004.

- الغالبي، طاهر ومحسن منصور، 2008، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال، دار وائل للنشر، عمان.

- العتيبي، صبحى جبر، 2005، تطوير الفكر والأساليب فى الإدارة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د - تغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة.

هـ - افتقار القرار الإدارى استقلاليته وضياع موازين الرقابة والإشراف.

و - إعادة توزيع الموارد ووضعها بأيدى الأغنياء والأقوياء الذين يملكون السلطة والقدرة على الاحتكار.

ز - تزعزع سلطة القانون والثقة والاطمئنان فى النفوس..

ح - تبديد الطاقات الكامنة والسعى وراء الطرق الملتوية والفاسدة للحصول على المادة.

ط - إثارة غضب المواطنين الذين يقعون ضحية الفساد الإدارى .

ي - تشويه العمل وإبطاء الاستثمار. (1)

1- الأمم المتحدة، الفساد فى الحكومة، تعزيز الندوة الإقليمية التى عقدتها دائرة التعاون Dicd ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية، ترجمة الجامعة العربية للتنمية الإدارية، 1990 : 60.

- الطويل : 2004 : 60 ، ويرى Kligartd مصدر سابق.

- كلتجارد، Kligartd ، 1994 : 72، مصدر سابق.

- نور، 2004 : 152، مصدر سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

أثر الفساد الإدارى والمالى على البناء التنموى فى العراق

أولا: الآثار الاقتصادية للفساد الإدارى:

أ- أثر الفساد على الاستثمار:

عرف قانون الاستثمار العراقى رقم 13 لسنة 2006 بأن الاستثمار عبارة عن (توظيف المال فى أى نشاط أو مشروع اقتصادى يعود بالمنفعة المشروعة على البلد) ووفقا لهذا التعريف فإن الاستثمار له الدور الكبير فى الإسهام فى التنمية الاقتصادية للبلد وفى تطوير وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها بالاعتماد على الكفاءات والخبرات والمهارات البشرية المدربة المهيأة لممارسة العمل فى النشاط الاقتصادى والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة فى تطوير المشاريع الاقتصادية وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لغرض الاستثمار فى الداخل من خلال تهيئة المناخ الأمنى الملائم للاطمئنان على رؤوس أموالهم والمحافظة عليها وتقديم التسهيلات اللأزمة التى تساعد على تكوين البيئة المناسبة للعمل ومزاولة النشاط الإنتاجى فى العراق.

إلا أن حجم الفساد الذى استشرى فى العراق بشكله المهول منذ 2003 وإلى الآن لم يترك فرصة تشجع رؤوس الأموال للمستثمرين داخل البلد لأن أغلب المستثمرين يبحثون عن البيئة المناسبة التى لا تشكل تهديدا مرعبا لأموالهم وممتلكاتهم، فالفساد الإدارى يمثل عائقا كبيرا يمنع المستثمرين ويحجمهم لكونه يشكل عبئا ماليا إضافيا على كلفة أى مشروع يراد له العمل فى الداخل ففرض الرشى والعمولات أو إجبار المولين والمستثمرين على المشاركة برأسمالهم من قبل المسؤولين والمتنفذين العراقيين تخلق للمستثمرين الخوف والتهيب من زج أموالهم فى مناخ ملتهب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالفساد كهذا، فضلا عن المعوقات الكثيرة التى لا تشجع المستثمرين من الولوج إلى معترك خطر كما هو فى العراق. ومن هذه المعوقات:

1- يفتقر قانون الاستثمار العراقى إلى الوضوح والدقة فى التعليمات والأسس المتعلقة بتخصيص الأراضى وملكيتها التى يفترض أن تقام عليها مشاريع الاستثمار .

2- أغلب دوائر الدولة وموظفيها لا تساهم في تقديم المساعدات والتسهيلات للمستثمرين لتنفيذ مشروعاتهم الاستثمارية، إلا فى حالة تقديم الرشاوى والعطايا الباهظة الثمن والتى تشكل عبئا ضريبيا يضاف إلى الكلفة الإنتاجية للمشروع.

3- ومن المعوقات التى لا تشجع على الاستثمار فى العراق ذلك الروتين المعقد والقاتل الذى يواجهه المستثمرون فى تمشية معاملاتهم بغية الإسراع فى إجراءات العمل .

4- الفساد الإدارى والمالى الفاضح والمنتشر فى دوائر الدولة وخصوصا فى قطاعات الخدمات أو المجالات الاقتصادية والمالية وفى دوائر الاستثمار ولجان الاستثمار المشكلة فى مجالس المحافظات، حيث فرض الرشا والإتاوات والعمولات التى يصطدم بها المستثمر والتى تحول دون تشجيعه على ممارسة نشاطه الاستثمارى فى العراق.

5- الوضع الأمنى المتردى والخطير فى العراق لا يبعث على الاستقرار والطمأنينة فى نفوس المستثمرين لكى يستثمروا أموالهم فى العراق، فإن أغلب المقاولين أو المستثمرين يخشون على حياتهم من الاغتيال أو الخطف من قبل العصابات والمافيا والميليشيات المسلحة التى تساومهم على أموالهم أو حياتهم، فلا المستثمر الأجنبي يرجح العمل فى العراق ويخاطر بحياته وماله تحت التهديد بالقتل والخطف، ولا المستثمر العراقى يفضل مزاولة العمل ويستثمر أمواله فى الداخل خشية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخطر المحدق به وبعائلته من عصابات الجريمة ومافيا الفساد؛ لهذا فضل أغلب أصحاب رؤوس الأموال العراقيين تهريب أموالهم إلى خارج العراق لاستثمارها فى دول الجوار أو الدول الإقليمية .

6- التعقيدات فى الإجراءات الخاصة بالمناقصات والعقود وفى طريقة تنفيذها وفى التعاملات الملتوية والغامضة والتى يكتنفها الفساد فى الغالب من قبل المسئولين والمختصين فى دوائر الدولة، فضلا عن أسلوب الدفع القائم على السلف للمشاريع والتى تؤدى إلى التلكؤ والتباطؤ فى العمل وكثيرا ما يدفع المقاولين والمنفذين للمشروعات من ترك أعمالهم والهرب خارج العراق بعد أن يقبضوا جزءًا من ثمن المقاولة، أو يتفقوا مسبقا مع اللجان الاستثمارية فى الدوائر الحكومية على عمولة معينة من مبلغ السلفة كى تسهل لهم الهرب بالمبلغ الباقى دون إتمام المشروع.

7- رغم تحول العراق بعد 2003 من الاقتصاد المركزى المخطط إلى اقتصاد السوق المفتوح والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار فى البلد بشكل أوسع مما كان عليه فى الزمن السابق إلا أن الحاصل فعلا هو هيمنة القطاع الحكومى على أغلب المشاريع الاستثمارية وعدم السماح للقطاع الخاص بالاستثمار إلا نادرا، لكون أغلب المشاريع التى تنفذ من قبل القطاع الحكومى فيها مردود مادى للجان المشرفة والمنفذة للمشروع وبالتواطؤ من رؤسائهم مقابل نسب متفق عليها مسبقا؛ لهذا نجد أغلب المشاريع المنفذة من قبل القطاع العام لم تكن ضمن المواصفات الفنية المخطط لها للمشروع مما يؤدى إلى فشل أغلب هذه المشروعات والتى تتسبب فى هدر الأموال وزيادة الإنفاق الذى يثقل كاهل الخزينة ويعيق النمو الاقتصادى فى البلد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

8- عدم وضوح الرؤية فى السياسة الاقتصادية فى البلد وخصوصا فى مجال التنمية والمجالات الاقتصادية الأخرى حيث الازدواجية بين الاقتصاد المركزى السابق القائم على التخطيط الشامل والاقتصاد الحر والمفتوح الذى انتهجته سياسة الدولة العراقية الحديثة بعد 2003 والذى أدى إلى إضعاف دور الدولة فى الميدان الاقتصادى وانعكس على واقع الاستثمار الذى يبحث عن الوضوح والشفافية فى سياسة الدولة الاقتصادية .

9- أغلب أعضاء لجان الاستثمار فى الدولة أو فى مجالس المحافظات بالأخص لا يتمتعون بالخبرة والكفاءة والاختصاص وكل ما يمتلكونه من مؤهلات انتماءاتهم الحزبية والطائفية التى اعتمدت فى الاختيار والتعيين تماشيا مع نظام المحاصصة الذى جبلت عليه سياسة الدولة العراقية الحديثة، لهذا تلكأ الاستثمار فى العراق أو يكاد يكون معدوما تماما فى بعض المحافظات مما أنتج انعكاساته السلبية على واقع التنمية وتخلفها فى العراق.

10- لا يوجد نظام مصرفى حكومى فى العراق يتناسب مع ما يتطلبه الاستثمار لكى يقدم التسهيلات المصرفية التى يحتاجها المستثمرون أو القطاع الاستثمارى .

11- الواقع الخدمى المتخلف وافتقار العراق إلى مرتكزاته وبناه التحتية من كهرباء وماء نقى ووسائل اتصال ونقل ومواصلات ومشاريع إسكانية وغيرها كلها مسببات أدت إلى عرقلة مشاريع الاستثمار وأدت إلى هروب رؤوس الأموال خارج القطر وعدم دخول رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى الداخل، مما كان له أكبر الأثر على النمو الاقتصادى فى البلد وتعطيل مشاريع التنمية بصورة عامة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب - أثر الفساد الإدارى والمالى على التنمية:

إن للفساد الإدارى أكبر الأثر فى عمليات التنمية إذ يؤدى إلى الإخلال فى الموارد الاقتصادية والمالية التى تستند عليها عملية التنمية ونوضحها كالتالي:

1 - أثر الفساد الإداري على المال العام :

من نتائج الفساد وتداعياته السيئة على التنمية فى البلد الهدر الهائل بالموارد الاقتصادية والتوجيه غير المخطط والمخصص للموارد المالية والتوظيف غير الملائم فى مجالاتها الصحيحة والهادفة، أو أن أغلبها يتسرب إلى جيوب المفسدين والمتلاعبين بالمال العام فى ظل الضعف الذى تعانى منه الهيئات الرقابية والحسابية والقانونية فى الدولة وبالتالى انعكاسها على قطاع التنمية والاستثمار وحرمان البلد من المشاريع العمرانية والإنتاجية، وكان من تداعيات الفساد أيضا أن دفع الكثير من المتنفذين وأصحاب القرار إلى التعاقد مع شركات لا أساس لها على أرض الواقع لإقامة مشاريع وهمية أو إعطاء قروض وتسهيلات استيرادية وجمركية ومصرفية ليس فيها للشعب العراقى من نصيب لكن مردوداتها انعكست على واقعة الاقتصادى والاجتماعى والصحى والتعليمى لكونها أثقلت خزينة الدولة والميزانية العمومية بنفقاتها الهائلة غير المبررة .

2 - أثر الفساد الإدارى على الميزانية العمومية للدولة :

يؤدى الفساد الإدارى إلى تحميل الميزانية العمومية أعباء جمة، حيث إن تخصيص المبالغ الكبيرة للإنفاق على مشاريع القطاع العام يمنح الفرصة أمام السيئين الفاسدين لقيامهم بإرساء هذه المشاريع لحسابهم الشخصى أو لمعارفهم وأحزابهم أو لإعطائها لمقاولين مقربين منهم مقابل عمولات ورشا، أو فى عمليات الاستيراد والشراء التى تتولاها اللجان المختصة فى دوائر الدولة وكيف يتم التلاعب بأسعار المبالغ المخصصة للمشتريات من قبل هذه اللجان مباشرة أو فى حالة عرضها للمناقصة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمنافسة وكيف يتم التعامل بأسلوب الطرح والعرض حيث تتم المزايدة لمن يدفع أكبر قدر من العمولة أو الرشوة لكي ترسى عليه المناقصة والذى بدوره يؤثر على نوعية وجودة المادة المستوردة ورداءتها حيث يضطر المقاول إلى الشراء من أردأ السلع والمواد أو من المنشأ ذي السمعة السيئة، فضلا عن استنزاف العملة الصعبة عندما يعمد العراق إلى الاستيراد من الخارج، كل ذلك يسهم بحدوث العجز فى ميزانية الدولة .

3- أثر الفساد الضريبى والجمركي:

ويعد من العوائق الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية فى العراق والذى يتم نتيجة التواطؤ بين المكلف بدفع الضريبة والموظف المسئول عن تحصيلها حيث يقوم المكلف وبغية تخفيض المستحقات المترتبة بذمته بمساومة المفسدين من الموظفين فى السلطة الضريبية والذين هم على استعداد لمخالفة القوانين من أجل الحصول على المكاسب غير المشروعة مقابل مبالغ مجزية من المال يدفعها لهم المكلف على أن تخفض له التقديرات الضريبية، فضلا عن التهرب الضريبى التام من قبل المكلفين بها الذين يتحايلون على التشريعات الضريبية أو يخالفون الأحكام القانونية المتعلقة بها كأن يحاولوا إنكار وجود وعاء ضريبى بذمتهم أو يخفوا السلع والمواد المستوردة عن رجال السلطة الضريبية وأغلب هذا الالتفاف والتحايل يقلل من دفع الضرائب أو الامتناع عنها وتتم بعلم ومساعدة المفسدين من المسئولين ورجال السلطة الضريبية الذى يستغلون مناصبهم العامة من أجل المنافع الشخصية على حساب المصلحة والنفع العام .

ويعتبر التهرب الجمركى حالة من حالات الفساد الإدارى المتنوع فى العراق وهو كثير الشبه بالتهرب الضريبى، لكن التهرب الجمركي يخص شرائح معينة تتعامل مع السلع والمواد المستوردة والمصدرة عبر المنافذ الحدودية، ومن الآثار التى تترتب على التهرب الجمركي والضريبى،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

انخفاض حجم الإيرادات العامة التى تجنيها الدولة من المكلفين والتى تؤثر بالتالى على حجم الاستثمار والدخل القومى وبناء المشاريع التنموية .

4 - *أثر الفساد فى العقود والمناقصات :*

والتى تبرمها الدولة مع المستثمرين أو المقاولين حيث تضع الهيئات المختصة فى دوائر الدولة نماذج ومخططات توضع فيها معايير تتضمن الكثير من القرارات المهمة التى تخص المشروع من النوعية والكفاءة والجودة ومدة التنفيذ والكلفة وغيرها ، إلا أن الذى يحصل فى العراق أن هذه الصفقات قبل أن تبرم مع أى طرف سواء كان شركة أو مقاولاً تتعرض للفساد الإدارى من خلال فرض الشروط الخاصة التى يترتب عليها العمولة أو الرشوة أو شرط آخر قبل أن تحال إلى الطرف الذى ترسى عليه، كل ذلك يجرى على حساب الإخلال بشروط العقد الأساسية. فالمنفذ لا يتقيد بشروط هذا العقد من جميع نواحيه المثبتة لأنه فى مأمن من المساءلة والتدقيق والحساب بفعل الظهر الذى يسنده ويتكئ عليه ممن تواطؤوا معه لإبرام الصفقة، وغالبا ما يتم تداول المقاولات من شخص إلى آخر عن طريق البيع والشراء لصفقة العقد حتى تصل إلى الشخص الأخير الذى يقوم بالتنفيذ الفعلى للمشروع، وعادة ما يكون خارج مواصفات وجودة العقد وتكاليفه وحتى خلاف الفترة الزمنية للعقد ، وهناك الكثير من الأمثلة التى يضج بها مسلسل الفضائح من المشاريع المتهاوية والسيئة والعديمة الجدوى والتى أنفق عليها العراق من ميزانيته مليارات الدولارات، كصبغ المدارس والمستشفيات أو تصليح بعض محطات توليد الطاقة أو الأبراج الكهربائية أو الأرصفة والصرف الصحى وغيرها الكثير.

5 - *أثر الفساد الإدارى والمالى فى العراق على السيادة الوطنية والاستقلال:*

يؤثر الفساد على سيادة البلد واستقلاله الوطني وذلك ناتج من استشراء الفساد واستفحاله وتغلغله فى كل مفاصل الدولة ومؤسساتها مما كان له الأثر الأكبر على اقتصاد العراق وميزانيته وفراغ خزينته والتى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أضحت بموجبه الدولة عاجزة وغير قادرة بما تمتلكه من إمكانيات ضئيلة على تمشية أمور البلد والإيفاء بمتطلباته من نفقات تشغيلية وتنموية، وفى محاولة ترقيعية لسد الخلل الذى هى عليه تندفع الدولة للبحث عن موارد أخرى لعلها تسهم بالقدر اليسير فى تمويل نفقاتها الضرورية، وأمامها طريقان للحصول على الموارد التى تفى بجزء من حاجتها :

فإما أن تلجأ إلى الاحتياطى النقدى من مخزون البنك المركزى والذى يترتب عليه تقويض قيمة العملة الوطنية إلى المدارك السفلى فى أسواق الصرف أمام العملات الأجنبية وبالتالى تنهار البقية الباقية من الاقتصاد الوطنى.

أو أن تلجأ إلى التمويل الأجنبي كالقروض أو ارتهان المورد الاقتصادى الوحيد للبلد لدى الشركات العالمية أو فتح الاستثمارات الأجنبية على مصراعيها وبدون أى قيود مع منح كل التسهيلات الممكنة أمام المستثمرين، وهذا ما لا يمكن حصوله ما لم تتوفر البيئة المناسبة المشجعة للمستثمرين لدخول رؤوس أموالهم إلى البلد وفى وضع العراق غير المستقر أمنيا والذى تنتابه الحروب الطاحنة ويهيمن عليه الإرهاب والجريمة المنظمة ويتفشى به الفساد الإدارى بشكله الفاضح، وأمام هذه المعوقات لحصول التمويل الخارجى لا تجد الدولة إلا مخرجًا واحدًا وهو الالتجاء إلى المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولى لطلب المساعدات والقروض والتى بدورها لا تمنح أى قرض أو مال ما لم توافق الدولة الطالبة على كل الشروط التى تمليها عليها بما فيها برامج الإصلاح الاقتصادى بهدف توجيه الإصلاح وتصحيح مساراته لغرض تخصيص الموارد وتوظيفها بالشكل الذى ترتئيه المؤسسات المالية المقرضة والذى يعنى التدخل السافر في شؤون العراق الداخلية لأنه سيضطر لتنفيذ كل الشروط الإصلاحية التى تملى عليه وهذا معناه اختراق لسيادة العراق واستقلاله الوطنى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

6- اثر الفساد على المديونية الخارجية :

تحمل العراق أعباء المديونية الخارجية لصالح الدول الكبيرة أو لدفع التعويضات التى ترتبت عليه لدولة الكويت إبان احتلالها من قبل النظام البائد، حيث أضحت المديونية من العوائق الرئيسية التى واجهتها عملية التنمية فى العراق، وعلى الرغم من إطفاء أغلب ديون العراق القديمة التى أثقلت الميزانية العامة وخفضت الإنفاق وأثرت على البناء والتعمير والنمو الاقتصادى، إلا أن العراق وبفضل الفساد الإدارى الذى نما واستشرى فى سنواتنا الأخيرة وأصبحت الدولة وبما تملكه من هيئات رقابية غير قادرة على كبح جماحه وتماديه على أثره اتسع حجم المديونية الخارجية من القروض التى يحصل عليها العراق من المؤسسات المالية العالمية أو من الدول بغية الإيفاء بالتزاماته المالية، لكن هذه القروض يترتب فيها على العراق فوائد مالية ضخمة، حيث يلاقى العراق الآن صعوبة للتخلص منها نظراً للاضطرابات الداخلية والحروب وانعدام الأمن والاستقرار والتهريب الواسع النطاق للنفط العراقى الذى يعد الشريان الاقتصادى الوحيد المقوم للميزانية العراقية. ولكن فى ظل توسع حجم الفساد وتناميه سيظل العراق مثقلا بالديون الخارجية التى تقوض الآمال فى البناء والإعمار التنموى.

7- اثر الفساد فى تعزيز التضخم:

شهد الاقتصاد العراقى مشكلة من أهم المشاكل المتعلقة بالتضخم الذى تزايدت نسبته بشكل كبير بعد 2003 بسبب الاختلافات والأزمات والصراعات السياسية وقيام الكثير من المسئولين الذين لا يتمتعون بالكفاءة بإدارة الوزارات والمؤسسات والذين كانت لهم مساهمة كبيرة فى إحداث الأزمات وتعزيز حالات الفساد، وتأسيسا على ذلك تزايدت موجات التضخم، إذ أن الارتفاع التدريجى للأسعار بدءًا من حدوث أزمات المنتجات النفطية ثم قطاع النقل والمواصلات واشتداد أزمة الطاقة الكهربائية وزيادة الطلب على البنزين لتشغيل المولدات، وقد ساهم ذلك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فـى تـدنى مسـتويات المعيشـة ، وتفاوتـت مسـتويات الأجـور بـين أفـراد المجتمـع، فأصبحت هنـاك فئـات تتمتـع بمسـتويات عاليـة مـن الرفاهيـة لارتفـاع أجـورهم وهـذه هـى القريبـة مـن مصـدر القـرار وأصحـاب المسـؤوليات العليـا فـى الدولـة، أمـا الفئـات الأكثـر فهـي التـى تأخـذ أجـورًا منخفضـة والتـى لا تكفـى متطلبـات المعيشـة فـى ظـل الارتفـاع الكـبير للأسـعار بجميـع السـلع والخـدمات فى السوق المحلية .[1].

ثانيا : الآثار الاجتماعية للفساد الإدارى والمالى فى العراق:

يمكـن أن نسـتعرض الآثـار السـيئة للفسـاد الإدارى علـى الجوانـب الاجتماعية فى العراق بالآتي:

أ - أثر الفساد على التعليم فى العراق:

قـدرت كلفـة تأهيـل المـدارس الجديـدة بحـوالى 2.165 مليـار دولار خـلال المـدة مـن 2004 - 2007، إلا أن هـذا القطـاع لم يشـهد تطـورا يـذكر واختصـر الحـاكم المـدني (بـول بريمـر) بكتابـه (عـامى فـى العـراق) الإنجـازات التـى لحقـت بهـذا القطـاع (علـى طـلاء جـدران المـدارس فـى العـراق إذ لم تحصـل المـدارس علـى أى دعـم سـواء ببنـاء مـدارس جديـدة وبمـا يسـد حاجـة العـراقيين أم بتـوفير المسـتلزمات الأساسـية) كمـا أشـارت مجلـة نيوزويـك الأمريكيـة إلى أن تحقيقاتهـا حـول هـذا الموضـوع توصـلت (إلى كلفـة طـلاء جـدران المـدارس فـى العـراق وبنوعيـة طـلاء رديئـة يسـاوى بنـاء مدرسـة حديثـة بكامـل أثاثهـا ومعـداتها ومختبراتهـا العلميـة وتجهيزاتهـا) وإن نوعيـة التعليم انخفضـت بسـبب إبعـاد الكفـاءات العلميـة نتيجـة اعتمـاد المحاصصـة فـى اختيـار القيـادات التـى تشـغل المراكـز التعليميـة وبمـا لا يتناسـب والحاجـة الحقيقيـة للعمـل ولا يتناسـب مـع النتـائج المتحققـة، وأصـبحت البطالـة المقنعـة

1- حمد عبد صالح، التضخم فى الاقتصاد العراقى الأسباب والآثار والمعالجات، بحث مقدم إلى مركز الدراسات القانونيه، جامعة النهرين : 2006 : 9.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ظاهرة مألوفة، وتمثل الفساد أيضا بسوء الإنفاق الحكومى الموجه لهذا القطاع، ونتيجة لذلك انخفض مستوى التعليم فى العراق، وإن عدم الاستقرار الذى يشهده العراق زاد من نسبة المتسربين من المدارس وزادت معدلات الأمية.[1]

ومن الآثار السيئة على المستوى التعليمى فى العراق بعد عام 2003 والتى انعكست تداعيتها على البناء التنموى نوضحها على الشكل التالي:

1- عدم توزيع المؤسسات التعليمية توزيعا عادلا ومنصفا على المناطق والأحياء فى المدن العراقية وحسب التوزيع السكانى.

2- القلة فى بناء المدارس وتشييدها على أسس وأنماط يراعى فيها الجوانب الصحية والخدمية والذوق ومتطلبات الراحة والترفيه للطلبة، والتوجه فقط إلى طلاء الجدران بأصباغ رديئة ومتدنية أنفقت عليها مليارات الدولارات ذهبت أغلب تخصصاتها إلى جيوب السراق والمفسدين من السياسيين والمسؤولين والمقاولين المقربين منهم.

3- تهالك الكثير من المبانى المدرسية لقدمها وهشاشتها دون إعادة اعمارها وفق البناء العصرى الحديث، ولا زالت الكثير من المبانى المدرسية خصوصا فى الأرياف مبنية الصرائف والطين دون اعتبار لنفسية الطالب وتشجيعه على مواصلة دراسته فى أمكنة مخصصة تتوفر فيها كل مستلزمات الراحة النفسية والبدنية.

4- لم تراعى الاختصاصات فى التعليم للمواد الدراسية المطلوبة فيعين معلمون لتدريس مواد خارج اختصاصهم التربوى، أو الافتقار إلى معلمين مؤهلين أساسا لأداء واجبهم المهنى والتدريسى، حيث دورات

1- د.أحمد اللواز، تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقى، الكويت، المعهد العربى للتخطيط، 2004 : 329.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومدارس لتهيئتهم لم تهتم بالجانب العلمى والتأهيل التربوى للمعلم بقدر اهتمامها بتخريج معلمين غير مؤهلين محسوبين على هذا الحزب وتلك الطائفة مما أدى إلى تدنى المستوى العلمى والثقافى والتربوى عند الطلبة الخريجين.

5 - ضعف الإدارات فى المدارس والمؤسسات التعليمية التى تفتقر إلى الكفاءة والمهنية والخبرة فى إدارة هذه المنشآت نتيجة للاعتماد على المحسوبية والمنسوبية ودرجة القرابة وغيرها فى اختيار التعيين.

6 - الغياب التام للتنسيق بين المدارس وأولياء أمور الطلبة وأسرهم وخصوصا فى المراحل الابتدائية لغرض الوقوف على سيرة الطالب العلمية والأخلاقية والنفسية والتربوية .

7 - التمييز بين الكوادر التدريسية والمؤسسات التعليمية فى الإيفادات والدورات الخاصة بفضل الاعتماد على المحسوبية والمنسوبية والانتماء الحزبى أو السياسى مما كان له أكبر الأثر على الأداء الفعلى الناجح لبقية الكوادر.

كل هذه السلبيات نتجت عن الفساد الإدارى والمالى الذى هيمن على العملية التعليمية فى العراق مما أثر على مستوى العلم والثقافة عموما وأدى إلى تدنى مستوى الكفاءة والخبرة والمهنية والاختصاص لدى الخريجين، والذى كانت مردوداته العكسية على البناء التنموى فى البلد. والتى جعلت المنظمات الدولية المعنية بالكشف ومراقبة الفساد تصنف العراق فى المراكز المتقدمة لحالات الفساد.

ب - زيادة التفاوت فى الدخول وتدنى مستويات المعيشة :

وعلى الرغم من أن الحكومة زادت من رواتب الموظفين العاملين لديها لتغطية الزيادة فى الأسعار، غير أن النقص الكبير فى الخدمات الضرورية بسبب حالات الفساد الإدارى فى قطاع الخدمات وتحمل الفرد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تكاليف أغلبها، مما يؤدى إلى تضرر الفئات العاطلة عن العمل من هذه الزيادة لأنهم سوف يتحملون الارتفاع فى الأسعار الناتج عنها دون أن يصيبهم أى دخول إضافية، مما يعنى أن تفاقم حدة الفساد الإدارى والمالى فى المجتمع العراقى سيساهم فى تعزيز مشكلة التضخم.

ج - أثر الفساد الإدارى على القطاع الصحى فى العراق:

وهو المعيار الذى يستند إليه فى حالة التقدم للبلد وتطوره، ففى العراق كانت توفر الخدمات الصحية لأكثر ساكنيه، لكن الوضع قد تدهور بعد 2003 فإلى جانب التدمير الذى حصل فى البنى التحتية الصحية فالفساد الإدارى والمالى شكل أثرا كبيرا فى القطاع الصحى حيث تدهور مستوى الخدمات فى المستشفيات والمستوصفات، وتفشت ظاهرة الإهمال والتسيب وسوء الإدارة وانعدام التنظيم فى المستشفيات والمراكز الصحية والافتقار إلى الرعاية الطبية والمعاملات غير اللائقة للمواطنين والمراجعين من قبل المنتسبين للقطاع الطبى، المحسوبية والواسطة داخل المؤسسات الصحية وعدم الاهتمام بعامل الوقت وما يمثله الشفاء للمريض، تعيين الاشخاص غير المناسبين فى الأماكن المناسبة والتى تحتاج إلى المهارة والخبرة، وشهادات وخبرات مزورة وأدوية فاقدة للصلاحية، ميول أغلب الأطباء للعمل فى القطاع الخاص والعزوف عن القطاع العام، الواسطة والمحسوبية فى إرسال المرضى لغرض العلاج فى الخارج بعيدا عن الاعتبارات الإنسانية والعدالة والمساواة، وقد يتم استبدال الأدوية ذات الجودة العالية بأخرى أقل جودة أو مغشوشة أو تتعرض الأدوية والآلات إلى السرقة، إلى جانب التزوير والغش فى نظام التأمينات الصحية لإدخال أسماء أشخاص وهميين لغرض صرف وصفات طبية.

كل هذه الأسباب دفعت أغلب المواطنين المرضى من تفضيل العلاج خارج القطر والذى يترتب عليه هدر المال العام وإنفاق العملة الصعبة خارج العراق مما يؤدى إلى تقويض الاقتصاد الوطنى فى الوقت الذى يحتاج فيه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تكاليف أغلبها، مما يؤدى إلى تضرر الفئات العاطلة عن العمل من هذه الزيادة لأنهم سوف يتحملون الارتفاع فى الأسعار الناتج عنها دون أن يصيبهم أى دخول إضافية، مما يعنى أن تفاقم حدة الفساد الإدارى والمالى فى المجتمع العراقى سيساهم فى تعزيز مشكلة التضخم.

ج - أثر الفساد الإدارى على القطاع الصحى فى العراق:

وهو المعيار الذى يستند إليه فى حالة التقدم للبلد وتطوره، ففى العراق كانت توفر الخدمات الصحية لأكثر ساكنيه، لكن الوضع قد تدهور بعد 2003 فإلى جانب التدمير الذى حصل فى البنى التحتية الصحية فالفساد الإدارى والمالى شكل أثرا كبيرا فى القطاع الصحى حيث تدهور مستوى الخدمات فى المستشفيات والمستوصفات، وتفشت ظاهرة الإهمال والتسيب وسوء الإدارة وانعدام التنظيم فى المستشفيات والمراكز الصحية والافتقار إلى الرعاية الطبية والمعاملات غير اللائقة للمواطنين والمراجعين من قبل المنتسبين للقطاع الطبى، المحسوبية والواسطة داخل المؤسسات الصحية وعدم الاهتمام بعامل الوقت وما يمثله الشفاء للمريض، تعيين الاشخاص غير المناسبين فى الأماكن المناسبة والتى تحتاج إلى المهارة والخبرة، وشهادات وخبرات مزورة وأدوية فاقدة للصلاحية، ميول أغلب الأطباء للعمل فى القطاع الخاص والعزوف عن القطاع العام، الواسطة والمحسوبية فى إرسال المرضى لغرض العلاج فى الخارج بعيدا عن الاعتبارات الإنسانية والعدالة والمساواة، وقد يتم استبدال الأدوية ذات الجودة العالية بأخرى أقل جودة أو مغشوشة أو تتعرض الأدوية والآلات إلى السرقة، إلى جانب التزوير والغش فى نظام التأمينات الصحية لإدخال أسماء أشخاص وهميين لغرض صرف وصفات طبية.

كل هذه الأسباب دفعت أغلب المواطنين المرضى من تفضيل العلاج خارج القطر والذى يترتب عليه هدر المال العام وإنفاق العملة الصعبة خارج العراق مما يؤدى إلى تقويض الاقتصاد الوطنى فى الوقت الذى يحتاج فيه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوطن والمواطن لهذه الأموال كى يتم استثمارها فى عملية التنمية وتحسين الخدمات.

اقترن الإنفاق على وزارة الصحة بالعديد من مظاهر الفساد، وبهذا الصدد يشير وزير الصحة السابق الدكتور صالح الحسناوى (إلى أن تكلفة الفساد فى الوزارة بلغت مئات الملايين من الدولارات وإن نقص الأدوية فى مداخر المؤسسات التابعة لوزارة الصحة يرجع إلى سرقتها وانتقالها إلى السوق السوداء) (1)

وهذا ما أكده المفتش العام فى وزارة الصحة دكتور عادل محسن، والذى يشير (إلى أن نقص الأدوية سببه الفساد فى قطاعات الاستيراد والخزن، الأمر الذى يؤدى إلى نقله إلى الأسواق المحلية وبيعه فى السوق السوداء، وإن اختيار الأدوية لا يتم على أساس الحاجة الفعلية لها وإنما على أساس العلاقات غير المشروعة مع المكاتب العلمية التى لها دور كبير فى الفساد، من خلال تقديم الرشاوى الكبيرة للفوز بعقود توريد الأدوية والمستلزمات الطبية، وبهذا الصدد تم إحالة 12 عرض إلى شركة جى أى بمبلغ 400 مليون دولار تتضمن استيراد أجهزة طبية والتى فازت بالعقد بعد إعطاء العمولة وقدرها 5 مليون دولار، كما أوضح أنه لا توجد آلية واضحة لمقاضاة الشركات التى تورد الأدوية فى حالة مخالفتها للمواصفة المطلوبة، الأمر الذى أدى إلى استيراد عقارات ملوثه بالإيدز عام 2006 بمبلغ 300 مليون دولار تورط فيها مسئول كبير فى وزارة الصحة) (2).

1- د.خليل العانى، مشكلات اعادة الاعمار فى العراق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 134 السنة الثالثة عشرة، القاهرة، 2005 ص2.

2- عادل محسن، الفساد فى وزارة الصحة، 2007 ص2.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د - أثر الفساد فى تعزيز البطالة:

بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق فى 1991 وقيام الكثير من الموظفين بترك وظائفهم والعمل لدى القطاع الخاص أو فى المجال الحرفى لسد متطلبات المعيشة، غير أن التغير السياسى بعد 2003 قد عمق حالة البطالة بشكل كبير وبجميع أنواعها المقنعة والإجبارية، من خلال تسريح أعداد كبيرة من الجيش العراقى والأجهزة الأمنية وموظفى بعض الوزارات الذين يقدر عددهم بمليون شخص .

لتزداد بذلك الكلفة الاجتماعية التى تتحملها الدولة، وبهذا الخصوص أوضح وزير العمل والشؤون الاجتماعية محسن الشيخ راضى أن نسبة البطالة 52٪ وهى أعلى نسبة فى دول المنطقة بسبب توقف المشاريع الإنتاجية بنسبة 90٪، وأن الكثير من الأموال التى تم تحصيلها لبناء المشروعات وحملات الإعمار قد تم ردها أو سرقتها ضمن حلقات متسلسلة، ليصل فى النهاية إلى 10٪ من المبلغ الأصلى المتخصص، إذ أن 8-10 مليارات من الميزانية السنوية تذهب هباء بسبب حالات الفساد الإدارى والمالى لأجهزة الدولة ومؤسساتها، والتى جعلت المنظمات الدولية المعنية بالكشف ومراقبة الفساد تصنف العراق فى المراكز المتقدمة لحالات الفساد.

تفاقمت مشكلة البطالة فى العراق بعد عام 2003 مقترنة بأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية كان معلمها الفساد الإدارى الذى شهده العراق وما أحدثه من تشوه فى المشاريع الاستثمارية الذى أثر فى ارتفاع نسبة البطالة من جوانب عدة .

السياسة المتبعة فى منح العقود لإعادة إعمار العراق ارتهنت على المحسوبية والمنسوبية أو على العلاقات والمعارف، فقد شرعت الحكومة الأمريكية بعد الحرب إلى التوجه بإعادة إعمار العراق بهدف تأهيل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاقتصاد العراقي وقيامها بمشاريع عدة، إلا أن ذلك اكتنفه الفساد. فأغلب العقود منحت إلى الشركات الأمريكية والتي ترتبط بعلاقات مع الحكومة الأمريكية إذ بلغت العقود الممنوحة للشركات الأمريكية 74٪ وإلى الشركات الأخرى 11٪ من إجمالي العقود، الأمر الذي زاد من حدة البطالة كون هذه الشركات أغلبها لم تنفذ مشاريعها وسرقت الأموال وهربت، وحتى التي نفذت اعتمدت على العمالة الأجنبية . (1)

أما الجانب الثاني بعد انتقال إدارة الاقتصاد العراقي إلى جانب الحكومة العراقية لم يكن الأمر مختلفا عن سابقه فكان التوجه واحدًا في التعيين وقبول العمالة أي على أساس المحسوبية والمنسوبية والانتماء السياسي، فقد أقيمت العديد من المشاريع لكن بالمقابل كان هناك انخفاض في مستوى استيعاب القوى العاملة، بسبب سوء تنفيذ المشاريع من قبل الجهات المنفذة من جهة واعتمادها على عدد محدود من العاملين والذين هم من الأقارب والمعارف ومن المنتمين للأحزاب السياسية من جهة أخرى، وإن غياب الرقابة والمتابعة على المشروعات الأخرى المقررة للمحافظات من قبل الحكومة المركزية أدى إلى انخفاض نسب التنفيذ، وفي هذا تشير وزارة المالية إلى أن نسب التنفيذ في المشاريع في عام 2007 لم يتجاوز نسبة 10٪ من المشروعات المخطط لها مما انعكس ذلك على تفاقم حدة البطالة كما أسهم الفساد الإداري في الاقتصاد إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة من خلال زيادة التعيينات غير المبررة كنتيجة للمحاصصة السياسية التي لا تخضع لمعايير الكفاءة وإنما على المحسوبية والمنسوبية الأمر الذي أدى إلى ضعف الأداء الاقتصادي. (2)

1- جريدة المشرق العدد 800 السنة الثالثة 2006 : 2 جيمس بول ويلسن ناهوري، الحرب في احتلال العراق، ترجمة محمد الشرع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007 : 164.

2- نبيل جعفر عبد الرضا، مقال، الاحتلال والفساد دراسة حالة العراق بعد 2003، الحوار المتمدن، 10-7-2013.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هـ - أثر الفساد فى زيادة حدة الفقر:

ازدادت حدة الفقر حصريا بعد عام 2003. فعلى الرغم من تحسن مستوى الدخل الفردى إلا أن هناك نسبة عالية ممن يعانون من الفقر بسبب التحديات الاقتصادية وعلى رأسها الفساد الإدارى الذى يعد المعضلة الكبيرة الناجمة عن تفاقم الأزمة العامة فى العراق التى تقف عائقا أمام حل مشكلة البطالة وارتفاع الأسعار ومن ثم تدهور مستوى المعيشة وزيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء، فالفساد الإدارى المتفشى فى مؤسسات الدولة كان له أكبر الأثر فى انخفاض المستوى المعيشى للمواطنين مما زاد فى ارتفاع نسبة الفقر الذى اقترن بضعف الأداء الحكومى فى تقديم الخدمات العامة التى لها صله وثيقه بحياة الفقراء كالماء والكهرباء والصحة والتعليم والصرف الصحى، كما أن برنامج إعادة إعمار العراق الذى انتهجته سياسة دول التحالف لم يراع العدالة والمساواة ومناهضة الفقر، حيث لم توجه الاستثمارات نحو القطاعات التى تحقق المنافع العامة كالتعليم والصحة، وإنما ذهبت أغلب الاستثمارات إلى المشاريع التى تحقق النفع الخاص والتى تسربت أغلب أموالها بفعل الفساد إلى جيوب المنتفعين والفاسدين.

وقد أكد ذلك المفتش العام للتحالف (استيوارت بوين) فى التقرير الخاص بإعادة إعمار العراق عام 2005 عندما أشار (إلى أن أغلب المشروعات التى أنجزت فى عام 2004 ذهبت إلى الأمن والعدل على الرغم من أهمية هذا الجانب على النفع العام، الأمر الذى فاقم مشكلة الفقر فى العراق فى عام 2010 لتصبح نسبة الفقر فى الأسر العراقية بحدود 23٪ من المجموع الكلى للعراق، وهذا يعنى أن ربع سكان العراق يعانى من نقص الاحتياجات الأساسية كالغذاء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والرعاية الصحية والتعليم والسكن الملائم وغيرها من الخدمات الضرورية .[1]

و- أثر الفساد الإدارى على انتشار ظاهرة المخدرات:

كان للاحتلال الأجنبي للعراق دور كبير فى انتشار هذه الظاهرة. فالسياسة التى اتبعها الحاكم المدنى بول بريمر والتى تخص حرية التجارة أدت إلى نتاج فوضى عارمة فى قطاع التجارة الخارجية حيث فتحت حدود العراق ومنافذه أمام أنواع السلع والمواد وبمختلف الأصناف وبغياب الرقابة والمتابعة والأمن فى المراكز الحدودية منحت فرصة سانحة لتجارة المخدرات بالازدهار، فضلا عن ذلك موقع العراق الجغرافى أدى إلى أن يكون ممرا آمنا لإنعاش هذه التجارة غير المشروعة مع الدول الإقليمية والعربية، حيث كانت ترد أنواع المخدرات من أفغانستان وإيران لتأخذ طريقها إلى دول الخليج العربى عبر العراق، وكان للفساد وغياب القانون دور فاعل فى انتشار هذه الظاهرة وتعاظمها، مما أثر سلبا على الموارد البشرية وبالتالى على الاقتصاد والتنمية والصحة والتحلل الاجتماعى والأخلاقى، فالمدمنون على المخدرات يحسبون ضمن خسائر القوة العاملة لأنهم يخرجون كليا أو جزئيا من القوة العاملة بقدر ارتباطهم بعامل المخدرات الذى يأخذ كل أوقاتهم واهتمامهم ومن ثم يؤدى إلى التدهور التدريجى فى طاقة العمل لديهم، كما أن الخسائر الناجمة عن التأثيرات الصحية نتيجة الإدمان فى تعاطى المخدرات تؤثر على مستوى التعليم وارتفاع نسبة الأمية فى المجتمع نتيجة للتسرب والتهرب من مواصلة الدراسة عند المدمنين.[2]

1- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائى، الجهاز المركزى للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، استراتيجية التخفيف من الفقر، 2010 : 54.

2- عبد الكريم العلوجى، ما تبقى من العراق الحر، مجلة العربى، القاهرة، العدد 954، 2006 : 15.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ز - أثر الفساد الإدارى على هجرة الكفاءات العراقية :

نتيجة لسياسة الفوضى التى يعانى منها البلد من 2003 وإلى الآن وتفاقم الفساد وانتشاره بهذا الشكل المخيف وتفشى ظاهرة المحسوبية والمنسوبية والانتماء الحزبى والسياسى والطائفى فى معايير التوظيف والتعيين والاختيار للمناصب والمراكز القيادية بدوائر الدولة ومؤسساتها وفى القطاعات العلمية والثقافية مما أدى إلى تهميش الكثير من أصحاب الكفاءات والاختصاصات وتفضيل من لا يملكون أى مؤهل علمى أو ثقافى أو مهنى من تبوُّؤ المناصب والقيادات فى الدولة لكونهم منتمين لهذا الحزب أو ذاك أو من أقارب وأصدقاء أحد المسئولين، لذلك اضطر بعض أصحاب المؤهلات والكفاءات للهجرة خارج العراق مفضلين الحياة فى الغربة على وطن طارد لمبدعيه ومفكريه وخبرائه .

وتشير دراسة أجرتها الأمم المتحدة باسم (التصفية المنظمة) للطبقة المثقفة فى العراق إلى أن (2000) أستاذ وباحث من جميع الجامعات العراقية تركوا البلاد منذ 2003 فضلا عن نحو ربع الأطباء العاملين فى القطاع الصحى تركوا العراق مهجرين.(1)

لقد أسهم الفساد الإدارى بشكل واضح بدفع أعداد كبيرة من العلماء والخبراء ورجال الأعمال نحو الهجرة خارج العراق وهو ما يتفق مع السياسة الأمريكية الرامية إلى إفراغ البلد من كفاءاته وكوادره الوطنية وهو ما ينسجم مع إجراءات اعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع العراقى بالاتجاه الذى يجعل العراق جزءًا تابعا للمعسكر الغربى وبالذات أمريكا هذا من جانب أما الجانب الآخر فهو تقويض العملية التنموية من خلال ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بإعادة توزيع .

1- عابد على حيدان، أثر المخدرات فى الاقتصاد والأمن القومى، الكويت، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، 2003 : 69.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الكفاءات العلمية ورؤوس الأموال والمستثمرين ومن أرباب العمل من مهنيين وحرفيين من جانب آخر. (1)

ح- أثر الفساد على الجانب الأمني:

لم يشهد العراق وضعا أمنيا مستقرا منذ سقوط النظام فى 2003 وإلى وقتنا الحاضر. فالتدهور الأمنى يزداد سوءًا مع مرور الزمن، يأتى ذلك بسبب الفساد بالدرجة الأولى الذى يعترى المؤسسات الأمنية من الدفاع وقوى الأمن، انتشار الفساد وتعاظمه فى قطاع الأمن يعيدنا إلى بداية تشكيل هذه المؤسسات بعد عام 2003.

المؤسسة العسكرية عموما والتى يربو تعدادها المليون والمائتي منتسب وصرف عليها مئات المليارات من الدولارات أى ما يعادل ثلث خزينة الدولة للسنوات المنصرمة من سقوط النظام إلى الآن كل هذه المبالغ الهائلة اقتطعت من قوت هذا الشعب المغلوب على أمره والذى نكب بساسة وقادة وضباط كبار لا يفقهون ألف باء العسكرية وأبعد ما يكونون عن الوطنية والحرفية والمهنية إلا أن تبوءهم للمناصب والمراكز القيادية فى هذه المؤسسة الأمنية جاء بفعل الوصولية والانتهازية أو عن طريق البيع والشراء فى بازار المناصب دون إدراك أو حس وطنى أو أمنى ممن يمتلكون القرار وبيدهم مقاليد هذا البلد وأرواح مواطنية، وما مسلسل الهزائم المنكرة التى تعرض لها الجيش العراقى من 10 حزيران 2014 حين أهدى مدينة الموصل وهى أكبر المحافظات العراقية إلى التنظيم الارهابى المسمى (داعش) وإلى يومنا هذا والتى تأتى نتيجة للقصور القيادى والمهنية والاحتراف العسكرى والتخاذل والجبن فى ساحات المعركة أو نتيجة للخيانة والاختراق من بين صفوف هذه المؤسسة التى بنيت من بداية تشكيلها على الهشاشة والضعف أو على المحسوبية والانتساب المذهبى والعرقى أو بدافع الرشى والانتماء

1- مهدى حسن الخفاجى، الدور الصهيونى فى احتلال العراق، بغداد مركز العراق للدراسات، 2008 : 155.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحزبـي أو السياسـي دون أى مراعـاة لكـل القـيم والأعـراف والمبـادئ العسكرية .

خضـعت الـوزارات الأمنيـة فـى بدايـة تأسيسـها الجديـد لنظـام المحاصصـة المقيـت الـذى جبـل عليـه نظـام الدولـة العراقيـة الحـالى، بموجب التقسيمة الطائفيـة البشـعة تكـون الـوزارات الأمـنية مناصـفة بـين الشـيعة والسـنة، فـإذا كـان وزيـر الداخليـة شـيعيا بالضـرورة يقابلـه وزيـر دفـاع سـنى والعكـس بـالعكس .وكـأن الـوزير هنـا يمثـل طائفتـه ولا يمثـل وطنـا وشـعبا بكـل أطيافـه ومكوناتـه التـى تتسـم بهـا الطبيعـة المزركشـة للمجتمـع العراقـى، علمـا أن هـذه الـوزارات مـن الـوزارات السـيادية المهمـة فـى هـرم الدولـة وهيكليتهـا فهـى العمـود الفقـرى الـذى تسـتند عليـه الدولـة فـى حفـظ أمنهـا ونظامهـا الـداخلى ناهيـك عـن سـلامة الـوطن والـدفاع عـن حـدوده الخارجيـة لكونهـا المرجعيـة الرئيسـية للجـيش الـوطنى وقـوى الأمـن الـداخلى، وهـى ممثلـة للعـراقيين جميعـا بمختلـف انحـداراتهم العرقيـة والإثنيـة والسياسـية ويفـترض أن يكـون ولاؤهـا لشـعبها ووطنهـا ولـيس منحـازا أو متخنـدقًا مـع حزب أو تيار وطائفة.

إلا أن نظـام المحاصصـة البغـيض انعكـس علـى الهيكليـة الداخليـة لأقسـام ودوائـر وهيئـات الـوزارات نفسـها والـذى انسـحب هـو الآخـر علـى أفـراد ومنتسـبى كـل قسـم أو دائـرة أو شـعبة ممـا أدى إلى خلـق حالـة مـن التشـرذم والتفكـك والانحـلال وإلى وقـوع هـذه المؤسسـات فـى مسـتنقع التكـتلات والشـلل والانقسـامات الفئويـة الضـيقة، فـآلاف مـن المنتسـبين ومـن مختلـف الرتـب لا يجمعهـم جـامع ولا هـدف موحـد مختلفـى الاتجاهـات والأهـواء والأمزجـة فـلا وطـن ولا دولـة ولا نظـام تشـعر أنهـم ينضـوون تحـت سـقفه لهـذا يستشـرى التسـيب والانفـلات وانعـدام الحـرص والمسـؤولية والحفـاظ علـى المـال العـام. فالفسـاد الإدارى والمـالى مـن قمـة الهـرم إلى القاعـدة ينخـر فـى مفاصـلها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعروقها ومؤسساتها وعلى دراية وعلم من القيادات العليا فى الدولة نزولا إلى هيئة النزاهة والنزاهة البرلمانية وإلى الإعلام المرئى والمسموع .

تعاقبت هذه الظواهر والسلبيات على كل الحقب والمراحل التى مرت بها الوزارات ولم تقتصر على مرحلة دون أخرى من تشكيل النظام الجديد إلى يومنا هذا ، فهناك المليارات التى هدرت لشراء الأسلحة الفاسدة والمستهلكة والكثير من العقود والاتفاقيات الوهمية مع شركات وأشخاص لشراء أسلحة ومعدات وطائرات عسكرية ظلت حبرًا على ورق دون أن تجد لها أصولاً أو جذورًا يستدل على وجودها. فضلا عن أن الكثير من الأسلحة والأعتدة يسرب إلى الميليشيات والأحزاب من المنتسبين داخل المؤسسة العسكرية والقسم الكبير من هذه الأسلحة يباع فى الأسواق ولدى المهربين والباعة . لهذا كان يتحجج الأمريكان بعدم تسليحهم للجيش العراقى بالسلاح الحديث خشية من تهريبه إلى الميليشيات والمناوئين المسلحين وتؤكد معلومات استخباراتهم أن الإرهابيين يحصلون على أسلحتهم من داخل المؤسسة العسكرية ومن مصادرها لكن (الوضع الأمنى المعقد لا يسمح بالكشف عن مثل هذه المعلومات) .

اعتمدت الهشاشة والالتواء والزيف فى بناء هذه الصروح الجديدة فلم تؤخذ التجربة والكفاءة والمهارة والخبرة فى الاعتبار. بل أخذ بالانحدار الطائفى والعنصرى أو الانتماء الحزبى. حيث تغلغلت الأحزاب والميليشيات إلى صفوف الجيش والشرطة من خلال استخدام أساليب تضليلية ومخاتلة ودنيئة ، كالتزكية الحزبية أو الرشوة أو الدفع بمئات الدولارات لشراء الترشيح والتزكيات من المتنفذين.

وكان من الأخطاء الفادحة التى ارتكبتها الإدارة الأمريكية فى العراق أن سمحت لعناصر الميليشيات بانتسابها لهذه المؤسسات، حيث كان من بينها عناصر وأفراد تمثل الاستخبارات والمخابرات الأجنبية التى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

انحدرت منها هذه الميليشيات لكونها زرعت داخل هذه المؤسسات وكلاءها مما يشكل خطورة كبيرة واختراقًا أمنيًا فاضحًا فى بنائها وهيكليتها وله أكبر الأثر على وجودها وحركتها التى تستوجب الكتمان والسرية .

علما أن قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية أعطى الشرعية للميليشيات بالاندماج فى مؤسسات الدولة ودوائرها والذى بدوره أتاح لعناصر الميليشيات الولوج والاندساس داخل المؤسسة العسكرية والأمنية، لهذا أضحت القوى الأمنية متعددة الولاءات والانتماءات للطائفة أو للحزب وبالتالى أصبح لهذه الميليشيات والأفراد غطاء تتحرك بموجبه لتفعل ما تشاء خارج سلطة الدولة والقانون. وما يحدث من عبث فى أمن البلد وممتلكات الناس والقتل والتهجير والسرقة كلها من مساوئ واختلال وهشاشة وخواء تشكيل هذه القوى.

فضلا عن التحاق الكثير من عناصر الأمن فى النظام السياسى القديم ومن ذوى النوايا المبطنة التى تريد الإيقاع بالعراق ونظامه الفتى. حيث اخترقت هذه العناصر المؤسسة العسكرية دون تمحيص وتدقيق وأغلبهم من البعثيين والصداميين مما يشكل حالة عدم استقرار وأمن داخل المؤسسة وبين صفوفها وينعكس ذلك على مهامها ودورها فى مكافحة الإرهاب والجريمة حيث تسرب كل المعلومات والخطط من داخلها إلى التنظيمات والعصابات الخارجة على إرادة الدولة من الصداميين والإرهابيين. وعلى ضوء ذلك يتخذون الحيطة والحذر فى تحركاتهم وتكتيكاتهم وبما يعطيهم القدرة على السرعة والحركة، وتغيير الأماكن، وحتى السلاح المستخدم بنوعيته وكميته وطرق معالجته.

وبما أن هذه القوى وفى بداية تأسيسها اعتمدت على مفاهيم ومقاسات ومضامين لا تخرج عن إرادة وتوجيه وصياغة وتصور سلطة التحالف وتدخلاتها السافرة فى شؤونها وقراراتها لذا افتقرت إلى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خصوصيتها الوطنية فى نظر أبناء شعبها مما أدى إلى زعزعة الثقة بينها وبين مواطنيها وكان المواطن يفضل المداهمة والتحرى لبيته من قبل الجندى الأمريكى على ابن بلده توجسا لما تسفر عنه تلك المداهمة من تلاعب وتطاول على ممتلكاته.

والضابط يمثل رمز ومهابة وسمعة الجيش أو الشرطة لهذا يعتمد فى انتقائه على سيرته وحسن سلوكه وسمعته الجيدة وانحداره العائلى الرصين. على أن يكون من ذوى الكفاءة والقدرة البدنية والسلامة الصحية وذو تحصيل دراسى يؤهله للمعرفة والفهم والتميز .لكن كيف تمت اختيارات ضباط جيشنا وشرطتنا الوطنية الجديدة . فكل من هب ودب منح رتبة عسكرية دون الرجوع إلى سير خدمته العسكرية وأصله الدراسى ومرجعيته العسكرية. وإمعانا فى إهانة الرتبة العسكرية منحت رتب عالية لأناس لا يفقهون شيئًا من العسكرية وأولوياتها وحتى قسم لا يقرأ ولا يكتب والبعض من أصحاب السمعة السيئة والتاريخ الحافل بالسلوكيات الرديئة والخارجة عن العرف والتقاليد. حيث صدرت قوائم بآلاف الرتب العسكرية من القيادة العليا وزجت فى دوائر وأقسام المؤسسات العسكرية.

فضلا عن منح رتب لا حصر لها من الأحزاب نفسها فى بداية سقوط النظام لمنتسبيها وبرتب كبيرة دون مراعاة للحرفية والمهنية والتربية العسكرية والسلامة البدنية والصحية، كل ما هناك أنهم منتمون لهذا الحزب أو لتلك الطائفة. فكيف يستطيع هذا الضابط أن يفرض وجوده وسيطرته على وحدته وعلى منتسبيه وأن يطيعوه وينفذوا أوامره وهو كسيح فاقد لمؤهلات الضابط والرتبة العسكرية ؟

وإمعانا فى هشاشة وضعف بناء هذه المؤسسات ورصانة وسمعة أمرائها وقيادتها سمحت بعض النفوس الدنيئة الموغلة بالفساد والرذيلة والمتعطشة للمال والخراب لهذا البلد وأمنه ومن المتولين لبناء هذا الهيكل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأمنى بفتح بازار لبيع وشراء المناصب والمراكز الحساسة ووضعت أسعارًا وأثمانا لكل مركز ومنصب ومدى أهميته وموقعه ومردوداته النفعية لمن يتبوأه وبهذا التصرف المشين اعتلت وحداته الميدانية وأقسامه الإدارية قيادات وأمراء خاوية هزيلة ضحلة أبعد ما تكون عن الحرفية والمهنية وكاريزما القيادة ومؤهلاتها والذى أضفى على هيكلية هذا البناء الرخو ركاكة وانحدارا نحو الأسوأ، حيث الوحدة بشخصية وقوة وعقلية وشجاعة امرها .

وهناك قصور واضح وشح أو انعدام بعض المرافق الخدمية والفنية التى ترفد هذه المؤسسة بالخبرات والمهارات والفنون القتالية وأساليبها وطرقها كالكليات والمعاهد أو مراكز التدريب ومدارس القتال والطبابة والهندسة العسكرية وما إلى ذلك من الاحتياجات الضرورية التى تعطى هذه المؤسسة القدرة والمتانة والتفوق فى أغلب الميادين والمهام الملقاة على عاتقها والتى تمنحها الاقتدار والغلبة وبما يتناسب مع دورها الذى تضطلع به فى التصدى بحزم وثبات لعدو قوى مدرب متمرس يحسن استخدام السلاح ويروضه حسب الكيفية والكمية التى تقتضيها ظروف المواجهة والتى غالبا ما يختارها هو فى المكان والزمان الذى يرتئيه ويتناسب مع قدراته وإمكانياته.

من هذا يتضح أن القوى الأمنية العراقية التى تشكلت بعد 2003 لم تبنى على أسس وقواعد سليمة من المهنية والحرفية ولم يصاحبها التأنى والدراسة الموضوعية والعلمية لواقع وطبيعة المجتمع العراقى بكل أطيافه ومكوناته الاجتماعية حيث أغلب من انخرط بها لم يكن مواليا لوطنه وشعبه بقدر ولائه لحزبه وطائفته وعرقه؛ أو كان محتاجا أو من خريجى السجون والسوابق أو ممن تلطخت أياديهم بدماء أبناء شعبنا. فهذه العناصر الهزيلة المتردية لا تتمتع بجذور وأخلاق عسكرية لهذا تبقى أرضية هذه المؤسسات رخوة هشة بعيدة عن التماسك والصلابة مالم تشذب وتنقى من العناصر الوصولية والانتهازية الخاوية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ط- أثر الفساد الإدارى والمالى على القضاء:

هناك علاقة عكسية بين تفشى الفساد فى القضاء والنمو الاقتصادى فى البلد فكلما زادت حدة الفساد داخل أروقة القضاء كلما انخفض النمو الاقتصادى. فمسألة العقود وتسوية النزاعات الاقتصادية وضمان حقوق الملكية وغيرها تعد من المسائل الحاسمة فى قضية الاستثمار ومعدل العائد الذى يترتب عليه للمستثمر، ففساد القضاء يعنى ضعفه وترهله وتماهله فى حسم القضايا القانونية مما يؤدى إلى زيادة المخاطر التى تعترى المال المستثمر أو يقوض اندفاع المستثمرين نحو تشغيل وتوظيف أموالهم فى العراق تجنبا للمخاطر الجمة التى تنتشر فى العراق والتى لا تجد من يردعها أو يقف حائلا بينها وبين تأثيراتها السلبية .

كما أن فساد القضاء يؤدى إلى ارتفاع معدل العنف والجريمة والقتل والسلب والاختطاف وزيادة معدلات العنف عموما، والذى حصل ما بعد 2003 فى العراق إثر انهيار الدولة وتفتت عرى الأمن وعدم الاستقرار واستشراء ظاهرة الفساد فى النظام القضائى والتى أدت إلى انعدام الثقة بين المواطن ودولته ومؤسساته القضائية مما دفعه إلى أن يعالج مشاكله بوسائل العنف والقوة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخلاصة:

لقد توصلنا فى بحثنا عن ظاهرة الفساد الإدارى والمالى فى العالم عموما وفى الدول النامية والدول العربية على وجه الخصوص ومن خلال مراجعتنا لمؤشرات الفساد العالمى التى تصدرها سنويا منظمة الشفافية الدولية أن العراق يقع فى ذيل الدول فى مؤشرات الفساد بالعالم ما بعد عام 2003، فضلا على أننا لازلنا نعيش هذه المرحلة بكل تفاصيلها وحيثياتها ومنذ سقوط النظام البائد على ايدى القوات الدولية المتحالفة إلى الآن.

وبما أن دراستنا تنحصر على واقع الفساد العراقى وأثره على البناء التنموى ما بين 2003 إلى 2015 لهذا كان الباحث مكرسا كل جهده لدراسة واقع الفساد الإدارى لهذه الفترة فقط من عمر العراق والتى ليس بمقدوره عزلها عن الواقع السياسى الذى يعيشه العراق منذ سقوط النظام البائد إلى وقتنا الحاضر حيث لم يحدث أى تغير فى طرق وأساليب ومناهج النظام السياسى فى هذه البرهة الزمنية القصيرة من عمر العراق السياسى وحتى يكاد اللاعبون الرئيسيون الذين يديرون بوصلتها ويتحكمون بزمامها هم أنفسهم الذين اعتلوا صهوات مجدها فى بداية عمر التحرير من النظام إلى الآن.

لهذا تبقى مسؤولية التدهور والهشاشة والتردى فى العملية السياسية القائمة لإدارة الدولة والسلطة فى العراق واقعة على كاهل هذه النخب وكتلهم وأحزابهم السياسية، وتظل كل الانعكاسات السلبية التى أفرزتها تداعيات إدارتهم السيئة للبلد ملتصقة بأعناقهم إلى أن يأتى اليوم الذى يقفون فيه أمام شعبهم وشرائع حكمه الرشيد لمحاسبتهم عما اقترفته تصرفاتهم وإساءاتهم واستخفافهم بشعبهم وبثروته وبالتلاعب بأمواله وقوته وبما آل إليه مصير العراق وطنا وشعبا وهو يرزح تحت ضمير من لا ضمير لهم من الإرهابيين والموتورين ومن كل الفاسدين من مسئولين وسياسيين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومخـــربين والخـــارجين عـــن القـــانون، ومن ميليشـــياتهم وعصـــابات أحـــزابهم المسلحة .

فالفســاد الإدارى الــذى خيم بثقلــه الرهيــب علــى صــدور العــراقيين يعــد مــن نتــاج المظــاهر الظالمــة والدنيئــة التــى انتهجتهــا القيــادات السياســية وأحزابهــا طيلــة تسـلمها إدارة هــذا البلــد فكانــت الحاضــنة الــرءوم التــى دعمــت الفســاد وترعــرع بفضــل إدارتهــا وحمايتهــا للمفســدين مــن خــلال تســترها وتشــجيعها لكــل مظــاهر الفســاد وبكــل أنواعــه وأشــكاله حتــى تفشــى واســتفحل إلى المراتــب العليــا التــى يعيشــها عــراق اليــوم، فلــم تعــد كــل المؤسســات والهيئــات الرقابيــة والحســابية والقانونيــة قــادرة علــى مكافحتــه والوقــوف بحــزم لردعــه وتناميــه، وإن كانــت هــذه الهيئــات موضــع ريبــة وشــك فــى صــدقيتها وحســن أدائهــا لكــون أغلــب منتســبيها منحــدرًا مــن رحــم كتلــهم وأحــزابهم أو المنســوبين والمحســوبين علــيهم، فضــلا عــن التــدخل المباشــر وغــير المباشــر أو الضــغوطات التــى تمارســها الســلطة التنفيذيــة والمتنفــذين الكبــار مــن المســئولين والسياسـيين فـى الدولـة علـى أعمـال وشؤون هـذه الهيئـات الرقابيـة وإدارتهـا فلـم تـتمكن هـذه الهيئـات مـن تـرويج أى معاملـة أو ملـف فسـاد يخصـهم أو يعـود إلى منتسـبيهم ومعـارفهم ليأخـذ طريقـه القـانونى السـليم إلى القضـاء، وحتـى لـو وصـل فعـلا أى ملـف للقضـاء العراقـى فـلا يجـد غـير التسـتر والركـون فـى إدراج القضـاة ليعتليـه الصـدأ والنسـيان، وهنـاك الآلاف مـن ملفـات الفسـاد المكتملـة التحقيـق أو مـن التـى صـدرت بحـق أصـحابها أوامـر قـبض لإدانـتهم بـالجرم المشـهود والتـى روج لهـا الإعـلام بكـل وسـائله المرئيـة والمسـموعة والمكتوبـة لكنهـا لازالـت مكدسـة فـى المحـاكم لا تـرى النـور ولا يبـدو لهـا أى مخـرج يسلخها من تحت الغطاء المتكتم عليها وعلى منفذيها .

يحـدث ذلـك بعلـم وتغطيـة كاملـة مـن لـدن القيـادات السياسـية العليـا فـى الدولـة العراقيـة، فلا يوجـد بصـيص أمـل يرتجـى لإنقـاذ العـراق مـن هـذه المعانـاة التـى فتكـت بـه وحطمـت تطلعـات شـعبه فـى البنـاء والرقـى والازدهـار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلا فى الإصلاح السياسى التام وتغيير معظم الوجوه من السياسيين والقياديين الذين أغرقوا العراق بفسادهم وتدنست أياديهم بالسحت الحرام المقتطع من خيرات الشعب ورزق أبنائه وأجياله القادمة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المصادر

أولا: الكتب والمراجع العربية.

- القرآن الكريم.

- الرازي، محمد أبى بكر، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، 1983.

- الأب لويس معلوف، قاموس المنجد فى اللغة والأدب والعلوم - المطبعة الكاثوليكية، دار المشرق، بيروت، 1970.

- المعجم الوسيط، 1973. المجلد الثاني، دار إحياء التراث.

- البعلبكي، 2005.، قاموس المورد القريب، إنكليزى عربي، دار العلم للملايين، بيروت، 2005.

- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1 ص79 . مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000: 288. الطبرى. أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد. جامع البيان فى تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000 : 288.

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن محمد، الكاشف عن حقول التنزيل وعيون الأقاويل فى وجود التأويل، ط1، دار الفكر ص179.

- أحمد، معاوية أحمد سيد، 2003 سياسة الإسلام فى الوقاية والمنع من الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2003: ص210.

- عبد الرزاق مقرى، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، دار الخلدونيه، الجزائر، 2005: 66.

- المناوى، فيض القدير ج2، 708. عبد السلام حمدان، الفساد وأسبابه دراسة قرآنيه موضوعية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15 العدد 2، 2007.

- أبو ديه، أحمد: الفساد سبله وآليات مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهه والسلطة، القدس : 2004، ص2.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الدكتور أحمد رشيد، الفساد الإدارى الوجه القبيح للبيروقراطية المصريه، مطبوعات دار الشعب، القاهرة، 1976.

- الجيوسي، عبد الله، الفساد مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه، مؤتة، 2005: 193.

- أبو ساق، محمد المدني، التعريف بالفساد وصوره من الناحية الشرعية، 2003: 108.

- الشريف طبل بن مسلط "ظاهرة الفساد الإدارى وأثرها على الحالة الاجتماعية والإدارية " جامعة الملك عبد العزيز: 2: 2004 .

- الشمرى هاشم وإيثار عبود كاظم الفتلى، الفساد الإدارى والمالى وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، 2008: 14.

- أحمد صقر عاشور، قياس ودراسة الفساد فى الدول العربية، المنظمه العربية لمكافحة الفساد، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، 39: 2009.

- إبراهيم عبد الكريم الغازى، تاريخ القانون فى وادى الرافدين والدولة الرومانية ، 100: 1973.

- الجوفى، عادل جابر، الفساد الإدارى وتطبيقاته فى العراق، مكتبة دار الفكر للنشر، العراق، 15: 2009.

- المزيد صالح، كسب الموظفين وأثره فى سلوكهم، العبيكان للطباعه والنشر، 1983: 176.

- أبو سن، أحمد إبراهيم، استخدام أساليب الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإدارى، الرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 11 : 92 - 93: 2003.

- الأعرجى، عاصم، دراسات معاصرة فى التطوير الإدارى (منظور تطبيقي) دار النشر والتوزيع، عمان : 1995: 16.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الأعرجي، عاصم، نظريات التطور والتنمية الإدارية، بغداد، مطبعة التعليم العالى، 1988.

- الجابرى والقيسي، سيف راشد، كامل صكر، كيف واجه الاسلام الفساد الإدارى، دائرة الأوقاف والشؤون الاسلامية، دبى.2005.

- أدهم، فوزى كمال، الإدارة الاسلامية، دراسة مقارنة بين النظم الإسلامية والوضعية الحديثة، ط 1، دار النقاش عمان، الأردن، 2001 : 22.

- أبو ديه أحمد، وآخرون نظام النزاهة العربى فى مواجهة الفساد، المركز اللبنانى للدراسات، مطبعة تكنوريس، بيروت : ص2.

- الكبيسى عامر، الفساد والعولمة تزامن لا توامه، المكتب الجامعى الحديث، الرياض، 2005: 42.

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، لسان العرب، م5، ص79، دار صادر بيروت، 2000.

- المزيد، صالح، كسب الموظفين وأثره فى سلوكهم، العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، 1983ص177.

- العثيمين فهد سعود، أخلاقيات الإدارة فى الوظيفه العامة وتطبيقاتها فى العربية السعودية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993: 166.

- الشاذلى فتوح، جرائم التعزير المنظمة فى المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود.

- الطويل أحمد، الاحتساب على مرتكبى جريمة الرشوة وقاية وعلاج، مطبعة النهضة.

- الطريفى عبدالله، جريمة الرشوة فى الشريعة الإسلامية مع دراسة نظام مكافحة الرشوة فى المملكة العربية السعودية، مؤسسة الرساله، بيروت، 1993: 88.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- كرمان سوزان روز، الفساد والحكم الأسباب العواقب الإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003: 237.

- ابن فارس، أبو الحسن أحمد ابن فارس ابن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الكتب العلمية بيروت، 1999: ج3: ص637.

- الفراهيدى، أبو عبد الرحمن الخليل ابن أحمد، كتاب العين، ط 8، تحقيق مهدى المخزومى، وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، 2007: ج8، ص169.

- الندنبات، محمد جمل مطلق، الوجيز فى القانون الإدارى، الدار العلمية للنشر ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2003: 289.

- الزعبى، خالد سماره، القانون الإدارى وتطبيقاته فى المملكة الأردنية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 1993: 179.

- الأسدى، سعيد، ويحيى محمد، أخلاقية مهنة العمل الإدارى قراءة فكرية تربوية، شركة الغدير للطباعة والنشر، البصرة، العراق. 2012: 222.

- أنطوان مسره،، دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد - مركز دراسات الوحده العربية - ندوة.

- الغالبى، العامري، طاهرومحسن منصور، 2008، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان.2008.

- القريوتى، محمد قاسم، الإصلاح الإدارى بين النظره والتطبيق، دار وائل، عمان، 2001: 44.

- الشربينى عبد العزيز، الإدارة والتنمية فى العالم العربى (أخبار الإدارة العربية) المنظمة العربية للتربية الإدارية، القاهرة، 2001: 9.

- إسماعيل الطحان وآخرين، الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية: 2004: 492.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- إسماعيل حسن عبد البارى: أبعاد التنمية - مطبعة الكيلانى 1987، ص88.

- إقبال الأمير السمالوطي، قراءات معاصرة فى التنمية الاجتماعية، مركز توزيع الكتاب، القاهرة، 2002: 30.

- البصام، إدارة التنمية فى العراق ومصر، دار النهضة العربية للطباعه والنشر، بيروت، 1975: 25.

- إبراهيم شاكر، الإعلام ووسائله ودوره فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مؤسسة آدم للنشر، القاهرة، سنة الطبع لم تذكر، ص127.

- أحمد العنوم، مفهوم التنمية السياسية، المعهد العربى للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 22-8-2009.

- إسماعيل حسن عبد الباري، أبعاد التنمية، مطبعة الكيلانى بغداد، 1987: 88.

- الفاروق، زكى يونس، تنمية المجتمع فى الدول النامية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة للطبع والنشر، 1967: 78.

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، أساليب الرعاية الاجتماعية ودورها فى التنمية، دراسة غير منشورة، بغداد، 1983، ص90.

- اسحق يعقوب قطب وآخرون، الاتجاهات المعاصرة فى الدراسات الحضرية، وكالة مطبوعات الكويت، الكويت، 1980، ص139.

- د. أحمد وهبان، " التخلف السياسى وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسى فى العالم الثالث"، الدار الجامعية، 2003/2002، ص103-104.

- العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2008: 6-7.

- العوضى، سعاد عبد الله، البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت: 2003.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- العيسوب إبراهيم، وعادل حسين وآخرون، مؤشرات قطرية عربيه، 1984.
- أسامة عبد الرحمن، البيرقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، عالم المعرفة، الكويت، 1982: 246.
- أحمد طلفاح، منظمة التجارة العالمية : "من الدوحة إلى هونج كونج"، الكويت، المعهد العربى للتخطيط،العدد 55، 2006 ، ص 13.
- الصادق، على توفيق، السياسات النقديه فى الدول العربية صندوق النقد العربى، 2006: 42.
- د. أحمد الخشاب، الطريق الصعب طريق التنمية، مكتبة الوعي، القاهرة، بلا سنة، ص196.
- آن اليوت. كيمبرلي، 2000 "الفساد والاقتصاد العالمي" ترجمة محمد جمال إمام مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مركز الأهرام.
- أحمد أور، الفساد والجرائم الاقتصادية فى مصر، العربية للنشر، القاهرة، 2001: 1.
- العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص. 293.
- د. أحمد اللواز، تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقى، الكويت، المعهد العربى للتخطيط، 2004: 329.
- بيتر ايجن، رئيس المنظمة للشفافية الدولية، برلين، ألمانيا: نيسان، 1998.
- بوادى حسنين المحمدي، الفساد الإدارى لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008: ؛15.
- بير لاكوم، الفساد، ترجمة سوزان خليل، ط1 عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2003: 10.
- بلوناس عبد الله،رؤية اقتصادية للفساد أسبابه ونتائجه وطرق معالجته، النزاهه والشفافية والإدارة، المنظمه العربية للتنمية الإدارية، 2006: 286.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- باسل جودت الحسينى، الأساسيات الاقتصادية فى العراق والسياسات الاجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2004: 219.

- جلاق حسان، مشكلات العالم العربى، منشورات دار النهضة للطباعه والنشر، بيروت، 2004.

- جيمس بول ويلسن ناهورى، الحرب فى احتلال العراق، ترجمة محمد الشرع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007: 164.

- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التنمية الاجتماعية فى البلاد العربية، القاهرة، 1967، ص6.

- جهينة سلطان العيسى، وزكريا خضور، وكلثوم على الغانم، علم اجتماع التنمية، مطبعة الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، 1999: 37.

- جمال حلاوة وعلى صالح، مدخل إلى التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 6010، ص 126.

- داغر، منقذ محمد، علاقة الفساد الإدارى بالخصائص الفرديه والتنظيمية لموظفى الحكومة ومنظماتها، طبع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص54.

- ديك جان وإدوارد بسكايا، ، مكافحة الجريمة المنظمة والفساد فى القطاع العام، منتدى حول الجريمة المنظمة والفساد، م 3 العدد 1، الأمم المتحدة نيويورك، 2003 مصدر سابق، 17 - 20.

- دوجلاس موسيشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة : بهاء شاهين، ط 1، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 1282

- بوهزة محمد وبن سديرة عمر، الاستثمار الأجنبي كإستراتيجية للتنمية المستدامة –حالة الجزائر–، بحوث وأوراق الملتقى الدولى حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل 2008، 299.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- هلال، محمد عبد الغنى حسن، مقاومة ومواجهة الفساد انتصار على أسباب الفساد ، مركز تطوير الإدارة والتنمية ، مصر الجديدة، 2007: 10.

- هيئة الأمم المتحدة، الفساد فى الحكومة، ترجمة نادر أحمد أبو شحة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن.1994 : 5.

- هاشم الشمري، إثيار الفتلي، الفساد الإدارى والمالى وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط 1 ، دار اليازورى للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 100.

- هايل عبد المواى طنطوش، إبراهيم عواد ،مهارات تطوير الإدارة الذاتيه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2002: 12.

- د. هناء عبد الغفار السامرائى وآخرون، " ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للأنظمة التنموية فى العراق"، رؤية فى مستقبل الاقتصاد العراقي، الطبعة الثالثة، (سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، 2006)، ص87 - 88.

- د. هناء عبد الحسين الطائى وآخرون، "الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر فى الاقتصاد العراقي"، مصدر سابق، ص30.

- د. زكى حنوش : "مظاهر الفساد الإدارى فى السلوك اليومى للمواطن العربى: الأسباب ووسائل العلاج"، جامعة حلب – كلية الاقتصاد، 2001، ص 4.

- زدام يوسف، قوة الدولة : نحو مفهوم جديد لقوة الدولة قائم على المواطنة الصالحة، بحث منشور فى المواقع الإلكترونية.

- زرمان كريم، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، التنمية المستدامة فى الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادى 2010: 198.

- زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الحضري، مطبعة دار الثقافة، القاهرة، 1972، ص219.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- زياد عربية بن علي، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد فى الدول النامية "، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، السنة 10.

- حراحشه.عبد المجيد ،الفساد الإدارى دراسة ميدانية فى مكافحة الفساد فى القطاع الحكومى الأردنى، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2003: 41.

- د. حسن صعب، المقارنة المستقبلية للإنماء العربي، مكان الطبع لم يذكر، بيروت، 1979، ص43.

- حسن البشير الطيب، آفاق مستقبلية لفلسفة وأدوار، معاهد مدارس التنمية الإدارية، مجلة الإدارة العامة، العدد 34، الرياض، 2996: 58.

- د. حسن على الخفاجي، التغير الاجتماعى والمجتمع المتحضر، مؤسسة الطباعة والنشر، جدة، 1974، ص79.

- حشيش، عبد الحميد كمال، دراسات فى الوظيفة العامة فى النظام الفرنسى، مكتبة القاهرة.

- حبابه عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة، المبادئ والتنفيذ، من مؤتمر دى جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالى، 2007، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2008: 72.

- حسين عبد الواحد الشاعر، الطب الاجتماعى والأمراض المهنية، الدار القومية للطباعة، مصر، 1975، ص45.

- حان نوشار، 1981، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة على مقلد، بيروت.

- الجوهري، عبد الهادي، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1983: 84.

- حمد عبد صالح، التضخم فى الاقتصاد العراقى الأسباب والآثار والمعالجات، بحث مقدم إلى مركز الدراسات القانونية، جامعة النهرين : 2006: 9.

- حكمت عبد الله البزاز وآخرون، التربية، مطابع وزارة التربية، بغداد، 1978.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- حسن البشير الطيب، مؤسسات التنمية الإدارية العربية أوضاعها الراهنة وآفاق المستقبل، عمان، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، د.

حمدى عبد المجيد، 2008، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعيه للنشر، الاسكندرية، 1984: 7.

- د. حسن إبراهيم عيد، دراسات فى التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص108.

- طلبة .عبد الله، الوظيفة العامة فى دروب عالمنا المعاصر، مؤسسة الوحدة، 1980: 178.

- دكتور طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث، دار الطليعه بيروت، 1983.

- طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادى للفساد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص. 27 . فارس رشيد البياتى. مرجع سابق.

- د.خليل العانى، مشكلات إعادة الإعمار فى العراق، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 134 السنة الثالثة عشر، القاهرة، 2005، ص2.

- خضر عبد الفتاح، جرائم التزوير والرشوة فى المملكة العربية السعودية، مطبعة السفير، الرياض، 1987: 135.

- خاطر أحمد مصطفى، الاستراتيجية، المكتب الجامعى الحديث، مصر، الإسكندرية.

- خالد سليمان وفايز محمد، حركة المقاومة الإسلامية حماس عن التنمية السياسية، فلسطين، جامعة النجاح، رسالة ماجستير، 2004.

- خميس عبد الرحمن رداد، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائى العربى الثاني، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2009: 76.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- ياسر خالد بركات، ومحمد غالى راهى، الفساد المالى والإدارى فى العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفه، العدد 2.

- ياسر خالد بركات الوائى . الفساد الإدارى .مفهومه ومظاهرة وأسبابه . تجرية العراق فى الفساد. مجلة النبأ. العدد 80 كانون الثاني 2.

- د. يوسف خليل يوسف: القومية العربية ودور التربية فى تحقيقها - الدار القومية للطباعة والنشر، 196.

- د. يحيى الرفاعى، نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء، القاهرة، مركز القاهرة للدراسات وحقوق الإنسان: 2006: 173.

- كبيلى آن اليوت، الفساد والاقتصاد العالمى، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2000: 11.

- كليتجارد ، روبرت، السيطره على الفساد ،ترجمة على حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان .الأردن، 1994.

- كمال حسن محمد ،تقييم أداء أجهزة التنمية الإدارية فى دولة البحرين، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، 1995: 20.

- كريم حسن. مفهوم الحكم الصالح .مجلة المستقبل العربى.المجلد 27. العدد.: 309 : 2004.

- محمود الأمين البشري، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للشؤون الأمنية، الرياض، 2000.

- مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004: 274.

- مجموعة باحثين، دليل البرلمانى العربى لضبط الفساد، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، 2005، ص 38 - 39.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الأستاذ موسى فرج رئيس هيئة النزاهة السابق، الفساد في العراق خراب القدوه وفوضى الحكم، الروسم للصحافة والنشر، بغداد، 2005، 164: 175.

- موسى فرج، سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء، الروسم للطباعه والنشر، بغد، 2015: 230.

- محمد الجوهري، عملية الإجماع والقضايا الجوهرية وقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف، ص144.

- ياسر جاسم، التنمية وواقعها الأممي، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2013: 11.

- محروس أحمد غبان، التنمية الشامله للجماعات الإسلامية ودور التربيه الإسلامية في تحقيقها، المدينة المنورة، دار الايمان، 1995: 17.

- مولود زايد، التنشئة السياسية دورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، 2001، ص 14.

- محمد حسن، عبد الباسط، التنمية الاجتماعية، ط2، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1977، ص 70.

- محمد جمال برعي، التخطيط للتدريب في مجالات التنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968، ص11.

- د.محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، المطبعة العلمية، مكان الطبع غير مذكور، 1971.

- محمد القريشي، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع 2007: 127.

- د. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، (الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007)، ص128.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- يحيى الدين صابر، التغير الحضارى وتنمية المجتمع، سرس الليان، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى، 1962: 205.

- مجيد مسعود، دليل المصطلحات التنموية، سوريا، المدى للنشر ط1، 2001: 21.

- ميشيل تودارو"التنمية الاقتصادية " ترجمة محمود حسن حسني، ود.محمود حامد محمود، (المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2006)، ص50.

- محمد بن على بن طابا المعروف بابن الطبقطقى، الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية، القاهرة، 1996.

- موريس دوب، التنمية الاقتصادية والدولة النامية، تعريب صلاح الدين نامق، القاهرة، دار النهضه العربية : 1966: 88.

- محمد زكى شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص75.

- د. محمد عبد القادر أحمد، دور الإعلام فى التنمية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1982، ص174.

- د. محمد عاطف غيث، دراسات فى علم الاجتماع التطبيقي، دار المعرف لجامعية، الإسكندرية، 1989، ص181.

- د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، المدخل إلى علم الاجتماع، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1965، ص395 .

- د. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع – الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص ص 56- 57.

- محمد حسن عبد الهادي، التنمية الإدارية ودورها فى معالجة المشكلات الإدارية، دار واسط للطباعة والنشر، بغداد، 1985: 11.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- مرضى عبد العزيز محمود " التلازم بين التنمية الإدارية وإدارة التنمية ". سلسلة عالم الفكر، الكويت مجلد 20، العدد 1989، 2 م، ص 8.

- مهدى الزويلف وسليمان اللوزى، ، التنمية الإدارية فى الدول الناميه، دار الجلاوى للتوزيع والنشر، عمان، 1993: 9.

- موسى اللوزى، التنمية الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000: 24.

- د. منصور الراوي، تنمية الموارد البشرية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1991، ص15.

- مسيل تودور، تعريف ومراجعة حسن حسني، ومحود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2009: 59.

- مولود زايد، التنمية السياسية ودورها فى تنمية المجتمع، المؤسسه العربية للنشر والتوزيع، عمان، 2001: 14.

- محمد حسن عبد الباسط، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002: 4.

- منعم ضاحى العمار، التنمية البشرية المستدامة والمواطنة، مجلة الباحث العراقي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006: 83.

- مصطفى حجازى، التخلف الاجتماعى مدخل إلى سكيولوجية الإنسان، المركز الثقافى العربى، ، 2000: 10.

- محمد محمود الأمام، " الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية فى الوطن العربي"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكو)، 1995، ص102.

- محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، 6002، ص 67.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائى للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، 155.

- ماجدة أبو زنط وعثمان أبو غنيم، التنمية المستدامة إطار فكرى دراسة فلسفية، المنارة، مجلد 12 العدد 1، 2006: 12.

- محمد حسن صوان، مشاكل التنمية الصناعية فى العالم العربى، 1961.

- مولود زايد، التنشئة السياسية دورها فى تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، 2001، ص 14.

- مظلوم، وعبد المنعم، مظلوم محمد جمال، وعبد المنعم، الفساد الأسباب والتداعيات وطرق المعالجه، كراسات استراتيجية خليجيه، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجيه، لندن، العدد 32: 2000.

- محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإدارى بين النظرية والتطبيق، دار وائل، عمان، 2001، ص. 42 . محمد داغر، مرجع سابق، ص 15.

- مبارك بوعشه. الفساد أشكاله وآثاره وطرق معالجته. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية .2007.

- مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد الإدارى، مركز دراسات الوحده العربية، بيروت، 2004: 287.

- مهدى حسن الخفاجى، الدور الصهيونى فى احتلال العراق، بغداد مركز العراق للدراسات، 2008: 155.

- محمود أمين البشري، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للشؤون الأمنية، الرياض. 2007.

- محمود عبد العظيم، الفساد فى الاقتصاد المصرى، 2008.

- محمد خالد المهاينى، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإدارى، المنظمه العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية القاهرة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائى للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، 155.
- ماجدة أبو زنط وعثمان أبو غنيم، التنمية المستدامة إطار فكرى دراسة فلسفية، المنارة، مجلد 12 العدد 1، 2006: 12.
- محمد حسن صوان، مشاكل التنمية الصناعية فى العالم العربى، 1961.
- مولود زايد، التنشئة السياسية دورها فى تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، 2001، ص 14.
- مظلوم، وعبد المنعم، مظلوم محمد جمال، وعبد المنعم، الفساد الأسباب والتداعيات وطرق المعالجه، كراسات استراتيجية خليجيه، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجيه، لندن، العدد 32: 2000.
- محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإدارى بين النظرية والتطبيق، دار وائل، عمان، 2001، ص. 42 . محمد داغر، مرجع سابق، ص 15.
- مبارك بوعشه. الفساد أشكاله وآثاره وطرق معالجته. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية .2007.
- مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد الإدارى، مركز دراسات الوحده العربية، بيروت، 2004: 287.
- مهدى حسن الخفاجى، الدور الصهيونى فى احتلال العراق، بغداد مركز العراق للدراسات، 2008: 155.
- محمود أمين البشري، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للشؤون الأمنية، الرياض. 2007.
- محمود عبد العظيم، الفساد فى الاقتصاد المصرى، 2008.
- محمد خالد المهاينى، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإدارى، المنظمه العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية القاهرة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- محمود عبد الفضيل، "مفهوم الفساد ومعاييره"، الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 80، عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، سابق، 2004: 80.

- محمود .صلاح الدين فهمى، الفساد كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1994 : 101.

- مهدى محمد على، الاتجار بالبشر ورقه مقدمه فى ندوة مكافحة الاتجار بالبشر، أبو ظبى، 2004.

- مصطفى، على عبد القادر، الوظيفة العامة فى النظام الإسلامى وفى النظم الحديثة، مطبعة السعادة، عمان، 1992: 110.

- د. منذر خدام، الأمن المائى العربى الواقع والتحديات، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص177.

- د. موسيس ديرهاكوبيان، حالة العراق الصحية فى ربع قرن، مطبعة الاتحاد، بغداد، 1948، ص17.

- مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للطباعة، بغداد، 1981، ص233.

- موسى بودهان، النظام القانونى لمكافحة الرشوة، دار الهدى، عين أمليلة، 2010.

183 - نسرين عبد الحميد نبيه، "الاقتصاد الخفي"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص58.

- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصره، دراسة مقارنة فى ضوء التطور الحضارى الإسلامي، المعهد العالمى للفكر الإسلامي، هيرندن، 1994 : 232.

- ناجى البصام، مذكرات فى تطبيقات الخدمه المدنيه فى العراق، مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الصف الرابع كلية الإدارة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والاقتصاد، جامعة بغداد 1972 - 1973 : ص 2 البصرة، مؤسسة وارث الثقافية، 2008.

-الدكتور ناجي فرجاني، عن غياب التنمية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ،60، فبراير، 1984 : 18.

-نبيل جعفر عبد الرضا، مقال، الاحتلال والفساد دراسة حالة العراق بعد 2003، الحوار المتمدن، 10 - 7 - 2013.

-سعد الدين إبراهيم: نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث في: استراتيجية التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مارس، 1977 - 67.

-سعاد نور الدين، السكان والتنمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010: 30.

- سالم، حنان، ثقافة الفساد في مصر، دراسة مقارنة للدول النامية، دار مصر المحروسة، القاهرة.

-سالم، عبود، سالم، ظاهرة الفساد الإداري والمالي، دار الدكتور للعلوم بغداد .2008.

-سالم سليمان دله، إبراهيم على الهري (الفساد الإداري وأثره على الجهاز الحكومي، مركز الدراسات والبحوث، 2003: 3.

- كريمة كمال، فساد الكبار، الرشاوى العمولات نهب المال العام، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، 1996: 42.

-سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد المالي والإداري المشكلة والحلول، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام (نسكو) اليمن، 2010: 3.

-د. سنان الشبيبي " ملامح السياسة النقدية في العراق"، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2007.

-د. نبيل جعفر عبد الرضا " الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط"، الطبعة الأولى، (البصرة، مؤسسة وارث الثقافية، 2008)، ص79.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

-نصار، علـى، المؤشرات السياسية والتقنية البيئية فـى تقويم السياسة الاقتصادية العربية، 1995.

-سمير الشوبكي، المعجم الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006: 119.

-عبده مصطفى، تأثير الفساد السياسى فى التنمية المستديمة، حالة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.

-عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح دراسة مقارنة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003: 22.

-عبد الله الحسن أبو نعامة، الفساد وأثره فى القطاع الخاص، الرياض: 2003: 588.

-عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد فى العالم العربى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009: 242.

-عبده مصطفى، تأثير الفساد السياسى فى التنمية المستدامه حالة الجزائر، كلية الحقوق، جامعة باتنه، 2008: 18.

-عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، مرجع سابق، ص 10 وأنظر كذلك: جيروم غيث، أفلاطون جدلية الفساد والمشاركة جدلية الإصلاح والحرية والوحدة، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1982، ص 18.

-عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة فى مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، (أمان) القدس، فلسطين، 2007 ص 52.

-عكايله.عبدالله على، الرقابة الإدارية ودورها فى مكافحة جريمة الرشوة، أبحاث الندوة العلمية الخامسة، الرشوة وخطورتها على المجتمع، دار النشر بالمركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1992: 79.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- عوض فاضل اسماعيل : " النقود والبنوك"، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص 685.

- د. رمزى زكي. مشكلة التضخم فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1980، ص 601.

- على أحمد علي، المشكلات السلوكية المهمة فى خلق الإدارة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2001: 26.

- عبود ، سالم، 2008، ظاهرة الفساد الإدارى والمالي، دار الدكتور للعلوم بغداد، 2008: 22.

- علاء فرحان طالب، على الحسن الحميدي، 2014، استراتيجية محاربة الفساد الإدارى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.2014: 54.

- د. عيد أبو سكه : " الإصلاح الإدارى أهدافه وأبعاده وعلاقته بالإصلاح الاقتصادى والسياسي"، جمعية العلوم الاقتصادية، عمر القاضي، الفساد الإدارى وإمكانية الإصلاح الاقتصادي، عمان، الأردن، 2007: 65 سورية، حزيران، 2004، ص 3.

- عبد الكريم بن سعد إبراهيم، الإطار القانونى للرشوة عبر الوطنية لمكافحة الفساد ومعالجته، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

- عبير صالح، الإطار القانونى للرشوة عبر الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007: 129.

- عبد الرؤوف، جرائم التزيف والتزوير، مطبعة النهضة، القاهرة، 1978: 9.

- عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990: 685.

- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية – معهد البحوث والدراسات العربية 1970، ص 92 وما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970: 65.

- عثمان محمد غنيم وماجدة محمد أبو زلط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع: 2007: 20.

- عبد الخالق عبد الله، "التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية"، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد167، 1992، ص239.

- د. عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي، 2001: 32.

- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة فى الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعارف، 1986: 20.

- عبد الكريم درويش، البيرقراطية والاشتراكية، دراسة فى الإدارة والتغير الاجتماعى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ، ص20.

- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية الأبعاد والمهام الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985: 151.

- عجمية محمد عبد العزيز، والليثى محمد على، كتاب التنمية الاقتصادية مفهومها نظريتها سياستها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001.

- علي عباس، المجتمع المدنى والديمقراطية، المؤسسه الجامعيه للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009: 19.

- علي عباس مراد، التنمية السياسية وأزمة المشاركة فى محاولة لتحديد المفهوم (من كتاب مشكلات وتجارب التنمية فى العالم الثالث) مجموعة باحثين، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 1990: 117.

- عدلى سليمان وعبد المنعم هاشم، الجماعات بين التنشئة والتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1973، ص54.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- عبد الفتاح، سمير، مبادئ علم الاجتماع، دار أسامة للنشر والتوزيع: الأردن، 2006.

- عامر الكبيسي، نظريات التطوير والتنمية الإدارية في الدول الناشئة، بغداد، دار الجمهوريه، 1974: 63.

- عبد العزيز مخيمر قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 2000 م، ص 1.

- عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997: 15.

- عاطف عبد الله قبرصي، "التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي"، الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000، ص28.

- د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب، بحث منشور في مجلة دراسات اجتماعية، العدد التاسع، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص9.

- د. عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومطالب تحقيقها، جامعة المسيلة، السودان، 2011.

- د. علي حسين، " مستقبل تمويل الصناعات النفطية في العراق"، مركز الإمارات للدراسات الاستراتجية، الطبعة الأولى، 2006، ص114.

- د. علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد 3، السنة 3، تموز، 2004)، ص5.

- عبد الله بلوناس، "رؤية اقتصادية للفساد: أسبابه ونتائجه وطرق معالجته، "النزاهة والشفافية والإدارة، المنظمة، ص 274: 2001.

- عبد اللطيف. عادل .،.الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها إطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي . المنظمة العربية للتنمية الإدارية. 124: 2007

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- عابد على حميدان، أثر المخدرات فى الاقتصاد والأمن القومى، الكويت، اللجنه الوطنية لمكافحة المخدرات، 2003: 69.

- د. فاروق زكى يونس، تنمية المجتمع فى الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1967، ص11.

- دكتور فاروق خالدالحسنات، الإعلام والتنمية المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010: 13.

- د. فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، 1986، ص17.

- فايز حسين، سيكولوجيا الإدارة العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008: 228.

- صلاح الدين محمد عبد الباقي، السلوك الفعال فى المنظمات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002: 262.

- دائرة للمفتش العام الأمريكى فى السلطة المذكورة وذلك فى شباط من عام 2004.

- د. مدحت كاظم القريشى: الفساد الإدارى والمالى فى العراق أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته.

- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، دار الحكم للطباعة والنشر، بغداد، 1991 : 271.

- صالح صالحى، المنهج البديل فى الاقتصاد الإسلامى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006: 88.

- صموئيل كريمر، من الواح سومر، ترجمة طه باقر، 11: 1975.

- قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية فى القطر العراقي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980، (قانون رقم 92 لسنة 1978).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- د.رمسيس عبد العليم جمعة، التخطيط الصحي لمجتمع الاشتراكية والتنمية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، سنة الطبع غير مذكورة، ص11.

- د .رعد سامى عبد الرزاق " العولمة والتنمية البشرية المستدامة فى الوطن العربى "، (الأردن،دار دجلة، 2008)، ص237.

- رياض عزيز هادى، المشكلات السياسية فى العالم الثالث، وزارة التعليم.

- رمزى محمود حامد.أثر العولمة على الفساد السياسي،جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2006.

- شارل بتلهايم: التخطيط والتنمية - ترجمة د. إسماعيل صبرى عبد الله - دار المعارف، 1966، ص 43 وما بعدها.

- شفيق، محمد. التنمية الاجتماعية : دراسات فى قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. المكتب الجامعى الحديث، 1994.

- شيتا، السيد على، الفساد الإدارى ومجتمع المستقبل،المكتبة المصريه، الإسكندرية، 2003: 43..

- توماس بالوك، سياسة الإعمار الاقتصادية فى العراق، ساعده بالبحث وقدمه للعربية الدكتور محمد سلمان حسن، بغداد، مطبعة العانى، 1958: 171.

- صفاء الحافظ، القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكى فى العراق، بيروت، دار الفارابى، 1971: 170.

- شورب ابراهيم، إشكاليات التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبنانى، بيروت، 2006.

- تونى سميث، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1998: 321.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيًا : فهرس المجلات والصحف والوثائق العربية :

- المناوى، فيض القدير ج2، 708 عبد السلام حمدان، الفساد وأسبابه دراسه قرانيه موضوعية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15 العدد 2: ،2007.

- بشير مصطفى، (الفساد الاقتصادى) مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيره للبحوث والدراسات الإنسانية،العدد 6، دار الخلدونيه، الجزائر، 2004 : 12 .

- بدراوي،عبد الرضا، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2006: 13.

- مجلة المستقبل الاقتصادى : " الآثار الاقتصادية للفساد"، مركز المستقبل الاقتصادى للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، العدد الأول، الأردن، آب 2003، ص 2.

- الأعرجي، جاسم، 1995،سرية أو علنية المعلومات فى ظروف الازمات، مجلة الإدارة العامة، المجلد 35 العدد 2، 1995.

- إسماعيل محمد أحمد، أزمة الإدارة المصرية، المجلة العربية لعلوم الشرطة، القاهرة، 1985 : 96.

- الشيخلى، عبد القادر عبد الحافظ، الوساطة فى الإدارة الوقاية والمكافحة، الرياض،المجلة العربية للدراسات الأمنية، 2004 : 2437.

- هيجان عبد الرحمن أحمد، استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإدارى، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد 12 العدد 23، الرياض، 2003 : 546.

- أبو عشه.. مجلة البحوث والدراسات الإنسانيه. جامعة 20 أوت 1955. سكيكده. العدد.1 : 2007.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- مجلة حسن رمضان، علاج الشريعة الإسلامية للأغراض الوظيفية، مجلة الفيصل، الرياض، العدد 189: 1992.

- مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 33، 2008: 9211.

-نقلا عن صحيفة بلادى، الفساد فى عهد الاحتلال العثمانى، صحيفه يوميه تصدر عن مجموعة بلادى للإعلام، 28تشرين الأول: 2015.

-بيان المتحدث الرسمى باسم وزارة لكهرباء، جريدة الصباح الجديد، 240.

-ينظر: سالم سيلمان وخضير عباس عطوان، الفساد السياسى والأداء الإداري: دراسة فى جدلية (العلاقة، مجلة شؤون عراقية، العدد الأول، كانون الثاني، (بغداد: المركز العراقى للدراسات الاستراتيجية، 2010)، ص 119.

-ياسر خالد بركات الوائى . الفساد الإدارى .مفهومه ومظاهر وأسبابه . تجربة العراق فى الفساد. مجلة النبا. العدد 80 كانون الثانى 2006.

-المرسى السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 266 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

-نضال العليان، الفساد الإدارى والمالى فى العراق وآثاره الاقتصادية، جريدة النهار (البغدادية) العدد 34 شباط 2012. وكذلك، علاء حافظ كاظم، الآثار السلبية للفساد على الاقتصاد والاستثمار، جريدة النهار، العدد 22 كانون ثاني، 2011.

- جريدة الوقائع العراقية العدد 3981: 200.

-هيئات مكافحة الفساد فى العراق، جريدة الصباح الأربعاء، 20-12-2008 ص 18.

- دليل الموظف النزيه (2007) مركز عشتار للتدريب الصحفى. بابل.العرا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- ولاء على البحيرى، المجتمع المدنى والإصلاح السياسى، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38: 2007 ص50.

- نصر محمد عارف، مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، العدد، 2008: 8.

- د.سالم توفيق النجفى، د. إياد بشير "البيئة والتنمية الاقتصادية مقاربات اقتصادية معاصرة"، (مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد25، العدد 73، 2003)، ص4.

- أحمد رشيد، إدارة التنمية المنشأ والمشكلات، مجلة العلوم الإدارية، ديسمبر 1998: 82.

- إبراهيم درويش، إدارة التطور نهج جديد فى الإدارة العامة، مجلة العلوم الإدارية، أغسطس، ..1972: 75.

- عبد المنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسية فى العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد 92، 1988.

- د. هدى مجاهد، أسس تقويم الأسلوب التكاملى فى التنمية الاجتماعية الريفية، مقالة فى المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، المجلد الحادى عشر، سبتمبر، 1974، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، جمهورية مصر العربية، ص392.

- مجلة العلوم الاجتماعية، أهمية التنمية، 2009 .

- محمد عبد الرحمن الطويل، دور الإدارة العامة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعيةالمجلة العربية للإدارة، مجلد 4، الرياض، 1980 : 1.

- يوسف عيسى الصابرين "إدارة التنمية : رؤية شاملة " المجلة الدولية للعلوم.

- أنطوان .م.جّناوى " التخطيط التربوى فى البلاد العربية " مقال له فى مجلة مستقبليات عمان، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية . المجلد الحادى والعشرون1991 م . العدد41.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- شمس الدين شمس الدين، فلسفة التنمية الإدارية، مجلة الاقتصاد، العدد 36، 37 - 41: 1989.

- حسن البشير الطيب، آفاق مستقبلية لفلسفة وأدوار، معاهد مدارس التنمية الإدارية، مجلة الإدارة العامة، العدد 34، الرياض، 2996: 58.

- عامر الكبيسى "النظرية الإيكولوجية للتنمية الإدارية" مجلة العلوم. الإدارية القاهرة، العدد 1973، 1 م، ص 186.

- منعم ضاحى العمار، التنمية البشرية المستدامة والمواطنة، مجلة الباحث العراقي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006: 83.

- الحاج حسن، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، العدد: 62، الكويت، فيفري، 6002.

- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والإقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد: 122، يناير، 1772.

- رشيد الحمد ومحمد سعيد صابرين، البيئة ومشكلاتها، مجلة عالم المعرفة، العدد: 22، الكويت، 1979، ص10.

- د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية المستدامة بين إيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب، بحث منشور فى مجلة دراسات اجتماعية، العدد التاسع، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص9.

- عبد الله جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق فى إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولة عن حماية البيئة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد: 23.

- كولون رينر، النهج الإيكولوجى للتنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، العدد: 4، ديسمبر 1993، : 14.

- نورى منير، أجهزة الإعلام التنموى ودورها فى حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد: 06، كلية العلوم الإقتصادية ووعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008: 6.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- أحمـد رشـيد، إدارة التنميـة المنشـا والمشـكلات، مجلـة العلـوم الإداريـة، ديسمبر 1968: 116.

- الربيعـى، د.فـلاح خلـف، واقـع ومسـتقبل الصـناعة النفطيـة فـى العـراق، جريدة الصباح، العدد 814 نيسان 2006.

- الربيعـى، د.فـلاح حسـن، واقـع ومسـتقبل الصـناعة فـى الـنفط العراقـى، الصـباح العـدد، 814: 2006. ظـاهرة البطالـة فـى العـراق، الأسـباب وسـبل المعالجة، الصباح، 2010.

- د. رانيـة ثابـت ألـدروبي"واقع الأمـن الغـذائى العربـى وتغيراتـه المحتملـة فـى ضـوء المتغيرات الاقتصـادية الدوليـة " (مجلـة جامعـة دمشـق للعلـوم الاقتصـادية والقانونية، المجلد (24)، العدد الأول، 2008)، ص288.

- د. جاسـم محمـد الـذهبى، د. ثـائر محمـود رشـيد العـانى "إدارة الطلـب علـى الميـاه مـدخل أساسـى للتنميـة الزراعيـة المسـتدامة فـى الـوطن العربـى مـع إشـارة خاصـة للعــراق"، (مجلـة العلـوم الاقتصـادية والإداريـة، كليـة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 47،2007)، ص 3.

- د. عبـد الحسـين جليـل الغـالبي" محـددات الاسـتثمار الأجنبي المباشـر وسياسـات اجتذابـه نحـو العـراق"، (مجلـة الغـرى للعلـوم الاقتصـادية والإداريـة، كليـة الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد 2، العدد8، 2007)، ص19.

- محمـد زنبوعـة " الأمـن المـائى العربـي"، (مجلـة دمشـق للعلـوم الاقتصـادية والقانونية، سوريا، المجلد (23)، العدد الأول، 2007)، ص 85.

- نجـم، د.محمـد، اسـتراتيجية التنميـة الزراعيـة فـى العـراق، جريـدة الصـباح الإلكترونية 2009.

- د. عبـد الكـريم كامـل أبوهـات،" خفـض الـديون العراقيـة، مـاذا يعنـى للمسـتقبل"، مجلـة الغـري، 2005، المجلـد الأول، العـدد الثـاني، 2005، ص41.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- د. ستار جبار خليل البياتي، " غسيل الأموال القذرة وانعكاساته المحتملة على الاقتصاد العراقي مستقبلا"، مجلة دراسات اقتصادية، مصدر سابق، ص65.
- د. إحسان محمد الحسن، مظاهر التنمية والتقدم في المجتمع العربي، بحث منشور في مجلة شؤون عربية، العدد 5، القاهرة، آذار، 1988،ص5.
- محمد رؤوف سعيد، دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حركة التنمية، بحث منشور في مجلة النفط والتنمية، مجلد 13، العدد 3-4، بغداد، 1988، ص149.
- د. عبد السلام سبع خماس، تجربة الرعاية الاجتماعية في العراق، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 36، بغداد، 1989، ص132.
- زياد عربية بن علي، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، السنة 10، العدد57.
- مبارك. بوعشه. الفساد أشكاله وآثاره وطرق معالجته.مجلة البحوث والدراسات الإنسانيه .2007.
- ديالا الحج عارف، "رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليا في أجهزة الإدارة العامة السورية إزاء بعض أشكال الفساد وممارسته"، 60- مجلة . جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، 2005، ص. 257، حمدي عبد العظيم، مرجع سابق.
- كريم حسن .2004.مفهوم الحكم الصالح .مجلة المستقبل العربي.المجلد 27.العدد.: 309 : 2004.
- عبد الكريم العلوجي، ما تبقى من العراق الحر، مجلة العربي، القاهرة، العدد 954، .2006: 15.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- عبد السلام حمدان، الفساد وأسبابه دراسة قرآنية موضوعية، مجلة الجامعه الإسلامية.

- نواف سالم كنعان، " الفساد الإدارى والمالى، أسبابه، آثاره، وسائل مكافحته"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية.

- عبد الرحمن الهيجان، استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية) . الرياض. المجلد (12)، العدد1997،5123: 93 .

- ميخائيل جونستون؛ ترجمة محمد البهنسي، البحث عن تعريفات: حيوية السياسة وقضية الفساد. المجلة الدولية للعلوم. - الاجتماعية (اليونسكو) . العدد (149).

- أبو سن، أحمد إبراهيم، استخدام أساليب الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإدارى، الرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 11 : 92.

- نافعة، حسن، دور المؤسسات والمنظمات الدولية ومنظمات الشفافية فى مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربى، العدد 360.2004.

- الكبيسي، عامر، 2000، الفساد الإدارى رؤيه منهجيه للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، مجلد، 20 العدد واحد.

- زرمان كريم، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، كلية العلوم الإقتصادية.

- أمال شوتري، الحكم الراشد...وجه آخر للعولمة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية، العدد: 1، جامعة المسيلة، الجزائر، 2008، 2003 - 92.

- د. مظهر محمد صالح " الاتجاهات الراهنة للتضخم فى العراق"، (مجلة العراق الإصلاح الاقتصادى، بغداد، المركز العراقى للإصلاح الاقتصادى، العدد (3)، 2006)، ص 11 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثا: المؤتمرات والندوات:

- علي، جعفر عبد السلام، التعرف بالفساد وصورة من الوجهة الشرعية فى أبحاث المؤتمر الدولى العربى لمكافحة الفساد، المجلد لأول لأكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض: 2003 ص55.

- الخضري، محمد بن عبد العزيز، دور أجهزة القضاء والتنفيذ لمكافحة الفساد، المؤتمر العربى الدولى لمكافحة الفساد جامعة اكاديمية نايف العسكرية (الجيوسي، عبد الله) الفساد مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه، مؤته، 2005: 193.

- أحمد محمد خليل البوز، أخلاقيات الأعمال وأثرها فى تقليل الفساد الإدارى، المؤتمر العلمى حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهه، العراق، ديسمبر، 2008: 10.

- عبد الله أحمد فروان، "تطبيقات الإدارة الإسلامية فى مكافحة الفساد"، المؤتمر، المتحدة، كلية القانون، 2008 العدد 33 العربى الدولى لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003، ص. 2 وما بعده.

- عكايله. عبدالله علي، الرقابه الإدارية ودورها فى مكافحة جريمة الرشوة، أبحاث الندوة العلمية الخامسة، الرشوة وخطورتها على المجتمع، دار النشر بالمركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1992: 79.

- ديك جان وادوارد بسكايا، ، مكافحة الجريمه المنظمة والفساد فى القطاع العام، منتدى حول الجريمه المنظمه والفساد، م 3 العدد 1، الأمم المتحدة نيويورك، 2003: 20-17 مصدر سابق.

- عيد محمد فتحي، الجريمة المنظمة والفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر العربى لمكافحة الفساد، جامعة نايف، الرياض، 2003: 715.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- البصول .محمد أنور، جهاز الضغط الجنائى ودوره فى مكافحة الفساد ،أبحاث المؤتمر الدولى لمكافحة الفساد ، المجلد 2، أكاديمية نايف العربية للعلومة الأمنية .،الرياض، 2003.

- مهدى محمد على، الاتجار بالبشر ورقة مقدمة فى ندوة مكافحة الاتجار بالبشر، أبو ظبى، 2004.

- الأمم المتحدة، الفساد فى الحكومات، تقرير الندوة الإقليمية التى عقدتها دائرة التعاون ومركز التنمية الاجتماعية والإنسانية بالأمم المتحدة، ترجمة الجامعة للتنمية الإدارية، 1990 : 61 ص61.

- صالح حسن كاظم،الجهود الدولية الرامية لمنع الفساد ومكافحته، مؤتمر مكافحة الفساد فى العراق، جامعة المنصورة، العراق، 2010: 48.

- الجهنى عبير مسعود ،الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر العربى لمكافحة الفساد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003 : 962.

- الفهد أديب بن سليمان،الرقابه على الأداء فى المعايير الدولية للانتوساي، ورقة مقدمة للندوة الثالثة لتعزيز الرقابة الشاملة ورقابة الأداء، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2006: 4.

- أبو جلال .صلاح الدين،الجهود الأوربية لمكافحة الفساد ، الملتقى الوطنى حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد ، كلية الحقوق، جامعة ورقالة، - 2008: 1.

- قحطان، عبد القادر محمد ، الجهود العربية فى مكافحة الفساد ، أبحاث المؤتمر الدولى فى مكافحة الفساد ، المجلد الثانى، الرياض 2004 : 992.

- جورج العبد ، العوامل والآثار فى النمو الاقتصادى والتنمية ، فى ندوة الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 22.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- غسان محتتر، دور البرلمان فى مساءلة الحكومة ومكافحة الفساد، مؤتمر دور البرلمانات فى مكافحة الفساد واقع وإنجاز فى العالم العربى، بيروت منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، 2005 : 31.

- نادية حجاب "تقرير التنمية البشرية الأثر الوطنى والدولي"، بحوث الندوة الفكرية التى نظمها قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، 2000، ص13.

- د. صلاح عبد الحسن " الإطار المفاهيمى المستخدم فى عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها"، بحوث الندوة الفكرية التى نظمها قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، 2000 : 88.

- د. عبد الجبار محمود" التنمية .. والتنمية البشرية المستدامة النشوء والارتقاء الإشكالي"، بحوث الندوة الفكرية التى نظمها قسم الدراسات الاقتصادية، (بغداد، بيت الحكمة 2000)، ص 108.

- سعد الدين إبراهيم: نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث في: استراتيجية التنمية فى مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، القاهرة 24- 26 مارس 1977.

- حبابه عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة، المبادئ والتنفيذ، من مؤتمر ريو دى جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالى، 2007، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2008: 72.

- خميس عبد الرحمن رداد، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائى العربى الثاني، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، 2009: 76.

- د. محمد على موسى المعموري،" إعادة إعمار العراق"، الجزء الأول من الندوات التى أقامها مكتب الاستشارات فى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص10.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعا: البحوث والدراسات

- علي، جعفر عبد السلام، التعرف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية فى أبحاث المؤتمر الدولى العربى لمكافحة الفساد، المجلد الأول، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض: 2003 ص55.

- عربية، زيادة، 2005، الفساد أسبابه أشكاله دوافعه آثاره، ومكافحته، ومعالجته: دراسات استراتيجية، جامعة دمشق، العدد 16، 2005.

- حراحشه، عبد المجيد، الفساد الإدارى دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين فى أجهزة مكافحة الفساد القطاع الحكومى الأردنى، إربد، 2003: 41.

- البصول .محمد أنور، جهاز الضغط الجنائى ودوره فى مكافحة الفساد، أبحاث المؤتمر الدولى لمكافحة الفساد، المجلد 2، أكاديمية نايف العربية للعلومة الأمنية، الرياض، 2003: 938.

- خالد خليل الظاهر، 1998، القانون الإدارى دراسه مقارنة. 1998: 191.

- عيد محمد فتحى، الجريمة المنظمة والفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لمكافحة الفساد، جامعة نايف العربية، الرياض، 2003: 714.

- الجهنى عبير مسعود، الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد العربى، بحث مقدم لمكافحة الفساد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003: 962.

- قحطان، عبد القادر محمد، الجهود العربية فى مكافحة الفساد، ابحاث المؤتمر الدولى فى مكافحة الفساد، المجلد الثانى، الرياض 2004: 992.

- محمد عيد صالح، التضخم فى الاقتصاد العراقى الأسباب والآثار والمعالجات، بحث مقدم إلى مركز الدراسات القانونية، جامعة النهرين: 2006: 9.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- محمد عبد صالح حسن، وعماد صلاح، وزارة التربيه مديرية الإحصاء والأبحاث.
- ليث حسن على العبيدى، دور مفوضية النزاهة فى مكافحة ومحاربة الفساد الإدارى والمالى فى العراق والقضاء عليه، مجموعة دراسات قام بإعدادها المفتش العام فى وزارة العمل والشئون الاجتماعية.
- رحيم حسن العكيلى، تشكيلات هيئة النزاهه ووظيفة كل منها، بحث منشور على الموقع الإلكتروني، .www.Nazaha.Iq.
- عبد الحسن، إحسان علي، دور الأجهزة الرقابيه فى مكافحة الفساد، دائرة الشؤون القانونية، قسم البحوث والدراسات، ص50.
- إحسان على عبد الحسين، دور الأجهزة الرقابية فى مكافحة الفساد، هيئة النزاهه قسم البحوث والدراسات.
- جليل عباس على، وظيفة المفتش العام بين ضابط الأمن ومحامى الشعب، دراسة فى الحوار المتمدن، العدد 1882 في 2007.
- نادية حجاب، "تقرير التنمية البشرية الأثر الوطنى والدولي"، بحوث الندوة الفكرية التى نظمها قسم الدراسات الاقتصادية، (بغداد، بيت الحكمة، 2000)، ص13.
- د. صلاح عبد الحسن " الإطار المفاهيمى المستخدم فى عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها"، بحوث الندوة الفكرية التى نظمها قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، 2000: 88.
- السمالوطى نبيل، دراسات فى اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
- خير الدين حسيب، تنفيذ الخطط فى العراق، 1951 - 1967، دراسات عن بعض المشاكل الإنمائية فى بعض البلدان فى الشرق الأوسط، بيروت، مكتب الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- د. همام الشماع، د .عمرو هشام العمرى " أثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي"، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى الثانى لقسم الدراسات الاقتصادية للفترة 16 - 18 كانون الثاني، (بغداد، بيت الحكمة، 2001 .

- على حنتوش، "مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل، دراسة تحليلية عن مستويات تلوث البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية "، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2000، ص576.

- عدنان الدباغ، متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العراق من القوى البشرية المدربة، بحث مقدم إلى مركز تنمية المجتمع فى العالم العربي، بغداد، 1982، ص101.

- د. إحسان محمد الحسن، مظاهر التنمية والتقدم فى المجتمع العربي، بحث منشور فى مجلة شؤون عربية، العدد 5، القاهرة، آذار، 1988- ص5.

- محمد رؤوف سعيد، دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فى حركة التنمية، بحث منشور فى مجلة النفط والتنمية، مجلد 13، العدد 3-4، بغداد، 1988، ص149.

- د. عبد السلام سبع خماس، تجربة الرعاية الاجتماعية فى العراق، بحث منشور فى مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 36، بغداد، 1989.

خامساً: الأطاريح والرسائل العلمية:

- موسى، عيسى عبد الباقى، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة جنوب الوادى بقنا، 2000، ص85.

- سعيد بن محمد الزهيرى القحطاني، إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة فى السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية الرياض : 2005: 60.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- عبد القادر جبريل فرج جبريل، الفساد الإدارى عائق الإدارة والتنمية الديمقراطية، رسالة ماجستير، الأكاديميه البريطانية للتعليم.

- معابده، محمد عطية، الفساد الإدارى وعلاقته بالفقه الإسلامى، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2010: 65.

- العديم عقوب بن الرشيد، أخلاقيات الخدمه العامة دراسه ميدانيه لاتجاهات الأجهزة الحكومية بمحافظة حفر الباطن، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، 7- 2001: 44.

- العيسى عبد العزيز مجيد، المواجهة الأمنية لعمليات غسيل الأموال فى المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية، الرياض، 2003: 80.

- الحشران عبد الكريم سعيد، واقع الإجراءات الأمنية من وجهة نظر العاملين فى أجهزة مكافحة الرشوة بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية، 2013: 65.

- خالد بن عبد الرحمن بن عمر آل الشيخ، الفساد الإدارى أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمى، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

- كيدانى سيدى أحمد، أثر النمو الاقتصادى على عدالة توزيع الدخل فى الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبى بكر بلقايد . تلمسان.

- حامد عبد الحسين السالم، التنمية الاجتماعية وصلتها بالتغير الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس القاهرة، 1979، ص50.

- كمال حسن محمد، تقييم أداء أجهزة التنمية الإدارية فى دولة البحرين، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، 1995: 20.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- جياد، عثامنة، الإصلاحات الإدارية والتعدديه السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1995: 32.
- بايه جياد، الإصلاح الإداري في الجزائر، دراسة حالة المنظومة التربويه، رسالة ما جستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 2008: 17.
- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسه الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجيستير، غير منشورة، كلية الحقوق والإقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، : 25.
- عدنان محمد حسن، " فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات 1991 - 2006 "، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2009، ص78 - 84.
- قيس مهدي حسن" الأمن الغذائي في العراق بين التحديات الداخلية والأزمة الغذائية العالمية "، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية 2009)، ص 158.
- سونيا آرزروني وارتان، تحليل وتقيم استراتيجية التنمية الوطنية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصره، 2008: 8.
- حارث حازم أيوب، التنمية الاجتماعية في العراق المسارات والتحديات، رسالة دكتوراه، كلية الآداب علم الاجتماع، 2004.
- فيصل بن طلع بن طايع المطري، معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة. ومكافحة الفساد، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص. 54.
- المزروع عبد الواحد، استغلال الموظف العام لسلطته ونفوذه في العصر الاسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1991: 39.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سادسا : مواقع الإنترنت :

- www.syrianeconomy.org
- www.transparency.org/.../corruption_perceptions_index_2014_clean_gr.. .02
- Transparency Internation ،the colition aginst Corrupition ،Meadia contact ،Brlin ،M arce 2004 - p - 3www.Transparency.org
- Transparency international .the coalition aginst Corruption ،Iraq ministen on graft charges press Release ،10 - 2005
- www.Transparency .org
- https://ar - ar.facebook.com/permalink.php?story_fbid...id
- http://rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/ 26/1/2015
- http://www.faceiraq.com/inews.php?id=431524, 29 - 10 - 2015
- http://rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/ 26/1/2015
- http://rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/260120157
- www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=14295
- http://www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=14295
- www.icgg.org
- http://www.transparency.org/cpi2014
- http://almadapaper.net/ar/news/216738 %/ 2/02/2011
- http://www.herak.info/10342 2014/08/20
- http://www.alkader.se/index.php/3056 - 2014 - 08 - 21 - 05 - 54 - 44
- http://www.7dn - iq.com/ar/permalink/26051.html
- www.iraq5050.com/?art=174&m=1
- http://www.iraqiforum.net/vb/t386 - 2.html
- http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1844822&languag
- www.mcsr.net
- http:\\ news .bbc ،co ،uk\go\fr\ - \hi\arabic\middle - eastnews\
- newsid - 6131000\6131932 - stm BBCArabic.com
- www.draqaba - m.iq/pages_ar/about.aspx
- www.draqaba - m.iq/pages_ar/about.aspx
- www.ietpedia.com ،arbic ،tant/11
- www.kau eda sa/files/0002132/subject/edp.doc
- www.univ –chlef dz//uhbe/seminaires - 2008/com - dic. 2008:8
- www.alwatan.com/details/1548

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- *www.airssforum.com*
- *www.srayanews.com*
- *https://ar.wikipedia.org/wiki*
- *www.ahmedhabib.net/ub/showthreno.php.*
- *http://www.politics - ar.com/ar/index.php/permalink/3076.html*
- *http://sitescrces.world bank.org*
- *www.inciraq.com/arabic/classified*
- *http://sitescrces.world bank.org*

سابعاً: المصادر الأجنبية

- *A - shliefer ،1948s*
- *A. kiss et Jean - Didier sicault، La conférence des nations unies sur l'environnement، Stokholm، 5/16 juin، Afdi، 1972.*
- *Abbink، Klaus. 2004 ، _Staff Rotation as an Anti - Corruption Policy: an Experimental Study_ European Journal of Political Economy، Vol Science Inc.: New York. 20، Elsevier Aresources for the future staff study، Design for a world wide study ofregional development resources for the future Inc.، Washington D.C.، U.S.A.، 1966، P.57*
- *Abercrombie، Nicholas and Hill، Stephen the Penguin.*
- *Anne E.Egelston، Sustainable development: A history، édition Springer، New York، 2012، p.83*
- *Anthony Rosa et karen Dechetl et Mérylle Aubrun، Guide pratique du developpement durable، Afnor، 2005*
- *Arther Lewis، Theory of Economic Growth، London، George Allen and Mnwin، 1955. P. 421*
- *Asher، Robert، E. and others; Development of the Emerging countries، An Agenda for Research; the Brookings Institution، Washington، D.C. 1962، P84.*
- *Assen Slim، Le développement durable، 2 ème édition، édition le cavalier bleu، Pa Alain Jounot، 100 Questions pour comprendre et agir: le developpement durable، Afnor،2004، p.09ris، 2007، p.60.*
- *Barbara ،Ingham ،،Economics and Development ،Mc Graw – Hill Book Company Ltd London،:1995.*

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- *Barbara ‹Ingham ‹‹Economics and Development ‹Mc Graw – Hill Book Company Ltd London‹:1995*
- *Beat Burgenmeier‹ Economie de développement durable‹ 2 ème édition‹ Bruxelles‹ 2005‹ p.38.*
- *Berlin: Transparency International Source Book‹ p.3.*
- *Braibanni ‹Ralph‹ Rflection in Bureaucatic corrupition ‹Pub –lic Administrition vol - 40 winter – 1942.*
- *Braibany Rleph - Reflection in Baeaucration Corrupition ‹op‹cit.*
- *Break Dcharch. W Hansll .Evine and R.Zelink.Bulding Sustaintes - the Histonic Imperative for chang Ecolq.1998.p.5.*
- *Chodak‹ Szymon; op.cit . p. 16.*
- *Compendium of international legal instruments on corruption‹ office on drugs and crime ‹united nations‹ new york‹ secind edition‹ 2005 ‹ p.21.*
- *Corinne Gendron‹ Le développement durable compromis‹ Québec‹ 2005‹ p.166.*
- *david. m. chalmers. corruption. university of florida. eucyclopodin American curporution volume .1980 : 231.*
- *Davis‹ kingslay‹ human Society‹ the mamillan company New York‹ 1959. PP.622 – 623.*
- *Demographic year book‹ United Nations‹ New York‹ 1982‹ p.50.*
- *Despland ‹1972‹p.p ‹62Despland‹ Michel. 1972 ‹_Corruption_ Islam and the Modern Age‹ Vol. 3.*
- *Dictionary of sociology Penguin Books‹ 1986 See.*
- *E.E. Hagen‹ on the theory of social change How Economice Groth Begins Home wood 111.Dorsey. 1962*
- *Eigen‹ Peter. Oil Wealth "Can Cause Corruption" Retrieved January 5‹ 2006‹ from : http://newsvote.bbc.co.uk*
- *Europen Greminal Law Conventon on corruption –Article 2‹3 &4 ETS – 173.*

CamScanner المسوحة ضوئيا بـ

- *Fisman، Raymond and Roberta Gatti - Decentralization and Corrupition –Evidence a Gross Contries - Journal of public Economice ،83 3 2002 - pp - 45 – 325.*
- *Frank، Ander Gunder: Capitalism and under development in : Latin America op. cit. ، p. 38*
- *Frank، Ander gunder: Capitalism and underdevelopment. Op - cit. p. 3.*
- *Gallion، A.B. and Eisner، S.E.، the Urban Pattern. D.van Nostr company، New York، 1975. p. 70.*
- *Gellner، Ernest: Nations and Nationalism، Basil Black well. 1983. pp: 124 – 126.*
- *H - W - Arendt ،Economice Development: Asmsntic History ، Economice Development an cultural change ،vol ،29،NO، 3.*
- *H - W - Arendt ،Economice Development: Asmsntic History ، Economice Development an cultural change ،vol ،29،NO، 3 material progress, Economice progress*
- *H.Broadman ،F.Recanatini : "Seeds of corruption : Do market International، Global corruption Report 2004، Berlin، 2005، P.235*
- *Herbert Edelhertz and Thomas Overcat White Collar Crime :an Ageda for Rwsearch book ،1989*
- *Huntington ،sp،Moodemization and Corruptionn ،0p، cit ،p ،450.*
- *IMF ،IRAQ - letter of Intent morandum of Economic and Finacialad،and Technical Memorandum of Undertading ،IMF ، Whittington ،September 2mf 004 ،p 10.*
- *Institutions matter?" World Bank، working paper S2368 ، Washington. D.C، June، 2000، P.6.*
- *international ،Annual Report ،2006 Transparncy.*
- *international ،Annual Report ،2006 Transparncy.*
- *International، Global corruption Report 2004، Berlin، 2005، P.235*
- *Islam and the Modern Age Society، Jamia Nagar: New Delh*

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- *Jeremy Pope 2000 . Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System*
- *Johan Graf: "Corruption Perceptions index 2004" ،Transparency*
- *Knack،Seven and Philp Kafer، Does Social Capital have on Economnice pay off ? A Gross - conutry Investigation the Quarterly Journal of Economice 112 4 11997.pp.88 – 125.*
- *Leslie Holmes ،Rntten State، corr.*
- *Mauro Paslo - COrrupitioen an Groth - the Quarterly Journal of Economices، 110 - 3 - 1995 ،R.81*
- *Neoliberalisen Londen sage ،2006:p.an.88.*
- *Parwez Faran Adminnstrative corrpition in indua corrupition and Governance of Heidenbeerg .2007:p.30.*
- *Payose. Poter Aydele ،Corrpition versus Resources mangeement in Nigeria ،Apaper submitted to then university of Hoadan Feb، 11، 2005*
- *R.A.Flammnag lbid.p – 49.*
- *R0bert A. plammang ،Economice Groown and Economice Development :Contterpartes or competiors? Economice Developmnt and cultura change.vol،28،no..1 october 1979 .p.p 44 – 49.*
- *Riggs ،Fred ،Adminstretive Developmint ،in ،Montogomery ،John D.and Siffin ،William to Approaches to Development، op،cit .p.24.*
- *Robert A. plammang ،Economice Groown and Economice Development :Contterpartes or competiors? Economice Developmnt and cultura change.vol،28،no..1 october 1979 .p.p 44 – 49.*
- *Sam vaknin ،Crime and corruption ،united press international، Skopje،Macedonia ،2003.*
- *Smelser، Neil، J.; Sociology: An Introduction، Jon Wiley and sons، Inc. New York، 1973، p.248.*
- *Szeftel، Morris. 1983 ،"Corruption and Spoiled System in Zambia"، European Journal of Political Economy، Vol. 20، Elsevier Science Inc.: New York, begovic.at al .2002*
- *Telman R Emengence of Black Market Bureaucracy ،up ،p، 180.*

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- Teman .R - Ermergen of Blak Market Buseaucrang admioistration development of Corrupiton in New starts pubilice Administaration Review،sep ،1968.
- The World Bank 2000 . Anticorruption in transition: A Contribution to the Policy Debate Washington، D.C.
- Tools to support transparency in local governance Opcit،.p 12.
- Transparency international .the coalition aginst Corruption ،Iraq ministen on graft charges press Release ،10 – 2005.
- Transparency International : "Ten years fighting corruption" ،Op.Cit، P.5 - 6
- Transparency International : "Ten Years fighting corruption"Media contact، Berlin، 2003، P.3 www.transparency.org.
- U.N. ، social Progress throngh، New York، 1964،p.8.
- United Kingdom ،Colonial office .Social Development the British Colsnial Territories .Report of Ashridge Conference o United Nations ، Department of Economice & Socil Affairs Cimmunity Development and Related Services.New York ،1960.p.1.
- United Kingdom ،Colonial office .Social Development the Hobe house، L.T.: Social development، its nature andcondition George Allen & unwion Ltd، 1960.
- United Naitions Development of Economic &Social Affair Cpmmounty Development &Related Services.New York 1960.
- United Naitions Development of Economic &Social Affair Cpmmounty Development &Related Services.New York 1960.p
- united nation.office on drogs and crime.7.july 2005.
- United Nation ،social Progress Through Economic Development ،U. N .Report ،New York ،1956.
- United Nation ،social Progress Through Economic Development ،U. N .Report ،New York ،1956.
- United nations .office on brugs and cine.7 july 2005.

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

- *United Nations Economic Commission for Asia & the Far East ، Workshop on the Role of Local Leadership in Community Develoomentˌ Bangkok Acust 1963.*
- *United Nations: Social Change and Social Development Policy in Latin America، New York، 1970، p.256*
- *United Nations; Social Development، in Asia.... Retrospect and Prospect; New York، 1971، P.38.*
- *United Nations ،Social Progress through Commonity Development. NewYork. 1965.p.11.*
- *United Ntionl office on Drugs and Crime ،July - 7،2005.*
- *Unitted nationl Manual on Anti - corrupition Policy ،ODCCP –CICB - 16 ،Vienna ،2001.*
- *uotion ،post and Alberto Vsnnucel,LBD, 26.*
- *Van Duyne Petrus، - et - al - Threats of orgaaized Crime ،corrupition and Terrorism Critical European prespoectives ،Nijmegen Wolf legal Publishers ،2004.*
- *Warith R and Simpkins ،E، Corrupition in dereloping Countielmans، New yourk، Noton ،1964.*
- *World Bank GroP in low –income Contries under stress :A Task Forece Report. Washington D.C WORLD BANK :2002 Alberto Vannucei Corrupition Politicel Parties and politiceeal pretection. EUI working papest of the Robert Schumn center Florcence Europen University Lnstitutte.*
- *Yale University Press : New Haven*

CamScanner المسوحة ضوئيا بـ

الفهرس

مقدمة — 7

منهجية الدراسة 13

الفصل الأول 17

الفساد، ماهيته وأنواعه وأسبابه

المبحث الأول: تعريف الفساد 19

أولاً: تعريف الفساد فى اللغة والاصطلاح 19

ثانياً: أنواع الفساد 26

المبحث الثانى: الفساد الإدارى 41

أولا: الجذور التاريخية لظاهرة الفساد الإدارى 41

ثانياً: مفهوم الفساد الإدارى وماهيته 47

ثالثاً: أسباب الفساد الإدارى 61

رابعاً: خصائص الفساد الإدارى 84

خامساً: أنواع وصور الفساد الإدارى 93

سادساً: الوظيفة العامة ودورها المحورى فى الفساد الإدارى 112

المبحث الثالث: وسائل مواجهة الفساد الإدارى وعلاجه 119

المبحث الرابع: الهيئات الدولية المعنية بمكافحة الفساد الإدارى 131

المبحث الخامس: تجارب بعض الدول لمكافحة الفساد 157

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية 157

ثانياً: سنغافورة 158

ثالثاً: الهند 160

الفصل الثانى 163

الفساد الإدارى والمالى فى العراق

المبحث الأول: أسباب تفشى ظاهرة الفساد 169

أولاً: الجذور التاريخية للفساد الإدارى والمالى فى العراق 169

ثانياً: أسباب الفساد فى العراق 175

ثالثاً: مظاهر وصور الفساد الإدارى والمالى فى العراق 187

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعاً: الفساد الإدارى فى المؤشرات والتقارير الدولية 205
خامساً: الفساد فى تقارير هيئة النزاهة العراقية 220
سادساً: آثار الفساد الإدارى 226
المبحث الثانى: وسائل مكافحة الفساد الإدارى فى العراق 238
أولاً: هيئة النزاهة العامة 239
ثانياً: ديوان الرقابة المالية 246
ثالثاً: دائرة المفتش العام 251
المبحث الثالث: وسائل العلاج المقترحة لمعالجة الفساد الإدارى والمالى 259
الفصل الثالث 267
التنمية Development
المبحث الأول: مفهوم التنمية 269
أولاً: ماهية التنمية 269
ثانياً: مفهوم التنمية 270
ثالثاً: التمييز بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة 279
رابعاً: التطور التاريخى لمفهوم التنمية 280
خامساً: خصائص التنمية 289
سادساً: أبعاد عملية التنمية 291
سابعاً: إدارة التنمية 295
المبحث الثانى: أنواع التنمية 297
أولاً: التنمية الاقتصادية 297
ثانياً: التنمية السياسية 313
ثالثاً: التنمية الاجتماعية 327
رابعاً: التنمية الإدارية 360
خامساً: التنمية البشرية 377
سادساً: التنمية المستدامة 398
سابعاً: التنمية فى الوطن العربى 425

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث: عملية التنمية فى العراق	437
المقدمة	437
أولاً: تطور المفهوم التاريخى للتنمية فى العراق	438
ثانياً: المعوقات والتحديات التى تواجه عملية التنمية فى العراق	441
ثالثاً: معوقات إدارة التنمية فى العراق	448
رابعاً: أنواع التنمية فى العراق	452
الفصل الرابع	523
أثر الفساد الإدارى على البناء التنموى	
المبحث الأول: الأثر العام للفساد الإدارى	525
أولا: الآثار الاقتصادية للفساد الإدارى والمالى	528
ثانياً: الآثار الاجتماعية للفساد الإدارى والمالى	532
ثالثاً: الآثار السياسية للفساد الإدارى والمالى	534
المبحث الثانى: أثر الفساد الإدارى والمالى على البناء التنموى فى العراق	541
أولاً: الآثار الاقتصادية للفساد الإدارى	541
ثانياً: الآثار الاجتماعية للفساد الإدارى والمالى فى العراق	550
الخلاصة	567
قائمة المصادر	571

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د/حمودي مصطفى جمال الدين

❖مواليد العراق -ذي قار 1948.
تخرج من كلية التجاره جامعة بغداد للعام الدراسي 1972-1973.
❖دكتوراه إدارة أعمال.
❖انتسب للجيش العراقي بصفة ضابط عام 1973 وأحيل للتقاعد عام 1986 لعدم انتسابه للحزب الحاكم آنذاك.
❖أعيد للخدمة على ملاك وزارة الدفاع بعد سقوط النظام السابق بموجب قانون إعادة المفصولين السياسيين عام 2005 وأحيل على التقاعد عام 2014 برتبة لواء.

له من المؤلفات:
❖مابين دجل السياسة وواقعها المأزوم- استقراءات تحليلية للسياسة العراقية من 2003-2013.
❖فصول من حكاية تتلاقح -صفحات ساخنة من تاريخ العراق السياسي من 1991-2003.

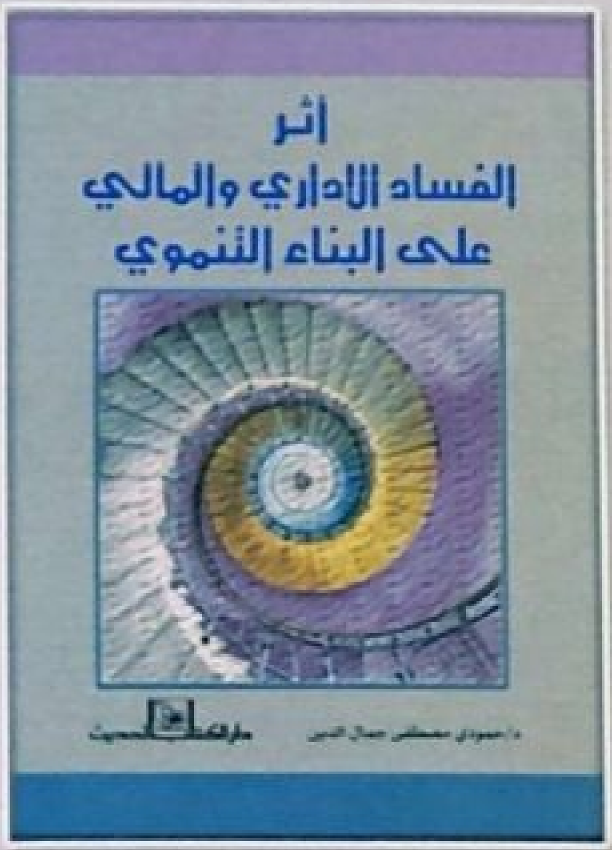

أثر
الفساد الاداري والمالي
على البناء التنموي

ISBN 978977350710
9 789773 50710
دار الكتاب الحـ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner